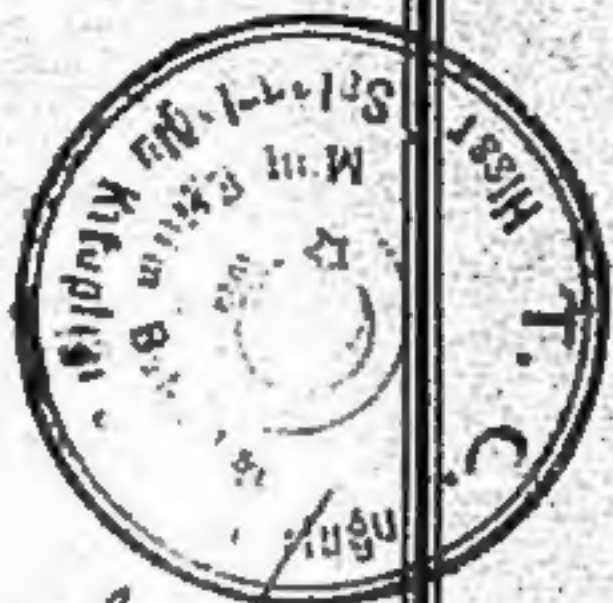


٢٠
 (فهرست الجزء الخامس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية) ٥

صحيفة

- ٢ (كتاب الاجارة)
 ٧٠ (كتاب الاكراه)
 ٩٠ (كتاب الحجر والمأذون وبلوغ الغلام)
 ١٠٩ (كتاب العصب)
 ١٦٧ (كتاب الشفعة)
 ٢١٦ مطالب لوسكت لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن
 ٢١٨ مطلب يقضى بالشفعة في بعض المبيع اذ لم يكن الشفع شفعاً في باقيه
 ٢٢٢ (كتاب القهقه)
 ٢٨٤ (كتاب المزارعة والمساقاة)
 ٢٨٩ (كتاب المحظور والاباحة والصيد والذباح)
 ٣٠٠ مسائل ستة واردة من المندبة قصد الاستفتاء منها
 ٣٠٩ (كتاب احياء الموات والشرب)
 ٣١٦ باب القرض
 ٣٢٦ (كتاب المدائنات)
 ٣٦٩ (كتاب الرهن)
 ٤٠٤ (كتاب الجنائيات والديات)
 ٤٢٠ مطلب ضرب رجل امرئ اقله فلم يقتل منه الا بقتله فقتله لاشئ عليه
 ٤٢١ مطلب يكتم في ايجاب القسامة والدية على أهل القرية بكون الدعوى عليهم
 أو على معين منهم أو على بعض منهم
 ٤٢٤ مطلب لا امام حق اخذ دية مسلم لاولى له اصلاً
 ٤٢٥ مطلب للمكبر والقود قبل كبر الصغار اذ لم يكن الكبير اجنبياً عن الصغير
 ٤٢٧ مطلب الاراضي التي لها مالك اخذت من يده ظالماً وغصب بالاجب على
 المالك شئ ولا على الغاصب و يكون القتل فيها هدراً
 ٤٢٨ مطلب ادعى الولي القتل عداً فشهدوا بالقتل المطلق تقبل وتجب الدية
 ٤٣٠ مطلب لا تعقل عاقلة حتى يشهد ان الدار التي وجد فيها القتل لذي
 اليد
 ٤٣٠ مطلب وجد قتل في دار نفسه فالدية على عاقلة ورثة عند الامام وعندهما
 وزفر لاشئ فيه وبه يقتنى
 ٤٣٤ مطلب الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كاشهاد به



5/83/5

٢٩٤

Sulayman	Yusuf	Khalid	Laki
893/2			

- ٢٥
- ٤٤٨ مطلب مات من حفره وحفر غيره قسمت دية على الحافرين وسقط ما أصابه
- ٤٤٩ مطلب جناية العبد فيمادون النفس لا تثبت الا باقرار المولى أو البيعة
- ٤٥١ مطلب شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الضمنية
- ٤٥٦ مطلب لوحفر فيما يملكه لا يضمن الحافر بوقوع أحد فيه
- ٤٥٦ مطلب في حكم النجاسة اذا اندملت ولم يبق لها أثر اختلافي في ايجاب حكومة عدل
- ٤٥٧ مطلب دفع امرأة فوق ابنها ووقعت عليه ومات من الدافع مطلقا
- ٤٥٩ مطلب الاراضي السلطانية التي آلت ايت المال لا تعتبر في ايجاب القسامة والدية على مزارعيها
- ٤٥٩ مطلب في وقت وجوب اداء اقساط الدية
- ٤٦٥ (كتاب الحيطان وما يضر ربه الجيران)
- ٥٢١ مطلب لا نظر لضوء الباب
- ٥٢٣ مطلب المرو في أرض الغير ممنوع مع الضرر أو المنع من المسالك
- ٥٢٤ مطلب الفاصل بين الحدود وغيره يدخل في الحدود
- ٥٢٥ مطلب ليس لاهل السكة الغير النافذة ان يبيعوها أو يفتسوها أو يندخلوها في دورهم بل لهم المرور فقط
- ٥٢٧ مطلب ليس له أن يحدث خرجة في سكة غير نافذة بدون اذن أهلها
- ٥٢٨ مطلب ليس لمن له باب في رحبة مربعة غير نافذة ان يفتح فيها بابا للمرور بدون اذن أربابها
- (تمت)

• (ما شاء الله كان) •

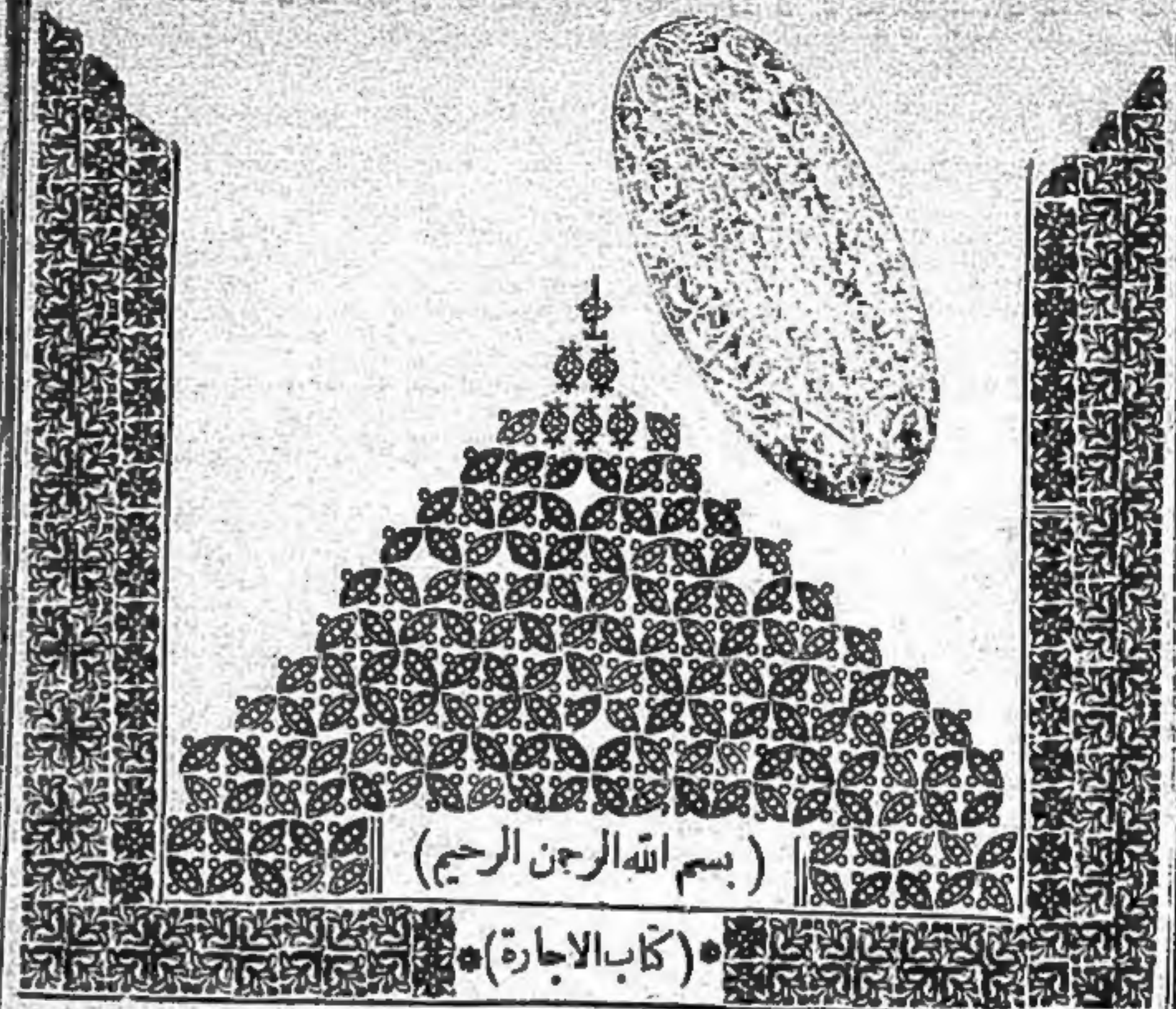
الجزء الخامس من الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية للالهي
الأوحد والودعي المفرد شيخ الإسلام ومفتي الديار
المصرية حالا الشيخ محمد العباسي المهدى
الغنية الحنفى الأزهرى المصرى

الطبعة الاولى بالمطبعة الأزهرية
المصرية سنة ١٣٠١ هجرية



تأذن له في ذلك بل استأجرها من زوجها بلا اذن (أجاب) اجارة الزوج المذكور والحال
ما ذكره من نافذة وليس للمستأجر مطالبة المرأة بمجرد دفع شيء من بدل الاجارة لزوجها
والحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في ناظرة وقف ادعت على زيدان العقار
الذي تحت يده وآل له بالشراء الشرعي من عمرو بعض ارضه كانته المقررة بالحكم
الشرعي جارية في ارض وقف القاضي النوبلي السكائن تحت ناظرته ايضا وانه قد كان عمرو
المذكور تدي على امكنة الوقف الثاني بالهدم وأدخلها في عقاره ولدى المنازعة معه التزم
بدفع مبلغ معلوم زائد عن المحرك المقرر للارض نظير اجارة الارض مسانعة لجهة الوقفين
وترك دعواها واستمر يدفع ذلك كما حصل عليه الاتفاق الى حين صدور البيع فيه
لزيد بتار يخ كذا وطلبت من زيد المشتري أن يدفع لها ما كان يدفعه بائعه المقر عليه
حسب التزامه فمثل المدعي عليه عن ذلك كله فأنكر استحقاقها لذلك عليه وعلى بائعه
بالكلية وذکر ان بعض امكنة الوقف التي تدعى ذلك بسببها قد اندرست فيما مضى من
الزمان حتى صارت لخرباها قاعا صغافوا وان انقضى الوقف المذکور باعها سلفها الناظر
لرجل بالاذن الشرعي غيب الكشف على خراب الامكنة المذكورة من الحياكم الشرعي
وتحقق ذلك لديه ثم آلت بالشراء الشرعي لبائعه عمرو وبنى بها العقار المتنازع فيه بعد
ان استقر اصل ارض الوقف الامكنة المذكورة والمندرسة الجارية في وقف القاضي
بمحكم معلوم من ناظره الشرعي وحرر بذلك كله صكوك شرعية ثابتة المضمون وانه بعد
ان ملك البائع المذکور جميع بناء العقار بالانشاء على الوجه المسطور باعه للمدعي
عليه بموجب حجة شرعية وعقضى ذلك لا يجب عليه شيء ولا يدفع الا المحرك المقرر لوقف
القاضي لاسيما وقد نظرت هذه الدعوى بحضرة الحياكم الشرعي وبيد المدعي عليه اعلام
شرعي مذکور به افادة السادة العلماء بانه حيث صدقته المدعية المذكورة ان لانباء
موجود لجهة الوقفين المذکورين وانه قد زال جميعه لم يكن لها طلب القدر المرقوم من
المدعي عليه بمجرد دعواها عما وقع بينهما وبين عمرو من التراضي والالتزام وانما رجعت
من المجلس الشرعي قرارا من الحكم عليهم اهل حيث كان الامر كما ذكر لا يكون لها طلب
شيء خلاف أجره من ارض ولا يسرى على المشتري ما تدعى التزام بائعه به ولم تثبت ولا
يلزم الا بدفع المحرك المقرر كيف الحال (أجاب) ليس لناظره الوقف المذکور
مطالبة المشتري للسكان المذکورين عن انشاء محكمي للارض بشيء من اجرة ما زاد من
بناء وقفها حيث كان الامر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت وقف
وبه جدك موضوع بموجب اذن من ناظر سلف بموجب بينة وتصدق بمسؤول بخت ناظره
الوقف حالا وبه بينة آجرت الناظره الحائوت المذکور لرجل آخر من غير اعلام اصحاب
المجدك وترى بذلك ابطال ما وضع بالحائوت المذکور من البناء وغيره فهل لها ذلك
او تمنع سيما وهناك بينة تشهد بذلك (أجاب) اذا كان الجدد موضوعا بحق القرار باذن

ذی الحجة



(سئل) في رجل يستحق نظر قطعة ارض وقفاخرة آجرها لرجل آخر مدة تسعين سنة
وحكم بعهدة الاجارة قاض شافعي يرى جوازها حكما مستوفيا شرائطه وأذن له بالبناء
والعمارة فيها على ان ما يبناه وجدده يكون ملكه كالمالك ثم بعد ذلك مات كل من المورث
والمستأجر فهل يكون البناء ملكا لوارث المستأجر أو لفيء الجواب (أجاب) نعم ما يبناه
المستأجر من ماله لنفسه ملك له يورث عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
ثابت على رجل آخر استأجر رب الدين من المدين مرا كس في البحر مدة سنة معلومة باجرة
معلومة اقتطع منها الدين وما بقي من الاجرة بعد الدين دفع بعضه للمورث وبقي البعض
وكتب بذلك حجة شرعية ووضع المستأجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوما فبعد ذلك
باع المورث المراكب لرجل آخر وسلمها له من غير اذن المستأجر ومن غير اجازته فهل
لا يجب المورث لذلك ويحسب المشتري على رد المراكب للمستأجر الى تمام مدة الاجارة
(أجاب) يبيع العين المستأجرة في مدة الاجارة موقوف على اجازة المستأجر اذا لم يلزم المالك
دين بعيان أو ببيان أو اقرار ولا مال له غير العين المستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في
امرأة لها ارض أو سمية آجرها زوجها الشخص آخر بغير اذنها وعلمها فهل لا تصح هذه
الاجارة في حق المرأة ويكون لها فسخها وابطالها واجارة الارض لغير المستأجر المذکور
حيث لم يزرعها المستأجر من زوجها المذکور واذا ادعى المستأجر انه دفع لزوجها بعض
الاجرة وأراد أن يرجع عليها به لا يجب لذلك حيث لم تقبض منه شيئا ولم تعلم بالاجارة ولم

ناظر يملك ذلك لا يكون ملتزم بالوقف بعده تكليف واضعه رفعه ولا اجارته لغيره مادام يدفع أجره مثل الحائوت خايبا عن المالك المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة سكنوا محلا من تعلقات زاوية معدة للصلاة بعلة أنهم يقيمون فيها الذي ذكر على العادة فهل لناظر منعهم من الإقامة والسكنى فيه واسكانه لمن يدفع أجره لجهة وقف الزاوية حيث كان من تعلقاتها ومنعه من الجلس في الزاوية للصلاة حيث بناها واقفها لذلك (أجاب) لناظر المكان الموقوف على مصالح الزاوية اجارته باجر المثل وصره في مصالح الزاوية طبق شرط الواقف ومنع من يسكنه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سقاء يخدم عند آخر أخذ حمار الخدم وذهب به إلى البحر ليحمل عليه الماء حكم عاقبة فصاع منه من غير تعد ولا تقريط فهل إذا أراد الخدم أن يضمه للسقاء المذكور لا يجاب لذلك (أجاب) لا يضمن الاجير الخاص ما هلك بيده أو بهمله إذا لم يثبت عليه التعدي أو التقريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر على وقف أبيه منزلا وقفا سنتين كاملتين باجرة معلومة بموجب وثيقة شرط فيها شروط منها أنه يفتح بابا للمنزل من مكان تابع له وأنه إذا صار خروج المستاجر من المنزل يكون ملزوما ببناء الحائط واعادته وجعله حائوتا بالمنزل فهل تكون اجارة المكان المذكور فاسدة حيث أجره الناظر أكثر من سنة وشرط على المستاجر بناء الحائط وطور مرتبه من مال نفسه ويكون للمستاجر فتحها بلارضا المور حيث وقعت فاسدة كما هو مذكور (أجاب) يراعى شرط الواقف في الاجارة فان اطلق الواقف ولم يشترط شيئا فالملق به أنها لا تتراد على سنة في الدور والحوائت وصرحوا بأن الاجارة تفسد بالشروط المتألفة لمقتضى العقد كشرط مرمة الدار على المستاجر حيث اشترط الناظر المور في عقد الاجارة على المستاجر بناء الحائط وأجره مكان الوقف أكثر من سنة كانت الاجارة فاسدة ولو لم يكن من مفسخها بلارضا الآخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا وقفا من ناظره سنة كاملة فاتفق مع رجل أن يعقد شركة ويكون الربح بينهما مع أنه لا مال له ثم أحضر الآخر بضاعة ووضعها في الحائوت فمات المستاجر للحائوت في أثناء السنة فهل تنفسخ الاجارة بموته ولا حق لورثته فيه من حين الموت وإذا ذهب رب البضاعة واستاجر الحائوت من ناظره يكون الحق فيه له وحده (أجاب) ليس لورثة المستاجر الأول ولا لغيرهم معارضة مستاجر حائوت الوقف من ناظره اجارة صحيحة باجر المثل بعد موت المستاجر الأول لنفسه وانفساخها بموته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مائة فدان أقام فيها ناظرا لاجل زراعتها على ذمة صاحب الارض خاصة فاجر الناظر منها ثلاثة أرباعين فدانا بدون إذن صاحبها فهل ايجاره غير نافذ (أجاب) حيث لم يكن الناظر المذكور وكيلًا عن المالك في اجارة الارض وأجره يهدون إذن المالك واجازته لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مراكب من آخر مدة سنة معلومة باجرة معلومة دفع بعضها

١٢٦٤

٢

١٢٦٤

٤

١٢٦٤

١٦

١٢٦٤

٢١

١٢٦٤

٢٨

لأجر

لأجر وبقى البعض ووضع المستاجر يده على المراكب مدة ثلاثين يوما ثم بعد ذلك بيعت المراكب لرجل آخر في دين المشتري فهل يكون للمستاجر حبس العين المستأجرة تحت يده حتى يستخلص دراهم الاجارة التي دفعها للأجر (أجاب) إذا بيعت المراكب لاجل الدين بمن زائد عن الاجرة المجهولة وفسخت الاجارة يكون للمستاجر حبسها لاستيفاء ما غل من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة وفي الطحطاوى من الاجارة عن العمادية وإذا كان عقد الاجارة أو البيع صحيحا وكان كل من مالهدين للمستاجر والمشتري على الاجر والبائع ثم فاسخا العقد بينهما ما يكون للمستاجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق بهما من سائر الغرماء لومات الأجر والبائع وعليهم ما يدون كثيرة انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على أرض وقف أجرتها بدون أجره هل هو هناك واجب فيها باجرة المثل فما فوقها فهل لا تكون الاجارة والحال هذه نافذة (أجاب) اجارة أرض الوقف إذا كانت بدون أجر المثل بغبن فاحش غير صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض خربة من مكان وقف بدون قيمتها وناظره أجرته الله لكونه زوجها فهل هذا الايجار صحيح أم باطل لكونه بدون القيمة (أجاب) إذا أجر الناظر أرض الوقف بدون أجر المثل بغبن فاحش كانت الاجارة فاسدة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل على ما به الفتوى هذا إذا كانت الاجارة من أجنبي اما لو أجر الناظر من لا تقبل شهادته له كابنه أو أبيه أو واحد الزوجين للآخر بلا زيادة عن أجر المثل لا يصح عند الامام كما يستفاد من الدرر والهاجر من الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في بئر ماء ملح ملوكة لامرأة أجرة أبوها لرجل مدة معلومة باجرة معلومة بغير إذن المالكه ثم أجرتها للمالكه لا خرمدة معلومة باجرة معلومة فهل في هذه الحالة يبطل الايجار الاول الصادر من الاب بدون إذن المالكه وينفذ الايجار الثاني الصادر من المالكه (أجاب) اجارة الاب البئر على الوجه المذكور غير نافذة واجارة المالكه البئر لا تستقام الماء منها الا تصح ايضا لانها وردت على استهلاك العين قصدت الاجارة ليست كذلك ففي الانقراوية من الاجارة الاجارة إذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح استئجار الآجام والحياض لصيد السمك أو رفع القصب أو قطع الحطب أو سقي أرضه أو غنمه منها وكذا اجارة المرعى اه والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقفا من ناظره سنة كاملة باجرة معلومة دفعها للناظر ويسد سندي ذلك فهل إذا مات الناظر بعد مضي نصف السنة لا تنفسخ اجارة المستاجر ولا يترع المالك من يده حتى تتم مدته المذكورة (أجاب) لا تنفسخ اجارة مكان الوقف المذكور بموت المتولى عليه المورج له والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وقف معلومها ربعان من جلة الوقف استاجر جميع ذلك رجل من ناظر الوقف باجرة دون اجرة المثل بكثير فهل تكون الاجارة باطلة وإذا كان هناك من يستأجره باجرة المثل يقدم على غيره (أجاب) اجارة عقار الوقف بالغبن الفاحش غير

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

٣٠

صححة وعلى المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر
أرضاً للزراعة باجرة معلومة لكل سنة والحال ان الاجرة بما في نقله كافة وشرط على
صاحب الارض الا يقام في محل الارض المستاجرة واستمر على ذلك حتى مات صاحب
الارض وله بذمة المستاجر اجرة سنة فطلب وكيل الوارث نقل الاجرة من محل الارض الى
محل التركة فهل والحال هذه تكون كلفة نقلها على وكيل الوارث من التركة ولا يلزم
المستاجر شيء من الكلفة واذا أمر الوكيل المستاجر بان ينقله من ماله على نقل الاجرة
ايرجع عليه ونقلها المستاجر وأنفق عليها يكون له الرجوع بما أنفق عليها حيث ثبت
الاتفاق والامر على الوجه المذكور (اجاب) نعم للمستاجر الرجوع بما أنفق على الوكيل
اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف بطالب ناظر وقف آخر
يحكر أرضاً أما كن ببلغ يزيد عن اجرة مثل الارض المحقق جريانها في هذا الوقف مع ان
ذلك الا ما كن لم يكن تابعاً منها لجهة الوقف المطلوب منه الحكر البعض أرضها فقط
فهل لا يلزم الوقف المطلوب منه الحكر الاجرة مثل الارض المعلومة الا ان لجهة الوقف
المذكور واذا فرض انه مقر رعاها حكر من النظر السابقين يزيد من اجر مثل الارض
التابعة لهذا الوقف بكثير وفي ذلك غبن فاحش على الوقف الثاني لا يعتبر واذا فرض ان
النظار المذكورين دفعوا مقدارا معلوماً في كل سنة لجهة الوقف المطلوب له الحكر
لا يعول عليه احتمالاً على تقريرهم أو عدمهم بالحقبة (اجاب) لا يجوز ناظر البناء
الموقوف على دفع شيء زائد عن اجر مثل الارض خالية عن البناء بدون وجه يقتضي
ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكالة بمياط معدة للاستغلال على او سغلا
بتمامها موجبة لجماعة مات المالك عن وارث قاصر وله أم وصى عليه ارادت تلك الوصي
المقيمة بمصر زيادة الاجرة أو اجارته لغيرهم بما جاز المثل فامتنعوا عما ارادته تلك الوصي
واذعوا ان مورث القاصر جعل لهم فيها جديداً مع عدم زيادة الاجرة فمعلنين بوثائق
مقطوعة الثبوت فهل للوصي طلب اجرة المثل ان رضوا به أو اجارته لغيرهم ولا عبرة
بوثائقهم المقطوعة الثبوت واذا استاجر آخر من احد المستاجرين مكاناً من الوكالة وبني
عليه مكاناً آخر بغير اذن الوصي يكف القلع ان لم يضر بما تحته أولاً (اجاب) لا يثبت
الحجسك بمجرد ذلك لا يثبت مضمونه وللوصي اجارة عقار اليتيم باجرة المثل اجارة صححة
ويكاف الباني المذكور قلع بنائه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
استاجر من آخر مكاناً باجرة معلومة بحال له بعضها ثم بعد ذلك رغب شخص آخر في
استئجار المكان المذكور بزيادة عن الاجرة الاولى فاقرا المورج المالك بالمالك في المكان
المذكور لا يثبت بسبب انه وهبه لها وحازته من مدة سابقة على الاجارة التي صدرت منه
للمستاجر منه فاجرة البنت المذكورة للراغب المذكور حيث أقر لها والذهب بالمالك فيه
بعد صدور الاجارة منه لارجل المذكور فهل لا يحكم بطلان الاجارة الاولى باقرار المورج

المذكور بالمالك في المكان لا يثبت حيث كذبه المستاجر الاول في ذلك ولا يكون اقراره
حجة على المستاجر الاول ولا عبرة باستئجار المستاجر الثاني من البنت المذكورة حيث كان
مبنياً على مجرد اقرار الاب لها بالمالك (اجاب) اجارة البنت المذكور المذكور مضي
مدة الاجارة الصادرة من أبيها بعد صحح غير نافذة حيث كان الحال ما هو مبرور ما لم يثبت
الاستحقاق لغير المورج بحجة شرعية بالنسبة للمستاجر الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
بيت موقوف شرط واقفه شرطاً من جلته ان يسد من غلته بعمارة وهناك شخص
ساكن في المكان تعدياً من غير استحقاق له في الوقف ولا لزوم جنة فهل يجب عليه شرعاً
دفع اجرة المثل للمدة الماضية ويكون للمستحقين اخراجه منه جبراً عليه ووجه الناظر ان
شاء بعد البناء المحتاج اليه (اجاب) على المستولى على عقار الوقف اجرة مثله مدة وضع
يده على هذا الوجه لتصرف مصارف الوقف حسب شرط واقفه وللناظر اجارة عقار
الوقف باجرة المثل ورفع يد المستولى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة مشتركين في حمام اراد اثنان من الشركاء اجارة نصيبهما الاجني غير شريكيهما
والشريك الثالث يطلب ان يستاجر منهما بمثل ما يستاجر الاجني منهما فهل لا تصح
الاجارة من غير الشريك حيث كان نصيب كل مشاعاً واذا طلب الشريك الاجارة لنفسه
يكون مقدماً على الاجني ويحب للمطوبه (اجاب) اجارة المشاع من غير شريكيه غير
صححة عند الامام وعليه المتون والمعول ولا يجوز الشريك على ان يوجر من شريكه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر معصرة موقوفة كل سنة بكذا باجرة المثل في اثناء
السنة جاء رجل وزاد في الاجرة زيادة فاحشة تعنتا فهل لا تعتبر زيادة المتعنت وتكون
اجارة الرجل الاول صححة حيث كانت باجرة المثل واذا استاجر الثاني بالزيادة في اثناء
السنة التي صححت فيها اجارة الاول لا تكون اجارة الثاني صححة (اجاب) لا تنقض
الاجارة بزيادة الاجرة لرغبة راغب أو لزيادة من قبل متعنت بل لغلو سغرها في نفسها عند
الكل كما في شرح الجمع فاذا وقعت الاجارة الاولى باجر المثل وكانت زيادة الثاني مجرد
الرغبة أو تعنتاً لا تصح الاجارة له قبل مضي مدة اجارة الاول والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة ناظرة على حائضت وقف اجرة لرجل سنة باجرة معلومة ثم قبل مضي المدة اجرة
لرجل آخر اجارة مضافة بدون اجرة المثل فهل لا تكون الثانية لازمة واذا زادت اجرة
المثل في اثناء المدة وفسخت المضافة واجرتها الا ول باجرة المثل مدة معلومة تكون الاجارة
منها والحال هذه صححة نافذة فلا يكون للمستاجر الثاني اجارة مضافة بدون اجرة المثل
معارضة الاول ولا منازعته والحال هذه (اجاب) قال في شرح التنوير وفي لزوم الاجارة
المضافة تعميحان وايد عدم لزومها بان عليه الفتوى اه فعلى ما به الفتوى يكون للناظرة
فسخها واجارة الحائضت باجرة المثل بعد مضي ما لزمته فيه الاجارة ولا تصح اجارة عقار
الوقف بدون اجرة المثل بغبن فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف على

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

مستحقين اجرة نظاره لرجل يربح اجرة واذن المستأجر ان يعمره من ماله ويدفع بعض الاجرة
 للناظر ويقتطع بعضها حتى يخلص ما دفعه في العمارة ثم بعد ان عممه المستأجر اجرة لا
 بزيادة عما استأجره ثم مات الناظر وتولى غيره فاجرة المتولى الآن لا تخير باجرة المثل اجارة
 صحيحة فهل لا تصح اجارة الناظر الاول بدون اجرة المثل وتكون اجارة المتولى الثاني هي
 الصحيحة حيث وقعت باجرة المثل وتكون اجارة المستأجر من المستأجر الاول غير صحيحة
 لعدم صحة اجارته من المتولى (اجاب) اجارة المتولى عقار الوقف بدون اجرة المثل بنسبة
 فاحش غير صحيحة ويلزم المستأجر تمام اجرة المثل وحيث اجرت متولى الوقف الآن مكان
 الوقف المذكور باجرة مثله تكون اجارته صحيحة نافذة وقد صرح حوايان المستأجر فاسد اذا
 اجار اجارة صحيحة يكون الاول نقضها والله تعالى اعلم (سئل) في أرض رزقة لاز راعة
 استأجرها رجل من ناظرها واذن الناظر بتخليصها من كسب بتراب مملوك له ودفع له مبلغا
 من الدراهم اخذ منه الناظر لكون جميع ذلك خلوا له وصار المستأجر يزرعها مع اخوة له
 يعيش مدة بعد اصلاحها وكسبها ثم مات المستأجر عن ورثة ذكر وومات الناظر ايضا
 وتولى ناظر آخر وصدق على صحة ما ذكر لوضعي اليد من الورثة واخوة المتوفى فهل اذا
 ارادوا التفرق الآن يكون الطين لورثة المستأجر خاصة ولا يشاركهم فيه الاعمام واذا
 اراد الناظر نزع من ايديهم واعطاهم لغيرهم من الاعمام لا يمكن من ذلك لما لهم من حق
 القرار (اجاب) اذا ثبت الاذن بالحصول في اراضي الرزقة الموقوفة من قبل ناظرها
 للمستأجر ولا مانع وثبت انشاء المستأجر فيم اخلاوا يكون ذلك الخلو مملوكا له ولورثته بعده
 لا يشاركهم فيه غيرهم وليس للناظر رفع ايديهم عن الارض مادام واقفاين يدفع اجرة مثلهما
 بحسبة وقفاها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص بالغ يخدم عند رجل آخر من غير شرط اجرة
 له بل يطعمه ويكسوه حكم عائلته واستمر معه مدة من السنين بهذه الكيفية ثم خرج
 من عنده من مدة ثمان سنوات وله اخ يريد الاخذ المذكور ان يطالبه باجرة اخيه مدة
 خدمته فهل لا يجاب لذلك بدون وكالته عن اخيه ولا تسامح دعواه واذا ادعى البائع
 المذكور بنفسه أو بوكيله وطلب اجرة مدة خدمته عند الرجل المذكور لا يجاب لذلك
 (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولو طلب بنفسه أو نائبه حيث كان اجنبيا وكان من اهل
 التبرع قال في صرة الفتاوى رجل خدم آخر سنة أو سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى
 الاجرة ان كان الخادم قريبا عليه يجب اجرا المثل لانه يزجوا كثر من الاجرة وان كان اجنبيا
 لا يجب لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع وهذا اذا لم يكن الشخص المذكور معروفا
 بهذه الصفة وقيام حاله بها فان كان معروفا بذلك وقيام حاله بها يكون القول في كونه لم
 يعمل متبرعا ويجب له اجرة المثل في هذه الحالة بحسب عليه منه ما وصله من الطعام
 والكسوة كما يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استأجر من آخر حانوتا باجرة معلومة اجارة مشاهرة واستمر على ذلك مدة ثم بعد

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

١١

ذلك فسخ الموجد الاجارة عند آخر الشهر وأمر المستأجر بتخليصه السكن ما سكنها فيها
 بنفسه فامتنع من ذلك متعللا بان له لم يبيع البضاعة التي فيها فهل يكون للحاكم الشرعي
 اجبارها على تخليص الحانوت المذكور ولا عبرة بما تعطل به لاسيما وقد اعطى له المالك
 ميعادا على تخليصها (اجاب) لا يجبر المالك على اجارة حانوته المذكور وله اخراج
 الساكن فيه بدون اجارة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دكان مشترك بين
 اثنين طلب احدهما ان يسكن فيه مدة بالمهاياة فامتنع الشريك الاخر من ذلك وأجر
 نصيبه منه لغير شريكه فهل لا تصح اجارته لغير شريكه ويحجب طالب المهاياة لذلك
 (اجاب) يجبر احدهما ان يسكن على المهاياة عند امتناعه عنها واجارة المشاع من غير
 الشريك غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة بعضها وقف وبعضها مملوك
 مستأجرة لها امرأة مشاهرة باجرة معلومة استأجرها رجل آخر سنة مبدؤها بعد شهر من
 يستحقها باجرة معلومة تر يد عن الاجرة الاولى وكتبوا له سند بذلك ثم بعد تمام
 الشهر اراد المستأجر السكنى فتمتته المستأجرة الاولى فهل اذا ثبت استئجاره من يستحق
 الطاحونة المذكورة بالبنينة الشرعية له سكنها او تترفع من يد المرأة المذكورة
 (اجاب) للمستأجر الثاني الانتفاع بالطاحونة المستأجرة جبر اعلى المستأجرة الاولى اذا
 وقعت اجارته صحيحة ففي الدور من باب ما يجوز من الاجارة اجوداره كل شهر بكذا فلا يكل
 الفسخ عند تمام الشهر فلو غاب المستأجر قبل تمام الشهر وترك زوجته ومناعه فيها
 لم يكن للآخر الفسخ مع المرأة لانها ليست بخصم والحيلة اجارته لا تخرب بل تمام الشهر
 فاذا تم تفسخ الاولى فتنفذ الثانية فتخرج منها المرأة ويسلم للثاني خانية اه وفي رد المحتار
 قوله لانها ليست بخصم أي ولا شترط حضوره اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 وابنها البالغ يملكان مكانا استأجره منهما مدة ثلاث سنوات ثم باعاه لرجل لاجل
 دين عليهما فهل يكون للشري فسخ الاجارة واخرجه منه لما ذكر (اجاب) تفسخ
 الاجارة بعد لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو ببيان أي بينة أو اقرار والحال
 انه لا مال له غيره أي غير المستأجر لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المجهنة
 تستغرق قيمتها كفي الاشياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة من
 ناظر وقف باجرة المثل سنة وكتب بذلك من الناظر وثيقة ثم بعد مضي شهر اراد الناظر
 أن يفسخ الاجارة ويؤجرها لآخر بزيادة على تلك الاجرة فهل اذا كانت الاجارة باجرة
 المثل لا يسوغ له الفسخ وتبقى الاجارة بحالها (اجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة
 باجرة المثل لا يكون للمتولى فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل ذمي يملك ابعادية آجرها لرجلين ثلاث سنوات ابتداء من سنة أربع
 وستين وقيامه تمام حصيدة زراعة شتوى سنة ست وستين وشرط في صلب عقد الاجارة
 ان تصلح الابعادية مثل قلع حلة أو حفر مساقية أو تعمير الابنية التي فيها أو غرس

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

١٢٦٥

رجب ١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

٢٨

أشجارا وخلاف ذلك يكون على المستاجر بن وأنه بعده مضي المدة يسلمان الابعادية
 لصاحبها بما فيها من تسعيرا وأشجارا وما أشبه ذلك من غير أن يحسب على المورث شي
 من ذلك حيث كان ذلك في ملكه فزعمها المستاجر ان سنة وأراد فسخ الاجارة في
 الباقي فهل تكون هذه الاجارة فاسدة ولا كل من المستاجر بن فسخها ولا يشترط في
 الفسخ رضا المورث (أجاب) الاجارة على الوجه المذمور فاسدة والعقد الفاسد يجب
 رفعها شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية موقوفة على خيرات آجرها ناظر الوقف
 مدة ثلاث سنوات في عقد واحد بدون أجر المثل وقت العقد وهنالك من يرغب فيها
 باجر مثلها فهل تكون الاجارة فاسدة ويكون لناظر الوقف المذمور اجارته ان يرغب
 فيها باجر المثل (أجاب) نعم للولي الاجارة لا خراج المثل حيث تحقق بالوجه الشرعي
 ان الاجارة الاولى بدون اجر المثل بغیر فاحش والافلا والله تعالى أعلم (سئل) عن
 حادثة قباني وزن سمنافوق وعاقبة فتلف هل يضمن اولى (أجاب) القباني اجير مشترك
 وحكمه عدم ضمان ما هلك بيده وان شرط عليه الضمان وبه يبقى وأقضى المتأخرون
 بالصالح على نصف القيمة جبرا وعليه ضمان ما هلك بعلمه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل حضن ابن عمه وهو قاصر وتزوج أمه وكان للقاصر واخوته نصف بقرة
 والنصف الآخر الى الرجل المذمور وصار الرجل يتصرف على القاصر تصرف
 الاباء ويستخدمه في أعماله الى أن بلغ الرشد وهو معه في معيشة واحدة فنجبت البقرة
 بعض نتاج فباعه الرجل المذمور وصرف ثمنه في البيت حيث انه متصرف باطلاع
 البائع والبيع بعلمه وصرف الثمن غير انه لم يشاركه في البيع ولم يحضر قبض الثمن
 فاذا يكون المحكم في بيع المتصرف واذا تزوج البائع وصرف في زواجه مبالغ باذنه
 ليرجع هل تجب عليه وماذا يكون المحكم في اجرة البالغ في زمن صغره اذا ادعاها على ابن
 عمه فهل يلزمه ذلك (أجاب) قال في القنية يتيم ليس له أب ولا أم استعمله اقرباؤه
 بغير اذن القاضي وبغير اجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله اه وقد تقر
 انه ليس لغير الاب والمجدد الوصي استعمال الصغير بلا عوض فلا يتيم المذمور بعد بلوغه
 المطالبة باجر المثل وبيع ملك الغير بدون اذنه موقوف على الاجارة واذا صرف ابن العم
 على البالغ المذمور رشيئا باذنه ليرجع يكون له الرجوع والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل استاجر نخسة كاملة عن كل يوم قدر معلوم من الدراهم بشرط ان لا يترك هله
 يوما واحدا فاجابه لذلك الشرط وقال ان تراكمت يوما يلزمي نخسة كياس وبقا الحسنين
 فهل والحال هذه اذا ابداله عذر صحيح وتركه بسببه يلزمه دفع القدر الموقوف الذي شرطه
 على نفسه أولا يلزمه (أجاب) لا يحكم على الرجل المذمور بوقف الدراهم المذمورة وان
 وجد الشرط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا سنة من وكيل ماله بكتة
 باجرة معلومة قد عجلها له وكتب بذلك عليه وثيقة ولم يره قبل الاجارة فهل اذا اراد ورده

كان له ذلك بخيار الرؤية وله اخذ الاجارة المجهلة عن دفعها له (أجاب) يثبت خيار
 الرؤية في الاجارة كما يثبت في الشراء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في
 مكان يملك لانات تعدى رجل واستاجر منه من أرض واجهن من غير توكيلهن واجازتهن لهم
 في ذلك ثم ان الساكن الاول استاجر منه باجرة زائدة فهل لا عبرة باجارة الازواج
 لذلك الرجل ويذون الحق في الانتفاع بالمكان المذمور ان استاجر منه من ماله ساكنه
 (أجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون اذن المالك واجازته والله سبحانه وتعالى أعلم
 (سئل) في بيت مشترك بين رجلين شائع بينهما احدى ملك ربيعة والاخر ملك ثلاثة
 ارباعه فاجر صاحب الثلاثة الارباع حصته لرجل باجرة معلومة على ان يحدث المستاجر
 فيها قاعة لبيع الخمر فيم ايدون اذن شريكه فهل لا يمكن من ذلك الا برضا الشريك
 ولا تصح الاجارة (أجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة والله تعالى أعلم
 (سئل) في مكان مشترك بين رجل وامرأة ادعى رجل اجنبي بعد موت المرأة انه
 استاجر نصيبها من المكان المذمور قبيل موتها بما شاعروا وكيلاها عن مدة معلومة فهل
 تكون اجارة اجدد الشريك نصيبه لغير الشريك فاسدة وتنفسخ بالموت ويكون للورثة
 رفع يد المستاجر عنه واذا ادعى المستاجر المذمور انه عمر في المكان عمارة وصرف فيها
 مبلغا من ماله ويريد ان يسكن فيه بقدر ما صرفه بدون تصديق الورثة وبدون اثبات
 ما يدعيه من التصرف لا يكون على الورثة تمكينه من ذلك (أجاب) اجارة المشاع من
 غير الشريك غير صحيحة وللوارث رفع يد المستاجر ولا عبرة بتعليقه بما ذكر والحال هذه
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة اجارها لرجل سنة كاملة باجرة معلومة
 ثم اراد المورث ان يابطها واجارها لغير المستاجر باجرة ازيد من الاولى فهل لا يكون له ذلك
 بدون رضا المستاجر ويكون له الانتفاع بها الى مضي السنة المستاجرة (أجاب) ليس
 للمورث فسخ الاجارة قبل مضي مدتها حيث صدرت صحيحة بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وكل ابنه البالغ في ايجارها سنة لا آخر
 ليزرعها ذرة وقمح فاجر ماله كم أمره والده فبعد ان وضع المستاجر يده عليها وزرعها ذرة
 اراد الاب ففسخ عقد الاجارة وابطاها متعللا بانه لم يافن لابنه المذمور في ايجارها فهل
 لا يجب لذلك ولا يمكن من فسخ عقد الاجارة قبل مضي مدة المستاجر اذا كان هناك
 بينة تشهد بانه وكفه في ايجارها للغير وأذنه بذلك (أجاب) اذا وكل مالك رقبة الارض
 ابنه البالغ في الاجارة واجرا الابن اجارة صحيحة باجرة المثل مدة معلومة وثبت توكيله
 بذلك لا يكون للاب الموكل فسخ عقد الاجارة قبل تمام المدة بدون وجه شرعي والله تعالى
 أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة على خيرات اخذها رجل من ناظرها مشاهرة
 كل شهر بقدر معلوم من الدراهم ثم بعد زيادة الاجرة في ذاتها أجرها الناظر الى غيره
 مدة ستة شهور من ابتداء محرم سنة ١٢٦٦ لغاية جادى الثانية سنة تار يخه بقدر معلوم

من الدراهم اجارة صحيحة تاريخها ١٦ ذى الحجة سنة ١٥٠٥ و اراد المستاجر اخراج الساكن فيها فامتنع وقال انا اولى منك واخذها بقدر زائد عن الايجار والناظر يرغب في الزيادة ويريد ابطال الايجار المذكور فهل تكون اجارة الناظر التي سندها بيد المستاجر صحيحة نافذة ولا عبرة بقوله (اجاب) اذا اجر الناظر عقار الوقف باجرة المثل مدة معلومة بعد مضي مدة المستاجر الاول لا يكون للناظر ولا للمستاجر الاول فيخرج الاجارة قبل مضي مدتها بدون وجه شرعي ويمنعان من معارضة المستاجر الثاني حيث وقعت اجارته صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اشهر كانا في منزل سكنوه مدة طويلا ثم خرج اثنان منه وتركا المنزل الذي كانا ساكنين فيه ثم مات الثالث الساكن فطلب الشرع ان يكون اجرة ما يخصهما في المنزل من وارث شريكهما فهل لا يجابان لذلك حيث لم يقع عقد اجارة ولم ينعهما من السكنى معه ولو اشغل جميع المنزل بسكناه (اجاب) اذا سكن احدا اشركا المنزل المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجرة نصيب باقي الشركاء ولو كان معدلا للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حجارا من مال له باجرة معلومة لينذهب به الى طنطا ويرجع به فلما وصل به الى طنطا وضعه عند امانة تحفظ الدواب فضاع الحجار بدون تعد ولا تقريط فهل يضيع الحجار على مالكه ولا يكون المستاجر ضامنا والحال هـ ذهـ ويكون القول قوله في ذلك بيمينه (اجاب) حيث لم يشترط المالك ركوب المستاجر بنفسه لا ضمان عليه قال في التتارخانية اما اذا لم يشترط ركوبه بنفسه فله ان يودعه لان له ان يعبر ويؤاجر ومن له ان يعبر ويؤاجر فله ان يودع ومن هذا الجنس رجل استاجر حجارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فهل كانت الدابة في يد الاجير ان كان المستاجر استاجر له ركوب بنفسه يضمن وان لم يسم الركب فلا ضمان عليه اهـ كذا نقله العلامة الطوري في فتاواه من الاجارة واقضى به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حجارا فضاع منه من غير تقريط فخرمه رب الحمار ثمة فبعد مدة عرف رب الحمار حماره عند رجل وادعاه واقام بينة تشهد له ان الحمار حماره فهل للمستاجر الرجوع على رب الحمار بما دفع (اجاب) لا يضمن المستاجر ما ضاع بيده من غير تعد ولا تقريط وله الرجوع بما اخذه منه المالك والحال هـ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ورث حصة في دار من زوجته وبقيت الدار لا مالها ولم يقع من الرجل المذكور مهابة في الدار ولا قسمة ولا اجارة وبقيت أمها واضعة يدها على الدار ساكنة فيها وتؤاجر بعضها وتقبض الاجرة لنفسها وتعمر في الدار ما يلزم لها من الذي تقبضه من الاجرة ومضى على ذلك مدة سنتين ثم ماتت عن ورثة وسكنوا مكانها في الدار المذكورة وأجرها أيضا وعمرها ومن غير اذن شريك مورثتهم المذكورة فهل اذا اراد الشريك مطالبتهم الا أن باجرة حصته في الدار المذكورة مدة سكناهم وسكنى مورثتهم ومطالبتهم بما قبضوه من الاجرة وما قبضته مورثتهم قبلهم لا يجاب لذلك حيث كان الحال ما ذكر

واذا

١٢٦٦ ٨

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٢

١٢٦٦ ١٤

واذا طالب ان يسكن مثل ما سكنوا هم ومورثتهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا سكن احدا اشركا في العقار المشترك بدون عقد اجارة فلا اجر عليه ولو معدلا للاستغلال وليس له المطالبة بان يسكن مثل ما سكن شريكه بل له طلب قسمة الا فرازا ان قبلت والمهابة في المستقبل ان لم تقبل وقد صرح العلامة الرمي في فتاواه بان احدا اشركا اذا اجر العقار المشترك بدون اذن باقي شركائه واجازتهم لا يكون لهم مطالبتهم بما قبضه من الاجرة ويتصدق بها المالك كما خبيثا ما لم يكن العقار معدلا للاستغلال فيرد المورج نصيب شريكه من الاجرة المقبوضة له على ما اتفق به المتأخرون كما في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ورثة ومن الودعة زوجة وبنت بالغة وقسمت التركة بينهم ما عدل البيت فانه لم يقسم وسكنوا فيه جميعا مدة من الزمان ثم خرجت الزوجة وبنتها البالغة من البيت فبعد مضي مدة من الزمان طلبت هي وبنتها البالغة اجرة المدة الماضية فهل لا تجابان لذلك خصوصا وبقي الورثة لم يستاجر وا ما يخصهما في البيت (اجاب) اذا سكن بعض الشركاء المكان المشترك بدون عقد اجارة لا يلزمه اجرة ولو معدلا للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اجره لرجل مدة معلومة من السنين وكما مضت سنة يقبض اجرتها ومضى بعض السنين المعقود فيها الاجارة وتعلق بدمية رب البيت دين لا وفاء له الا من ثمن هذا البيت فهل والمجال هذه يملك ثمنه وتفسخ الاجارة ولا توقف على مضي ما بقي من المدة حيث تعلق به سداد الدين (اجاب) تبطل الاجارة بلزوم دين على المدين لا وفاء له الا من الدين الموعود سواء كان الدين ثابتا بيمين او بيان او اقرار فلما ملك البيت المذكور ريعه وليس للمستاجر معارضته والحال هـ والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعضه وقف وباقيه ملك اسكنه المالك لرجل وسافر وغاب مدة فلما حضر من سفره جاء اليه الساكن واخبره بانه اشترى حبرا وخشباً ويريد ان يبيع المكان ويصنع له شيا كالفنعة من ذلك واخبره بانه ان فعل شيئا من ذلك لا يلزمه ثم سافر ثانيا فلما حضر طلب منه الاجرة فاخبره بانه صرف على المكان المذكور في بياعته ووضع شبكاً له مبالغاً عليه وطلب خصمه من الاجرة فهل لا يجاب لذلك خصوصا وصامع نهي المالك عن ذلك ويلزم شرعا بدفع الاجرة بتمامها والحال هـ (اجاب) لا رجوع للمستاجر بما ادعى صرفه من ماله في عمارة المكان المذكور والحال هـ غاية الاعران خشب الشباك باق على مالكه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حانوتا اجره لشخص كل شهر يكذا وكل وكيل لا يقبض الاجرة من المستاجر فقط فمكتب الوكيل للمستاجر وثيقة بانه لا يخرج من الحانوت ابدا وان الاجرة لا تزيد عليه فهل يكون لرب الحانوت فسخ الاجارة المذكورة فهران المستاجر بعد مضي الشهر ويجدد بها بعد صحيح باجرة معلومة بضم المالك الحانوت ولا عبرة بكتابة الوكيل المذكور (اجاب) لما لك الحانوت اجارته من اراد رأس كل شهر والحال هـ

صفر

ربيع الاول

ربيع الثاني

١٢٦٦ ٢٨

١٢٦٦ ١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في حمام باجرة معلومة من ناظر وقفها واستأجر أيضا حماما كاملا من شخص آخر فطلب رجل الحمام منه فاجره له المستأجر المذكور باجرة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم بزيادة اجرة حصة الحمام الوقف عن المجر الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف زيادة الاجرة في الحصة ولم يرض ببقائها بالاجارة التي صدرت منه لزمه ان الاجارة بدون اجرة المثل فهل لا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذكور بهذا الشرط ويكون مفسدا للاجارة بوقوعه في عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر الثاني وتبقى في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشروط الفاسدة المخالفة لمقتضى العقد كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مغزلاً من مالكة مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة بحبل ولا تحركه ايحار فهل يجوز منعه عن سكنى المنزل من الجار الجاور للمنزل بزيادة اجرة تحدث من بعد تحرير سند الاجارة وحلول الهلال عليه أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للجور ولا غيره معارضة المستأجر ولا منعه عن الانتفاع قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر داره المملوكة له لا آخر مدة ثلاث سنين باجرة معلومة عن كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فهل هذه الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج المستأجر قبل مضي مدة الثلاث سنين المذكورة (أجاب) ليس لرب الدار المذكورة معارضة المستأجر ولا اخلاله من قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت تملكه أمها واستمر معاشرهما في ذلك البيت ومساكنهما فيه برضا أمها وأذن له بالمساكنة معها فيه ثم مضت مدة تزيد على ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاق زوجته فبسبب ذلك طلبت منه أمها اجرة السكنى تلك المدة فهل حيث كانت السكنى باذنها ورضاهما ولم تقدر عليه اجرة لا يلزمه دفعها لها (أجاب) لا يطالب الزوج باجرة سكناء على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين هما كاتب يكتب لهما اثمان البضاعة وما يتعلق بذلك وأجره من مامعافهما انفسه لابقى الكاتب عندهما فطلب منه الشريك الثاني أن يطلععه على حساب ما تناولا من الاخذ والاعطاء واطهارا مارجحه فيما تقدم فطالبه الكاتب حتى يجعل له الثلث فيما يظهر له من أرباح الشركة على سبيل الرشوة فاجابه لذلك حيلة لا تظهر حقيقته وكتب له وثيقة بذلك مشمولة بختمه فظهر له الكاتب مقداراً من ذلك ثم طالبه الكاتب بما جره له رشوة فهل لا يجبر الشريك المذكور على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذكورة شرعاً (أجاب) لا مطالبة بالشريك بما جره له الكاتب المذكور على جهة الرشوة وله أجر مثل عمله والله تعالى أعلم

(سئل)

(سئل) في عقار مشترك بين جماعة لا يسع سكنى الجميع وبعض الشركاء يؤاجره للغير ويقبض أجره منه للجميع باذن باقيم فطلب بعضهم الذي يستحق أكثره قسمة بالمهاياة وأخذ ما يقابل نصيبه من الاجرة المتجمدة تحت يد بعض الشركاء المعترف بهم المسم فهل يجب لذلك والحال هذه (أجاب) نعم يجب لذلك والحال هذه ما لم يكن قابلاً لقسمة الافراز وطالبها احدهم بالنسبة للمهاياة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من امرأة مكاناً بثمن معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للشري طالب من البائعة حجة ملكها فاحضرت حجة تشهد لها بربع المكان واحضرت جعاً من المسلمين شهدوا لها بانها تملك باقى المكان بوضع اليد مدة ثلاثين سنة وذلك في مجلس الترع الشريف فحكى بذلك ووضع يده المشتري المذكور على المكان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة ظهر رجل يدعى انه يملك في هذا المكان تسعة قراوط ونصف بطريق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت ان هذه الحصة له لا يستحق اجرتها هذه المدة لاسيما والمدعى المستحق رجل بالغ ولم تعرض له اجرة (أجاب) لا مطالبة المستحق باجرة ما مضى والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة أرض من امرأة وكتبت حجة بينهما على يد بينة وقبضت بعض الثمن ولها زوج فزوجه الزوج الحجة على ما بقى من الثمن فجاءه المشتري بباقي الثمن فجحد الحجة فجعل له رجل حاضر في المجلس قدراً من الدراهم ولم يلتزم بذلك القدر المشتري فظهر الحجة فهل اذا طواب المشتري بالقدر المجهول لا يلزمه دفعه حيث لم يلتزم به (أجاب) لا يجبر المشتري على دفع شيء زائد عن الثمن بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها عقار ملك ولها جاب يقبض لها الاجرة رفعت منه من الجباية ولها اجرة مدة أشهر في ذمة السكان لم يقبضها منهم فهل يؤمرون بدفع ما عندهم لها من الاجرة واذا دفعه الزوجية الجبائي شيئاً من الاجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا يسرى ذلك على المسالكة المذكورة (أجاب) على المستأجر دفع ما يذمه من الاجرة المسالكة العقار المذكور ولا يبرأ بالدفع لغير المسالكة أو وكيلها في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً من آخر بثمن معلوم قبضه البائع في المجلس وتم البيع للمشتري على يد بينة من المسلمين وفي ذلك البيت رجل ساكن باجرة فاراد المشتري بعد تمام شرائه أن يخرج الساكن من البيت المذكور ولا يشكن فيه فامتنع الساكن من الخروج بقوله أنا أحق بشراء البيت منك فهل بعد تمام البيع للمشتري على يد البينة لا يكون للساكن معارضة المشتري وفسخ شرائه وله اخراجه من البيت فهر اعنه بعدم مضي المدة المدة ودفعها (أجاب) يوقف بيع الدار المستأجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستأجر فسخ البيع لا يملكه هو الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين سافرا احدهما لجهة وجعل وكيلاً على حصته في البيت ووضع الحاضر بعض متاعه في مكان من البيت وغاب أيضاً وعباله في غيره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وكيل الشريك

٢٧

١٢٦٦

جمادى الثانية

١٠

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

رجب

١

١٢٦٦

٨

١٢٦٦

١٢٦٦

١

١٢٦٦

٣

١٢٦٦

٢٩

ذى الحجة

١٢٦٦

٧

١٢٦٦

٢٩

الغائب وهو غائب الى الآن فهل اذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الغائب على
 ان يملك الاخر الحاضر وانه سكن في البيت من وقت غيبة شريكه الى الآن ويريد بذلك
 الزامه باجرة حصة شريكه لايجب لذلك ولو فرض ان الشريك المذكور سكن في البيت
 حيث لم يكن بمقدار اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفا ولا معدا
 للاستغلال ولا ليعتيم ويمنع الرجل المدعى المذكور وغيره من التعرض للشريك حيث
 الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الغائب على شريكه المذكور
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض جارية في استحقاقه طلبها منه رجل آخر
 ليزرعها وجعل له في نظير استلانه عليه اقدرا معلوما من الغلة في كل سنة غير المخرج الذي
 تجبهه الديوان ورضى صاحب الارض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرب
 الارض فتاخر عليه بعض تلك الغلة فطلبه صاحب الارض بالباقي فامتنع من دفعه فهل
 للحاكم الشرعي جبره على دفع الباقي (اجاب) اذا استأجر ارضا باجرة معلومة على ان
 يكون خراجها على المستأجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجرائها على المستأجر
 باستيفاء منافعتها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة استأجروا بستانا من جماعة
 اخر مشتملا على اشجار رايحون وتوت وغير ذلك على ان يستغلوا ثماره ثلاث سنوات لـ كل
 سنة قدر معلوم من الاجرة وشرط المستأجرون على المورجين ادارة السواقي لسقي الاشجار
 المذكورة فهل تكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب فسخها ولو بعد مضي سنة وتفسخ
 في السنة الباقيتين (اجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير صحيحة لورودها على
 استعمال الاعيان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات وترك
 ما يورث عنه شريك من عقار وغيره ثم سكنت البنات المذكورة في محل من عقار والدها
 باذن اخويها مدة ثم مات كل من الابنين عن ورثة قبل قسمة التركة فهل يكون للبنات
 مقاسمة وورثة اخويها في جميع ما ثبت انه تركه عن والدها ولا تطالب باجرة المحل الذي
 سكنته من العقار المشترك في المدة الماضية (اجاب) للبنات اخذ ما يخصها في تركة
 والدها واذا سكن احد الشريكة في المكان المشترك الذي ليس وقفا ولا ليعتيم بدون عقد
 اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين أحدهما
 غائب أجر الحاضر نصيبه لرجل وأخذ منه أجره خمسة أشهر وأعطى له وصلا بحتمه
 وذلك بدون اذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقده هذه الاجارة (اجاب) اجارة أحد
 الشريكين على الوجه المذكور غير جائزة فيجب فسخها دفعها للقاسد والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة لها ارض ملوكة لها مدة للاستغلال استولى عليها رجل مدة من
 غير اذنها ورضاهما وانتفع بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمت ان يده بعد ذلك وطالبته
 باجرة مثلها مدة وضع يده عليها اوجب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لما لك الارض
 المذكورة مطالبة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلها والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

شعبان

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

شوال

١٢٦٦

١٦

اخوة ثلاثة يملكون ارض زراعية متفرقة وسفيتين ومنزلين شركة بينهم تراصوا جميعا
 على تقويم اجرة ما ذكر واخص احداهم بالمنزلين باجرة معلومة لكل سنة مع جانب من
 الارض باجرتهما عن حصة شريكه حب التراضي واخص الآخر بالسفيتين باجرة
 سنوية مع جانب من الارض كذلك واخص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك
 وبقي جانب من ارضه شركة ربحهم وخسارة عليهم واستقر كل يتصرف فيما اخذه
 لنفسه بالزراعة وغيرها مدة من السنين الى ان مات احدهم عن ورثة وضعوا
 ايديهم على ما كان يورثهم من زرعونه مدة كذلك كما استمر الشريك كان واضعان
 ايديهم على ما استأجروا ينتفعان به حسب التراضي الاول الذي صار مع مورثهم ثم
 الآن اراد الشريك ان يحاسبه ورثة اخيه ما على ما استغله مورثهم من الارض التي
 اخص بها وعلى ما استغله ورثته كذلك متعاليين بانه شرط في اجارة الارض التي اخذها
 مورثهم ان ذلك لا يفي الا في سنتين فقط وبان ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانمة قد
 خسر فيه وبانه كما يجري الحساب على ما كان بيد المورث يجري فيما كان بيدهما
 ويكون روكا خسارة ورجحان فهل لا عبرة بتعاليهما بذلك كله ويكون ما تحصل من ربح
 الارض المذكورة وغلتها للمورث وورثته دون الشريك المذكورين حيث زرعا
 كل لنفسه من ماله خصوصا مع التراضي المذكور ويحاسب كل من الشريكين على اجرة
 نصيب الشريك مما زرعه مختصا به بحكم الاجارة المسانمة حيث لم يوجد ما يطلها شرعا
 واذا تعطلت السفينتان كليهما بعض المدة ولم يمكن الانتفاع بهما بدون عمارة انتحربهما
 تسقط حصة الشريك من الاجرة مدة تعطلهما وعدم الانتفاع بهما وليس للشريك
 طلب نصيبهما من الاجر من مدة التخرب والتعطل وعدم التمكن من النفع (اجاب)
 ليس للاخوين المذكورين مطالبة ورثة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض
 حال حياة المورث وبعد وفاته ولا عبرة بتعاليهما بما ذكره وعليهما دفع ما يخص ورثة
 اخيهما من اجرة ما استأجروا اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتخرب العين المستأجرة وعدم
 الانتفاع بها كليهما فليس للأخوين مطالبة المستأجر بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن
 الانتفاع بها بسبب التخرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة قطعة ارض
 خراجية بعضها مشغول بالزراعة لغير رب الارض وذلك خلايا ايضا لاجر جميع الارض والنخل
 لرجل اجني مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لشغل بعض الارض بزرع الاجني
 غير رب الارض والمستأجر (اجاب) اذا اجر الارض وهي مشغولة بزرع غيره ان كان
 الزرع بحق لا تجوز الاجارة ما لم يستعمل الزرع الا ان يؤثرها مضافة الى المسقط فتنجز
 مطلقا وان كان الزرع بغير حق صححت لا مكان التسليم بحسبه على قلعه ادركه اولا وحرر
 محشي الاشياء ان الرجح صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتقريع والتسليم ما لم يكن فيه ضرر
 فله فسخها كما في الدرر ورجوا بان استأجر الاشجار لا كل غيرها غير صحيح والله تعالى

٢٨

١٢٦٦

ذي القعدة

١٢٦٦

١٠

اعلم (سئل) في رجل تاجر ذهب الى الحجاز ليتجر ويبيع برقة آخر فصار ذلك الآخر يطعمه معه ويسقيه من مائه معروفاته ودفع له دراهم قرصة لاجرة الجبال والسقيفة فصار ذلك التاجر يخدم صانع المعروف بحسب الترافيق بينهما من غير ان يذكر له اجرة ولم يتشارطا على شيء ثم الآن يطلب منه اجرة متعللا بان خدمته فقول لا يجب لذلك (اجاب) في صره الفتاوى رجل يخدم رجلا سنة او سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى الاجرة ان كان الخادم قريبا يجب ابراء المثل لانه يروجوا اكثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا يجب الاجرة لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضا للزراعة بدون ان يراه او يريد المستاجر ان يخدمه عقدا لاجارة بخيار الرؤية فهل يسوغ له أن يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعا والحال هذه (اجاب) نعم للمستاجر الفسخ بخيار الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله حصة في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بغير ما كان عليه من الدين الذي عليه ومضت مدة من غير تعيين اجرة على الشريك فهل اذا طلب المشتري من الشريك اجرة حصته في المدة الماضية من غير عقدا لاجارة لا يجب لذلك ولا يلزم الشريك دفع اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجب المشتري لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن قاصر من غيرها وترك نصف بنت معدلا لاستغلال فاستاجر نصف البيت ذى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصار البيت توجره للذى وتستهل اجرة النصف من المستاجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبة الاخت على ما يخصه مما قبضته واستغاثته من الاجرة بالوجه الشرعي (اجاب) لليتم بعد بلوغه وشيدا المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده عن استولى عليه حال يتمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من آخر ليزرعها ذرة وقبضا مدة معلومة باجرة معلومة فهل للتاجر فسخ الاجارة قبل تمام المدة أولا لان الاجارة عقد لازم (اجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية لا يجب لأحد المتعاقدين افساخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في يتم له حصة في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده سكنها شريكه مدة في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يتمه ووضع يده عليها (اجاب) اذا استعمل شريك اليتيم الدار المشتركة بلا عقدا لاجارة لم يملك باجرة مثل حصة اليتيم على ما اتفق به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة عملوا اشجارا بستان آبروها ثلاث سنوات لرجلين ليتغلا ثمارها فاستوفيا منها خمسة فهل تكون فاسدة يجب فسخها شرعا واذا لم يرض الرجلان بالفسخ الا لا باخذ قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانا استوفيا شيئا من السنة الثانية

يلزمهما اقيمته بقول اهل الخبرة (اجاب) اجارة اشجار البستان لاستهلاك الثمرة غير صحيحة وليس للمستاجر ان اخذ دراهم في مقابلة رضاهما بالفسخ والحال هذه وعليهما ضمان ما استهلكاه من الثمرة والله تعالى اعلم (سئل) في ايتام يكون يتلعن والدهم اسكنته امهم الوصي عليهم من قبل الحاكم الشرعي لرجل اجنبي مدة اشهر بدون شرط اجرة فهل يلزم الساكن اعقار الايتام اجرة مثله وان لم تشترط ولا يكون عدم الشرط مانعا من اخذ الاجرة (اجاب) صرحوا بوجوب ابراء المثل على من سكن عقارا ليقوم الشرط مانعا من اخذ الاجرة (سئل) في مكان ثلثاه وقف والثلث الاخر ملك بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من تاجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما باجرة معلومة فهل بعد مضي تلك السنة اذا اراد الناظر اجارة الثلثين من اجنبي غير الشريك واخرجتكون الاجارة من ذلك الاجنبي فاسدة ويكون الناظر مخدوعا من اجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الاجارة في حصة شائعة (اجاب) تفسد الاجارة بالشروع الاصل الا اذا اجر من شريكه كما في التنوير وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا بالاجرة في كل يوم ستين نصف فبعدم مدة اراد المستاجر ان يقيم الحجر ليصلحها واستعان بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالاجرة فاعانه فانفلت الحجر من ماله وتلف بغير تعدد وغير تفريط فهل اذا تحقق ما ذكر واراد المستاجر ان يلزم الواقف حصة من قيمة الحجر لا يجب تفريط (اجاب) الاجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لا يضمن ما هلك في يده او بعمله الا اذا اعتمد الفساد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض آجرها لغيره مسانمة باجرة معلومة لكل سنة فصار المستاجر يزرعها ويدفع اجرتها في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام بعد ان زرع الارض المستاجر وقرب حصاد الزرع عير يدرب الارض أن ياخذ الزرع الذي زرعه وبذره بيده من المستاجر متعللا بان لم ياذنه في زرعها هذا العام في وقته فهل لا يجب لذلك ولا يلزم الزارع الاجرة الارض حكم ما كانت سابقا (اجاب) نعم لا يجب رب الارض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستاجر الا الاجر المسمى حيث انعقدت صحيحة في هذه السنة بمضي بعضها بالفسخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى ملك دار خربة بطريق الارث اذن آجر بالبناء والعمارة فيمسا بشرط ان كل ما صرف من طرف الماذون له يكون في نظير اقامته مادام مقيما فيها قصرت المدة او طالت فهل اذا اراد الماذون له تركها من نفسه والحال ان قيمة البناء تزيد على قيمة اجرة مثله في تلك المدة يكون الشرط فاسدا لما فيه من اضاءة المال ويجبر الاذن على دفع ما زاد عن قيمة اجرة مثله بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعي (اجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره الا بعوض والماذون بالعمارة غير متبرع بها لانه لم يعمل الا بمقابلته السكنى فمما كان ماذر اجارة فاسدة لجهل العوض وقت العقد فيجب ابراء المثل بالغام بالغ فبفسق مما أنفق قدر

أجرة مثل السكنى والباقي يطالب به رب الارض وان زادت أجرة السكنى على ما انفق يؤخذ الزائد من الماذون على ما أفاده في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في وصي على قاصر أجرت حائوتا ملوكا من تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة بأجرة معلومة هي أجرة مثلها وأجرها المستاجر لآخر السنة المذكورة بالأجرة التي استاجر بها فهل اذا ظهر رجل وطلب أن يستاجر السنة المذكورة بأجرة زائدة عن الاولى من الوصي لا يكون له أن يؤجره السنة المذكورة الا بعد فراغ مهلة لاسيما وهذه زيادة تعنت (اجاب) اذا وقعت الاجارة بأجرة المثل صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي ولا يملك المؤجر اجارتها لغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من امرأة ملتزمة أرضا للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان بقدر معلوم واستلمت بعض الدراهم وكتبت له بذلك حجة مشهولة بتجتمها أو بينة من المسلمين ثم بعد مضي بعض تلك المدة أرادت نسخ الاجارة فهل لا تجب لذلك والماضى لا ينقض (اجاب) اذا صدرت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون لاحد المتعاقدين فسخها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وبالقين وترك بيتين كان شاغلا لهما بسكناه وامتعه وبعاله فاستمرت فيهما جميع الورثة ما عدا امرأة بالغة من اولاده سكنت في غيرهما بعد موته مدة فهل اذا أرادت أن تطالب الورثة بأجرة مثل نصيبها مدة سكناهم لا تجب لذلك حيث كان الكل ملوكا لهم وتمنع من طلب الاجارة بدون عقد اجارة (اجاب) ليس للمرأة البالبة المذكورة مطالبة باقي الشر كما يمثل أجرة حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية بقدر عقدها اجارة والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال عن قضية محصلها رجل مستاجر لخدمة عند آخر فوات المستاجر له عن ورثة ثم بقي الاجير المذكور مدة بعد موته في خدمته التي كان فيها الخاف الحكم في أجرته بعد موت المستاجر (اجاب) الاجارة تنفخ بموت أحد عاقديه بالنفس فان وجد استبقا من الورثة للاجير المذكور بعد موت مورثهم على ما كان عليه قبل موته لزمهم أجرته والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ملوكه استاجرها رجل مدة خمس سنين وشرط في صلب العقد شرط طاهم انه اذا أخرجه المالك منها قبل تمام المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة قرش ومنها انه اذا وجد المستاجر في الارض المذكورة سوا في بعمرها ويحسب له في نظير عمارة كل ساقية سبع مائة قرش فهل يفسد عقد الاجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك في صلب العقد ويكون اسكل من المتعاقدين فسخها جبر على الآخر (اجاب) تفسد الاجارة بالشرط المخالفة لمقتضى العقد فاذا تحقق اشتراط ما ذكر في صلب عقد الاجارة كان على كل من المتعاقدين فسخها دفعا للفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فصولي أجره سكن غيره لرجل بأجرة معلومة واذا نزل به صرف الاجرة فيما يحتاجه أهل من المدة فهل يكون العقد

والاذن باطلين حيث لم يكن وكلا ولا ما فوتا من جهة المالك و يضيع ما صرفه المستاجر في المدة حيث لم يؤذن له في الصرف من المالك ولم يحيز وما صرفه (اجاب) لا رجوع للمستاجر المذكور على المالك بما انفق في المدة والحال هذه ولا ينفذه قد الفصولي بدون اجارة المالك والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما باذن الآخر مدة من السنين من غير شرط اجرة له ثم مات الشريك عن ورثة بلغ فاستمر ساكن فيه ايضا من غير شرط اجرة معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذكور فيها بأجرة نصيب مورثهم وأجرة نصيبهم في المدة الماضية لا يجابون لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض أجرها من له ولاية ايجارها لا تخاراجا مضافة لمدة مستقبلة ثم قبل بحج تلك المدة أجرها اجارة لازمة لا تخاراجا هل لا تلزم الاجارة المضافة قبل بحج وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التي هي غير مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه الفتوى وحيث أجر من له ولاية ايجار الارض المذكورة اجارة صحيحة لازمة قبل لزوم الاجارة المضافة بحج وقتها لا يكون للمستاجر اجارة مضافة معارضه المذكورة اجارة لازمة ويمنع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص أرضا للزراعة مدة معلومة بقدر معلوم مؤجل الى أجل معلوم واستولى المستاجر المذكور على الارض المذكورة وأجرها لغيره من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الاول بدفع الاجرة لرب الارض حيث حل الاجل واذا طالب الامهال الى خلاص اجرة الارض من استاجرها منه لا يجاب لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذكور بدفع ما بذمته من اجرة الارض والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صنعته الكتابة بأجرة معلومة لكل شهر على عادة الكتاب فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده بأجرة مسماة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذكور اجر المثل وله مطالبة الذي يكتب له بأجرة مثله حيث كانت صنعته وجرته ولا يكتب الا بأجر (اجاب) اذا كان الرجل المذكور صناعته الكتابة بالأجر وقيام حاله بها يكون له طلب اجر مثله والقول قوله في انه عمل بالأجر بشهادة الظاهر وبه يغني والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ملوكه مشتركة بين ثلاثة انفار بالسوية بينهم مغروس فيها اشجار آجر احد اشركاء تلك الارض جميعها بأجرة معلومة لرجل اجني على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعه فيها ولم يعمم له في زرعها ولم يكن ما يزرع معه ودا وذلك بغية شر يكيه فلم احضر من غيبته ما لم يرض بما فعله شر يكيه ما وفدت الاجارة وللان ما زرع المستاجر في الارض شيئا فاحكم هذه الاجارة اذا كان الامر ما هو مسطور والحال ان المؤجر المذكور لم يكن وكلا عن شريكه المذكورين في ذلك (اجاب) لا تفسد الاجارة في نصيب الشريكين المذكورين حيث لم تكن يلتزمها واجازتها وتفسد في نصيبه لعدم البيان المذكور

والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اسكن أخاه مع أمه فيه من غير شرط أجره سكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك عن زوجة وابن قاصر فهل اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه باجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه اجرة من أخيه المتوفى ويكون لا قاصر الاجرة من بعد موت أبيه (اجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه اجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا أجر وعلى من استولى على عقار الصغير وسكنه بدون عقد اجارة اجرة المثل ومنافع المصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقفا او مال يتيم او معدا للاستقلال كفي الدر وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة ارض زراعية آجرتها لرجل من اهل البلد التي هي في هامة معلومة فيعد انقضائها ارادت اخذها منه فتوصل بابنها اليها في استئجارها منها فآجرته بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجار اثلاث سنين بغير اذنها ورضاها فهل لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويطلب فيما زاد اذا انقضت يكون لها نزع أرضها منه (اجاب) الوكيل اذا خالف موكله فيما امر به لا ينفذ عليه ويكون فصولا واجارة الفصولي تتوقف على اجارة المالك فان اجازها فذمت وان ردها بطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره سنة معلومة باجرة معلومة بحضرة بينة شرعية واستولى عليه المستأجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك اراد المستأجر فسخ الاجارة بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبينة الشرعية ويجبر المستأجر على دفع الاجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه أو لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعاقدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما فسخها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية آجرها لرجل آخر مسانعة وشرط عليه بحضرة بينة ان ما يروى منها ياخذ آجرته وما لم يروى منها يكون على رب الارض وحده والآن آجرها لغيره فهل اذ لم يروى بعضها في المدة التي استأجرها فيها التي قدرها سنتان ولم يتمكن من سقيها واراد رب الارض ان يطالبه باجرته لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكره اذا صرف في منتهى مصلحة الارض في حفر ترعة لها وتصلح جسر وقد راعى ما من الدراهم باذن ربها يكون له محاسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبينة الشرعية (اجاب) لا مطالبة على المستأجر بما لم يروى من الارض المذكورة على الوجه المذكور حيث اثبت المستأجر دعواه وما انفقه فيما ذكره باذن المالك ليرجع به عليه يكون له الرجوع حيث ثبت الاذن والاتفاق بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مبيع للنحاس استأجره ثوبا من ماله وسكن فيه مدة وصنع له فيها كائونا ونقرة لغيره ورتبه صناعته بغير اذن المالك ثم مات المستأجر المذكور عن ورثة واستأجرها لمبيض آخر من المالك ثم اراد ورثة المبيض الاول ان يطالبوا المستأجر الثاني باجرة الكائون والنقرة زاعمين انه صار لهم رتبه جدد في الحانوت بسبب ذلك فهل لا يجبر المستأجر الثاني على دفع اجرة

الكائون والنقرة المذكورين خصوصا وقد احسنهما المورث بدون اذن المالك المذکور (اجاب) نعم لا يجبر المستأجر الثاني على دفع اجرة المذکور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأجره رجل ابيتم من ماله وجميع ما صرفه فيها من ثمن طوب واخشاب وآجر يرجع عليه به فهل اذا بنى وصرف على هذا الوجه بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا خرج منه صاحب الدار وهل عليه اجرة مدة سكنه فيها مضي اولا (اجاب) لا امور بالاتفاق على الوجه المذكور والرجوع بما انفقه ولا تجب الاجرة للمقار بدون عقد اجارة الا اذا كان معدا للاستقلال او وقفا او ليتيم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين واحد الشريك يريد ايجار نصيبه وهناك اجني يرغب في اجارته والشريك الثاني الذي هو شاغل البيت بامتعته يطلب اجارة نصيب الآخري فهل يكون الاولى والاحق الشريك باجارته او الاجني (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر احد الشريكين على اجارة ما يخصه في العقار المشترك لشر يكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر سطح وكالة مسانعة لبنى عليه بناء يكون ملكا له خلو وانتفاعا ولم يبين المستأجر له كونه وجدا من الوكالة به خلل لا يقبل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يجددو الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستأجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل استلامه وانتفاعه به لعدم تمكنه من ذلك لخلل اساس الوكالة فهل اذا طلب ارباب الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستأجر لا يجابون لذلك وتنسخ الاجارة بموت المستأجر (اجاب) تنسخ الاجارة بموت المستأجر وليس للأرباب المطالبة في تركه المستأجر باجرة ماضية بعد وفاته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في حمام وقف استأجره رجل من ناظره مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضي المدة المذكورة ادعى المستأجر ان الناظر آجره له سنة اخرى باجرة معلومة فانكر الناظر فهل على فرض ثبوت دعوى المستأجر ان الناظر آجره له السنة التي تلي مدته الاولى قبل فراغها لا تكون لازمة وللناظر اجارته لمن شاء حيث لم تفرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في اثناء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعميمها وان عدم اللزوم بان عليه القموى ولكل فسخها قبل مجيئها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حائوتا وقفا من ناظرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر الاجرة التي هي اقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبة بتمام اجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان يستأجرها لرجل المذکور من الناظر باز يد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل واراد الناظر ان يؤجرها لغيره كثيرا كثر مما اراده الساكن وهو على قدر اجارته لا يجاب الناظر وله ان يؤجرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار

الوقف يدون اجرة المثل بالغين الفاحش وعلى المستاجر تمام اجرة المثل وللناظر الاجارة ان شاء باجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في حكام كبير مشترك بين جماعة ولا حدهم فيه الربح استاجر باقيه من الشركاء فلما انقضت مدة الاجارة امتنعوا من الاجارة له وارادوا اجارة حصصهم لاجني فهل لا تصح هذه الاجارة وهل اذا ارادوا اجير على ان يؤثر حصصهم اول الاجني لا يجابون لذلك (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المالك على اجارة ما يملكه لا لشر يملكه ولا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا من مالكها مدة معلومة ثم ان المستاجر آجرها لآخر مدة معلومة وتنازع معه في مقدار الاجرة فالمستاجر الثاني يدعي باجر معلوم والمؤجر يدعي قدر ازيد ادع ذلك ولا بينة له على دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثاني (اجاب) اذا اختلف المؤجر والمستاجر في بدل الاجارة قبل التمكن من الاستيفاء للنفقة فقاوترا اذا وبعده لا والقول للمستاجر لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة صحالها وفسخ العقد في الباقي والقول في الماضي للمستاجر بيمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يخدم عند آخر باجرة معلومة لكل شهر مات المخدم عن ورثة بالغين فاستاجر وبعده موت مورثهم باجرة حكم الاجارة الاولى المعلومة فهل اذا مضى له مدة اشهر وهو في اشتغالهم المتعلقة بهم وتجهله قدر من الدراهم يكون له المطالبة باجرته عن استاجره (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور مطالبة من استاجر بعاين له من الاجرة مدة عمله والله تعالى اعلم (سئل) في وصي على قاصر من قبل الحاكم الشرعي وللقاصر حصصة في عقار مشترك بينه وبين الوصي المذكور فاجر الوصي نصيبه ونصيب القاصر في العقار المذكور لرجل مدة معلومة باجرة معلومة تر يد عن اجرة المثل فهل تكون الاجارة في نصيب القاصر اليتم صحيحة نافذة حيث كانت نافذة واذا باع القاصر واراد فسخ الاجارة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث كانت تريد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدرت اجارة الوصي عقار اليتم صحيحة باجرة المثل لا يكون لليتم فسخها بعد بلوغه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بنى بعضه وفي اثناء بناء باقيه حضر رجل واتفق مع المالك المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور سنة سنوات كل سنة بمقدار معلوم من الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وجر رابذ لث وثيقة صورته انه في يوم الخميس المبارك ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ٦٧ صار الرضا والتوافق بين الواضع اسمه ونختمه فيه وحسن اقا الزمر على ائنا اخذنا المنزل تعلق الاغالاموحي اليه الكائن بالسكة الجديدة ايجارا مدقة ست سنوات كاملة كل سنة بسبعة آلاف ومائتي قرش وقبض الاغالامالك ايجارا سنة ونصف وقدر عشرة آلاف قرش وثمانمائة قرش وبعده مضى هذه المدة تدفع سنة بسنة ويحسب علينا الايجار من ابتداء استلامنا المقاتيج لكون المنزل اثنى ولم يتم

بناؤه وعند استلامنا المقاتيج بدرجة التار يخ هذا ويكون ابتداء مدة الايجار المذكور وفي كل هذه المدة لم يكن للاغالامرقوم تعرض عندنا بوجه من الوجوه وحررنا هذا سندنا علينا بكل ما ذكره هذا ما ذكر في الوثيقة الموضوعة بفتح المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا تم بناء المنزل المذكور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم المقاتيج المنزل للمستاجر بهذه الكيفية لكون الايجار المذكور لم يكن جاريا على منتهج الشرع القويم واراد المستاجر جبر المالك على ان يسلمه المنزل المذكور معتمدا على على الاجارة المسطرة صورتها اعلاه هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجبر المالك على تسليمه المكان المذكور لعدم صحة الاجارة المذكور شرعا او تكون الاجارة على الوجه المذكور صحيحة ويجبر المالك على تسليم المكان للمستاجر المذكور (اجاب) الاجارة على الوجه المزبور غير صحيحة لجهالة اولها في الهندية من الباب الخامس فيما يجوز من الاجارة سئل عن قال لا آخر اجرتك هذه الدار بخدودها واحة وقفا بكذا درهم موصوفا بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت فخذ كشرائط العهدة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد ان يقول من وقت كذا او من هذه الساعة الى وقت كذا التصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسخي اه ووقت تسليم المقاتيج في حادثة السؤال مجهول فلا تصح كذا في حادثة فتاوى النسخي في حينئذ للمالك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ناظر سنة كاملة باجرة معلومة فقاسم رجل اجني له عند دراهم طلبه امنه فاراد ان يز يد عليه الاجرة لاجل نزع البيت منه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون للناظر فسخ عقدا لاجارة قبل مضي السنة المذكورة (اجاب) اذا وقعت الاجارة صحيحة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخها قبل تمام المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جمال استوخر لحمل متجر على جماله الى الشام فابرزها خارج المصر ونام بيمينهم افسر بعضهم عليه لافهل لا ضمان عليه لكونه لم يحصل منه تعدد (اجاب) في الانقروية من ضمان الاجير المشترك والحائس ولا يصير البقار تاركا للحفظ وان نام المالك في الثور عن بصره فاذا غاب عن بصره يصير تاركا للحفظ قالوا تاركا يله اذا نام جالسا واما اذا نام مضطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الوديعه الفرق بين النوم مضطجعا وبين النوم جالسا في غير السفرو سوينينهما في السفر قلنا لا لضمان على كل حال فهنا يكون كذلك اه فاذا لم يكن نوم الجمال في السفر فمريض او قد هلك المتاع في يده وهو اجير مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام وصاحبيه واقضى المتأخرون بالصلح على النصف ولا يضمن ما هلك في يده عند ابي حنيفة وان شرط عليه الضمان وبه يقتضى كافي عامة المعترات وبه جزم اصحاب المالون فكان هو المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض مشتركة بينهم استاجرها

رجب ٢٨ سنة ١٢٦٨
شعبان ٢١ سنة ١٢٦٨
رمضان ٥ سنة ١٢٦٨
شوال ١٧ سنة ١٢٦٨
ذى القعدة ١٩ سنة ١٢٦٨

(الاجارة)

بعض الشركاء من باقهم وصار يدفع اجرة حصصهم كل سنة ثم ان باقى الشركاء آخروا حصصهم مشاعة لاجنبي فهل لا تصح اجارة المشاع للاجنبي (اجاب) نعم لا تصح اجارة المشاع من غير الشريك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة كين في ارض آجرها احدى الكبار المتصرف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراغ المدة آجرها باقهم لشخص آخر متعللين بان المدة الماضية كانت استحقاق المتصرف وما بعده استحقاقهم فهل اذا ثبت انه كان متصرفا وما ذواته منهم بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى تمضي المدة (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اجارة الارض المذكورة او لا من احدى الشركاء الماذون له في ذلك من باقى شركائه اجارة صحيحة لازمة لا يكون لهم اجارتها ثانيا من غير المستاجر الاول قبل مضي مدته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر ارض جنيته سنة كاملة باجرة معلومة فجاء آخر واستاجرها منه قبل انقضاء الاجارة الاولى مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتكون الاجارة الاولى هي اللازمة (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة صحيحان وايد عدم اللزوم بان عليه القنوى كما في الدر المختار وعليه المالك فمضاهيها قبل مجيئ وقتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حانوت متخرب استأجره منه رجل سنة واذنه بالبناء والعمارة فيه ليكون مابناه ومعهه وأنشأ فيه من ماله ملكا وخالوا به مستحق البقاء والقرار وجعل عليه اجرة للارض مقدار معلوم من الدراهم مسانحة فهل اذا بنى وعمر وأنشأ على هذا الوجه يكون ذلك ملكا للمستاجر واذا مات الاذن يكون لورثته اجرة الارض فقط (اجاب) ما بناء المستاجر من ماله لنفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذكور ملكا لابائيه يورث عنه اذا مات وعليه الاجرة المقررة على الارض والله تعالى اعلم (سئل) عن خادقة من طرف بيت المال مضعونها اذا وجد عقار مشترك بين قاصرو بالغ والبالغ وضع يده عليه مدة ولم يدفع له اجرة فهل اذا طالبت منه الاجرة يكون ملزوما بها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك اليتيم في العقار اجرة مثل حصة اليتيم مدة استيلائه عليها بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة آجرت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشر سنين ولم يوكلا في الاجارة وكنت وثيقة وختمت باجتم زوجها وهو غائب ثم حضر زوجها من غيبته فوجد بيتهم مؤجر الرجل آخر ويدعي المستاجر توكيله لزوجته في الاجارة ولم يقم بيته على دعواه الوكالة فهل للزوج المذكور فسخ الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال هذه (اجاب) حيث لا بينة لدعي الاستئجار على توكيل المالك في الاجارة له لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ناظره سنة واحدة باجرة معلومة وعياله ثم اراد ان يستأجره فعرضه لرجل آخر في ذلك متعللا بانه استاجر البيت المذكور قبله من وكيل وكيل الناظر المذكور مدة سنتين فهل اذا لم يفوض الناظر لوكيله في الوكالة ولم يجز ما فعله وكيل الوكيل لا تصح اجارته ويكون الحق في البيت

(الاجارة)

ذى الحجة ٢٧ سنة ١٢٦٨

للاستاجر المذكور (اجاب) الوكيل لا يוכל الا باذن آجره والتفويض الى رأى الوكيل كاهل برأيتك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذكور التوكيل بالاجارة بدون اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجارة الناظر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر منزلا يملكه سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة اشهر وعشرون يوما فحضر شخص آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصحيحة فاراد المالك ابطال الاجارة المذكورة كورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يجب للمالك لنفسه الفسخ الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذكورة كورة كذلك (اجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا ينزع المالك المستاجر من بد مستأجره قبل فراغ مدته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر مكانا ملكا له من نحو سنتين وبعد مضي ايام قليلة باع المالك المستاجر لآخر في انتهاء المدة المستأجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجارة المستاجر (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجارة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك المذكور الا اذا الرهدين بعيان او ببيان او اقرار ولا مال له غير ذلك المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جانب طين زراعة باجرة معلومة لسكن فدان مدة خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون وجه شرعي لا يجب لذلك وليس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا ملكا للوَجَر ولم يكن من طين الميرى (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذكور صحيحة لازمة لا يكون له الفسخ قبل مضي المدة ولا يفسدها كون مدته خمس سنين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا آجرت المرأة نصيبا منه شائعا لشريكها سنتين بمبلغ سبع مائة وعشرين قرشا دفع لها بمبلغ من الاجرة مائتي قرش والباقي خمسمائة وعشرون قرشا يدفعها لها على التسديد على المدة حكم الايجار الذي بيده فلما مضى من المدة بقدر ما قبضته من الاجرة ارادت فسخ الايجار في باقى المدة او ان يدفع لها باقى الاجرة للمدة الباقية حالا قبل مضى اقله لايحجر على دفع ذلك قبل استيفاء المنفعة لباقى المدة ولا يحجر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحا مستوفيا لشرائط الصحة بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة في ظاهرها الرواية عن الامام وروى عنه انه لا يجوز مخرج علمائنا بان الاجر لا يملك بالاعتد في الاجارة فلا يجب تسليمه بل بتجهيله في غير المضافة أو شرطه وللوَجَر طلب الاجر في الدار والارض كل يوم ما لم يشترط الدفع في اوقات معلومة والله تعالى اعلم (سئل) في دكان مشترك بين ثلاثة لا تملك احدهم نصفها ولكل من الاخرين ربعها فآجر من له النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له وآجر احد الاخرين نصيبه للجار الملاصق من الجهة الاخرى وبقي نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما انصافا من

في جماعة يملكون أرضا ليست اميرية استأجرها رجل اجني من ملا كها بقدر معلوم
من الدراهم نحو سنتين ثم بعد ذلك لزم ملا كهادين لا وفاء له الا من عن الارض المذكورة
فهل اذا باعها الوفاء الدين المذكور يصح ذلك منهم وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع
لذلك على اجازة المستأجر (اجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتفسخ الاجارة ان كان
الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما سفينة معدة لوسق
الغلال لكل واحد منهما النصف فيهما استأجر احدهما لثري يكن نصيب شريكه سنة
كاملة يملح معلوم من الدراهم ثم بعد مضي السنة المذكورة اشترى الشريك المستأجر كامل
السفينة المذكورة نصيبه وانصيب شريكه لا اجني به يراذل شريكه ثم اخبر الشريك
شريكه بما فعل من اجارة كامل السفينة للاجني فاجاز ذلك الشريك وتحاسبا فظهر له
دراهم فاعطاه بعض الدراهم واراد ان يحمله بما بقي عليه من الدراهم على المستأجر
الاجني فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشريك ملازم ما يدفع
ما بقي عليه (اجاب) اذا ظهر لاحد الشريكين المذكورين دين بذمة الاخر فاجاله به
او يبعضه على من استأجر منه السفينة فيمقابل حصة الخيل من الاجرة لا يصح على قبول
الحوالة لتوقفها على الرضا وولاية قبض الاجرة من المستأجر المذكور والشريك الذي باشر
عقد الاجارة ما لم يוכל شريكه بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
زراعة مدة معلومة ثم في اثناء مدة الاجارة اشترى تلك الارض لآخر مدة ابتداء بعد
انقضاء مدة المستأجر الاول فهل يؤثر فسخ الاجارة الثاني قبل حلول ابتداء مدته
(اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تصحيان وايدهم للزوم بان عليه الفتوى كذا في
الدر المختار وعليه فالفتوى على ان الاجارة على الوجه المذكور غير لازمة فلم يؤثر فسخها
والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر أرض زراعية
مدة معلومة باجرة معينة وقبض المؤجر منه اجرة مدة عامين بهلة ومات المستأجر قبل ان
يستوفي مدة العامين المدفوع اجرتها مما بهلا فهل تفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد
لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد ما قبضه مؤجر مورثهم بما يقابل اجرة المدة المستقبلية
المبجلة (اجاب) تفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احدهما قدين عقدها لنفسه
كما صرح به علماؤنا وحينئذ نلورثة المستأجر والحال هذه مطابقة المؤجر بما يقابل
اجرة المدة المستقبلية حيث كانت بهلة والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مملوكة
لجماعة آجروها لرجل سنتين كاملتين واجد الملاك امرأة كانت غائبة وهي تعلم الاجارة
الصادرة من باقي الملاك وتقبض الاجرة فهل اذا باعها الاجارة واجازت لا يكون لها فسخ
الاجارة التي عقدها باقي الشر كأميما والشر كاه كانوا يؤجرونها قبل ذلك لرجل آخر
وهي تاخذ الاجرة من كل من يستأجر منهم (اجاب) نعم اذا اجازت تلك المرأة الاجارة
الصادرة من باقي الشر كاه بالقول أو بالفعل نفذت ولا يكون لها الفسخ قبل انتهاء المدة

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

شعبان ٣

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

ذی الحجة ٢

١٢٦٩

٢٤

والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عقدها باجرة المثل في أرض الوقف
ثلاث سنين باجرة بهلة قبضها الناظر من وكيل المستأجر ومات الوكيل في اثناء المدة
المستأجرة واراد الناظر اجارة الارض لغير موكل المستأجر مة مة لانا بان الاجارة تفسخ
بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يجاب الناظر لما اراد ولا تفسخ بموت
الوكيل المباشر لعقد الاجارة لموكله لانفسه (اجاب) نعم لا تفسخ الاجارة بموت
الوكيل والحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة لها حصصة التزام كان متصرفا فيها زوجها لما كانت بدمته وبعد خلاصها منه منعت
عن التصرف فاجرت المحصة قهرا عن ابديون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فاجرت هي
الحصة لرجل فمعهما وقال اني اجرت المحصة سنتين في المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعت
من التصرف قبل وقوع الاجارة منه فهل والحال ما ذكر حيث ثبت عزلها قبل وقوع
الاجارة منه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستأجر على
اجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب)
الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله وموقوفة والحال هذه على اجارة المالك
فان اجازتها نفذت وان ردتا بطلت وعلى من استولى على الارض المذكورة والحال
ما ذكر كاجر مثلها مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لم تأخذ ما يخصها من
ميراث أبيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة
عقارات يستغلها بعض الورثة بالاجارة وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض
ذلك البعض جميع الاجر السابقة من المستأجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيها
مضى مما استغله تلك المدة لاسيما وهو في تلك المدة مما طلقها في استيفائها حقها (اجاب)
نعم على شر كاه المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال واجر
بعض الشر كاه بدون اذنها على ما حرره العلامة ابن عابد في تنقيح المحامدية والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا آجره زوجها لرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك
ولم تجزه ثم باعت لرجل آخر بعد الرد فاداد المشتري قبضه فوجدته مملوكة بآجر زوجها
المذكور فهل تكون الاجارة المذكورة لاغية ويجبر الساكن على خروجه من البيت
وتسليمه للمشتري (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه
وتكون الاجارة موقوفة فان اجازتها المالكه نفذت وان ردتا بطلت والله تعالى اعلم
(سئل) في بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من
الدراهم ثم مات المستأجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم
على البيت المذكور في غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته واراد
محاسبته على اجرة المثل مدة استيلائهم عليه يجاب لذلك حيث كان البيت معدا
للاستغلال (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٩

جادی لاوی

١٢٧٠

٩

(سئل) فی امرأة تزوجها رجل واسكنته معها فی بیت مشترك بینها وبين اخيهامدة ثم ماتت عنه وعن اخيهما فطلب الاخ ان يحاسبه على مدة سكناها مع اخته وياخذ منه حصته نصيبه والحال انه حاضر موجود معه ومشاهد لسكنائه مع اخته ولم يجعل عليه ولا على اخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعي مقدار المد ولا قدر الاجرة فهل لا يجاب لذلك والحال هذه سيما والبيت غير معد للاستقلال (اجاب) ليس لانى المرأة مطالبة بزوجها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مرسوم والله تعالى اعلم (سئل) من الضبطية فی منزل مشترك بين جماعة آجر بعضهم حصته منه لرجل اجني فهل لا تصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (اجاب) الشيوخ الاصلی فی الاجارة يفيد بان يؤجر نصيبا من دوايه او نصيبه من دار مشتركة من غير شريكه او من احد شريكه كما صرح به علماء المذهب ومنه يعلم ان اجارة احد الشراكا فی المسكن المذکور حصته منه شائعة لغير الشريك لا تصح والله تعالى اعلم (سئل) فی مكان مخترب محتاج للعمارة جار فی وقف اهلی وله فاضل من ذرية الواقف ولم يفد بعه بعه مارتة فهل اذا آجره فاضله لا يجر باجرته فاكثر سنة بسنة وبني فيه المستاجر وهو باذن الناظر على وجه القرار وكانت مصلحة الوقف فی ذلك ولم يكن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة على الوجه المذکور صحيحة وما بناه المستاجر يكون مملوكا له (اجاب) نعم تصح الاجارة المذكورة والحال هذه وما بناه المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون ملكا له والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل وكل آخر ليوجر له بيته باجرة المثل فاجر الوكيل البيت باجرة المثل بل بازيد ثم بعد ما آجر الوكيل البيت ذهب رجل آخر الى الموكل واستاجر منه البيت قبل مضي المدة التي آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التي فعلها الوكيل ويكون مافعله الموكل باطلا بالنسبة للمدة الباقية حيث سلط الوكيل على ايجار البيت وآجر بالمصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وكيل المالك صحيحة لازمة لا يكون للموكل اجارة المكان المذکور ثانيا لا آخر قبل مضي مدة الاول بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل استاجر أرضا وغرس فيها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضي مدة الاجارة تلك الارض غير المأجور فادعاه مالك الارض اخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويكون الغرس للغارس (اجاب) للمستاجر اخذ شجرة التي غرسها بعد اثبات ذلك ويؤمر بقلعها وتفرغ الارض للغار والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل استاجر مكانا مع أرض تابعة له من ماله كهم او غرس فيها شجرتين وصار يعمل بهما مدة من السنين فادعاه المأجور اخذ الشجرتين من الغارس بدون وجه شرعي متعللا بانهما مغروسان فی ماله فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ويكون الغرس للغارس (اجاب) نعم ليس للمأجور اخذ الشجرتين من ماله كهمما الغارس لهما بدون وجه شرعي واذا انقضت مدة الاجارة يكون للغارس قلعهما حيث لا ضرر والله تعالى اعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

جادی الثانية

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

فی رجل استاجر آخر محلا أقسته محزومة فاختار هذا المستاجر وسافر بها ثم فی اثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تفریط منه فی ذلك فاذا يكون الحكم الشرعی فی الاجارة المذکورة (اجاب) ما هلك فی يد الاجير المشترك اختلف الافتاء فی تضمينه اياه واقضى المتأخرون بالصالح علی النصف حيث لم يوجد منه تفریط او تعد والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل استاجر مكانا من ماله مدة معلومة باجرة معلومة دفعها المستاجر مهلة للمؤجر فهل اذا مات المؤجر فی اثناء المدة قبل استيفاء المستاجر مده وترك ما يورث عنه شرعا وظهر عليه ديون كثيرة يقدم المستاجر بدینه على سائر الغرماء اذا تحقق في ما ذكر (اجاب) المستاجر المذکور احق بالعين المستأجرة من سائر الغرماء فله حبسها رهنا بالاجرة المحقة الى ان يستوفي حقه والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل استاجر مكانا مختريا من ماله باجرة معلومة مسانعة واذن المالك للمستاجر بان يعمّر المكان المذکور ليرجع بمأصره عليه فصار المستاجر يدفع الاجرة سنويا ويعمر المكان حسب اذن المالك فهل اذا ثبت الاذن المذکور يكون له الرجوع بمأصره وليس للمالك للمستاجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه قد راعى ما حسب الاذن فيكون له الرجوع بمأصره فعلى الوجه المرسوم وليس للمأجر اخراج المستاجر قبل انتهاء المدة التي انقضت في الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأة ودخل عليها فی بیت أمها واستمرسا كنات مع الزوجة وأمها مدة وهو ينقضي عليه مائة عام والآن تريد الام مطالبة زوجها بنيتها باجرة بيتها مدة سكناها فهل اذا كان البيت ملكا لا تجب لذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) فی جماعة شرکاء فی حياهم بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا في اجارة قصيته بحضرة باقي الشرکاء فی بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشرکاء صفة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذکور مع باقي الشرکاء وآجر واجتمع الحمام لرجل اجني سنة باجرة معلومة على الوجه المذکور او لا تكون الاجارة صحيحة وليس لاحد الشرکاء بعد ذلك اجارة حصته منه شائعة لغير الشريك بل من رجل آخر (اجاب) نعم تكون الاجارة المذکورة صحيحة وبعد صدورها على الوجه المذکور لا يكون لاحد الشرکاء ولا لغيره من الاجارة من آخر ما دامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا بان اجارة المشاع من غير الشريك او من احد الشرکين فاسدة والله تعالى اعلم (سئل) فی اجارة العقار اذا كانت مضافة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيه اخيار الفسخ لتلك من المؤجر والمستاجر قبل دخول مدة الاجارة المذکورة (اجاب) تصح الاجارة مع الاضافة الى الزمان المستقبلي وفي لزومها مع الاضافة فيحان وايد عدم الزوم بان

٨ ١٢٧٠

٨ ١٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

٢٦ ١٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

٦ ١٢٧٠

عليه الفتوى كما أفاده العلائق وعليه فيمحق فسحقها قبل مجي الوقت والله تعالى أعلم
(سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أجرته أحد الشركاء مدة فهل اذا ثبت
استغلال الشريك المذكور المدة المذكورة يكون له باقي شركائه محاسبته على ما استغله
(اجاب) نعم يضمن الرجل المذكور حصة باقي الشركاء ولهم محاسبته على ما استغله
حيث كان العقار معدا للاستغلال وأجره أحد الشركاء بدون اذن الباقي على ما حرره
العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من
آخر ثلاثة جيران كسب عايم اهو واتباعه الى محل معلوم بقدر معلوم فاستلمها منه وأرسل
رب الحمير رجلا من اقباعه مع المستأجر وأمره بتسليم الحمير له به وصوله للمكان
المذكور فسلمها المستأجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر المالك وضاع من تابع رب
الحمير جارفه هل لا يلزم المستأجر ضمانه والحال هذه (اجاب) نعم لا ضمان على المستأجر
ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معدا لصلاح السيوف
لا يبيعها في حانوته بالاجرة أخذ سيفاً من صاحبه لصلاحه على حسب صناعته بالاجرة
كعادته ثم بعد عمل صنعة فيه واصلاحه فتح الحانوت للصوف ليأخذوا السيوف
وضاع من الحانوت في جملة ما ضاع منها فما الحكم الشرعي (اجاب) اختلف التصحيح
في تضمنين الاجير المشترك العين المالك في يده بنحو المرفقة وافتى المتأخرين بالصالح على
نصف القيمة جبراً والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية آجرها أحدهم
لاخر مدة سنتين باجرة مثلهما باذن الباقي بطريق وكالته عنهم ومباشرة عن نفسه ومضى
من المدة المذكورة سنة وأراد الوكيل المذكور ابطال الاجارة في السنة الباقية لاجل
ان يؤثرها لغيره متعللاً بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس عقد
الاجارة فهل اذا ثبت توكيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها وأحالوا على المستأجر بعض
اناس بقدر معلوم من اصل الاجرة ودفع ذلك بشهادة البينة الشرعية تكون الاجارة
لازمة الى تمام المدة ولا عبرة بما تم له بالوكيل المذكور (اجاب) اذا صدرت اجارة
تلك الأرض من أحد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون للأخر نقضها
ولا اجارتها الاخر مادامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة
حضور الموكل بمجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتاً ووضع
فيه خلوا باذن المؤجر ومكث في الحانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة فذهب
الشريك واستأجر الحانوت بمثل الاجرة التي استأجر بها صاحب الحانوت فهل والحال هذه
يكون صاحب الحانوت احق بالحانوت من المستأجر الثاني (اجاب) اذا كان الخلواتان
بالوجه الشرعي فصاحبه احق من غيره مادام يدفع اجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة سنة باجرة معلومة هي اجرة مثلهما وقبل مضي
السنة آجرها المؤجر لاخر مدة ثلاث سنوات اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية

لازمة ولما لك الأرض اجارتها من شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة
المضافة تصححان وأيد عدم الزوم بان عليه الفتوى وعليه فلا مؤثر في صحة ما علم المستأجر
قبل مجي الوقت وله اجارة الأرض ايضا قبل حلوله والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل آجر أرضه لاخر سنتين معلومتين في عقدين كل عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل
وبعد مضي بعض السنة الاولى آجر رب الأرض تلك الأرض لاخر سنتين السنتين
بعينهما فهل حيث لزممت الاجارة للمستأجر الاول في السنة الاولى وصحت لا تنفذ اجارتها
لغيره بدون رضاه ولا يكون له الفسخ بدون موجب شرعي قبل مضيها (اجاب) اذا
صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للأخر فسحقها قبل مضي المدة
بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لاخر في المدة المذكورة بدون اذن المستأجر الاول
أو اجازته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة منها وصبي
قاصر من غيرها وترك لهم داراً وسكنة الزوجات جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا منازع
ينازعها في السكنى ثم لما بلغ الصبي الحلم قام يطالب زوجته أبيه باجرة حصته في الدار المدة
الماضية وهو قاصر فهل له ذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في
وجوب اجرة حصه اليتم من عقار سكنه بشرطه بلاءه فقيل لا تجب وقيل بالوجوب
وهو المعتمد وافتى به المتأخرون والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شريكين في بيت
صغير يريد أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل اجنبي فهل اذا طلب الشريك الآخر نصيب
شريكه بالاجرة يقدم على الاجنبي بحيث كان يتضرر بسكنى الاجنبي معه (اجاب)
لا تصح اجارة مشاع من غير الشريك بل تكون فاسدة ولا يجبر أحد الشريكين على اجارة
نصيبه من الشريك الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في أرض خراجية اميرية آجرها مستحقها
من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يبين ما يزرع بالأرض ولم يكن
معهوداً ولم يعم للمستأجر ما يزرع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال
ما ذكر ويكون المستحق الأرض المذكورة المطالبة بقسطها (اجاب) نعم الاجارة على
الوجه المسمى فاسدة وللأخر المطالبة بقسطها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك بيتاً وكل رجلاً باجارتها لاخر باجرة المثل فقبل الوكيل الوكالة
وأجر الوكيل البيت المذكور لاخر مدة معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة
من المستأجر فوضع المستأجر يده على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستأجر البيت لاخر
بأجرة اجارته فهل والحال هذه تصح اجارة المستأجر المذكور للرجل المذكور ولا
تنسخ الاجارة المذكورة كورة لا بمضي مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة
مستوفية شرائط الصحة والزوم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة
تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من
الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد من عقاربها ولا للوكيل بها الفسخ بدون عذر أو وجه

شرعي قبل مضي مدتها وقد صرح حوايلان للمستأجر ان يؤجر الدار التي استأجرها من آخر في مدته حيث لا مانع ولا تنفسخ الاجارة بعد انعقادها بعزل الوكيل ولا تأثير للعزل بعد اجراءها وكل فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا معلوما من الجبال الليف المقطعة على ان يحلها ويصنعها جبالا كما كانت وجعل له في نظيره من كل قنطار كذا من الدراهم فخل منها البعض وقتله وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر فحصل في بيت الاجير حريق حرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيرها ومن جـ له ذلك ما بقي من الجبال الليف المذكورة وكل ذلك من غير تفریط من الاجير المذكور ومن غير تعدد في ذلك (اجاب) وقع اختلافا في ضمان الاجير المذكـ ترك ما هلك في يده بغيره له بين الامام وصاحبيه ففيل بعدم الضمان وقيل بال ضمان واقضى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة ومحل الخلاف ما اذا هلك بامر يمكن التحرز عنه كالسرقة وما اذا هلك بامر لا يمكن التحرز عنه كالحررق الغالب والغارة فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية هي وقف اهلى على خيراته آجرها فآجرها مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر واذا ادعى المستأجر بان له على المؤجر دين او الحال ان المؤجر مات عن وارث ولم يترك تركه اصاله ل لا ضمان على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المورث شيئا (اجاب) الاجارة انما تنفسخ بموت أحد متعاقديها اذا عاقدها لنفسه فلو عاقدها لغيره لا تنفسخ كمن آجر عقارا لوقف ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من ماله من بدون كفالة شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعد مضي مدة الاجارة استمر المستأجر مستوليا عليها او ينتفع بها مدة من الشهور من غير عقد اجارة من مال كرها فهل يكون للمالك محاسبة المستأجر المذكور على اجرة مثلها مدة استيلائه عليها من بعد مضي مدة الاجارة المذكورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا بنى المستأجر بعض بناء من ماله في القهوة المذكورة باذن المالك واراد قلعه لا يكون له قاعه حيث كان القاع يضر بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مطروحا على وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستأجر ساكنا بالاعقد جديد يلزمه الاجر واذا بنى المستأجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم اراد الخروج من المكان بعد مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضر بالارض يكون للمالك ان يقلع البناء بقيمة مستحق القلع جبراً على المستأجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار اليتيم اذا آجره الوصي عليه من آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل بغبن فاحش وانتفع به المستأجر مدة سنتين فهل يكون على المستأجر اجر المثل بالغنا ما بلغ (اجاب) الوصي لو آجر عقار اليتيم بدون اجر المثل بغبن

فاحش يلزم المستأجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استأجر أحدهما الشريكين نصيب شر بيكته مدة معلومة ودفع الاجرة مجهلة وقيل استيفاء منفعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون للشريكين الرجوع باجرة المدة التي لم يستوفوها واخذها من شريكه حيث دفعها معاملة (اجاب) اذا خرب البيت المذكور يكون للمستأجر المطالبة بنفسخ الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ما بقي من مدة الاجارة في الاجرة التي عملها ولا تنفسخ بدون النسخ وان لم يجب الاجر اذا صار لا ينتفع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا وقفا من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستأجر فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستأجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستأجر حيث استأجرها لنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية وقفها على خيراته من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستأجر بتمام اجرة المثل للمدة الماضية وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوقف بدون اجر المثل بغبن فاحش لا تنفسخ ويلزم المستأجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا من مال كرها مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة باعها لغيره الرجل اجنبي بمن معلوم ولم يكن بذمة البائع دين ل أحد فهل والحال هذه يكون للمستأجر الاستيلاء على الحانوت المذكورة الى تمام مدة الاجارة وليس للشري في منفسخ الاجارة قبل تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنفسخ بمجرد بيع العين المؤجرة بلا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاء له الا من تلك العين المؤجرة بل يوقف البيع في حق المستأجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر منزلا من آخر مدة ليسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانها معه قبل مضي مدة الاجارة فمكنت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد لا الاجارة سيما والعدة لم تمض قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه النفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي استأجره لمؤجره المدة المذكورة وليس على الزوجة من ذلك شيء بدون وجه شرعي ويؤجر الزوج بالانفاق عليها ويدفع اجرة مسكنها ما بقيت العدة حيث لا مانع من وجوب ذلك عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض انشأ فيها شجرة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكيلاً على العمارة فاستأجرها الوكيل بعد تمام العمارة من مال كرها باجرة معلومة مشاهرة اشترى المستأجر حجارة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهم نزاع فخصمها على ما صرف في العمارة واشترى المالك حجارة الادارة من المستأجر بمن معلوم بخضرة جع من المسلمين والآن طالب المالك المستأجر بما

تجمله من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بان لم يذكروا وقت الحساب فهل لا يجاب
لذلك شرعا ولا عبرة بتعلله المذكور ويكون المؤجر مطالبته بما تجمله من الاجرة واذا انكر
المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت
استئجار الرجل المذكور تلك الشريحة من ماله كها مشاهرة باجرة معلومة لكل شهر
ومضت مدة أشهر يكون للمالك مطالبته بما تقر عليه من الاجرة لما مضى من الاشهر
اذا لم يثبت دفعها اليه او ابرأه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر
وقت الحساب على العمارة واستعمال المعدل للاستقلال بموجب لاجر المثل بلا عقد اجارة
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في حائوت مشترك بين اثنين بالغين آجرا حدهما
نصيبه في الحائوت لرجل اجني في غيبة الشريك لا تجر باجرة معلومة فهل لا تصح اجارة
المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك وتصح للشريك (اجاب) نعم لا تصح اجارة
المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوخ عاقلان لا ارقاسوا كانت في قابل للقسمة او لا على
قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في بيت عمك لامرأة آجرت باجرة مثله لا آخر مدة ثلاث
سنين باجرة معلومة قبضتها من المستاجر المذكور بموجب سند شرعي تحت يد المستاجر ثم
بعد ذلك اذنته ببناء جهة فيه ليرجع عليهم بما يصرفه في الرجل المذكور حكم الاذن
بذلك وكتب له سندا بما صرفه ليرجع عليها به بعد ذلك ثم بعد مضي أربعة أشهر
من مدة الاجارة ارادت فسخ الاجارة متعللا بانها تريد ان تسكن فيه فهل لا عبرة بتعللهما
بذلك وليس لها فسخ الاجارة المذكورة حتى تتم مدة الاجارة حيث وقعت صحيحة
لازمة وتؤمر المرأة بدفع ما صرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (اجاب) اذا
وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للأجير فسخها واخراج المستاجر من المسكان المستاجر
قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجر دفع ما بذمه من دين العمارة لربه
والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة وقفا
من ناظرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فاحش ووضع
المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة به لا فهل والحال هذه لا تصح هذه
الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويكون للناظر فسخها (اجاب) اجارة عقار
الوقف على الوجه المسطور لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل والحال ما ذكر والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا آجروه من آخر مسانحة ادعى المستاجر انه عمر بعض عمارة
في المسكان المذكور ويريد بذلك الزام المالك بما صرفه في العمارة المذكورة فهل اذا
كان تعمير المستاجر في المسكان المذكور بغير اذن واجازة من المالك يكون المالك
غير ملزم وبه حيث لم يثبت اذن المالك له بالوجه الشرعي والمستاجر قطع ما عمره اذا لم يضر
بالمسكان المذكور (اجاب) نعم ليس للمستاجر الرجوع بما صرفه على العمارة بدون
اذن المالك والمستاجر اذا خرج قطع ما عمره اذا لم يضر بالمسكان وفي التنقيح نقلا عن تجريد

٢٨ ١٢٧٢
٢٩ ١٢٧٢
١٨ ١٢٧٢
١ ١٢٧٢
٤ ١٢٧٢

البرهاني واذا حصص المستاجر الدار وفرشها بالاجر وركب فيها بابا او غلقا وجعل
مسمازا في بابها واقرب به الاجر واراد المستاجر قطعه وذلك لا يضر قطعه وما يضر قطعه بالدار
ليس له قطعه ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته يوم يتخضع لعمادة
من احكام العمارة في ملك الغير اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حلة اطيان
في نواح متعددة آجروها من رجل مقدمة معلومة بعدد واجد باجر معلوم لكل فدان
اجارة صحيحة شرعا ثم ان المؤجر والمستاجر فاسدا الاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من
فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في
الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملقزم يملك منفعة ارض اوسية آجروها من آخر
مدة معلومة باجرة معلومة وقبل مضي تلك المدة آجروها من المستاجر المذكور بعدد جديد
سنة مستقلة باجرة مضافة الى اول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضا فهل على تسليم
صحة الاجارة في السنة المستقلة لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون مؤجر الارض
المستحق لها فسخها قبل مضي اول السنة المذكورة باجرتها الغير حيث كانت اجارة
مضافة (اجاب) نعم يكون له اجارتهما من آخر على المفتي به قال في تنقيح
دخول العقد وقوله واذا انفسخت يكون له اجارتهما من آخر على المفتي به قال في تنقيح
الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد الصحيحين وايدبان
عليه الفتوى كافي او اخرج ارات الدار المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في
ضمن جواب سؤال ما نصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتأجرين نقضها
في اول دخول العقد وقوله اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة
آجروا حدهم نصيبه منه لاجني ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته
نصيبه لغير الشريك كما فاسدة ولا تنفذ في نصيب باقي الشريك كما بدون واجازتهم
وترفع يد المستاجر والحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشريك كما بدون
اذنهم او اجازتهم وتصح في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجز باقي الشريك
العقد في انصباهم على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة بما ذكره في الدوحية
لجواز اجارة المشاع باجارة الكل ثم الفسخ في البعض ثم امر بالتأمل فعمل ذلك من
الشيوخ اطاري الذي لا يفسدها فليحرموا الله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر
قطعة ارض زراعية اميرية من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر
نخلا واشجارا من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع
الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة اراد رب الارض ان ياخذ النخل والاشجار من
المالك المذكور بانه مغروس في ارضه فهل والحال هذه
لا يجاب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (اجاب) حيث غرس تلك الاشجار والمستاجر
لنفسه كما هو منذ كور فهي له وله قطعها من الارض اذا لم يضرها القلع والاعلاكها

٢١ ١٢٧٢
٢٠ ١٢٧٢
٩ ١٢٧٢

المستحق للارض بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشغولة بغير حق ولا اذن ولا اجارة آجرها من له ولا يبا اجارتهما الرجل مدة معلومة باجر المثل فهل تصح اجارتهما والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤخر من شغلها بغير حق بتقريبها وتسليمها للمستاجر (اجاب) نعم تصح اجارتهما حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم يجبر الشاغل على التفريط كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة استاجر واقطعة ارض التزام من وكيل مستحقها مساهمة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستاجرون يدهم على الارض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة تلك المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للارض رفع يدهم عنها فامتنعوا من ذلك متعللين بانهم حفر وافي الارض المذكورة قبلة لعطن الاكثان وبنوا مسكناتهم ويريدون أن يهبطوها أرضا عوضا عن أرضها بغير رضاها فهل لا يمكنون من ذلك ويكون المستحقة للارض رفع يدهم عنها جبرا حيث لم تاذن لهم ولا وكيلها بالنسبة في الارض المذكورة (اجاب) نعم لا يمكنون من ذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والمستحقة للارض رفع يدهم عنها جبرا وقد غلبت عندنا كل سنة ويكلفون رفع ما أحدث بالارض بدون اذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون مكانا آجر بعض الشركاء حصة منه شائعة لاجني والبعض الآخر يطلب اجارته فهل تكون اجارته لغير شريكه فاسدة وتؤثر من الشريك (اجاب) لا تصح اجارة المشاع الا من الشريك فلو من غيره او من أحد شركائه لا الا انه لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة آجره ولا آخر بعضهم بنفسه والبعض بوكيله دفعة واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فقبل مضي السنة آجره الوكيل مع بقية الشركاء اجارة مضافة للمستاجر الاول سنة تليها ومضت السنة الاولى ولم تفي الثانية وهو يتنقح بها الآن في السنة الثانية فهل اذا ادعى الوكيل أو باقى الشركاء بعد ذلك انه آجر حصته أو حصة موكله لاجني من غير الشركاء لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانتفاع المستاجر ببعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المفوض له فيها وباقي الشركاء (اجاب) الاجارة المضافة عن مملكتها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها واجارة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حجارة من مال كها باجرة معلومة ليحمل عليها كذا الجهة كذا ذهابا واياها فخذها المستاجر وتوجه بها الى اهل الجبل المعقود عليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستاجر بالحجارة الى محل الاياب فباعت منه في اثناء الطريق وهو متوجه بها الى مال كها من غير تعد ولا تقريط منه في ذلك فهل والحال هذه لا ضمان على المستاجر المذكور وتلك الحجارة المذكورة على ربها سيما في حال رجوعها الى مال كها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (اجاب) اذا لم يوجد من المستاجر المذكور

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

١٢٧٨

١٤ ١٢٧٣

٢٢ ١٢٧٣

ربيع الثاني

تعد ولا تقريط وماقت الدابة المذكورة في اثناء الطريق فلا ضمان عليه والحال ما ذكر وفي التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستاجرة امانة اجماعا اما العين في يد الاجير فعلى الخلاف بزازية وفيه وان استاجر حجارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحجار لم يضمن لفساد الاجارة فالعين امانة كافي الصحة شرح التنوير في الاجارة الفاسدة ومثله في الكثر وغيره اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية مملكت مستاجرة لرجل مدة أكثر من ثلاث سنوات بدون أجر مثلها وعلى مال كها دين لا وفاء له الا ببيعها ودفع ثمنها فيه فهل اذا باعها مال كها الوفاء دينه يصح وتفسخ الاجارة بالبيع حيث كان عليه دين لا وفاء له الا من ثمنها (اجاب) تفسخ الاجارة بمذروم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو بينة أو اقرارا والحال انه لا مال للثأر غير العين المستاجرة لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المحملة تستغرق قيمتها كافي الاشياء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وسكنه مدة ثم مات فآجره ناظره لا آخر بدونه بموجب اجارته يوافي فهل للمستاجر الثاني تزعمه من ورثة المستاجر الاول ولا يكون لو كمل ورثة الميت منعه من اخذ المفتاح لا نفاسا عقد الاجارة بالموت (اجاب) صرحوا بانفساخ الاجارة بموت أحد عاقديه ان عقدها لنفسه فلو عقدها لغيره فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا للزراعة سنة واحدة باجرة معلومة من الدواهم وزرعها المستاجر غيرا فاكنته الدودة فتركتها بلا زرع مع امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه اجرتها (اجاب) لا أجر على المستاجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكام والمهيط وغيرهما ذكره في التنقيح جوابا عما لو أصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع في الارض المستاجرة وقد صرحوا في باب الخراج بان الآفة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل في البحر الغارة والدودة من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج باكلها قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا يبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية وانه لا يمكن الاحتراز عنها قال الخیر الرمی وأقول ان كان كثيرا غالبا لا يمكن دفعه بحيلة يجب أن يسقط به وان أمكن دفعه لا يسقط هذا هو المتعين للصواب اه ثم قال في الدرر وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استاجر ارضا فغلب عليها الماء أو انقطع لاتبى الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فاقطع يسقط أجره ما بقي من السنة بعد الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة شيئا فشيئا فيجب أجره ما استوفى لا غير فيفرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط كافي البصر عن الولوجية قلت امكن في اجارة البرازية عن المهيط الفتوى على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب الاجر والا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منع غاصب اه

١٢٧٢

٢٧ ١٢٧٢

جادی الثانية ١٥ ١٢٧٢

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مشتركة بين جماعة ملتزمين
آجرها الرجل اجني مدة نحو ثلاث سنين ثم بعدهم في نحو ستة اشهر مات بعض المؤجرين
ثم مات المستاجر قبل مضي المدة فهل يموت المستاجر بنفسه عقد الاجارة ولا رباب
الأرض ايجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستاجر منهم من ذلك اذا تحقق ما ذكر
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت المستاجر بلا احتياج الى التمسح
ولا رباب الأرض اجارتها من الغير لسكن لومات في أثناء المدة والزرع بقول لم يدرك بقي
الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بين صغير
ووصيه آجرها الوصي المذكور من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكور نصيبه
من الصغير قبل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا يفسخ عقد الاجارة بالبيع المذكور
ويكون للمستاجر الاتقاء بالأرض المذكورة الى انتهاء مدة الاجارة (اجاب) اذا صدرت
الاجارة صحيحة لا يفسخ ببيع المؤجر لغير دين عليه لا وفاة له الا من عمن ما آجره بدون رضا
المستاجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الصغير صحيحا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل استاجر قطعة أرض زراعية اميرية آيلة لبيت المال من له ولاية ايجارها مدة سبع
سنين باجرة معلومة في كل سنة فوضع المستاجر يده عليها وقبل انتهاء مدة اجارته المذكورة
استاجرها رجل اجني من المستاجر المذكور سنة كاملة من مدة المستاجر باجرة المثل فوضع
المستاجر الثاني يده عليها وبعد وصلاح زرعها مات المستاجر الاول ويريد مؤجر
الأرض المذكورة ففسخ الاجارة واخذ الأرض من المستاجر المذكور مع الزرع بعد بدو
صلاحه وان يدفع له جميع ما صرفه عليها والمستاجر المذكور لم يرض بذلك فاذا يكون
الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاجارة الثانية تنفسخ بانفساخ الاجارة الاولى وموت
المستاجر الاول يفسخها فله مؤجر ابتزاعها من يد المستاجر الثاني والحال هذه وهذا على
فرض صحة الاولى والافهي هنا فاسدة لما صرحوا به ان اراضي بيت المال يسلط بها مسلك
أرض الوقف وهي لا تصح اجارتها اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الاولى فاسدة
لا يملك المستاجر منفعة العين المؤجرة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى لو قبضها المستاجر
ليس له ان يؤجرها ولو آجرها وجب ابر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستاجر
الثاني وعلى المستاجر الثاني ابر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤثر بتسليم الأرض
لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصانع دراهم معلومة القدر ليصنعها
حلياً فصاغها واودعها في المالك ليذكر ذلك فهل يكون القول قول
الصانع او كيف يكون الحكم الشرعي (اجاب) ذكر في التقيج جوابا عما اذا ادعى الاجير
المشترك رد العين الى ربها وهو يشكر ان مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانها من
ادعي الرد في القول بان في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك والقصار وغيره اذا ادعى رده
على الاجر لا يصدق الا بينة كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

من يرى يد الاجير المشترك يد ضمان قايما من يرى يده امانة وهو ابو حنيفة رحمه الله
تعالى يقبل قوله كما ودع الى ضمان المحيط اه ثم قال أقول يظهر من هذا ان دعواه
الرجوع الى المالك كدعواه الملاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول
المتأخرين الذي أفتى به المؤلف حرار اتباعا للخير الرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق
وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤثر بالصلح على نصف القيمة اه والله تعالى
اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية ملك معلومة القدر استاجرها رجل من مالهها
مساهمة باجرة معلومة ووكّل المستاجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها
من الشكايف من تقاوى وحرق وغيره فوضع الوكيل يده عليها وآجرها لانس آخر من
غير اذن الموكّل واجازته واخذ منه مائة من اجرة فهل لا يصح ايجارها للغير من غير اذن
المستاجر الاول (اجاب) اذا لم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستاجر الاول في الاجارة
توقفت اجارته على اجازة الاول فان ردها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ملك جردا في خانوت بحجة شرعية والخانوت المذكور ملك لاخر وصاحب الجرد
ساكن في الخانوت المذكور ويدفع اجرة الخانوت لمالكها وهي اجرة مثلها فهل اذا أراد
المالك للخانوت اخراجه منها لا يكون له ذلك وليس له زيادتها عن اجرة المثل بدون رضاه
(اجاب) ليس لمالك الخانوت التي خلوها اجار في ملك الغير وموضوع بحق القرار
اخراج صاحبه منها مادام يدفع اجرة المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت تزوجت برجل ودخل بها وسكن
معها في ملكها ولم تشترط عليه اجرة ولم تطالبه باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل
والحال هذه اذا ارادت ان تطالبه باجرة سكناء المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجاب
لذلك (اجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل مات عن أخ شقيق وأخ لاب وترك خانوتا وعدة قبالة بملك الخانوت استاجرهما
الاخ الذي للاب منه في حال حياته مدة ثم بقيت تحت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة
فهل يلزم الاخ المذكور اجرة الخانوت والعدة المذكورتين للاخ الشقيق مدة وضع يده
عليهما حيث كان هو المستحق لتركه اخيه وكان كل منهما معدا للاستقلال (اجاب) لو
سكن المستاجر بعد موت المؤجر هل يلزمه اجرة ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وقيل ان كان
معدا للاستقلال ونحوه أو تقاضاه الوارث يلزمه الاجر والا لا وهل يلزم المسمى أو اجر المثل
ظاهر القضية الثاني افاده في الدروحة واسميه وجعل في تنقيح الحامدية غير العقار كالعقار
في لزوم ابر المثل باستعمال المعدل للاستقلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة لهم أرض زراعية ملك غير مقسومة آجرها بعضهم لاجني بدون اجرة المثل
وبدون اذن الباقي فهل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون توكيل منهم وبدون
اجازتهم ولم يرفع يد المستاجر عنها (اجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٣ ١٣

٢٩ ١٢٧٣

ذي القعدة

٥ ١٢٧٣

٦ ١٢٧٣

٩ ١٢٧٣

نصيب باقيم بدون اذن او اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض ابعادية مشاعة بينهم آجروها لرجل ثلاث سنوات ثم بعد مضي سنتين ونصف سنة آجر احدهم نصيبه في الارض المذ كورة اجارة مضافة للسنة القابلة لرجل آخر ولم يستاجر ذلك الرجل المستاجر الثاني نصيب باقي شركاء المؤجر له فهل والحال هذه تكون تلك الاجارة فاسدة لسكونها في مشاع وللمؤجر فسخها او يؤجرها للمستاجر الاول مع باقي الشركاء بعد مضي المدة الاولى ام لا (اجاب) لا تصح اجارة المشاع لغير الشريك ولكل من المؤجر والمستاجر المطالبة بفسخها واذا فسخت يكون للشركاء اجارة جميع الارض من المستاجر الاول بعد مضي مدته او من غيره على ان الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به على فرض صحته فلذلك فسخها قبل حلول مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك هجارة خانوت من بناء واخشاب مرسوعة بحق القرار أرضها مملوكة لا يخرج وهو واضع يده عليها ويدفع اجرتها المستحق أرضها من مدة تزيد على عشرين سنة والا ان اراد مسحق ارض الخانوت المذ كورة تنزع الخانوت من يدها ملك الخانوت كورمه مالا بانه اما ان يزيد عليه الاجرة عن اجرة مثاها خالية عما احده فيها او يخرج منها فهل اذا كان الخانوت باقيا بالوجه الشرعي لا تنزع الخانوت من يده ذلك الرجل المذ كور حيث كان يدفع اجرة مثل الخانوت المذ كورة خالية عما احده فيها واذا وضع مسحق ارض الخانوت المذ كورة يده على بعض اخشاب ونحوها مملوكة لارجل المذ كور يبيع بر على تسليمها لما لهما ان كانت قائمة او قيمتها ان كانت مستهلكة حيث كانت ملكا لذلك الرجل (اجاب) ليس لمسحق ارض الخانوت المذ كورة تنزعها من يده صاحب العمارة المرسوعة بحق القرار حيث كان وضعها على هذا الوجه ثابتا بالوجه الشرعي مادام يدفع اجرة مثاها خالية عما احده فيها واذا فسخ غصب وب الارض بعض الانقضاء المملوكة لصاحب العمارة بالوجه الشرعي يؤثر بردها اليه ان كانت قائمة والا ضمن قيمتها يوم غصبها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر خانوتا من اربابها مسانعة كل سنة بقدر معلوم من الدراهم وصار المستاجر سائرا كذا في الخانوت نحو عشرين سنة وهو يدفع اجرتها سنة بسنة فهل اذا مرض المستاجر وانتهى رجل الى احد اربابها ان المستاجر قد مات وطالب منه ان يؤجرها له سنة واجابه لذلك والحال ان المستاجر الاول على قيد الحياة وقد مضى من السنة نحو شهرين وهي مشغولة بامانة فتنعقد الاجارة في السنة للمستاجر الاول حيث لم يحصل تقاض من المستاجر الاول واربابها ولا عبرة باجارة الثاني من احد ملاكها (اجاب) اذا عقدت الاجارة كل سنة بمبلغ معلوم عقدت انقضت في سنة واحدة بجهالة الباقي ثم اذا مضى من السنة الاخرى بعضها قبل التفاضل انعقدت فيها ايضا وهكذا ولكل من المؤجر والمستاجر فسخها عند تمام السنة كما مر حوايه فيما لو آجر كل شهر بكذا فاذا مضى شهران او اكثر من السنة قبل الفسخ وكانت الاجارة صحيحة

لا يكون

١٢ ١٢٧٤

١٤ ١٢٧٤

١٧ ١٢٧٤

ربيع الاول

لا يكون لملك الخانوت المذ كورة ولا لاحدهم اجازة من غير المستاجر المذ كور في تلك السنة حيث كانت اجارته منعقدة لم تنسخ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنة اولاد كور بلغ وترك منزلا فسكنته الزوجة وثلاثة من اولاده المذ كورين مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في المنزل المذ كور رهط بالتميم باجرة نصيبه مدة سكنهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذ كور معدا للاستغلال ولم يقدر له اجرة ليس له ذلك (اجاب) نعم حيث لم يكن وقف ولا لينيم ولو معدا للاستغلال لسكنى الشريك باوئل الملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في بستان بطريق الارث عن ابيه استاجرها منه شريكه بقدر معلوم من الدراهم في كل سنة ووضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصه الرجل المذ كور في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر واثلاثين سنة والا ان اراد مالك الحصه المذ كورة اخذ اجرة حصته من الرجل المذ كور في السنة الماضية فانكر ما ملكه فيها وادعاه لنفسه فهل والحال هذه اذا اثبت الرجل المذ كور ملكه الحصه المذ كورة بالوجه الشرعي واستتجار شريكه منه الحصه المذ كورة ودفع المستاجر الاجرة للملك المذ كور في كل سنة يحكم له بها ويلزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذ كور بعد ذلك (اجاب) اذا ثبت المدعى ملكه واستتجار شريكه منه الحصه المذ كورة تلك المدة يحكم له بها اذ لم يوجد من المدعى ترك الدعوى مدة تمنع من سماعها لعدم توجهها الا عند الانكار ولا عبرة بانكار شريكه ولا بدعواه الملك لنفسه لالتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للبائس فلا تسمع دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك الذي اليه وان كانت الاجارة المذ كورة فاسدة حيث كانت الارض المؤجرة مشتملة على الاشجار كما يفهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا عليها فيلزم باجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في عتار بالميراث عن ابيها آجرتها لرجل اجنبي مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه بجهالة وبعد مضي نحو ثلاث سنين من المدة تريد مطالبة بزيادة الاجرة قبل مضي المدة متعلات بان الاجرة زادت فهل لا تجاب لذلك شرعا وتنع من منازعتها حتى تنتهي مدته ولا عبرة بجهالة المذ كور (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر فسخها فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا تصح للمؤجر ابطالها قبل تمام المدة والله تعالى اعلم (سئل) في ارض زراعية مملوكة لسيدي اميرية لابن قاصر بن يمين وعليه ما وصى شرعي استاجر رجل اجنبي الارض المذ كورة من الوصي المذ كور مدة سبع سنين بدون اجر المثل بالغبن الفاحش فوضع المستاجر المذ كور يده عليها بعض المدة المذ كورة فهل والحال هذه لا تصح اجارة الارض المذ كورة الا باجر المثل واذا لم يرض المستاجر المذ كور باجر المثل يكون للوصي فسخ الاجارة في المدة المستقبلة واجازتها من شاء باجر المثل (اجاب) اجارة عقار اليتيم كاجارة عقار الوقف لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالغبن الفاحش

١٨ ١٢٧٤

٢٩ ١٢٧٤

٤ ربيع الثاني ١٢٧٤

٤ ١٢٧٤

كأن يستفاد من تنقيح المحامدية من الاجارة وغيرها فيلزم المستاجر تمام اجار المشل والله تعالى اعلم (سئل) في أرض خيرية من عاداتها ان تزرع من ماء النشع الذي يحدث من ماء البحر بحيث يتمكنون من زراعتها شتوا و صيفا بذلك ولا يضرها ولا يمنع من زراعتها ما ذكر استاجر قطعة منها رجل من له ولاية ايجارها سنة معلومة باجرة معلومة وباقي أرض تلك الجزيرة بيد مستحقها فزرع مستحقو باقي تلك الجزيرة ما يستحقونه على ماء النشع المذكور ثلاث السنة وانتفعوا بها على حسب العادة كالسنيين الماضية من غير ان يركبها الماء من اعلى البحر واهمل المستاجر المذكور زراعة القطعة التي استأجرها ولم يزرعها شتوا و صيفا حتى قل النيل مع تمكنه من ذلك كتمكن من زرع باقي أرض تلك الجزيرة ومع ذلك هو متمكن الآن من زراعتها صيفا في باقي تلك السنة باذن ارماء النشع المذكور ويريد المستاجر المذكور الامتناع من دفع اجرتها متعللا بعدم زراعتها ايام غلو ماء النيل لكون ماء النيل لم يركبها من الاعلى فهل اذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال من كونه كان متمكنا من زراعتها من الماء المذكور وان عدم ركو بماء النيل من الاعلى لا يمنع من زراعتها شتوا و صيفا وان عدم زراعتها انما شان اهماله وتركه لذلك مع كونه متمكنا في باقي من زراعتها صيفا لا يجاب الامتناع ويحجر على دفع الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) الاجرة في الاجارة الصحيحة تتعلق وجوبها بتمكن المستاجر من الانتفاع بالمعقود عليه بالعين المستأجرة وان لم ينتفع بالفعل كما اذا استأجر دارا للسكنى وسلمها المأجر اليه ولم يكن هناك مانع من سكناه فلم يسكن حتى مضت المدة يجب الاجر عليه بخلاف الفاسدة فان اجار المثل يجب فيها بالانتفاع بالفعل فاذا تحقق ان المستاجر المذكور اجارته صحيحة وكان متمكنا من الانتفاع بالارض المذكورة بالزراعة بلا نقص فاحش فاهمل زرعها وتركه من نفسه كما عومد كور بالسؤال يجب عليه الاجر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما ضمنونه ان مستأجر ارض لم يشترط مع مالك الأرض المؤجرة له دفع عشرة ما يتعلق به من الخسار على المستاجر ولا اذنته بدفعه من اصل اجرتها فادفع المستاجر عشرة تلك الارض من قبله لما طلب دفعه من قبل ديوان المديرية فهل لا يكون له حساب ذلك من اصل الاجرة ولا يطالبه بذلك حيث دفع بلا اذن (اجاب) العشر على المؤجر كخارج موظف وقال على المستاجر كستعير وفي الخاوي وقولنا اخذ كما في الدر من باب العشر واما خارج المقاسمة وهو كون الواجب جزائيا من الخارج كثلث و سدس ونحوهما فعلى الخلاف كما في رد المحتار عن شرح ذر والبخاري فيناه على قولهما حيث دفع المستاجر العشر المذكور بدون اذن من المؤجرة كما هو مذهب كور لا يكون له المطالبة به عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من امرأة جميع الحرم الذي باليمن ومن داخل الاجارة القاعة الكبيرة بمناقها ومندرة أرضية وطاحونة وحاصل أرضي بالخوش على يسار الداخل ومطبخ أرضي وجميع ذلك داخل

الميزل تغلق المال المذكور مدة معلومة ثم انها آجرت حريما آخر من البيت المذكور صغيرا مدة معلومة لرجل باجرة معلومة يريد الانتفاع بالطاحونة المستأجرة لغيره التي هي من جملة الاماكن المذكورة بدون رضا مستأجرها المذكور فهل يكون له منعها حيث وقعت الاجارة له فيها خاصة دون المستاجر الثاني (اجاب) ليس للمستاجر الثاني الانتفاع بما استأجره الاول خاصة اجارة صحيحة بدون وجهه شرعي حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة خالية من البناء اذنوا لآخر بعمارتهابو بنائها معصرة للزيت فبنوا ذلك الرجل باذن ملا كهان ماله لهم وأجروها له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون بشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخصم البعض الآخر من اصل العمارة في كل شهر يمضي من حين عقد الاجارة والا أن يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة متعلمان بان العقار لا يؤجر اكثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدرت الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للأجير من فسخها قبل مضي المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وعقار اليتيم وارض بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن المستاجر في البيع ولم يكن على البائع دين فهل البائع موقوف على اجازة المستاجر الى انقضاء مدته وله السكنى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث دفعها أولا (اجاب) نعم البائع المذكور والحال هذه موقوف في حق المستاجر الى انقضاء مدة اجارته وليس للمشتري مطالبة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد الاجارة الصادر من قبله والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة بعضه واقف وبعضه مالك والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة ناظر من جهة الواقف على الحصة الموقوفة عليه واحدا انظارا وكيل عن باقي الناظر وأصحاب المالك في القبض والصرف والاجارة فاجر شخص خمسة حواصل مشاهرة فبنى المستاجر بناء وأدخل فيه قطعة من أرضها امام المحو اصل بدون اذن شرعي من الناظر ولا من الوكيل ثم باعه الباقي لآخر فهل يؤثر المشتري المذكور برفعه جبراعليه حيث كان البناء بدون اذن شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكها انظارا وأصحاب المالك بقيمته مستحقا للقلع حيث لم يثبت اذن شرعي للمحدث باحداث ذلك ولم يوجد سند شرعي يدل على ذلك (اجاب) اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن ممن له الولاية في ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه مستحق القلع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان أضرقه بها يكون لمن له الولاية عليهم ان يتملكه كجهة ولا يته مستحق القلع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية من مستحقها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستاجر

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

رجب ١٦

شوال

٩

١٥

ذى القعدة

١١

يده عليه او زرعها تلك السنة فاراد مستحقا الارض المذكورة ورفع يده المستاجر المذكور
عن الارض المذكورة بعد انتهاء تلك السنة فادعى المستاجر انه استاجرها سنتين فانكر
المستحقان دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المستاجر المذكور دعواه بالبينة الشرعية
لا عبرة بها ويؤثر برفع يده عن الارض المذكورة ودفعها المستحقا (اجاب) لا يقضى
للمدعي بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
يسحق قطعة ارض مبيعة للاستغلال ووضع رجل اجني يده عليها وزرعها بدون عقد
اجارة وفي اثناء مدة الزراعة دفع الزارع عن الارض دراهم لجهة الميرى المسماة عندهم
بالاعانة وذلك بدون اذن رب الارض ثم بعد ذلك دفعها للزارع طلب رب الارض من
الزارع اجر مثل أرضه فاتفق معه على أن يدفع له في نظير ذلك في كل فدان خمسين قرشا
زيادة على ما كان دفعه لجنب الميرى بدون اذن رب الارض بشرط أن لا يرجوع للزارع
على رب الارض بشئ مما دفعه من الاعانة لجنب الميرى وتراضيا على ذلك مع أن اجر
المثل يزيد على المبلغين المذكورين ثم بعد ذلك اراد الزارع أن يرجع على رب الارض
بما دفعه لجنب الميرى على هذا الوجه المستطور فهل اذا تحقق ما ذكر في السؤال لا يكون
له الرجوع بمادفعه (اجاب) نعم لا يرجع له بمادفعه من الارض بدون اذن مستحقها
عليه اذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
استاجرا حائوتين من مالهما باجرة معلومة دفعها المستاجر لهما جرمدة أربع سنين
وتسعة اشهر ثم في اثناء المدة مات المؤجر فهل تنفسخ الاجارة بموته وللمستاجر ان يرجع
بما بقي الاجرة التي عملها من تركه المؤجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت احد عاقديها
لنفسه فاذا مات المؤجر العاقد لنفسه انفسخت ويكون للمستاجر تسليم العين المؤجرة
لورثته وله الرجوع بحصة المدة المستقبلة من الاجرة التي عملها المؤجر يطالب ورثته بها
من تركه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ابعادية مملوكة لرجل استاجرها
رجل آخر من مالها المذكور كورايته بزرعها فانفسخ النهر عنها ولم يمكنه زرعها بوجه من
الوجوه ولم يتمكن من زراعتها لذلك وكان هذا المستاجر قد دفع بعض الاجرة للمؤجر
المذكور فاداد الآن الرجوع عليه بمادفعه من الاجرة فهل والحال هذه يكون له
ذلك حيث لا يمكنه زرعها في المدة التي استاجرها (اجاب) اذا لم يتمكن المستاجر
من الزرع في الارض التي استاجرها لذلك بسبب انقطاع الماء عنها فلا اجر عليه لانه لم
يتمكن من الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعية
محدودة بمحدودها الاربعه لجهة وقف من فاضلها من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبجوار
الارض المذكورة ارض أخرى لا تصلح للزراعة اصلحها المستاجر المذكور وصيرها صالحة
للزراعة وكلفت باسمه وصار يزرعها ويدفع ما عليها من المال لجهة الديوان المذكورة كورة
فأجرناظر الوقف الآن الارض التي للوقف وما اصلحه المستاجر من الارض لرجل آخر

محرم
١٢

ربيع الاول
٥

جمادى الثانية
٨

غير اذن واجارة من المصلح المذكور فهل تكون الاجارة فيما زاد عن ارض الوقف
موقوفة على اجارة المستحق لسان اجازتها نفذت وان ردها بطلت (اجاب) اذا تحقق
خروج الارض المذكورة عن حدود ارض الوقف ولم تكن من جلة حقوقها ولا حق فيها
لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤجر المذكور وكان الحق فيها ثابتا لغيره
بطريق شرعي تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وترد
برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أعطى لآخر ثمن كريمة كهرمان سليمة
لا كسر بها الاجل أن يصنع لها زوانة وتر كما عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركيبة
ليأخذها من عند الرجل المذكور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها الاي شئ
كسرتها فقال الرجل المذكور انها كانت مشرقة من قبل وقد كسرت عند فعل الزوانة
لما فعل اذا ثبت صاحبها بالبينة الشرعية انه اعطاها له سليمة من غير تشريح بها
يكون الشك في ضامنا قيمتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الاجير المثلث
المذكور قبض التركيبة المذكورة سليمة وانما انكسرت من عمله فعليه ضمانها والا
فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة عملت كورن مكانا استاجره منهم رجل بازيد من
اجر المثل واذنوه بالبناء فيه ليكون له خلوة بحق البقاء والقرار فبني وعمر حسب الاذن
منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة نحو الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل
آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للمالكين
ثم بعد ذلك المدة قام المالكون الاثنان بدون اذن ذلك الخلو واجارة المكان لغيره
ويريدون عليه الاجرة تعنتا فهل اذا كان ذلك الخلو باعيا بغير اذنهم واطلاعهم واخذهم
الاجرة تلك المدة لا يجابون لما ذكر ولا يؤجر منه لغيره حيث كان يدفع صاحب الخلو
اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذكور مستوفيا شرائط الصحة ووضح
البعدا ثم يدفع اجر مثل ذلك المكان بقطع النهر عما أحده فيه لا يكون للمالكين
المذكور ابطال الخلو بدون وجه شرعي ولا اجارة المكان من غير صاحب الخلو والله
تعالى اعلم (سئل) في أخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابيهما آجرا لا آخر
مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما في اثناء المدة المذكورة عن أخيه وأمه
فهل ينفسخ عقد الاجارة في نصيب الذي مات منهما (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة بموت
أحد العاقدين لنفسه في نصيبه وبقى في نصيب الحي منهما والله تعالى اعلم (سئل) في
جماعة عملت كورن دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستاجر
نصفها بجهة ملاكها واستلمها المستاجر وأقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة
الاجارة باعها لملاكها من آخر فاداد المشتري اخراج المستاجر المذكور من الدار المذكورة
فامتنع من ذلك حتى غضى مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجها منها ولا ينفسخ الاجارة
اذا كان البيع المذكور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستجرة اجارة صحيحة

جمادى الثانية
٢٦
١٢٧٥

رجب

٩
١٢٧٥

شعبان

١٦
١٢٧٥

شوال

١١
١٢٧٥

٢٩
١٢٧٥

في حق مستاجرها على اجازته فاذا لم يجز لا يكون للشري اخرجه من الدار المستاجرة قبل انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة واقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبته بغير عقد اجارة ولا تقدير اجرة فصل بينها وبينه مشاجرة وخرج من منزلها فطلبت منه اجرة السنين التي اقامها معها في منزلها فهل لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث حال ما ذكر سيماء المنزل المذكور ملكها خاصة (اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المنزل المملوك لها المعدا سكنها من زوجها بمجرد سكنها معها فيه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين استاجرا مكانا وقف من ناظره مسانمة باجرة معلومة لكل سنة ودفعوا مبلغا اجرة مجهولة لذلك واذنهما الناظر بالبناء والعمارة على ان ما يبنياه يكون ملكا لهما وكتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد المستاجر في اثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفذ الاجارة في نصيب الميت المذكور ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المجهولة للمدة المستقبلية حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لم يرجع بالاجرة المجهولة للمدة المستقبلية حيث انقضت الاجارة وكانت صحيحة بان اجرها منهما واجل وقال آجرت المكان منكما بالتفصيل فانها تجوز وفاقا كما في رد المحتار عن الفصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ناظرة على مكان وقف اهلى آجرته لرجل سنة باجرة معلومة وماتت الناظرة قبل تمام السنة المستاجرة فهل لا تنفذ الاجارة بموت الناظرة والمستاجر الاتفاقي بالمكان المذكور الى تمام السنة المستاجرة (اجاب) لا تنفذ اجارة الناظر الصحيحة بموته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الاخر لرجل آخر فآجر أحدهما الشريكين نصيبه من ذلك لرجل اجني غير الشريك الاخر فهل لا تصح هذه الاجارة للشريك بالاجر المثل والحال هذه (اجاب) تصح الاجارة بالشروع الاصل فيما يحتمل القسمة وما لا يحتملها عند الامام وهو الذي عليه الميعول الا من الشريك فتصح والله تعالى اعلم (سئل) في سمسار معدل بيع الخيل باجرة اتفق مع رجل آخر على ان يملك حصانا على ان يبيعه بمبلغ معين وله في نظيره بيع هذا المبلغ كذا من الدراهم فباعه السمسار المذكور بهذا المبلغ وزيادة وسلم الثمن للمالك الحصان المذكور وطلب منه ما كان متوافقين عليه من الاجرة فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الاخر على دفع الاجر لهذا السمسار وهل يلزمه المسمى ام اجر المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشياء ما نهى في الوالوجية اجرة السمسار والمنادي والحق ما أشبه ذلك مما لا يتقدر فيه بوقت ولا مقدار لما يتحقق بالقدور للناس فيه حاجة للناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدة ام اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البرازية اجرة المثل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حظونا آجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيا فخرجت خمسة اشهر آجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بنحو شهرين فيجوز للمالك

١٦
١٢٧٥
محرم
٢٢
١٢٧٦
صفر
٧
١٢٧٦
ربيع الاول
٩

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا الفسخ وينفذ خبرا على المستاجر لكونها اجارة مضافة ويكون للمالك المذكور اجارته من رغب (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة نصيحان وايد عدم الزوم بان عليه القوي وعليه يكون لكل من متعاقديها فسخها في اول دخول العقد وقوله فاذا تم فسخها يكون للمالك الاجارة من شاء حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن وارثين أحدهما غائب فوق مسافة القصر وتركت ما نورث منها شرعا ومن جلته مكان معدلا للاستغلال فوضع الوارث الحاضر يده على المكان المذكور واستغله مدة ثم حضر الغائب واراد اخذ نصيبه من تركته مورثته فانكر الحاضر المذكور روراثته للميتة المذكورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة بالوجه الشرعي لدى قاضي ناحيتهم وحكم له بذلك يكون له اخذ نصيبه من ربيع المكان المذكور حيث كان معدلا للاستغلال من وقت وفاة مورثتهما (اجاب) أفاد في تنقيح الحامدية ان أحد الشركاء اذا آجر المعدل للاستغلال بدون اذن باقي الشركاء وقبض اجرة يكون عليه رد نصيب من لم ياذن اليه من الاجرة بخلاف مالوس كنه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض التزامية معدلة للاستغلال آجرها مستحقها من آخر سنة باجرة معلومة ثم مات المؤجر بعد تمام السنة المذكورة وصار المستاجر واضعا يده على الأرض المذكورة بدون اجارة عن استحقاقها بعد الميت المذكور مدة خمس سنوات وهو يزعمها والمستحق يطالب به بتقدير اجرة بحسب اجرة مثلها فاعيد له بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك المدة فهل يكون المستاجر المذكور ملزوما باجرة مثل الأرض المذكورة المدة المذكورة حيث كانت معدلة للاستغلال كما ذكر (اجاب) نعم يلزمه اجرة مثلها في تلك المدة والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة أرض زراعية من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضاءها سلمها المستحقها فغير ان المستاجر زرع من الأرض المذكورة بعد المدة فدانوا وبعض فدان بدون عقد اجارة فاراد المستحق للأرض اخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستاجر دفع اجرة مثل الأرض المذكورة (اجاب) نعم ليس له الحق الأرض اخذ ما زرع الزارع لنفسه انما يجب عليه اجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الأرض وقفا وليقيم او معدلة للاستغلال الا ان يجري العرف على اخذ الحصة من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى اعلم (سئل) في حائض لجماعة لاحدهم فيها أربعة قرايط ونصف ملكا ولا خرسية قراريط وقفا وبقايا ملك لاخر آجر أحدهم حصته لاجني غير شرعي كميته مشاعة فهل تكون اجارته لغير شرعي كميته فاسدة في المشاع ولا تصح الا للشرعيين (اجاب) لا تصح اجارة مشاع يحتمل القسمة ولا يحتملها الا ان يؤجر أحد الشرعيين نصيبه من الشرع فيجوز وهذا في الشيوع الاصل اما الطاري فلا يفسدها كاجارة الكل ثم الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحائض ان يؤجرها جميع الشرعاء من

١٢٧٦
١٢
محرم
٢٤
١٢٧٧
ربيع الاول
٩
١٢٧٧
٢٤
ربيع الثاني
١٥
١٢٧٧

أجنبي صفقة واحدة أو يؤجر اثنان منهم نصيبهما صفقة من الثالث ويؤجر احدهم نصيبه من شريكه صفقة بلا بيان وبلا قوله آجر منكم سوية اذ هو بمنزلة التفصيل كما ذكره العلامة ابن عابدين وصورة اجارته من - ما بلا بيان نظير ما اذا آجر احد الشر يكتن نصيبه من شريكه ولا ثالث لهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولاخته قطعة أرض زراعية لكل واحد منهما حصص معلومة آجرها لآخر سنة بقدر معلوم من الدراهم باذن اخته بوكالته عنها ثم ان المستاجر آجرها لآخر سنة بقدر معلوم من الدراهم باذن المؤجر الاول والمستاجر منه تغاضا بقدر الاجارة وتقابلا بها فهل يكون التفاسخ والتقابل صحيحا مطلقا للاجارة الثانية وترفع يد المستاجر الثاني عنها بطلب المالك (اجاب) نعم تنفسخ الاجارة الثانية بنفسخ الاجارة الاولى على الصحيح ونقله في تنقيح الفتاوى الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) من مأمور بالضبطية بما مضمونه ان وصيا من قبل القاضي على قاصر زرع أرضا موكلة له مدة ثلاث سنين وجعلت عليها اجرة معلومة في كل سنة فلما بلغ رشده وطلب محاسنتها على ما خصه بالوجه الشرعي من التركة وغنائها ذكر ان اجرة الارض المذكورة دون اجر المثل وشهد له الدول العارفون في مثل ذلك على مقدار اجر المثل وعينوه وان الاجرة التي عينتها الوصي المذكورة غبن فاحش فهل تلزم الوصي المذكورة بدفع الفرق الذي هو تمام اجر مثل الارض المذكورة كورة حسب شهادة اهل الخبرة أو يضيع ذلك ولا تضمنه وهل للوصي المذكورة ان تؤجر أرض اليتيم لنفسها او لا وهل اذا علمت الوصي المذكورة بان يدها شهادات من العمد مضمونها ان ما جعلته من الاجرة هو اجر المثل وان قول اهل الخبرة المذكورين بخلاف الواقع لا عبرة بتسليمها المذكور بعد شهادة اهل الخبرة المذكورين وما الحكم وبهامش وما الحكم ايضا فيما اذا كان الشهود المذكورون ثمانية ستة منهم شهدوا بان ما قدرته الوصي من الاجرة دون اجر المثل وعينوه مقدار اثنان منهم شهدوا اولابان ما قدرته الوصي هو اجر المثل وشهدوا ايضا آخر ابانه دون اجر المثل (اجاب) الوصي المذكورة ليس لها اجارة أرض اليتيم من نفسها ولو باجر المثل على التقى به ومع ذلك لو فعلت واستعملت الارض وجب عليها اجر المثل والقول قولها بيمينها في مقداره ما لم تقم بينة من قبل اليتيم بعد بلوغه بان ذلك دون اجر المثل وان اجر المثل كذا اكثر من ذلك ويكون ذلك باعتبار ما تساويه الارض من الاجرة في زمن الاستعمال اذا اجر قد يختلف باختلاف الأزمان وتقدم تلك البينة على بينة ان الاجرة المقدرة هي اجرة المثل اذا لم يسبق حكم القاضي بالشهادة القاءة على ان الاجرة هي اجرة المثل بعد دعوى صحيحة وهذا على فرض عدم بطلان شهادة شهود الوصي المذكورة اما على مقتضى ما هو مصرح به في حاشية الخطاب المذكورة اعلاه من ان من شهد بان الاجرة المقدرة هي اجر المثل اثنان وقد شهدوا آخر ابانه دون اجرة المثل فاذا كان كذلك تكون شهادتهما لاغية

١٢٧٧

١٥

في الحجة ٢٠

١٢٧٧

حيث لم يسبق حكم من القاضي بشهادتهما اذ يكون ذلك رجوعا عن شهادتهما الاولى وابطالهما قبل الحكم به اذ لا يعمل عليهما واذا كان الامر كذلك تكون الوصي المذكورة مازومة يا تمام اجر مثل تلك الارض باعتبار زمن استعمالها لها اذا ثبت بالوجه الشرعي ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجر المثل وتعين اجر المثل في شهادة الشهود والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من ناظر المالية بما مضمونه اذا كان احد تحت يده اطميان خراجية يزرعها ويؤدى اموالها للميرى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا وتخلوا بعد ذلك ترك منفعتها باختياره ولم يدفع مالها من وقت ترك منفعتها فهل اذا اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار وفي ملكه لا يجاب لذلك وتسكون الاشجار والنخل تابعة لمنفعة الارض التي تر كها باختياره او ما الحكم نروم التكرم بالافادة (اجاب) بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والشجر المغموس فيهما من قبله عن ملكه وله بعد اترك المذكور اذا كان باختياره وتسليمهما للغير ان يقطع شجره ويحمله منها حيث لم يضر القلع بالارض او يبقيه باجر مثل الارض الحاملة له لمن يستحق الارض او يتملك ذلك من صاحبه بقيمته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يستحقون ارض زراعية التزاما واحدهم قاصر وله وصي آجر نصيب القاصر مع باقي المستحقين لآخر مدة سنتين ثم يعدم في تسعة اشهر من المدة المذكورة آجر الشركاء نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصي لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة مضافة لما بعد المدة الاولى وهي مشغولة بزرع المستاجر الاول فهل تسكون الاجارة الثانية المضافة غير لازمة واكل منهم فسحقها قبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما ولم يجز الوصي اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة على فرض صحته غير لازمة على المفتي به فكل من فسحقها قبل حلول مبدئها وهي باطله في نصيب القاصر عند عدم الاجازة من وليه وردها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وكل رجلا في شراء أرض زراعية وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة كورة لموكله وبعد ذلك آجر الوكيل المذكور الارض المذكورة كورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة بغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة لا تنفذ وتسكون موقوفة على اجازة المالك ان اجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم يكن الوكيل المذكور وكيله في الارض المذكورة كورة (اجاب) لا تنفذ اجارة مالك الغير بدون وكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ماذ كرم وقوفان اجازة المالك تنفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا مدة معلومة من شخص معلوم ثم ان المستاجر آجر قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة في مدة معلومة وهي سنة من ضمن مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا أصلها وهيها للزراعة بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض أرضه بعد عيابه

١٢٧٨

٨

جمادى الاولى

١٢٧٨

٢٠

رمضان

١٢٧٨

١٥

عليه وينافه والاحمال هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكورة وقد حوت الارض وأصلها للزراعة وتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع وباع رب الارض أرضه للمدين الذي ركب به بر جسع بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته سنة ولم تغض السنة كلها وهي في يده بل مضى نصفها فقط وهي في يده (اجاب) اذا فسخت الاجارة في أثناء المدة ورفع يد المستاجر بعد تمكنه من الانتفاع بالارض وكان قد دفع جميع الاجر مجعلا لا يكون له الرجوع بقسط ما بقي من المدة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (مسئل) في حاتوت مشترك بين ثلاثة أشخاص لكل واحد منهم الثلث مشاعا آخرها أحدهم بغير اذن شريكه لا يجني فهل لا تصح هذه الاجارة ولو أجزأه من أجنبي أيضا لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا أجزأه بغير اذن الشريك من شخص أعدت الاجارة في كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم بها بعد العقد نفذت ولزمت والابطال في نصيب غير المؤجر من الشريكين ولزمت في نصيب العاقد بناء على ما فهمه صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة ففسل ذلك من الشيوخ الطاري ولا تصح اجارة أحد الشركاء نصيبه الا من شريكه فلو أجزأه من أجنبي أو من أحد شريكه لا تصح لتحقيق الشيوخ الاصل والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر مضمونها ان اطينا باجار فيها المزارع ولم ينته مرادها للغاية الا ان فهل اذا أجزأه ثم انتهى مرادها يكون للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللشترى منع المستاجر واستلام الاطيان ولو كان المستاجر بذرفها أو المستاجر يمنع المشتري حتى يستوفي مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هناك طريقة شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للشترى وجه يمنع به عن قبول البيع تؤمل الافادة تفصيلا عن ذلك (اجاب) اذا أجزأت العين ثم بيعت لغير لزوم دين شرعي على المالك لا وفاء له الا من ثمن تلك العين يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة وليس للشترى انتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرض المستاجر بالبيع فان رضي به ففسخ واذا لم يفسخ الاجارة يكون للشترى خيار فسخ البيع سواء علم بالاجارة أو لم يعلم على قول الامام ومحمد وعائيه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم دين شرعي على المالك لا وفاء له الا من ثمن العين المستجرة فانه ينفذ وتفسخ الاجارة للعدرا اذا لم تكن الاجرة المعهولة قدر قيمة العين المستجرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أبعادية أجرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات ايجارها شرا عيا وبعد ان استلمها المستاجر وزرعها اراد المالك فسخ الاجارة متعللا بأنه أجزأها بدون قيمتها فهل اذا كانت الاجارة صدرت صحيحة شرعية وكانت باجرة مثلها كما يشهد له الخس والمعاينة واهل النظر والدراية من الثقات لا يجاب لذلك (اجاب) ليس للمؤجر فسخ عقد الاجارة بعد صدورها مستوفية شرائط الصحة والزم وبدون وجه شرعي والاحمال هذه بل مجرد كونها بين فاحش لا يوجب تمكن المالك المذكور من فسخها بدون وجه شرعي

١٢٧٨

١٦

١٢٧٩

٢٥

١٢٧٩

٢٢

بيع الثاني

١٢٨٠

شرع الله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية مملوكة له أجزأها لآخر خمس سنوات في عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثة بعد مضى سنتين من المدة المذكورة ولم يوصى شرعي يريد ابقاء الاجارة باقى المدة للقصر ويقوم بدفع اجرتها عن القصر من مالهم لكونهم قادرين على زراعتها فاذا نزل المالك بزراعته سنة واحدة فقط فهل تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وبعد مضى السنة التي أذن له بها المالك لترفع يد الوصي عنها وتسلم المالكها حيث لم يكن فيها زرع للقصر ولا حق فيها بعد ذلك للقصر ولا للوصي بدون تجديد عقد اجارة من المالك في المدة الباقية (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه واذا انفسخت يكون لرب الارض استرداد أرضه التي كانت مستجرة من يد الورثة أو وصيهم ما لم يتراضوا على ابقائها بالاجرة الى تمام مدة المستاجر المتوفى فتصير اجارة مبتدأة فاذا حصل التراضي على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أجر طينا مملوكة له لاخرين مدة ثلاث سنوات وتوفي الى رحمة الله تعالى قبل مضى أول سنة وانتقل الحق لورثته فهل بموت المؤجر تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدتيها لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستجرة تنفسخ بموته ويكون لورثته استرداد الارض من يد المستاجر ما لم يكن فيها زرع للمستاجر أو يحصل تراض على بقاءها في يده الى تمام المدة بالاجر فتتجدد اجارة مبتدأة واذا انفسخت بلا عقد بعده وللمستاجر فيها زرع يكون له ابقاؤها في يده الى انتهاء الزرع اذا كان في المدة وان كان بعد مضىها فله الا بقاءها بالمثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر استعمل رجلا آخر في اشغال تجارته مدة سنتين ولم يسم له أجرة معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذكور الا باجرة فهل يقضى له باخذ اجرة مثله في المدة التي استعمله فيها على الوجه المذكور واذا استوفى الرجل المذكور من المستعمل له في المدة المذكورة شيئا من المال الذي كان يبدئه وصرفه على نفسه بحسب عليه من أصل أجرة مثله التي يطالب بها المستعمل له المذكور (اجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الا بالجر وقيام حاله بذلك يكون له أجر مثل عمله المذكور حديث كان معروفا بتعاطي هذا العمل بالاجر وبحسب عليه من ذلك ما استوفاه من العمل في هذه المدة فان زاد أجر مثله على ذلك فله اخذ الباقي والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أجر لاخر مكانا مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر على عمارة المكان المذكور قدر ما معلوم من الاجرة باذن مالك المكان ولم يستوف منفعة المكان بما صرفه المستاجر حيث ان المؤجر توفي فهل والاحمال هذه تنفسخ الاجارة المذكورة وتكون ورثة المؤجر مخيرة في دفع الرائد على ما استوفى المستاجر من منفعة ويؤجر منه لغير المستاجر المذكور وفي تجديد عقد اجارة المستاجر المذكور بقيمة اجارة المكان المذكور الا ان يرضى المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدتيها

٧

١٢٨٠

١٠

١٢٨٠

محرم

١٩

١١٨١

ربيع الاول

٤

١٢٨١

لنفسه كوت المؤجر المالك المستاجر لا يموت العاقد لغيره كوكيل واذا انقضت الاجارة بموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه او لغيره وعليهم حينئذ دفع ما تجل في مقابلة المدة المستقبلة بعد الموت والمستاجر حينئذ يعين الى استيفائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضاً شرعية للزراعة باجرة معلومة مدة معلومة واستوفى المؤجر الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر المنفعة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر فيما قبل المدة الباقية ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (اجاب) صرح علما وان بان الاجارة تنفسخ بموت احد عاقديه لنفسه فتفسخ بموت المؤجر المالك لا يموت وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة ولا يموت الوصي لانه عاقد لغيره وكذا تنفسخ بموت المستاجر لنفسه لا لغيره كالوكيل بالاستئجار فاذا كان المؤجر المذ كورعاقد لنفسه وليس وكيل ولا ناظر ولا وصيا تنفسخ الاجارة بموته ويكون لورثته التي آت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما تجل لمورثتهم اذا المستاجر احق بالعين من سائر الغرماء غير انه اذا كان في الارض زرع لم ينته حصاده تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائها بمسمى في مدة الاجارة وباجر المثل بعد مدتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر يئتم مدة معلومة باجرة معلومة قبضها منه المالك ثم ان المستاجر اطار المكان المذ كور لا آخر ثم ان المستعير اشتراه من مالكه قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يجز المستاجر البيع المذ كور ولا يكون نافذا عليه وله اخراج المعير والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (اجاب) يبيع المستاجر موقوف في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبيع لعذر دين لا وفاقه الا منه وكان العقد صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل والدته بطريق الارث عن مورثها فغاب الابن المذ كور فاجرت امه جميع القطعة المذ كورة لرجل آخر مدة من السنين بدون وكيل عن ابنه المذ كور ويدون اجازة منه حال غيبته ثم بعد مدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حضر الغائب فهل اذا كان الواقع ما هو مذ كور لا تنفذ تلك الاجارة الا في نصيب الام وموتها وموت المستاجر تنفسخ الاجارة حتى في نصيب الام المذ كورة (اجاب) الاجارة المذ كورة منعقدة ابتداء في جميع القطعة الا انها موقوفة في نصيب الابن لعدم اذنه نافذة في نصيب العاقدة لعدم الشيوع وقت العقد وتنفسخ براد الابن العقد في نصيبه كما تنفسخ في نصيب الام بكل من موتها وموت المستاجر فالحاصل انها الآن والحال ما ذكر من تنفسخ في الجميع والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آخر قطعة ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداء من سنة ١٢٨١ وغايتهما سنة ١٢٨٢ بشرط سداد اجرة سنة ١٢٨١ مهلا واجرة سنة ١٢٨٢ في يوم غرة محرم سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشروح المؤجر آخر وقبض اجرة سنة ١٢٨١

٢٩ ١٢٨١

جاءى الثانية

١ ١٢٨١

صفر

٢٨٢١

مهلا ويحل محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوقفت المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ يستند الاجارة الذي تحت يد المستاجر المذ كور (اجاب) للمؤجر طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتجديد بشرط تجهيلها ايضا في الاجارة الصحيحة المتعززة بحيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ يؤمر المستاجر بدفعها فيه على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا مدة اربع سنوات ابتداء من سنة اثنين وثلاثين ومائتين و الف بمبلغ معلوم اقبضه المستاجر المذ كور للمؤجر مهلا ليعمر به الدار المذ كورة حيث كانت خربة حين ذاك ثم سافر المستاجر المذ كور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر المؤجر انه عند تمام عمارة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة يسلم الدار المذ كورة للمؤجر المذ كور ثم مات المستاجر المذ كور في الاقطار الحجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة المذ كورة بموت المستاجر والمؤجر منع تسليم الدار لورثة المستاجر ويرد ما قبضه من مورثهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت احد عاقديه بحيث عقدتها لنفسه بلا احتياج الى الفسخ وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر والمالك الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصرف عقد بينهم بعد الموت وعليه رد الاجرة المذ كورة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مالكة سنة كاملة اجارة مضافة ابتداء من شهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وابعها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة ومذ كور الاجارة المذ كورة لازمة والمستاجر استيفاء السنة بتمامها (اجاب) تنفسخ الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الجاء بين فلكل منهما فسوخا قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه والمؤجر يبيع العين المستاجرة قبل مجي وقتها وتبطل به الاجارة على المفتي به كما صرح به في الخانية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصا لخدمته الخاصة به مشاهرة وفي اثناء مدة الاجارة ارسله ليحصل له ديونا من اشخاص في غير البلدة المقيم فيهم ارب الدين فقبض من شخص من المديونين عشرة جنيها وحفظها في حزم مثلها وفي اثناء الطريق هلكت منه من غير تقرير منه ولا يدري أين ضاعت فهل اذا اراد المرسل له الرجوع عليه في ذلك ايسر له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينه والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده او بعمله المعتادين تعذر منه ولا تقرير كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها ولا يقبل قوله بيمينه حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عشر بن فدانا مشورية آجرها لآخر اجارة مضافة ولم يبرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

١ ١٢٨٢

٣٠ ١٢٨٢

رجب

١ ١٢٨٢

شعبان

٩ ١٢٨٢

و جدهنهما يصلح للزراعة والنصف الاخر اصله مقابر لدفن الاموات وعشش مختربة
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة ولا مستاجر ردها لما لكها
(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به فكل من المؤجر والمستاجر فسحقها
قبل مجي اول المدة وتفسخ ايضا بالقضاء او الرضا بخيار روية أو عيب يفتقر النفع به كما
لو استؤجرت الارض للزراعة وو جدهنهما غير صالح لما كاهومذ كور بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل من تجار الارز أراد نقل قدر معين من ارزها الى بلدة اخرى
ليبيعه فيها فجاءه ريس مركب معه للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطلب منه
وضع القدر المذ كور في مركبه المعلومه عندهما بالاجرة المعلومه عندهما ايضا فاجابه التاجر
لذلك وأذنه بأنه اذا وجدته مشتريا للارز أو شي منه في الطريق يمين عينه اليه يبيعه به والا
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون مخيرا في بيعه فيها أو تسليمه لذات
التاجر ان وجدته فيها أو لو كيله الذي عينه له ايضا وبعد ذلك سافر التاجر وأذن وكيله
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذ كور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة له بل وضع
بعضه فيم او البعض الاخر في مركب اخرى لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ما ذونا بالوضع
فيها فصل لما غرق في الطريق ووضع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذ كور
البعض الذي غرق حيث كان متديا بوضعه في مركب اخرى على وجهه ما ذكر (اجاب)
ذكر في فتاوى الفضلى اذا دفع للنساج قرضا لينسجه كراسا ودفع النساج الى آخر لينسجه
فسرق من بيت الاخران كان الاخر اجيرا الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن
اجيرا الاول وكان اجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند أي حنيقة وعندهما
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى اجنبي بغير اذن مالكها عندهما صاحب
الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أي حنيقة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدوري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه
ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان الاخر اجيرا الاول فيما اذا اطلق له العمل
اما اذا شرط عليه النسخ بنفسه يضمن بالدفع الى الاخر وان كان الاخر اجيرا محاذية
من ضمان النساج وانه له أفتى العلامة الخبير الرملى أفاده في تنقيح المحامدية وفيها ايضا
وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبعث الاغنام على يد قلامه أو اجيره أو ولده الكبير الذي
في عياله لان الردم من الحفظ وله ان يحفظ بيده من في عياله فسكان له الرديدين في عياله
كالمودع فاذا هلك في حالة الردفان كان الراعي اجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي
حنيقة وعندهما ان هلك باخر يمكن التحرر عنه يضمن كالرديدين بنفسه وهلك في يده في حالة
الرديوان كان الراعي اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالرديدين بنفسه وهلك في يده
في حالة الرديوان شرط ان يكون الراعي كبيرا بقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يتحمل
الحفظ يكون هذا تضيقا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في

عياله لانه اذا لم يكن في عياله كل الرديدين ويبدأ اجنبي سوا وليس له الرديدين اجنبي
فكذا يبدء من ليس في عياله محاذية من ضمان الراعي ومثله في القسولين اه ومنه
يعلم جواب الحاذية وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذ كور
بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياله والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من
دائرة سعادة والدها مضمونها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لا يربا عتبا راجرة
الفدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتم باعها وصار وضع يد المشتري عليها
لمكونها صارت ملكه وبناظره الاطيان المزروعة من قبل المستاجر من ضمن القدر
المؤجر وجدت تساوي آجرة الفدان منها ثلثمائة قرش كما قررنا عند أهل الخبرة فهل
تفسخ اجارة البائع بالبيع وتصير الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر
بثلثمائة آجرة لكل فدان حسب ما يساوي (اجاب) مجرد بيع العين المستاجرة بدون
عذر دين على المؤجر لا وقا له الا من ثمن تلك العين المستاجرة لا يوجب فسخ الاجارة بل
يكون البيع موقوف في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة
فقط حيث لم تكن العين المستاجرة وقفا ولا ملكا لغيره وليس للمشتري بزعم الارض
المستاجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لعذر كما
ذكرنا ولم يرض المستاجر بفداء البيع والافعليه التسليم وتفسخ الاجارة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل استاجر اطيان التزام عشورية معدة للاستغلال من امرأة
تسحقها امددة معينة ووضع يدها على ما وانفق بزرعها الى تمام المدة المذ كورة ثم بعد
مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذ كور الارض المذ كورة لجماعة آخر من بدون
اذن المستحقة لها وعلمها ولم يكن له فيها حق القرار فلما علمت المستحقة بذلك ردت
عقد الاجارة المذ كورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجرون من غير اذن المستحقة
لزمهم آجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)
نعم تبطل الاجارة المذ كورة بردها المستحقة عقدتها حيث صدر بعد مضي مدة الاول بدون
اذنها والحال ما ذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه آجرة مثلها مدة
انتفاعهم بها لا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في
حمام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضع اليد عليه ينتفع به كايه
واسلافه من قبله باستجاره حصة الوقف والا أن أراد انظر الوقف اجارة حصة الوقف
لغير مالك النصف الاخر سنة الى السنة التي استجارها المالك المذ كور باجرة زائدة
بزيادة متعنت فهل لا تصح اجارتها لمشاعة الا لشر يك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع
ولم يقبل القسمة من غير الشر يك لا تصح على المقتضى به وانما تصح من الشر يك لكن
لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شر يكه وله طلب المهايأة لم ينتفع على الاجارة من
احدهما أو من غيرهما حيث كان غير قابلا لقسمة الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في

ناظر على وقف اهلى استاجر منه رجل آخر لنفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه يموت المستاجر تنسخ الاجارة المذكورة ويكون الناظر الا ان اجارته الورثة المستاجر او غيره هم باجرة المثل (اجاب) نعم تنسخ الاجارة المذكورة يموت المستاجر لنفسه ويكون الناظر الثاني اجارة دار الوقف من شاء باجرة المثل حيث لم تقدم الورثة بعد موت المؤجر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ابعادية آجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فآجرها المستاجر المذكور من آخر ثم مات المستاجر الاول في أثناء المدة وعليه ديون للناس وصار المستاجر الثاني واضع ايده عليه سافهل يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالك المذكور مدة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للدائنين مشاركة المالكة فيها (اجاب) يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية كما صرحوا به وللمالك ان نزاع الارض من يد المستاجر الثاني حينئذ ولو لم تفرغ مدته الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ المحصاد تيق الارض في يده بالمسمى ولو فرغت قباجر المثل كما في الدر عن المنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يثبت على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجار المدة المستقبلية بعد الانقضاء لاحق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر أرضا سنتين كل سنة بقدر معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجازته ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها احد فاداد المشتري الزام المستاجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الا بجر حيث انفسخت الاجارة بالبيع مع الاجازة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غصب او ما يدل على انعقادها ثانيا فليدوا الجواب (اجاب) نعم تنسخ الاجارة باجارة المستاجر البيع ورضاه وينفذ البيع في حق الكل ففي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الاخر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لنسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل الحادي والثلاثين افاده في تنقيح المحامدية من الاجارة فاذا انفسخت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستاجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في أرض محتكرة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراد استاجرها في أثناء السنة ان يسقط حقه فيها لشخص اجنبي فهل له حق فيها يعتبر شرعا لما ذكره ابن عابدين في رسالته المسماة بتحرير العبادة فيمن هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها ورضى بدفعها فله وحق وان كان له حق فيها في أثناء السنة كما يستفاد

وجب

في الحجة

١٢٨٤

٣٠

١٢٨٤

٥

١٢٨٤

١٦

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة الفاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجنبي من الوقف في نظير دراهم يدفعها له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر باجرة المثل كالاول بحيث لا يضيع للوقف شيء بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كاملة ويكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا ويطيب للمستاجر الاول ما ياخذ من الاجنبي في نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (اجاب) هذا السؤال غير واضح اذ لا يخلو الحال اما ان يكون المستاجر المذكور احدث في أرض الوقف بعد اذن الناظر له بالبناء أو العرس على ان ما يحدته يكون له ملكا على وجه القرار واستجاره اجارة صحيحة ما يثبت له به حق القرار ولا فان احدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على هذا الوجه فينفذ لا حاجة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته او بعده ولا الى استئجار الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذكور بيع ما احدثه من الاجنبي فينتقل حق القرار للمشتري ويكون على المشتري المذكور اجر مثل الارض خالية عما احدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من اجنبي في أثناء المدة في مقابلة مال ياخذ من المسقط له غاية الا مران له استبقاؤه الارض في يده الى تمام السنة المعقودة عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة باجر المثل في ابتداءها ولم تزد الاجرة في أثناء المدة وان زاد اجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو احق من غيره الى تمام السنة مثلا اما بعد المدة فللناظر ان يؤجرها من غيره ولو قبل الزيادة لم يكن له فيها حق القرار هذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشار اليها في السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجنبي في مقابلة مال ياخذ ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحقوق المجردة التي لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة نعم للمستاجر المذكور ان يؤجر الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن له فيها حق القرار لانه مالك للنفعة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في شخص استاجر ابعادية للزراعة عن له ولاية ايجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها المستاجر في مدة اجارته فحقت المدة قبل انتهاء الزرع فآجرها صاحب الارض لغيره سنة مستقبلية فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته باجر المثل الى ان يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكلفه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر على ان يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط في عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت المدة وله فيما زرعه يكون المستاجر ملزوما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (اجاب) اذا مضت مدة الاجارة وفي الارض زرعه لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى الادراك باجر المثل خلاف الشجر والرطبة التي لانهاية لها معلومة او لها نهاية طويلة فانها تقلع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه في مقابلة الاجرة والله تعالى اعلم (سئل) باقادة وردة من بيت مال مصر مضى عنها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

١٢٨٥

٣

جمادى الثانية

١٢٨٥

٢٩

سرسواري باصكيرا اذا المتوفى بالتظلم من ابراهيم اغاني خصوص ابعادية المرحوم التي
 كان مستاجرها المذ كور من المتوفى وانه يكونه توفى عن وورثة بلغ وقصر غائبين وحاضرين
 سبق مكاتبه مديريه العريبيه تكرار ابدع اعتماده دورة الاجارة المرتكن عليها الا اذا
 المذ كور ومجاسيته على اجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذ كور متوقفا فهل
 الاجارة تكون مفسوخة بالموت واذا كان كذلك فالاجارة شرعا على المستاجر في المدة
 التي استولى عليها بعد موت المؤجر وهل اذا لم يمتثل لدفع اجرة المثل عن المدة الماضية فيجب
 على ذلك وتزعم منه الاطيان فسخ الاجارة ام كيف (اجاب) الاجارة تنفخ بموت أحد
 عاقدها لنفسه كوت المؤجر المالك للأرض مع بقاء مدها ولو كمل الورثة مطالبة
 المستاجر بتسليمها الا ان يتفقا على بقائها الى تمام المدة المعقود عليها أو مدة أخرى معينة
 بالاجر الاول أو خلافه ان لم يكن فيه غش فلا ينفذ على الموكلين لاسيما في حق
 القصر فان طالب المستاجر بالجر آخر بعد الموت يظهر حكم الانفساخ فان لم يسلم
 الأرض يلزم المستاجر ما طالب به من الاجر ما لم يكن له زرع في الأرض وقت الموت
 مع بقاء المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط حيث لم يرض بما
 سمي له ثانيا وأما بعد الحصاد ولو مع بقاء مدة العقد الاول فيلزمه ما سمي له ثانيا ان لم يسلم
 الأرض وزرعها فان صرح بعدم قبوله بالاجر المسمى ثانيا يلزمه اجر المثل في العقار المعقد
 للاستغلال لصيرورته غاصبا وعلى كل فلا تملك للمستاجر بالاجارة الاولى لبطالها بموت
 المالك ما لم يتراض عليها مع الورثة بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول في المدة
 الى الحصاد ما ذكره في الدر المختار عن المنية مات أحدهما والزرع بقل بقي العقد بالمسمى
 حتى يدرك وبعد المدة بالجر المثل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر
 وكالة باجرة معينة مدة سنة حاله كونه صا حكا له كني وبعد ان استلمها انهدمت
 محلاتها حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر النفع المقصود باصل استجاره وطلب من
 المؤجر عمارتها او اقل لم يعمرها ولما مضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجرة
 بالكامل فقال له مادام ان الوكالة انهدمت ولم تعمرها فاقعد الاجارة انفسخ ولست ملزوما
 بمبلغه ولم يكن لك عندي سوى اجرة الجزء الذي انتفعت به منها فهل والحال هذه
 للمستاجر ذلك وعقد الاجارة منفسخ بسبب الهدم وعدم التعمير ام لا (اجاب) وفي الصغرى
 اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغيبه الا بخر خلاصة
 وبزاية انهدم البيت المجاور له الخرج وفسخ الاجارة بخائسة أقول فان لم يفسخ برفع
 عنه من الاجر بحصته ولا يؤمر احد منهم بما بينا له كياتي قريبا عن الذخيرة افاده في تنقيح
 الحامدية ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان معقد للاستغلال
 سكن فيه رجل بزوجته بغير اذن مالكة مدة ولم يكن شريكا فيه فهل اذا طلب منه
 مالكة أو من يقوم مقامه اجرة مثله المدة المذ كورة يجب لذلك وتؤمر بدفعها والحال

هذه ولا عبرة بتعلله انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده
 (اجاب) اذا سكن شخص مكانا معقد للاستغلال بلا اذن مالكة فعليه اجرة مثله مدة
 سكنه فيه ما لم يكن شريكا فيه أو مرهونا تحت يده على المفتي به كافي الوقف وعقار اليتيم
 والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معقدة للزراعة جارية في وقف لم يبين واقفها مدة
 اجارتها آجرها فافترس رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فآجرها
 فافترسها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد باكثر من الاجرة الاولى وهو اجر المثل
 فاكثروا ولم يكن للمستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الأرض
 المذ كورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والآن يريد
 المستاجر الاول فسخ الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليستاجرها لنفسه
 متعللا بانه أولى مدعي انه اصلى أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني بذلك
 فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة بالجر المثل فاكثروا مدعى مدة الاول لا يكون
 للمستاجر الاول فسخها ولا عبرة بمجرد تعلله المذ كور وتبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها
 وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها اي الثانية
 والحال ما ذكر حيث انعقدت الثانية بعد مضي الاولى صحيحة بالجر المثل فاكثروا ولا عبرة
 بهذا التعلل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر قطعة أرض معلومة محدودة بحدود
 معلومة لا يخرج باجرة معلومة أيضا مدة ثلاث سنين وكل سنة يبلغ معلوم بموجب سند
 مستوفى للشرط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المذ كور مدة سنة واحدة ثم ان رب
 الأرض المذ كورة باع جميع الأرض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها
 المشتري فطلب رب الأرض مبلغ اجرة السنة التي مضت واستغلاها المستاجر المذ كور
 فتوقف عن دفع الاجرة المذ كورة متعللا باجارتها مدة ثلاث سنين فهل لا عبرة بتعلله
 بذلك لاسيما مع رضاه بالبيع المذ كور وتسليمه له ويجوز على دفع الاجرة للمدة التي وضع
 يده عليها (اجاب) يؤمر المستاجر المذ كور بدفع اجرة السنة التي استغلها ومضت مدتها
 حيث لا مانع ولا عبرة بتعلله المذ كور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا فبنى فيها بئرًا ويذا بذن صاحبها وغرس فيها اشجارا
 واشترى يدفع اجرة تلك الأرض مدة تزيد على عشرين سنة وبعد ذلك أراد ان يأخذ المالك
 ما في الأرض من اشجار وغيرها فهرعن الغارس فهل لا يكون له الاحتذ وتكون الاشجار
 وغيرها للغارس (اجاب) المصريح به انه اذا استاجر شخص أرضا من مالكة البناء
 والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس فصاح الاجارة فان مضت المدة قلعهما
 وسلمها فارغة وعليه تسوية الأرض لانه هو الخرب لها الا ان يغرم المؤجر له قيمتهما
 مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالأرض فان أضر يملكهما المؤجر على
 هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يتراضيا على بقاء البناء والغرس في الأرض باجر

أو بدونه فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطينان
عشورية مملوكة آجرها من عبد كها من آخر اجارة صحيحة مدة معلومة مقدارها ثلاث سنين
تقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض ان يهب
بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس للوهاب له نزع ذلك البعض من
يد المستاجر مادامت مدة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون
عذر شرعي يوجب الفسخ بل تبقى في يدها المستاجر الى تمام المدة حيث كانت صحيحة
لازمة (أجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم
الهبة فيها الغير المستاجر مادامت في يدها فلا تتم الهبة الا بقبض الموهوب له العين الموهوبة
قبضا كاملا ويحصل ذلك بافراز الموهوب شائعا فيما يقبل القسمة وتسليمه وعقد
الاجارة لازم لا يفسخ الا بعذر حتى لو بيعت العين المستجرة في أثناء مدة الاجارة بدون
لزوم دين على المؤجر لا وفاء له الا من ضمن العين المستجرة يكون البيع موقوفا ولا يفسخ
الاجارة بذلك وفي رد الهبة لو رهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير أجر جازي يصير
قابضا لابنه لا لو كان باجر كذا نقل عن اخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة
لثلاثة مشتركة بينهم على الشيوع آجر احدهم نصيبه لاحد الشرىكين الاخرين فهل
تكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤثر نصيبه فاما كما كان جاريا بينهم قبل
(أجاب) اجارة احد الشرىكة نصيبه خاصة شائعة من أحد شرىكين فاسدة شرعا على ظاهر
الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضا من مال كها خالية من الاشجار
لينتفع بزراعتها مدة ثلاث سنين وشهر اجارة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر حكم اجارته
وقبل مضي المدة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون
اذن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون
موقوفا على مضي المدة في حق المستاجر واذا عمل أحد يان المؤجر عليه دين لا عبرة بتعلاه
اذا كان للمالك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواليه الاصلية يبقى بماله من
ابن ولدز يادة مع انه غير مشغول بحق الغير (أجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صحيحا
شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستجرة بدون رضاه الى تمام مدتها ما لم يكن
البيع لعذر دين لزم المؤجر لا وفاء له الا من ضمنها كما صرحوا به فلو لم يبق بالدين غيرها
والحال ما ذكر بالسؤال لا يكون عذرا في فسخها والله تعالى اعلم (سئل) في راي
جاموس لاهل بلدة اخذ جاموسة رجل منهم ايرعاه له باجر معلوم مع جاموس اهل البلدة
فانخذها يوما وذهب بها الى المرحى فمتر كها في الحلا ورجع بجموميس غيره فضاعت
بتر كها في الحلا وبعض الناس أخبر أن وابور السكة الحديد ألتفها بعدتر كها فهل
حيث فرط الراي المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة حتى
ضاعت أو تلفت بالوابور المذكور بعدتر كها في الحلا لا يكون الراي المذكور ضامنا

لقيمها حيث صار مذهبها بتقريطه في حفظها حتى تلفت (أجاب) نعم يضمن الراي
المذكور بتقريطه في الجاموسة المذكورة حتى ضاعت أو تلفت فعليه قيمتها الربها
يوم تلفت اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة لجماعة
وكاوا رجلا في اجارته من شخصين فآجرها منهم ما اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد
ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشرىكة نصيبه من الارض وفسخت الاجارة في
الجميع من المشتري والمستاجرين واجاز من لم يسع فسخها ورضى به ثم آجر المشتري نصيبه
شائعة من الارض للمستاجر بن المذكورين فاستولى على جميع الارض وزرعها بدون عقد
من الشرىكة الذي لم يبيع ثم تقابل الشرىكة الذي لم يبيع ولم يؤثر نصيبه معهما وتسكلم
معهما في شأن اجارة نصيبه مثل ما آجر به شرىكة المشتري فرغى احد المستاجر بن بحسبان
اجرة شائعة مثل الاجرة الجديدة وامتنع الاخر ويريد بحسبته على الاجرة الاولى التي
فسخت اجارته والحال ان الارض المذكورة معدة للاستغلال والاجارة فالحكم في
هذه الحادثة والحال هذه (أجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شائعة بعد
فسخ الاولى فاسدة للشيوع وكذا ما حصل عن لم يبيع في نصيبه مع المستاجر بن بالنسبة
لم يرضى منهما بالاجرة الجديدة ولم يؤثر ذلك بالنسبة لمن لم يرض منهما بما اصلا وحيث
كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذكورين اللذين زرعها
والحال هذه آجر مثاها المالكها المذكورين لا يجاوز ما رضى به المالك المذكور ان
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر من شأنه ان يرسل اليه البضاعة وغيرها من
البلدان من التجار وغيرهم ليبيعها بالتوكيل عن المرسل أو يرسلها الى محل آخر أو
يشترى بالبدل بضاعة أخرى حسب الطلب وله على ذلك اجارة معلومة من النقود قد
تعارفها الناس فيما بينهم باعتبار من البضاعة وقيمة غيرها حسب العمل الواقع من
المباشر لذلك ولا يعمل الا بذلك عامله رجل من الاستانة على هذه الكيفية وصار يرسل
اليه الشيء ايرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشترى له واستمر الامر
على ذلك مدة ثم ان التاجر طلب من الرجل اجرة عمله المذكورة فوعده بذلك فلم يلبث
ان توفي الرجل لرجة الله تعالى عن ورثة فيه هم صغار فهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر
مدعه على الوصى أو على الوارث الكبير يقضى له في تركة الميت بالمعارف أم كيف
الحال (أجاب) اذا صدرت مشاركة بين رب المال والعامل له المذكور على أن يعمل
له العمل المطلوب بالاجر المعروف بين التجار تكون هذه اجارة فاسدة فيجب للعامل
فيها على رب المال آجر مثل عمله لا يجاوز المشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يتشارك
وكان هذا العامل معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها اذا المعروف كالمشروط كما صرحوا به
وحينئذ يكون للعامل آجر مثل عمله في تركة رب المال ان أثبت ما ذكر بعد موته بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في مكان كبير قابل لقسمة الاقرا وبسفه حوانيت

مشارك جميع ذلك بين ورثة رجل بالعين استأجر أحد الورثة وهو ابن الميت حصص باقي الورثة لنفسه مسانعة باجرة معلومة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينتفع به سكنى واجارة مدة من السنين بطريق الاصل والاجارة ولم يدفع الاجرة الى ان مات فهل يكون له باقي شركائه مطالبه ورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار من تركته بمقتضى عقد الاجارة الصحيحة بعد تحقق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ثانيا تضمين باقي شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت الممرة بدون اذن منهم وكان المكان المذكور قابلا للقسمة الاقرار (اجاب) نعم لشركاء المستأجر المذكور مطالبه ورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار الذي استأجره منهم على هذا الوجه من تركته مورثهم حيث لم يبرأ منها والحال ما ذكر وليس لورثته مطالبتهم بما صرفه مورثهم في حرمه المكان المشترك القابل للقسمة بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة استأجر أحد الشركاء فيه نصيب الباقي منه مدة معلومة ثم أجز جميعه لرجل مدة معلومة لا تزيد عن مدة استئجاره وشرط المستأجر المذكور على المؤجر المذكور تعميم ما يحدث فيه من الخلل في تلك المدة ثم باع المؤجر المذكور نصيبه لأحد شركائه في العقد المذكور ثم حصل فيه تدهم يفتوت به بعض الانتفاع بالعقار المذكور قبل انقضاء مدة المستأجر وطالب المستأجر المذكور مؤجره بتعمير المدهم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري أيضا من التعمير فهل والحال ما ذكر لا يجبر المشتري ولا البائع على التعمير وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر واحد منهما على ذلك شرعا والحال ما ذكر أما البائع فلا يملك رقبه العقار وأما المشتري فلا يملك المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبفرض صحة الاجارة ثبت للمستأجر خيار فسخها بفوات بعض المنفعة المعقود عليها ان لم يحصل التعمير من المالك ويسقط عنه من الاخرية ما تخرب من العين المستأجرة زالت منفعتها وان لم يفسخ عقد الاجارة والله تعالى اعلم (سئل) في أما كن معدة للاستغلال نصفها ملك بطريق الشيوع مجلة أشخاص والنصف الآخر اشائع أيضا وقف على جملة أشخاص آخر بعض الشركاء في المالك والوقف بدون وكالة عن الشركاء في المالك ولا نظر على الوقف لكونه ليس ارشدهم جميع الا ما كن المذكور من الورثة والمالك بعد واحد بدون اجرة المثل باضعاف وبدون مدة معلومة لرجل آخر اجني ولم يجز الاجارة المذكور من له ولا يتأخر مات المستأجر المذكور ثم عين مولانا الحاكم الشري ارشد المستحقين في الوقف الذي هو أحد الشركاء في المالك ناظر اشرايعا على الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعي ليعمل فيه بشرط الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر في وقفه هذا والولاية عليه الارشاد فالارشاد من ذريته ومنها أن لا يوجر وقفه هذا أكثر من ثلاث سنوات في عقد واحد ولا يوجر عقود متوالية ولا يدخل مقدرا على عقد حتى تنقضي مدة العقد الاول ومن فعل

ذى القعدة

ذلك من النظار كان معزولا قبل ذلك بثلاثة أيام الى آخره ثم باع المؤجر المذكور كوروا أكثر الشركاء نصيبهم في المالك الى الناظر المذكور بمقتضى حجج شرعية يسده فطلب الناظر المذكور نزع جميع الا ما كن المذكور من يد ورثة المستأجر المذكور وتسليمها اليه بمقتضى نظره على الوقف وملكه وتو كيله عن باقي الشركاء في المالك فهل يجب لذلك وله نزع جميعها من يدهم وطالب قيمة مثل اجرة حصة الوقف والمالك فيماعد اجرة حصة المؤجر قبل بيعة مدة استيلائهم عليها الفساد ما فعله المؤجر المذكور ولموت المستأجر المذكور (اجاب) نعم يجب الناظر المذكور لذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك الا ما كن من يد ورثة المستأجر على هذا الوجه ومحاسنتهم على اجر المثل فيما ذكر بالسؤال مدة استيلائهم على تلك الا ما كن اذا تحقق ما هو مسطور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان يملك آجره ملا كه من رجل اجارة صحيحة ليستعمله مصبغة وأذنه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على ان ما يحدته في ذلك المكان يكون له ملكا وجدا كاعلى هذا الوجه فعمر المكان المذكور ووضع فيه الخواوي وصار ينتفع به مدة ويدفع آجره ملا كه ثم باع خلوه وجد كه المذكور لخص آخر واستمر المشتري المذكور ينتفع بذلك المكان ويدفع آجره ملا كه ثم ان المشتري المذكور لم يستعمله الا أن للصباغة بل أعده لصناعة البقالين مع بقاء الخلو الذي اشتراه وهي الخواوي في أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم يدفع اجر المثل للمكان المذكور الى ملا كه فهل مع بقاء الخلو الذي اشتراه فيه وقيامه يدفع اجر المثل الى المالك لا يكون مجرد عدم استعماله لصناعة الصباغة في ذلك المكان واستعماله لصناعة البقالة مع عدم الضرر بالمكان وقيامه يدفع آجره ملا كه وجبا لتمكين المالك من نزع من يده اذا كان خلو المذكور قابلا بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح الشرعي بمن يملك الخلو المذكور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الخلو والجدك موضوع في هذا المكان باذن ملا كه بحق القرار لمستأجره اجارة صحيحة ثم انتقل الخلو والجدك المذكور بالشراء من يملكه شراء صحيحا لا يكون مجرد عدم استعماله لصناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة اخرى مع عدم الضرر ببقاء الخلو على حاله وقيام المشتري بدفع آجره ملا كه في كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان من مالك الخلو بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بالوجه الشرعي جانباً من الاطيان العشورية بجهة الصعيد آجره لرجل معلوم باجرة معينة مدة سنتين وتحررت بينهما اوراقه بالاجارة المذكور لم يجز تسجيلها ثم استولى المستأجر على تلك الارض سنة من السنين المذكورين ثم مات المؤجر عن اولاده الذكور البالغ فارادوا وضع أيديهم على تلك الاطيان لفسخ الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستأجر من ذلك متعللاً بعقد الاجارة وعدم مضي مدتها فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت الموجب ولا

جاءى الثانية

بحسب المستاجر لبقائها في يد مدة الاجارة ولو رثة المؤجر التصرف في فم ايماشاوا
حيث طلبوا عدم بقائها في يد المؤجر المذ كور السنة الثانية بعد موت مورثهم قبل مضي
السنة الاولى من الاجارة المذ كورة وما الحكم الشرعي (اجاب) تنسخ الاجارة
بلا احتياج الى فسخها بموت احد فاديهما ان عقدها لنفسه بان كان مالكا أصيلا في
العقد ما لم ترض الورثة ببقاء الارض بيد المستاجر الى تمام مدة الاجارة مع رضاه بذلك
فتنقذ ثانيا بذكر امام طابعهم عدم بقاء الارض في يد المستاجر عقب موت
مورثهم فلا ولم ترعها والاستيلاء عليها حيث لا مانع كما اذا كان للمستاجر فيها زرع لم
يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المسمى ان كانت المدة المعقود عليها باقية
لبقاء الاجارة حكما وباجر المثل ان كان الانقضاء بعد تمامها والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل استاجر دارا مدة خمس عشرة سنة لا تنقضاءه بالسكنى فيها وهي عامرة ثم في أثناء
مدة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها ومن الضروريات المبادرة في ترميمه
فورا حذر من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا امتنع المالك من التعمير يكون
للمستاجر فسخ الاجارة او يلزم المستاجر ترميمها من ماله (اجاب) اذا حدث عيب في
العين المستاجرة يؤثر في المنفعة كالدار اذا انهدم بعضها مما هو مقصود بالانتفاع ثبت
به خيار الفسخ للمستاجر لان كل جزء كالمعقود عليه الا أن الفسخ حيث يتوقف على حضور
المؤجر ورضاه أو القضاء به بخلاف ما لا يؤثر في المنفعة كأنه داهم حائط لا يقع به في سكنها
فلا يثبت الخيار لان العقد ورد على المنفعة دون العين فلو زال العيب بالانتفاع بالملكية
كأنه داهم جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء مما ذكر بل ينسخ العقد بمجرد
فسخه وأما الزام المستاجر بالتعمير من ماله فلا قائل به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لآخر حال صحتهما ونفاذا تصرفا فاتفقا مبلغا معلوما من النقود من مال الدافع على أنه
أجرة لجانب أطيان من جهة أطيان المدفوع له قدرها ستة أفدنة وستين ومئنت فدان
غير معينة ولا معلومة المحدود للمستاجر عقدا اجارتهما بمدة معلومة من السنين لتبقى
تلك الاطيان في يد صاحبهما تلك المدة ليزرعها على سبيل الشركة بينهما وبين المستاجر ثم
مات مالكا الاطيان المذ كورة بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدري المستاجر
ماذا فعل مالكا الاطيان فيها وانفسخت الاجارة والشركة بالموت مع كونها فاسدة
للجهالة وبقي المبلغ المدفوع يذمة مالكا الارض الى الآن متعلقا بتركته وأقروا رثته
جميعا وهم بالغون بعدم موت مورثهم ببقائه بذمته الى حين موته وذلك حين سؤلهم
عما يتعلق بتركته مورثهم بمحض الضبط فلما أراد رب الدين مطالبتهم به جحدوه فهل
اذا أثبت ما ذكر عليهم في مواجعتهم بالبينة العادلة بالطريق الشرعي يقضى له عليهم
بدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد استيفاء ما يلزم بالوجه الشرعي (اجاب) نعم حيث
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وشقيقته بما يكون بطريق الارث الشرعي عن

مورثهم أطيانا وأما كن ومخلا ومواشي وغير ذلك فآجر الاخ المذ كور جميع ما ذكر من
رجل أجنبي وجره بذلك سند بدون اذن له من أخيه الشر يكتن فيما ذكر ولا
توكيل وبدون اجارة منهما المفعول فهل اذا كان المالك في ذلك ثابتا لهما وهما بالثقتان
عاقلتان لا تنفذ الاجارة المذ كورة في حصتها في جميع ما ذكر شرعا ولا يجوز اعتبارها
ولا العمل بها في نصيبها ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعا (اجاب) نعم لا تنفذ هذه
الاجارة في نصيب الاختسين المذ كورتين ولا تعسر شرعا اذا كان الواقع ما هو مسطور
بالسؤال ولا تصح الاجارة شرعا في التخل حتى في نصيب العاقد بنفسه لو ردها على
استهلاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على تلك المنافع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل غاب غيبة بعيدة طويلة لا يرجع منها سنين ولا يتيسر استطلاع رأيه في تعلقاته وله
حصة من عقارات يلزمها نفقات ومؤون كالأموال المستحقة لبيت المال ولم يكن له وكيل
لعمادها وادارتها وحفظها وخيف عليها من التلف والخراب فهل للقاضي المفوض
اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجه صحيح ولو بما ذونه حيث خيف عليها
ما ذكره الحال هذه وما الحكم في اجارة المشاع في حصة شريك أو شركاء الى جميع باقي
الشركاء اذا صدرت عن مالك ذلك سواء كان المالك بنفسه أو من له ولاية ذلك كوكيل
وقاض ومستاجر في مدته وما الحكم ايضا في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى
أجنبي ثم يظهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها
وفسخوها في انصباهم هل تصح الاجارة في نصيب المباشر لم فقط وتنسخ في الباقي برد
من ظهر استحقاقه ويعد هذا من قبيل الشروع الطارئ (اجاب) للقاضي المفوض اليه
ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وكيل من قبله وله اجارته اجارة
صحيحة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسيما اذا كانت عليه نفقة ومؤنة
كخراج وكذا مال الغائب غيبة بعيدة طويلة بحيث لا يرجع سنين على ما يستفاد من
جامع القصولين حيث نقل في أواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الاتقي اذا
فقر به ولا يؤثر لانه تعريض له على الباقي بخلاف الضال فانه يؤجره وان للقاضي بيع
مال المفقود والاسير من المتاع والرفيق والعقار اذا خيف عليها الفساد ثم قال وكذا لو علم
حياته لكنه لا يرجع منذ سنين ثم قال لو للمفقود نصيب في دار مقدومة على حدة لا ينبغي
لاحد أن يتصرف فيه بلا اذن القاضي والقاضي أن يؤجره لو خيف أن يخرب لو لم يكن له
أحد ويحفظ أجرته للمفقود انتهى فسوى بين الغائب الذي لا يرجع منذ سنين والمفقود
في جواز بيع ما يخشى فسادوه بين البيع والاجارة لانهما من باب الحفظ حيث تدبى هي
أولى لبقاء العين على ملك الغائب فيها والقاضي نصب ناظر المصالح العاجزين عن
التصرف في شؤونهم وصرح بجواز اجارة المشاع من باقي الشركاء جملة بلا تفصيل وبأن
الشيوع الطارئ لا يفسد الاجارة فلو آجر بعض الشركاء الى الباقي ولو تعدد ما بقي من

العقار بعد حصص المستأجرين جلة بعد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف مالو آخر
ابعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين على ما نقله السيد الطحطاوي في
الاجارة القاسدة أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حظه فآجره وكيله من جميعهم
جاز ولو من أحدهم لم يجز كالمباشر الموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر
في مسائل الشيوع من الاجارة والشيوع الطارئ لا يفسدها اجاعا كالمو آجر كاهاتم
تفاسخا في نصفها او مات أحدهم أو استحق بعضها يبقى في الباقي انتهى فعلى هذا لو آجر
رجل عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه اشركه المؤجر في هذا العقار ولم يجز باقي الشركاء
تلك الاجارة بل فسخت في انصباهم تنفسخ الاجارة فيماعد انصيب المؤجر ويكون هذان
قبيل الشيوع الطارئ فلو آجر المستأجر ما بقي من مدته لباقي الشركاء جلة بلا تفصيل تصح
اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في
ملك هند فوضع زبيده عليها واستغلها واستوفى منتهامدة بلا اجارة ولا اجرة قامت
هذه تطالبة باجرة مثلها عن المدة المذكورة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك اذا
كان وضع اليد والانتفاع بتلك الأرض بطريق انصب بلا اذن مالكها المذكورة
وتحقق كون الأرض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما هو مصرح به والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفة ثلاث سنين من ناظرها فبقي منها سنتان وفي
آخرها بعد الادراك مات مستأجرها لنفسه فهل تنفسخ الاجارة بموته واذا كان كذلك
لا يجبر من له ولاية التصرف فيما على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وله أن يؤجرها
لمن شاء حيث لم يوجد ما يفسد انعقادها للورثة بعد الموت والانفساخ (أجاب) نعم تنفسخ
هذه الاجارة بموت مستأجرها المذكور ولا يجبر المتولي على ابقاء الأرض في يد الورثة
السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال وله أن يؤجرها لمن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر اطيانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي
اثناء هذه المدة آجرها له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد
الآن رب الأرض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذكور وعلمه
بالفسخ ليؤجرها لمن شاء بعد مضي المدة الاولى التي لزمها اجارتها بالاجرة اللاتمة ويريد
المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة فالحكم في ذلك والحال ما ذكر
(أجاب) صرح علماء نابان في لزوم الاجارة المضافة تعميمين وأبدعهم اللزوم بان عليه
الفتوى وبناء عليه فاسكل من عاقدي الاجارة الثانية المضافة المذكورة فسحقها بحضرة
الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الأرض الغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم
(كتاب الاكراه)

(سئل) في امرأة قتلت جارية لاخرى وثبت عليها ذلك بينة شرعية على اقرارها لدى
قاض بانها قتلتها بحكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بتقويم اناس من اهل

٢١ ١٢٩٩

جمادى الثانية ٩ ١٢٩٩

جمادى الاولى

١٣٠٠

الخبرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربها كتب القاضي حجة شرعية بمضمون
القضية طبق الاصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنقضها وحكم بحصة
مضمونها وبذلك بعدة التجات القائلة الى الحاكم السياسي ليسترد لها بعض ما ضمنته
فاسترد لها من ربة الجارية ثمانية قروش بالا كراه والجبر وبعد ان زال الا كراه طلبت
منها ما كانت استردته بجبر الحاكم فانكرت القائلة الاخذ والاسترداد من ربة الجارية
فهل اذا زال الا كراه وثبت على القائلة الاخذ يكون لربة الجارية استرداد ما اخذته منها
واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته يجبرها الحاكم على الدفع (أجاب) اذا تحقق بطريق
شرعي ان القائلة استردت بالا كراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون
الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا لشرائطه الشرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اكرهها الحاكم على طلاقها وبعطيه مبالغا
من الدراهم فعند ذلك قرها ربا فطلب الحاكم من والده لياقيه بالرجل المذكور فبحث
عليه والده فاجده فعند ذلك ضربه الحاكم كم ضربا شديدا واخذ منه مؤخر صدق زوجته
ابنه الفاركرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصداق عن اخذه منه
وليس للزوجة المطالبة بمؤخر صداقها الا ان من زوجها حيث كان دافعا ما تعرف
تجمله ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (أجاب)
لوالده استرداد ما دفعه مكرها من الحاكم المذكور وحيث قبضت المرأة ما تعرف
تجمله من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حالهما
حيث لم تكن ناشرة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له أرض زراعية اكرهها الحاكم سابقا بالحبس المديد على ان يبادل
شخصا آخر بأرضه فبادل وأخذ أرضا عوض أرضه بالا كراه المذكور فهل لا يسقط
حقه من أرضه بالمبادلة مع الا كراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الأرض
المذكورة رفع يده الاخر عن أرضه خصوصا وقد طالبه برفع يده عنها مع ابتداء وضع يده
وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (أجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من أرضه
بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى
عليه بسرقة فانكر وقال لهم اقيموا على بينة فاخذ المدعون ووضعوه في السجن وضربوه
ضربا شديدا و أقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكة وتغلبوا
عليه وقهروه و اكرهوه اكرها شريعا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة
قهر اعنه بذلك ثم أطلقوا والده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور
متمسكين بالحجة فقال لهم لا أدفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجب لذلك ولا يلزمه دفع شيء
(أجاب) ليس للادعين المذكورين مطالبة والده المدعى عليه بالسرقة بناء على التزامه
المكتتب بالوثيقة والالتزام لا يعتد به اذا كان مع الا كراه الشرعي والله تعالى أعلم

١٢٦٥

ربيع الثاني

١٢٦٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

جمادى الثانية

١٢٦٥

(سئل) من طرف مجلس المحققة في رجل كان سجنه الحماكم السياسي بخصوص دعوى ديون مطلوبة منه وأمر باخذ أمتعته من رقيق ومواشي وخلافه وجرى بيعها بالقبض وصاحبها معجون ولما تألم لولى الارصار اطلاقه من السجن وتحققت دعواه فوجد معذورا وثبت الاكراه الشرعى في بيع أمتعته وفساد البيع بمقتضى اعلام مستوف حكمه الشرائط الشرعية بحضور شيخ الجامع الازهر ومفتى السادة الحنفية وقتها وبناء على ذلك صدر الحكم من ولى الامر بان المشتري لا تمتع هذا الرجل بالقبض يؤدون فرق الثمن الامتعة المباعة لهم باعتبار قيمتها وقت البيع او ترد أمتعته عينات سواء كان رقيقا أو مواشى أو غيره وهو يعطيهم الاثمان التى دفعوها وقت الشراء فبعد صدور الامر حصل توقف من المشتري ومن جهة دعواهم عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وأنه لو فرض الوجود فيمناسبه ما مضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيرا واستولد منه نتاج والمريض بذلك الوقت قد برئ والبعض نفق بالموت وهكذا من المظاورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الامر فهل لا يجابون في ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعى (اجاب) قد صرح علما وثابان البائع اذا كان مكرها كراهها شرعا يترتب عليه التمكن من الفسخ وفساد البيع واذا قبض المشتري المبيع طوعا أو هلك في يده يكون مضمونا عليه بقيمة قبضه قبض ملكا باختياره منه بعقد فاسد وبان زوال المبيع بالا كراه كالدول ونحوه مضمونة على المشتري بالتعدي فالمبيع الموجود بيد المشتري اما ان يضى البائع المبيع فيه أو يفسد ما هلك بأيديهم مضعون عليهم بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سعى بالخرلى ما كم فغرم الحماكم المسعى به مبلغا بطريق الاكراه الشرعى فهل اذا قرأه انه ظالم لا يكون ضمان ما غرم على الساعى أم لا (اجاب) نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفق به قول علمائنا المتأخرين حسم الفساد قال في البرازية قال محمد يضمن وعليه الفتوى كذا في فتاوى العلامة الخيري وفي منج الغفار القمى اليوم بوجوب الضمان على الساعى مطلقا أى سواء كان المسعى اليه قد يغرم أولا يغرم أو يغرم البتة أى وقد غرم بالفعل اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق طينا فيه نخل أكرهه الحماكم بالقبض والضرب الشديد على بيع ما ذكر من الطين والنخل في دين كان على ولده بلا كفاة واستولى عليه المشتري مدة من السنين وهو يأكل ثمرة النخل ثم مات البائع فهل يكون لورثته الرجوع على المشتري بالنخل والطين ومحاسبته على ما أكله من ثمرة النخل في هذه المدة بحيث كان الاكراه ثابتا بالوجه الشرعى (اجاب) اذا كرم شخص بقتل أو ضرب شديد متاف أو حبس أو قيد مديد حتى باع أو اشتري أو أقر أو أجاز فسخ أو مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالتعدي كذا أفاده في الدرر وحواشيه ومنه يعلم جواب السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابراج حمام حبسه شيخ بلده وطلب



١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٩

منه ان يشتري نصفها لنفسه أو كرهه على البيع له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع له النصف وهو في الحبس بثمان معلوم ولم يدفع له شيئا منه فهل اذا كان الاكراه على البيع ثابتا بالبينة الشرعية لا ينفذ ويكون لرب الابراج فسخ البيع وابطاله (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على البيع يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك متاعا وورثة ودينون عليه واشترى بعض الورثة بقرة من بعض الورثة الاخر بعد قسمة التركة بينهم فبعد مدة تزبد على ثمان سنين من حين الشراء وبعد تصرف المشتري فيها ببيع نتاجها ادعى البائع ان البيع بالا كراه فطلب منه بيئته على الاكراه فلم يجد له بيئته فهل والحال هذه لا يكون له استحقاق في فسخ البيع (اجاب) اذا لم يثبت الاكراه الشرعى على البيع لا يكون للبائع فسخه وينع من معارضة مشتري البقرة المذكورة بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة أقارب يملكون ساقية وأشجارا وأطيان زراعة فمجن شيخ البلد واحد منهم في غيبة الباقين واكراهه بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع ما ذكر فباعه بالا كراه لرجل بثمان معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المكره لنفسه فهل اذا كان الاكراه المذكور ثابتا بالبينة الشرعية على البيع لا ينفذ في نصيب المكره ولا في نصيب بقية الشركاء اذا لم يجزوه ولم يرضوا به ويكون لهم فسخ البيع وابطاله بالطريق الشرعى (اجاب) لا ينفذ البيع في نصيب باقي الشركاء وان لم يكن ثمة اكراه شرعى حيث لم يثبت الاذن منهم أو الاجازة واذا تحقق الاكراه الشرعى يكون للبائع فسخ البيع في نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا معلوما القذرا كرهه وذو شوكه على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو بهذه الحال لرجل أجنبي بثمان معلوم ثم بعد مدة كرهه وذو الشوكه المذكور بالحبس المديد أيضا على بيع نصف بستانه فباعه مكرها الرجل أجنبي بثمان أقل من ثمن مثله فهل اذا كان الاكراه على البيع المذكور أو لا وثابا بالبينة الشرعية يكون لرب النخل والبستان فسخ البيع وابطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشتري واذا أخذ المشتري قدر ما علوما من الثمن يكون له محاسبته على قيمته (اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعى على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالا كقبضه الثمن طوعا ولا يبطل حق الفسخ مع الاكراه بموت أحدهما ولا بالزيادة المنفصلة كالثمرة وتضمن بالتعدي كما يستفاد من الدرر وحواشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه الحماكم على بيعها بالحبس وهدده بالضرب فباعها وقبض الثمن مكرها من الحماكم فهل اذا ثبت الاكراه بالبينة الشرعية يكون للبائع فسخ البيع ويجبر المشتري على رد المبيع للمكره المذكور (اجاب) ان كان الاكراه شرعيا ولم يوجد من المشتري ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

رمضان

١٥

١٧

شوال

٢٦

ذى الحجة

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٧ ١٢٦٦

الا كراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره ذو شوكه على بيع منزله لا يخرج قهرا
وكتب بذلك حجة من غير أن يقبض عنه فهل اذا اتى في البائع والمشتري قبل التمكن من
رد البيع وتمكن منه ورثة البائع ائتم لهم رده حيث ثبت الا كراه ولم يظهر منهم ولا من مورثهم
ما يدل على امضائه (اجاب) لا يبطل حق الفسخ بموت المشتري ولا بموت البائع ولو ارث
المكره ففسخ البيع حيث تحقق الا كراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في
أخوين أحدهما قاصر والاخر باع مات أبوهما وله تركة من جهاتهما عاروا عليه دين
فاقام القاضي البائع من الاخوين وصيا شرعيا على اخيه القاصر فدفع ذلك الوصي ما كان
على أبيه من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي فلما بلغ القاصر طالب أخاه بما يخصه من
تركة والده فاخبره بأنه دفع ذلك في دين أبيه فلم يصدق في ذلك واستعان عليه بما كم
سياسي في أخذ المال كبدل حصته فخير ذلك الحما كم الوصي على بيع أملاكه لأكبره
وحبسه على ذلك وضربه وأخذها منه مع ذلك باقل من ثمن مثلها ولم يحاسبه على ما دفعه
من الدين الذي ثبت على والده فهل والحال هذه يكون البيع باطلا وله أن يلزمه بمقدار
ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع
يكون للمكره بعد زوال الا كراه ففسخ البيع والدين الثابت شرعا يقدم على الميراث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكه له دين على آخر والمدين لذى الشوكه له نسب
له مال متعلق بجهات ذى الشوكه فما كان من ذى الشوكه الا اجبر على مال النسب
المذكور وأرسل احضره وطالب منه أن يضمن نسيبه بالدين الذي له عليه فامتنع فوضع
عليه السجن مدة وقهره على الضمان وأخذ عليه سند بضمان الدين على نسيبه فهل
لا يلزم الضامن دين نسيبه حيث كان ضمانه بالقهر والغلبة وهناك بينة تشهد بذلك
(اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على الكفالة بالمال لا يكون لرب الدين مطالبة
الكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ بلدا دعى على رجل بدين فافكر
المدعي عليه دعواه ولا بينة للادعي فحينئذ حبسه وهدده على أن يقر له بما ادعاه فافقر له به
مكرها وكتب عليه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون الاقرار في هذه الحال باطلا
ولا يعمل بالوثيقة المذكورة (اجاب) اذا أكره شخص يقتل أو ضرب شديدا متاف
أو حبس أو قيد مديدين حتى أقرا لا يصح اقراره لفقد الرضى وهو شرط لصحته والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك جانب طواحين
وبينا معد اللاس متغلا فادعى رجل صاحب شوكه على بعض الورثة البالغين بأن له دين
على أبيهم الميت بدون اثبات وكرههم بالحبس على بيع الطواحين والبيت فباعوا
جميع ذلك مكرهين بالحبس ووضع المشترون ايديهم على البيع وصاروا يثرون
ويستغلون أجرة مدة من الشهر فهل اذا ثبت الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع
فاسدا ويكون الوصي القصر محاسبينهم على ما استغلوه من الاجرة المدة المذكورة لا سيما

١٧ ١٢٦٦

صفر

١٠ ١٢٦٧

ربيع الثاني

٨ ١٢٦٧

جمادى الاولى

٦ ١٢٦٧

١٩ ١٢٦٧

ولميت امتعة تفي بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع كان
البائع فسخه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة وعلى من استولى على
حصه الصغار أجرة مثلها مدة استلثا عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
أطيانا كرهها الحما كم بالحبس والضرب بالكرهاج على بيعها ودفع ثمنها في دين على
ولده والحال أن ولده ليس له على أبيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت
ا كراهه بالبينة الشرعية لا يصح بيعه ويكون الطين باقيا على استحقاقه (اجاب) اذا
ا كره شخص يقتل أو ضرب شديدا متلف أو حبس أو قيد مديدين حتى باع أو اشترى أو أقر
أو أقر ففسخ ما عدا ما مضى ولا يبطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري فاذا
تحقق الا كراه الشرعي على البيع أو اسقاط الحق من ارض الرعاة لا يكون البيع
والاسقاط نافذا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه على احضار زيدا وضمانه
في غيبته من جهة حما كم السياسة فضمن المذكور خوفا من الحبس المسد يد ضمان
حضوره من الملب مكرها على ذلك فهل لا تصح تلك الكفالة مع الا كراه حيث كان
من جهة الحما كم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على الكفالة لا تكون صحيحة
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبينة الشرعية فذهب
المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن له ليطالبه بدينه فحبسه المدين وضربه الحبس المديد
والضرب الشديد على أن يقر بأنه اخذ دينه منه فاقرم مكرها بذلك فهل اذا ثبت الا كراه
بالوجه الشرعي على الاقرار باخذه الدين لا يبره به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام
المكره بينة على الاقرار لا يبره بها حيث لم تشهد بأنه اقر طائعا مخفارا (اجاب) لا يصح
الاقرار مع الا كراه الشرعي عليه وبينه الا كراه على اقراره أولى من بينة الطوع ان ارخا
واختدنا بينهما فان اختلفا ولم يثور خاف بينة الطوع أولى والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة لها حصه في دار وابنتها باقى الدار اكرهت المرأة في أن تب تلك الدار لخادم شيخ
البلد في نظير دراهم قليلة ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعي ويكون تصرف
الام في حصه بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام في حصه بنتها المذكور بدون اذنها غير
نافذ مطلقا وتصرفها بما ذكر في نصيبها غير نافذ ايضا حيث تحقق الا كراه الشرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلغ وقاصرو ترك ما يورث عنه
شرعا فادعى جماعة ذميون بأن لهم على الميت ديناً وطلبوا احد الاولاد عند شيخ حرقته
ليصدق لهم على دينهم على أبيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرقته وخوفه بالضرب
والحبس وقفل خانوته وعدم تعاطيه البيع والشراء في خانوته لاجل ان يصدق لهم على
دينهم فصدق الابن المذكور على دين المذكورين خائفا من حصول ما هدده به شيخ حرقته
فهل اذا تحقق ما ذكره وكان شيخ حرقته قادرا على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصدق
من الابن المذكور وطلب من المدعين اثبات دينهم الذي يدعونه بالوجه الشرعي واذا

قام بان هذا لا يعد كراهاً وبهجة تصديق الابن المذکور ایكون في نصيبه خاصة دون باقي الورثة (اجاب) اذا ثبت كراه احد الورثة على الاقرار بالضرب الشديد أو الجبس المديد من قادر عليه وخاف المبكره ولم يقرو وقوع ذلك به يكون اقراره غير نافذ وان لم يثبت الا كراه على الاقرار واقراطاً على ما يلزم جميع ما قرر به ان وفي ما ورثه ولا يلزم باقي الورثة شيء حيث جحدوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعاً للضرر عن المقر والله تعالى أعلم (سئل) في شخص صغير انهم في رعي صغير آخر في بئر ثم ان وارث المرمي رفع أمر المتهم مع أبيه الى المحاكم فحبسهما وأطال سجنهما ما ثم هدد احدهما كم الشخص المتهم بالضرب الشديد المبرح فاقر بالمري في هذه الحالة ثم ان المحاكم سال أباه فاقربهما أقربيه ابنه من نسبة المرمي لابنه خوفاً من ان يحصل له مثل ما حصل لابنه والحال ان الاب عاجز مكره على ما أقربيه فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على الاقرار لا يكون الاقرار معتبر بل اقرار الصغير على نفسه ولومع الطوع لاغ وكذا اقرار أبيه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات من أربعة بنين وبنين وبنين وترك داراً بعد مدة من السنين جاء رجل ذو شركة واكره اثنين من البنين وحبس أحدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مكرهاً بدون اذن باقي الشركاء وبدون اجازتهم فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة الشرعية يكون البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب باقي الشركاء حيث لم يجيزوا البيع ويجوز المشتري على رد الدار لما لكها (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع المذکور يكون للمالك الدار المذكورة فسخ البيع وابطاله حيث لم يوجد منهم ما يدل على الرضا به وان لم يتحقق لا ينفذ في نصيب من لم يبيع الا باذن أو اجازة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر مبلغاً من الدراهم ثم بعد مدة طالب المودع بالوديعة فجحدوا وترافعا للمحاكم الشرعي فهل اذا قام المدعي بينة تشهد له طبق دعواه لا يعتبر جحد المدعي عليه ويقضى عليه بمبلغ الوديعة التي تشهد به البيعة واذا تعلل بأنه جرى بينهما صلح وان المدعي اسقط جانباً من مبلغ الوديعة وكتب به وثيقة بخرم المودع وكان الصلح المذکور والختم بالا كراه من المدعي عليه للمدعي وشهدت بينة شرعية بذلك لا يعتبر تعلل المدعي عليه بالصالح المذکور ويؤثر بدفع مبلغ الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذکور بدراهم الوديعة بعد قبولها عليه بالوجه الشرعي مع انكاره ولا عبرة بما ادعاه من الصلح المذکور حيث تحقق الا كراه الشرعي عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اكرهه ذو الشوكة والقوة في بلده على ان لا يبيع داره ويخرج من البلد والا أتلفه وعامله بالضرب حتى يبيعهما وعلم وتحقق انه ان خالفه يتلفه فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة على هذا الوجه يكون البيع فاسداً لاسيما وأخذ من الثمن من المشتري على هذا الوجه (اجاب) اذا تحقق الا كراه على البيع بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لم يوجد

منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار قهره على بيعها رجل ذو شوكة وباعها وقبض ثمنها وادعى ان صاحب الدار عليه دين له وأخذ في نظيره دينه الذي ادعاه وذلك به دان حبسه وضربه فهل اذا لم يثبت الدين وزال الا كراه وطالب صاحب الدار أخذها ودفع ثمنها يجاب لذلك وترفع بدواضح اليه علم حيث ثبت البيع بالا كراه بالحبس والضرب (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع لا يكون نافذاً للبائع المذکور والحال هذه فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق مائة لقيم ادعى عليه رجل اجنبي بمائتين وستين قرشاً فانكر دعواه ولا بينة ولا مندبيه على ما يدعي به فاخذ من منزله وكفه وسجنه مدة سبعة أيام على انه يقر بما يدعي به عليه فاقربه مكرهاً من شدة الخوف فهل لا يصح اقراره المذکور ولا يكون له مطالبته بما اقربه مكرهاً اذا ثبت بالبيعة الشرعية انه اكرهه على الاقرار المذکور وتحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اقر عبد طائعا حال غير مولاه يصح في حق نفسه فقط فيؤخر الى عتقه فليس للمقر له مطالبة سيد العبد بما اقربه وله مطالبة العبد به بعد عتقه واقرار المذکور بما كان أو عبداً كما هنا لا يؤاخذ به المقر اذا ثبت الا كراه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلاً اكرهه ذو شوكة على بيعه بالحبس الشديد فباعه له وهو في السجن بالا كراه بتمن معلوم ووقفه على ضريح ولي فهل اذا ثبت ما ذكر لا ينفذ بيعه ولا يصح وقفه اذا لم يجزه المالك ولم يرض به ويكون باقياً على ملك صاحبه (اجاب) صرحوا بان البيع بالا كراه يخالف البيع الفاسد في مسائل منها انه تنقض جميع تصرفات المشتري فيه وان تداءت له الايدي فاذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري في المبيع بطلب المكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحضر المحاكم رجلاً أو اكرهه على كفالة ما عليه من الدين فهل اذا كانت الكفالة المذكورة بالا كراه لا تكون لازمة حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تلزم الكفالة المذكورة اذا تحقق الا كراه الشرعي عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له أخ مقسوم منه في المعاش والاموال قسمة شرعية تعدى عليه واكرهه بالضرب الشديد والحبس المديد على بيع ملكه له فباعه له بالا كراه مع الغرور والغبن الفاحش ثم مات الاخ البائع فاخذ المذکور ولد المكره للانظام فمكث مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يكون البيع باطلاً ولولد أخذ ملك والده بالا كراه الشرعي (اجاب) اذا اكره شخص على بيع بضرب شديد أو حبس شديد حتى باع يكون للبائع فسخ البيع بعد زوال الا كراه ولا يطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ويقوم وارث المكره مقامه في الفسخ كما في الدر

وحواشيه وصرحوا بعدم سماع الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده - نذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ساقية باعها أحدهم
 بطريق الاكراه الشرعي في حال غيبة الباقي والبعض قاصر بدون ولاية شرعية فهل
 لا يكون البيع في نصيب القاصر والغائب والمباشر للبيع بالا كراهة نافذة حيث كان
 الا كراهة على البيع بما يعدم الرضا ثابتا بشهادة البينة الشرعية واذا تعارضت بينة
 الطوع والا كراهة تقدم بينة الا كراهة (اجاب) اذا تحقق الا كراهة الشرعي على البيع
 يكون للمكره ابطاله في نصيبه بعد زوال الا كراهة حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا
 كقبضه الثمن طائعا وقدم بينة الا كراهة على بينة الطوع والبيع في نصيب
 الغائبين بدون اذنهم وموقوف على اجازتهم فان اجازوه نفذ وان ردوه بطل ولا يصح بيع
 الاجنبي مال القاصر بدون ولاية شرعية وبدون مسوغ في بيع العقار والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل جبره ذو شوكة بالضرب الشديد والحبس المديد وأمره ان يبيع
 داره الى آخر فاني فهدده عليه تهديدا شديدا فباعها له بمبلغ دون القيمة ولم يقبض شيئا
 من ثمنه ولم يكن ذلك الا قدر محتاجا اليه لتسديد ما جبره على البيع لاجله ولم يمنع من ادائه
 ما طلب منه فهل اذا كان الامر كما ذكر وحضر ارباب الخبرة وعانوا الدار المذكورة
 ووجدوا بيعها بدون القيمة يكون له الرجوع في ذلك بعد زوال الا كراهة عنه ولا ينفذ
 بيعه (اجاب) اذ ثبت الا كراهة الشرعي على البيع بالوجه الشرعي ولم يكن هناك
 مانع من سماع الدعوى ولم يوجد من المكره ما يفيد رضاه بالبيع صريحا أو دلالة يكون
 له فسخ البيع بعد زوال الا كراهة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
 قليوب بامضونه ادعى أحد بنو نس على ابراهيم عبد الله ساعي باشا بانه يملك دارا مكدودة
 محدودا ربعة وانه باع نصفها للمدعى عليه بمبلغ معلوم من الدراهم وباع نصفها لرجل آخر
 والاخر باعه للمدعى عليه بمبلغ معلوم وادعى انه باع ذلك بالا كراهة بواسطة ان عليه دين
 فاكره على دفعه من شيخ البلد ولم يذكر له البيع فباع لاجل دفع الطلب عنه بعد يوم من
 تاريخ الا كراهة وانه لم يصل له من ثمنها شيء فما الحكم في ذلك (اجاب) ليس لاحد
 بنو نس المذكور فسخ البيع بدعواه الا كراهة على الوجه المصور وله المطالبة بالثمن اذا لم
 يثبت قبضه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا كرهه ذو
 شوكة على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو مستجوب بثن معلوم فهل اذا كان الا كراهة
 ثابتا لا ينفذ بيعه واذا اخذ منه انقضاء وباعها بقدر معلوم من الدراهم يكون لرب المنزل
 تضمينه بدل ما باعه حيث تعذر ردّه بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب) اذا ثبت
 الا كراهة الشرعي على البيع يكون للمكره فسخه بعد زوال الا كراهة حيث لم يوجد منه
 ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا كالتضمنه بدل الانقضاء
 والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قليوب بامضونه ادعى رجل على آخر

٧

١٢٦٩

ذى القعدة

٢٤

١٢٦٩

ذى الحجة

٢٨

١٢٦٩

محرم

٢٦

١٢٧٠

بانه اكرهه بالحبس والضرب على اسقاط حقه له من منفعة زراعة فدان طين أميري
 محدود محدودا ربعة بمبلغ معلوم من الدراهم وبين أن الاكراه بالحبس خمسة عشر يوما
 والضرب على الاسقاط المذكور فانكر المدعى عليه الاكراه وادعى انه بالطوع وأقام
 بينة شهدت انه أسقطه له طوعا بالمبلغ المعلوم وأحضر المدعى رجلين وقرر كل منهما بانه
 في سنة ١٢٦٥ حبس المدعى عليه المدعى المذكور ثمانية أيام في الحاصل وصر به
 في المدة المذكورة على ان يعطيه الفدان المذكور وقد بلغه ما من الناس انه أعطاه ذلك
 ولم يكونا حاضرين وقت الاعطاء والاسقاط في الفدان المذكور وبعد ذلك فرهار بامن
 الناحية المذكورة فما الحكم في ذلك (اجاب) لم يثبت بينة المدعى على الوجه المستطور
 كون الاسقاط بالا كراهة فليس له ابطال الاسقاط والحال هذه الا اذا أثبت بالوجه
 الشرعي بينة عادلة تشهد طبق دعواه لم يقيمها مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك نخلا بالميراث عن أبيه اكرهه ذو شوكة على بيعه بالحبس المديد والضرب الشديد
 فباعه وهو مستجوب لرجل أجنبي بثن معلوم فهل اذا كان الا كراهة ثابتا بالبينة الشرعية
 لا ينفذ بيعه ويكون للمكره فسخه بعد زوال الا كراهة واسترداده من يد المشتري اذا تحقق
 ما ذكر (اجاب) اذا تحقق الا كراهة الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه اذا لم
 يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة لهم قطعة أرض زراعة أميرية مشتركة بينهم اكرهه ذو شوكة بعضهم المتعدد
 بالحبس المديد والضرب الشديد على أن يسقطوا حقهم في نصف الأرض المذكورة له
 فاسقطوا الحق له في نصفها والحال انه لم يكن عليهم دين ولا مطالبة وهم قادرون على
 زراعتها ودفع خراجها فهل اذا كان الا كراهة ثابتا بالبينة الشرعية يكون لهم أخذ أرضهم
 واستردادها عن من تحت يده ولا يسقط حقهم منها بالا كراهة اذا تحقق ما ذكر (اجاب)
 اذا ثبت الا كراهة الشرعي على الاسقاط بالضرب الشديد أو الحبس المديد يكون للاسقاط
 بعد زوال الرجوع فيما أسقطه اذا لم يوجد منه ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بخالية عن البناء وكل ابنه
 في بيعها فباعها لرجل آخر بثن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وبنائها
 وعمرها وصار يتصرف فيها مدة تسع سنين مع اطلاع الاب ثم مات البائع عن ورثة فانكروا
 البيع وأرادوا الرجوع على المشتري ثم بعد الانكار اعترفوا بالبيع وادعوا ان البيع وقع
 بالا كراهة فانكر المشتري فدعواهم الا كراهة فهل اذا لم يثبتوا الا كراهة بالبينة الشرعية
 لا يجاوزون لذلك ولا عيرة بدعواهم الا كراهة المبررة عن الاثبات ويكون البيع صحيحا
 نافذا حيث كان ثابتا (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذع مجرد دعواه بدون
 اثباته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون نخلا بالميراث عن
 أبيهم باعه أحدهم لرجل أجنبي بثن معلوم بموجب حجة شرعية وبعدمضى نحو سنتين

٤

١٢٧٠

ذى القعدة

٢٢

١٢٧٠

جداى الاولى

٩

١٢٧١

١٥

١٢٧١

حضر باقي الورثة وأجاز البيع في نصيبه بحضرة بينة شرعية وأخذ ما يخصه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمان في عشرة سنة والآثان البائع فأدعى ورثته أن مورثهم باعه بالاكراه فانكر المشتري دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم الا كراه بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع كراه مورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية مسوحة على اييه تلقاها عنه فاكراهه شيخ بلده على اسقاط حقه فيها لرجلين بالضرب الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا غيره فوضع ايديهما المسقط لهما نصف سنة فهل اذا ثبت الاكراه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كقبضه البذل طائعا لا ينفذ اسقاطه ويؤثر واصله اليد برفع ايديهما عن الارض المذكورة (اجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالاسقاط مكرها كراهها شرعا بدون وجه شرعي بوجوب السقوط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربع بستان من التخل وباقية لاخويه واخوانه القصر بالارث عن ابيه فادعى شيخ البلد بدين له على ابيهم بعد وفاته ثم اكراه هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كله بالاكراه ثم لما بلغ القصر ارادوا الاثان نقض البيع الصادر من اخيهم فهل يجابون لذلك وان ثبت الدين حيث لم يكن الاخ وصيا بقضاء الدين واذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينقض وان تداولته الايدي لانه اكراهه غير حق (اجاب) اذا كان البستان المذكور مخفقا عن المتوفى المذكور وثبت عليه بالوجه الشرعي دين شيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء ولم تدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بامر القاضي لو فاء الدين الشرعي والا فلا ولا يصح بيع احد الاخوة مع الاكراه الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب اخوته القصر الذي لم يكن وصيا عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يفيد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعية اميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقطه وصار يزرعها ويدفع خراجها وما عليها من المطالب لجهة الديوان مدة من السنين واصلح الارض بدراهم لها وقع فهل اذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار وادعى المسقط الاكراه والغبن الفاحش ولم يثبت الاكراه بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنع من الرجوع في الاسقاط والترك بالاختيار (اجاب) حيث ثبت الاسقاط والترك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون المسقط رفع يده المسقط له عنها بدون اثبات دعواه الاكراه بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في عقار عن مورثه اكراهه ذوشوكه على بيعها بالحبس الشديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

١٢٧١

١٠

١٢٧١

شعبان ٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

اخره

اخره فباعه لرجل فهل الحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعد ذلك والاكراه فسخ البيع المذكور واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع المذكور بالحبس الشديد والضرب الشديد يكون للبائع بعد ذلك والفسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بان له حصة فيها فانكر المدعى عليه دعواه فاخذها كما هو حقه فاقدم مكرها بالحبس الشديد فهل اذا كان الاكراه الشرعي ثابتا لا ينفذ اقراره ويمنع ذلك المدعى من معارضة المالك في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) لا يصح الاقرار مكرها كراهها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض زراعية اميرية اكراهه شيخ البلد بعضهم بالحبس الشديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها لمكرها في غيبة باقيهم فاسقط الحق له منها فهل اذا كان الاكراه ثابتا لا يصح الاسقاط المذكور في الارض المذكورة ويكون لاربابها من ههما المسقط له حيث كان الحق ثابتا لهما فيهما (اجاب) لا ينفذ اسقاط الرجل المذكور في نصيب باقي شركائه بدون اذنتهم او اجازتهم وفي نصيب المسقط ثابت له حتى الفسخ اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرب الشديد والحبس الشديد على الاسقاط ولم يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف سفينة وعليه دين لطرف الميرى طلب منه فحجز عن الدفع فطلب منه ضامنا فضمنه آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله الشريك باقل من ثمن المثل فامتنع من البيع له وباعه لرجل آخر باختياره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سداد الدين بمدة يدعى بان الضامن جبره واكراهه على البيع فانكر دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه الاكراه بالبينة الشرعية على البيع لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه شرعي (اجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ستة قراريط في طاحونة اكراهه ذوشوكه على بيع قيراطين منها بالحبس الشديد والضرب الشديد فباعهما الاخر وهو في السجن والحال انه لم يكن عليه دين للميرى ولا غيره ثم تعجب من بلده بعد ذلك فباع شريكه الاربعة قراريط الباقية في غيبته من غير اذنه واجازته فهل اذا كان الاكراه ثابتا كون البيع في القيراطين المذكورين غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفا واذا حضر من غيبته ولم يحجزه يكون له فسخه حيث كان الحق ثابتا له (اجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالحبس الشديد أو الضرب الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعد ذلك والاكراه فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا أو بوقف بيع ماله الغير بدون اذن المالك على اجازته فان اجازته صريحا أو دلالة نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٧١

شوال ٨

ذى القعدة ٨

١٢٧١

١٢٧١

٢٨

صفر

١٢٧٢

٩

رجلين لهما قطعة أرض زراعة أميرية أكرههما ذوشوكة على إسقاط حقهما فيها بالحبس المديد والضرب الشديد ووضع يده المسقط له بالا كراه ثلاث سنين فهل اذا ثبت ألا كراه الشرعي لا يسقط حقهما فيها ويؤمر بوضع اليد برفع يده عن الحال هذه (أجاب) لا يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالإسقاط مع ألا كراه الشرعي فاذا لم يوجد من الرجلين المذكورين ما يفيد رضاهما به صريحا أو دلالة ولو بعد الإسقاط يكون لهما انتزاعهما من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسب واحد واضع يديهما على قطعة أرض زراعة أميرية بطريق الإسقاط من رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من مالهما مسوية وأضيفت عليهما من أصل زمام بلدهما ومعهت على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الأخوين عن ابن فأكبره شيخ البلد أحد الابنين على أن يسقط حقه وحق ابن عمه من القطعة الأرض المذكورة بالحبس والضرب فأسقط حقه وحق ابن عمه منها فهل اذا ثبت ألا كراه بالبيعة الشرعية لا يصح الإسقاط ولا يتغذى نصيب كل منهما ما حيث لم يجز ابن العم الآخر ذلك (أجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالإسقاط والتكليف اختيارا فان ثبت ألا كراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصيب من لم يسقط ولم يجز الإسقاط ولم يוכל به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكرنا بتألم بوجود ما يبطله والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أولا يدعي على واضع اليد أنه كان باع الدار المذكورة بطريق الأكراه والحال أن المذكي المذكور مقيم بالبلد ومشهد تصرف واضع اليد الآن بالهدم والبناء ولا تصرف بانه المدة المذكورة ولم ينع من الدعوى مانع شرعي ولم يدع ولم يمارع تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه ألا كراه ويمنع من معارضة واضع اليد اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) المصرح به أن الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فاذا كان البائع المذكور متمكنا من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسمع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذوشوكة ادعى على آخر يدين واشترى منه أشجارا وزراعا بمن قايمل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم القومين وأحضر قاضي بلد وأمره بكتابة وثيقة بذلك البيع مع ألا كراه الشرعي فهل اذا ثبت البيع بالغبن الفاحش والا كراه على ذلك بشهادة البيعة الشرعية يكون للبائع إبطال البيع بعد ذلك والأكراه لاسيما ولم يثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (أجاب) اذا ثبت ألا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية بالميراث عن اصولهم وجانب أطيان زراعة أميرية أكرهوا بالحبس المديد والضرب

١٢٧٢

١٠

١٢٧٢

٢٥

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٢٧٢

٢٨

الشديد على أن يهبوا الساقية والأطيان لرجل أجنبي لا في مقابلة شيء من دين أو غيره فهل اذا كان ألا كراه ثابتا لا يصح تلك الهبة ويكون لأرباب الساقية والأطيان تزعمهم من واضع اليد عليهم ما يدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم يكون لأرباب الساقية والأطيان المذكورين استردادهما من الموهوب له ان كان الواقع ما هو مرسوم في السؤال ولم يكن هناك مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أسقط حقه من قطعة أرض أميرية في نظير مبلغ معلوم من الدراهم لرجل آخر وباعه أيضا نصف ساقية وبعض شجرة معلوم في الأرض المذكورة بثمن معلوم بخضرة ينفقه وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مضي ست سنوات مات المسقط البائع المذكور وعن ورثة ومضي بعد مائة وخمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورون الآن يدعون على واضع اليد المسقط له المشتري المذكور بأن ما وقع من موثرهم من البيع والإسقاط كان بالا كراه والغبن الفاحش فأنكر المذكي عليه دعواههم فهل اذا لم يثبتوا ألا كراه بطريقه الشرعي من الضرب الشديد أو الحبس المديد لا عبرة بدعواهم سيما مع مشادة موثرهم قبل موته بالتصرف في الأرض المذكورة المدة المذكورة وهم كذلك (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة ألا كراه في البيع والإسقاط الصادرين من موثرهم والحال ما ذكر بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في ساقية باعها لجماعة بثمن معلوم فوضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها ويستمعونها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة وجب حجة شرعية بيد ورثة المشتريين ثابتة المضمون والآل تر يدور رثة البائع الرجوع على ورثة المشتريين وإبطال البيع متعللين بأن البيع صدر من موثرهم بالا كراه فأنكر ورثة المشتريين دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم ألا كراه بالبيعة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المبردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة ورثة المشتريين فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل باعه بغبن فاحش وبالا كراه الشرعي فهل اذا تحقق ألا كراه الشرعي على البيع المذكور يحكم ببطلانه ويكون للبائع أو وراثته رفع يد المشتري عن النخيل المذكور (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى ألا كراه وثبت ألا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد رضاه صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون للبائع أو وراثته فسخه والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة مقدارا معلوما من القناطر المحجوة بثمن معلوم من الدراهم على أن يتصرف فيه ودفع له شيخ بلدة الثمن من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه الشيخ رجلا كذا من الدراهم لنفسه خاصة ثم باع ذلك الرجل المحجوة برأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل رأس المال لشيخ بلدة فمضى على الرجل شيخ البلدة وأكرهه على بيع جانب نخيل له

١٢٧٢

١٨

جمادى الثانية

١٢٧٢

٢٢

رجب

١٢٧٢

١٩

شعبان

١٢٧٢

٦

في نظير الربح الذي جعله عليه بالحبس والضرب فباعه له مكرها فهل والحال هذه اذا ثبت
الا كراه بالبنية الشرعية يكون البيع فاسدا وليس لشيخ البلد مطالبة بشئ من ذلك
حيث لم يحصل له ربح أصلا ويصدق في دعواه عدم الربح بيمينه (أجاب) اذا ثبت
الا كراه الشرعي على البيع المذكور يكون للبائع بعد زوال الا كراه فسخه حيث لا مانع
ولا يلزم العامل شئ من الربح لمن دفع الثمن له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه
فحل فاكراه كراهية الميت المذكور على بيع النخل المذكور نصيبه ونصيب أمه
واخته بالحبس المديد والضرب الشديد فباعه له مكرها نصيبه ونصيب أمه وأخته بالحبس
المديد والضرب الشديد بدون ولاية شرعية ولم يكن وكلاء عنهما في ذلك فهل والحال
هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للبائع المذكور فسخ البيع المذكور واسترداد
نصيبه من يد المشتري بالوجه الشرعي واذا لم تجزأخته ولا أمه البيع المذكور لا ينفذ
و يكون موقفا على اجازته ما ان اجازاه نفذ وان ردها بطل حيث لم يكن عليه مطالب
لجهة الديوان ولا غيره ويكون لها ما حاسبته على الثمرة المعلومة لا قدر المستعانة مدة وضع
يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع الاخ في نصيب أخته وأمه حيث لم يكن وكلاء عنهما ولا
وليا شرعيا ويكون البيع في نصيبهما او الحال هذه موقفا على اجازتهما ولو عن طوع
واذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون لا كراه فسخه بعد زواله اذا لم يوجد ما يدل على
الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيبه من المبيع والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك جانب نخل توفي عن أولاد ذكور واثبات فوضع أحدهم كور
يده على جميع النخل بدون وجه شرعي ثم باعه مكرها من شيخ البلد بالحبس المديد
والضرب الشديد لرجل آخر بقدر معلوم دون القيمة من غير حضور باقي الورثة فهل اذا
ثبت الا كراه بالبنية الشرعية يكون البيع غير نافذ لاسيما بالغين الفاحش واذا أقام
واضع اليد بنية بان البائع باع بالرضا يكون البيع نافذا في نصيب البائع دون باقي الورثة
حيث لم يحضر والبيع ولم يجيزوه واذا كان كل من البائع والمشتري معترفا بالملكية
لا في الورثة تسمع دعوى باقي الورثة ولو بعد سنين ويجبر واضع اليد على تسليم النخل لباقي
الورثة حيث لم يكن هناك وجه له في ذلك الوضع (أجاب) بنية مدعى البيع كراه
أولى من بنية مدعيه ضوفا في الصحيح كذا في تنقيح الحامدية يعني حيث اتحد التاريخ فاذا
ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به
صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيب البائع أما بيعه نصيب غيره بلا إذن
ولا ولاية شرعية فوقوف على اجازة المالك وحمل عدم سماع الدعوى بعدم مضي المدة
التي تمنع من سماعها اذا كان الخصم منكرا الا اذا كان مقررا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى دارا من امرأة وتصرف فيها مدة ثم يدعى على عشر سنين بالهدم والعمارة وهي

مشاهدة لذلك ثم بعده ادعت عليه عند نائب الشرع ان الدار تحت يده بطريق الرهنية
وطال النزاع بينهما ثم اقرت واعترفت بانها باعته الواضع اليد بسبب دين كان على
والدها لجهة الديوان بالجبر عنها ووافقه ابنها على ذلك فسكن النائب المذكور رهنية
البيع لعدم اثباتها الا كراه الموجب لفساد البيع ثم الا ان ارادت نقض الحكم واخذ
الدار فهل لا تجب لذلك ولا عبرة بدعواها الجبر اذا لم تنبه بالضرب الشديد أو الحبس
المديد أو التهديد باحدهما لاجل بيع الدار المذكور وتمنع من معارضة واضع اليد
بدون وجه شرعي (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى مجرد دعواه بدون اثباتها
بطريق شرعي فلا عبرة بدعوى الا كراه على البيع بدون اثباته بطريق شرعي والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض أمير يدا كراهه شيخ بلده بالحبس
المديد والضرب الشديد على اسقاط حقه منها لرجل قريب لشيخ البلد المذكور ثم بعد
ذلك رفع الامر لقاضي ناحيته ثم وثبت الا كراه لدى القاضي المذكور بالوجه الشرعي
وحكم برد الارض لمستحقها وتسليمها له فوضع المستحق يده عليها وصار يرزعهامدة
ثلاث سنين وبعد ذلك أكره المستحق للارض حاكم سياسي على اسقاط حقه منها للرجل
المذكور ثانيا فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمستحق نزعهما من الرجل
المذكور جبرا واذا تعارضت بينة الا كراه والطوع في المقدمة منهما (أجاب) نعم اذا
تحقق الا كراه على الاسقاط المذكور ثانيا بالوجه الشرعي لا يسقط حق مستحقها فيها وله
انتزاعها من يد الماسقط له على هذا الوجه حيث لا مانع وقد صرحوا بتقديم بينة الا كراه
في البيع والاقرار والظاهر ان الاسقاط كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له قطعة أرض زراعية أميرية رهنها بيد آخر على مبلغ من الدراهم في سنة ٦٤ ثم مات
الراهن عن ابن فطالب ان يفتسها ويدفع دين الرهن له فادعى المرتهن بعد الاعتراف
بالارض له بها ان اياه أسقط الحق له منها في سنة ٦٥ فانكر الابن دعواه وادعى الابن
ان اياه أسقط حقه منها بالا كراه بالحبس والضرب الشديد للمرتهن في التاريخ المذكور
وكل منهما يقيم بينة على دعواه والحال ان الراهن لم يكن عليه دين للبري ولا غيره فهل
تقدم بينة مدعى الا كراه أو بينة مدعى الطوع (أجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي
على الاسقاط المذكور ولم يوجد منه ما يفسد سقوط حقه ولا حق ابنه من ذلك الارض
لا يسقط حقه ما فيها والا فلا وبينه الا كراه أولى من بينة الطوع حيث اتحد التاريخ
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بئرا ونخل مع أرضه فباع ما ذكر لرجل
اجني بثن معلوم بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون فوضع المشتري يده عليه
نحو خمس سنين ثم مات عن ابن فوضع يده عليه نحو عشر سنين بعد أبيه والا ان يريد
البائع ابطال البيع وفسخه متعللا بانه في وقت البيع كان مستجونا على خراج مطلوب منه
لا يرى فانكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع ثابتا لا يجاب لذلك ولا يكون له فسخه

ربيع الاول

رجب

١٨

٢١

٤

٧

٦

١٢٧٣

ولا عبرة بتعاليه المذ كور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدر البيع المذ كور مستوفيا شرائط الصحة ولم يتحقق الا كراه الشرعي عليه فهو زله الفسخ بوجه شرعي لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دارا كرهها الحما كم على بيعها من آخر بالحبس المديد والضرب الشديد فباعها مكرها فهل اذا ثبت الا كراه بالبيئة الشرعية يكون البيع فاسدا ويكون للبائع استرداد المبيع اذا لم يحصل منه ما يدل على الرضا ولم يكن ذلك في مقابلة دين عليه (اجاب) اذا تحقق الا كراه على البيع المذ كور بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا تركها وفرها بامن بلده وبعد ذلك قابله شيخ بلده وضر به ضربا شديدا وجب عليه حساب ما يدعي أن يهب له الدار المذ كورة فوهبها له بالا كراه كما ذكرتم بعد ذلك مات الواهب المذ كور عن وارث فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون لوارث المذ كره أخذ الدار من هي تحت يده (اجاب) اذا ثبت الا كراه المذ كور على الهبة يكون للواهب بعد زوال الا كراه فسخها اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا وقد صرحوا بان الموت لا يقطع حق فسخ عقد المذ كره حتى يقوم وارثه في ذلك مقامه في فسخ البيع والاجارة والاقرار أي من كل عقد لا يصح مع الا كراه والهبة من هذا القبيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعطاه الحاكم شياخة في بلده وبعد مدة حصل بينه وبين شيخ البلد الكبير الذي هو عهدة البلد شياخة ومشاخرة فعزله من الشياخة وادعى عليه بأشياء لنفسه وتحترب عليه أهل البلد فادعوا عليه بأشياء كذلك لا أنفسهم فادعواهم فاكروها العهدة بالحبس المديد والضرب الشديد على الاقرار بما ادعوا به عليه فاقروا مكرها فهل لا يصح اقراره المذ كور ولا يعمل به حيث كان الا كراه ثابتا واذا أراد شيخ البلد العهدة أن يشهد عليه بينة من اتباعه الذين له عليهم الولاية والامروا النهي لا تقبل شهادتهم له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الاقرار مع الا كراه الشرعي عليه غير معتبر واذا ادعى شيخ البلد بدعوى على غيره وأقام عليها بينة من فلاحيه الذين تحت ولايته وادارته لا تقبل شهادتهم له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصصة في طاحونة وعليه دين ولم يكن له مال يفي بالدين غير الحصصة المذ كورة فباعها وقبض ثمنها وطوعا ودفعه للدائن فهل يصح هذا البيع واذا ادعى البائع الا كراه والحال انه قد قبض الثمن من المشتري طائعا مختارا لا تسمع منه دعوى الا كراه (اجاب) اذا قبض البائع الثمن طائعا نفذ البيع على فرض صدور البيع مع الا كراه اذ قبضه بهذه الحال دليل الرضا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جلة من الثقل وعليه بقايا من الديون لجهة الميرى فامر شيخ البلد بما عليه ولم يعين له بيع الثقل فباع الثقل وقبض ثمنه طائعا مختارا بحضرة قاضي الناحية فهل اذا لم يوجد من شيخ البلد تعيين لبيع الثقل لا يكون اكرها خصوصا وقد قبض الثمن

طائعا

٤

شوال

٢١

ذي الحجة

٧

١٦

١٢٧٢

١٢٧٢

١٢٧٢

٢٧٢

طائعا (اجاب) اذا صدر البيع المذ كور من الرجل البائع وقبض الثمن طائعا مختارا ولم يعين له شيخ البلد في أمره بيع الثقل لا يكون ما ذكر كراه على البيع والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصصة كرم تخلأ كرهها وذو شوكة على بيع ذلك بالحبس المديد والضرب الشديد لئلا يكرها فباعته في هذه الحالة وأخذ ذو شوكة الثمن وصرقه في مصالح نفسه ولم يكن على المرأة دين لجهة الديوان ولا لغيره فهل والحال هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمرأة المذ كورة فسخ البيع واسترداده من يد شريكها المشتري بعد زوال الا كراه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يكون لها فسخ البيع اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال ولم يوجد منها ما يفيد الرضا بالبيع صريحا او دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة يملكون دارا بها تخلأ عن أبيهم مات أحدهم عن ابن قاصر وعن الاخوين المذ كورين ثم أكره شيخ البلد أحد العمين المذ كورين بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع جميع الدار المذ كورة لرجل أجنبي فباعها له والحال انه لم يكن عليه ولا على شريكه دين لجهة الديوان ولا لغيره ثم بعد مدة مات العم البائع المذ كور وبلغ الابن وأراد أخذ ما يخصه عن والده فهل يكون له ذلك لربيع العم المذ كور كما يكون لباقي مستحق تلك الدار الفسخ في انصبا بهم حيث ثبت الا كراه الشرعي على بيعها (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مرسوم بالسؤال يكون للقاصر المذ كور بعد بلوغه رشيدا فسخ البيع المذ كور في نصيبه واسترداده كما يكون لباقي الشر كاه فسخه والحال ما ذكر اذا لم يوجد ما يفيد الرضا بالبيع صريحا او دلالة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين غاب أحدهما في الجهادية فوق مسافة القصير مدة من السنين فاكره ذو شوكة الحاضر منهما على بيعها بالحبس المديد والضرب الشديد فباعه له بثمن قليل بغير اذن الاخ الغائب واجازته والحال ان البائع لم يكن عليه دين للميرى ولا لغيره فهل اذا كان الا كراه ثابتا لا ينفذ بيعه ويكون للبائع فسخه واذا حضر الاخ الغائب يكون له فسخه في نصيبه ايضا واسترداد الدار المذ كورة من المشتري اذا تحقق ما ذكر (اجاب) البيع الصادر من الاخ في نصيب اخيه بدون اذن المالك واجازته يكون موقفا على اجازته بعد علمه فان اجازته فسخ وان رده بطل والبيع في نصيب البائع ان تحقق الا كراه الشرعي عليه بالضرب الشديد او الحبس المديد يكون للبائع فسخه اذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا صريحا او دلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا بطريق الارث عن أبيه وهو واضح يده عليه وهو يتصرف فيه لنفسه خاصة بأنواع التصرفات الشرعية مدقة من السنين ولم ينزع فيه احد ثم بعد ذلك تعدى عليه ذو شوكة بالسجن وادام حبسه مدقة من الايام واكرهه فيه على ان يقر بان العقار المذ كور ووقف على جهة كذا فاقروا مكرها وهو في الحبس فهل اذا ثبت الا كراه الشرعي يكون اقراره باطلا

(اجاب) اذا تحقق الاكراه الشرعي على الاقرار المذكور يكون لاغيا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وله ارض زراعية اميرية حبسه ذوشوكة وادام حبسه واكرهه على ان يبيع له النخل ويسقط حقه في ارض الزراعة الاميرية قباع له النخل واسقط حقه له في الارض المذكورة بالاكره ولم يكن عليه دين فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع والاسقاط غير نافذين (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي بالحبس المديد او الضرب الشديد على الاسقاط والبيع المذكورين بالوجه الشرعي يكون للمكره ابطالهما اذ لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا ودلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر بمبلغ معلوم على يد قاضي بلدهم وكتب بذلك حجة شرعية وبعدهم مضى نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعللا بأنه وقت البيع كان مطلوباً منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وأن بيعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلل به بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور اكرها شرعا وصدر بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعي والا كان له نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم سلفه ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باعه في مقابلة دينه المذكور وحصة شائعة من دارو باعه بخسلة وباعه حصة شائعة من طاحونة ايضا وبعدهم مضى نحو ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في املاكهم اطلع البائع ومشاهدته يريد البائع الآن الرجوع وابطال البيع متعللا بأنه باع مكرها بالاكره فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاكراه بالحبس المديد او الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لا يقضى له بدعوى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخنتين يملكان دارا مناصفة لكل واحدة منهما النصف فيما احدهما فاثبتت كره حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب אחת الغائبة لدفاعت في تلك الحال جميع الدار ولم تكن وكيلة لاعتها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الاكره بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع في نصيب البائعة المذكورة واذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت بطول (اجاب) اذا ثبت الاكره بالضرب الشديد او الحبس المديد او التهميد بذلك مع قدرة المكره على ايقاع ما هدد به على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائعة فسخ البيع في نصيبها بعد زوال الاكره اذ لم يوجد منها ما يفيد الرضا

ربيع الاول
١٠

١٦

ربيع الثاني

به صريحا ودلالة كقبضها الثمن طائعا واذ لم تكن ماذونة بالبيع في نصيب اختها يكون البيع فيه واثا كان من طوع موقفا على اجازتها في رددها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وله ارض زراعية اميرية حبسه ذوشوكة وادام حبسه واكرهه على ان يبيع له النخل ويسقط حقه في ارض الزراعة الاميرية قباع له النخل واسقط حقه له في الارض المذكورة بالاكره ولم يكن عليه دين فهل اذا ثبت الاكراه الشرعي يكون البيع والاسقاط غير نافذين (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي بالحبس المديد او الضرب الشديد على الاسقاط والبيع المذكورين بالوجه الشرعي يكون للمكره ابطالهما اذ لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا ودلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر بمبلغ معلوم على يد قاضي بلدهم وكتب بذلك حجة شرعية وبعدهم مضى نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعللا بأنه وقت البيع كان مطلوباً منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وأن بيعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعلل به بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور اكرها شرعا وصدر بيعه مستوفيا شرائط الصحة لا يكون له نقضه بدون وجه شرعي والا كان له نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم سلفه ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باعه في مقابلة دينه المذكور وحصة شائعة من دارو باعه بخسلة وباعه حصة شائعة من طاحونة ايضا وبعدهم مضى نحو ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في املاكهم اطلع البائع ومشاهدته يريد البائع الآن الرجوع وابطال البيع متعللا بأنه باع مكرها بالاكره فانكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الاكراه بالحبس المديد او الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لا يقضى له بدعوى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخنتين يملكان دارا مناصفة لكل واحدة منهما النصف فيما احدهما فاثبتت كره حكيم البلد المرأة المذكورة الحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب אחת الغائبة لدفاعت في تلك الحال جميع الدار ولم تكن وكيلة لاعتها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الاكره بالوجه الشرعي لا ينفذ البيع في نصيب البائعة المذكورة واذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون موقفا على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت بطول (اجاب) اذا ثبت الاكره بالضرب الشديد او الحبس المديد او التهميد بذلك مع قدرة المكره على ايقاع ما هدد به على البيع المذكور بالوجه الشرعي يكون للبائعة فسخ البيع في نصيبها بعد زوال الاكره اذ لم يوجد منها ما يفيد الرضا

رجب
١٠

محرم

١٩

جمادى الثانية

١٤

سندسها الزجل بقن معلوم و باع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم باع الابن الثلثين الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه ايضا يجير الحما كم لهما على وفاة الاموال فهل لا يعد ذلك كراهة شرعية على البيع ويكون البيع المذكور صحيحا فاذا سيموا الحما كم لم يامرهما بالبيع المذكور (اجاب) الامر بوفاء المطلوب من المال والحجبر على ذلك من غير تعيين ببيع ما يوفى من ثمنه لا يكون كراهة على البيع ويكون صحيحا اذا استوفى شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة وضعا ايدىهم على عقاره مدة تزيد على أربعين سنة ادعى عليهم امران أحببتهما بأنه لهما عن جدهما لا لهما ثم اكره أحد الورثة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار بان العقار المذكور لهما فاقر حاله الا كراهة لدى جماعة من الفقهاء وكتب بذلك وثيقة لم تكن مسجلة بسجل قاض من القضاة المندوبين لذلك فهل اذا ثبت الا كراهة شرعا لا يعتبر هذا الاقرار ولا يعتمد بالوثيقة المذكورة وبينه الا كراهة مقدمة شرعا أم كيف الحال (اجاب) اذا ثبت الا كراهة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار المذكور فاقر المسكر في حال الا كراهة لا يعتبر اقراره وبينه مقدمة على بينة الطوع ان ادخا ثانيا واحدا فان اختلفا ولم يؤثر خافئ بينة الطوع أولى كما في الدر من باب القبول وعدمه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض فيها نخيل يلاذ السودان موروث ذلك له عن آباءه واجدادهم المالكين لذلك مدة فكم ما تاتي عام ادعى عليه رجل اجنبي انه يستحق جزأ من ذلك ولم يثبت له حق فهو مدعى الحما كم المدعى عليه وضربه ضربا شديدا بحضرة بينة من المسلمين على ان يصالح المدعى بجزء من الارض والنخل كربع مثلا فهل لا يصح الصالح اذا ثبت الا كراهة الشرع عليه لا سيما ولم يتحرر به حجة ولا سند بختم المصالح (اجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرع بالضرب الشديد على الصالح المذكور بالوجه الشرعي لا يصح الصالح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صريحاً أو دلالة والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الحجرو الماذون وبلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين لهما مكان لكل واحد فيه حصة وسكن فيها بقدر سكناته الضرورية وهو وعائلته فهل اذا كان على أحد الأخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم يكن عنده مال يوفى منه دينه لا تباع حصته المذكورة في دينه المشغولة بقدر سكناته الضرورية وهو وعائلته وكذا حصة أخيه المذكورة لا تباع في دين أخيه واذا كان على أحد هما دين لا يلزم الاخ الاخر دفع شيء منه بدون رضاه ولا يجبر على وفاة دين أخيه بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا يجبر الاخ على دفع دين أخيه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل هائيه دين لانا طلبه أحد الدائنين لدى قاضي بلده واثبت عليه دينه باقراره به

لديه وكتب له اعلاما شرعيا بذلك فهل اذا حبس المدين على الدين ولم يكن له مال يوفى منه دينه سوى سفينة التي يسافر فيها او يتكسب منها يكون للقاضي بيعها أو بعضها لو فاء الدين حيث كانت تبقى به وزيادة أو لا تباع (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين يبيع القاضي كل ما لا يحتاج اليه المدين في الحال على المفتي به قال في الهندية يباع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالاسر فالاسر ويترك عليه دست من ثياب يذنه وقيل دستان والديت البدلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنفا بضاعة من أحد عبدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة التامة في المبيع حسب العادة التجارية بين الناس وقد استلم العبد الاخر الثمن من المشتري وكتب رقبته بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والاقباض الشرعيان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثانيا يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير ماذون وتصرفات الرقيق بغير اذن السيد موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالتجارة يكون تصرفه بالتجارة بيعا وشراء صحيحا ولا ينقض بدون وجه شرعي وهل لا رد البائع الفاحش حيث لا تغرب (اجاب) اذا ثبت الاذن نفذ البيع ولما ذون البيع والشراء ولو بقين فاحش عند أي حنيفة رحمه الله على ما مشى عليه مصنف التنوير وصرح جوابا ان المفتي به عدم الرد بالبائع الفاحش بدون تغريب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصا عليه دين لا يخرج ضمان غرم فهل اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الغارم منزلا لا ثقبه يباع المنزل المذكور (اجاب) لا يباع على الكفيل المذكور ما هو مشغول بحاجته وضرورة سكنائه من العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ساعة بثمن معلوم الى أجل معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرف ثمنه في مصالح نفسه فبعد مضي الاجل طلب البائع الثمن من المشتري فادعى انه معسر فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة يجير شرعا على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدين أكره بالضرب الشديد والحبس المديد على بيع دار سكنائه في دينه وليس له غيرها ولم يكن له السكنى فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذا (اجاب) لا يباع مسكن المدين المحتاج اليه اضرورة سكنائه في وفاة ما عليه من الدين جبراً والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى كوا في انشاء سفينة وتصدى بعضهم اشراء الخشب والحديد وما يحتاج اليه في ذمته باذن شركائه ثم تلفت السفينة وطلب ارباب الديون ديونهم فامتنع بعض الشركاء من دفع ما يخصه من كافة السفينة وتعلل بأنه معسر وله منزل كبير يز يدعى حاجته فهل يباع ويشتري له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على المدين كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمر وابو

ربيع الاول

رمضان

شوال

ذى القعدة

ذى الحجة

هو مقيم في العقبة بناحية المغرب ويدعى العلم و يفتي الناس بفتواه الفاسدة منها انه
يفتي بحل المطلقة ثلاثا قبل زوج و بعدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء والمرضع
و بعدم وقوع الطلاق في حال غضب الزوج و يقول ان قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال غضبه و بعدم وقوع
الطلاق على المرأة الوسخة غير المتزينة و يقول ان الحامل اذا طلقت ثلاثا و وضعت ولدا
ذ كرا تحل لمطالقتها بوضعها لذلك الولد و يقول ان المرأة التي لها اولاد صغار لا يقع عليها
طلاق و يقول ان الرجل اذا حلف على العاقل البالغ و حنثه لا يقع عليه الطلاق لانه
لا حكم له عليه و يفتي ايضا بعدم وقوع الطلاق الثلاث في كامة واحدة فهل لا يعمل بهذه
الفتاوى وهل ما وقع من ذلك ينقض و يجب على كل مؤمن تغيير هذا المنكر و ازالته اذا
كان قادرا (اجاب) يجب منع الجاهل المذكور عن الافتاء و عزز التعزير الشرعي
ولا يعمل بخلافه المذكور و على ولاية الامور ايد الله بهم الحق زجر هذا المخالف والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طأ به رب الدين به فامتنع من دفعه و ادعى
الاعسار بدفعه حال فهل اذا كان يملك حليما و ضوعا عند صاحب الدين يبيعه القاضي
جبرا عليه لو فاء الدين و ليس له الامتناع من ذلك (اجاب) اذا امتنع المدين عن أداء
الدين يبيع القاضي عليه ما لا يحتاج اليه في الحال على ما به يفتي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل عليه دين لا فاس له عقار زائد عن احتياجه سكناه فهل يؤمر ببيعه و ايقاعه
الدين و ان امتنع يبيع عليه جبرا (اجاب) يباع في الديون العروض ثم العقار يبيد
بالايسر فالأيسر و يترك عليه دست من ثياب نفسه و قيل دستان و اذا كان له ثياب يمكنه
ان يجترى بدونها يبعث و يشتري له ثوب يلبسه و يقضى الدين بالباقي و كذا اذا كان له
مسكن يمكنه الا كفاه بدونه و يباع كل ما لا يحتاج اليه في الحال كما في حواشي الدرر
الهندية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه القاضي وصيا على يتيم و على حفظ
ماله فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشيدا و تحقق رشده يكون له أخذ ما تركه له والده يبد
الوصي من الاموال ولو كان آخرس حيث كان له اشارة مفهومة (اجاب) صرح حوايان
ايماء الآخرس كالبيان باللسان فيما عدا الحد و الشهادة وله بعد بلوغ رشده أخذ ما يستحقه
من يد و صية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر ثابت
باليمين الشرعية و للدين بعض عقار ليس محتاجا لسكناه بل زائد عن السكنى يفتي بالدين
و زيادة فهل اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يسوغ للقاضي ان يجبره على بيع عقاره ليه و في
به الدين و اذا امتنع من ذلك يبيعه القاضي (اجاب) في الخيرية و اذا كان له أي للمدين
ثياب يلبسها و يكتب بدونها يبيع ثيابه و يفتي في الدين يبيع منها و يشتري بما بقي ثوبا
يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكان أولى من التجمل قالوا و على هذا اذا كان له
مسكن يمكنه ان يجترى بمادونه يبيع ذلك المسكن و يقضى الدين ببعض ثمنه و يشتري

بالباقى

بالباقى مسكنا يكفيه و عن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع
الباقى في الصيف و النطع في الشتاء اه و منه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
امرأة ترتب عليها دين لرجل من التجار قدره سبعة آلاف قرش و ار بعائة و ستة
و ثلاثون قرشا ثمن صابون و دخان و رهنه عنده في ذلك دارا تسكنها هي و اولادها
تملكها ملكا تاما خاصا بامدادون غيرها رهنها فاسد الاجل معلوم و كتبت له بذلك على نفسها
وثيقة و سلمت له حجة الدار المذكورة ثم بعد وفاء الاجل بسنتين طالع منها المبلغ المرقوم
و شد عليها في ذلك الطلب فجهزت عن الدفع له من كل وجهه و ارادت تقسيط الدين
المذكور على الاشهر فاقبله كل شهر خمسة و عشر من قرشا من ايجار الدار
المذكورة لان ايجارها يساوى خمسين قرشا فاقبل كل من الايجار خمسة و عشر من قرشا و افق
له الخمسة و العشرين الباقية فامتنع رب الدين من قبول ذلك امتناعا كما قالنا انه على
هذا الوجه يكون استيفاء تمام الدين على خمس و عشر من سنة و اراد أن يبيع الدار
المذكورة اتكالا على رهنه فامتنع و الحال ان الدار اذا برزت للبيع لا تساوى تسعة
آلاف قرش مع شدة الرغبة فيها من المشتري لها فهل اذا قال رب الدين أنا آخذها
بخمسة عشر ألف قرش اقضى ديني منها و ادفع لها بقية الثمن المذكور و هو سبعة آلاف
قرش و خمسمائة و ار بعائة و ستون قرشا نقدية حالة يجاب لذلك شرعا و تجبر المديونة على
بيع دارها بالثمن المذكور لاجل خلاصها من الدين المترتب عليها و تاخذ منه باقى
الثمن المذكور لتشتري لها به دارا على قدر سكنها و تكون نازاتها هذه داخلة فيما يباع
على المغلس و لا عبرة بدعواها التقييط الذي ارادته لانها غنية بذلك (اجاب) يباع
على المديون ما لا يحتاج اليه في الحال و قد صرح العلامة الرملى كغيره بان المديون اذا
كان له مسكن و يمكنه ان يجترى بمادونه يباع ذلك المسكن و يقضى الدين ببعض
ثمنه و يشتري بالباقى مسكن يكفيه و منه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل عليه دين لا تح و للرجل المذكور عقار يفتي بالدين زائد عن سكناه فهل يجبر
المدين على بيعه و يوفى منه الدين ولو كان العقار المذكور منزلا يمكنه الاستغناء ببعضه
يباع البعض الآخر (اجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان ابي يبيعه لو فاء
الدين لا ما يحتاجه لضرورة سكناه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف أربعة
اولاد ذكور و ابنتين و زوجة و اولاد قصر و أحدهم بالغ فصار البالغ يتصرف في حال
حياة والده و اقامه وصيا ثم مات والده و ترك ما يورث عنه شرعا من عقار و مواش و غير
ذلك فقسمها البالغ المتصرف بين الورثة و حاز عنده نصيب القصر فهل اذا بلغ القصر
و ارادوا أخذ نصيبهم من يداخيمهم ايسر له منه هم حيث كانوا بالغار شدا (اجاب) اذا
بلغ اليتم رشيدا يكون له طلب ما يخصه في تركه مورثه و ليس لواضع اليد على ذلك
منعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر قاصر و وصى

١٢٦٧

٢١

ربيع الاول

١٢٦٧

جاءى الثانية

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٦

٣٠

١٢٦٦

٢٦

١٢٦٦

١٥

١٢٦٧

١٤

شعبان	سنة
١٧	١٢٦٧
شوال	
١٩	١٢٦٧
جمادى الثانية	
١٣	١٢٦٨
٢٤	١٢٦٨
رجب	
٢٦	١٢٦٨
شعبان	
٢٥	١٢٦٨
ذى الحجة	
٢٤	٢٦٨

مختار على الولد المذ كور استولى على مخلفات المتوفى المذ كور ثم بلغ الولد الاخرى المذ كور
 رشيداً محسناً للتصرف بأشارة مفهومة وصناعته الا أن الفراسة ويريد الآن أخذ
 ما استولى عليه الوصى المختار من ثروة أبيه الميت المذ كور فهل يجب لذلك (أجاب)
 نعم يجب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في شخص
 له منزل ورثه عن والده ساكن فيه مع عياله لم يكن له غيره وعاليه ديون لا يخاص أرادوا
 بيعه لوفاء ما لهم عليه من الدين فهل لا يكون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مسكنه مع
 عياله ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المدين كل ما لا يحتاج اليه في الحال فلا
 يباع المنزل المذ كور لوفاء الدين إذا كان المدين محتاجاً اليه لضرورة سكنه ولا يمكنه
 أن يجتري بمادونه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به وبعياله ساكن فيها وله
 دار في بلدة أخرى غير ساكن فيها وعليه دين لا آخر ثابت بالوجه الشرعى فهل والحال
 هذه تترك له الدار الآمنة به وبعياله وتباع الدار الثانية لقضاء الدين الثابت عليه
 شرعاً (أجاب) يباع على المدين كل ما لا يحتاجه في الحال ولا يباع دار سكنه حيث
 كانت لا ثقة به ولا يمكنه الاكتفاء بمادونه فباع الدار الثانية حيث لم يكن له من المنقول
 ما يوفى منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح في بلدة عليه أموال أميرية
 وتصرف في ملكه بالبيع من غير إذن في التصرف من شيخ بلده فهل يكون تصرفه
 صحيحاً ولا يتوقف صحة البيع على إذن شيخه وإذا أراد شيخ البلد أن يفسد البيع يمنع من
 ذلك (أجاب) لا لا التصرف في ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشيخ بلدة فسخ البيع
 الصادر منه مستوفياً شرائط الصحة والنفاذ بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن زوجتين وعن أولاد ذكور وأناث وفيهم قاصر وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع
 الورثة أيديهم على تركته مورثهم من عقار وغيره ما عدا القاصرو صاروا ينمون فيها فهل
 إذا بلغ القاصر رشيداً يكون له مطالبتهم بما خصه عن متركات أبيه بالوجه الشرعى إذا لم
 يكن له وصى أخذه قبل كماله (أجاب) لا يقيم بعد بلوغه رشيداً المطالبة بما خصه فيما
 تركه والده ويقضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في وصى على قصر
 وعلى ما لهم لهم قطعة أرض زراعية أميرية عن أبيهم ووضع الوصى يده عليها وصار يزرعها
 للقصر ويصرف على زراعتها من ما لهم الذي بيده لهم وحصل فيها ثمر ولا يبلغوا رشدهم
 وطلبوا أخذ ما لهم من الوصى ومحاسبته على غشها فهل يجبون لذلك (أجاب) نعم
 يكون للقصر المذ كورين أخذ ما لهم من يد الوصى بعد تحقق بلوغهم ورشدهم بالوجه
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق مأذون بالبيع والجارة إذا عاها من قبل
 سيده ترتب عليه دين ولزمه من أصل دين تجارته لرجل وكتب على نفسه به وثيقة شرعية
 فهل إذا عتق وحصل له يسار يكون لرب الدين الذي لزمه حال تجارته مطالبة به بعد
 عتقه ويساره (أجاب) كل دين وجب على المأذون بتجارة أو بما هو في معناها كبيع

شعبان	سنة
١٧	١٢٦٩
شوال	
١٩	١٢٦٩
جمادى الثانية	
١٣	١٢٦٩
٢٤	١٢٦٩
رجب	
٢٦	١٢٦٩
شعبان	
٢٥	١٢٦٩
ذى القعدة	
٢٥	١٢٦٩
شعبان	
٢٥	١٢٧٠

وشراء وغصب يتعلق برقبته يباع فيه بخضرة مولاه ويتعلق بكسب حصل قبل الدين
 أو بعده وإذا عتق وعليه ديون يكون لأربابها مطالبة بها والله تعالى أعلم (سئل) في
 شخص بلغ من العمر نحو ثمان عشرة سنة بأخيه وأبيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال
 هذه يحكم ببلوغه بالسن ويصح أن يباشر عهده نكاحه بنفسه وإذا طلق يقع طلاقه إذا
 تحقق ما ذكر (أجاب) في التنبؤ بروشه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحتلام والاحتلام
 والاحتلام بالاحتلام والاحتلام بالاحتلام فان لم يوجد من ماشى حتى يتم اكتمال من خمسة
 عشرة سنة به يفتى فاذن تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع تصرفاته والله تعالى
 أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه داره الساكن فيها وإذا مضت مدة
 كذا باع رب الدين الدار في دينه ولم يسل المدين الدار لرب الدين على وجه الرهن كما ذكر
 بل صار ساكناً فيها مع عياله حتى مضت المدة فأراد رب الدين بيعها واستيفاء دينه قهراً
 على مالها المدين فهل إذا لم يملك المدين ساكنها ولم يكن له ما يابيه هو وعياله غيرها ولم
 تكن زائدة على سكنه وعياله لا يجبر على بيعها (أجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في
 الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج اليه لضرورة سكنه حيث لم يتم رهنه والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً عليه دين لشخص ذي شوكه فطالب برب الدين المدين
 بماله عليه فلم يجده يملك سوى ذلك المكان فخره على بيعه وحسبه لدى حكم السياسة
 فباع مكانه وهو محبوس بنحو ثلث قيمته فهل إذا ثبت أن قيمة المكان المذ كور عشرة مثلاً
 وجبره الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلاً حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (أجاب)
 يباع على المدين كل ما لا يحتاجه في الحال فلا يباع عليه منزله المحتاج اليه لضرورة
 سكنه لأجل الدين فلما ذكره على بيعها كراهاً شرعياً والحال هذه يكون له فسخ البيع بعد
 زوال الكراهية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ذكور قصر على كون دارين
 عن مورثهم وضع ابن عم القصر يده على الدارين المذ كورين بغير موافقة شرعية فهل إذا
 بلغت القصر الآن الرشيد يكون لهم أخذ الدارين المذ كورين من يداينهم المذ كور
 حيث كان المالك ثابتاً لهم عن مورثهم بالبيعة الشرعية (أجاب) للقصر بيعه ببلوغهم
 بصفة الرشيد المطالبة بما آل اليهم عن مورثهم ويؤثر واضع اليد على ذلك بتسليم ذلك
 اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المدين إذا كان عليه دين ثابت
 وحس عليه ولد أمتة وحصة في بيت كبير بحيث لو بيعت تفي بالدين ويبقى من ثمنها
 مقدار يشتري له به مكاناً لا ثقة به بقدر ضرورته فهل إذا تحقق ذلك بين يدي الحاكم
 الشرعى ولم يكن عنده نقد يوفى به دينه تباع عليه الحصة من البيت ومن المنقول ويوفى
 دينه من ذلك ويشتري له بما زاد عن الدين مكاناً لا ثقة به (أجاب) يباع على المدين
 ما لا يحتاجه في الحال لا يباع ما عليه من الدين الثابت شرعاً ويبدأ في البيع بالمنقول ثم
 بالمتعار لا يسر فاليسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتموه ظاهر العتمة بين الناس

محرم سنة

مات عن ورثة وله فخل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مورثهم كان وهب لهم الفخل المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواهم فهل اذا كان معتموها ظاهرا هل العتة بين الناس لا يكون تصرفه هبة او غير هبة انا فذا يكون الفخل مع ارضه لو رثة المعتموه ولا عبرة بدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب صحته بالوجه الشرعي (اجاب) لا تصح هبة المعتموه فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتته بالوجه الشرعي لا يكون للوهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وقد صرح علماؤنا بان بينة كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة كونه مختل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن بنتين قاهرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ماتر كه اشجار وفخل فوضع الابن البالغ يده على الفخل والشجر بدون ولاية شرعية مدة من السنين وهو يا كل ثمره وينتفع به تلك المدة فهل والحال هذه يكون للبنتين القاهرتين بعد بلوغهما أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استغله من الثمرة استيلائه (اجاب) نعم للبنتين بعد بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من ممتلكات أبيهما وتضمن من استهلك نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته لكونه لم يقدر على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه وفي ذمته صداق المرأة المذكورة حاله ومثوله ولا يملك شيئا سوى حصته من دار ببلاد الريف وهو وأولاده ساكنون فيها لا تريد على سكنها هو وعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للبحا كم الشرعي المجبر على بيعه الحصة المذكورة (اجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة والحال ماذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذمته دين لا تحوله مكان كبير زائد عن سكنه فهل يجبر على بيعه وأداء الدين الثابت شرعا ويشتري من ثمنه مسكنا دونه له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا عبرة بعتله بسكناه فيه (اجاب) يساع في الدين النقود ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المدينون دست من ثياب يدينه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يشتري بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويمكنه ان يشتري بما دونه يباع ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليبيت فيه وعلى هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع البلد في الصيف والنطع في الشتاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زبلا تسمى بدستانه بثمن معلوم في ذمته وأحضر آخر ليضمه فيماله من دين الثمن فضمه بامرهم وكتب وثيقة بالثمن وبما اضمن ونقل المشتري ما اشتراه وأمر اضمن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب امره ثم حصل من المشتري تمديد في أمواله فحجر عليه القاضي ونصب له قيدا تصرف عنه فطلب البائع من اقيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعللا بان المشتري لم يضعه في ارضه بنفسه وادعى انه حال الشراء كان مبدرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه

حال

١١ ١٢٧٠

صفر

٤ ١٢٧٠

ربيع الاول

٢٥ ١٢٧٠

جاءى الاولى

٢ ١٢٧٠

حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وان أدى اضمن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع بما أدى حيث كانت الكفالة بامر المذكور ولم يجبر عليه الا بعد ذلك بمدة (اجاب) لا يجبر على حكم كاف بسفه عند الامام وعند الصاحبين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا يثبت الا بقضاء القاضي وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفه ولا يتوقف على القضاء فبينا على قول أبي يوسف ينفذ البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل واذا أدى الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع بما أدى على المذكور حيث كانت الكفالة بالامر والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانة بما هو مضمونه احضرت امرأة بمخصوص ماسرقة من جماعة وهجم على منزلها وأولادها واحضر واماءهم في الديوان وقد عرف المدعون بعض ماسرقي منهم وقد أثبتوا ما عرفوه ويبحث عما تملكه المرأة فوجدوا حصتها في منزل تملكها وقد صدر أمر المجلس بعد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة وأولادها مع الحصة التي تملكها وتسليم ما يتصل من ثمن ذلك على المدين بحسب ما لكل واحد فطلب من المرأة بيع الحصة المذكورة فقامت منعت مسع ان ما أثبت عليها للاشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصة مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بما سرق من احدى المذكورين فما الحكم في بيع الحصة المذكورة (اجاب) ما يثبت بالوجه الشرعي ان المرأة المذكورة اخذته من ماله كانه ثمن الحصة المذكورة فبينا ان كان قاعا وتضمنها قيمته أو مثله ان كان هائلا أو مستمرا كالحديث اختار والتضمن فتصير قيمة الاشياء المذكورة والحال هذه دين بذمته فاستوفى من ماله فان لم يوجد له مال من جنس ما وجب عليه من القيمة تبايع عليها امتعتها وعقارها الزائد عن حاجتها الضرورية وعن سكنها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بها حاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماؤنا بانه يباع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ باليسر فاليسر ويترك على المدينون دست من ثياب يدينه وقيل دستان واذا كان له ثياب يمكنه ان يشتري بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكنه ان يكتفاه باقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصة المذكورة زائدة عن سكنها الضرورية لا يباع في الدين المترتب بذمته والاي بيع واشترى لها من ثمنها مسكن ضرورة سكنها ويقضى الدين بالباقي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضا مدة من الشهر وروله زوجة وأولاد قصر وأخ بائع فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه الجنون من مواشي وغيرها بغير وجه شرعي والحال انه لم يكن وكذا عنه في حال صحته ولا فيمن قبل القاضي فهل اذا أقام القاضي قيدا على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع يده عليه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفي ومحاسبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يكن للجنون المذكور ولي يقدم على القاضي فالولاية في ماله اليه فله

شعبان

١٨ ١٢٧٠

صفر

٦ ١٢٧١

ان يقيم وصيا يحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته وأولاده من ذلك ولا ولاية للاخ في مال أخيه بدون تولية الحما كمو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل معتوه بالغ لا يبي شيئا له دار وبعض أطيان زراعة وله أم متزوجة برجل أجنبي وله عمان شقيقان فلن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذكور حتى يفيق (أجاب) اذا لم يكن للمعتوه ولي من أولياء المال وهم الاب والجد ابوالاب وصيهما وصي وصيهما فلقاضي نصب وصي عليه يحفظ ماله ويتصرف فيه بالمصلحة وحكمه كميز والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تشاجرت مع زوجها وطابت منه الطلاق فامتنع فامرته من ماله عليه من باقي المهر والمؤخر فطالها في مقابلة ذلك ثلاثا وبعد أن ذهبت الى أهلها تريد الرجوع فيما أبرأته منه متعلقة بانها سقيمة وتقيم بينة والزوج يدعي الرشد وانها مصلحة في ماله ويقيم بينة أيضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعلقها المذكور (أجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما أصبح الا برأته منه حيث لم يجبر عليها قبل الابراء ومذهب أبي يوسف ان الحجر بالسفاهة يتوقف على القضاء والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر جعل عليه قيم من قبل القاضي قد بلغ رشدا ويريد الآن أخذ ماله من يده ويتولى أموره بنفسه فهل والحال هذه يحاب لذلك ولا معارضة للقيم المذكور (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشدا يدايكون له أخذ ماله من يده وصيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طعن في السن حتى صار هرما وثبت عدم تمييزه وله أمتعة فهل والحال هذه اذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بنفوذ تصرفه فيها (أجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذكور معتوه لا تميز له حال البيع لا يعتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن أمها وقسمت التركة وضم نصيب الابن من ميراث أمه وصارت تحت يد أبيه والآن تريد الجدة أن تضع يدها عليه أو تضعه تحت يد غيره وليه فهل لا تجاب لذلك وتكون ولاية ماله وحفظه وانسكا عليه لولاه الامين وليس للجدة تسكاه عليه (أجاب) الولاية في مال القاصر المذكور لا يسه اذا كان مصلحا لا بحسنة فان كان الاب مفسدا مبدرا وضع القاضي مال الصغير في يد عدل الى وقت الحاجة أو الى بلوغ الصغير كما في الواقعات والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت قاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لابي البنت القاصرة حفظ ماله والحال هذه (أجاب) نعم الولاية في مال القاصرة لا يسه اذا لم يكن مبدرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد صغير يملك حصه في دار عن أبيه وله وصي أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم ياذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون إسقاطه باطلا في الاعيان أو يكون موقوفا على اجازة وصيه

(أجاب) إسقاط القاصر ما ورثه من أبيه في تلك الدار لابن عمه لا شرعا لا يقول عليه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما قاصر غائب والاخر بالغ حاضر وتركت ما يورث عنها شرعا فوضع البالغ الحاضر يده على التركة وتصرف في نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل والحال هذه لا ينفذ تصرفه في نصيب أخيه القاصر ويكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركته أمه بالفريضة الشرعية ولا يسقط حقه في الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع الدعوى فيه بعدمضى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصه من تركته أمه بالفريضة الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للاخ في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الا الحفظ وولاية التصرف انما تكون للاب أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد العجيج أو وصيه أو وصي وصيه أو القاضي أو وصيه أو وصي وصيه اذا كانت الوصاية عامة كقاصر حوايه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين بمجاعة ثابت وله بيت بقدر سكنه وسكنى عياله وتو يدأرباب الدين بيعه وأخذ ثمنه في دينهم فهل اذا ثبت الدين المذكور لدى القاضي لا يباع فيه بيته المذكور (أجاب) اذا لم يكن ذلك البيت رهونا بالدين لا يباع على المدين اذا لم يكن زائدا عن سكنه مع عياله والابيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل له اختلال وصار لا يحسن التصرف بملك مكانا باعاه من أحد أولاده بدون القيمة بفن فاحش ثم مات من المشتري وعن ورثة آخر فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله وان يبعه الممكان المذكور وهو بهذه الحالة يكون البيع المذكور فاسدا (أجاب) بينة كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة كونه مختل العقل فاذا قامت البينة على جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وولدين أحدهما قاصر والاخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيها ببيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على القاصر ومن غير مصلحة له الى أن بلغ القاصر ويريد أخذ حقه بعد بلوغه فهل يمكن من أخذ حقه بالفريضة الشرعية واذا باع الولد الكبير شيئا من التركة ينفذ البيع في نصيبه فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل من نصيبه من تركته أبيه اذا كان رشدا حيث لا مانع واذا لم يكن للقاصر وصي فلاخ والام ولاية الحفظ ومنه بيع المنقول وشراء النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابن قصر وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا أرادت أم القصر ان تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لا تجاب لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للجد المذكور (أجاب) الولاية في مال القصر المذكورين لجدهم ابي أبيهم الميت حيث لم يكن مفسدا دون أهمهم الا أن

تكون وصيهم قبل ان يمتدحوا على الجسد والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل اقر زوجته لكل منهما مقدرا معلوم من الدراهم بانه فرض وكتبنا عليه وثيقة
 بذلك وهو يملك حصته في مكان ارادت الزوجتان جهر الزوج على بيع الحصص لهما في
 دينهما بدون قيمتها والحال ان الزوج معسر ظاهر الا صاروا كمن في الحصص المذكورة
 فهل والحال هذه ليس لهما جهره على بيع الحصص لهما بدون قيمتها بل يتصرف فيها
 باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او يزيد ويوفي ما عليه من الدين لهما او لغيرهما من ثمنها
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصصه المملوكة له لزوجتيه بهديهما بل له
 البيع لغيرهما او يؤثر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت ما ياله بين يدي القاضي وهي تمتنع من دفعه له
 متعلقة بانه لم يكن يسدها دراهم والحال ان لها مقار غير مشغول بسكنائها الضرورية
 بل تواجره للغير فهل يكون للقاضي ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويدفعه لربه عند
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المدينون من ايفاء الدين الشرعي ومن يبيع
 ما لا يحتاجه لا يفاء الدين من ثمنه يكون للقاضي بيع ما لا يحتاجه المدينون في الحال ويبدأ
 بالعروض ثم بالعقار الا يسرفا لیسر ويترك على المدينون دست من ثمنه وقيل دستان
 واذا كان له ثياب يكتفي بدونها ببيع وتشتري له ثوب يلبيه ويقضى الدين بالباقي
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء بدونه فلولم يكتف باقله نه لا يباع عليه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدهم بالغ وترك ما يورث عنه شرعا وصار
 البالغ يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية تصرفا خارجا عن الشرع فلما بلغ القصر
 راشدين بعد موت مورثهم بثلاث سنين ارادوا محاسبة اخيهم على ما يخصهم من تركه ابيهم
 والاستيلاء على نصيبهم من ذلك بعد خصم ما صرفه عليهم في مصالحهم بحسب اللاتق
 فادعى انه صرف عليهم مبلغا جسيما زائدا عن اموالهم بكثير بحيث يكذب فيه ادعى صرفه
 عليهم مظاهر الحال فهل لا يجاب لذلك ويؤثر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم بعد حسابان
 ما صرفه عليهم في مصالحهم ونفقتهم بحسب اللاتق ولا يقبل قوله في الزائد عن ذلك
 (اجاب) نعم لا يجاب الاخ لذلك والحال ما ذكر بال واثق بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم
 اليهم بعد بلوغ رشدهم وحسبان ما نفقه عليهم من اموالهم بحسب اللاتق بهم حيث
 لا وصي لهم وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون
 اطيانا اميرية بعضها فيه غرس من نخل واشجار وبعضها خال من الغرس ويملكون ايضا
 عقارات من دور وما كن سكن وسواها وغير ذلك ويملكون ايضا بها ثلثا لغيره وغيرها
 وآلات حراثة ونجاسا ونقودا وجوبا وغير ذلك مما يملك مات احدهم عن ابن وابنة
 قاصر من وزوجتين فاقام القاضي احدا للاخوة وصيا على الابن والبنت ثم بعد مدة توفيت
 البنت عن امها وزوج واولاد قصر منه كل ذلك قبل قسمة تركته المتوفى فهل يكون

لزوجها

٢٧ ١٢٧٤

٢٠ ١٢٧٦

١٢ ١٢٧٧

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ويخص اولاده القصر عما خصها عن والدها عما يجري فيه
 الميراث ومن الارض المفروضة تبعا للاشجار ولو كانت اميرية حيث كان الزوج المذكور
 قادرا على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع يمنع شرعا من الاستيلاء على نصيبهم (اجاب)
 الولاية في مال القصر لا يمتدحوا على الجسد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مال
 نصيبه وانصبا اولاده القصر عما خصهم فيما لا يملك من ثمنه من تركه ابيهم من جميع
 ما يورث عنها شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في قصر جعل القاضي امهم وصيا
 عليهم وللقصر المذكورين جد ام ابيهم تريد تزوج ما لهم من اموالهم الوصي عليهم بدون
 وجه شرعي متعلقة بان لها الولاية في مالهم لكونها ام ابيهم فهل لا تجاب أم ابيهم لذلك
 وتسكون الولاية في مالهم لاهم الوصي عليهم حيث كانت الوصي المذكور متصرفا في
 مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خاتمة (اجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد
 ابنتها القصر حيث لم تكن وصيا عليهم من قبل الميت او القاضي مع وجود امهم الوصي
 عليهم من قبل القاضي الذي له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفته امه به فطالما الدائن به فادعى الابن والام
 الاعصار عنادا ومسا طلة ويريد ان اقامة بينة على ذلك فهل اذا اقام البائع بينة على
 يسارهما يجبران على دفع الدين له ويبيع ما زاد على مسكنه ما من بيت يملكه لو فاء
 الدين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي يسار كل من المدين والكفيل بالدين يكون
 لربه مطالبة ابيهما شاء ويؤثر ان بادائه جبر حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من اداء
 ما عليه من الدين يباع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويبدأ باليسر فلا يسر ولا يباع عليه
 مسكنه الا اذا زاد عن ضرورة سكنائه مع عياله فيبيع ويشتري له مسكن على قدر حاله
 وما زاد يدفع لرب الدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وعن زوجها
 وعن ابنتين قاصرين منه وترك ما لا تحت يدا من بيت المال فهل اذا كان ابو القصر
 عليه دين ومركبا لام ورلا تليق ويختص منه على مال القصر ان يسد عنه دينه ويصرفه
 في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضي جهره تحت يدا من قبله او
 يجعل عليه قيدا لحفظه وينفق عليه ما منه (اجاب) اذا تحقق للقاضي بطريق شرعي
 ان الاب مبدور ومتلف مال ولديه المذكورين يكون له نصب وصي عليهم مع وجود الاب
 المفسد المبذر ليتصرف في اموالهم ويحفظه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 توفي عن ابنتين احدهما قاصرو والاخر بالغ فاقام القاضي البائع وصيا على القاصرو ولما بلغ
 القاصر وهو غير رشيد ينفق ما في يده في المحرمات وغيره صلح لهما ارا دان ياخذ ما يخصه
 من تركه ابيه من يد اخيه فذعه الاخ متعللا بانه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده
 لدى قاض لا سيما والاخ الكبير متبرع بالاتفاق عليه من ماله (اجاب) نعم له ذلك
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دراهم من اقسائه وهو

سؤال

ذى القعدة

محرم

ربيع الاول

١١ ١٢٧٧

٩ ١٢٧٧

٢ ١٢٧٧

٢٢ ١٢٨١

٢١ ١٢٨٢

سؤال	سنة
٢٠	١٢٨٢
صفر	
١٤	١٢٨٣
شعبان	
٢	١٢٨٣
صفر	
٨	١٢٨٥

مملوك لشخص معلوم ولم يكن عليه دين لا حد فهل يكون العبد وما يده مولا له المذ كور
 حيث لم يكن العبد المذ كور مكاتباً (اجاب) نعم يكون العبد المذ كور وما يده من
 ا كتسابه ملكا لسيده والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالك لها
 عن مورثها فقط فهل يكون ما يدها وجيع ما تركته لسيدها المذ كورة ولا شيء فيه
 لاحد غيرها (اجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن
 مورثها المنحصر اذ فيه ما لم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعد موته ولم يكن
 لاحد غيرها ملك لما في يدها يكون ما في يدها ملكا لملكها لا بطريق الارث اذا الرقيق
 لا يورث لان الميراث مقبى على ملك المورث والجارية في هذه الحالة لا ملك لها وهذا حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابيه وله مال
 آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولد الميت وبنته خال وخالة يطلبان من
 أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايدهما عليه فهل تكون الولاية على ما لهما لآب
 الميت المذ كورينفق عليهما منه وليس للخال والخالة منازعة أبي الميت في ذلك ولا اخذ
 شيء منه والحال هذه حيث كان اميناً حراً ديناً غير مفسد ولا يكون عدم تحارته فيه مانعاً له
 من الولاية ولا جنة في حقه (اجاب) الولاية في مال اليقينيين لا يبيها ثم لوصيه ثم لوصي
 وصيه ثم للعبد ابى الاب ثم لوصيه ثم لوصي وصيه القاضى وليس للخال والخالة
 ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضى عند كون الجدة ينجش منه
 اتلاف مال الاية ام ولا يجب على الجد المذ كور ان يتجر في ما لهما والله تعالى اعلم (سئل)
 في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا دعت
 الحيض والحال هذه تصدق في دعواها ويثبت بلوغها بها ايضا اذا النساء مؤتمنات
 على ارحامهن أم كيف الحال (اجاب) بلوغ الغلام بالاحتمال والاجبال والانزال
 والجارية بالاحتمال والحيض والجبل فان لم يوجد فيهما شيء فحقى يتم لكل منهما خمس
 عشر سنة به يفتى حتى انصر اعمار اهل زماننا وادنى مدة البلوغ للغلام اثنتى عشرة سنة
 وللجارية تسع سنين كما هو المختار فان رادها بان بلغها هذا السن فقلنا بلوغها صدق ان لم
 يكذبها الظاهر بحيث يكون كل منهما ما نحن محتلم مثله ان فسر امامه البلوغ كفاي
 الدروحو اشييه ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه ديون
 لا تفاصيل معلومين عن بضائع اشتراها منهم وهو قريبا وحل أجلها وضمن تلك الديون
 رجل آخر بامر المدين فهل اذا لم يوجد عنده من النقود والامتنعة ما يفي بالديون المذ كورة
 وله عقار مملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه وسكنى عباله يكون لآب الديون
 أو الضامن بعد اداء الديون بطريق الكفالة بامر المدين تكليف المدين ببيع ذلك
 العقار لو فاء الديون الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضى عليه لو فاء

الديون اذا لم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المدين ببيع عقاره المذ كور
 لوفاء ما عليه من الديون لآبها ما اول للضامن بآمره بعد اداها لآبها او الحال ما ذكر
 بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوطها المقتضى به حيث لم يوجد عنده
 ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضى منه
 تعرض لحضر تكم ان رجلا يدعى حسن بك سابقا باع أرضا عشورية لشخص آخر
 يدعى الحاج محمد مسكر بتم معلوم قبضه البائع من مال المشتري المذ كور وبه
 عام البيع المذكور شرعا تقايلا البيع وبقى الثمن بضمنه البائع ثم اراد البائع
 المذ كور استرداد الارض المذ كورة ليدها والمشتري المذ كور عن ذلك وبلاستقنا
 عن ذلك من حضر تكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبهتم عن هذه المادة
 بما نصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء
 ما دفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حق له في الانتفاع بها بزرعة أو غيرها
 بدون اذن مالكها والمطالب بما عليها من الاموال مال كذا ولا عبرة بتنازل المالك لآمه
 عن الاطيان المذ كورة وهي محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن
 الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبرا وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية
 ويتساءل على ذلك صدر الحكم من مجلس الاحكام بالا جراء على وجه ما أفدت ثم بعد ذلك
 صار النشر عن بيع هذه الاطيان لاسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي مزادها على شخص آخر
 بثمان أزيد من دين الحاج محمد مسكر المذ كور والحاجس للاطيان المذ كورة الا ان المدينون
 المذ كور عليه ديون بمجاعة آخر حاله بحيث لا تزد يدقه مدار عن الارض المذ كورة على
 مجموع تلك الديون والمدينون معترف بحبوسها ولم يوجد عنده نقود ولا عروض تفي بتلك
 الديون وبذا تعين بيع الارض المذ كورة لوفاء تلك الديون والمدينون تمتنع من وفائها حالا
 وبيع الارض المذ كورة لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مسددة تزد عن شهر لبيع تلك
 الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عنده الاطيان المذ كورة يرغب ببيعها لوفاء دينه وما
 بقي يوزع على باقى الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها
 لوفاء ما ذكره على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يز يد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان
 المذ كورة حيث كان هناك ديون أخرى ثابتة باعتراف المدينون المذ كور لا يز يد الثمن
 على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لآبها وعن بيع الارض لوفائها ايضا أم كيف الحال
 (اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول الصاحبين المقتضى
 به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لآس وله أملاك فارادوا بيعها فيما
 عليه من الدين فهل لهم ببيع ما سوى منزله السا كن فيه الا تقي به ولو كبيرا (اجاب)
 يباع على المدينون كل ما لا يحتاجه في الحال بقدر ما عليه من الدين واذا كان له مسكن
 كبير يمكنه الا كفا باقل منه مع عياله يباع أيضا بذلك ويشتري له من ثمنه مسكن

لا تقي على قدر كفايته سكناه مع من تلزمه نفقته ويؤيد فاعازاد من ثمنه في دينه أما اذا كان لا يز يد على ذلك فلا يباع والله تعالى اعلم (سئل) بافاده وارده من الضابطية مضمونها شخص مديون والدين الذي عليه ثابت خصوصاً وهو مقر به وله املاك لا غير وامتنع من بيعها متعللاً بانها ما وصلت قيمتها ايسر من اللقاضي بيعها جبراً عنه وسداد الديون من ثمنها حيث بلغت قيمتها تؤمل الافادة مما ذكر (اجاب) اذا كان على شخص دين شرعي لشخص او اشخاص ثابت شرعاً ولم يكن للديون ما يوفي منه الدين المذكور سوى عقاره مثلاً فانه يؤمر ببيع عقاره لوفاء الدين منه فان امتنع بانه القاضى بثن مثله لوفاء دينه المذكور بثنه وذلك فيما عدا ما سكنه مع عياله الذي ليس زائدا عن سكناه معهم فانه لا يباع في الدين على ما عليه العمل والقوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تخرو لم يملك من حطام الدنيا القانية سوى مكان معد لسكنه هو وعائلته فقط فهل يجبر على بيعه وسداد ثمنه في الدين المذكور ام لا واذا لم يبيع شرعاً في الدين المذكور فما الحكم في ذلك (اجاب) لا يباع على المديون مسكنه الا لائق به الذي لا يزيد على سكناه مع عياله لاداء ما عليه من الدين الا اذا كان المسكن مرهوناً شرعياً مسلماً الى رب الدين فارغاً غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الزاهن فيه او وجود ائتمنه فيه فاذا تقدم رهن تام على هذا الوجه وحل اجل الدين ولم يوده الرهن امر ببيع الرهن لادائه له وان لم يتم الرهن لا يباع حيث كان كذا كرنا ولا تنتظر ميسرته والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من حضرة قاضي المنصورة مضمونها وبه قد عرض لسيادتك هذه الحادثة وهي رجل توفي عن والدته وزوجته وولد قاصر مريض وله من الزوجة المذكورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد في وصاية عمه اخ والده لا يسه واستحوذ الوصي المذكور على استحقاق ابن اخيه المذكور ومن تركه والده ثم لما بلغ سن الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذكور انه بلغ رشيداً واراد محاسبة عمه الوصي المذكور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذكور ذلك اذا ثبت بلوغه ورشده بالبينه الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه تروم الافادة بما تقتضيه الاصول الشرعية في ذلك (اجاب) اما دعوى البلوغ من الولد المذكور بعد بلوغ سنه فوق ثلاث عشرة سنة فقبولة منه بقوله حيث لم يكن بها الظاهر ولا يمين عليه ان فسر ما به البلوغ كما في رد المحتار نقلاً عن الشريعة لا يمين من بلوغ الغلام واما دعوى الرشيد فلا عند الانكار ما لم تقم بينة شرعية عليها والله تعالى اعلم (سئل) من وكيل المالية عن شخص له بنت وللبنت المذكور استحقاق في ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها المذكور عن استحقاقها المرقوم ووضع بصندوق الايتام الموجود في مصلحة بيت المال بقوله ان الاب المذكور معلوم فيه عدم الامانة وانه عديم الكسب وحيث ان الاب المذكور غير متمثل لذلك لثبوت ابوته لبنته المذكورة ولا يته عليها شرعاً تؤمل التفضل علينا

٢٩

١٢٨٦

صفر

٥

ربيع الاول

٢١

١٢٨٧

علينا بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال القاصرة لا يها ما لم يتحقق عدم امانته على ذلك المال فان ثبت انه متلف للمال وميزر للقاضي ان ينصب عليها وصياً لحفظ مالها والتصرف فيه بالمصلحة ولا نظر شرعاً لعدم كسب الاب والله تعالى (سئل) في رجل عليه ديون وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من بضاعة وائمة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئاً مطلقاً خلاف نصف مكان لا يحتاج سكنه مع عياله لا تقي بحاله غير زائداً على سكنه الضروري فهل لا يجبر على بيع نصف المكان المذكور المقيم فيه مع عياله حيث لم يكن مرهوناً في مقابل الدين المطلوب منه (اجاب) نعم لا يجبر المديون المذكور على بيع نصف المنزل سكنه المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك اولاداً ذكوراً واناثاً بعضهم بالغ وبعضهم قاصر وزوجته ام الاولاد القاصرين وقبله وتجهل احد اولاده البالغين وصياً على القاصرين لعدائته وكفايته للوصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجه المذكور اب يريد ان يستولى على نصيب القصور ويتصرف فيه بدون وصاية ولا وجه شرعي متعللاً بانه اولى من اخيه فهل تكون الولاية في اموال القصر لخيرهم الوصي المختار من قبل ابيهم حيث لم يقم به مانع دون جدهم ابي امهم ويمنع الجد المذكور من معارضة الوصي المذكور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القصر المذكورين والتصرف فيها الوصي المختار والحال ما ذكر دون جدهم ابي امهم فليس له معارضة الوصي المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافاده من محافظة مصر مضمونها ورد الشرح المسطر من سعادة ناظر القانية والبحارة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ٩٢ ومعه سؤال من حضرة حسين فخري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضر تكلم عليه ونه في مسلم تزوج بعقد صحيح شرعي كتابية رشيدة محسنة للتصرف ذات املاك خاصة بها اراد الزوج منعها من التصرف في املاكها الا باذنه محجاً عليهم ابولية النكاح فهل يمنع الزوج المذكور من معارضة زوجته المذكورة في التصرف في املاكها الخاصة بها من عقار ومنقول ولا يتوقف تصرفها في ذلك على اذنه ام كيف الحال (اجاب) لا يتوقف على مجرد تزويج رجل باعراً بالغة رشيدة تحسن التصرف به قد صحح منع زوجته من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء اتحد اذنه او اختلعا اذولية النكاح لا تفيد ولاية المال شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد رضيع وهو يملك جارياً ولولده الرضيع جده من قبل امه باع جده الولد المذكور تلك الجارية بدون اذن مالكها الشخص اجني زاهنان ابا الولد المذكور الا بانه الرضيع فانكر المالك عليه كماله لا بانه مع قيام ولايته على ابنه وعدم حصول ما يخل بالولاية انما حصل من الجد ذلك لكرهه وقعت بين زوج بفقته وزوجته ام الرضيع بسبب تلك الجارية فهل على فرض كون الاب مالك الجارية المذكورة لا بانه الرضيع لا ينفذ بيع جده الصغير جاريته مع وجود ابى الصغير وقيام ولايته

١٩

١٢٩٠

صفر

١٩

١٢٩٠

١١

١٢٩٢

ربيع الثاني

٢١

١٢٩٢

على ابنه وعدم ما يسوغ بيع الجسد في الام في مال الصغير (اجاب) لا يتغيب الجسد في الام تلك الحسارية بدون اذن من ابي الصغير المذكور والحال ما ذكر بالسؤال سواء كانت باقية على ملك ابي الطفل لظهور الامر وانتقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع قيام ولاية ابيه وحيفه فيكون البيع المذكور موقوفاً فان اجاز له الاب نفذ وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن ابيها وعن والدتها فاختص كل منهم بالفريضة الشرعية وما خص القاصر ابناً يحفظ عند والده او عند والدي المتوفاة المذكورة (اجاب) بموت المرأة المذكورة من ذكر يكون لزوجها من تركتها الربع فرضاً ولكل واحد من ابها وامها السدس كذلك ولا ينها الباقى تعصيباً والولاية في مال القاصر لا يبيعه اذ لم يكن مقسداً مذبذراً فله التصرف فيه بالمصلحة وحفظه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من بيت مال مصر مضمونها الاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما يرغبه اسمعيل بك مراد من استيلائه على ثلاث قطع المساس تتعلق ولده القاصر محفوفة في صندوق الايتام وجرت في هذه المادة مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقاً الذي كان وصياً على وريثة المرحوم سليم باشا السليدار والجلس المحسبي وهذه القطع أصلاً من تركته والدة القاصر وأخيراً صدر أمر الداخلية بالاستعانة بذلك من هذا الطرف وباطلاع مفتي المجلس المحسبي وبيت المال على أوراق هذه المادة قد أفتى بقوله ابو الصغير هو وليه فثبت كان الاب في هذه الحادثة محموداً عند الناس أو مستورا للحال ليس مذبذراً ولا متلفاً مال ابنه الصغير يجب ان يطلبه ولا يباع بدون باخر الداخلية مقتضى الحال لاحاطة علم سعادته بكم بذلك والتكريم باعطاء القول عن هذه المادة فلم يحرره محضرتكم والاوراق مرسله المر جوابه احاطة محضرتكم بها الافادة عن الحكم الشرعي (اجاب) وردت افادة المجلس ومما معها من الاوراق المتعلقة بطلب حضرة اسمعيل بك مراد لتسليمه الثلاث قطع الجوهره تتعلق ولده القاصر المدعوم راد المحكي عنها بالافادة المذكورة بطريق ولايته على ولده المذكور ورغوب المجلس الافادة من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في ذلك بعد ان اعطى الجواب عن هذه المادة من حضرة مفتي المجلس وبيت المال ضمن هذه الاوراق والافادة عن ذلك ان ما تضمنه جواب حضرة المفتي الموصى اليه من أن الولاية في مال الصغير لا يبيعه اذا كان محموداً عند الناس ليس مذبذراً ولا متلفاً لئلا فيسلم له مال ابنه اذا كان كذلك موافقاً للشرع والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ناظر الداخلية صورتها حيث تقتضي معرفة الحكم الشرعي فيما اذا كان يوجد بعض افراد عليهم ديون شرعية حقيقية ثابتة حالة مستحقة الاداء لاربابها ويكون للديونين المذكورين املاك من عقارات مبنية او غير مبنية ولم يوجد تحت ايديهم وفي ملكهم ما يفي باداء تلك الديون المستحقة شرعاً سوى هذه العقارات ويصير اشهار هذه العقارات في المزاد وبيعها حذ القصة

وتنتهي الرغبات في الاثمان التي يصل اليها المزداد ويحصل منهم التوقف في بيعها الاداء ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل للحاكم الشرعي بيعها من قبله بملك الاثمان عن رغبته ام لا او ياذن لمن يلزم من قبضه ببيعها بدون رضا مالكيها على قدر الدين الشرعي المطلوب منهم لادائه لاربابه ويحرج بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا سكن المديون الا ان يكتناه وسكني عياله فانه لا يبيع عليه كما لا يبيع عليه ثيابه المحتاج اليها وما يحتاج اليه على قدر ضرورة عيشته من الامتعة تؤمل افادة الحكم الشرعي عن هذه المسئلة شرحاً على هذا لاجرام ما يقتضي (اجاب) نعم للحاكم الشرعي ان يبيع بنفسه او بما ذونه حيث كان بمن يملك الانابة من عقارات هؤلاء المديونين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق اداؤه عليهم شرعاً من الديون الشرعية المحالة المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه العقارات بدون توقف على رضا المديونين المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال بناء على قول صاحبين المفتي به كإصرح به العلماء والقاضي ان يحرجه شرعية بالشراء باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا سكن المديون الا ان يكتناه وسكني عياله فانه لا يبيع عليه كما لا يبيع عليه دسنان من ثيابه وما يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة عيشته فيبدا الحكم لاداء الديون الشرعية المذكورة ببيع الابسر فالابسر مما هو مملوك للديون المذكورين والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضبطية مصر مضمونها الاصل بعد المعلومية بما ورد شرعاً مديونية المنوقية في ٤ محرم سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبد الرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار الراسي مرادهما على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التميمي وقدره ستة آلاف قرش ومغوب استفتا محضرتكم عما ذكر بمكاتبة المديرية بتردد الافادة مما هو مرغوب مع اعادة الاوراق لاختار المديرية (اجاب) وردت افادة محضرتكم بناء على ما ورد بالضبطية من مديرية المنوقية المنبي على ما تحرر المديرية من حضرة قاضي أفندي المديرية بشأن توقف عبد الرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان والدار الراسي مرادهما على منصور من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التميمي وقدره ستة آلاف قرش وأحيل اتمام هذه المسألة على حضرة القاضي المذكور مقتضى منشور الداخلية السابق صدوره بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتظار رضا المديون وان المتراعى لمحضره القاضي الموصى اليه عدم دخول هذه المسألة في حكم هذه الفتوى التي بني عليها النشر من الداخلية وانه ارسل الاوراق للمديرية كي اذا حصل الاكتفاء بذلك فيها ولا تعرض لهذا الطرف للافادة عنها الى آخر ما توضح بما ذكره حيث ان الفتوى المحكي عنها موضوعها في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجري البيع من طرفه اما بيئته او اقراره فيرتب على ذلك عند توقف المديون الذي لا مال له من جفوس

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنسه اسد اذ ذلك الدين المحال المستحق اذا و عليه شرعاً مع كون ذلك المال المملوك له زائداً عن حوائجه الاصلية ان القاضي يبيع مماذ كرهه الدين المذ كور و يوفى الدين منه ويبدأ ببيع الاسر فالاسر من ماله المملوك له بلا انتظار رضاه ويكون ذلك بمنزلة بيعه بنفسه على قول صاحبين المفتي به و يحذر بذلك الحجة للشترى ان احتاج الحال لبيع العقار ولا يساع عليه دار سكنه مع عياله اذا لم يمكن الا اتفاه باقل من ماله كفى الجميع كمالا يباع عليه دستان من ثيابه وما يحتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته الى آخر ما بؤال الفتوى وجواب المذ كورة فينظر في شأن هذا الدين لدى حضرة القاضي فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار المديون او يثبت عليه بالبينة بعد الخصومة الشرعية ان كان منكره ياحره القاضي بادائه له فان امتنع ولم يكن له مال من جنسه أمره ببيع ما يباع لاداء الدين ان وجد ذلك فان امتنع باع عليه ما ذكر على وجه ما سبق هذا ما يقتضيه المنشور المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ مقعداً معتوها لا يحسن التصرف وفي بعض أوقاته يغيب عقله ولا ياكل ولا يشرب فهل اذا كان لا خرد عوى قبله في حق من المحقوق يقيم القاضي عليه قيمته لسمع الخصومة عليه ولا يصح شرعاً ان يخصمه بنفسه كما لا يصح التصرف في أمواله وأمتعته حيث لا ولى له من أب أو جد أو وصيهما (أجاب) نعم يقيم القاضي وصياً على المعتوه المذ كور ان يخصمه عنه في الدعاوى التي تقام عليه أوله ويتصرف في أمواله بالمصلحة اذا تحقق ما ذكر بالهؤال ولا تصح خصامته بنفسه شرعاً اذ حكمه في هذه الحالة كصغير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث نسوة أخوات لمن عقار وأطيان عشورية وقفن العقار والاطيان المذ كورة على أنفسهن مدة حياتهن وعلى ذريتهن من بعدهن أقامت احداهن اختها المشاركة لها في الوقف والاستحقاق وصياً مختاراً على ولدها الما قصر لتصرف له فيما يخصه في الوقف على حسب المصلحة والحال ان الولد المذ كور له والد مكلف رشيد أمين فهل اذا ماتت المرأة المذ كورة تكون الولاية فيما يؤل الى القاصر من ربيع هذا الوقف بعد قبض نازله الشرعي لاييه المذ كور دون وصى الام حيث لم يكن مبدءاً من هذا (أجاب) ولاية التصرف في الوقف بالايجار والقبض والصرف والهـ مارة ونحو ذلك لناظره الشرعي دون ولى القاصر المستحق لريعه واستحقاق القاصر المذ كور في ربيع الوقف بعد قبضه من جهات الوقف بمعرفة ناظره الشرعي ملكاً لا قاصراً ولا ولاية التصرف فيما يملكه القاصر لاييه المتصف بما ذكر في السؤال دون وصى الام ففي رد المحتار من الماذون بالعزوا الى وكالة البحر عن خزنة المفتين عند قول المتن ووليه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي أو وصيه دون الام أو وصيهما مانصه وليس لوصى الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب أو وصيه أو وصى وصيه أو الجدوان لم يكن واحداً من ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول لا العقار

والشراء للتجارة وما استفاد الصغير من غير مال الام مطلقاً اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان مع أبيه في المعيشة ثم مات ومن جملة ورثته ابن وبنت قاصران وأب أمين صالح للتصرف قادر عليه غير مقعد ولا مبدء مذكور لم يوص الميت المذ كور احد على ولديه المذ كورين ولوانه لا مال له فهل تكون الولاية عليهما مجدهما الى اييهما المذ كورين او لم يقيم القاضي وصياً (أجاب) الولاية في مال الصغيرين المذ كورين والحال ما ذكر بالسؤال مجدهما الى اييهما المذ كور حيث لم يوص ابوهما المتوفى احد او يقدم الجد المذ كور والحال هذه على وصى القاضي ولا تتوقف ولايته شرعاً على اقامته من قبل القاضي وصياً والله تعالى أعلم

(كتاب الغصب)

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعية بخلها املاك لهم عن اصولهم استولى على ذلك جماعة في غيبتهم بواسطة شيخ قرينهم واستغلوا الثمرة مدة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم رفع أيديهم عنها ومحاسبتهم على ما استغلوه من الثمرة استيلائهم ام لا (أجاب) على من استولى على ثمرة تفل غير تـ ديا واستلم له كما ضامناً وترفع يده عما ثبت تعديبه عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اناس يملكون بعض عقارات بالارث وبعد مدة صارت بلدتهم عهداً لبعض الذوات فكنت اتباعهم العقارات المذ كورة في صورة المستأجرين ومكثوا على ذلك مدة وهم ممنعون من دفع الاجرة غصباً منهم لارباب المالك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يجابوا لذلك اضعفهم فهل لهم اخذ عقاراتهم ورفع أيدي السكان المذ كورين ولوطالت مدة سكناهم حتى بلغت خمس عشرة سنة حيث كنوا مقرين بالمالك للمدين ولا يمنع من ذلك مضي المدة والحال هذه (أجاب) يؤمر واضع اليد الغاصب المذ كور برفع يده عن العقار وتعليقه له به حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بالميراث اشرقى عن مورثهم البعض بالغ والبعض قاصر تعدى عليهم ارجل اجنبي واخذها منهم بالغصب وسكنها وصار ينفع بها الى الآن واكره شخصان البائعين على كتابة وثيقة بالاباحة فهل اذا كن الحق ثابتاً لهم فيها بالبينة الشرعية يكون لهم رفع يد الغاصب عنها وانزعاهما منه ومطالبته باجرة نصيب الا يتم منها مدة وضع يده عليها وتضمنه لها اتمعه واخذهم بدون طريق شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد الدار المغصوبة لالاكها وعليه اجرة مثل حصه الايتيم من الدار وضمن ما اتمعه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يستحقان داراً بالميراث الشرعي عن قريب لهما فوضع رجل اجنبي يده عليهما في غيبتهما وسكنهما فهل لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يكن هناك من يقدم عليهم ما من العصبية ولا وارث له سواهما (أجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوين للدار المذ كورة وانتهى لهما بالارث يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ربيع الثاني

١٩

٢٥

جمادى الاولى

١٦

٢٧

محرم

٩

ملك جانباً من العدمس المدشوش موضوعاً على شاطئ بحر النيل لبيعه المعتاد فيه فباعه
رجل آخر ووضع فوق العدمس براتيداً منه ومن غير اذن مالكه فسبب نقل البر حصل
في العدمس عرق وورطوبة احرقت العدمس واتلفته فهل يكون صاحب البرضامناً بالتلف
من العدمس والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما اتلفه بعد تحقق تعديه واطرافه
التلف الى فعله بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض عموكة اثلاثة
انفار مشاعة بينهم غرس فيها احداهم شجرة ليخ لنفسه الى ان كبرت فاراد ان يختص بها
فنازع باقي الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس
مغرسه لنفسه في الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستخدماً
عند آخر خرج من عنده فامر الخدم وكيه بمحاسبته على ماله وما عليه فادعى عليه الوكيل
بقدره معلوم من المصارف وانكر الخادم دعواه فاستولى الوكيل على بعض مواش وأمتعة
للخادم وأخذها تعدياً عوضاً عما ادعى به وكتب الوكيل وثيقة بانه صار خالصاً بالقدر
الذي ادعى به عليه وقد سجن الخادم المذكور أيضاً تعدياً منه فهل يجب له ان يرجع الوكيل على رد
ما اخذ من المواشي والامتنعة تعدياً بانه هرب والتغلب ولا عبرة بدعواه الدين على الخادم
المذكور حيث لم يثبت ذلك لا ببينة ولا باقرار من الخادم المذكور طاعة مختاراً (اجاب)
ليس للوكيل المذكور الاستيلاء على مواشي الخادم وأمتعة به بدون وجه شرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف داراً واشجاراً وله بنت عم فقط لم يكن له
غيرها وهي غائبة في بلادهم بعد فلما حضرته وجدة شيخ البلد وضع يده على الدار
والاشجار فارادت نزعها من يده فقال لها لا تستحي عندى شيئاً ولم يكن مشتركاً بالدار
دين على المتوفى بل واضح يده ظالماً وعدواناً فهل اذا ارادت نزعها من يده لا يكون له
معارضتها وتجب له ذلك (اجاب) اذا كان المالك فيماد كرتاً بتساوٍ المذكور
بالوجه الشرعي وانتقل الى وارثته المذكور ولم يكن هناك مانع شرعي من دعواها
بذلك يقضى لها به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فائض بمديرية الاقليم الوسطى
بالصعيد قبضه رجل باذنها وادعى دفعه لزوجه ابداً موتة عنها وعن وارث
آخر فهل يكون دفعه وناعلى ذلك الرجل القابض له الدافع بدون الاذن (اجاب) حيث
لم يثبت اذن المرأة المذكرة بالدفع لزوجهها يكون ذلك الرجل ضامناً لما قبضه من
مالها والله تعالى اعلم (سئل) في مسجدين قريبين من بعضهما ولهما مجراة في الشارع
نافذة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والآن تعدى رجل على المجراة
التي في الشارع وأزالها وبنى فيها وأدخلها في داره فهل لا يجوز له ادخال شيء من وقف
المسجد في داره وابطال المجراة ويؤثر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور
التعدى على وقف المسجد ولا ادخال شيء منه في داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
توفي وترك منزلاً وترك اولاداً ذكوراً وانثى تختلف عليه انكسار الجانب الذي ان
فردة

٨ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

٢٦ ١٢٦٥

٢٩ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

٥ ١٢٦٥

رجب

فردة وخلافها وله بعض الفلاحين فائض مما يخصه للديوان بسبب ان العمال يطالبون
منهم زائداً فذهب بعض الفلاحين لبعض العمال ونقل الفائض بغير اذنهم باسم المتوفى الذي
عليه الانكسار ووضع يده على منزله وأخذ منه من ذلك بعض حكام الناحية فهل
يسوغ ذلك له ويغوز بالمنزل ويكون كالرهن أو لا يسوغ ذلك واذا قامت بعدم الجواز
فهل يجب ان يوضع اليد على الغلة أولاً (اجاب) ليس للرجل المذكور الاستيلاء
على منزل المتوفى والحال ما هو خبره بدون وجه يفتى ذلك شرعاً والله تعالى اعلم (سئل)
في ذمي يملك قطعة ارض مجاورة لزواية عدة للصلاة فيها الجماعة المسلمين ومجاورة أيضاً
لمنزل رجل آخر فتعدى على حائط الزاوية وهدمها وأدخل منها قطعة قدر ذراعين في
أرضه وأدخل فيها زقاقاً لمسالك الدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم أيضاً حائط الجار
من الجهة الاخرى وبنها وجعل فيها طاحونة لجائرة الطاحونة وذلك في غيبة الجار فهل
يؤثر الذي باعادة ارض الزاوية كما كانت واخراج ما أدخله من الزقاق لكونه لم يكن
استحقاقاً له ويسوغ للجار منعه من وضع الجائرة في حائطه لكونه ملكه (اجاب) يؤمر
الذي باعادة ما هدمه من الزاوية ورد ما استولى عليه منها ومن الزقاق المذكور بغير
حق وليس له وضع خشبة ونحوها في حائط جاره بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضع والله
تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان داراً ويجاورها قطعة ارض خربة يملكونها
بالميراث الشرعي عن والدهما من قديم الزمان ويدهما حجة بذلك فتعدى رجل أجنبي
في غيبة أحدهما وأحدث في الخربة المذكرة بناء لنفسه بالغصب فهل اذا كان الحق
ثابتاً لهما فيمنع ذلك الرجل من معارضتهما في ملكهما بدون وجه شرعي ويكون لهما
نزعها من يده (اجاب) للاخوين انتزاع الارض المذكرة من الغاصب لها بعد
تحقق المالك لهما فيها بالوجه الشرعي حيث لم تكن قيمة البناء المحذوف فيها أكثر من قيمتها
بل يؤمر الغاصب برفع ما لم يملكه صاحب الارض بقيمته مستحق القلع والله تعالى
اعلم (سئل) في جملة رجال كان لهم طاحونة عن أبي وجد لهم فهدمت فخر رجل
آخر وبنوها وركبوا عليها عدة من طرفهم بدون اذن أصحاب الارض فهل لا يجب
المالك رفع ذلك للحاكم ليرفع بناء الغاصبين (اجاب) للمالك الارض تكليف من
بنى فيها بدون اذنهم برفع بنائهم اذا لم تكن قيمته أكثر من قيمة الارض والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك حصاة في بيت ماتت عن اولادها القصر وعن زوج فكن البيت
الذي فيه الحصاة المذكرة باقى الشركاء مدة سنين فهل يكون للايتام بعد بلوغهم
مطالبة الشركاء باجرة حصاتهم مدة يتمهم ووضع ايديهم عليها والانتفاع بها المدة
المذكرة كورة (اجاب) نعم للايتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل
حصتهم على المعتمد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض فيها ساقية
عصبها من المتعهد بالبلد وغرس في الارض شجرة افشكى صاحب الارض للديوان فامر

١٤ ١٢٦٥

١٥ ١٢٦٥

١٦ ١٢٦٥

٢٥ ١٢٦٥

٢٤ ١٢٦٥

شعبان

رددهما لصاحبهما فرددهما له فاحكم الشجر الذي غرسه الغاصب (أجاب) قال في
التنوير وشروحه ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير إذنه أمر بالقلع والرد لقيمة الساحة
أكثر من مالها إن يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه إن نقصت الأرض به ومنه يعلم حكم
الغرس في الأرض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له نخل يدفع ماله كل عام فتعدي عليه شيخ البلد وأخذ النخل فغراه وترعه من ربه فهل لرب
النخل أخذه منه لكونه ترعه منه بلا مسوغ شرعي وهل له محاسبته على قيمة ثمره كل عام من
الاعوام الماضية حيث كان القدر معلوما (أجاب) إذا ثبت الملك في النخل المذكور
للرجل ولم يثبت عليه ما يمنع من الدعوى به شرعا يقضى له به ويؤثر شيخ البلد برفع يده
عنه وعليه ضمان ما استغله من الثمار مدة استلائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن أولاده كور أو أونا أو ترك جانباً من النخل في بلدة أخرى فوضع رجل اجني يده
على النخل بدون مسوغ شرعي فهل إذا ثبت الحق في النخل للبيت وانتقاله لأولاده يكون
لهم نزع النخل عن هو تحت يده فغراه عنه (أجاب) يؤمر المتعدي المذكور برفع يده
عن النخل حيث تحقق الملك فيه للورث وانتقاله لورثته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث منه شرعا من دار وغيرها فاستولى شيخ
البلد على ذلك فغراه عنهم بدون وجه شرعي فهل إذا تحقق ما ذكر يكون للورثة أخذ
ما استولى عليه شيخ البلد من تركة الميت المذكور (أجاب) على شيخ البلد المذكور
رد ما غصبه مالا كه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض غيره
بغير إذنه وقيمة البناء أكثر من قيمة الأرض فهل يكون للباني تلك الأرض بغيرها لكونه
غاصبا لها وقيمة البناء أضاع قيمتها (أجاب) إذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة
الأرض فلا غاصب إن يضمن لرب الأرض قيمتها ولا يؤمر بالقلاع على ما اختاره الكرخي
وجرى عليه في الدرر وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض غيره
بغير إذنه زاحما له بنى في أرض نفسه محتجا بوثيقة في يده مقطوعة الثبوت فهل إذا ثبت
ذلك الغير أن الأرض ملكه وصحح دعواه بها شرعا وأقام البينة على ذلك يقضى له بها
ويؤمر الباني فيها والحال ههنا برفع بناءه وتسليم الأرض لمدها حيث كانت قيمة الأرض
أكثر من قيمة البناء وإذا كان بناء الباني من انقراض كانت في الأرض ملكا لمدعي
يكون للمالك الاستيلاء عليها وليس للباني أخذ شيء منها (أجاب) الأصل أن الضرر
الاشد ينزل بالأخف فإذا بنى شخص أو غرس في أرض غيره بدون إذنه وكانت قيمة
الأرض أكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الأرض قيمة الأقل لربه على ما جرى عليه في الدرر
وغیرها هذا إذا كان البناء بائنا من مملوكة للباني أمالو كان بائنا من رب الأرض يكون
لربها أخذها مع ما فيها من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يفي منه تعاقبه بعد الهدم
ولا إبرة العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

فأخذ عقارهما ونخلهما أنفسه فغراه عنهما واستمر مستوليا على ذلك إلى أن مات
فاستولت ورثته من بعده إلى أن مات الشخصان المذكوران عن ورثة بالغين فأرادوا
انتزاع العقار والنخل من ورثة رب الدين مع تضمينهم منافع العقار المقصوب ونخل
النخل من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المقصوب غير مضمونة ولا تلزم أجرته
تلك المدة وهل إذا أرادوا تضمينهم ثمار النخل وأدعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكروا ورثة
رب الدين المبلغ المذكور يكون القول قولهم بضمينهم في انكار دعوى ورثة الشخصين
المذكورين وهل إذا كان هناك بيعة تشهد بالظن والتخمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل
(أجاب) منافع المقصوب غير مضمونة عندنا فلا أجر على الغاصب إلا أن يكون المقصوب
وقفاً أو مال يثم أو معد الاستغلال وعليه ضمان ما تلفه من الزوائد كالثمرات والقول
قوله في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المالك دعواه الزيادة باليمين العادلة بطريق
شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
يمالك جاموسة باعها لشيخ بلده في غيبته لرجل تاجر بمثل ما لم يعلم قبضه منه ثم باعها للتاجر لثان
وهلك والآن رب الجاموسة يطالب شيخ البلد بها أو بقيمتها وهو يطلبها من الذي
باعها له وهو المشتري الأول فهل لا يجب لذلك وإذا تحقق هلا كها يكون لرب الجاموسة
مطالبة شيخ البلد الغاصب بقيمتها أولا (أجاب) لرب الجاموسة تضمين شيخ البلد قيمة
جاموسه التي تعدي عليها وهلك وفي رد المختار من بيع الفصول عن جامع الفصولين
لوهلك البيعة قبل الإجازة فإن كان قبل قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز
بالإجازة وللمالك تضمين أيهما شاء وأيهما اختار تضمينه ملكه ويرأى ألا تفرق لا قدر
على أن يضمنه ثم إن ضمن المشتري بطل البيعة لأن أخذ القيمة كالأخذ العين والمشتري
أن يرجع على البائع بثمنه لا بما ضمن وإن ضمن البائع فإن كان قبض البائع مضمونا عليه
أي بان قبضه بلا إذن مالكة نفذ به بضمناه وإن كان قبضه أمانة وانما صار مضمونا
عليه بالتسليم بعد البيع لا بقبضه بضمناه لأن سبب ملكه تأخر عن عقده اه والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جاموسة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليها
مدق وهو يدها ويصلحها ثم بعد ذلك أخذها شيخ البلد الذي هو البائع من أولاد المشتري
وفجها في غيبة المشتري وباع لهما مدعياتها كانت تحت يد المشتري وديعة فقط فهل
إذا حضر المشتري وأثبت البيعة منه بشهادة البينة وأقراره بذلك مراراً يحكم عليه
بضمان قيمتها التي بيعت بها بعد الذبح (أجاب) على من تعدي على مالك غيره واستهلكه
بغير وجه شرعي ضمانه لما ملكه ببدله الشرعي وقت غصبه لا بما بيعت به بعد الذبح
والله تعالى أعلم (سئل) في آيتام قصر لهم عقار ونخل استولى عليه رجل مدة من السنين
ظلموا وعدوا وأنا وهو ينتفع بالعقار ونخل النخل فهل يكون للقصر الأيتام بعد كمالهم
أخذ عقارهم وبدل ما استملكه واستغله من النخل وأجرة المثل للعقار (أجاب) على

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين المغصوبة لما أجزأ المثل للعقار المذكور حيث تحقق التعدي والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم بستان بخيل آل اليهم بطريق الارث عن مورثهم أخذهم من ذؤشوكه واستولى عليه وتصرف فيه بغير اذنهم واجازتهم ولم يمكنهم دفعه عنه اشو كته فهل اذا مات ذؤاشوكه وأثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يكون لهم نزع منه حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى الغفر يرفع يده حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى (سئل) في دار لها حريم بجوارها مملوك لاهلها فهل اذا بنى فيه شخص غريب اجنبي تعديا يهدم بناؤه ولا عبرة بدعواه ان هذا الحريم من الجرن خصوصاً وبين الحريم والجرن طريق مملوك واسع للمارة (اجاب) لا يسوغ للرجل المذكور البقاء في الارض المملوكة الغيرة تعدياً يمنع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضا مالكه واستوفى منافعه مدة فهل يكون له المالك ما ابله باجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) يجب على الغاصب اجرة مثل العقار المغصوب بحيث كان معد للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تسحب من بلده وترك في داره ثوراً معد للاستغلال فاستولى عليه شيخ البلد واستعمله من غير اذن مدة طويلة وبعد ذلك ادعى تلفه فهل يكون غاصباً وتلزمه اجرة مثله وقيمة وقت غصبه (اجاب) اذا ملك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه قيمته بول غصبه اجاعاً ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بستاناً فامات عن ابن قاصر فوضع العم يده عليه بدون ولاية شرعية وصار يستعمل ثمره في كل سنة لنفسه وياخذ ما يتحصل من ثمره ويشتري به أشياء لنفسه من طين وغيره فهل اذا بلغ القاصر وأخذ البستان من عمه يكون له بحسبه على ما أخذ من ثمره اذا كان أخذ شيئاً منه تصح به الدعوى حيث لم يكن العم وصياً ولا قيساً على اليتيم مدة يتمه ولم يكن في عائلته واذا عمل عليه بانه كان ينفق عليه في زمن الصغر وعلى البستان لا عبرة بتعاليه ولا يكون ذلك مانعاً له من اخذ حقه من عمه المذكور (اجاب) يضمن العم المذكور ما استهلكه في شؤنه من ثمر البستان المملوك لابن اخيه ولا عبرة بما فعل به حيث كان الامراً موطوراً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد في غيبته اتفقت مع رجل آخر واخذ جميع ما أعجبهم من بيت سيدها من حلى وغيره ومكثت في بيت ذلك الرجل بعد ان طرد منه زوجته وأولاده وتصرف فيما اخذاه كل ذلك بغير اذن ولا رضا من السيد فهل يكون ضامناً لما تلفه من ملك ذلك الرجل (اجاب) اذا ثبت تعدي الرجل المذكور على شيء معلوم من مال سيدها المولود المذكور وجب عليه رده لو كان قائماً وضمان بدله لو غير قائم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر معدة للضمان والاستئجار ففاجأ اليه رجل ملاح واستاجر المركب المذكور من ربهما

باجرة مملوكة ثم في أثناء المدة جاء الى المستاجر المذكور رجل آخر وتعدى عليه وغصب المركب المذكور منه بغير اذن ولا مشاورة من ربهما مدة طويلة متعلاً لذلك الغاصب المذكور بان زوجته مبلغاً من الدراهم على رب المركب المذكور فهل اذا ثبت تعديه وغصبه للمركب المذكور بدون اذن من ربهما وتلف شيئاً من امدة الغصب يكون ملزوماً بضمان ما تلفه وأيضاً يلزمه اجرة مثله احيث كانت المركب معدة للضمان والاستئجار ولا عبرة بتعاليه المذكور (اجاب) على الغاصب ضمان ما تلف به من المغصوب ومنافع الغصب غير مضمونة الا أن يكون المغصوب وقفاً أو مال يتيم أو معدداً للاستغلال فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة آل لها مقدار معلوم من الدراهم بالارث الشرعي عن أمها استولى عليه رجل بدون اذنها ومن غير ولاية شرعية وهي غائبة ثم ماتت في غيبتها المذكور فخرروا رثتها وطلب منه المقدار المذكور فادعى انه دفعه لها قبل موتها فهل اذا لم يثبت ذلك بالبينات الشرعية ولم يثبت انه وكيل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤثر بدفعه لوارثها (اجاب) ان كان الواقع ما دعوهم به من سطور بالسؤال واستولى الرجل المذكور على مال المرأة تعدياً لا يقبل قوله بيمينه في الدفع لها حال حياتها ويقضى عليه بالدفع لوارثها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم قاصر استولى عليه أحد الورثة البالغ واستعمله مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه رشداً اخذ ما خصه من العقار والمساكنة على اجرة مثله مدة وضع يده عليه واستعمله وكذا اخذ ما خصه من غير ذلك من الدواب وغيرها واذا تصرف الاخ في نصيب باقي الورثة بدون اذنهم واجازتهم وبدون ولاية شرعية لا يكون نافذاً عليهم (اجاب) للقاصر بعد بلوغه رشداً اخذ ما خصه من تركه مورثه وعلى من استولى على نصيبه في العقار حال صغره واستعمله اجرة المثل مدة استيلائه واستعماله على ما أقر به العلامة الرملي والقرطبي الحاق المال اليقيم بالوقف وتصرف الاخ المذكور في نصيب باقي الورثة بدون ولاية شرعية غير نافذ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في بيته وله قطعة من يده المذكور كور واضع فيها التبن وبجوار بيت لرجل آخر فمات هذا الرجل الآخر عن البيت المذكور وليس له وارث أصلاً فاجاء رجل واستولى على هذا البيت وأخذ من غير حق وادعى ان هذه القطعة من بيت الميت المذكور ومن غير بيعة تشهد بذلك فهل لا تسمع دعواه والحال هذه (اجاب) اذا مات شخص لا عن وارث فجميع ما تر كنه يوضع في بيت المال فترفع يد الرجل المذكور عن البيت ولا تسمع دعواه بما ذكره الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية وفيها ساقية وأشجار له من صنط وقوت وائل وغير ذلك تعدى عليه شيخ بلده واستولى على تلك القطعة وما فيها من الساقية والأشجار فهدم الساقية وباع بعض الأشجار وتصرف فيه المشتري والبعض

١٨

شعبان

٣

شوال

٦

ذى القعدة

١٧

٢٤

ذى الحجة

٢٧

الاخر صنع منه مراكت وغيرها وبعد مدة تسع سنين غرس الشيخ المذكور بها اشجارا
وتخللا بغير اذن المالك والمالك قطع ارض اخرى بنى فيها برج جامع وغرس فيها اشجارا
بغير اذنه ورضاه والغرس جميعه والبناء والمالك فأتى عن البلدة ثم بعد الغرس بسنة
حضر المالك وأراد ان يضمه قيمة جميع الاشجار والساقية التي هدمها ووردها فانكر
الشيخ المذكور بعض الشجر وأقر بالباقي الاخر فهل اذا اقام بينة تشهد له بما ادعاه من
جميع الاشجار وان تصرفه فيها بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والغصب يضمن
الشيخ المذكور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها ووردها يوم التعدي وهل يجبر على
قلع الاشجار والنخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)
على الغاصب ضمان ما تلفه وتقرىخ الارض لما لكها بدم ما بناه وقلع ما غرسه فيها
حيث لا مانع وتحقق الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل سكن دارا ملوكا لثلاثين غير اذن المالك وبغير عدا جارة وتسمية اجرة ثم بعد
مدة حضر المالك من غيبته وطلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجاب لذلك وهل اذا
احدث الساكن في تلك الدار بناء بغير اذن المالك ودفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك
واراد الساكن الرجوع على المالك بما دفعه لايحجب ذلك واذا اقام بغيره اجابته هل له
هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع الغصب استوفاهما او عطلها غير مضمونة الا في ثلاث
فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان المصوب وقفا للسكنى والاستغلال او
مال يتيم او معد للاستغلال بان بناه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره
بغير اذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة كثر والمالك ان يضمن له قيمة بناءه واشجاره
بقلمه اى مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنة القاصر وله ارض زراعة مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها
رجل وصار يزرعها مدة وقد تلف بعض الاشجار وتلف الساقية باستعماله وغرس
في الارض بعض اشجار فهل اذا بلغ ابن الميت وطلب رفع يده عنها وضمان ما تلفه مما
ذكر واعترف ابنه باحق ابيه واخبرانه بوضع يده عليها بالامر شيخ القرية ودفع عليه ما غارم
ويريد مطالبة ابن الميت بذلك لا يلزم ابن الميت دفع شيء من ذلك وترفع يده المستولى عنها
ويغرم قيمة ما تعدي عليه وتلفه من الاشجار والساقية ويؤمر برفع قراسه (اجاب)
على المتعدي ضمان ما تلفه ولا مطالبة على ابن الميت بما ادعى واضع اليد على الارض
دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاد
قصر وعن ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من المواتى وغيرها فاخذ صهره بقرة للارتفاع
بليتها وحصلت له كوبة بدموته فهل يكون للورثة من ابيته ما ان كانا قاعين وبقية ثمنها
ان كانا هالكين واذا ادعى هو او غيره على الميت بدين وانكر الورثة ذلك لا بد من ثبوت
على يد الحاكم الشرعي بالبينة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذكور

على شيء من اعيان تركه المتوفى بدون وجه شرعي امر برده لمستحقه ان كان قائما ويبدله
ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه دينه على الميت بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة وزوجة وولد لها منه فاستولى شيخ البلدة على تلك
الدار قوة واقتدارا ثم ان الزوجة خرجت من البلدة وتوجهت الى مصر ابترز وولد لها ولها
دار تخصها فيها بعض غلال لها وامته فاخذ الدار شيخ البلدة واخذ ما فيها من الغلال
والامته وهناك بينه وبينه بذلك كله فهل يكون للورثة انتزاع دار مورثهم من شيخ
البلدة ومن أسكنه فيها ويحكمون ان تلك المرأة انتزاع دارها من شيخ البلدة ايضا والرجوع
بجميع ما اخذ منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (اجاب) للورثة انتزاع دار
مورثهم المملوكة له من شيخ البلدة المذكور حيث تعدي عليه واخذها بطريق الغصب
ويؤمر ايضا بردهما استولى عليه من امته الزوجة الخاصة بها ودارها المملوكة لها والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا تعدي عليه رجل آخر ذو شوكه وغصبه منه
واستولى عليه ووضع يده على المكان جبر على المالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان
اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا
(اجاب) نعم على الغاصب المذكور ضمان ما تلفه أو تلف ما غصبه من الاعيان المذكورة
بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة ارض من
مسجد وبني فيها طاحونة ليطن عليها المائة فقط ومات عن وارث فاشترى وارثه قطعة
ارض بجانبها وبناها بيتا وجعل سقفه مكرما على الطاحونة منفصلا من الادنى ومتصلا
بالاعلى وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل ان يتم بناءه ومناقبه ولم يكن صالحا
للسكنى والاسكان فأكمل المشتري بناءه من ماله ثم ان البائع المذكور اجر الطاحونة
لناس واعد للاستغلال والتمس عليها ليللا ونهارا فببب ذلك حصل للبيت المذكور
تخلخل وانشقاق وتصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما يخشى من تزايد
الضرر بسبب ادارة الطاحونة ليللا ونهارا وربما يخشى من اتلاف البيت أو سقوطه فهل
يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت ولناظر المسجد برفع الطاحونة
الموضوعة بغير حق وضم ارضها الى المسجد (اجاب) ترفع يد وارث الغاصب لارض
المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت
المال بما مضى منه ان المرحوم خورشيد باشا مدير الدقهلية سابقا كان مستخدما بطرفه
وكيلا على نواحي عهدة حسين أفندي وبعد وفاته ادعى وكيل دائرة اولاد المتوفى على
وكيل عهدة بانه كبس أقطانه في دولاب تعلق المرحوم مدة حياته وطالب به باجرة ذلك
الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم له مشافهة واشهد ناظر الشئون تعلق
المرحوم ولما سئل منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صار استجواب اولاد المتوفى
أفادوا انه من حيث صار التصديق من ناظر الشئون على ذلك فهم قابلون امر والدهم في

كبس القطن بدون أجره وحيث ان التركة مستغرقة الديون فقتضى الافادة عن المحرم الشرعي في تصديق اولاده هل يجوز له شرعا ان كيف فليزم تحرير هذا القطن من الافادة ليجري اللازم (اجاب) لا مطالبة على الوكيل المذکور باجرة ما كتبه من القطن في دولاب موكله ولو بدون اذن الموكل حيث لم يكن الدولاب معدا للاستغلال والمعد للاستغلال هو ما يملكه صاحبه لذلك واشتراه لذلك قيل او آجره ثلاث سنين على الولا ولا يصير معدا باع له اذ لا بائع بالنسبة للشترى واشترط علم المستعمل بكونه معدا للاستغلال حتى يجب عليه الاجر كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية ثم رهنه بغير امانة على مبلغ من الدراهم وجدها الرهن في سنة من السنين بعد نزول الماء ثم اتي وخالية من الزرع والري فزادها وزرعها بنفسه يبذرهم ويعدو صلاحه تعدت عليه تلك المرأة واخذته بغير اذن الزارع فهل تكون ضامنة لما اخذته حيث اخذت قدر انصحه بالدعوى ويكون الزرع لزارعه واذا تعلت بان الارض تحت يدها بالرهن لا عبرة بتعللها (اجاب) على المرأة المذكورة ضمانة ما تعدت عليه واستهلكته من مال الغير حيث ثبت التعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة وحائوت وربع مشتمل على مائة كن مشتركة بين جماعة اثلاثا على الشيوع في ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشرا فاتفقوا على ان يختص كل جماعة منهم بشئ من ذلك العقار مائة على سبيل التعديل في تميز حصته فاخص الجماعة الواحدة ثلث بالربع وتساووا على ذلك وهو ضمني عليه مدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا بالربع مائة اقرروا واعترفوا بالرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فادرك ذلك الغاصب نقض المائة مائة ومحاسبة باقي الشركاء على اجرة ما بأيديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم عمر واما بأيديهم باذن الباقي فهل ليس لذلك الغاصب اجرة ما مضى للعقار المشترك حيث صار الحق له الا ان باقرار من كان واضع عايدته على نصيبه بالمائة (اجاب) ليس للغاصب المذکور مطالبة باقي الشركاء باجرة ما استعملوه من المشترك فمضى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خالية من البناء غصبها منه آخر وبنهاها دارا لنفسه من مدة عشر سنين وزيارة والآن يريد رب الارض نزعهما من الباقي واخذها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض وتحتق ما ذكر بالطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي دفع قيمة الارض لربها وماذا يكون الحكم (اجاب) اذا غصب أرضا وبنى فيها وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يضمن الغاصب قيمة الارض على قول اكثر حتى قال في النهاية وهو اوفق لمسائل الباب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية فزادها فبذرهم ووزعها وصلاحه حصل له زرع فخرج من البلد فوضع شيخ البلديده على الذرة واخذها والحال ان الرجل خالص من جميع المطالبات من خراج وغيره فهل اذا غاب نحو ثلاث سنين وعاد ببلده ثانيا يكون له

٢٠ ١٢١٧

١ ١٢١٧

١٩ ١٢١٧

٤ ١٢١٨

ربيع الاول

له مطالبة شيخ البلد المذکور كورثته الشرعي ان يكونه مثليا حيث اخذ قدر انصحه بالدعوى اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) على شيخ البلد المذکور دفع بدل ما ثبت استيلاؤه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جليين معدين للاستغلال للعمل عليهما بالاجرة غصبهما رجل واستعملهما مدة من الاشهر فهل والحال هذه يكون لصاحب الجليين محاسبة المستولي عليهما باجرة المثل مدة استعماله حيث كانا معدين للاستغلال (اجاب) نعم يكون لرب الجليين المذکور المطالبة باجرة مثلهما حيث كانا معدين للاستغلال على ما نقله في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة اشغال القصب مزرعة بحائوت وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليه امام دعيا ان له دين على الميت ثم مات الشيخ المذکور عن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للديوان فصدر امر منه لشيخ الطائفة بفتح الحائوت المذكورة وتسليمها خالية للناظر ففتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذكورة بمجلين آخرين من جملة اما كن الوقف فلما بلغ القصر المذکور ووجدوا الحائوت التي كان ساكن فيها والدمهم مفتوحة سالوا شيخ الطائفة عن عدة والدمهم وطالبوا تسليمها اليهم فامتنع من ذلك وطالب منهم اذنا من ورثة الشيخ الاول والآن ادعى ناظر الوقف على بنت الشيخ الاول بان العدة المذكورة ملك لوالدها وطالب اجرة المجلين المذکورين منها فأنكرت جري بان العدة المذكورة في ملكها واعترفت بانها ملك لابي القصر وانه لا حق لها ولا لوالدها قبله فلما منع الناظر عنهما من جهة المحاكم الشرعية ادعى الناظر المذکور على رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة اشغال القصب تلقاها هو واخوته عن ابيهم وبانهم موقوفون بمجلين من جملة الموقوفين عليه مدنين وان اجرة تلك المدة تلزمهم بسبب ان العدة المذكورة موقوفة في الحائين المذکورين المدة المذكورة فهل لا يحكم بوجوب اجرة مثل المجلين المذکورين على ورثة الميت الاول المذکورين والحال هذه خصوصا وقد اقر الناظر المذکور بين يدي المحاكم الشرعية بانه لا يعلم من الواضع لتلك العدة المذكورة بالمجلين المذکورين (اجاب) حيث لم يثبت استيلاؤهم ورثة الميت المذکور على تلك الاما كن بعد موت مورثهم لا يكون للناظر مطالبتهم بشئ من الاجرة وترفع يد المستولي على العدة الموقوفة لهم ومطالبته الناظر باجرة المثل على من تعدي على الوقف واستعمله بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار تخدمت ابنتها فاستولى عليها جاره غصبا وادخلها في بنائه وحفر أرضها فهل يجب على الغاصب نقض ابنته حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة ما حفره منها (اجاب) على الغاصب رد المغصوب فيؤثر الغاصب المذکور بتسليم تلك الدار لما سلكها والحال هذه حيث لا مانع وصرحوا بان صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق القلع اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء ويضمن الغاصب ما نقص من

١٤ ١٢١٨

جادی الاول

٢١ ١٢١٨

٢٢ ١٢١٨

جادی الثانية

٦ ١٢١٨

المغصوب بعمله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وغراس فيها وساقية غاب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليها رجل وغصبها من نائب الغائب فهل إذا حضر الغائب ووجد أن الغاصب قد قطع الأشجار والغراس وباعها واستهلك ثمنها وأتجار الأشجار في مصالح نفسه يكون له تضمين قيمة ما استهلكه من ذلك ورفع يده عن الساقية حيث كان معترفه بذلك (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه تعديا وأضاقه لزعه فهل والحال هذه يكون على الغاصب ضمان ما غصبه لربه ويلزمه رده للغصوب منه (أجاب) يؤمر الغاصب برده ما غصبه من مال له ويحجر على رده له بعد تحقق غصبه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن أبيه تعدي عليه رجل آخر وأخذ أخشابها وأبوابها بالقهر والغلبة عنه بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يجبر المتعدي على تسليم ما أخذه من الأخشاب والأبواب للمالك المذكور قهرا عنه (أجاب) على الغاصب رده ما غصبه إن كان قائما وضمان بدله إن كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له نخل وعقار عن مورثه وضع شيخ البلد يده على العقار والنخل بغير وجه شرعي في غيبة الابن القاصر عن البلد فهل إذا حضر القاصر إلى البلد بعد أن بلغ رشيدا يكون له أخذ العقار والنخل من يد شيخ البلد المذكور وروله محاسبة الشيخ المذكور على ما استغله من الثمرة استيلائه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيدا أخذ النخل والعقار لا يل إليه بالارث ويقضى له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد اجارة أو حصة المثل مدة استيلائه ويضمن ما استهلكه من ثمرة نخل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وعن بنت ابن حاضرة وترك ما يورث عنه شرعا فهل والحال هذه يكون متركه الميت لابنه خاصة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه وإذا تصرفت الميت في بيع بعض الأخشاب وغيرها من التركة في غيبة ابن الميت بدون وجه شرعي يكون له محاسبتها على ثمن ما باعت من تركة أبيه (أجاب) لابن الميت المذكور كورث ما لم يمت أخيه بما استولت عليه من تركة أبيه وما يضمن ما استهلكه منها لاختصاصه بكل التركة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أجارا أو ناقضا اشتراها بثمن معلوم من الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليها رجل ونقلها غصبا وتعديا ومالكها محبوس فلما خرج من الحبس طلب من الغاصب ردها إليه أو دفع قيمتها وأدعى عليه بذلك فهل إذا اعترف المدعي عليه بأخذها ونقلها من بيت المدعي يؤمر بدفع قيمتها إن تلفت وأوردها بعينها إن كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المغصوب إن كان قائما وضمان بدله إن كان هالكا أو مستهلكا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا مهدوما ثابتا

ملكه له بفناء آخره هدم جدرانها التي كانت باقية فيه وبناه بغير إذنه ورضاه وقدمه من البناء حيث علم فلم يمنع بل عزم ببناءه تعديا من غير شبهة فهل والحال هذا إذا ثبت تعدي الباقي وثبت أنه باق على ماله ملكه يكون له الزام الباقي بنقض بنيانه وتسوية الأرض كما كانت (أجاب) نعم لصاحب الأرض إن يكلف الغاصب برفع بنيانه إذا كانت قيمة الأرض أكثر مما أحدثه عليه أو ما دمه الغاصب من بناء المالك عليه ضمانه فإن أعاده مثل الأول أو أجود منه برئ كما في رد المختار من الغصب فيكون للمالك أخذ ما بناه الغاصب من الجدران في هذه الحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب نقضه ما لم يتملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى بيتا مشيدا أو بجواره أرض تزرع مملوكة لشخص آخر فادعى مالك الأرض على صاحب البيت بأنه أخذ قطعة من تلك الأرض وأدخلها في أرض البيت وبنى فيها فهل على فرض ثبوت ذلك يتملك صاحب البيت تلك القطعة من ماله كما بقيت بها بمعرفة أهل الخبرة ولا يؤمر برفع بنيانه منها إذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض (أجاب) قال في التنوير ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير إذنه أمر بالقلع والرداى وأمر برد الأرض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بفتح الغفار هذا إذا كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء وإن كانت قيمة البناء أكثر فالغاصب إن يضمن له قيمة الساحة ويأخذها ذكرا في النهاية اه وهذا التفصيل ذكره المكنى في بعض كتبه وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر أيضا حيث جعل محل القلع إذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء والغرس فلا يقطع حق المالك أما إذا كانت قيمتها أكثر فالغاصب إن يضمن له قيمة الساحة كما في حواشي الدرر الهتار وقال حافظ الدين في الكنز ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت أي قلع البناء والغرس وردت الأرض إلى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا إذا كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء فإن كانت قيمة البناء أكثر فالغاصب إن يضمن له قيمة الساحة فيأخذها ذكرا في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الأئمة إذا كانت قيمة البناء الذي أحدث في أرض الغير أكثر من قيمة الأرض كما هو مذكور بالسؤال وأراد صاحب البناء دفع قيمة الأرض لربهما يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنيانه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض طلبها منه آخر فليقتنع ببناء فيها للخبر فامتنع من ذلك فاحضره ذو شوكة بالبلدواكرهه على أن ياذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك أراد الرجوع في أرضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (أجاب) نعم له الرجوع فيما هو مملوك له والحال ما ذكر حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لأن ذلك عار به وللعصير الرجوع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلًا وأطيانا ومنزلا وله أولاد دعم عصبه فوضع يده على ما ذكر رجلا اجنبي ذو قوة وأحب

١٨

١٢٦٨

ذى الحجة

٢٤

١٢٦٨

محرم

١٣

١٢٦٩

١٤

١٢٦٨

رمضان

٢

١٢٦٨

شوال

٩

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

ذى القعدة

٢٨

١٢٦٨

ذى الحجة

١٨

١٢٦٨

اولاد العلم ان ياخذوه فذهبهم الرجل المذكور ولم يرش ان يعطيهم مائة كرهين همهم
 والمحال انه لم يكن له وارث غيرهم ولم يكن لمن وضع اليد على المتوفى دين فهل لاولاد
 العلم مائة كرهين همهم (اجاب) لا بناء العلم العصبية اخذ مائة كرهين همهم من التخل
 والمنزل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للترقي وارث سواهم والمحقق في
 الاطيان الاميرية لمن يمكنه الحيا كم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة وعن عاصب ثم ماتت
 الاخت المذكورة عن اولادها المذكورة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في
 غيبة الورثة واخذ منها سبعا واثنا عشر دينارا ثم رفع يده عنها وتضمنه
 ما اخذ وما تلفه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينّة الشرعية (اجاب)
 يؤمر العاصب برفع يده عن المصوب بالقائم وعليه ضمان ما تلفه منه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اشترى أرضا من آخر مجهولة الحدود والقدر والبائع مستند على جهة
 مجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الأرض المذكورة جعل لها حجة وضمنها حدودا
 لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة والجهل المشتري المذكور الحدود
 تعدى على أرض الجار المتعلقة بالوقف والمالك وادخل منها اثني عشر فدنا في الحجة من
 ذلك ستة أفدنة من الوقف لم يضع يده عليها وفدانان من الوقف واربعة من المالك ووضع
 يده عليها فاحكم الله في هذه الحادثة فهل شرؤه فاسد وتراجع الأرض لصاحبها وما
 الحكم في البناء والشجر الذين احدهما فيها المشتري المذكور (اجاب) يفسد البيع
 لجهالة المبيع وترفع يد العاصب المتعدى ويؤمر بتسليم الأرض المملوكة لربها والأرض
 الموقوفة لتأطرها الشرعي ويقطع ما احدهما من البناء والشجر بغير حق اذا لم يضر
 رفعهما بالأرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض مزروعة محدودة
 بموجب حجة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالحكمة وله جار يملك قطعة أرض محدودة
 بموجب حجة شرعية مسجلة بهذه المحكمة ايضا فجار عليه وغصب منه قطعة أراد ان يدخلها
 في أرضه بزعم انهما من ضمن حجة فعارضه صاحب الأرض المصوب ببيان هذه القطعة
 من ضمن حجة لانه من ضمن حجة العاصب وتنازعا في الحدود حتى رفعت القضية لهما كم
 شرعي يفصل بينهما في الحدود بموجب حجة كل منهما فهل يسوغ لهما كم الشرعي ان
 يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود ويعطى كل أحدهما بمقتضى حدود حجه
 ولا يكون للقاضي ان يطلب البينة المذكورة في الحجج لان الدعوى من كل في شأن
 الحدود فقط وهي موضوعة بالحجج فاذا لا حاجة لحضور الشهود (اجاب) يؤمر العاصب
 برد ما غصبه لما لا يثبت بغيره بانه لا يعتمد على الصدوق والكواغد ولا يقضى بها بدون انبات مضمونها والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك دارا بالشرع الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل اجنبي واخذها منه

سنة محرم

٢٣ ١٢٦٩

٢٤ ١٢٦٩

صفر

١٨ ١٢٦٩



ربيع الاول

١٢ ١٢٦٩

بالبحر

بالبحر عليه مع بعض أمتعة له فيها ثم بعد ثلاث سنين مات العاصب عن وارث فهل لرب
 الدار اخذها واخذ الامتعة حيث كانت موجودة ويحبر الوارث على تسليمها لربها حيث
 كان الحق ثابتا له فيها بالبينّة الشرعية (اجاب) تؤمر ورثة العاصب برد العين
 المصوبة لما لا يثبت بغيره بانه لا يعتمد على الصدوق والكواغد ولا يقضى بها بدون انبات مضمونها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 استولى على قطعة أرض بها بناء قائم فزال ما فيها من البناء وحط عليها بالبناء ومنع
 صاحبها منها ظلمًا وكما يريد أن يرفع يده عن يدها فاض يحاييل ويطلب الامهال
 والاكن قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الأرض اذا اثبت بالطريق الشرعي استحقاقه
 ثلاث الأرض وما كان فيها من البناء ان ياخذ دارضه ويطالب بقيمة البناء الذي تعدى
 بازالته من التركة لا سيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بينة تشهد بذلك (اجاب)
 على المتعدى ضمان ما تلفه من تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصبه لربه حيث لا مانع والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه بالاكرام
 وبنائها واستمر واضعا يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزاعها منه
 لكونه ذا شوكة فهل اذا زال الاكرام يموت المالك ويكون لمالك الدار اخذها واستردادها
 من ورثة المالك حيث ثبت للمالك فيها بالوجه الشرعي وما الحكم في البناء الذي فيها
 (اجاب) اذا غصب شخص أرضا وبني فيها وثبت ذلك شرعا ينظر فان كانت قيمة الأرض
 اكثر من قيمة البناء يكون لرب الأرض اخذ أرضه ودفع قيمة البناء لربه وان كانت قيمة
 البناء اكثر يكون على رب البناء قيمة الأرض لربها على ما اقي به المتأخرون والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض تلقاها عن أبيه وجدته من قديم الزمان تعدى
 عليه شيخ البلد واخذها منه بدون وجه شرعي من مدة ست سنين فهل اذا كان المالك
 ثابتا لرب الأرض فيها بالبينّة الشرعية يكون له نزاعها من وضع يده عليها تعديا ولا تكلف
 البينة السؤال عن تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها بصل المالك لربها
 (اجاب) اذا ثبت للمالك في تلك الأرض للرجل المذكور ولم يوجد ما يفيد زوال ملكه
 منها يؤمر شيخ البلد المتعدى عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له المالك فيها ولا يكلف
 الشاهد ببيان تاريخ التعدى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية
 اميرية غرس فيها اشجارا وبني اما كن وسواقي وغير ذلك ومكث مدة عديدة وسنين عديدة
 وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الاموال لجهة الميرى بفناء رجل ووضع يده على
 الأرض المذكورة وقطع ما فيها من الاشجار وهدم بعض البناء وانلف السواقي بالهدم
 والردم واخذ آلتها وكل ذلك فعله بدون اذن صاحب الأرض المالك للبناء والغراس
 ويدون اطلاقه ورضاه فهل يلزمه قيمة ما تلفه واذا مات تؤخذ من تركته (اجاب) على
 المتعدى ضمان ما تلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته اذا مات حيث اثبت مدعي ذلك
 دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

١٢٦٩ ١١

١٢٦٩ ٢٢

١٢٦٩ ٢٣

١٢٦٩ ٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩ ٤

أخو بهن الشريكاء على حصة أحدهم وباعها الرجلين بدون إذن المالك وأجازته فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا عتقهما وأورد المالك البيوع وحكم برد المبيع لربه فهل إذا تحقق تعديهما وأتلفا عتقهما عدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين تضمين المتعدي لما أتلفه من عدة المذكورة بطريق التعدي (اجاب) نعم يكون للمالك تضمين المتعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدي بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومسطح لرجل يثمن معلوم وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر يثمن معلوم فتعدي مالك الطاحونة لكونه ذاك وشوكة وأخذ قطعة من حوش المنزل وأدخلها في الطاحونة وقطعة جعلها دار دواب ووضع يده عليها ثلاث سنين فهل إذا ثبت مال المثل المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعها من واضح اليد ولا يسقط حقه منهما بمضي تلك المدة (اجاب) يؤمر المتعدي برد ما استولى عليه لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبني فوق ذلك بناء لنفسه من ماله وذلك كله في غيبة الجار المالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور لرجل يثمن معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدي عليه الجار وأمره بالنازعة مع الجار في رفع يده عما تعدي عليه وامتنل المشتري لذلك فهل إذا ثبت تعددي الجار المذكور بالوجه الشرعي يؤمر الجار المتعدي برفع ما تعدي عليه (اجاب) يؤمر المتعدي المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في قاصرة تملك بيتا بطريق الميراث عن أبيها ساكنه زوج أمها بغير وجه شرعي ولا عقد جارية مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجره المثل من زوج أمها المذكور فهل لها طلب أجره المثل (اجاب) على من استولى على عقار ليقوم وسكنه أجره مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سهم مزرعة في أرضه بصلاحه وأراد قلعه فسابقه البحر وغرق فطلب من جماعة الإعانة في إخراجها وأن يدفع لهم أجره هل لهم فامتنعوا من ذلك واستقلوا به وأخرجوه لأنفسهم يردون عليه ففعل إذا لم يتركه ولم يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمهم أجره والحال هذه (اجاب) لرب السهم المذكور نزع عنه من هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه وجمعه من قديم الزمان تعدي رجل أجنبي وأخذ قطعة منها في غيبة المالك وبني فيها بناء لنفسه في غيبته بغير إذنه ورضاه فهل إذا حضر الغائب وأثبت المالك فيه بالوجه الشرعي يكون له نزع ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) ترفع يد الغاصب لأرض الغير بعد ثبوت النصب بالوجه الشرعي إذا لم تكن قيمة بناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الأرض المنصوبة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عياله ومعيشتهم أخذوا ماله وأمنعه ماله

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١٦

١٢٦٩

٢٩

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

٢٦

لا يبيها

لا يبيها وانقر دابها في معيشة وجمعهما تعديا فصار الاب يطالبهما بما أخذا في حال حياته تعديا إلى أن مات الاب عنهما وعن ورثة فهل إذا أثبت باقي الورثة أن أخذ المواشي وغيرها من الأعيان التي أخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الاب تقسم على جميع الورثة وليس للابنين المذكورين الاختصاص بهما دون باقي الورثة بدون محص حيث كان المالك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت أنه تركه عن المتوفى المذكور بين ورثته بالفرض الشرعية حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن أبيه تعدي رجل أجنبي ووضع يده عليه في غيبة الوارث في بلدة أخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينزع عنه في شأنه تلك المدة إلى الآن وهو يحجده حقه كذا فهل إذا ثبت الوارث المالك فيه له عن أبيه بالبيينة الشرعية يكون له نزعها من واضح اليد عليه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم إذا أثبت الوارث دعواه المالك بالوجه الشرعي يقضى له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سكن بيتا بعد اللابحار مدة من غير استئجار من أربابه فهل لهم مطالبة باجرة المثل (اجاب) منافع المنصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستئلال فعلى الساكن الاجنبي أجره مثل العقار المذكوران كان الواقع ما هو مستطور والله تعالى أعلم (سئل) في شيخ يملك عصب دارا من آخر بالفقر والغلبة عنه ثم بعدت سنين مات المالك عن ابن قاصر فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية يكون للقاصر بعد بلوغه أخذ الدار من ذي الشوكة الغاصب لها حيث ثبت المالك له فيها عن أبيه (اجاب) تزال يد العدوان وترد الدار للمالكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بعد وفاة أبيه اشترى هو وأخته وزوجة أبيه من خالص ماله بموسسة على أنها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها لأخته وصرف غنمه على نفسه ثم بعد موتته تغلب هم الميث على المراتين وأخذ منهما الجاموسة مدعيانها شركة له مع أخيه إلى الميت المذكور فطالبته مرارا لدى حاكم شرعي فامتنع من الإجابة واشهدنا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الجاموسة لاجنبي وأقبضها بها فهل مكت عنه فهل إذا كان الأمر كذا كرو لم يثبت لهم فيها استحقاق بالبيينة تكون مضمونة عليه (اجاب) إذا ثبت اختصاص المراتين المذكورين بالجاموسة بالوجه الشرعي وباع نصفها لهم المذكور لا تخر تعديا بدون إذنها وسلمها إليه وهل مكت عند المشتري يكون لهما تضمين البائع قيمتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض باع بعضها لآخر بخضرة بينة ثم بعد ذلك تعدي رجل على الأرض المشتراة وأراد البناء فيها بغير وجه شرعي فهل إذا ثبت الشراء بالبيينة الشرعية من البائع وثبت التعدي من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للمشتري نزعها منه ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤمر المتعدي برفع يده عن ملك

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٧

١٢٧٠

١٧

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

٢٧

الغير بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشرا من البائع
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين وبنتين وترك دارا
 وبعض مواش فآخذ احد الابنتين نصيبه من ذلك وبقى نصيب البنتين والزوجة تحت يد
 الابن الاخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن وورثة فارادت البنتان اخذ نصيبهما من
 تركته ابينهما فذهبهم الورثة متعاليين بان ما كان من تركته والدهما قد استهلكه موروثهم
 وجدد غيره فهل للبنتين المذكورتين اخذ نصيبهما من تركته ابينهما بعد تحقق المتروك
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالعمل المذكور حيث كان مات تركته الميت الثاني اصله مات تركته
 الميت الاول (اجاب) للبنتين المذكورتين اخذ ما يخصهما من تركته ابينهما من هو
 واضع يده عليه اذا كان قائما او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبنى فيها مكانا لنفسه وصرف
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصار واضعا يده عليه مدة من السنين
 واراد ماله الا ان تكليفه برفع بناءه ونزعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر
 من قيمة الارض وتحقق ما ذكر بالظن يبق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي
 دفع قيمة الارض لربها (اجاب) من بنى في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة
 الارض اكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالارض وان اضر فلرب
 الارض ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فالباني ان
 يملك الارض بقيمتها جبر على صاحب الارض اذا اضر بالاشد نزال بالاخف على
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معه وظيفة
 قبالة مات عن ولده فاحتلت الوظيفة فقررا الحاكم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة ووليت
 فيها عدة قبالة فاراد الرجل المقرر اخذ عدة القبالة زعمانه ان ذلك من جملة ما قرر فيه
 والحال ان العدة المذكورة ملك المتوفى تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك
 (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للمتوفى المذكور يكون
 لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للقر في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الشراء اخذها منه شيخ
 بالده بطريق الغصب بالقهر والغلبة وجزه في محل حكومته فلم يخلص منه الا بدفع
 حج الدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصباً من غير صيغة بيع ولا اسقاط فهل
 والحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلد قهر اعنه حيث ثبت الغصب بالبيئة الشرعية
 (اجاب) ترفع يد المتعدي على ملك الغير بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك
 لواضع اليد الا ان في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل مات عن اولاد ذكور واثاث وترك ما يورث عنه شرطا من عقار وغيره وبعض العقار

شعبان ٢

رمضان ١٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

معد الاستقلال كدار وطاقونة فاقسم الورثة التركة فوضع احد الذكور يده على
 نصيب اخته في غيبتها وصار يستغل اجرة ما هو معد للاستقلال من العقار مدة من
 السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الا ان وطلبت اخذ نصيبها الذي خصها بالقرينة
 الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تحجب
 لذلك شرعا ويكوز لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤثر الاخ المذكور
 بنسب حصته اخته من العقار المعد للاستقلال حيث استولى عليها واخرجها بدون اذنها
 ويكون لها محاسبته على ما استغله من اجرتها والحال هذه على ما حرره في فتاوى الحامدية
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر آخر على حمل بضاعة وتوصيلها لشرائه
 في بلد مخصوص وجاعة آخرون استأجرهم أناس آخرون على حمل بضاعة لهم وتوصيلها
 لشرائهم في تلك البلد ثم بعد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان
 تكون اجرة كل رجل من مجموع الاجال التي استأجروا هم والرجل المذكور على حملها
 قدر ما علموا من الدراهم وانه بعد ختم المصاريف ووصول البضاعة الى ربهما يكون
 جميع ما فاض من الاجرة رابعة الربع للرجل المذكور ليكون بضاعته التي استأجرها
 خمسة اجال والثلاثة الارباع للجماعة الا آخرين ليكون البضاعة التي استأجروا لها
 خمسة عشر جملا وانزلوا جميع ذلك في سفينة مخصوصة وفي اثناء الطريق سرق رجل من
 جملة الخمسة التي استأجروا لها الرجل الاول دون الاجال الا آخرين فهل يكون الضمان
 على الرجل الاول خاصة لكونه اجمرا مشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به
 ولا شيء على الجماعة الا آخرين لكونهم لم يكونوا اجمرا لا رباب هذا المال الهالك ولا
 يوجب هذا الاتفاق الحاصل بعد الاستئجار على الوجه المذكور ضمان الضمان عليهم
 ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع الهالك
 لملك البضاعة المذكورة واخذوا من مال الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور
 لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى المالك بل يكون لهم مطالبة الاخذ
 اذا كان الاخذ بغير وجه شرعي (اجاب) افي المتأخرون فيما يملك في يد الاجير المشترك
 بالصلح على النصف جبرا ولا ضمان على الجماعة المذكورين في ذلك بمجرد الاتفاق
 المذكور على الوجه المستطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم
 دون الرجل الاجير المذكور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد
 ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تارمه ببذل بعض نحاس وفراس لها متعالة بانها
 استعملت النحاس في يده وانما باعت بعض الفراس وصرفت ثمنه على نفسها وهي على
 صحتها بغير اذنه فهل والحال هذه لا تحجب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون
 وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من ثمن متاعها
 والحال ما ذكر ولا يبذل ما استعملته بنفسها من نحاسها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

١٧

ذي القعدة

١١

١٨

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض امته له بالقهر والعلبة ظلموا وعدوا فانهم والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما اخذه من الدراهم والامتنع بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) يؤمر الغاصب برد المصوب له به بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى البصر يملك جلا را ديعه في ماله السيد وربطه في القلنس مع بعض جلال من يلدته فتعدى عليه رجلا ن فاخذه من غير اذن المالك ومن غير اجازته على ان يجعله ماله ولم يعلم المالك بذلك الى ان حضر احد الرجلين واخبر المالك بذلك فلم يرض وامره باحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد احد الرجلين جله وتوجه به الى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان جمل الجمل واخبر ان الجمل مات حنقا فانه واقرا بذلك فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الضمان عليه ماصوبه او يكون الضمان على من هلك في يده (اجاب) لمالك الجمل تضمنه ما والحال هذه قيمته يوم غصبه فان غصبه احد الرجلين من الاخر ثانيا يكون للغاصب تضمن غصبه ماضيه للمالك حيث وقع الهلاك في يد الثاني وان كان الثاني مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجهوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك المودعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى اعلم (سئل) في ضريح ولي من اولياء الله تعالى امامه مصطبة معدة للزائر من قديم الزمان لا تعهد الا كذلك استولى عليها قريته جلا بعد جيل فاراد انسان اجنبي ليس من ذرية الشيخ ان يجعلها منزلا لضيوفه وللموسى ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مدعيانها عدة لذلك فهل يكون لذرية الولي المذكور منعه من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعي (اجاب) ليس للرجل المذكور اخذ ما ليس مملوكا له وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصر بن وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على القصر فهل اذا بلغ القاصر ان واثم ملك ابيه ما في الدار المذكورة بالبينة الشرعية يحكم لها بما بها وترفع يد المستولى عليها (اجاب) اذا ثبت المالك في الدار المذكورة للولدين المذكورين عن ابيهما بالوجه الشرعي يكون لهما اخذها من واضع اليد عليها بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه مرقا ومن جله متروكا له قطعة ارض زراعية اميرية اثر له عن ابيه مرقا تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم افتكها ابنه من يد المرتين ودفع له دراهم الرهن ووضع يده على الارض المذكورة وصار يزرعها ويدفع خراجها للدويان مدة عشرين سنة من غير

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧١

١٢٧١

محرم ٢٠

٢٩

منازع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالا كراهه ودفعها للرجل آخر لم تكن اثراله ولا مسوحة عليه فهل اذا ثبت الا كراهه بالوجه الشرعي يكون له اخذها ولا يسطر حقه منها بالا كراهه (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان شيخ البلد اخذ الارض المذكورة من صاحب الحق فيها ودفعها لغيره تعدى بايدون وجه شرعي ولم يثبت على صاحب الحق ما يفسد سقوط حقه منها كثر كهلها باختياره يؤثر واضع اليد الا ان يرد لها المالك منفعتهما حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ساقية وقف وهدمها وبني موضعها مكانا لنفسه بدون اذن واقفها المحي الموقوف الا ان فهل اذا ثبت تعديه على ذلك ورفع الواقف المستحق لذلك نظرا واستحقاقا على يد القاضي وشهدت عليه البينة بذلك ترفع يده وترد الساقية الى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك وجه شرعي (اجاب) ترفع يد الغاصب عما غصبه بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي الجيرة ماضيه مونه ادعى رجل على مشايخ بلدة واضعين ايديهم على قطعة ارض اميرية معلومة الحدود بانها كانت جارية في التزام رجلين ثم انحلت عنها وصارت لمن يزرعها وتهم ما فوضع ايديهم عليها مشايخ البلدة حين ذلك غير هؤلاء وزرعوها ثم كرهوا المدعي باختيارهم فصار يزرعها ويدفع خراجها للجهة بيت المال فحوا ثلثي عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعوها المدعي برسما فتعدى المدعي عليهم واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه با كل مواشيهم ووضعوا ايديهم على الارض بغير وجه شرعي وبطالهم برفع ايديهم عن تلك الارض وبقية البرسيم بعد ان عين قيمته واجاب المدعي عليهم بوضع اليد وان تلك الارض كانت في زراعة المشايخ الاول بعد انحلالها ثم ان المدعي تعهد بتلك القرية واخذ منهم تلك الارض بالجبر عنهم وتر كرهوا له جبرا واستمروا واضع ايديهم عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها المدة المذكورة وانهم الا ان مشايخ القرية عوضوا عن الاول فوضعوا ايديهم على تلك الارض لسكونهم اولي بها منه وان البرسيم المذكورهم الزارعون له واستولوا عليه كما ذكر وان قيمته حين ذلك ما عينه المدعي وسئل بعض المشايخ الاول فاجاب بانها لغاتر كرها هو وباقيهم له بالجبر من المدعي ولم يوجد من الزارعين الاصلين مخاصمة للمدعي ولا طلب فالحكم في هذه المادة (اجاب) حيث أقروا بوضع اليد بان الارض المذكورة كانت تحت يد المدعي يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع مالها للجهة الدويان فحوا ثلثي عشرة سنة وانها كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعي فلاحق لهم فيها فيؤمرون بتسليمها لمن أقروا له بوضع اليد عليها المدة المذكورة وليسوا اخصا ما عن صاحب الحق الاصل فيهما ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم اشيئا على تلك القرية حيث كانت في استحقاق غيرهم قبل ذلك واذا أثبت المدعي المذكور سبب المالك للبرسيم الذي استولى عليه المدعي عليهم المذكورون واستهلكوه في شؤونهم بدون اذنه يكون له تضمينهم قيمته يوم غصبه

١٢٧١

٢٩

١٢٧١

١٤

١٢٧١

٢٠

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض مملوكة في غيبة مالكها وبنى فيها بناء لنفسه من ماله وصاروا ضاعدا على ذلك مدة من السنين فهل اذا حضر مالك الارض المذكورة من غيبته بعد ثلاثين سنة وانبت ملكه للارض المذكورة بالبينة الشرعية يحكم له بها وترفع اليد المستولى عليها المذكورة ويُدفع له قيمة البناء او يكون للباني ان يتملك الارض المذكورة بقيمة المال كما هي حيث كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض (اجاب) اذا فرض سمع دعوى مالك الارض وثبتت استحقاقه لها بالوجه الشرعي وكانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يكون لصاحب البناء ان يتملك الارض بقيمة ما من ربه الدفع الضرر الاشدد بالاخف على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة سكن احدهم المكان المذكور بموافقه من الزائد على نصيبه وهو النصف ولم يعين لباقيهما حصة معلومة فهل اذا مضت مدة ليس لشر يكره طلب الاجرة للمدعي الماضية حيث لم يستاجر منها ولم يعين اجرة ولم يكن وقفا ولا معدا للاستقلال (اجاب) نعم ليس لشر يكره الباقين مطالبته باجرة حصته مما من المكان المذكور مدة سكناه في الزمن الماضي اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع يده على عقار غيره بغير اذنه ومكث تحت يده نحو ثلاثين سنة والحال ان صاحبه مشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة ولم ينزع حتى مات عن ورثة فطلب ورثته الا ان اخذه منه فذهبهم من اخذه متعللا بطول المدة مع انه مقر بملك ابي الورثة فهل يؤخذ باقراره وتأخذ الورثة ملك ابيهم ولا عبرة بتعلله بطول المدة المذكورة (اجاب) لا يسقط الحق بتقدم الزمان فاذا كان واضح اليد مقر بملك مورث الغير للعقار المذكور واختيارا وعمل باقراره اذ هو حجة عليه فعليه تسليمه لورثة المالك حيث لا مانع مما لم يثبت انتقاله عن ملك مورثه بنقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له ساقية واشجارا وقطعة ارض وزراعة اميريه اثراله مسوحة باسم ابيه فتعدي شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر بالجب على الابن والحال انه لاحق له في ذلك بوجه من الوجوه الشرعية فهل اذا كان الحق ثابتا للابن فيما تركه له الاب من الساقية والاشجار والاطيان يكون له اخذها ورفع يد شيخ البلد عنها حيث كان الابن قادرا على زراعتها ودفع خراجها والقيام بمؤونتها (اجاب) اذا كان الحق فيما ذكر ثابتا للابن المذكور عن ابيه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من ارض الزراعة المذكورة وكان وضع يد شيخ البلد المذكور بطريق العدوان بدون وجه شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها الى مستحقها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد كور ستة واثاث ثمانية وترك دارا فتنزع اولاده المذكور في شأنها وحضر واثاث قاضي بلدهم فقاس الدار بالاذرع وبين انصباهم على حسب ارضهم اذرعاً شائعة واعطاهم حصة ما يخص كل واحد منهم ثم سكنوا واحدا من

الورثة مدة من السنين ثم طلب الورثة من الساكن في الدار استحقاقهم فيها بموجب الحجة التي معهم فذهبهم من استحقاقهم بسبب طول المدة فهل لا يجاب لذلك بل لهم اخذ حقهم فخرجوا من الدار ملكا لا يبيهم مع اعترافهم بالملك (اجاب) حيث كان واضح اليد معترفاهم بالملك والاستحقاق لا يكون له منعهم من ذلك بسبب طول المدة اذا لم يسقط بتقدم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عنده دراهم امانات بمجاعة آخرين ثم مرض الرجل المذكور ومات في مرضه فضر الجماعة المذكورة كورون بحساب الدراهم وادعوا على رجل اجني بانه اخذ مفتاح الصندوق واخذ الدراهم والحال انه لم يكن وارثا ولا له تعالى بالمعروف فانكر عليهم دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بمالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعى بمجرد دعواه بدون اثباته بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تهب من بلده وترك داره فتعدي شيخ البلد ووضع يده عليها بغير حق في غيبته ثم حضر رب الدار بعد مضي خمس سنين ولم يمكنه ان يتردها منه لكونه ذا شوكة ومات رب الدار عن اولاد قصر فاستمر شيخ البلد وادعاه عليه امدته فز يد عن خمس عشرة سنة ثم مات شيخ البلد عن ورثة فهل اذا بلغ ورثة رب الدار وطلبوا الدار من ورثة شيخ البلد يجابون لذلك حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سمع الدعوى كسكوت المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة من غير عذر وثبت بالوجه الشرعي ككون الدار المذكور موروثة للاولاد عن مورثه المذكور يقضى لهم بها اذا لم يثبت انتقالها عن ملكهم او ملك مورثهم بنقل شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بمجعة شرعية ولها زوج معه اولاد من غير هاقفة تعدي على الدار واسكن فيها اولاده المذكورين فهل والحال هذه لها ان تستردها حيث كان اخذه بطريق التعدي لا بوجه شرعي ويلزم واضع اليد تعديا التسليم لها في ذلك (اجاب) اذا ثبت التعدي المذكور بالوجه الشرعي يجب رفع يد المتعدي عن الدار وردّها الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مملوك لبنتين قاصرتين بطريق الارث عن ابيهما استولى عليه رجل اجني بدون اذن من له ولاية على البنيتين المذكورتين وسكنه بدون عقد اجارة مدة من السنين فهل يلزمه اجرة مثل ذلك المسكان المملوك للقاصرتين مدة سكناه حال صغرهما (اجاب) نعم يلزم الرجل المذكور راجعاً مثل ذلك المسكان المملوك للقاصرتين المذكورتين حال صغرهما والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما جزء شائع من دار تستحقه بطريق الارث عن مورثهما فطلب رجل هو زوج امرأة اخرى لها جزء في تلك الدار ايضا ان يستبدل نصيب المرأتين من الدار المذكورة بقطعة عقار له خربة من دار اخرى فامتنعتا عن ذلك فاراد منه هاهنا نصيبهما بطريق القهر والغلبة واخراجهما من الدار وان يترك له ما لقطعة التي اراد اعطاها لهما فهل اذا لم يحصل

ذي القعدة

جمادى الاولى

جمادى الثانية

١٢٧١

٣

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣٠

١٢٧١

٧

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

١٨

١٢٧١

٤

الاستبدال على الوجه الشرعي لا يسوغ له معارضته ما ولا يمنعهما عن حقهما ويمنع من ذلك (اجاب) اذا كان المالك في الجزئين المذكورين ثابتا لهاتين المراتين ولم يثبت استبداله ما بشئ آخر لا يسوغ للرجل المذكور معارضته ما ولا يمنعهما عن حقهما من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قاصر يستحق قطعة ارض بطريق الميراث عن اصوله غصبها رجل اجنبي وبني فيها او سكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ واراد نزع الدار من يد الغاصب فامتنع متعلا لا بانه بني فيها فهل اذا بني بغير اذن المالك يكون لرب الارض تلك المدة بغيره مستحق القلع حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (اجاب) من بني او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرد لقيمة الساحة اكثر للمالك ان يضمن له قيمة بنائه او شجرة مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع جبر على الباني اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في يده متركها وسافر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر ثم بعد مدة من السنين رجع من غيبته المذكورة فوجد رجلا اجنبيا واضع ايده على الدار المذكورة وبني فيها بعض بناء قيمته اقل من قيمة الارض بكثير فهل اذا ثبت الغائب ملكه في الدار المذكورة بالبينات الشرعية يجبر واضع اليد على تسليم الدار له ويكون للباني اخذ قيمة ما بناه في الدار المذكورة حيث كانت قيمته اقل من قيمة الارض بكثير (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي للدار المذكورة وثبت انها ملكه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليه والمالك الارض ان يتملك ما بناه الغاصب المذكور بغيره مستحق القلع برضا المالك ان لم يضر رفعه بالارض وان اضر بها لا يتوقف ذلك على رضاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توجه الى الحجاز فمات في فخل عن زوجة وعن بنت رضية منها وعن ابنتين بالغين وعن بنت قاصرة من غيرها وترك مواشي وثقودا معسومة وغير ذلك من الحبوب فوضعت الزوجة يدها على جميع ذلك في قيمة الورثة البالغين بدون ولاية شرعية وتوجهت الى الحجاز فباعته بعض مواشي واستلمت ثمنها مع النقود والحبوب في مصالح نفسها حتى رجعت فهل والحال هذه اذا ثبت ان جميع ذلك من تركه الميت بالبينات الشرعية يكون لباقي الورثة البالغين بحاسبة الزوجة على جميع ما تصرفت فيه من تركه ومورثتهم (اجاب) ما ثبت ان الزوجة المذكورة استلمت ثمنه في شؤون نفسها من تركه زوجها المذكور بالوجه الشرعي يكون مضمونا عليها انصبا باقى الورثة منه ولا ينفذ البيع الصادر منها في تلك المواشي الا في نصيبها حيث صدر ذلك بدون ولاية شرعية على باقى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة وضع رجل اجنبي يده عليها ووضعه الدار وبنائها دار لنفسه من غير اذن بهامته عشرين سنة مع وجود رب الدار وسكوته والا تبرز يد رب الدار اخذها ونزعها من الباني والحال ان قيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير فهل لا يجاب لذلك ويتملكها الباني بقيمتها حال كونها خالية عن البناء اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المصريح

ذى الحجة
٢
سنة ١٢٧١

٢٨
سنة ١٢٧١

صفر
٥
سنة ١٢٧٢

١٦
سنة ١٢٧٢

ربيع الاول
٢
سنة ١٢٧٢

به ان من بني في ارض غيره بغير اذنه فان كانت قيمة الارض اكثر امر بالقلع والرد وان كانت قيمة البناء اكثر فالباقي ان يتملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الاشد يزال بالضرر والا خف والله تعالى اعلم (سئل) في يتيمة له حصص في دارا لت اليه بالميراث الشرعي عن والده وحصصه لجدته أم أبيه واليتيم قبض الى الجهادية وغاب فيها مدة وفي مدة غيبته باعت الجدة حصصها وولاه يعلم ذلك ولو علم لا يشتري بصيها والمشتري المذكور وضع يده على البيت كله وسكنه بنفسه مدة غيبة اليتيم وقدر جمع الا ان الى يده فهل يكون له مطالبة الشريك باجرة حصصه من البيت مدة يتيمة اوله اخذته بالشفعة اوله ان يسكن مقدار غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليتيم ولو بدون اجارة اجرة مثله مدة كونه قاصر كعقار الوقف ولا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بالغ وبعضهم قاصر واحد المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة والثاني سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصي القصر بهم من المكان المذكور واستعمل المبلغ جميعه بلا اذن الوصي ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة بم باجرة حصصه القصر في المكان المذكور في تلك المدة اسكناهم فيها ولا يكون لهم مطالبة باجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن من منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبني على قول المتأخرين المتقي به كما في الدرر وحواشيه فتلزم الشراكاة المذكورين اجرة حصصه القصر مدة سكناهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجه من ارضهم المستعملون للملكهم ولا شئ على القصر من اجرة حصصه شركائهم في المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض بجوارهم بالميراث عن ابيهم وجدتهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليهم في حال يتيمة هم والا تبن بلغوا وطلبوا حقهم منه ورفع يده فانكر حقهم وخذله جدا كليا فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعتها فيمها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لتلك الارض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يده المتعدى عليهم حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق اما كن وقف اهلى وضع رجل اجنبي يده عليها بدون مسوغ شرعي وضار يستغل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينات الشرعية يكون مستحق الوقف بحاصبه على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) على من تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله مستحقة مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وله ارض زراعية ملكا توارثه عنه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بتاويل ملك له فيه مدة سنين والا تبن

ربيع الاول
سنة ١٢٧٢

٢
سنة ١٢٧٢

١٧
سنة ١٢٧٢

ربيع الثاني
١٧
سنة ١٢٧٢

١٨
سنة ١٢٧٢

ادعی بعضهم على بعض بانه وضع يده على أكثر من نصيبه والمدعى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد بحاسبه على الزائد عن نصيبه وياخذ في نظيره ما نقص من نصيبه ويطالب منه أجره الزائد فيما مضى متعللاً بأنه عدل الاستغلال فهل لا يجاب بذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانتفع به فيما مضى بتأويل المالك ولم يلتزم لشريكه بأجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجارة لاسيما والشركاء كلهم بالغون مكلفون (اجاب) المصالح به ان منافع الغصب استوفاه او عطلها لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعدول للاستغلال واستثنى من المعدول الاستغلال ما اذا سكن بتأويل ملك أو عطله كما اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما في التنوير وشركه أما اذا استغله أحد الشركاء فان لباقيهم أن يأخذ حصته من ذلك كما أفاده في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في أيتام قصر مع أمهم يملكون داراً بطريق الارث عن أبيهم فوضع رجل أجني يده على الدار بدون مسوغ شرعي وسكنها مدة وبني فيها بعض بناء قيمته أقل من قيمة الأرض بكثير ويريد أن يتملك الأرض ببعض البناء الذي بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصي القصر أن يتملك البناء للقصر بقيمته مطروحا على الأرض أو يكون للباني رفع بنائه حيث لم يضر بالأرض ويكون للوصي بحاسبه الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بني في أرض الغير بدون إذن شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر يكون لصاحب الأرض ان يتملك البناء مستحق القلع بضراره حيث لم يضر بقضه بالأرض فان لم يضر مالك البناء بذلك أمر بقلعه والحال هذه ويجب على من استولى على عقار القاصر بطريق الغصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً معدلاً للاستغلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المالك أجرة مثل المكان المذكور فامتنع منه المالك بان المكان المذكور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا كان المكان المذكور معدلاً للاستغلال بان بناءه مالكة لذلك وكان الرجل المذكور مقراً بسكناء المكان المذكور المدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ما ذكر (اجاب) منافع الغصب استوفاه او عطلها لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين أن يكون المصوب وتقالا سكنى أو للاستغلال أو مال يتيم أو معدلاً للاستغلال بان بناءه لذلك أو اشتراه لذلك أو أجره ثلاث سنين على الولا على قول معتمد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذكور أجره مثل ذلك المكان حيث كان معدلاً للاستغلال مدة سكناه فيه اذ لم يسكن فيه بتأويل ملك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعدل للاستغلال أو بتأويل عقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدلاً للاجارة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهوراً بالغصب وعلم المستعمل بكونه معدلاً للاستغلال كما في الدرر وفي رد المحتار قبيل فسخ الاجارة والظاهر ان هذا مبني على

٤ ١٢٧٢

٩ ١٢٧٢

١٨ ١٢٧٢

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غير ضمنية مطلقاً ما على ما أفتى به المتأخرون من ضمنية ان المعدل للاستغلال ومال الوقف واليتيم فالأجر لازم ادعى الغصب أو لا عرف به أو لا تأمل اه والمعدل للاستغلال هو المعدل للاجارة بالافرق بين الدور والحواريات وأرض الزراعة فلا تكون الأرض معدلة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها ما لم يؤثرها ثلاث سنين أو يشترها لذلك كما يستفاد ذلك من الدرر وحواريه من كتاب الغصب ومن المعلوم ان دفعها مزارعة من قبيل الاجارة وكذا لو كان العرف فيها انها تدفع بالحصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنات قاصرين وعن زوجة وترك لهم داراً فباع الزوجة المذكورة وهي أم القصر الدار المذكورة لرجل أجني بثمن معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فباعه بلوغ القصر فسحقوا البيع وأخذوا الدار من واضع اليد ودفعوا له الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان المشتري أخدمها ابواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذه منها ان كان موجوداً تحت يده وبقيته ان كان استهلكه (اجاب) اذا ثبت على الرجل المذكور بطريق شرعي أخذ شيء من تلك الدار بغير وجه شرعي يؤمر بدفع نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائماً وبرد قيمته ان كان هالكا أو مستهلكاً حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مصاغاً ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخصاص بها انفسها يريد زوجها اخذ ما يتبناها مزارعته وهي ممتنعة من ذلك فهل لا تجبر الزوجة على دفع شيء من مالها الخاص بها الزوجها حيث كان جميع ما بيدها من المصاغ وغيره بمحضته من تجارتها الخاصة بها واذا اخذ الزوج بعض ذلك وثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعي يجبر الزوج على دفعه لزوجته (اجاب) نعم لا تجبر الزوجة على دفع شيء مما تملكه لزوجها بدون وجه شرعي واذا أثبتت عليه اخذ شيء مما ذكر يجبر على رده عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكاه في بعض قضاياه ثم أعطى الوكيل المذكور أحد عشر فدانا وكسوراً من أطيان الموكل لجماعة وأخذ عوضاً عنها من أطيانهم وأعطاه لجماعة آخرين بالايجار على طرف الموكل بدون إذن منه ولم يعلم بذلك والاطيان المذكورة زرعها الجماعة والبذر والمصاريف من الزارعين فهل يسوغ للموكل أخذ أرضه المذكورة من يد الجماعة المذكورين وهم يأخذون أرضهم من المستأجرين مزروعة ويدفع البذر والمصاريف من طرف المالك الى المستأجرين (اجاب) الزرع للزارع وتستراد الأرض لربها حيث لم تقع المبادلة منه أو من وكيل عنه في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين وترك ما يورث عنه شراً ومن جملة ما تركه حصه في دار وطاحونة معدن للاستغلال فوضع أولادهم أيديهم على التركة وحصه الدار والطاحونة بدون ولاية شرعية على القاصرين واستعملوها فهل والحال هذه يكون للقاصرين بعد بلوغهما أخذ التركة

٢٤ ١٢٧٢

رجب

٢٨ ١٢٧٢

شعبان

١٢ ١٢٧٢

من اولاد العم ومما سببهم على اجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليها
 حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال واذا وكل احد الاخوين الآخر
 وقاب وثبتت وكالة يكون للاخ الحاضر اخذ نصيبه ونصيب اخيه بطريق الوكالة
 (اجاب) على من استولى على عقار القاصر من المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله
 اجرة مثله لمائة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ بصفة الرشد اخذ ما خصهما في تركه
 ايهم امن هي تحت يده حيث لا مانع ولا حرجهما التوكيل بذلك والحال هذه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم
 بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد درجلا واضعا يده على الدار
 المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء بانقاض مناهل والحال هذه اذا ثبت
 الغائب المذكور ملكه في الدار المذكورة عن ابيه بالبينة الشرعية بحسب بوضع اليد على
 تسليمها له (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي
 ترفع يد الغاصب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بطريق
 الارث عن مورثها غصب الدار المذكور وجعل منها وسكنا بغير وجه شرعي ووضع يده
 عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنزع الرجل المذكور في تلك المدة
 عند الحاكم الشرعي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكور بالوجه الشرعي ونزعها
 من يده ووضع يدها عليها وسكنتها ثم بعد ذلك نزع الرجل المذكور المرأة المذكورة
 واخذ الدار منها بغير وجه شرعي ووضع يده عليها امتلاا بانه كان واضعا يده عليها مدة
 خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكور من يد الرجل المذكور وتُدفع
 للمرأة المذكور كورة حيث كان الملك ثابتا لها فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة بعمل الرجل
 المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتا للمرأة المذكور بطريق الشرعي
 يكون لها انتزاعها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بعمل الرجل المذكور بعد
 ثبوت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض
 خربة من قديم ثم احدث في بعضها حائوتين ثم باعهما الرجل ثم باع باقيها لامرأة ثم ارادت
 المرأة التي اشترت باقيها بعد ان بناء فيه ان تحدث بناء فوق الحائوتين المذكورين فهل
 للرجل المذكور الذي اشترى ارضها من البناء فوقها حيث لم يكن لها حق التعمل
 عليها ما ولا (اجاب) نعم تمنع من ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها
 ومن جلة ما تركه اطياف زراعتة الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه
 ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتمه فهل اذا بلغ ذلك
 الابن وطلب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث
 كان الحق ثابتا له فيما ذكر عن ابيه بطريق الشرعي (اجاب) للابن المذكور بعد

شوال ١٣

٢٠ ذى القعدة

٢٠

بلوغه

ذى القعدة

سنة

بلوغه رشيدا الاستيلاء على ما يخصه مما تركه والده له من هو تحت يده حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار خربة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهي في
 حيازتهم وتعمر فهم فتعدى عليهم رجل اجنبي ووضع يده عليها بدون وجه شرعي سنة
 واحدة وبني فيها في تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعه من
 العمارة فلم يمنع وبني فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث
 كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذ ارضهم بدون وجه
 شرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورين يؤمر الغاصب
 برفع يده عنها وتسليمها لهما كما ورفعه ما اخذه بدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر
 من قيمة ما اخذه فيها على الوجه المسطور والاعمال الباقى الارض بقيمة ما على ما اختاره
 بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه متخرب استولى عليه
 جماعة غصبا وبنوا فيه بناء وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض
 تلك البناء بقيمة ما اذا مات مالك الارض يقوم ورثته مقامه في ذلك (اجاب) اذا
 كانت قيمة الارض اكثر من قيمة بناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البائون بغير اذن
 بالقلع والردان لم يضر بالارض والاعمال رب الارض البناء بقيمة مستحق القلع والوارث
 في ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بينهم جانب
 فخل مشترك مائة ورثوه عن ابيهم وهو اربع نخلات مات احدى منهم عن بنت وعن
 اخويه فباعوا البنت جميع النخل زاهمة انه باذن الحاكم في دين على ابيها خاصة
 وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم عاها بالبيع قبل مضي نحو سنة منه عاها وردها
 ولم يجيزه بالنسبة لنصيبها ما وصارا يتنازعان مع المشتري الى ان طلباه لدى القاضي
 فحكم لهما بعدم نفوذ البيع في نصيبهما وانه باق على ملكهما فطلب عليهما المشتري
 ومنعهما منه الى الآن فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون لهما نزع من يد المشتري
 قهرا وحسبته على الثمرة المعلومة القدر المستغلة في تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز
 العمان البيع في نصيبهما وحكم القاضي بنفيهما في نصيبهما حكما صحيحا يكون لهما
 الاستيلاء على نصيبهما من هو تحت يده ومما سببه على ما خصهما من ثمره حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد
 على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كه من غير منازع ولا
 معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل ذو شركة انها ملكه عن ابيه ونزاعها
 من يده قهرا منه بطريق الغصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعي وبني فيها
 بعض بناء لنفسه فهل اذا ثبت واضع اليد الاصل انها ملكه وأنه استولى عليها ذو
 الشركة المذكور بالقهر والتلبس وكانت قيمة بناءه اقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده
 عنها ويتملك واضع اليد الاصل البناء بقيمة مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

٢٠

ذى الحجة

١٦

الفعلة ونحوها (أجاب) نعم لرب الأرض والمحال ما ذكر أن يملك بناء الغاصب لداره بغيره مستحق القلع إذا كان دفعه يضر بالدار والالتفات على رضاء الغاصب فإذا لم يرض به كلف قلعه إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث وهي معدة للاستغلال غاب المالك الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشرين سنة فوضع رجل أجني يده على الدار المذكورة بطريق الغصب وسكنها وبيع منها بعض انقاض بقدر معلوم من الدراهم فهل إذا رجع المالك المذكور من غيبته بعد مضي تلك المدة ووجد الرجل المذكور واضعا يده على الدار المذكورة بطريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤمر الغاصب برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور مع قيمة الانقاض المذكور ويجوز دفع أجرة مثلها مدة وضع يده عليها حيث كانت معدة للاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذكور تلك الدار وكانت معدة للاستغلال يؤمر برفع يده عنها وتسليمها الى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة انتفاعها حيث لا مانع وعليه ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقارا عن آبائهم واجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شوكة ووضع يده عليه وغصبه وبنى فيه زريبة لمواشيه وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان المالك ثابتا للجماعة المذكورين وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ومات الغاصب يؤمر أولاد الغاصب برفع أيديهم عنها وتسليمها للمالك (أجاب) نعم يؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها الى ملاكها بعد دفع ما أحدث فيها إلا إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها نخيل بالشراء الشرعي من ماله ووضع يده عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظفر ابن أخى البائع وهو ذو شوكة ونزع يده من الأرض المذكورة قهرا عنه بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل إذا أراد المستحق المذكور نزع الأرض وما بها من النخل من يدين أخى البائع المذكور ويجوز له ذلك ويؤمر بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع حق فيما ذكره ثبت الملك فيها لم يدرى الشراء بطريق شرعي يؤمر ابن الأخ بتسليمها له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وقفها هليا جفاء رجل له ملك بجوارها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بخير اذن الناظر فهل للناظر نزع الأرض منه قهرا أو يؤمر بقلع شجره ان لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك بغير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده عليه وسكنه ووضع مواشيه فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض اخشاب فهل يكون لولى القاصر اخراجه منه ومطالبته باجرته مدة وضع يده عليه ومطالبته ببذل ما أتلفه

وأخذه منه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) منافع الغصب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال كما صرحوا به ويجب على المتلف ضمان ما أتلفه بغيره حيث كان قيمته الاولى مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك قطعة أرض خالية من البناء تعدى رجل أجني وأحدث فيها بناء لنفسه في غيبته بغير اذنها ورضاهما من مائة وعشرين سنة والآن تريد تلك المرأة نزعها من الباقي والاستيلاء على بنائه فهل إذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض يملك الأرض منها بغيره حيث إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجع بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك ما لصاحب الاقل بغيره يوم غصبه دفعا للضرر الاشدي لا خف ورجع الاخر اصرار الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يملك صاحب الأرض البناء بغيره مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نقضي بجواب الكتاب اتباعا لما يختمناى من انه يؤمر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل الآن على الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق الارث من والده والرجل المذكور غائب عن بلد ثم مات الرجل المذكور في غيبته عن ورثة فوضع يده رجل أجني على الدار المذكورة فهل إذا حضرت الورثة وطلبت دار مورثهم يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن مورثهم (أجاب) إذا ثبت الملك للورثة المذكورين في تلك الدار بطريق الارث عن مورثهم يؤمر بوجه شرعي ولم يثبت انتقاليها عن مالكهم بنقل شرعي يؤمر واضع اليد بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وعن اخ وترك حصصا في نخيل فوضع الاخ يده على النخيل بدون ولاية شرعية على القاصر وصار يستغل ثمر النخيل ويستملكه في مصالح نفسه فهل إذا بلغ القاصر يكون له محاسبته على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم القدر (أجاب) لا ولد المذكور بعد بلوغه تضمن العمد بدل ما استملكه من الثمر الخاص بالولد في شؤن نفسه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها أخرجه منها ذو شوكة ووضع يده عليها وسكن فيها خمس سنين وهدم منها محلا وبناه فذا يكون الحكم في الهدم والبناء وماذا يكون الحكم في سكناء قيمتها تلك المدة (أجاب) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث وما أتلفه الغاصب مضمون عليه بقيمته وما بناه ان كان مثل ما هدمه أو أجود يبرأه من ضمان ما هدمه والا ضمن قيمة ما هدمه وكلف قلعه ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان اضر يملكه ماله الأرض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مبنيا تعدى رجل آخر وبنى على سطح ذلك البيت بناء بغير اذن المالك حال غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير وإذا قلع لا يضر بما تحته فهل يكاف الغاصب هدمه والحال هذا الا أن يتراضى مع المالك على اخذ قيمته مستحق

٤

٧

١٤

٢٧

القلع (أجاب) نعم يكاف الغاصب بدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه إلا أن يتراضى على ثلاث رب البيت ما بناه الغاصب بقيمة مستحق القلع والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أولاد ابن عم ذكور واثبات غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار ومخيل وغير ذلك فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع مخافات الميت المذكور من العقار والنخل مدة من السنين فهل إذا حضر جميع الورثة واثبتوا ما ذكر يكون لهم أخذ جميع ما تركه مورثهم من شيخ البلد وقسمته بالقرينة الشرعية إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته وترك عندها ما يورثه فوضع رجل يده على البهائم المذكورة واستولى عليها بطريق الغصب من زوجة الرجل الغائب المذكور وصار يستعملها في شؤونها حتى هلك بعضها فهل والحال هذه إذا حضر مالكيها من غيبته يكون له تضمين الغاصب المذكور قيمة ما استهلكه من البهائم المذكورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للمالك ذلك إن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة أرض أنها كانت داراً لآبيه وأنه الوارث لها وادعى غيبته عن بلد مدة سنين لاخذه بوجاهة الجهادية والآن قد حضر فوجد بناء آبيه قد هدم وبعض الناس وضعوا أيديهم عليها وفي جزء من الأرض المذكورة فستلوا عن ذلك فأجابوا بأنهم لم يمسروا الأرض خالية وأنه لا مالك لها معلوم قد طلبوا الأبناء فيها من حاكم الوقت فأذن لهم فبنوا ووضعوا أيديهم مدة لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا أقام المدعى بينة تثبت المالك فيها لآبيه يحكم بذلك ويمنع واضع اليد الآن أم ينظر بين قيمة الأرض والبناء فأيها ما زاد يحكم لمالكه وتدفع قيمة الأرض أوقية البناء إذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد الأجرة مدة انتفاعهم بها تلك المدة إذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الرجل المذكور واثبت ملكه بطريق الأرض لما يبدو واضع اليد من تلك الأرض بالوجه الشرعي ينظر القيمة ما أحدثه واضع اليد في أرضه من البناء بدون إذن المالك فإن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فله الأرض تسكينهم بالقلع إلا أن يتملك البناء بقيمة مستحق القلع وإن كانت قيمة البناء أكثر فلهم تلك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع الغصب لا تضمن إلا في ثلاث منها المعدل للاستغلال بشرطه على ما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً غص بها رجل ووضع يده عليها في غيبة مالكيها وبني فيها بناء لنفسه من ماله بغير إذن مالكيها بقيمة أقل من قيمة الأرض فهل إذا حضر مالك الدار وأثبت ملكه في الدار المذكورة يكون له نزع الدار المذكورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بناه للرجل المذكور ومطروحاً على وجه الأرض (أجاب) نعم للمالك دفع يد الغاصب لذاته

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وإن يتملك ما بناه الغاصب بقيمة مستحق القلع جبراً على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الأرض إذا كان تابعه يضر بالأرض والا توقف على رضا الغاصب فإن أتى كلف قلعه والله تعالى أعلم (سئل) في شيم قاصر يملك داراً آت له بطريق الأرض عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية شرعية في غيبة القاصر فضر القاصر من غيبته وطلبه بعد بلوغه من شيخ البلد فأنكر شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل إذا أثبت القاصر المذكور بعد بلوغه أن الحق له في الدار المذكورة يحجب لذلك ويؤثر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث كان المالك ثابتاً له في الدار المذكورة عن مورثه (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها نخلة بالميراث عن أبيه ثم يحب من يملكه مع عياله وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات ذلك الرجل عن أولاده فهل إذا حضر وأمن غيبته يمكنهم أن يكون لهم نزعها من واضع اليد عليها ولو طالت المدة حيث كان الحق ثابتاً لهم فيها عن أبيهم وسفرهم عن شرعي تسمع معه الدعوى إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا كان الحق في تلك الدار ثابتاً للورثة المذكورين عن مورثهم المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر أنترعها من واضع اليد عليهم حيث لا مانع وقد صرحوا بأن الحق لا يسقط بتقدم الزمان والغيبة مسافة القصر عندهم والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية بنخلها وأشجارها وسواها عن أصولهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا من غيبته فوجدوها أناساً اجانب واضعوا أيديهم عليها فطلبوا رفع أيديهم عنها فاعتروا أنهم ما وادعوا أنهم وضعوا أيديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدعون خراجها لجهة الديوان فهل يؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها لآل باب الأسباط وهي مسوحاً بآبهم وجددهم ولا عبرة بما تعلوا به من وضع أيديهم عليها المدة المذكورة في غيبة آل بابها حيث كان إخراجهم من بلدهم بالأكراه ولم يكن منهم ترك لها اختياراً (أجاب) نعم يؤمرون بتسليمها إلى مستحقها إذا لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من تلك الأرض ولا تملك المساقفة من الأشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق المالك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل فوشكه ونقصها منه ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها أشجاراً ونخللاً والمالك ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل إذا كانت قيمة الدار أكثر من قيمة الأشجار يؤثر الغاصب بأخذ قيمة الأشجار ونزع الدار من يده (أجاب) إذا تحقق الغصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب في المنسوب بدون إذن المالك يكون للمالك تسكينه قلع أشجاره إلا أن يأخذ المالك بقيمتها مستحق القلع ولو جبراً إن أضر قلعهما بالأرض حيث كانت قيمة الأرض أكثر من

قصة الشجر والخيول والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا باليراث من أبيهم وحصه في خيل كذلك مغروس في أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث والشر يك الثلثان ثم يبيعون من بلادهم وغابوا في مكان بعيد فوق مسافة اقصر مدة نحو خمس وعشرين سنة فوضع أناس أجانب أيديهم على الدار ولم يزل الخيل بيد الشر يك فهل اذا حضر الورثة المذكورون من غيبتهم يكون لهم أخذ دارهم من واصل اليد وأخذ حصتهم في الخيل حيث كان الحق ثابتا لهم فيما ذكر عن الآباء ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من ملكهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون ملكهم لما ذكر بطريق شرعي يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبة مسافة السعة عذر شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دورا وطاحونة وبعض مراش وغير ذلك مات عن ابنين وبنيتين فوضع اجنبي يده على جميع ماله الميراث لكون بعض الورثة قصر او الحال ان الرجل الذي وضع يده على الميراث لم يكن قريبا للميت ولم يكن وصيا عليهم لامن قبل القاضي ولا من قبل الميت فهل اذا بلغت القصر وارادوا أخذ ماله من يد واصل اليد يسوغ لهم ذلك ويقسم ماله الميراث بين الورثة بالغريضة الشرعية واذا اراد واصل اليد ان يصالحهم على قدر من الدارهم ولم ترض الورثة بالصالح لا يجبرون عليه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موزون عن الميت المذكور يقسم بين ورثته بالغريضة الشرعية حيث لم يتعلق به حق للغير كدين او وصية وللقصر بعد بلوغهم بصفة الرشد أخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية اميرية تلقاه عن اصوله من قديم الزمان وورثها بعد غير مئذاريك ربع سنين على مبلغ من الدراهم غارقة والآق طلب ان يقتسكها ويدفع الدين لربه فانكر وجحد حق رب الارض فيها ما تعلم بالوضع يده عليها تلك المدة فهل اذا أقام رب الارض بينة بانها حقها وان امره بوجوبه يقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره ولا بتعاليه واذا كان لرب الارض عقار خاص به فتعدي ذلك الرجل بسبب انه شيخ بلد ودهمه وأخذ انقاضه واخشاه يملكه ون عليه ضمان ما اتلفه ومطالبة ببقية قيمته اذا ثبت ما ذكر (أجاب) اذا ثبت رب الارض استحقاقه لمقتضاها بالوجه الشرعي ولم يوجد منه ما يفيده سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من المذمى عليه حيث لا مانع وعليه دفع ما يملكه من الدين لربه وعلى الغاصب ضمان ما اتلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا تلقاه عن أبيه عن جده ثم غاب عن يده ومكث في غيبته ثلاث سنين ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واصل يده على الدار المذكورة بغير حق ولم يكن على مالك الدار دين لا ليري ولا لغيره فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فانكر حقه وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المذكورة وتسليمها لمالكها حيث كان المالك ثابتا له فيها عن أبيه وجده بالوجه الشرعي (أجاب)

اذا اثبت الرجل المذكور ملكه لتلك الدار بطريق الارث على الوجه المسطور بالطريق الشرعي يؤمر واصل اليد بالغصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهة من وكاته داران ثم بعد موت المورث حصل للورثة ثلث من بلادهم فخرجوا من بلادهم الى بلدة اخرى فوضع رجل ذو شوكة يده على الدارين من مئذنين سنة فحضر الورثة الى بلادهم وطلبوا اخذ الدارين من يد ذي الشوكة فنعهم منها ما علموا بوضع يده تلك المدة فهل حيث اقامت الورثة بينة بثبوت الدارين لهم ولم يكونوا شاهدين انصرف واصل اليد تلك المدة لم ينعوا من حقهم ويؤمر واصل اليد برفع يده عنهما (أجاب) صرحوا بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة مدة السفر وهي ثلاثة أيام وليا لها عن بلاد الخصم فاذا كانت غيبة المذمى المذكورين عن خصمهم في تلك المدة مسافة القصر كان ما ذكر عذرا شرعيا تسمع معه الدعوى فاذا اثبتوا دعواهم المالك في الدارين المذكورين بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجنبي يده على الساقية المذكورة مدة اثني عشر سنة بلا اذن شرعي من المالك المذكورة فهل والحال هذه اذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها بالساقية المذكورة عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمرأة المذكورة حيث كان الرجل المذكور واصلها يده عليها بالوجه الشرعي (أجاب) اذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها بالساقية المذكورة بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده واصل اليد عليها وتسليمها اليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجنبي مع اخوته بواسطة شيخ البلد وبني فيها بالجبر عليهم ما فوكت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة مع واصل اليد فارتفع الوكيل مع واصل اليد الى المحاكم الشرعي وطلب الوكيل دار موكته من واصل اليد فجد فطلب من وكيل المرأتين اثبات المالك فاقام بينة على ذلك وادعى واصل اليد ان والده اشتراها منهما فطلب المحاكم الشرعي من واصل اليد بينة تثبت دعواه الشراء ففجز عن الاثبات وحلف المرأتين بيميننا فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من كون الحق في الدارين المذكورتين والباقي اخذت قيمة بنائهن او قلعه (أجاب) حيث ثبت المالك في تلك الدارين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني فيها الرجل المذكور يدون اذنهما وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فليرب الارض ان يكلف الباقي قلع بنائهن وتسليم الدار او يتملك البناء بقيمة مستحق القلع ولو بالارضا الباقي ان اضر رفعه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بالشرع بموجب حجة بيدها ثابتة المضمون وتلك المرأة اخ وضع يده على الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين واخذت في أعلاها بناء بغير اذنها والحال انها

معدة للاستغلال والآن مات عن ورثة فطلبت الاخت اخذ الدار فغلبها ورثة الاخ متعللين ببناء مورثهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون لهم منعها منها اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركه باجرة مثله وليس للورثة الا قيمة البناء الذي احده الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة مملوكة لملك المرأة بالوجه الشرعي يكون لها الاستيلاء عليها من ورثة اخيها وتكاف الورثة قلع ما احده مورثهم من البناء باعلاها يدون اذن المالك اذا كانت قيمته اقل مما احده عليه اذا لم يضر قلعه بالدار والامتلاك به بغيره مستحق القلع ومنافع العصب لا تضمن الا في ثلاث عقار اليتيم والوقف والمعد للاستغلال فيجب فيها الجرائل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم يسكن المعد للاستغلال بتناويل ملك او عقد ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر وان لا يكون المستعمل مشهورا بالعصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه اخذ في الجهادية فوضع شيخ البلدية على داره في غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطلب رفع يده عنها فغلبه من اخذها منه كالحق فيه فهل اذا كان الحق ثابتا له في الميراث يمكن هذا وارث لعمه سواء يكون له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا بوضع يده بغير طريق شرعي (اجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يؤمر واضع اليد عليها بالغاصب بتسليمها لملكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على ارض داخلة في غيبة مالكها وبني المستولى عليها فيها بلبين في ووضعه يده عليها وصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور مستوليا على الدار المذكورة ثم انهدم البناء الذي بناه المستولى المذكور وفاراد ان يعيده فغلبه مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ملك الارض المذكورة لملكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يد واضع اليد عليها حيث كان مقرا ومعتقرا بملكها (اجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمسين سنة وزيادته وهو يتصرف فيه ويتنفع به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن بلده وغاب مدة فوضعت امرأته اجنبية يدها على ثلاث فحلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها بدون وجه شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخيل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك في تلك الفحلات ثابتا للرجل المذكور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

٥

من ملا كهامة من السنين وغرس في بعض اطارها بعض اشجار بدون اذنهم ثم بعد ذلك استاجرها جميعها من وكيل بعض ملا كهامة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذكور كور بالقرس والبناء فيها على ان ما بناه وغرسه يكون ملكا له وذلك بغير اذن واجازة باقي الشركاء وعند انتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يبنى ويغرس فيها شيئا عن ورثة وعن ارض اخرى له فيها حق الانتفاع بمجاورة لتلك الارض المشتري كقبة فباع ورثة المستاجر المذكور حقه من الارض الاخرى فقط لرجل اجنبي فوضع يده عليها وعلى الارض المشتركة المذكورة وغرس فيها اشجارا متنوعة بدون اذن واجازة من ملا كهامة والحال ان قيمة الاشجار المغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الارض بل قيمة الارض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤمر الرجل المذكور برفع اشجاره وتسليم الارض لاربائها اذا تحقق ما هو مرسوم (اجاب) نعم يؤمر الرجل المذكور برفع ما غرسه في تلك الارض وتسليمها لاربائها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة ارض ملك الجماعة بطريق الارث عن اصولهم وبني فيها بناء بدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربائها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق العصب فيها بشهادة البينة الشرعية لاسيما وقيمة الارض اكثر من قيمة ما احده الغاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة للجماعة المذكورين وثبت غصبهم من قبل الرجل المذكور بالوجه الشرعي وبني فيها بناء بدون اذن ملا كهامة وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو مذكور يكون لاربائها رفع يد الغاصب عنها وتكليفه قلع ما احده فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجة وابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركته الميت فغلبها ابن الزوجة من غير الميت بالتعدي ووضع يده على جميع التركة بدون ولاية شرعية فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذكور ويقسم جميع ما ثبت انه متروك عن الميت المذكور بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع وبموتة عن امه وزوجته وابنه لا غير يكون لزوجة من ذلك الثلث فرضا ولا ماله السدس كذلك والباقي لابنه تعصيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني وعمر في ارض زوجته بناء لنفسه بغير اذنها ثم مات عنها وعن ورثة اخر فهل يكون البناء المذكور ميراثا عنه وتقرم الزوجة المذكورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم في جامع الفصولين هو دار امرأته فمات وتركها وابنا فلو عمرها بانيها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصه الابن ولو عمرها بالنفقة بلا اذنها فالعمارة ميراث عنه وتعزم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها بلا اذنها قال النسفي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١١

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٢

كرم امرأته وسائر املاكها انتهى من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض
المتقامين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنعم عليه ولي الأمر بقطعة أرض اميرية
وملكه اياها وجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بغيرا شرعيا
فوجد المشتري اربع عشش في بعض مواضع منها بناها باجماعة بدون استئذان من الميرى
والحكام وسكنوا فيها وحدوث هذا البناء معلوم وثابت فارد المشتري الأرض المزبورة
رفع بنائهم المذكور فنازعهم منهم واحدا به تعلق هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك
له ولمورثته في الأرض المذكورة وانها الجهة الميرى المنعم بها والحال انه لا حجة بيده شرعية
ولا يئنة تثبت له ولا لمورثته حق القرار في الأرض المذكورة فانيته انه يدعى تعلق هذا
البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الا آخرون عن رفع بنائهم قائلين ما يجوز على
هذا المعارض يجوز زعلينا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما يفيد عدم ملك الأرض
ومع ذلك قيمة بنائهم لا تساوى قيمة الأرض الحاملة للبناء فهل لا عبرة بتملكهم جميعا
ويؤمرون برفع البناء عن تلك الأرض واذا الرمزوا برفع بنائهم اذ لم يضر بالأرض فهل
لا يلزم المشتري شي من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك
العشش في الأرض المذكورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق
التعدي يؤثر المحدث بدون اذن برفع بنائه منها حيث لم يضر الرفع بتلك الأرض والحال
ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض أمام داره معلومة
مسيرة استولى عليها ذو شوكه وأجرها لغيره ابني ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك
فطالب المالك رفع يد المؤجر والمستاجر عنها فامتنع عن ذلك وانكر ملكه فيها ولم يحدثا
بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معه الى الحسا كم الشرعي واثبت لديه ملكه فيها
بالطريق الشرعي وبعد ذلك أمر القاضي المالك ببيعها للمشتري المذكور ليتفجع بها فامتنع
من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذكور ويكون له استردادها من يدهم في يده والحال
هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل غصب حصة في عقار وبنى فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر
واضع عايدة عليها ثم بعد ذلك طلب المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له
فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤثر الغاصب برفع ما احده في أرض
غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالأرض ولم تكن قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض والا
فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بنيهم ثلاثة يملكون دارا بالارث عن اهلهم لم يمل كل
واحد منهم ثلثها مات احدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذكور الثلث فآخذ الابن
القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظام ثم
بعد ذلك حضر لياخذ حصته مع ابني عمه فوجد رجلا اجنبيا واضع عايدة على الحصة
المذكورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان المالك ثابتا

للأبن المذكور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضوره من غيبته بحاجب لذلك ولا يسقط حقه
بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سفر فتسمع الدعوى ولو
بعد مضي خمس عشرة سنة اذا كان المدعى غائبا فيها مسافة القصر ولا يسقط الحق بغير
الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واضع يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف
فيها لنفسه خاصة بدون شر يملك فيها ثم مات عنها وعن ابن عم عاصب ولم يكن له وارث
سواه فوضع يده على الدار المذكورة رجل اجنبى يتمكن شيخ البلد له فيها ولم يكن على
الميت دين للميرى ولا لغيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكيل له في
ذلك فهل اذا كان المالك ثابتا للوارث من مورثته في الدار المذكورة بالوجه الشرعي
يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار
المذكورة بطريق الارث للرجل المذكور عن مورثته بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد
بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض
اشجار ونخل وعقار بطريق الارث عن آبائهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في
غيبه باقي الورثة وقلع الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة القدر وذلك بدون
اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون
لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيمة (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشرى ملك
المستملك المذكور قيمة انصباهم عما استهلكه من الاشجار المذكورة والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثته وضع رجل اجنبى ذوشوكه يده
على الدار المذكورة بالهجر والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فانكر الغاصب دعواه
المالك فيها فهل والحال هذه اذا ثبت المالك المذكور ملكه في الدار المذكورة يجبر
الغاصب على تسليمها للمالك المذكور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه
شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث الغصب منه واثبت
دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المصوب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله
تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة أرض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز
فبنى احد الورثة في القطعة المذكورة مكانا لنفسه من ماله الخاص ببيان قاض اشتراها
وبناها فيها لنفسه وصاروا واضع يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد باقي الشركاء
قسمة الأرض مع البناء الذي فيها وقيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير والحال ان
الباني بنى بغير اذن الشركاء وكانت الأرض التي بنى فيها تقبل القسمة فاذا يكون
الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بنى احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار
المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباني فيها
ونعمت والا هدم كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في مكان
آلت له بطريق الارث عن مورثته وضع رجل اجنبى يده على الحصة المذكورة بطريق

الغصب مدة عشر سنين والآن طلب المالك المذکور رفع يد واضع اليد المذکور عن
الحصة المذکورة فانكر استحقاقه فيها فهل اذا ثبت المالك المذکور ملكه للحصة
المذکورة من مورثه بالوجه الشرعي يقضى له بها ولا عبرة بانكار واضع اليد المذکور
ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذکور حيث كان المالك ثابتا له فيها
عن مورثه (اجاب) اذا ثبت المالك المذکور ملكه للحصة المذکورة بالوجه الشرعي
يقضى له بها ويؤمر واضع اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والا فلا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك دارا مات منذ خمسين سنة عن بنت وبنتي ابن قصر وابن اخ
فوضعوا ايديهم على الدار المذکورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصبها
مدة عشر سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذکور كورة احد الظلمة من ورثة الغاصب
الاول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاول والآن اراد ورثة المالك لها استردادها
منه ورفع يد بعض ورثة الغاصب المذکور فاعترفوا جميعا لهم بالمالك عن مورثهم وادعوا
شراها من ابن اخي الميت المذکور حين وضع يد مورثهم عليها فانكر ذلك ورثة المالك
فابرزت ورقة تدل على شراها من ابن الاخ المذکور وهي مقطوعة الثبوت وليست بحرة
من قبل قاض ولا مسجلة بسجل ولم يصدقوا على مضمونها ولم يدركها ابن الاخ وكيل
عن باقي الشركاء فيها فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن
الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابها
حيث اعترفوا باصل المالك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بما نقل شرعي ولم يحدثوا
فيها بناء يوجب تلك الاصل بقيمتهم من ملاك (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة
الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمر بتسليم الدار للمالك كما حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثني في زمن صحته وسلامته وبعد
خروجها من عديته مدة مات ذلك الرجل عن ورثة فاثبتين فوق مسافة القصر بكنية وترك
ما يورث عنه شرعا من النخيل فوضعت تلك المرأة يدها على النخيل المذکور وورثت
تستغل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة المذکورين مدة فهل اذا حضر الورثة من غيبتهم
يكون لهم رفع يدها عن النخيل مورثهم ومطالبتها بقيمة ما استغلته من ثمره مدة وضع
يدها عليه حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ابيهم وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)
نعم لهم ذلك اذا تحقق ما هو مذكور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدى رجل من العربان ذوقه واخذ منه
بالغصب وصار ينتفع به مدة مع المنازعة ولا يقدر على تخليصه منه ثم مات رب النخل عن
ورثة فطلبوا اخذه فلم يقدروا ايضا واستمر تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة
ايضا فطلب ورثة رب النخل اخذه من ورثة الغاصب فدعوههم متعللين بطول المدة
والحال انه لا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

النخل اخذه ورفع يد ورثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ابيهم ولا عبرة
بتعللهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى المحاكم الشرعية اذا ثبت ما ذكر (اجاب)
ترك الدعوى لدى القاضي خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعي مانع من سماع
دعوى التارك واذا تحقق انه لم يوجد التارك للدعوى لدى القاضي ثلاث المدة وادعى
الوارث على واضع اليد بغصب مورثه من ذلك من مورث المدعي وانبتوا دعواهم بالوجه
الشرعي يقضى لهم به بدعاهم والا فلا فصدح في تنقيح الحامدية انه اذا ادعى عند
القاضي مرارا ولم يقبل القاضي الدعوى ومضت المدة المزبورة تسمع دعواه بذلك لانه
صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عنيد القاضي اه والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ميراثه دار
وساقية فوضع خال القصر يده عليها وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف
عليهم بدون ولاية شرعية ثم مات الخال المذکور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار
والساقية بعد موت ابيهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون
للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان المالك ثابتا فيها
للقصر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة فاثبتين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من
عقار ونخيل وغيرهما فوضع رجل اجنبي يده على ماتر كه الميت بدون مسوغ شرعي ثم
بعد مدة تزيد على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وادعوا اخذ ماتر كه
مورثهم من واضع اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس
عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر
ويحجر واضع اليد على تسليم ماتر كه مورثهم لهم حيث ثبت المالك لهم فيه بالوجه
الشرعي (اجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعي لا يمتنع معه سماع الدعوى
بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
ذو شوكة غصب دار رجل وبني فيها بناءا لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على
منعه لكونه ذاقه فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون
للمالك الارض نزعها من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق القلع او يؤمر بالبناء
بقلع بنائه (اجاب) اذا تحقق ان البناء في ارض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض
اكثر يكون للمالك تكليف الباني قلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة
بنائه مستحق القلع ان ضرر قلعه بالارض فان لم يضر بشرط رضا مالك البناء باخذ قيمته على
هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخرون بني
في بعضها بناءا ثم مات الغاصب عن ورثة فنازعهم مالكها وانبت ملكه فيها بالوجه
الشرعي وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر او تعبر بقيمة

البناء وقيمة الأرض فإن زادت قيمة البناء على قيمة الأرض يملك صاحب البناء الأرض بغير قيمتها وهل إذا كان رفع البناء يضر بالأرض يكون لمالك الأرض أن يملك البناء بغير قيمته (أجاب) إذا بنى شخص في أرض غيره بدون إذن المالك فإن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كلف الباقي قلع بنائه إلا أن يتفق مع رب الأرض على أخذ قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالأرض فإن أضر رفعه بالأرض فلما استكهان يملك البناء بغير قيمته على هذا الوجه جبراً على مالكه وإن كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض فكذلك الجواب على ما أفتى به الأشياخ وأفتى بعض المتأخرين بأن لمالك البناء أن يملك الأرض بغير قيمته إذا أضر بالاشد بالخف وهو قول الكرخي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلاً غرسه بنفسه في أرضه الخاصة به ثم بعد مدة تصيب من بلده وترك نخيله ومكث خمس سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في الجهة هادية فأرسل لعمه ووكله على النخيل الذي آل إليه بالميراث عن أبيه فوضع العم يده عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابن أيضاً فوضع يده بعده عليه والآن حضر ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فنهض منه منكر أو جاحداً الحق فهل إذا ثبت أن الحق فيه لابن الغارس له بالبيعة الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عبرة بانسكاره إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) إذا لم يوجد مانع من سماع دعوى ابن الغارس المذكورة بالنخيل على ابن عمه وأثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بها وإلا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك داراً فوضع رجل اجنبي يده عليها في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غيبته ويريد أخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذه إذا ثبت الملك في الدار المذكورة لابن عمه بالبيعة الشرعية يصح واضع اليد الغاصب على تسليم الدار لابن المذکور (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض مملوكة لامرأة وبني فيها بناءً لنفسه بغير إذن مالكها الأرض وقيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فأرادت مالكها الأرض أن تكلف الباقي قلع بنائه وتغني عن الأرض فأبى وأراد أن يملك الأرض ببنائه وسكنها فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال أن قلع البناء لا يضر بالأرض فهل لا عبرة بتعلله المذکور ويكلف قلع بنائه من الأرض المذكورة حيث كان المالك ثابتاً لها فيما لم تنتقل إليه منها بناؤه شرعي (أجاب) نعم لمالك الأرض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذي قيمته أقل من قيمة الأرض الحاملة له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون نخيلاً بالميراث عن أبيهم سافروا إلى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتركوه فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير إذنهم ورضاهم وصار ينتفع به مدة فيتمم نحو خمس عشرة سنة والآن حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فنهض منهم من أخذ متهللاً بطول المدة المذكورة فهل إذا

أفتوا أن الحق لا يبيهم وأنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب عنه ولا عبرة بتعلله المذکور وتمكنون الغيبة عذر شرعي فتسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من الغيبة تلك المسافة في هذه المدة فإذا أثبتوا دعواه بالوجه الشرعي يقضى لهم بما ادعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً بالشراء الشرعي مع عدم الاستغلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة من المالك مدة ست سنين فطلب المالك من الساكن المذکور أجرة مؤهل المكان المذکور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرة متهللاً بأن أجرة المدة المذكورة لا تلزمه لسكونه سكن فيه من غير عقد اجارة فهل والحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعي أن المكان المذکور مع عدم الاستغلال يلزم الساكن فيه أجرة مؤهل مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعلله المذکور حيث لا مرما هو مسطور (أجاب) منافع الغصب لا تضمن استوفائها أو عطلها إلا في ثلاثة الوقف وعقار اليتيم والمعدل للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر يستحق حصته في مكان بالأرض عن أبيه استوائت عليها امرأة اجنبية وسكنت في جميع المكان المذکور من غير عقد اجارة لخصه القاصر مدة من الشهور فهل والحال هذه يلزم المرأة المذكورة أجرة المثل لخصه القاصر المذکور مدة سكناها فيها (أجاب) نعم تلزم المرأة المذكورة بأجرة مثل حصته القاصر المذکور مدة سكناها واستعمالها لتلك الحصته بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض أصلها دار خربة لغيره بدون إذن وبني فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به بانقراض اشتراها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضع يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذکور تكليف الباقي قلع بنائه وأخذ أرضه منه فهل لمالك البناء أن يملك الأرض بغير قيمتها حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباقي قلع بنائه (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف العلماء فافتي الأشياخ بتكليف الغاصب قلع بنائه وأفتى بعض المتأخرين بأن له أن يملك الأرض بغير قيمتها والحال هذه دفع الضرر بالاشد بالخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلاً بالميراث عن أبيه تصيب من بلده وغاب في بلدة أخرى فوق مسافة القصر مدة نحو عشر سنين فوضع شيخ البليديده عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن حضر ربه وطلب رفع يده عنه فنهض متهللاً بطول المدة المذكورة فقط فهل لا يجاب لذلك شرعاً ويكفي لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله المذکور سيما مع اعترافه (أجاب) إذا كان مالك الرجل المذکور في تلك النخيل ثابتاً بالوجه الشرعي يكون له رفع يد الغاصب واضع اليد عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد العزلة منه داراً

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذکور يده على تلك الدار مع دار والده المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم مات أحدهما البنتين عن ولد فاستولى الولد المذکور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعما أن أمه كانت تستحق مما اشتراه خاله لنفسه بما له الخاص به فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ترفع يد الولد المذکور عن ملك خاله ولا عبرة بزعمه ولا يكون له إلا ما استحقه أمه في مخلفات والدها بالقرينة الشريفة وإذا بنى الولد المذکور في تلك الجهة ينظر لما بين القيمتين فإذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء يؤثر صاحب الأرض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والأرض وإذا كانت قيمة البناء أكثر يؤثر صاحب البناء بدفع قيمة الأرض لصاحبها ويكون له البناء والأرض (أجاب) إذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذکور بالدار المذکورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخته بدون إذن واستولى عليها حال غيبة المالك ينظر في قيمة البناء المحدث فيها وفي قيمة الأرض المستولى عليها فإن كانت قيمة الأرض أكثر يؤثر الباني برفع بنائه وتسليم الأرض لمالكها وإن كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين أن لمالك البناء أن يتملك الأرض بغيرها قهر على مالكها رافعا للضرر الأشد بالأخف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي شلهمون في رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بملك قطعة أرض مملوكة لها قدرها مائة وثمانون ذراعا معماريا محدودة بمحدود أربعة عشرين موضع رجل يده على الأرض المذکورة وبنى فيها بأذن شيخ بلده لكونه يطلب منه أرضا لبنى له فيها دارا فبناها الرجل المذکور بطوب لبن بغير إذن المالك لتلك الأرض فطلب المدعي رفع يده عنها ورفع بنائه من الأرض المذکورة فهل إذا ثبت ملك الأرض المذکورة للمرأة المذکورة ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالك المذکور (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المدعي عليه في أرض تلك المرأة المملوكة لمساكين دون أهلها فإن كانت قيمة الأرض أكثر كاف الباني قلع بنائه بطلب مالكة الأرض وكذلك إذا كانت قيمة البناء أكثر كافي العمادية اتباعا لجواب الكتاب وهو الذي جرى عليه المشايخ وبه أفتى شيخ الإسلام على أفندي مفتي الروم اخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني وأفتى بعض المتأخرين بأن لصاحب الأرض أكثر وهو صاحب البناء أن يتملك الأرض بغيرها دفع الضرر الأشد بالأخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مملوكة لغيره بغير إذن مالكها وفيها محلات خربة فوظفها بالكرس وتقل منها التربة وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالكها من غيبته وأراد أخذ داره من واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة بناء فتح وطها وأجرة نقل التربة فهل حيث كان الأمر كذا وكذا كانت قيمة الأرض أكثر مما حوطها به واحده فيهما لا يلزم

المالك ذلك بل يؤمر واضع اليد برفع ما حوط به ويلزمه دفع الدار لمالكها وما المحكم (أجاب) لا يجبر المالك على دفع قيمة ما بناه الغاصب في أرضه بدون إذنه والحال ما ذكر لا سيما إذا كان رفعه لا يضر بالأرض بل يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه وتسليم الأرض لمالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وأربع بنات وترك دارا استولى عليها رجل وأخذ بعضها وادعى أنه اشتراها من الميت قبل موته وطلب منه اثبات دعواه فحضر عنه كذا وأورفت يده عنها والآن أراد شيخ البلدان يضع يده عليها وبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها للورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من البناء والتصرف فيها بدون إذنهم ورضاهم (أجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون دارا بطريق الأرض عن أبيهم غابوا إلى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكنوا بها مدة خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا إلى بلدتهم التي بها الدار المذکورة فوجدوا رجلا أجنبيا واضعا يده على الدار المذکورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة بطوب لبن بغير إذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فادعى أنه اشتراها من أحدهم وأنه كان وكيل عنهم في بيعها له فأنكروا دعواه والحال أن مدعى الشراء المذکور لم يكن عنده حجة شرعية ولا سند ولا بينة تشهد له بطريق دعواه المذکور فهل لا عبرة بدعواه المذکور المجرى عن الإثبات الشرعي ويجبر واضع اليد المذکور على تسليم الدار المذکورة للمالك المذکورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما هدمه وقت وضع يده على الدار المذکورة لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لا عبرة بدعواه المذکور بدون اثباتها بطريق شرعي ويؤمر بتسليم الدار لمالكها إذا لم يكن هناك مانع وما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضي إن لم يضر قلعها وإن أئلف شيئا منها فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون قطعة أرض استولى عليها رجل بطريق النصب وبنى فيها بناء بغير إذن ملاكها وقيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الأرض المذکورة دفع قيمة البناء في الأرض المذکورة أو يكون للباني رفع بنائه من الأرض حيث لم يضر رفعه بالأرض (أجاب) إذا لم يضر رفع البناء بالأرض يكون للباني والحال ما ذكر مخيرا بين أخذ قيمة بناءه مستحق القلع بضرار الأرض وبين قلعها وإن أضر بالأرض فالحيار بين تكليف الغاصب بالقلع وبين تملك البناء بقيمته مستحق القلع لمالك الأرض إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى من حسن بك مفتش الأقاليم الوسطى سابقا حال حياته عمل شروطا مع حسين أفندي تاعى على بناء حمام سوق وما يتبعه من القهاوى والدكاكين في أرض مكان مملوك للملك المذکور وكل ما صرف على ذلك يكون على الملك المذکور ثلاثة أرباعه وعلى حسين أفندي الربع

ويكون ذلك مشتركا على هذا الوجه وان البك المذ كور أعطى حسين أفندي في نظير خدمته ومباشرة البناء وتتميمه ربع الارض وربع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك المذ كور حضر الافندي وأفاد ان الحمام المذ كور تم بناؤه ولم يدرك عمل القهاوى والدكاكين وأفاد ان له مبلغا زايده ماصرفه في البناء يخص التركة ونظرت القضية لدى القاضي فتحرر منه اعلام شرعي يتضمن ثبوت ربع الحمام الى الافندي وثبوت ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والآن وردت افادة من المديرية تتضمن ان الافندي جدد في الارض المذ كورة عشرة دكاكين يجوار الحمام بلغ تكاليفها كذا وان تجديد ذلك يرى الافندي لما رأى فيه من المصلحة وأنه يقتضى الوقوف على الحكم الشرعي هل هذه الشروط انفسخ بحكمها بموت البك أم لا واذا انفسخ حكمها فالحكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة أو للباني وحيث ان الارض هي حق الميت فالحكم فيها وما يعامل به الافندي المذ كور في البناء وورد معها صورة الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم حسن بك حال حياته أعطى ومالك الافندي المذ كور الربع في أرض المكان الكائن بناحية بني سوييف المطل على بحر النيل المجاور لا مكنة بيد أربابها لم تعين تلك الاماكن الا تيل الى البك المذ كور بالتصديق الشرعي من قبل معتقه وقبل ذلك منه لنفسه واذن المتوفى المذ كور قبل موته للافندي المذ كور بان يبنى في أرض المكان حماما وقهاوى ودكاكين ويكون ذلك مشتركا بينهما للتوفى ثلاثة ارباعه وللأفندي الربع وان كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة ارباعه على المتوفى بعد عمل الحساب وقبل ذلك منه وأنه يبنى في أرض المكان حماما وصرف عليه كذا ما هو من مال الباني خاصة كذا وما هو من مال المتوفى معاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وزكياء عدلا بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه وكيل ابن اخي الميت ووكيل زوجته ووكيل بيت المال بصهر المنسوب وصيا على تركة الميت والمأذون له بالخصوص والمقر بوضع يده موكلة على خلفات المتوفى وعرفنا كلام الو كلاء المذ كورين بان الحق في ربع بناء الحمام المرقوم لحسين أفندي وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى المذ كور بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك فترجوا الافادة من طلب المديرية (اجاب) الاذن بالعمارة يبطل بموت الاذن فاذا كان بناء الدكاكين والقهاوى بعد موت التركة كانت الارض المبنى فيها ما ذكر ملك الميت كما يستفاد من السؤال المهر لهذا الطرف المستطرباطه ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٠ انما هو منصب على بناء ربع الحمام والرجوع بما زاد في نفقة عمارته حيث ذكر فيه ما نصه وعرفنا كلام الو كلاء المذ كورين بان الحق في ربع بناء الحمام المرقوم لحسين أفندي

نامق المذ كور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى المذ كور بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الارض الموهوب بها بوجه معتبر شرعا في الدعوى وعدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بناه الشخص في أرض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناه لرب الارض وان بناه لنفسه في أرض غيره بدون اذنه يكون حكمه حكم العاصب فيؤمر بقلع ما بناه الا ان يملك رب الارض البناء بقيمته مستحق القلع وهذا ان كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء وان كان بالعكس فللباني ان يملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك قطعة أرض ارباعين أبيع ووضع يده عليها سنة وحازها أبوه قبله السنين العديدة فخاف رجل آخر واشترى قطعة أرض يجوارها وبنها وبني في القطعة الموروثة قاعة تعديا بلا اذن الوارث ومن غير وجه شرعي وهو غائب فحضر ومنعه منها واتفق معه على أن يبنى له بدل بنائه ثم بعد ان رضى المتعدي بذلك امتنع ولم يرع بخروجه عما بناه وقيمة الارض الموروثة تزيد على قيمة البناء والارض المذ كورة ثابتة للوارث بالبنينة الشرعية زيادة على وضع اليد فهل والحال هذه يؤمر بقلع بنائه حيث كانت قيمة الارض تزيد على قيمة البناء أو يدفع له قيمة ما بناه في أرضه بلا اذنه مستحق القلع برضاه اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أم وزوجة وبنين احدهما قاصرة وترك ما يورث عنه شرعا من مواش ودار وطاحونة وساقية ودراهم معلومة لهم فوضعت زوجته يدها على التركة بعد موت أم المتوفى وتصرفت في التركة وباعت بعض مواش وغلل وغير ذلك بغير ولاية شرعية على القاصرة وسافرت الحجاز وأنفقت ثمن ذلك في شؤون نفسها والقاصرة مقيمة لم تسافر معها فهل للبنات بحاسبتها بعد بلوغها رشيدته على نصيبها فيما باعته الزوجة حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصارت عينه مستهلكة واستهلكت عوضه في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته لابنت ودفعت صداقها (اجاب) للبنات المذ كورة تضمنين أمها قيمة نصيبها عما استهلكته في شؤون نفسها من المال المشترك اذا تحقق ما هو مرسوم بالاسوال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة عرضها للبيع فآخبر برجل في جهة بعيدة انه يريد شراء سفينة فتخبرها وأرسلها لهذا الرجل ليشترى بها تلك السفينة فإرسل هذا الرجل لها كها بشرائها بنمن معلوم عينه فلم يرض بما عينه له من الثمن ووكيل رجل في بيعها عن ساومها أو من غيره فلما أراد وكيل المالك المذ كور بيعها منعه من ذلك وكيل المساوم لها وادعى شراءها لوكاله وشحنها وكيل المساوم من طرفه وأرسلها للجهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل المالك المذ كور ففرقت بما فيها من ثمن يكون ملازوما بضمها للمساوم أو وكيله (اجاب) الضمان على من تعدي على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجهه يوجب

التضمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض خربة وبني فيها بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض وانفق في بنائها ما يزيد على قيمة تلك الأرض باضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يكون لمالك الأرض الاقبتها حالة كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بدون إذن مالكها تعدى وكانت قيمة البناء أكثر فظاهر الرواية أنه لا فرق بين هذه الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكلف قطع ما أحدثه على هذا الوجه حيث لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين ان للسائل في هذه الصورة ان يتملك الأرض بغيره ما دفع الضرر الاشد بالاحف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً مدة من السنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك ما تفوت عن اولاد اخ وضعو ايديهم عليها ثم التزم رجل بناحيهم المخرج الميرى ووضع في الأرض المذكورة عشر سنوات والآن ارادوا اخذها من واضع اليد المذكور فامتنع من ذلك متعللاً بانها ملكه فهل اذا اثبت اولاد الاخ المذكورون ملكيتهم المورثهم وانه مات وتركها ميراثاً لهم يؤثر وارضع اليدها الغاصب بتسليمها لهم قهراً (أجاب) اذا لم يوجد هناك مانع من سماع دعوى اولاد الاخ المذكورين بتلك الأرض على واضع اليد عليهم الا ان المدعى ملكيتها لنفسه وثبتت دعواهم المذكورة بالوجه الشرعي يقضى لهم بما يؤثر وارضع اليدها الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بينهم مال مشترك جدداً حدهم وهو الاكبر امة ومواشي بالشرا لنفسه ودفع ثمن ذلك من المال المشترك بينه وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يكون ضمانا لخصيب اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون ضماناً لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنتين احدهما بالغة والاخرى قاصرة وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع رجل اجني يده على تركه الميت المذكور من غير وصاية شرعية لامن ابهم ما ولامن القاضى وقبضت البنت الاخرى وطلبت تركه ابهم ما من الرجل واضع اليد عليهم فامتنع من تسليمها لهما متعللاً بأنه لو ساهما لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المذكور مقرراً بتركه ابنتي المذكورتين يؤثر بتسليمها لهما ولا عبرة بما تعلل به اذا ثبت رشدهما (أجاب) اذا كان رشدهما البنتين ثابتاً يكون لهما الاستيلاء على تركه ابهم ما حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في قطعة أرض بغير إذن مالكها حال غيبته ووضع يده عليها فعلم ربه بذلك فنازعه واراد رفع يده فعمل الباقي المذكور بان فلانا امره ببناء فيها والحال ان فلانا لم يكن وكيلاً عن صاحبها ولا رسولاً من قبله في الاذن فهل يكون لرب الأرض المذكورة طلبها من واضع اليد المذكور ويجبر على رفع بناءه فيها حيث كانت ازيد من قيمة البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المذكورة

تكليف الباقي فيما يدون اذنه رفع ما أحدثه فيه على هذا الوجه واتزاعها من يده والحال ما ذكر بالسؤال ما لم يتراضيا على اخذ المالك المذكور بناء الغاصب بالقيمة مستحق القلع مثلاً فيكون البناء مع الأرض لمالكها وترفع يد الغاصب عما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقاراً اشتراه من ابيه بمقتضى حج شرعية من قاضى ناحيتهم بسند وبيئة شرعية ووضع يده عليه مدته من وهو ينتفع به فتعدى عليه عدة البلدة وأخذ منه قطعة باخشاب او سقفاها وانقضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك الاخشاب والانتقاض ووضع بعضه في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى الحاكم الشرعى وادعى عليه بالأرض وبين حدودها وبقد من الانتقاض والاخشاب معلوم تصح به الدعوى واثبت دعواه بالوجه الشرعى يؤثر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدى عليه وأخذ من أرض العقار المذكور (أجاب) اذا ثبت الغصب لما ذكر بطريقه الشرعى يؤثر الغاصب برد ما غصبه من الأرض و بقيمة ما استهلكه من انتقاضها او قيمته الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنتين فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق الغصب فنازعه احدى البنتين وطلبت حصتها من الدار فاعترف لها بحصتها من دار أبيها او طلب أن يعطيها حصتها بدلهما من دار الغاصب فامتنعت وقالت لا آخذ الا حصتي من دار أبي فاعترض منها وقال لها هذه حصتك من دار أبيك والى لك ثلثه بالميراث ولكنى وضعت يدي عليها مدة طويلة تريد عن عشرين سنة ويريد من عهها بطول المدة والحال انها كانت قاصرة فهل اذا اعترف بان الحصة لها بالميراث عن أبيها يؤثر بتسليمها لها ولا عبرة بتعلله بطول المدة لاسيما انها كانت قاصرة وغائبة عن بلد هذه المدة (أجاب) نعم لا عبرة بمجرد تعلله بما ذكر مع اعترافه بملكها تلك الحصة ولم يثبت ناكل ويؤثر بتسليمها لها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على أرض ملك بالشرا من مدة مدية بمقتضى حج شرعية مسجلة استولى رجل على قطعة منها متعللاً بانها ليست ملكه فهل اذا عارضه المالك الذى كان واضع اليد عليها واظهر حجج ملكه ونجح بانها من جله أرضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البيعة بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد لمالكها ولا عبرة بتعلله المذكور (أجاب) اذا ثبت المالك فيها للرجل الاول بالظريق الشرعى ترفع يد المستولى عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبنتين وزوجة وترك داراً ثم بعد موته قسموها بينهم بالقرينة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين وهو يتصرف فيه والآن تعدى أحداً الاولاد على أخيه وأخذ جانيه من نصيبه وبني فيه من غير إذن أخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤثر الاخ المذكور برفع بناءه عن الجانب المذكور حيث بنى فيه بغير إذن أخيه له وكان مقرراً بأنه من نصيب

أخيه لاسيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحدثه في أرض أخيه الخاصة به بدون أذنه حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقيق ما ذكر بالسؤال بطريقة الشرعي والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة للبيع ورسا المزاد على رجل والمالك لم يصدر منه سماح بالبيع والراسى عليه المزاد أجرى بناء ساقية في الأرض المذكورة بدون إذن من المالك بالبناء فما الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك تؤمل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباني الساقية المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقفا لابن مائة تزيد على عشرين سنة ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها وأخشاها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبني فيها وقد مضى على ذلك عشرين سنة فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الانقاض والاخشاب حيث تعدى بأخذ ما ليس له أخذه شرعا ويلزم الباني قلع بنائه حيث بناه بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار وأخشابها بطريق شرعي وجب رد عين المالك كما أن كانت قاعة وقعتها أن كانت هالكة كما أنه ان ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤمر بوضع اليد بردها إليه وقلع بنائه الذي بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه ووجدته سافرا إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستوليا على الدار المذكورة وبني فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذکور معترف ومقر بأن الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذکور ليس لك الا قيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على إزالة بنائه الحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الاصلى وتسليم الدار للمالكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكر بالسؤال تسكين الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على أخذ قيمته حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دارا ودع مفتاحها عند زوج بنته وغاب عن البلد فأخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دوائر سطح البيت وأخذ طوبى وبني به أودعة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضرورى بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربها فما لم يطلب اخراجه منها ادعى أنه صرف في بناء ما ذكر قدر ما علموا من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

لا يجاب لذلك والحال هذه حيث بنى ذلك ببعض انقاض ما هدمه من الدار المذكورة بغير إذن مالكها (أجاب) إذا بنى رجل في دار غيره بدون أذنه بائنا من مالك الدار فهو متبرع بما أنفق في الأجر ومن ما لا يبقى عينه بعد النقص ولو لباني انقاض علو كة له وقد بنى لنفسه فهو له ويكلف نقضها إن لم يضر بالمكان الاصلى أو يتملكها رب الدار بقيمتها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن أربع شجرات مغروسات بأرض مأخوذة لمدابغ لليرى بجهة مصر القديمة أجرى قطعهما شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار حاله تحقيق ذلك على معاون مصر القديمة فأجرى التحقيق وتبين منه أن الشجرات غرسها امرأة تدعى الحاجة فاطمة القهوجية من مدة سنين وباعت اثنتين منها وأقسمت ثلث ما بينهما وبين رجل آخر يدعى سالم زغلول الذي هو صاحب الأرض قبل أخذ الميرى لهذه الأرض للتأريسة الثلثان من الثمن ولصاحب الأرض الثلث نظير العرس في أرضه وشهد بذلك أشخاص متعددون بمقتضى هذا كرهة الحكم (أجاب) بالاطلاع على هذا كرهة تحقيق هذه القضية استفيد منها أن الاربع شجرات غرسها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها في أرض سالم زغلول من مدة سنين وأن الشجرات المذكورة باقية على ما كانت إلى الآن وانها هي وصاحب الأرض باعوا شجرتين منها واقسمتا ثلث ما بينهما ما لا يتراضيهما فأخذ سالم زغلول الثلث نظير أجر أرضه وأخذت المالكات الثلثين فإذا كان الأمر كذلك ولم يحصل انتقال الشجرات المذكورة أو الشجرتين اللتين بيعتا إلى جهة الميرى بناقل شرعي كبيع لا يكون لجهة الميرى معارضة في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا أخذها رجل بطريق الغصب وبني فيها بناء ووضع يده عليها مدة من السنين والحال أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار المذكورة من يد الغاصب المذکور فامتنع من ذلك متعللا ببنائه لها فهل والحال هذه يكون للمالكى الأرض أن يتملكوا البناء بقيمته مطلقا وعلى وجه الأرض (أجاب) إذا بنى في أرض غيره بدون أذنه يكون للمالك أن يتملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا على الباني أن اضطر دفعه بالأرض حيث كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كما هو مذكور بالسؤال وللباني أن يقلعه حيث لم يضر قلعه بالأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نخيل آل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهادى وغاب عن البلد فوضع ولدا أخيه يد هما على النخيل وصارا ينفعا بثمره مدة غيبته ثم حضر إلى بلده ورفع يد ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يد هما عليه بدون أذنه ورضاه ويريد مطالبتهما بمثل ما استغلاهما من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه إذن لهما (أجاب) نعم له مطالبتهما بضممان ما استغلاهما من ثمره مدة غيبته بعد تحققه شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بطيخا تعدى عليه رجل أجني وباعه لرجل

آخر بمن معلوم بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكيل عنه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمته فهل اذا لم يحز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقيمة على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك الباطح المذكور (اجاب) نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على تربة في مقبرة عن أبيه وجدته وجد أبيه وعلى التربة شجرة يملوك له فتمرض له رجل آخر وقطع الشجرة وأعدم التربة مع اللابنا ملكه والحال ان الرجل المذكور حاض ومشاهد انصرف وأصلع اليد وأبى وجده من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون المتهدي ضامنا لها (اجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون غاصبها ضامنا لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى أرضا معلومة من رجل آخر ويحوارها أرض أخرى يملوك للبائع المذكور فيسكن فيها المشتري للأرض الأولى بناء لنفسه كما بنى في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للأرض الأخرى مع اعتراف الباني بذلك وبان الأخرى ملك للبائع والحال ان قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الأرض تكليف الباني قلع ما بناه في أرض غيره اذ لم يضر القلع بالأرض وان أضر يكون للمالك الأرض ان يتملك بناء الغاصب المذكور بقيمة مستحق القلع (اجاب) نعم يكون للمالك الأرض تكليف الغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالأرض فله ان يتملك البناء بقيمة مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة آلت لهم دار متهمة بالارث عن مورثهم أرادوا البناء فيها والانتفاع بها فنهضهم شيخ القرية من ذلك يريد بذلك شراءهم والاستيلاء عليها بدون وجه شرعي وهم يتعنون من تمكينه منها فهل اذا كانت مورثة لهم عن أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضة لهم والحال هذه (اجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار ثابتا لا يكون لشيخ القرية منعهم من تصرفهم فيها انصرف الملاك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجبرون على بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدهم واضعين أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل ناظر على وقف انهم من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهلمها تعديا ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينكرون دعواه ولا يثبت له فهل اذا كان ملكهم لها ثابتا ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكور فيجبر على دفع قيمة ما هدمه تعديا (اجاب) نعم يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في راعي غنم امسك غنمه في فلاة بعيدا عن المزارع جدا فانفلت

رجب ٢

شوال ٢٦

جادی الثانية ١٧

رجب ٢٦

شوال

بعضها ليلًا وسارت مسافة طويلة بدون علمه ولم يكن معها أحد بل انفلتت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غائب أيضا وانفلت الزرع فهل لضمان على أحد من مالكيها والراعي والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع رب الاغنام في هذه الحالة بدون وجه شرعي ظلما لا يكون له الرجوع على الراعي بمثل ما دفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من اجرة المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لضمان على مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في البرازية دابة لرجل ذهبت بغير ارساله ليلًا او نهارا فافسدت زرع غيره لضمان لانه بغير صنع ولا عدوان الاعلى الظالمين وفي العيون غنم دخلت بستانا فافسدت وصاحبها معها يسوقها يضمن ما افسدته وان لم يسبقها لضمان عليه وكذا الثور والحمار هادية من الفصل الثاني والثلاثين واجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي ترمى فالتفت شيامن مال مسلم او ذمي او زرع ولم يكن ارسالها أحد فلا ضمان فيه للخديث جرح العجماء جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع انسان بحيث لو شاعت تناولت منه فدخلت الزرع وأتلفته فانه يلزم الراعي ضمان ما تلف قال الامام في فصوله وفي غصب فتاوى العتاني اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شاعت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كما ذكر في السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظلما لا يكون له الرجوع على الراعي بشئ ولا استقطاعه من اجرة لان المظلوم ليس له ان يرجع بما اخذ منه ظلما على غيره من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجرد وانها وله جار يريد انشاء بناء فتوافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار ان يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا وتراضيا على ذلك بحضور بيعة من المسلمين فاستولى مريد انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وهذا البناء جار على صاحب الدار فيها واخذ قطعة أرض تزيد على ثلاثين ذراعا وأدخلها في بناءه بغير اذنه فطلب صاحب الأرض أرضه فارسل له مبلغا من الدراهم فأبى الاخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة راشدون منكرين ذلك وصاحب الأرض يريد اخذها فهل اذا أقام بيعة بذلك وحلف اليمين الشرعي يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الأرض أرضه حيث اخذت منه فضا بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقه المعتبر كلف الباني أو ورثته قلع ما أحدثه في أرض الغير وتسليمها لما ملكها حيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الا ان يتفقا على اخذ البناء لصاحب الأرض بقيمة مستحق القلع او كان قلعها يضر بالأرض فيمنع مالك رب الأرض البناء كما ذكر ما لم يضر بأرضه بالقلع أما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الأرض فالذي اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء الغاصب ان يتملك الأرض بقيمة جبرا على ربهادفع الضرر الاشد بالاخف والله تعالى اعلم (سئل)

ذی القعدة

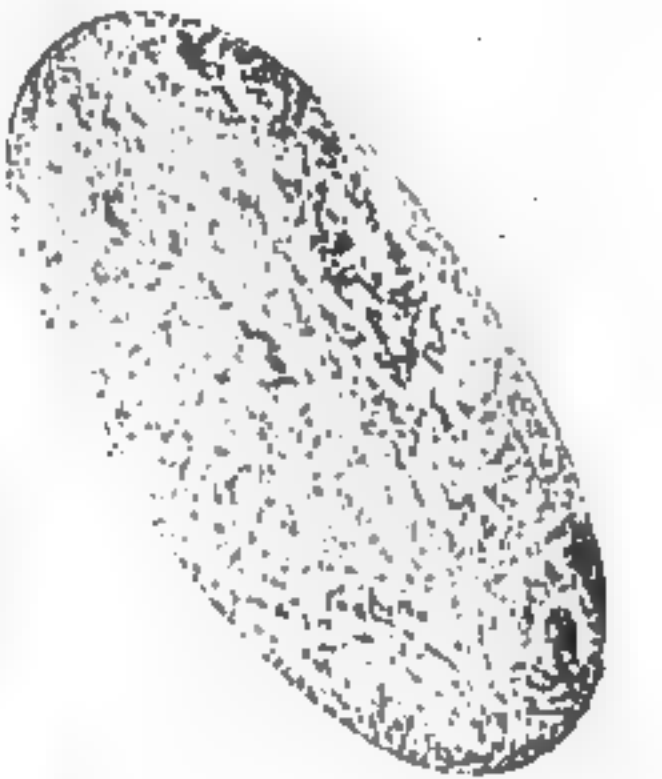
٨

سنة

١٢٨٣

١٢٨٣

في رجل يستحق منفعة قطعة أرض سلطانية له فيها كردار من سواق مبنية وأشجار
تعدى عليه جماعة ويتواقي الأرض المذكورة قابوئين بدون اذن صاحب الاثر المذكور
وبدون حضوره وقت البناء وعند علمه حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم
من الأرض المذكورة واستمر بنازعهم في ذلك ومنعهم الادارة حتى مضى سبتان فترافع
معه إلى الحكومة الآن فهل اذا تحقق احدا منهم ذلك بدون اذنه واجازته وطالبهم
بالرفع ومنعهم من الادارة يؤمر ون شرعا بنقض ما أحدثوه في حق الغير على هذا الوجه
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها كثيرا
أحدث فيها الا ان يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)
نعم تؤمر الجماعة المذكورة بنقض ما أحدثوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون
اذنه والحال ما ذكر بالأسفل حيث لا مانع الا أن يتفق على تسليم البناء لمستحق الأرض
مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصر
غيبه بعيدة واستمر غائبا حتى مات عن ابن وبنتين فاقاموا في محل وفاة والدهم مدة تزد
أربعين سنة ثم حضر والبلدة والدهم فوجدوا رجلا أجنبيا وضع يده على منزله بدون وجه
شرعي بطريق الغصب فأرادوا نزع منه فامتنع من ذلك وتعلل بأنه واضح يده عليه خمسين
سنة واعترف بملكهم إياه عن مورثهم فهل مع اقراره بملكهم وكونهم غائبين مع والدهم
ولم يحضر وابعد وفاته الا الآن لا يكون وضع يده الرجل المذكور مانعا من استيلائهم على
ملكهم ويكون لهم نزع من يده حيث كان حقهم فيه ثابتا والخصم مقر أنه لو والدهم وأنه
حقهم ولا عبرة بما تعلل به واضح اليد المذكور (أجاب) نعم لا يكون وضع يده الرجل
المذكور على ملك مورثهم تلك المدة مع اقراره بملكهم لذلك مانعا من استيلائهم على
ما ورثوه عن مورثهم بل لو انكر وثبت ملكهم إياه بطريقه الشرعي يؤمر بتسليمه اليهم
اذا الغيبة مسافة القصر - ذكر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المدة اذا لم يكن هناك مانع
آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائوتان أخذتا منه لتوسعة الطريق حكم
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط كان خلف الدكانين المأخوذتين للتنظيم
وفتح في الحائط المذكور بابين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف
في وسط دكان الجار المذكور كورة الموقوفة من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن
ذلك وتسليمه لجهة وقفه المذكور والحال هذه (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال
ما ذكر بدون وجه شرعي ويؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك
بالطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض
ألت له بالارث عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف المالك
في أملاكهم وغاب عن بلدته وصار أهلها يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فتعدى
رجل على القطعة المذكورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل المالك



١٢٨٣

٢١

محرم

١٢٨٤

١٥

ثم حضر واضح اليد الاصلى وأثبت بالوجه الشرعي ان القطعة المذكورة وما كان فيه امن
الغراس المذكور حقه وملكه خاصة وان الغراس لا شيء له فيها ما عدا الذي غرسه فهل
يكاف الغراس المذكور كور قلع ما غرسه تعدى با حيث كان لا يضر قلمه بالأرض وان كان
يضر بملكه واضح اليد المذكور بقيمة مستحق القلع (أجاب) نعم يؤمر الغاصب بالقلع والرد
إلى المالك اذا لم يضر القلع بالأرض فان أضر ثلث مال المالك الأرض النخيل بقيمة مستحق
القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أقام زوجته وصيا على أولاده في حال حياته ثم توفي
عنهما وعن ابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ما تركه قطعة أرض زراعية
خارجية في بلدة من بلاد الريغ فتعدى على القطعة المذكورة وغصبها شيخ البلدة
المذكورة وبني فيها وابور اللحية لنفسه وعطلها على اليتيم واهمه مدة من الشهرين
وجه شرعي فهل اذا طالبت الوصي المذكورة عن نفسها وعن ابنها المذكور بقلع ما بناه
وتسليم الأرض اليها ودفع اجرة المثل في المدة التي استعملها فيها حيث انها مال ليتيم ومعدة
للاستعمال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعا ويؤمر بالقلع وتسليم الأرض لها خالية عن
البناء (أجاب) اذا كان استحقاق القاصر وأمه في تلك الأرض ثابتا شرعا وتحقق
الغصب والاحداث المذكورة ان يؤمر الغاصب بقلع ما أحدثه فيم بدون اذن وتسليم
الأرض لمن له الولاية عليها اذا لم يكن هناك مانع من ذلك كما يؤمر بدفع أجر مثلها مدة
استعمالها والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جنبنة محدودة بمحدود
أربعة بطريق الشراء تعدى أحد جيرانه وأخذ جزءا منها وبني فيه في غيبة المالك ومضى
على ذلك أقل من خمس سنوات ثم الآن حضر المالك المذكور فوجد جاره متعديا على
ملكه فهل والحال هذه اذا كان الجار المذكور متعديا وأثبت المالك تعديه يسوغ
للمالك الشرعي أن يامر برفع يده عن الجزء المذكور ودفعه على المالك دفع قيمة البناء اذا
كانت قيمة أرضه أكثر من قيمة البناء (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الجزء
الذي بني فيه الجار المذكور ملك للمالك جنبنة المذكور وأنه بني فيه تعديا بدون اذن
مالكه وان قيمة الجزء الذي بني فيه أكثر من قيمة البناء يؤمر الغاصب المذكور برفع بنائه
من أرض الغير وتسليمها للمالكها ان لم يضر رفعه بها الا ان يتراضيا على دفع قيمة البناء
للمالك من قبل رب الأرض اما اذا أضر رفع البناء بالأرض فللمالك الأرض بملكه بقيمة
مستحق القلع بلا توقف على رضا مالكه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
كبير موقوف من قبل مالكه على ذريته المذكور وقفا متوفيا شرطا الهبة غاب ناظره
عن بلدته فتعدى جاره على ذلك المنزل وغصب جزءا من أرضه وبني فيه وأدخله
في منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غيبته وأثبت ذلك بالوجه الشرعي
يؤمر الغاصب برد ما غصبه من جهة الوقف لناظره الشرعي ويكاف رفع ما بناه حيث
لا يضر رفعه بأرض الوقف (أجاب) نعم اذا ثبت لناظره الشرعي دعواه المذكورة بالوجه

٤

١٢٨٤

ذى الحجة

١٦

١٢٨٤

٢٩

١٢٨٥

محرم

٢٦

١٢٨٦

الشرعي بعد صحتها يؤثر الغاصب برفع بناءه من أرض الوقف ورد الأرض لناظرها والحال
 ماذا كرسا لحيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض ملك غصبها
 منه آخر وغرس فيها نخلا فاشترى رجل من الغاصب على أن يخرج من غير
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم
 أراد أن يبيع الأرض فكيف الغاصب بقطع النخل من أرضه فهل يجب له ذلك وإذا
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل يملكه مالك الأرض
 بغيره مقلوما (أجاب) لما كانت قيمة الأرض تكفي الغاصب قطع غرسه من أرضه
 وإن أضر قلعه بالأرض فلما لم يكن له بغيره بغيره مستحق القلع والحال ماذا كرسا
 كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل الموقوف فيها والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات فاشترى من تركته لهم تركته استولى عليها
 بعض البلخ واستهلكوا بعضها في مصالح أنفسهم دون بقية الورثة بدون إذنهم فهل إذا
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة استحقاقهم فيه وماذا
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لا غير تكون
 تركته بينهم نصيبا لذكر مثل حظ الأنثيين وما يتحقق استملا كمن التركة من قبل
 بعض الورثة في شؤنه الخاصة به يكون مضمونا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 له ولدان كبيران سادسان معهما من خارج طاعة أبيهما المذكورين يبدان التصرف في
 أملاكهما بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاهن فهل ليس لهما ذلك حيث كان عاقلا
 قادر على التصرف في أملاكهما ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون إذنهما وإذا حصل منهما
 التصرف على هذا الوجه يكون موقفا على إجازة أبيهما المذكورين رده يبطل وإذا
 ماتت زوجته أمهما وهي على عصمة لا يكون لهما من ميراثها ولا تختص الأولاد
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للأولاد
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكورين بدون رضاهن ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه
 بدون إذنهما يكون موقفا على إجازته فان إجازته نفذ وان رده بطل وليس لهما من ميراث
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود القرع الوارث والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل له دار ويحارها قطعة أرض خالية من البناء بني فيها بناء لنفسه
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة نازعه فيها رجل وادعى أنها ملكه عن أبيه فهل إذا أثبت
 المدعى ملكه لها يؤثر الغاصب المذكور بقطع بناءه المذكور أو يملك الأرض بغيرتها
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤثر بالقطع (أجاب) إذا ثبت
 الملك في الأرض المذكورة لم ينعى بالوجه الشرعي وقد بني فيها غيره بدون إذن الباني
 بقطع ما بناه فيها وتسليمها لملكه فأرغته حيث لم يضر القلع بالأرض سواء كانت قيمة
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرني أن كانت قيمة البناء أكثر للباساني أن

يملك الأرض بغيرتها دفعا للضرر والاشد بالأخف وبقوله أفتى بعض المتأخرين والأول هو
 المذكور وحده في الجامع الصغير والهداية والخصاصة وعامة المتون كما في تنقيح الفتاوى
 الحمادية والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في مواش وجيوب شركة
 ملكت من أحدهم الآخرين عن التصرف في نصيبه من ذلك وغاب فباع الآخران سوية
 المشتركة المذكورين بغير إذن شريكهما وقبضت منه سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف
 ثمن ما يبيع منهما ومات المشتري أيضا وهلك المبيع وحضر الشريك الغائب وطلب
 نصيبه الحى من شريكه نصف بدل حصته من المبيع وتضمن ورثة الشريك الثاني بدل
 نصف حصته الآخر فامتلح الحى منهما ذلك أى لضمان ما خصه إلى شريكه وامتنع ورثة
 الميت من إذا ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركته فهل إذا ثبت
 ماذا كرسا بالوجه الشرعي تجبر الورثة على أداء نصف بدل ما تصرف فيه الشريك كان
 على هذا الوجه من تركته مورثهم ولا عبرة بتعللهم بموته ويجبر الشريك الحى على الدفع
 أيضا إذا امتنع بعد الامتثال المذكور (أجاب) نعم إذا ثبت ماذا كرسا بالوجه الشرعي
 يكون للشريك المذكور نصيب من أحد شريكه الحى وورثة الشريك الميت من تركته
 ما تغدوا ببيعته في نصيبه على هذا الوجه يدفع القيمة يوم التسليم إلى المشتري في القيمي ودفع
 المثل في المثلى ومن امتنع عن أداء الضمان يجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في مسجد له أما كن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فمضى الشخص
 المذكور بأحداث بناء فوق حائط المسجد وحائط الأما كن الموقوفة المذكور بدون
 إذن من ناظره وبدون حق شرعي وفتح في العلو المذكور شبايك ومناور مطل على
 المسجد والأما كن المحكى عنها ثم باع ورثة الشخص المذكور تلك الوكالة لشخص آخر
 فهل حيث كان بناء الحائط العلوى المفتوح فيه تلك الشبايك والمناور على حائط
 المسجد وأما كن الوقف حادثا بدون حق ولا وجه شرعي يلزم المسالك بازائه ويمنع من
 البناء فوقه أم لا (أجاب) إذا ثبت أحداث البناء المذكور فوق حائط المسجد ووقفه
 مديا بدون حق بالوجه الشرعي يؤثر مالكة بازائه ويمنع من البناء فوقه ما ذكره الحال
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أرض ذات نخيل وعن أولاد فاستولى
 أكبرهم عليهم وأنتقل إلى ناحية منها نخلا صغيرا من ثمار النخل الكبير وذلك بغير إذن
 من باقي الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبروا ثم قتل حينئذ يختص به هو ودونهم وعليه
 لهم قيمة ما يخصهم من ذلك النخل الصغير أو يثبت تركه فيه (أجاب) إذا نقل الأكبر
 المذكور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه في ناحية أخرى من تلك الأرض المشتركة
 بدون إذن باقي الورثة لنفسه كان غاصبا نصيب الشراكا منه كما لو أخذ بذر مشتركا بدون
 إذن وزرعه لنفسه وإذا كبر النخل بعد غرسه صار نصيب باقي الشراكا ملكا خبيثا له
 وإن غرسه باذن الباقي للجميع أو أطلق فهو مشترك بينهم وإن عين الغارس فهو له كما

١٢٨٧

١٦

ذى القعدة

١٢٨٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٩٠

٢٨

محرم

١٢٩١

٢٢

٢٠

١٢٩١

ربيع الأول

١٢٩٤

١١

جمادى الثانية

١٢٩١

١٩

ذكر هذا التنصيص في الخيرية من القسمة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا
اختص الغراس بهذا الغرس وطلبت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا الفعل المقروس
في نصيب الغراس فهو له وعليه قيمة انصباؤه الشريك منه يوم غصبه وان وقع في نصيب
غيره فعليه قلعها مع الضمان المذكور وقدر حوايا ان احد شرى بكي الملك كالاجنبي في
نصيب الاخر وان من قلع تالة أي شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الارض
في ناحية فسكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب
بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لئلا
مقلوعة كفي الهندية من الغصب عن الكبرى والمراد من قوله لكن مقلوعة أي مستحقة
للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الحسانية وتنقيح الحامدية من الغصب
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) من المألية بافادتهم مقتضى الحال للاستفهام
من حضر تكمن عن حكم ما لو توفي شخص وفي ورثته قاصر أو غائب هل يجب على ولاية الحكومة
الاسلامية مجرد جميع تركة الميت المذكور وحصرها في دفتر وتأمينها حال الحفظ نصيب
القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوه بل لو لم يحصل ذلك ضمان ما يترتب
على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة أو في مال غيره مع
وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعا وجوب ذلك بعينه على متولى الحكومة المشار
اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتيب هذا الضمان قضاء لو لم يفعل ذلك
أولا شيء من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين فإلزام تحريره لسعادته ثم تؤمل الافادة عن
الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاية الحكومة الاسلامية مجرد جميع
تركة ميت مات وفي ورثته قاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتأمينها حال وجود وصي
شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة فلو لم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه
التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الاسلامية أو في مال غيره شرعا في مذهب من
المذاهب الاربعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض
موروثه له عن أبيه وأبوه مالان لها مقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصرا فلما بلغ
رشدته وأراد استلام حقه من وصيه اختار وجدا غاصبا لبعض هذه الارض وبانيها
فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقرا بالملك
في تلك الارض لما ملكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء
الذي أحدثه فيها أي مؤمر بملءه وتسليم الارض لما ملكها المذكور حيث كان احداث البناء
بطريق الغصب ولومضي على ذلك مدة لم تبلغ اربع عشرة سنة مع اقراره بملك الارض
اصحابها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الارض لما ملكها
حيث كان مقرا بما ذكره وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء ولم يكن هناك مانع
والله تعالى اعلم

٢١ ١٢٩٥

شوال

٤ ١٢٩٨

(كتاب الشفعة)

(سئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما وكل رجل في قسمة البيت مع
شريكة الحاضر فقسم الوكيل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه
فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فورا في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار
فهل يثبت له حق الاخذ ويجبر المشتري على دفع ما اشتراه لا شفيع بعد ثبوتها بالوجه
الشرعي (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها
كطلب الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذكور يحكم له بها اذا توفرت شرائطها
جبراعلى المشتري وكما ثبتت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقه وقه ثبتت للجار
فيه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت ربع منزلها لرجل ليس بشريك ولا
جار لها فلما اطلع الجار على البيع طلب الاخذ بالشفعة فورا وأشهد جماعة عند العقار
على ذلك وذهب للقاضي بملءه فطلب الاخذ بالشفعة فامهله القاضي نحو اليومين ثم
ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك الا منها بعد
طلب الجار الاخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه
الدعوى وهل اذا كان الموهوب شائعا في جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ فللجار الاخذ
بالشفعة (اجاب) حيث طلب الشفيع الشفعة فورا العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد
عند العقار كما هو مذكور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما اذا أخر القاضي الحكم
بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى اعلم
(سئل) في امرأة تملك حصصا في دار باعتها لرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم
الشريك بالبيع طلب الاخذ بالشفعة فورا علمه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل
يحكم له بها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذكور (اجاب) اذا ثبت
ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراعلى المشتري حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها واعترف البائع باستهلاكها
فقام جاره لاصق للمنزل المذكور يطلب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه
من الاخذ بالشفعة أو له منه (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة حيث كان الشفيع
المذكور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة
بين ورثة ذكور واناث ابتاع بعض الشركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء
فعند علم الغائب بالبيع وبقدرا الثمن أخذ بالشفعة بحضور بيعة شرعية فهل تصح شفيعته
ويكون له أخذ الحصص المبتاعة من المشتري جبراعليه (اجاب) اذا طلب الشفيع
الشفعة فورا العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقا
أو على البائع لو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة
بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين وبيد

٢٥ ١٢٦٤

٢٩ ١٢٦٤

٢٠ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

١١ ١٢٦٥

محرم

صفر

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الشر كاه الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد تصرف المشتري فيها ويعلم بالبيع وبقدرا الثمن فهل اذا كان هناك بيعة تشهد بعلمه بالبيع وبقدرا الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجني له قهوة مقابلة للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه أن يملكه من الاخذ بالشفعة فتعال المشتري على الشفيع بان له ايضا حق في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل قهوته الحائل بينهما وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضي للجار المذكور اخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بها بعد توفير شرطها وانتقام موافقها ولا عبرة بما تعلق به المشتري المذكور (اجاب) يقضي للجار الماصق بالشفعة بعد توفير شرطها وانتقام موافقها ولا عبرة بما تعلق به المشتري على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالاذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعت لرجل آخر فبعد شراؤه حضر المشتري الاول وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد عليه المش تری الثاني بيعة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم غاب المشتري للنصف الاول مدة أربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا أثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن لا يحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثلث معلوم ووضع المشتري يده عليها مدة من الشهر فبعد تلك المدة أراد شيخ البلد التي فيها الساقية أخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في يده مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم يباع أحدهم نصيبه من البعض الشر كاه في غيبة الباقى ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن وأخذوا بالشفعة في مجلس علمهم وأشهدوا على ذلك عند العقار يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم يقضى للشر كاه المذكور بالشفعة والمشتري كاحدهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثلث معلوم وللدار جار ماصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له بالشفعة جبر على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم لها حيث لم يكن المشتري شريكاً في الحقوق والافه ومقدم على الجار وعالم

ربيع الاول

٢

١٣

ربيع الثاني

١٩

٢٠

جمادى الثانية

٥

يكن الجار المذكور شريكاً ايضا في حق المبيع والا اشترى كاه الله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وعليه حكم معلوم كل سنة فاراد أن يبيع بعضه لاجني فهل اذا صح البيع وأراد الجار الاخذ بالشفعة فبها لا يجاب لذلك ولا يبيع المبيع للاجنبي (اجاب) لا شفعة في البناء فاذا تحقق ان أرض البيت المذكور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض لا يكون الجار حق الشفعة فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في دار وقال له بعني الثمانية قراريط بالف وخمسة مائة قرش مع هذه الصرة المجهولة فقال له بعتك بما ذكر وقررت الصرة بالجلس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشر يك الاخذ بالشفعة على هذا الوجه (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فاذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم مجهولة القدر مشار اليها واستمكت تلك الدراهم بعد القبض في المجلس ولم يعلم قدرها لا يكون للشفيع في العقار شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون ساقية في أرض زراعة أمير يباع أحدهم نصيبه منها لرجل آخر بثلث معلوم بحضور بيعة شرعية واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقية الشر كاه فاراد أحد الشر كاه اخذ المبيع من الساقية بالشفعة فهل لا شفعة في السواقي المفقورة في الاراضي الاميرية (اجاب) لا شفعة فيما يبيع من بناء الساقية ولا لها في الارض المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصة في دار سألها شر يكها عن الحصة فقالت بعتها لان بكذا ولم يخبر عن صرة مجهولة فحضر المشتري واخبر انه اشترىها بثلث معلوم وصرة مجهولة او لم يملكها بالجماع والثلث جعده مقبوض فهل لا شفعة للشر يك ولا يعتبر اخبار المرأة الصادر منها بعد قبض الثمن في حق المشتري ويعتبر اخبار المشتري (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر فاذا كان انشرا بثلث معلوم وصرة بداراهم مجهولة المقدر مشار اليها بالجلس لا يكون للشر يك شفعة على ما ذكره باب المتون وصرحوا بأنه اذا ادعى المشتري ثمن او ادعى بائنه أقل منه فلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة باعت حصة لها في دار بثلث معلوم فحين بلغ الشر يك ذلك طلب الواتبة وذهب الى العقار وأخذ بالشفعة بحضور جماعة وعند تحقق المشتري ان الشر يك أخذ الحصة منه بالشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثمن وان الحصة بيعت له وحدها من غير شيء معهما من المنقولات او خلافا فاعطاه الشر يك الاخذ بالثلث وسلم له المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده الى الاخذ بتعلل بان الشفعة غير صحيحة لان الحصة بيعت مع غيرها بثلث الثمن ولم يعلم من يخص الحصة منه فهل اذا برهن الاخذ عليه بأنه اشترى الحصة فقط وأنه صار اعترافه بشرائها وحدها بالثلث الذي علمه الاخذ وأقر به المشتري لا يكون تعال وعوده الى هذه الدعوى وهو عالا سبعا وقد رضى المشتري عند اخذ الثمن ولم يأخذ الثمن الا وهو راض بذلك (اجاب) تستقر الشفعة بالشهاد على المشتري مطلقا وعلى البائع لو العقار في يده وتملك بالاخذ بالتراضي أو قضاء القاضي

١٢٦٥

٩

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

رجب ٤

١٢٦٥

٥

فأذا رضى المشتري بتسليم المبيع الى الشفيع وقبض الثمن بعد اقراره بمقداره صحيح وضم
المنقول الى تلك الحصة في البيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع اخذها بما يقابلها من هذا
الثمن فيقسم على قيمتها وقيمة المنقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من
أن الثمن المسمى الذي اخذته منه هو ثمن الحصة وحدها بل كراهة ثمن لها مع المنقول
لا يوجب ضررا على الشفيع لعدم سقوط الشفعة حيث بذل فيه نفع له ان لم يرده الشفيع
لانه حينئذ ياخذ هذه الحصة بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل مات عن اولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد
أخذهما المبيع نصيبه لرجل أجنبي فعند علمه بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة في وجه
المشتري بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى للشفيع بالشفعة ويكون له أخذ
الحصة من المشتري جبراً عليه حيث لا ولي له حال صغره (أجاب) في شرح الدرر
شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته اهـ أى قوله ان يطلبها اذا بلغ فيقضى للشفيع المذكور
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط
وثلاث دارات الىه بالميراث عن والده وقد كان قائما في الجهادية منذ ثمان وعشرين
سنة وقد حضر قبله ان أخيه باعت ما علكه في الدار المذكورة بثمن كذا لامرأة أخرى
فاخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الامر للقاضي
فطلب للقاضي وكيل المشتري فأنكر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وذكرا انه ليس
شريكاً في العقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الاخذ بالشفعة ان اخته باعت حصتها بعد
موت أبيه وأنه آل له نصيب في الدار بالميراث عنه وأنه كان مالكا للدار وأقام بينة على
طبق دعواه فهل تقبل بينة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ملكه
لما يشفع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع
لا يعتبر حود المشتري او وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شروطها والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا والزوجة عليه مؤخر
صدقاتها فطلبته من التركة المذكورة فاذن الاخ والبنات للزوجة في بيع تلك الدار
فباعتها بحضرة كل من الاخ والبنات ورضيا بالبيع ثم بعد مضي نحو اثني عشرة سنة
ادعت البنات انها كانت قاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن
بالبيع وكان سنها يزيد على عشرين لا تصدق في دعواها الا ان عدم البلوغ وقته واذا
صح البيع وكان للدار جار ملاصق ومضى مدة بعد علمه بالبيع وتصرف المشتري فيها
بما كانه الاخذ فيها بالشفعة ولم ياخذ ثم أراد الا ان الاخذ فيها لا يوجب لذلك (أجاب) اذا
راهقت البنات بان بلغ سنهن تسعين واقترت بالبلوغ قبل قولها مع تفسيرها بما اذا بلغت
واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في مآثر احكامها كالبالغة فلا يقبل جودها
البلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب الموائمة فور علمه بالبيع وقدر الثمن مانع له

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل أجنبي بثمن
معلوم والدار جار ملاصق فعند علمه بالبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة عند الدار في وجه
البائع وأشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له جبراً
على المشتري (أجاب) حيث اخذ الجار بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند
العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشفعة يحكم له بملك العقار بالشفعة جبراً على
المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة باع بعضهم
نصيبه في رجل آخر ثم باعها المشتري لرجل أيضاً ووضع المشتري الثاني يده عليهم امددة من
السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فحضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت
مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فهل اذا طلب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع
وسكوته لا يوجب لذلك ولا شفعة له (أجاب) يبطل الشفعة موت الشفيع قبل الاخذ
بعد الطلب أو قبله ولا تورث كما يبطلها ترك طالب الموائمة أو الاشهاد عند عقار أو عند
أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة باع بعض
الشركاء نصيبه لرجل أجنبي بثمن معلوم فلما علم بقية الشركاء بالبيع وبقدرا الثمن اخذ
أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بينة شرعية
فهل اذا ثبت ما ذكر بائنة الشرعية يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري واخذ
الحصة المبتاعة (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث توفرت
شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا لها باب في طريق
غير نافذ بثمن معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القاضي ومضى على ذلك سبعة أشهر ثم
بعد ذلك حضر شخص من غيبة له دار بابها في تلك الطريق وله حق في الطريق
المذكورة ويريد الاخذ بالشفعة وطلب المشتري عند المديرة فاحالها المديرة على نائب
القاضي فخرج نائب القاضي الشخص المذكور لكونه لم ياخذ بالشفعة في مجلس علمه ولم
يشهد على ذلك الاشهاد الشرعي الى الآن فهل والحال ما ذكر لا يكون للرجل المذكور
حق في طلب الشفعة ويمنع من تعرضه للمشتري بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة
للرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
حصة في بيتين ولأمرأتين حصة أخرى في ذين البيتين فباعتها حصتها الرجل أجنبي
بثمن معلوم وصرة فلما بلغ الشريك يبيع تلك الحصة أخذها بالشفعة فور علمه وأشهد على
ذلك فهل اذا ظهر قدر تلك الصرة للشريك يكون اخذه بعد ذلك بالشفعة صحيحاً اذا
(أجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع ومقدار الثمن يحكم له بالشفعة حيث
توفرت شرائطها وانتهت مواعيدها ولا يكون سكوته لجهله بمقدار الثمن مانعاً له من الاخذ
بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بالارث بين جماعة ويجوز ان يملك
الدار خربة بلاصقة لها فباعها مالكاها الشخص بثمن معلوم ثم باع بعض الشركاء في الدار

المذ كورة حصتهم لشخص آخر بن معلوم وبعض الشر كالمذ لم يسع كان غائب وقت البيع فلما حضر علم ببيع الخربة المذ كورة والحصصة في الدار المشتركة والثمن أخذ بالشفعة في الخربة وفي الحصصة المذ كورة في مجلس علمه بحضور البائعين والمشتريين وبحضرة جمع من المسلمين ونائب القاضي أيضا فلم يحكم النائب بالشفعة المذ كورة ثم قال للبائعين في الدار هبوا نصيبكم للمشتري بين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا القاض آخروا خبره الشفعة بذلك بحضور المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة فقال له أخذت بالشفعة حين علمت والبينة تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس والبينة تشهد به أيضا فهل يحكم له بالشفعة حيث كان الامر على الوجه المذ كورة ولا يشترط أن يعرف الساعة التي أخذ فيها ولا معرفة الشهود أيضا (أجاب) يطلب الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد ما يدل على الاعراض هو الاصح درر وعليه المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على القور وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة المشايخ وانه ظاهر الرواية والتصریح بان عليه الفتوى فاذا طلب الشفعة في مجلس العلم حكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانتهت مواعيدنا على الخلاف المذ كورة وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الغورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك مكانا في باب عطقة صغيرة غير نافذة وبابه من داخلها وهو اضرار كعب على باب العطقة المذ كورة بقنطرة وجميع المارين يمرون من تحتها فحصل بيع في مكان من داخل العطقة المذ كورة لرجل اجني ليس من اهل العطقة المذ كورة وباقي اهل العطقة المذ كورة ليس لهم غرض في شراء المكان المذ كورة المذ كورة ما عدا المرأة المذ كورة فلما بلغها بيع المكان المذ كورة حالها اذته بالشفعة واشهدت بينة شرعية فور علمها بذلك فهل لها الاخذ بالشفعة لا كان المذ كورة (أجاب) نعم للاراء المذ كورة الشفعة حيث كان باب المنزل المذ كورة من الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب الخاص في استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فمكل اهل شفعاء ولو مقابلا كما قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتفاقا انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثلث دارا ما عا بن معلوم في غيبة بعض ملاك ثلث الدار المذ كورة وحضور البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفعته في نظيرتي واخذه ثم حضر الغائب وعلم بالبيع والثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب مع سنين ومات المشتري وصار ورثته يفتي في الشقص بعد التسعة فهل اذا قام الشركاء أو ورثتهم على وارث المشتري المذ كورة فارادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سكوت الشفيع وتركه الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن مسقط لحقه في الشفعة وحق الشفعة لا يورث والشفعة من الحق المذ كورة التي لا يصح الاعتياض عنها وفي الدرر من الشفعة ويطلبها

صلحه منها على عوض أي غير المشفوع وعليه رده لانه رشوة وفي رد المحتار لانها ليست بحق مقر في المحل بل مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اه والله تعالى اعلم (سئل) في جار اشترى حصصة في عقار من جاره بن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد من الفلوس فرقت على الفقراء بالمجلس ولم يعلم قدرها فبعد مدة ظهر جار آخر غير ملاصق بغيره يبيع بحدود ولا يغيرها يطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (أجاب) لا شفعة للجار المذ كورة والحال هذه وانما ثبتت للجار اذا كان ملاصقا والله تعالى اعلم (سئل) في شريك في منزل صايرين ما قسمة وتخير نصيب كل وغاب أحدهما اشترى باع الآخر نصيبه لاجني فلما بلغ ذلك الغائب اخذ بالشفعة وأشهد بذلك فوراً من غير تراخ وأرسل وكيله بذلك فوراً وأشهد الوكيل عند العقار ان موكله اخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب من المشتري اخذ النصيب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب لبلده واخذ بالشفعة له ذلك ولا يسقط حقه (أجاب) يحكم للشريك المذ كورة بالشفعة والحال ما ذكر اذا كان شريكاً في حق المبيع أو جاراً ملاصقاً ان لم يوجد ما يقطعها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين بلع وقصر فباع أحد البائع نصيبه فيم اخذ بلع الشريك الآخر البالغ ذلك طلب الشفعة في الحصصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فوراً عند العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شروطها (أجاب) نعم يحكم للشريك المذ كورة بالشفعة والحال هذه ولا يتوقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصر وان لم يكن له ولي وزوال احتمال اخذه فلو بلغ القاصر واخذ بالشفعة بقية غنى له بها ايضا وهي على عدد الرؤس وفي الدرر المختار لو كان الشريك غائبا فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فاقه فبكله ولو دونه منه وفي رد المحتار من الهداية وان قضى الحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث قبضت ما في يد كل واحد تحقيقاً للنسوية اه والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية أميرية مشتركة بين رجلين حفر فيها ساقية ثم بعد مدة باع أحدهما نصيبه لرجل اجني من مدة سنين فاراد الشريك الا ان الاخذ بالشفعة متعللاً بعدم علمه بالبيع فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له وتسكون الحصصة للمشتري المذ كورة (أجاب) صرحوا بأن أرض مصر آلت لبيت المال وبانه لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض خربة اشترها الجار الملاصق لها وبخافها جاراً آخر له باب من حارة أخرى نافذة أراد الاخذ بالشفعة بعد مضي خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا تحققت شرائطها الشرعية التي من جملتها الاخذ بها فور العلم بالبيع وقدر الثمن وهما لم يوجد والله تعالى اعلم (سئل) في أخين يملكان داراً ما صفة بينهما فباع أحدهما حصتها الغير بشر يكتها فعملت

الشرىكة بالبيع والتميز ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال
ان ابنها ليس شرىكا ولا جارا فهل يكون حق الاخذ بالشفعة للجار الملاصق واذا طلب
الجار واخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهدها عند الدار مع علمه بالتميز يكون الحق
للجار المذکور ولا يكون لابن الشرىكة حق فيها ولا عبرة باسقاط الشرىكة بالشفعة له
(اجاب) حيث أسقط الشرىك حقه في الشفعة قبل القضاء سقط حقه وينتقل الحق
فيها للجار الملاصق حيث لم يوجد من يقدم عليه فاذا تمت شروطها وانتفت موانعها فله
الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في الوصي على القاصر اذا باع من عقاره حصة شائعة
في طاحونة كبيرة متفرقة ليهرب بثمن الباقي فيها للقاصر المذکور وكان هناك جارا أخذ
الحصة المبيعة بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها أصبح
البيع ويحكم بها للجار (اجاب) اذا تحقق وجوده وسوغ من مسوغات بيع الوصي عقار
القيم ومنها فخر به يكون البيع المذکور صحيحا فاذا أصبح البيع يقضى للشفيع المذکور
بالشفعة بعد توفرت انطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى وترك ولدين
وخلف من حلة مخلفاته خمسة وعشرين فدانا ابعادية انعاما بوجوب تقسيط من الرزانه
وكل عام بقتسمان موجودا للزراعة بينهم ما نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحد
الولدين ما يخصه في الابعادية المذورة على الشروع فيها من غير اذن على أن يكون
المشتري شرىكا لآخيه الذي لم يبيع فهل البيع من غير اذن أخيه فاسد واذا قلتم ان البيع
صحيح وحضر الشرىك وتراخي في طلب الاخذ بالشفعة وبعد ذلك رجع وطلب الاخذ
بالشفعة يجاب لذلك أوليس له الاخذ بها لتراخيه عن طلبها وقت العلم بالبيع والتميز
(اجاب) البيع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشرىك والحال هذه
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترتوا مكانا من ملاكة بثمن معلوم ومصرة
مجهولة استهلك بها الجاسر ولم يعلم قدرها فأراد جيران الممكان المبيع أخذ بالشفعة
فهل يكون عدم علمهم بمعرفة القدر الذي في المصرة مانعا لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما أنهم
علموا بالبيع وأخروا الاخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضي أيام (اجاب) لا شفعة للجيران
المذکورين والحال هذه ولا يصح طلبهم مع الجهل بقدر التميز حتى لو فرض العلم به بعد
ذلك فأخذوا بالشفعة فور العلم بذلك يقضى لهم بها حيث لا مانع والافلا والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل باع لآخر داره فعلم الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فور اودع للمشتري
التميز فأخذ به رضاه بحضور بيته فبعد مدة انكر المشتري الاخذ بالشفعة فاقام عليه بينة
بالاخذ بالشفعة فرد المشتري البيته ويقول هم اخصاصي والحال انه لم يرد التميز للجار فهل
يجاب الجار للاخذ بالشفعة وتترزع الدار من المشتري قهرا (اجاب) اذا ثبت أخذ الشفيع
الدار المذورة بالشفعة برضا المشتري كان الحق في الشفيع وشهادة العدو على عدوه
مقبولة ان كانت العدو اخرى لان كانت دينوية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة

يملكون

١٢٦٦

٥

جمادى الثانية

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

رمضان

١٢٦٦

٢٨

شوال

١٢٦٦

٢٢

يملكون دارا وهو بها لابن عمه م وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلاده م وحازها
وقبضها حيازة وقبضها شرعى عيين فهل اذا كان للدار جارا كان حاضرا وقت المبة في مجلسها
ثم طلب ان يأخذ الدار المذورة منهم بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة بعلمه انما هيبة في
مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب الموانع وطلب التفرير على فرض ثبوت دعواه
ولم يطلبها فورا (اجاب) لا شفعة للجار المذکور اذا كان الامر ما هو من بور والهبة بعوض
لا يترقب عليها الاخذ بالشفعة الا اذا كان العوض مشروطا في عقد هاون لا مانع فلو حصل
التعويض بلا شرط فلا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في دار عشرين كنة بين جماعة
باع أحد الشركاء حصته في الدار من أجنبي ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار
الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثمان لم يكن أو كان وسلم
كانت للخليط في حق المبيع كالشرىك والاطريق الخاصين ثمان لم يكن أو كان وسلم كانت
لجار الملاصق بابه في سكة أخرى وظاهر داره اظهرها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط وانما
يكون لكل من الخليط في الحقوق والجار الشفعة اذا أخذ كل منهما بالشفعة حين علمه
بالبيع والتميز حتى لو أخذ كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهم لا يكون لكل منهما
الشفعة ففي رد المحتام الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشرىك الشفعة فانما تثبت للجار
ان طلبها حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم
الشرىك فلا شفعة له شرح المجمع ومثله في النهاية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في
قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشترك بين رجل وامرأة فباع المرأة نصيبها للجار بثمن
معلوم ثم بعد عقد البيع وقبض الثمن علم الشرىك بالبيع فأخذ بالشفعة فور العلم بالبيع
والتميز وأشهدها على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائعة وقال لها هي في ما اشترته
منك في نظير صرة مجهولة دفعها لها فوهبته له تر يدب ذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح الهبة
من المرأة المذورة بعد انتقال المالك عنها بالبيع للمشتري ويكون للشرىك الاخذ بالشفعة
جبرا على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقضى للشرىك بالشفعة بعد اذ اقيمت
الشرايط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الوجه المستطور والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فغنى وطلب أخذ
حصته من الدار فغرضه بعض الشركاء بدلا عن حصته دراهم معلومة القدر فهل يثبت
لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها يحكم لها (اجاب) حيث باع أحد
الشركاء حصته من العقار المشترك بثمن معلوم من بعض الشركاء يثبت لباقيهم الشفعة
حيث لا مانع شرعا والمشتري كاحدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بجوارها
دار أخرى فباع صاحب الدار داره لرجل آخر فأراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد
نائب الشرع بالناحية فنهى شيخ القرية من الاعطاء له وأمر ببيعها للغير قهرا عن الجار
فهل للجار أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكنت بعد البيع لمنعهما اياه من الاعطاء تثبت له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

ذى الحجة

١٢٦٦

١٤

(اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه منها فلا يحكم له بها ويجوز اداء الشفيع الاخذ بها لا يقوم مقام الطلب اما لو اخذ حين علم خضع ظاهرا لا يسقط حقه بدون سقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في حوش باهتها لامرأة اجنبية بتمن معلوم من مدة تسعة اشهر بموجبه حجة شرعية من الحاكم الشرعي مع علم الشركاء والجيران بالبيع وبقدرا الثمن والآن تريد امرأته من الجيران الاخذ بالشفعة متعللة بأنها لا تعلم بالبيع فانكرت المشتري دعواها فهل اذا ثبت علمها بالبيع وبقدرا الثمن وسكوتهها ولم تأخذ بالشفعة فور العلم لا تجاب لذلك ولا شفعة لها ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك اذا كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن ابيهم غاب احدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته واراد ان يأخذ ما يخصه في الدار بالطريق الشرعي عن والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه اخوه لايه الواضع يده على الدار عن نصيبه الذي يخصه على قدره معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بينة شرعية فهل يثبت لباقي الشركاء الاخذ بالشفعة مع المصالح اذا توفرت شروطها (اجاب) اذا وقع الصلح عن اقرار كان بيعا فبئري فيه الشفعة ويحكم لها بها عند توفير شروطها المأني في الدر من الصلح من أن الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال ببال حكمه كالبيع فبئري فيه احكامه كالشفعة والرد ببيع وخيار ردية وشرط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا ويحوار حائوت ملاصق لحد اريتم ساد اخل في دهليزه اشتريه من مالكه بتمن معلوم من مدة ثلاثة اشهر بموجبه حجة شرعية من الحاكم الشرعي بعد النزاع في شأنه والمشاركة باصلاع أهل الحارة ومن جملتهم رجل له ركوب على الحائوت المذكور يريد الآن الاخذ بالشفعة عند ادع علمه بالبيع وبقدرا الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان علمه بالبيع والثمن وسكوته ثابتين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من المعارضة بدون طريق شرعي (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور ان تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا مشتملا على بعض قيعان وعليه حكر لجهة وقفه فهل اذا علم الجار ببيع وأراد الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة في الارض المكتسبة (اجاب) لا شفعة للجار فيما يبيع من البناء على الارض المكتسبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قيراطين وثلاثة ارباع قيراط في دار وباقها لرجل آخر يدعي انه اخذ ذلك بمائة وخمسين ريبالا وصرة مجهولة فلما بلغ البيع مالكا باقي الدار بادروا باخذ بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدره مائة وخمسون ريبالا وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الاخذ بالشفعة (اجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فاذا علم الشفيع بالثمن قضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصه في دار مشتركة بينها وبين جماعة

٢٠

٢١

٢٥

٢٦

١٨

محرم ٣

صفر

فباعت الجماعة نصيبهم في الدار لرجل اجنبي بتمن معلوم من الدراهم مع علم الشريكة بالبيع وقبض الثمن وسكنت مدة من الشهر ولم تطلب الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع والثمن فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لها الاخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط شفعتها وليس لها معارضة المشتري في المبيع (اجاب) لا شفعة للمرأة المذكورة ان كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة بنوا حوانيت على شاطئ البحر للبيع والشراء فباع رجل منهم حائوتا من آخر بتمن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في البناء حيث كانت الارض أميرية ولم تكن مملوكة لاحد (اجاب) لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وعن زوج ولها سبعة قراير في منزل باع زوجها الرجل آخر بثلاثة كياس أربعة قراير وكسور من ضمن الحصه المذكورة مع كون حصته ثلاثة قراير ونصف فقط فطلب الشريك الشفعة فيما نفذ فيه البيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشتري فادعى المشتري انه اشترى بثلاثة كياس وصرة مجهولة والحال أن المشتري أقر قبل دعواه بذلك لدى بينة انه اشترى بثلاثة كياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها بالثمن الذي أقر به المشتري ولا تقبل دعواه بعد تاريخ الاقرار أن الشراء بثلاثة كياس وصرة مجهولة ويعامل باقراره السابق (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية بالثمن الذي وقع البيع به ويعامل المشتري باقراره بمعلومية الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوين مات احدهما وخلف ولد صغيرا ولم يكن له وصي ثم ان عم الطفل باع نصيب نفسه لاجنبي فهل للولد اذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه بالشفعة وهل اذا كان المشتري ساكنا في نصيب الولد مدة صغيرة بطالب بالجو المثل في تلك المدة وهل اذا ادعى المشتري أنه وهب الحصه المشتراة لولد من اولاده يكون ذلك مسقطا للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضي ولو بعد الاشهاد على الاخذ بالشفعة (اجاب) في الدار المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي فيما يطلبها جازاه وعلى شريك اليتيم أجرة مثل حصه اليتيم مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد ولا تبطل الشفعة بتأخير طالب التملك والحضور مدة على ما به الفتوى وقيل يقضى بقول محمد ان اخره شهر بلا عذر بطلت دفعا للضرر وروايت الافتاء به وكذا في تنقيح الحامدية وهذا حيث وجد طالب الموائسة في مجلس العلم بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه وطلب التقرير وهو الاشهاد على البائع لواله العار في يده أو على المشتري مطلقا فيقول فلان اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا وينقض الشفيع جميع تصرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهبة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا باع النصف منه لآخر بتمن معلوم وصرة بداخلها دراهم مجهولة القدر والعدد وخارجا للمشتري بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة باع رب المكان النصف الثاني للشريك

٢٦ ربيع الاول

٢٤

٢٠

ربيع الثاني

٢٠

المذ كورين معلوم فأراد الجار أخذ النصف الثاني بالشفعة من الشريك
المذ كورين بعد مضي أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار
المذ كورين أخذ بالشفعة مع وجود الشريك المذ كورين مع علمه بالبيع من وقته
(أجاب) لا شفعة للجار المذ كورين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين
يملكان داراخر به عن أبيهما باعها أحدهما لرجل أجنبي بتم معلوم في غيبة أخيه بدون
أذنه فخر الآخر ورد البيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فور علمه بالبيع والتم
فهل يحكم له بالأخذ بالشفعة ويجبر المشتري على رد البيع للشريك الشفيع المذ كورين
(أجاب) يقضى للشفيع المذ كورين بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله
تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار عن موردتهم باع بعضهم حصتهم لأجنبي بتم
معلوم فبين علم الباقي أخذوا المبيع بالشفعة فور العلم وأشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت
شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم لهم بالباقي الثركاء (أجاب) نعم يقضى للثركاء
المذ كورين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤوس والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في عقار ادعى عند القاضي بعد طلب الموانع والأشهاد
على رجل أجنبي غير شريك أنه اشتري بعض العقار المذ كورين فافكر المشتري الشراء فهل
إذا أثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشفعة جبراً إذا لم يكن مانع (أجاب)
يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها قال في الدر من الشفعة وإذا طلب الشفيع
سأل القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن أقر بها أي بملكية ما يشفع به أو
تسكت عن الخلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأل عن الشراء هل اشتريت أم لا
فإن أقر به أو تسكت عن العلم على الخلف في شفعة الخلف أو على السبب في شفعة
الجوار الخلف الشافعي أو برهن الشفيع قضى له بها اه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشتري من رجل حصصا معلومة من دار خربة تقبل القصة بمبلغ معلوم وصرة بمجولة
مشار إليها فهل إذا طلب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصص المذكورة
بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه وتكون هذه الحيلة مسقطا لما يطلبه الشفيع ولا
سيما أن المشتري المذ كورين ملاصقة للحصص المذكورة (أجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة
التمتع بالشفعة وهذه الحيلة مذكورة في المتن التي عليها المعول والله تعالى أعلم
(سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه موضوعة على
حائط مشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر
ولبيت المذ كورين حصة مشتركة بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه
موضوعة على الحائط المشترك بينهما وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش
النصف الآخر مع نصف الحصة مشتركة مع الشريك الثاني مع نصف الحصة الباقي
والآن يريد الجار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

شراءه من مشتريه يا كثر من التمن الذي اشتراه به ولم يرض ففعل والحال هذه لا يمكن من
ذلك (أجاب) لا شفعة للجار الملاصق المذ كورين إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في بيت باعه مالك لرجل أجنبي بتم معلوم وللجان جارخين علم بالبيع وبقدر
التمن أخذه بالشفعة فور علمه فهل إذا ثبت البيع بشهادة البينة الشرعية وتوفرت
شروط الأخذ بالشفعة وانتفت موانعها الذي يحكم الشريعي يحكم للشفيع بالشفعة
(أجاب) نعم يحكم للشفيع المذ كورين بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة
مشتركة بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه في رجل آخر بتم معلوم وعلم الشريك
الآخر بالبيع وقدر التمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع
والتم فهل إذا أراد الأخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والتم وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة
له (أجاب) نعم لا يجاب لذلك إن كان الأمر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين
يملكان منزلين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما وأحد المنزلين محكور والآخر
غير محكور ثم إن أحد الشريكين باع نصيبه في رجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم
فلما باع الشريك ذلك أخذ بالشفعة فهل والحال هذه ثبت له الشفعة فيما لم يكن
محكورا وبأخذه بخصته من التمن (أجاب) لا شريك أخذ الحصص المبيعة في المنزل
المملوك أرضا وبناء بالشفعة بما يقابل من التمن ولا شفعة فيما يبيع من البناء في الأرض
الحرة وكذا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه جزع موقوف شائع وباقيه مملوك لأشخاص
فباع أحدهم نصيبه فهل يكون للشركاء الأخذ بالشفعة (أجاب) لا شفعة في الوقف
ولاله ولا يجوز له كافي الدار فاباع أحد الشركاء في العقار المملوك نصيبه منه يكون الباقي
الشركاء المالكين الأخذ بالشفعة ولا شفعة لتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جاران ملاصقان له من الجهتين
فباع أحدهما الجارين في غيبة الجار الثاني فهل إذا حضر من غيبته وعلم بالبيع وبقدر
التمن وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر التمن يقضى له بالشفعة وتكون الدار
مشتركة بينهما مناصفة (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى أو اشترى له فإذا طلب الجار
المذ كورين الدار يقضى له بالنصف بعد استيفاء شرائط الشرعية والأفلا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشترى حائوتا من مالكها بتم معلوم وأراد رجل أن يأخذها
بالشفعة لكونه جارها والحال أن المشفوع به وقف فهل إذا كان المشفوع به وقفا
لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (أجاب) لا شفعة في الوقف ولا يجوز له فذا بيعت
دار بجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولي ولا الموقوف عليه كافي حواشي
الدر من الهندية فلا شفعة لناظر الوقف في الحائوت المذ كورين والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك دارا باع نكته لرجل آخر بقدر معلوم وبالصره المجهولة واستلمت في
الجلس ولم تعلم فهل إذا أراد الجار أن يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (أجاب)

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن بحيث لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل القيمة لامرأة نصفه والباقي
لغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكتاب صك الهبة
وكتب بذلك حجة وقومت الحصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم
القاضي فهل اذا أراد بعض الشركاء اخذ الحصة الموهوبة بالشفعة لا يجب لذلك ولا
يكون تقويم الحصة بذلك مسوقا لطلب الشفعة (اجاب) لا تثبت الشفعة قصدا الا في
عقار ملك بعوض فلا شفعة في ارض وصدة وهبة لا بعوض مشروط كما في الدرر وغيره فلا
شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة
بين امرأتين مناصفة باعت احدهما ما نصيبها الرجل اجني بئس معلوم في غيبة الجار
الملاصق للدارو باعت الثانية حصة من نصيبها المشتري المذكور في غيبة الجار كذلك
بئس معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر
الثمن بحضرة بيعة شرعية يجب له ان يرضى له بما اجبر على المشتري اذا ثبت ما ذكر
بالوجه الشرعي وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا يصعد
الاعراض عن الاخذ به الا يكون هذا القول مسقطا لها (اجاب) للجار المذكور اخذ
الحصة المتباعدة أولا بالشفعة وليس له اخذ ما اشتراه المشتري ثانيا لكون المشتري شريكا
وقت العقد الثاني والشر يك مقدم على الجار كما في الدرر وحاشية في فضيل الجار
بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ويجوز اخبار الشفيع بان الثمن زائد عن ثمن المثل بعد
اخذ بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه ما يدل على الاعراض عنها
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلده وله في دار وضع يده على قطعة منها
رجل اجني وجعلها محلا للثمن ولما لث الغائب جار يملك محلا باع له رجل آخر بئس معلوم
فباع واضع اليد القطعة المذكورة مع بيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر
الغائب وان ثبت ان القطعة المذكورة ملك له ولم يأذن ولم يجز البيع يكون البيع غير نافذ
وله نزعها من المشتري وله الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثمن في المحل الذي باعه الجار
(اجاب) بيع ملك الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده
بطل وللجار الاخذ بالشفعة وبقضى له بما بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل باع داره لاجني من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة
فلما علم الجار قال اخذتها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا اخذ بالشفعة
فهل يجب على الغارس قطعها (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء
شرائطها واخذ الشفيع بالثمن وقيمة الغرس مستحق القاع لو غرس المشتري أو كلف
الشفيع المشتري قلع ما غرسه اذا لم تنقص الارض بالقلع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك بيتا يبيع بجواره بيت آخر اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الثمن

وذهب

وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشفعة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا
فهل يكون له الاخذ بالشفعة ولو كان ذلك البيع مقايضة (اجاب) يقضى للجار
المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها في التنوير وشرحه وفي الشراء بالقياس بالقيمة يوم
الشراء ففي بيع عقار بعقار يأخذ الشفيع كلاً من العقارين بقيمة الآخر والله تعالى أعلم
(سئل) في دار تسمى بدو ارباعها مال كها مع غيرها من الاراضي بئس معلوم فهل حيث
كانت الدار على كوة أرضا وبناء يكون لجارها اخذها بالشفعة جبراً على المشتري حيث
لم يكن جوار الاراضي وتوفرت شروطها باخذ الجار بالشفعة وطلبه في مجلس علمه
واشهاده على ذلك عند العقار (اجاب) ان كان الدوار على كوة أرضا وبناء لم يسمع
تثبت فيه الشفعة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضر تفرق الصفقة
لا ضرورة لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم
بها فيما ثبت فيه اذ الحق العبد كذا في رد المختار عن درر الجار وشرح المجمع والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً بطريق الميراث عن مورثهم باع احدهم نصيبه
فيما لرجل اجني في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر
الثمن فاخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك
المذكور بالشفعة حيث توفرت شروطها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع
(اجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين جماعة ذكور واثلاث وفيهم قاصر فاشترى أحد الشركاء البالغين حصتين
بعقدين من شر يكتن ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيمساختم قاضي بلدهم وعلم أحد
الشركاء البالغين بالبيع وبالثمن وبعد مضي عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن ياخذ
بالشفعة وأراد الشريك القاصر بعد بلوغه ان ياخذ أيضاً بالشفعة لكنه لم يطلبها عقب
بلوغه بل استمر ساكناً سنين مع حضوره وهو يعلم بالبيع وبقدار الثمن أيضاً فهل لا يمكن
كل منهما من الاخذ بالشفعة وهل اذا نحل مؤخر الشفعة بجهله باشتراط الفورية
لا يعتبر تعلقه المذكور (اجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواتية في مجلس أخبر فيه
بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذي يد ولا يعذر بالجهل باشتراط الفورية
في ذلك فلا شفعة للشريك المذكور من حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل يملك داراً باع حصة منها لرجل اجني بئس معلوم وله جار ملاصق غائب
فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدار الثمن واشهد
عند العقار يجب لذلك ويقضى له بما اذا ثبت ما ذكر واذا منعه المشتري متعللاً بان البيع
حصل من مدة أربعة أشهر لا عبرة بتعلله ولا يكون مانعاً له (اجاب) يحكم للجار المذكور
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بتعلله حيث تحقق طلب المواتية فوراً
في مجلس العلم بالبيع والثمن وطلب الاشهاد بالاتفاق مع التمكن منه والله تعالى أعلم

دبيع الاول

وذهب

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاصق غائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري لدار وسكنها نحو خمس سنين وبنى فيها وبعده مضى المدة المذكورة علم الجار الغائب بالبيع فأخذ بالشفعة عقب علمه بذلك من غير تراخ وتوجه الى تلك الدار وأشهد بالاختذ بالشفعة عنده فهل يجب لذلك ويأخذ الدار قهرامان المشتري (أجاب) يقضي للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا يضر مضى تلك المدة قبل العلم بالبيع والتمن والشفيع تكايف المشتري بهدم ما بناه أو تعاضد به بقيته مستحق القلع برضاهما ان لم يضر القلع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غائبة عن بلد بيتها بجواره حوش ملاصق لها ملك لجماعة مشتركين فيه باع بعضهم نصيبه لرجل أجنبي ولم يأخذ احده منهم بالشفعة فهل اذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بشفعة الجوار فور علمها بالبيع والتمن يقضي لها ما باعها والحال هذه (أجاب) نعم يقضي للمرأة المذكورة بالشفعة حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بجواره قهوة والحائط التي بينهما مشتركة لا تتفادع بين المكان والقهوة فالملك للقهوة باعها لرجل نصراني فأراد صاحب المكان ان يأخذ القهوة بالشفعة فهل يجب لذلك (أجاب) يقضي للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار باعها لآخر جيرانه وقبض منه الثمن وكتب له حجة من نائب القاضي ثم بعد مدة ثلاثة أشهر من وقت البيع طالب الجار الآخر ان يأخذ بالشفعة فهل اذا كان موجودا بالهل تلك المدة وعالما بالبيع وبقدر الثمن ولا مانع له من الاختذ بالشفعة من وقت البيع لا يجب لذلك ويكون سكوت تلك المدة مع علمه بالبيع وبقدر الثمن وعدم المانع مستطال شفيعته وتكون جميع الدار للجار المشتري (أجاب) لا شفعة للجار المذكور اذا تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اكل كل منهما دارا بادل كل منهما الآخر بداره وزاد احدهما دارا لآخر وصار كل منهما يتصرف في دار الآخر سنة ثم حضر جارا للاحد المتبادرين وعلم بالمبادلة وسكت من غير طلب مدة ثم يدعى اثنى عشر يوما ثم بعد علمه وسكوت المدة المذكورة أراد الاختذ بالشفعة فهل لا يجب لذلك حيث علم وسكت (أجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وقدر الثمن بلا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار لجماعة آتاهم بالارث عن مورثهم فباع احدهم كاهن حصه فيها شائعة لأجنبي في غيبة باقي الشركاء فهل يتوقف صحة البيع على حضور باقي الشركاء فلهما ابضاله بعد حضورهم أو يكون البيع في قدر نصيبه صحيحا ولباقي الشركاء أخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) بيع أحد الشركاء نصيبه المعلوم من العقار المشترك صحيح لا يتوقف نفاذه على حضور باقي الشركاء حيث صدر صحيحا لازما ويقضي للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم عليه سادس كوجه المسجد فهل

إذا

٢
٢٢
جادی الاولی
٢٣
٢٥
٢٩
رجب
٨

اذا اراد الجار ان يأخذها بالشفعة لا يجب لذلك حيث كان عليها حكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع عقارا لأجنبي بثمن معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع فحين بلغه الخبر قال أخذت بالشفعة في مجلس العلم بالبيع وأشهد على ذلك فهل اذا شهدت البينة بالاختذ بالشفعة فور العلم وتوفرت شروط الاختذها وانتفت موانعها يحكم له بها ولا يلزم الشفيع يمين بعد شهادة البينة له بذلك (أجاب) اذا علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن وأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك عند العقار أو البائع لو العسا ر في يده والمشتري من غير تراخ وانتفت موانع الاختذها يقضي له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى اعلم (سئل) في قرن مشترك بين ورثة باع أحدهم كاهن نصيبه من امرأة أجنبية بثمن معلوم فعند علم الشريك بالبيع وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه عند العقار بحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره يقضي للشفيع بالشفعة جبر على المشتري اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعي (أجاب) نعم يقضي للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم ووضع يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والتمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهر والآن أراد الاختذ بالشفعة مع علمه وتأخير فهل والحال هذه تسقط شفيعته بالتأخير ويمنع من معارضته للمشتري (أجاب) اذا علم الشفيع بالبيع والتمن وسكت عن طلب الموائبة أو ترك طلب الاشهاد مع القدرة على ذلك بطلت شفيعته وليس له بعد ذلك الاختذها حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين مشتركين في دار مشتركة ملك باع احدهما جميع الدار المشتركين بغير اذن الآخر فهل ينفذ البيع في نصيب البائع خاصة واذا قلتم بذلك فهل للشريك الذي لم يبيع الاختذ بالشفعة (أجاب) كل من شرك يملك أجنبي في نصيب الآخر فلا ينفذ بيع احدهما حظ شريكه بدون اذنه واجازته واذا ارد البيع في نصيبه يرتد ويقضي للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مدة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه وبناه دارا لنفسه والآن يدعى رجل قريب للبائع بان له حصه في الدار المذكورة ويريد الاختذ بالشفعة فهل اذا علم بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ فور علمه لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكره ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يقضي للشفيع بالشفعة على فرض ثبوت شركته في المبيع بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع احدهما نصيبه فيها لرجل آخر بثمن معلوم من الدراهم ففعل الشريك بالبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه في مجلس البيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها واذا ادعى

١٢٦٨
١٣
شعبان
١٤
١٢٦٨
٢١
رمضان
٢
١٢٦٨
١٨
ذی القعدة
١٥
١٢٦٨

المشتري ان الدار محتكرة من جهة وقف خيلة لمنع الشرىك من الشفعة ولم يثبت لا بينة شرعية ولا بحجة يبيدها محتكرة واقام الشفعين بينة على ان الشرع اوقع في نصف الدار أرضا و بناء لا يبرق يدعوى المشتري شرعا ويجبر على تسليم المبيع للمشتري الشفعين المذكور (اجاب) اذا باع احد الشرىكين في الدار نصيبه منها الاجنبي يكون لشرىكه الشفعة فيقضى له بها بعد توفير شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقف فان كانت الارض وقفا فلا شفعة والله تعالى لعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع احدهم نصيبه منها لرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يبع كان غائبا وقت البيع دون مسافة القصر فكيف النصيب المباع تحت يد المشتري مدة عشر سنين ثم باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد البيع وعلم البيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر في أخذه له بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفور ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجب لأخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في الأخذ بالشفعة (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتين بينهما قطعة أرض ملاصقة لهما ملك لغيره وليس عليه احد كره فباعها مالكها لرجل آخر غير جار فهل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن واشهد على ذلك له اخذ تلك القطعة قهر اعن المشتري بالثمن الذي وقع عليه البيع (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة واستلمت بالجلوس بحضرة بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته بدون وجه شرعي (اجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه في طاحونة باعها لرجل اجنبي بثمن معلوم فباع الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالاخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويجبر المشتري على رد المبيع للجار الشفعين المذكور (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية يدها ولها جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدرا الثمن فامتنع من الأخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا اراد الآن الأخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والثمن عند حضوره من غيبته وسكت عنه عن طلب الشفعة لا يجب لذلك وبسقط حقه منها اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضتها في دارها بدون وجه شرعي (اجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس العلم بالبيع والثمن أو ترك طلب الاشهاد عند عقار او ذى يد كما هو مصرح

٢٣ ١٢٦٨

ذى الحجة

• ١٢٦٨

٢٠ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨

محرم

١٥ ١٢٦٩

١٥ ١٢٦٩

به فليس للجار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابعادية باع خمسين فدانا منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة المضمون من مدة اربعة اشهر وزيادة مع علم الجار وسكوته ثم بعد مدة باع للمشتري مائة فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري ثابتة المضمون فهل اذا اراد الجار المذكور الآن الاخذ بالشفعة لا يجب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) سكوت الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط للشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في أمكنة مقترنة باعها مالكها لرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك الجار الملاصق للبيع أشهد في مجلسه على الطالب بالشفعة وعند المبيع فور علمه بذلك فهل اذا توفرت شرائط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها يحكم بالشفعة للجار الملاصق والحال هذه (اجاب) نعم يحكم للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لشيخ البلد للجار الملاصق لها في غيبة المالك ثم بعد مدة حضر المالك ورد بالبيع وباعها لرجل اجنبي غير ملاصق بثمن معلوم فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا الثمن ويقضى له بها جبرا على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حانوتين في أرض محتكرة باع المالك نصفهما لشيخا لرجل بثمن معلوم قبض بالجلوس على يد نائب الحاكم الشرعي وبحضرة جمع من المسلمين والآن يدعى من هو صاحب احد الحانوتين شراء نصفهما سابقا من البائع شاعرا قبل المشتري المذكور فهل ينفذ البيع لكل من المشتري الثاني والاوّل واذا تعلل مدعى الشراء او لا بان النصف الذي اشتراه الثاني هو عين النصف الذي باعه له البائع او لا اجل ابطال البيع الثاني لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويقضى لكل منهما بالنصف شاعرا لكون المالك واحدا ولا شفعة لاحدهما على الآخر حيث كانت الارض محتكرة (اجاب) لا شفعة فيما يبيع من البناء في الحانوتين المذكورتين على فرض تصورهما وليس لمدعى الشراء او لا معارضة المشتري النصف حيث كان الاخر ما هو المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصه شائعة في دار غير قابلة للشفعة بثمن معلوم وصرة مجهولة استلمت بالجلوس وذهب البائع باقى الدار للمشتري المذكور وقبض منه ذلك ووضع المشتري يده عليها مدة والاّ تهرب الجار الملاصق لها الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب لذلك ويمنع من معارضة المشتري فيما يبيع دون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي في غيبة الجار الملاصق واستمر المشتري واضع يده عليها مدة من السنين منكر الشراء فهل للجار الملاصق الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع

سنة محرم

٢٦ ١٢٦٩

٢٧ ١٢٦٩

٣٠ ١٢٦٩

صفر

٤ ١٢٦٩

٨ ١٢٦٩

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة مانعا من الاخذ بالشفعة (أجاب) ثبت للجار الملاصق حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيقضي له بها بعد اقامة بينة على المشتري بشرائه واستيفاء شرائطها ومضى المدة قبل العلم بالبيع لا يسقطها والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين رجلين أحدهما مال ثلثي بعه ولا آخر باقية فباع صاحب الربع نصيبه لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة شريكه ثم مات المشتري عن ورثة يبلغ وقاصرين فباع البايعون نصيبهم للقصر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب فدين علم بالبيع الاول وقدر الثمن أخذ بالشفعة فمرد علمه فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضي له بها (أجاب) يقضي للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يطلها موت المشتري ولا موت البايع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يطلها بيع المشتري أو وراثته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة باعها لرجل آخر بثمن معلوم وله جار ملاصق أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البايع أنه وهب منها ذراعا للمشتري بملاصقة مال الشفيع بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (أجاب) يقضي للجار بالشفعة اذا لم يثبت ما يطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر ذراعا من دار بالارث ويحجره دار باعها مال كها بثمن معلوم من الدراهم وللدار جار آخر من جهة أخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثلث فهل والحال هذه يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بحق الجوار (أجاب) تثبت الشفعة للجار الملاصق فيقضي له لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين شريكين اشترى أحدهما نصيب شريكه بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب لذلك (أجاب) قال في التنوير وشركه وتثبت معنى الشفعة ان اشترى اصاله أو وكالة أو اشترى له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا ولا دار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده اهـ وبهذا يعلم انه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير لم يولد ولم تقسم الدارين بينهما وبين ولد الصغير فباع أحد الاخوين حصته لأخيه ثم باع الاخ حصته وحصته ابن أخيه الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر ورد البيع في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع والثلث له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصته بالشفعة ولو طالت المدة قبل علمه بأن زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ بالشفعة له ذلك (أجاب) يقضي للصغير المذكور بما يخصه في تركه والده وفي الدار المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي قسيما يطالبهما جازله والله تعالى أعلم (سئل) في

رجل باع دارا لآخر بثمن معلوم وله جار قاصر لا ولي له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع وبقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بينة شرعية فهل يقضي للشفيع المذکور بالشفعة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يقضي للشفيع المذکور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدر المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته قال في حواشيه فله أن يطالبها بعد بلوغه اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في أرض ملوكة بعضها لقاصر وباقيها للبالغين اشترى رجل نصيب البالغين منهم بثمن بعضه صرة مجهولة في ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل اذا لم يعلم قدر الثمن لا يجب لذلك (أجاب) لا شفعة فيما بيع على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتركت ما يورث عنها شرعا من دار وغيرها فطلب أحد البنين قصبة المتركة فادعى أحدهم انه اشترى الدار من أمه قبل موتها وأنكر الشركة فهل اذا كان المشتري جارا ملاصقا لهذه الدار وللدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضي لكل منهما بالشفعة مناصفة بعد ثبوت البيع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورثة بالتقرير بصفة الشرعية (أجاب) يقسم جميع تركه المرأة بين ورثتها بالتقرير بصفة الشرعية ويقضي للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لأحد الشركاء بثمن معلوم من الدراهم فهل يكون للباقيين الاخذ بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدر الثمن ويكون لكل منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (أجاب) يقضي لجميع الشركاء الباقيين ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على عدد رؤسهم لا بقدر الانصاف لو تفاوتت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاد ذكور وثلاث بنات والبعض قاصر فأقام القاضي رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب انه متزوج بينت من بنات المتوفى فوضع الوصي يده على ما تركه المتوفى من بيت ومطاحونة دائرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستغل المطاحونة بدارتها على ما غره كالجاري والحال ان عم القصر أخذهم عنده في بلد ورباهم من ماله تبرعاً منه حتى بلغوا رشدهم ولا ينفق عليهم شيأ من مال أبيهم فهل اذا طلب الاولاد بعد بلوغهم أجرة ما يخصهم في المنزل والمطاحونة يجابون لذلك مدة يتقهم واذا باع أحدهم جزءاً من نصيبه للوصي المذکور بثمن معلوم في غيبة الآخر وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن يقضي له بها جبراً على المشتري اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية (أجاب) لليتيم بعد بلوغه رشدها مطالبة من استولى على عقار بلا عقد اجارة واستعماله بأجرة المنزل مدة استيلائه ويقضي للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

ی لث عقار باعہ لرجل آخر یمن معلوم من الدراهم ثم باعہ المشتري لرجل آخر أيضا یمن
معلوم وهر كل من مافیه بهض عسارة وللعقار المبیع جار غائب فلما علم الجار الغائب
بالبيع أخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر الثمن وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم
فهل والحال هذه يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتنقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف
ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشتري أو كاف المشتري قلعها ولا
يجبر المشتري على بيع البناء الا اذا كان في القلع نقصان الارض والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحد هم ذكروا الباقي انافقوهما نصفين فأخذ
أحدهما مع أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حجازا بين القسمين وطريق
القسمين الخاص بها واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا
الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنتين فباعت الأخوات
المذكورات ما حصهن في نصف الدار في غيبة هذين البنين فضر أحدهما وأخذ نصف
ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذي كان غائبا ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته
الأخوات المذكورات أولا فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل
الدار واحدا وبعد انقضاء الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جار المبيع
(أجاب) نعم يقضى للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة
لأخيه فيما باعته الأخوات حيث طلب نصف ذلك ان شرط صحة الطلب الكل فلو
طالب الشفيع البعض بناء على انه يستحقه فقط بطالت شفيعته كما صرح حوايه والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر
معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشريكة وعدم علم الحاضر بالبيع وبقدر الثمن فهل
والحال هذه يكون لكل منهما الأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن وتكون
الشفعة بينهما على قدر المثلث (أجاب) يقضى لكل من الشريكين في العقار المذكور
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤس عندنا لا على قدر
الانصاف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باعته لامرأة یمن معلوم من الدراهم
من مدة عشر سنين وله جاره لاصق علم بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات
عن وارث فهل اذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجب لذلك والحال هذه
ويمنع من التعرض بدون وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الأخذ
بعد الطلب أو قبله ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في ربع باع
لاخر یمن معلوم بحضرة بيعة شرعية ثم حصل بين المشتري وامرأة أجنبية جارة منازعة
بسبب أنها كانت تريد شراءه وزادت في ثمنه بعد عقد البيع بواسطة الدلال فهل لا يجب
لذلك اذا كان عقد البيع ثابتا ولا عبرة بتلك الزيادة واذا أرادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

با ابيع وبقدر الثمن وتركتها الاخذ بها لا تجب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (أجاب)
نعم لا تجب المرأة المذكورة لذلك وبسقط حق الشفعة بتلك طلبها فور العلم بالبيع وقدر
الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفل لانه التحق بالعقار
بماله من حق القرار كما في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
دارا من مالها یمن معلوم فأخذها جار الدار المبيعة بالشفعة فور العلم فادعى المشتري
أن بناءها على أرض محتكرة يريد بذلك ابطال شفيعته فهل يحكم بها للجار عند توفر
شروطها وانقضاء موانعها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكار بدون اثبات شرعي
(أجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت أن أرض تلك الدار وقف بل
ثبت البيع في الدار أرضا وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شروطها والا فلا
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل أجنبي یمن معلوم
ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة ويحوار البيت المذكور
جارا لاصق لا يعلم البيع فعند علمه وبقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بيعة عند
العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ الحصة المبتاعة
من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد
استيفاء شرائطها الشرعية وترفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يبطأ لها موت المشتري
ابقاء المستحق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من امرأة سبع عشرة قيراطا على
أرض مملوكة وسبعة قيراط على أرض محتكرة لمجة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار
بالبيع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند
توفر شروطها وانقضاء موانعها جبراً على المشتري (أجاب) للجار الماصق الأخذ بالشفعة
فيما يبيع بجوارحه من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة ولا يصر
تقرير الشفعة على المشتري هنا ادعاء الحق العبد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
استاع بيتا له ولأولاد أخيه القصر بما يخصه ويخصصهم من المال ورسم ذلك باسمه في
الصنم مع كون الابن باع المذكور ثابته لكل منهم بالبيعة الشرعية فهل اذا باع حصته في
البيت المذكور بعد بلوغ أحدهم واجازته شرائعه له يكون لأحد الأولاد المذكور
أخذها بالشفعة والحال هذه (أجاب) للشريك في العقار المملوك الأخذ بالشفعة
ويقضى له بذلك بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى دارا أرضها محتكرة ومكثت في ملكه سبع سنين ثم باعها لآخر من مدة ثلاث سنين
وبجوار هذه الدار وكالة مملوكة لاخر فبعد هذه المدة وأخلع وكيل ملك الوكالة على تعدد
بيع الدار المذكورة أراد وكيل ملك الوكالة أن يأخذ هذه الدار بالشفعة فهل لا شفعة له
سواء أن الأرض محتكرة (أجاب) لا شفعة لملك الوكالة المذكورة في الدار المبنية على
الأرض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

مات عن ابنتين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمات كل من الزوجتين في حال حياته وترك دارا ثم مات أحد الاخوين الشقيقين قبل قسمته عن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لانيه ثم مات الاخ الشقيق الثاني عن أخته الشقيقة وأخيه لانيه ثم ماتت الأخت الشقيقة عن ابن و بنتين وزوج فوضع الاخ للاب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبة ورثة البنت بدون اذنهم ورضاهم لاجني فهل لا ينفذ بيعه الا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فور علمهم بالبيع وبقدرا الثمن (اجاب) بيع مالك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان اجازته المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانقضاء موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل اجنبي مع وجود شريكه وعلمه بالبيع ثم غاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالبيع وقدر الثمن والآن أراد أن يأخذ بالشفعة متعللا بأنه يجهل ان له حق الشفعة فهل يمنع من الاخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالجهل والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر على وقف اهلي آجر لرجل مكانه أكثره أنقاض باجرة معلومة وباعه نقضه المظروح والمحقق به بمقتضى كشف واخبار أهل المعرفة من طرف القاضي وبعد تمام ذلك اذن له بالبناء والعمارة على أن كل شيء ببناء وعمره يكون ملكا مستحقا لمستحق البقاء على الدوام والكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمنعون من معارضته في ذلك بغير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض بالغ والبعض قاصر باع بعض البالغين نصيبه من الرجل اجنبي فهل اذا بالغ البعض القاصر منهم وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة فور علمه وأمه يدينه عند العقار يحجب لذلك ويقضى له بها شرعا اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم اذا بالغ الشريك القاصر وطالب الشفعة يقضى له بها بعد استيفاء شرائطها بحيث لا يرد له في الدرع شي شفع لا يرد له لا تبطل شفعة وان نصب القاضي قسما يظلم اجاز والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والاخر يملك منزلا لا يبادل بدماء ولا يرجع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البذل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدته كل منهما للآخر وسكوته مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما المتبادلين باع المنزل ما سكنه فهل اذا أراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا اولي بالشراء من غيري ولم يكن له حق الجوار لا يحجب لذلك (اجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكا في المبيع ولا في حقه ولا جارا او كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة شريك في أرض تملكها لهم بيلا السودان بها نخيل

واشجار

١٦ ١٢٦٩

شوال

١٣ ١٢٦٩

٢٥ ١٢٦٩

دى الحجة

١٤ ١٢٦٩

١٧ ١٢٦٩

واشجار باع بعض الشريك حصته من الاحد الشريكين بمثل معلوم فهل اذا طلب الباقي أخذ المبيع بالشفعة فور العلم يقضى له بها الصك ونه شريكه في المبيع حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) يقضى لباقي الشريك في تلك الارض بالشفعة حيث كانت عملا وكه وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في ولدي عسم يملك بيتا بطريق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشريك الاخر بمثل معلوم من الدراهم على يد نائب قاضي بلد هما بمحض مديونة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يأخذ المبيع من الشريك المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يحجب الجار لذلك وليس له معارضة الشريك المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تثبت الشفعة لمن شري أصالة او وكالة أو شري له بالوكالة وفائده انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا والدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريك والدار جارفلا شفعة للجار مع وجوده أفاده في التنوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أمير به تلقاها بالامقاط الشرعي من جماعة في نظير مبلغ من الدراهم ووضع يده عليها وصار يزرعها ويضع خراجها لجهة الديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وأخبره أن له فيها ملكا ولا يدينه بذلك فهل لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات الشرعية (اجاب) لا شفعة في الاراضي التي آلت لبيت المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في منزل مشترك بين ورثة ولا يتام فيه حصة فباع البالغ نصيبه وباع وصي الايتام نصيبهم لاخر بمثل المثل لمصلحة شريفة لا يتام على يد القاضي وبصرة مجهولة استعملت بمجلس البيع والشراء فهل يصح البيع المذكور واذا أراد الجار الاخذ بالشفعة لا يحجب لذلك اذا تحقق ما ذكره بطريق الشرعي (اجاب) لا يصح بيع الوصي عقارا لغيره بدون مسوغ شرعي فاذا وجد مسوغ شرعي وصح البيع في نصيب الايتام وغيرهم لا يكون الجار الاخذ بالشفعة بدون معرفة الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركين في دار باع بعض الشريك نصيبه لجار ملاصق فاخذ الشريك الاخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاصق وتثبت له الشفعة ولا حق للجار فيها (اجاب) يقضى للشريك والحال هذه بالشفعة بعد توفرت شرائطها وانقضاء موانعها ويقدم فيها على الجار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان نصف بيت والنصف الاخر لشخص فباع الشخص النصف لأحدى الشريكتين بمثل معلوم في غيبة الشريك الاخرى ولم احضرت الشريكة الاخرى من غيبته وعلمت بالبيع وقدر الثمن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم لها بالاخذ بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (اجاب) نعم يقضى للراة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن

دى الحجة

٢٢ ١٢٦٩

محرم

١٦ ١٢٧٠

صفر

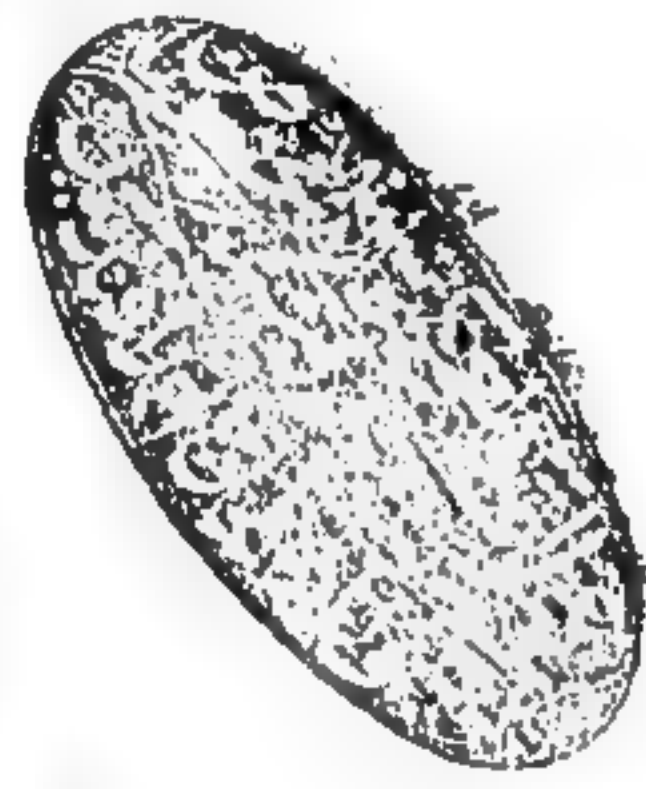
٤ ١٢٧٠

١٦ ١٢٧٠

ربيع الاول

٤ ١٢٧٠

٢١ ١٢٧٠



٢٣ ١٢٧٠

جمادى الاولى

١٢ ١٢٧٠

جمادى الثانية

١٨ ١٢٧٠

رجب

٨ ١٢٧٠

شري او شري له وقائده انه لو كان المشتري او الموكل بالشرا عشرة وكالو لدار شريك آخر فلوما الشفعة وحى به - درو ومن اشعة المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في بئر ساقية مع ما يقبضها من الارض الاميرية وما فيها من الاشجار والخيول بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها اثمان سنين وبعد ذلك باعها لرجل آخر بقدر معلوم من الدراهم وصرة مجهولة اسمها مكتت بالمجلس ووضع يده عليها المشتري الثاني اثنتي عشرة سنة وبعد ذلك حضر شريك البائع الاول وعلم بالبائع ثلثي الثمن الاول وعلم بقدر الثمن وسكت ولم ياخذ بالشفعة ومكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط شفعة بغيره بعد اخذ بالشفعة فور علمه بما ذكر فاذا غاب ورجع من غيبته وطلب ان ياخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له بها (اجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه اذا الشفعة تسقط بترك الطالب فور ولا شفعة في أرض اميرية ولا فيما يبيع من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في دار بثمان معلوم من الدراهم وصرة مجهولة اسمها مكتت بالمجلس فاراد بعض الشر كاه الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم واذا ادعى الشر كاه ان البائع فيه غيب لا تسقط دعواهم حيث كان البائع بمثل القيمة وزيادة (اجاب) لا يقضى بالشفعة للشريك مع الجهل بمقدار الثمن ولا تسقط الدعوى الا من المالك أو من نائب عنه على انه لا يقسم البيع بمجرد الغيب بدون غرور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته ماتت عن ابن غائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه من الرجل اجني بثمان معلوم في غيبة الشر يك فعند علمه بالبائع ويقدر الثمن اخذ الحصة المتباعدة بالشفعة فور العلم ثم ذهب الى قاضي الولاية التي هو فيها واقام رجلا وكيل عنه وكالة مفوضة في الاخذ بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل اذا حضر الوكيل بالبلد واخذ بالشفعة أمام الدار فور الدخول بالبلد يجاب لذلك ويقوم مقام موكله في الاخذ بالشفعة ويقضى له بها اذا توفرت شروطها (اجاب) يقضى للوكل بالشفعة في الحصة المذكورة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتا بطريق الميراث عن أبيهما مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الاخ الثاني عن زوجته وعن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت جميع البيت من زوج أختها قبل موته في غيبة ابن الاخ الشر يك ثم علم الشر يك بالبائع وقدر الثمن ولم يجزه وطلب اخذ نصيب الشر يك البائع بالشفعة فور علمه بالبائع وقدر الثمن وأشهد على ذلك بيعة شرعية هذا المبيع فهل لا ينفذ البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة في نصيب الشر يك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (اجاب) وقف ببيع مال الغير بدون اذن المالك حيث لا ولاية للبائع عليه وللمالك ابطاله في نصيبه ويقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في

رجل يملك حصة في ساقية في أرض اميرية باعها لآخر بثمان معلوم من الدراهم فهل اذا اراد أحد الشر كاه ان ياخذ الحصة المذكورة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا شفعة فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمان معلوم وصرة مجهولة لم يعلم قدر ما فيها واسمها مكتت بالمجلس البائع وبعد ذلك بنحو خمسة أشهر ادعى رجل شريك له بيت في عطفة غير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيعة وبها باشارع خارج البلد بان له حق الشفعة ويريد اخذها بالشفعة والحال انه لم يحصل منه طلب فور الاطلب موافقة ولا تقرير اصلا فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذي في الصرة المجهولة مانع له من الاخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) الجهل بمقدار الثمن يمنع من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شفع عليم بالبائع والثمن وتراخي عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس بشي يسير وأخر الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا للشفعة (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول اذا كان في سفر ولم يشهد بطالت شفيعته وان لم يتمكن منه لا تبطل حتى اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح ولو أشهد في طلب الموائبة على البائع لو العقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطالبين والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة آل لهم نخل وعدة طاحونة عن أبيهم فباع نصيبه أحد الورثة في عدة الطاحونة والنخل لأحد اخوته بثمان معلوم فهل اذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل القيمة وطلب أحد الشر كاه اخذ المبيع من عدة الطاحونة والنخل بالشفعة لا يجاب لذلك لا سيما ان الشفع قد طلب من المشتري انه يشتره منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوما طلب اخذ بالشفعة وأجر الطالبين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة فباع الحاضر نصيبه لرجل غير وارث بثمان معلوم فهل اذا حضر الغائب منهم وعلم بالبائع ويقدر الثمن يكون له الاخذ بالشفعة فور العلم ويقضى له بها اذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حصة في عقار معد لحرق الفخار بثمان معلوم من الدراهم وعلم الشر يك بالبائع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة البيع بالمجلس وسكت عن الاخذ بالشفعة فور العلم ثم في اليوم الثالث طلب الاخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية تسقط شفيعته وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الاخذ بالشفعة اذا تحقق ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية اميرية أسقط وترك حقها منها باختياره لآخر في مقابل مبلغ من

رمضان

٣٠ ١٢٧٠

شوال

٩ ١٢٧٠

ذي القعدة

٢٦ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

ذي الحجة

٢٥ ١٢٧٠

محرم

٢٠ ١٢٧١

الدرهم أخذ منه بموجب وثيقة بيد المسقط له والآن يريد الجار أخذها من المسقط له بالشفعة فهل لا يجاب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأميرية ويمنع من منازعة المسقط له فيمسايدون وجهه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مثـ ترك بين أخوين اقتسماه وضرر بائنه ما جذا را ثم بعد موت أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لا جني غيرهما الجوار له فهل له الملاحق الجوار له الأخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) إذا توفرت شرائط الشفعة وانتهت موانعها يحكم للجوار المذكور بالشفعة والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين في دار باع أحدهم نصيبه منها لأحد شر يكيه ثمن معلوم فطلب الشريك الثالث من المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله ثمن أزيد مما اشتري به المشتري فامتنع من البيع له فله ذلك أراد الأخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالثمن يكون مانعاً له من الأخذ بالشفعة (أجاب) نعم لا شفعة للشريك الثالث أن يحقق ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته باع الرجل نصيبه منها لرجل أجنبي من عشرة بن سنة في غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت ثلاث المرات عن ابنهم فطلب أحدهما أخذ ما يبيع بالشفعة متعللاً بأن أمه لم تعلم تعلم البيع فهل تسقط الشفعة بموت الأم ولا يجاب الابن لذلك (أجاب) نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الأخذ بالشفعة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها لأجنبي ثمن معلوم من الدرهم مع قدره كميل من القمح فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن مع القدر المذكور من القمح وأخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع وترافعا مع المشتري على يد نائب قاضي الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويحكم للشريك الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) إذا استوفى القضاء بالشفعة للشريك شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع على الشفيع في ذلك بدون وجهه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعتا نخلاً معينا خصبهما بالقسم من ميرات أبيهما مع ما خصهما أيضا من ساقية ونخل مغروس في أرض أميرية لابن أخيهما ثمن معلوم وهناك ابن أخ آخر لهما ومضى على ذلك أربع وعشرون سنة فتحرر ابن الأخ الآخر يد الأخ المذكور في هذه الحادثة والحال ماذكر هذه الحادثة (أجاب) نعم لا شفعة لابن الأخ المذكور في هذه الحادثة والحال ماذكر إذا لا شفعة في البناء والنخل ولا في الأرض الأميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشترى

عليه من ساقية وبعض اشجار باع ذلك لأمارة بقدر معلوم من الدرهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلك بعد البيع في مجاسه فهل إذا وضعت يدها على ذلك وانتفعت به مدة وكان للبيع جار غائب وأراد أخذ المبيع المذكور جنيته بالشفعة لا يجاب لذلك (أجاب) لا شفعة للجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الأرض الأميرية وإن علم الثمن اذ هي ليست بمعلوم كة الرقبة لمن هي في يده والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من الدرهم بخضرة الشمر كأفوق المبيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة وصاروا مشاهدين اتصرف المشتري المذكور مدة والآن أراد الشركاء المذكورون أن يأخذوا المبيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث ثبت علمهم بالبيع وقدر الثمن وأخروا طلب الشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهم إن كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في نخيل مشترك بين جماعة مغروس في أرض أميرية باع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون إذن باقي الشركاء فهل يكون البيع نافذاً صحيحاً ولا يكون إباحة في الشفعة في المبيع (أجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقاً سواء قلنا بفساد البيع لو كان البيع في خصوص المحصة من النخل لأحد الشركاء بلا إذن باقيهم بدون فراغ حق من الأرض لحصول الضرر بالقلع أو بجهته إذا كان البائع قد فرغ عن حقه منها لعدمه على ما حرره في التنقيح إذا لا شفعة في الشجر والبناء الاتبع الأرض ولا في أرض بيت المال لأنها كالأرض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع داراً مشتركة بينه وبين أخوته له قصر بغير مصلحة من مدة ست عشرة سنة فلما بلغ القصر وعلموا بالبيع وبقدرا الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيهما البائع بالشفعة فادعى المشتري أنهم علموا بالبيع بعد البلوغ وقبل النزاع وسكتوا فهل إذا لم يثبت دعواه لا يجاب لذلك ويكون لهم أخذ نصيبهم واستردادهم من المشتري وأخذ نصيب الأخ بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدرا الثمن إذا تحقق ماذكر (أجاب) بيع الأخ نصيب أخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوغ لا يصح ويكون لهم بعد بلوغهم بشفعة الرشد واستردادهم من المشتري حيث لا مانع وللشركاء المذكورين أخذ نصيب أخيهما البائع بالشفعة عند بلوغهم وعلمهم بالبيع وقدر الثمن إذا توفرت شرائطها وانتفعت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشترى

باعها لجماعة بغير معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيها لم يوضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها فأراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة في أراضي الزراعة الأميرية ولا نهاليت معلومة الرقبة لزراعتها بل له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤنتها البيت المال والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه فيه لامرأة بغير ما هو معلوم من الدراهم بحضرة ينفقة شرعية واستولت المرأة على الحصة وصارت تتصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مع باقي الشر كأمدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذي دفعته لاختيه البائع لها متعللا بأنه لم يكن يدها حاجة من المال ثم الشرعي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من المال للحصة المذكورة بالبيئة الشرعية يكون صحيحا فإذا ولا عبرة بتعلل الشرع بذلك (أجاب) حيث كان بيع الحصة للمرأة المذكورة ثابتا مستوفيا شرائط الصحة لا يكون لأحد الشر كاه أخذ تلك الحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا بغيره بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلقه المذكور بالحال ما ذكره الله تعالى اهـ (سئل) في داوم شركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير أنهما قبلتا بغيرها ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كذا كذا لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها وإذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عقب عليها بالبيع المذكور وبيع دار الثمن تجاب لذلك ويكون لها الأخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البذت المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغتر شديدة ولم توكل بالبيع ولم تجز به بعد وقوعه بل ردت به بطل البيع في نصيبها ولها الأخذ بالشفعة إذا تم البيع في نصيبه إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة لأحدهم النصف ولكل من الآخرين الربع فباع أحدهم ما ربحه لامرأة أخرى بغير ما هو معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني الشفعة وأخذ مالك النصف الربع المتباع بالشفعة ففرد عليه بالبيع وبقدرا الثمن فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ليست بجواره بغير ما هو معلوم القدر للشفيع وتقاضا ولا خيار لأحدهما على صاحبه فهو يبيع ويتكتب له بذلك حجة شرعية فهل إذا قال الجار أنا أخذ بالشفعة لا يجاب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفعة مع جهله بمقدار الثمن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بغير ما هو معلوم وللدار المذكورة جيران أخوة بعضهم حاضر طال بالبيع وبيع دار الثمن ولم يأخذ بالشفعة وبعضهم كان غائبا ثم حضر الغائب وعلم بالبيع وبقدرا الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

١٢٧١ ١٤

١٢٧١ ٢٧

جادی الثانية

١٢٧١ ٢٥

رجب

١٢٧١ ٩

١٢٧١ ٩

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة متعللا بأنه كان غائبا وقت البيع فهل لا يكون للغائب المذكور ولا لأخوته حق في الأخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون بالبيع وبقدرا الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فورد العلم (أجاب) نعم ليس لهم الأخذ بالشفعة الآن إن كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها الرجل أجني بقدر معلوم من الدراهم فوضع المشتري يده عليه أمدة من السنين مع علم بقيمة الشر كاه بالبيع وبقدرا الثمن ولم يأخذوا بالشفعة فورد علمهم والآن أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصة المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان يعلم بالبيع وبقدرا الثمن ولم يأخذ بالشفعة فورد علمه إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (أجاب) إذا كان أحد الشر كاه المذكور يعلم بالبيع وبقدرا الثمن وترك الأخذ بالشفعة ثم أراد ذلك لا يمكن منه استقوط شفيعته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا آلت إليهم بطريق الارث عن مورثهم فباع منهم اثنين نصيبهما مشاعا لرجل أجني بغير ما هو معلوم من الدراهم فهل والحال هذه إذا أخذ باقي الشر كاه الحصتين المتباعيتين بالشفعة فورد علمهم بالبيع وبقدرا الثمن يقضى لهم بها شرعا (أجاب) إذا توفرت شرائط الشفعة التي من جملتها في مثل هذه الحادثة طلب كل من الشر كاه الأخذ بها في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بقدر ما يخصه سقطت شفيعته كما هو جوابه يقضى للشفيعاء بها بعدد رؤسهم لا بقدر المال والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في دار يملكها رجل وأخته بالارث عن أبيهما فباع تلك الدار جميعها لآخر من غير أن تاذن له أخته في بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع في حصتها موقوفا على إجازتها فإن إجازته نفذ وان ردت به بطل وإذا ردت به بطل البيع في حصتها وأرادت أن تأخذ بالشفعة بعد علمها بالبيع وبقدرا الثمن وسكوتها مدة طويلة من غير الأخذ بالشفعة متعللة بأنهم اتجهل أن الشفعة على الفور لا تجاب للشفعة (أجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الآخر في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكون موقوفا على إجازته نفذ وان ردت به بطل وسكوت الشفيع عن الأخذ بالشفعة بعد علمها بالبيع وبقدرا الثمن مدة طويلة بطل لشفيعته ولو كان جاهلا بشرط الفورية فلا يعذره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يستحقان دارا بالارث للمرأة ثلث شائع وللرجل الثلثان شائعين أيضا فاشترى الجار الثلث الذي للمرأة بغير ما هو معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك باع ما للثلاثين ما يملكه فآخذهم مما مالكت الثلث بالشفعة بعد بيعهم من المال الأصلي لاختيه فهل والحال هذه يجاب لذلك ويقضى له بالشفعة وإذا أراد رجل له دار مجاورة لتلك الدار باعها في زقاق غير الزقاق الذي فيه الدار المأخوذة بالشفعة لا يمكن من ذلك (أجاب) ثبتت الشفعة للشرع في نفس المبيع ثم للشرع في حقوقه ثم للجار الملاصق فإذا أخذ الشرع المذكور الحصة المتباعة بالشفعة وتوفرت شرائطها وانتفت موانعها يقضى له بها فان سقط حقه في الشفعة

١٢٧١ ١٦

١٢٧١ ١٦

شعبان

١١٧١ ١

١١٧١ ١٢

شوال

١١٧١ ١٢

المذكورة بمسقط شرعي كان للجار المذكور الاخذ بها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)
في طاحونة مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها لاجنبي بثمن معلوم فلما علم أحد
الشركاء بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فورد عليه وفي مجلسه وأشهد على ذلك
وأشهد عند العقار أيضا فهل والحال هذه يكون له أخذ المبيع بالشفعة قهر على المشتري
حيث الحال ما ذكر (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها
وانتفاء موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثية يكون بيتا مشتركا بينهم
على الشيوع لاحد منهم نصفه وللآخرين النصف الثاني فباع مالك النصف نصيبه لرجل
اجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه
فاستراه منه مالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا اراد مالك الربع الثاني أن يأخذ
بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤوسهم (أجاب) المصريح به ان الشفعة تثبت لمن شري
اصالة أو وكالة أو اشتري له بالوكالة وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا
وللدار شريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا أيضا بأن الشفعة تجب بقدر رؤوس الشفعاء
لا المالك عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في ذميين يمتازين في حارة من قرية من قرى الريف
باع أحدهم داره لذي اجنبي بثمن معلوم من الدراهم وللدار المبيعة جاز في علم بالبيع
وبقدرا الثمن وترك الاخذ بالشفعة بغير عذر شرعي مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع
وبقدرا الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعته لان من شرطها الفورية (أجاب) نعم
لاشفعة له والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا خربة بالميراث
عن أبيهم ما باعها الرجل اجنبي بثمن معلوم وجب حجة شرعية بيد المشتري والا أن يريد
رجل من أقاربهما أخذها بالشفعة متعللا بقرابته لهما وأنه أولى بهما من المشتري والحال
أنه ليس بجار لثلاث الدار ولا شريك فهل لا يجب لذلك شرعا ولاشفعة له ولا عبرة بتعلله
المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيما يبدون وجهه شرعي (أجاب) لاشفعة بمجرد القرابة
بدون شركة في نفس المبيع أو في حقوقه أو جوار والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة
بين رجل وأولاد أخيه الباقين فباع الم نصيبه منها لرجل اجنبي بثمن معلوم في غيبة
أولاد أخيه المذكورين فهل اذا حضر وامن غيبتهم وعلموا بالبيع وبقدرا الثمن وأخذوا
الحصة التي باعها الم بالشفعة معافور العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بذلك بينة عند
العقار يجابون لذلك ويقضى لهم بها اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) يقضى
لشركاء المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفاء موانعها والافلا والله تعالى اعلم
(سئل) من طرف الضابطة بما مضى في رجل اشترى حصة في بناء على أرض وقف
مستأجرة والبناء المذكور مشترك بين جماعة أراد أحد الشركاء في البناء الذي على وجه
الأرض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولاشفعة في البناء (أجاب) لاشفعة
في البناء المكن على أرض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة

١٩

١٢٧١

ربيع الاول
٤

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

جادي الثانية
٩

١٢٧٢

رجب

١٩

١٢٧٢

شعبان

١٢

١٢٧٢

باصول الرجل اجنبي بثمن معلوم ويجوز اهادار لرجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري
لما طلب من وكيل المشتري ان يسكنه فيمساوسا وسكنها مدة أيام والا أن يريد أخذها بالشفعة
فهل اذا كان علمه بالبيع وبقدرا الثمن تابا وأخر لا يجب لذلك ولاشفعة له وتسقط
بالتأخير ويمنع من منازعة المشتري فيما يبدون وجهه شرعي (أجاب) نعم لاشفعة له والحال
ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين أربعة لاحد منهم اثنا عشر قيراطا
ولا خمسة ولا آخر قيراطان ولا آخر أربعة فباع صاحب الاربعة نصيبه لصاحب
القيراطين وأسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فاراد صاحب النصف أن يأخذ المبيع
بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين أيضا بقدر الرؤوس
لا بقدر السهام (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى وهي بقدر رؤوس الشفعاء لا المالك
واذا أسقط بعض الشركاء حقه فيمساوسا قبل القضاء بها فلن يبق أخذ الكل لزوال المزاحمة
ويشترط أن يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الاخذ بها اخذ كل المبيع بالشفعة
حتى لو طلب أحدهم النصف بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفيعته اذا علمت ذلك
فالقاضى يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين المشتري وبين صاحب النصف
الشريك الا آخر انصافا لكل منهما قيراطان من الاربعة المبيعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مالكها بقدر معلوم
من الدراهم وصرة فيمساوسا داراهم مجهولة القدر استهلك الصرة المذكورة بالمجلس ووضع
المشتري يده عليها مدة والا أن اراد الجار أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل والحال
هذه لا يجب لذلك ولاشفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة فيمساوسا داراهم مجهولة القدر
(أجاب) من شروط الشفعة علم الشفع بعقد دار الثمن فلو جهل بعضه فلاشفعة والله
تعالى اعلم (سئل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين اخوين مات أحدهما عن أولاده
وباع عم الاولاد ما يخصه في المكان لاجنبي مع صغر أولاد أخيه فهل اذا بلغوا رشدهم
يسوغ لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصا وقد انتقلوا الى
بلدة أخرى ولم يعلموا بالبيع الا بعد بلوغهم في البلدة الأخرى (أجاب) اذا لم يكن
للقصر وصى فلهم بعد البلوغ أخذ الحصة المبيعة من العقار المشترك بالشفعة اذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع
بعضهم نصيبه منها لاجنبي بثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء ومضى بعد المبيع أكثر من
خمس عشرة سنة ومات الغائب في غيبته عن وارث اراد أخذ المبيع بالشفعة بعد موت
مورثه الذي هو الشفع والحال انه لم يطلب قبل موته الاخذ بالشفعة لا بنفسه ولا بنائيه
حتى مضت تلك المدة ومات في غيبته المذكورة فهل لا يجب وارثه اطلب الشفعة وتبطل
موت الشفع واذا استولى على الدار أو تلف بعض أبنيتها يكون ضامنا لتلفه من
حصة باقي الشركاء (أجاب) موت الشفع قبل الاخذ بعد الطلب أو قبله يبطل الشفعة

١٥

١٢٧٢

شوال

١٢

١٢٧٢

١٣

١٢٧٢

٣٠

١٢٧٢

ذو القعدة

٢٥

١٢٧٢

باصولها

ولا يورث فليس للوارث المذكور والحال هذه شفعة فيا يبيع قبل انتقال الملك اليه بالارث وما اقله الشريك المذكور يكون مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 ما يكون يتساوطا حونة على الشيو ع احدثهم ذلك اثني عشر قيراطا ونصفا وثمانيا
 اشترى من أحد الشركاء ثلاثة قراريط الاسد سا بقدره معلوم من الدراهم وبعد ذلك
 عرض المبيع على بقية الشركاء واعلمهم بالبيع وبقدرا لثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا
 لا تأخذ بالشفعة وامتنعوا من الاخذ بها بحضرة بينة من المسلمين وبعدهم مضي خمسة
 وأربعين يوما وجع أحد الشركاء يريد الاخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجاب
 لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالبيع وبقدرا لثمن ويمنع من معارضة المشتري اذا
 تحقق ما ذكر (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل اشترى بناطحا حونة وحوانيت وربيع فوقها بثمان مائة موم ولرجل حانوت في وسط
 الحوانيت المذكورة طالب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبني على أرض
 محتكرة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت احتكاره لاسيما ان المشتري دهم وبنى في المبيع
 من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع نافذ (اجاب) لا شفعة في البناء
 على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من
 مالكة بثمان مائة موم وبنى فيها بعض بناء والدار جار غائب فلما حضر الجار من غيبته وعلم
 بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل
 والحال هذه يحكم للجار بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجوز للمشتري على
 تسليم الدار للجار الشفعة المذكور (اجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها والا فلا وبأخذ الشفعة بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى
 اعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحد غائب
 فباع الحاضرون ما يخصهم منها للرجل أجنبي بثمان مائة موم في غيبة الغائب منهم فوضع
 المشتري يده على جميع الدار وبنائها اما كن سفلية وعلاوية منذ سبع سنين والآن حضر
 الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع بنائه بعد ثبوت الشفعة
 أو يتلك نصيب الغائب ببقية من الأرض (اجاب) اذا قضى للشفيع البئر يملك بالشفعة
 ولم يكن هناك مانع وقد بنى المشتري فيما اشتراه فان الشفعة يأخذ المبيع بالثمن وقيمة
 البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه
 بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان والمرأة الثلث فباع الرجل المذكور الثلثين في النخل
 فقط لافي الأرض لرجلين بثمان مائة موم من الدراهم فارادت تلك المرأة ان تأخذ النخل
 بالشفعة فهل لا تجاب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث يبيع النخل المذكور بدون
 الأرض لاسيما ان تلك المرأة لم تطالب الشفعة بعد علمها بالبيع وقدر الثمن الا بعد
 مضي عشرين يوما (اجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصة النخل المذكور والحال

ما ذكر على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة قسم قطعة أرض خربة خالية من
 البناء فباع أحدهم عن البلد وبيع الحاضرون نصيبهم فيها الا بخرشائعا وبنى المشتري
 جميع الأرض المذكورة بناء بقيته تزيد على قيمة الأرض فهل اذا حضر الغائب وعلم بالبيع
 وبقدرا لثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك ويتملك البناء بقيته جبراعا على المشتري
 (اجاب) يقضى للشفيع بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا واذا حكم له
 بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن وقيمة البناء الذي أحدثه المشتري فيها والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل اشترى بيتا خرابا من مالكة بقدر معلوم من الدراهم وبناه وصار
 يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين ويجوز ان البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع
 وبقدرا لثمن وترك الاخذ بالشفعة والاخر غائب علم بالبيع وبقدرا لثمن فوكل رجلا
 بالأخذ بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشرين يوما عن طلب الاخذ بالشفعة
 مع تمكنه من الاخذ بها والحال ان الموكل حين علم بالبيع وبالثمن لم يحصل منه طلب
 ولا اشتهاد على الاخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وأخرا الوكيل طلب الاخذ
 بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لعل العقار المذكور وهو مساكنت فهل لا شفعة
 لوكيل ولا لموكله ولا للجار الاخر حيث علم كل بالبيع وبقدرا لثمن ولم يأخذوا فور علمهم
 بالشفعة (اجاب) اذا لم يوجد من كل من الشفعين المذكورين طلب الموانبة فور العلم
 بالبيع وقدر الثمن بطلت شفعتهم ما ولا ينفيد التوكيل بالأخذ بالشفعة مع عدم طلب
 الموانبة حال العلم والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة فباع اثنان منهم
 ما يخصهم في ذلك المكان لأجنبي فباع ذلك لأجنبي لأجنبي آخر فحضر الشريك
 الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت
 له الاخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (اجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور
 بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في
 بناء مشترك لجماعة في أرض محكورة من جهة وقف باع أحد الشركاء حصته لأجنبي منه
 فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض
 البناء محكورة كما ذكر (اجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة على ما عليه
 العمل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنتين وامهم ثم ماتت الام عن
 الثلاث المذكورين وترك أبوه دارا في بلد وكبر الولد في بلد غير بلده ووالده والآن توجه
 الى بلده وطلب دارا بيه ليعمرها ويقومها فادعى رجل من أهل البلد انه اشتراها من
 احدى اختيه مع اعتراف مدعي الشراء انها دار مورثة فهل لا يصح منها البيع بعد ثبوت
 الا فيما يخصها ويكون لاختها أخذ حصتها بالشفعة (اجاب) نعم لا ينفذ بيعها الا في
 نصيبها وللشريك الاخذ بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا وهذا اذا لم
 تكن البائعة أذنونة بالبيع من باقي الشركاء ولم يجز بيعها والله تعالى اعلم (سئل)

في مكان مشترك بين بالغ وقاصر فاب القاصر غيبة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته من المكان المذ كور حال غيبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع الحصه المذ كورة فاخذها بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بها اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) صغير شفيح لاولى له فهو على شفعة اذا بلغ فيقضى له بها اذا علم بعد بلوغه بالبيع وقدر الثمن واخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك بعد توفرت شرائطها وانتفاء موانعها والا فلان كان له ولى حال صغره وقد علم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فلا شفعة للصغير بعد بلوغه على قول الامام وأبي يوسف خلافا للحمد كما في تنقيح الحامدية نقلا عن أحكام الصغار للاستروشي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا ولها جار ملاصق يملك قاعة فباع الرجل المذ كور القاعة المذ كورة لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فهل للجارة المذ كورة الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع وبقدر الثمن ويقضى لها بها شرعا (اجاب) اذا كانت القاعة المبيعة أرضا وبنا ملاصقة لدار تلك المرأة يقضى لها فيها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا وتلك الدار لها شفيح غائب فلما حضر وعلم بالبيع وقدر الثمن سكت زيادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه يريد الاخذ بالشفعة ولم يطلب ولم يشهد على الاخذ بها فور علمه فهل اذا تحقق منه ما ذكر وانفتت شرائطها ووجدت موانعها تسقط شفعة (اجاب) يشترط في الشفعة ان يطلبها الشفيح في مجلس علمه بالبيع وقدر الثمن وان امتد المجلس وفي جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه الفتوى قال في الشر نبلاية وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تكلم بكلام لغو بطلت شفعة كما في الحاشية والزيلعي وشرح المجمع اه وعليه فاذا لم يطلب الشفيح المذ كور الشفعة فور علمه بما ذكر وسكت بلا عذر بطلت شفعة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لامرأة بثمن معلوم من الدراهم ووضع يدها عليها وصارت تتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مع علم الجار واطلاعه على ذلك مدة من الشهور والآن اراد الجار المذ كور ان يأخذ الدار المذ كورة بالشفعة متعللا بانه اولى منها بها والحال ان الجار المذ كور لا يعلم قدر ثمن الدار المذ كورة التي قد بيعت به فهل والحال هذه اذا اخذ الجار المذ كور الدار المذ كورة بالشفعة ولم يعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذ كورة كذا من الدراهم لاشفعة له مادام جاهلا بثمن الدار المذ كورة حتى يعلم بثمنها ويأخذها بالشفعة بالثمن الذي بيعت به (اجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره وفي رد المحتار عن الحاشية اخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن كالبركة اذا استؤثرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردّها اه وحديث يكون الشفيح المذ كور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثمن وان طالت المدة قبل العلم

١٣

١٢٧٣

٢٢

١٢٧٣

جاءى الثانية

١٨

١٢٧٣

رجب

١٨

١٢٧٣

وما لم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث عن أصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل اذا حضر الورثة واخذوا الحصه المبتاعة بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن وأشهدوا بينة عند العقار بها يحايون لذلك ويقضى بها لهم جبراعلى المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشركاء المذ كورين بالشفعة على عدد الرؤس اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية أميرية مغروس بها نخيل باع المالك النخل المذ كور وأسقط حقه في الارض المذ كورة لرجل أجنبي في نظير قدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن اراد اخو البائع المذ كور المحاور لتلك الارض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل والحال هذه لاشفعة في الارض الاميرية ولا في النخل المغروس فيها (اجاب) لاشفعة في أرض الزراعة الاميرية ولا في النخل لانه من قبيل المنقول والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان بناه دار على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة قراريط والاخر عشرين قراريط فباع من يملك الاربعه نصيبه من آخر أجنبي أولا بثمن معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الاول فهل والحال هذه اذا اراد أن يملك المشتري الاول المذ كور العشرين قراريط المبيعة بالشفعة ليس له ذلك حيث كانت الارض محتكرة واذا اراد من اشترى العشرين القصة بينه وبين شريكه يحجب لذلك ويفوز بالعشرين جبراعنه (اجاب) لاشفعة في البناء على الارض المحتكرة على ما عليه العمل ويقسم المال المشترك بين الشريكين ان اتفق كل نصيبه بعد القصة من جنس الانتفاع الاول ويجبر الا في عليها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أصولهم باعواها لرجل أجنبي بثمن معلوم منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصه تدعى عذم ببيع نصيبها وتر يدأخذ ما باعه باقي الشر كالبشفعة مع وجودها بالبلد وعلمها بالبيع والثمن وتصرف المشتري فيها بالهدم والبناء وسكوتها وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك اذا ثبت علمها بالبيع والثمن ولا شفعة لها فيما باعه باقي الشركاء وتمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لاشفعة لتلك المرأة بعد علمها بالبيع للرجل المذ كور بالثمن الذي اشترى به وسكوتها عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نخل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعا في كامل النخل المعلوم المشهور بالحدود لرجل أجنبي فبعد تمام البيع ارادت إحدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك بالشفعة فهل والحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك الى الرجل الاجنبي ولها الشفعة أولا لشفعة لها (اجاب) لا تجرى الشفعة في بيع النخل بدون الارض على فرض صحته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها بعض بناء باعه الاخر

٢٤

١٢٧٣

رمضان

٢١

١٢٧٣

شوال

١٠

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

١٧

١٢٧٣

بثمن معلوم قبضه البائع من المشتري بحضر عينة شرعية والآتي يرد بين البائع الذي
معه في معيشة واحدة أخذها من المشتري بالشفعة متعللاً بأنه أولى بها من الغير فهل إذا
كان البيع من أبيه ثابتاً لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ولا شفعة له حيث لم
يكن شريراً ولا جاراً أو يمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة
لابن البائع حيث لم يكن شريراً ولا جاراً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
قطعة أرض أصلها دار من مالها بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة
استهلك في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك أراد الجار بعد علمه بالبيع
المذكور أخذ الأرض المذكورة بالشفعة والحال أنه لم يعلم مقدار ما في الصرة من
الدراهم فهل في الحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (أجاب) من شروط الأخذ بالشفعة
العلم بمقدار الثمن فليس للجار أخذ المبيع بالشفعة إذا جهل الثمن كالأبوين والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة يعلمون داراً بطريق الارث عن أبيهم ببيعها بعضهم لرجل آخر
بثمن معلوم من الدراهم في غيبة البعض الآخر وذلك من غير اذنهم ومن غير اجازتهم ثم
حضر البعض الآخر وعلم بالبيع وقدر الثمن واجازوا البيع دون امرأة منهم ثم بعد ساعة
ذهبت المرأة إلى قاض هناك وطلبت الأخذ بالشفعة بعد علمها وسكوتهما الساعة
المذكورة فهل في الحال هذه لا يجاب لذلك ولا عبرة بطلبها بالشفعة عند القاضي حيث علمت
بالبيع وقدر الثمن وسكتت الساعة المذكورة (أجاب) إذا ترك الشفيع أحد المطلبين
لا شفعة له وطلب الموانبة فوري يطل بالسكوت بالأعذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن
فحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والحال هذه بالشفعة لا بعد توجهها إلى القاضي لا يمكن
من الأخذ بها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنتين وأربع
بنات منها وترك ما يورث عنه شراً من دار ونخل ثم ماتت إحدى البنات عن أمها
وأخويها وأخواتها الأشقاء ثم ماتت أحد البنين قبل القسم عن أخيه وأخواته الأشقاء
وأمه ثم مات الابن الثاني عن ابنيه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنيه نصيبه من الدار
شائعاً لغير وارث بثمان معلوم بغير اذن الشركاء وعلمهم قبل القسم فهل إذا علموا
بالبيع وقدر الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم يجابون لذلك ويقضى بها
لهم إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) يقضى
لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفر شرائطها وانتفاء موانعها والأفلا وبوت
الرجل المذكور أولاً عن زوجته وعن ابنتين وأربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في
تركته الثمن فرضاً والباقي بين أولاده المذكورين تعصيباً لذكر مثل حظ الأنثيين
وبوت إحدى البنات الأربع ثانياً عن أمها وأخويها وأخواتها الأشقاء لا غير يكون
لأمها نصيبها السدس فرضاً والباقي لأخويها وأخواتها المذكورين تعصيباً لذكر
مثل حظ الأنثيين وبوت أحد البنين ثالثاً عن أخيه وأخواته الأشقاء وأمها لا غير يكون

ذى القعدة سنة

١٢٧٣

ذى الحجة
٧

١٢٧٣

محرم
٤

١٢٧٤

١٢٧٤

٤

لامه السدس فيما يخصه فرضاً والباقي لأخيه وأخواته المذكورين تعصيباً لذكر مثل
حظ الأنثيين وبوت الابن الثاني رابعاً عن ابنيه وعن أمه وأخواته لا غير يكون لامه
السدس فرضاً والباقي لأبيه تعصيباً ولا شيء لأخواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجنبي عنهم في غيبة بعض الشركاء بثمان معلوم ولم يحضر
القائب منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن سكت ولم يطلب المبيع بالشفعة وبعد نحو يومين
طلب الأخذ بالشفعة فهل إذا تحقق سكوته بعد علمه بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ
بالشفعة فور علمه لا يكون له شفعة بذلك (أجاب) نعم ليس له ذلك إن كان الواقع كذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر واثنين اشترى وصي القاصر حصة
منه من أحدهما للقاصر المذكور فأراد الآخر أخذها بالشفعة فهل على فرض ثبوت
الشفعة تكون الحصة بينهما منصفة على قدر رؤسهما (أجاب) تثبت الشفعة لمن
اشترى أو اشترى له فتقسم الحصة المشتراة بين الشريكتين القاصر الذي اشترى له والشريك
الأخذ بالشفعة على عدد الرؤس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
قطعة أرض مملوكة وفيها نخل من مالها بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده
على ذلك وصار يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل
بجاورة تلك الأرض المذكورة أن يأخذها بالشفعة فلم يتمكن من الأخذ بالشفعة فيمات
مات قبل الأخذ بالشفعة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المذكورة بالشفعة
من المشتري المذكور فهل في الحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم في ذلك وبطلت الشفعة
بوت مورثهم ولا تورث عنه (أجاب) حق الشفعة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين وامرأة شركاء في قطعة أرض غابت المرأة وأحد الرجلين مدة قريبة ثم مات الرجل
في غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبتهما فوجد الشريك المقيم باع القطعة
المذكورة كلها لآخر وبني فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدما
وعلم بذلك وقدر الثمن لم يجيزاه في نصيبهما وقالت المرأة وقت علمها أنها أخذت بالشفعة
وأشهدت ببنية على ذلك فلم يمكنها المشتري من ذلك متعللاً بأنه حيث كانت قيمة البناء
المحدث أكثر من قيمة الأرض لا شفعة فهل يمكن من الأخذ بالشفعة ولا عبرة بالتعلل
المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ولا يمنع
من الأخذ بالشفعة بناء المشتري في الأرض المشفوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن
وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما صرح حوايه والله تعالى أعلم
(سئل) في امرأة وكلت رجلاً شيداً في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكيلها
الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصرة مجهزة من الدراهم لجارها المذكور وقبض الوكيل
من المشتري المبلغ المعلوم والصرة المجهزة ثم بعد ذلك دخل في الحال هذه بفرض البيع
ويكون صحيحاً وليس للجار الآخر أخذ الدار المذكورة بالشفعة (أجاب) شرط الأخذ

صفر سنة

١٢٧٤

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

جداى الاولى

١٢٧٤

٢٤

شعبان

١٢٧٤

١٨

بالشفعة علم الشفيع بقدر الثمن فاذا كان بعضه مجهول القدر مشارا اليه في عقد البيع لا يتمكّن الشفيع من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا صغيرة من مالها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها وبجوار الدار المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فاراد أحد الجماعة المذكورين ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة للرجل المذکور حيث كانت الدار المذکورة التي هو شريك فيها وقفاً عليها عليه وعلى شركائه واذا حكم نائب بلدهم بشفعة الشفعة للرجل المذکور لا ينفذ قضاءه (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا به والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون أرضاً خربة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاعماً انه وكيل عن الباقيين حال غيبتهم وبني المشتري الأرض وبعد ذلك لم يثبت قوكيلهم للبائع في البيع بل ردوا بيعه وأخذوا حصة البائع بالشفعة فعلى فرض توفّر شروط الاخذ بالشفعة ماذا يكون المحكم في البناء الذي أحدثه المشتري في الأرض المشفوعة المذكورة (اجاب) صرح علماءنا بأنه لو بني المشتري في الأرض المشفوعة أخذ الشفيع الأرض والبناء بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع أو كاف المشتري قلعها وأخذ الأرض بالثمن ولا يجبر المشتري على تسليم البناء للشفيع بذلك الا اذا كان في قلعها نقصان الأرض فان لم تنقص الأرض بذلك فلا يشتري قلعها وتسليم الأرض للشفيع فارغة بثمنها الا ان يتراضيا على أن يأخذ الشفيع بقيمة على هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصة منها لأجنبي بثمن معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك فهل اذا تحقق انه طالب الظالمين الموائمة والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لأحد الشركاء الطالب لها (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار خربة باعها لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل اذا امتنع الشريك من الاخذ بالشفعة وحضر الجار المذکور وعلم بالبيع وقدر الثمن وأخذ الحصة المبيعة بالشفعة فور العلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بدينه عند العقار يقضى له بها اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذکور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً عن مورثهم غاب أحدهم عن البلد وباع الحاضر ونصيبهم فيها الرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضع عايدهما علماً بمدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة متعللاً بأنه لا يعلم قدر الثمن والحال انه كان يتردد في البلد ويعلم بالبيع المذکور ويقدره ولم يأخذها فور علمه فهل اذا ثبت علمه بما في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك وتسقط شفيعته (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق حصة في دار بالميراث عن ابيها اما ثبت تلك المرأة عن ابنين وعن بنت ثم مات أحد الابنين عن بنتين وعن زوجة فباع البناتان المذكورتان نصيبهما للرجل غير وارث بثمن معلوم في غيبة الشريك فهل اذا

٢١ رمضان

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٥

حضر الشريك وعلم بالبيع وقدر الثمن وأخذ الحصة المبيعة بالشفعة فور علمه في وجه المشتري يقضى له بها جبراً على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للشريك المذکور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى أربعة قراريط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبعد مضي المدة المذكورة أراد أحد الشر كاه أخذ الأربعة قراريط بالشفعة والحال ان مريد الاخذ بالشفعة قاسم المشتري في ادارة الساقية وتسكايها المدة المذكورة ويعلم شراء الرجل للأربعة قراريط وبثمنها في وقت الشراء فهل والحال هذه لا يجاب لذلك لاسيما أن أرض الساقية المذكورة خراجية (اجاب) لا شفعة للشريك المذکور في بناء الساقية المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشر كاه ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على اثني عشرة سنة ثم حضر الغائب من غيبته وطالب الاخذ بالشفعة فادعى المشتري انه كان يتردد الى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع المذکور ولم يأخذ بالشفعة وأخبرها وقبل اقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري بمجلس فقال للشفيع بعض من في المجلس اشترها منه ولا حاجة الى الاخذ بالشفعة فقال يمكن ان يكون ذلك منكم حيلة لاسقاط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفتحة على ذلك بقصد الصفاء بينهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بثمن أقل من ثمن المثل فلم يرض به فساومه منه اجارة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل تسقط شفيعته بمساومته المذكورة (اجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفوعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن ولا فرق في ذلك بين المساومة بيعاً او اجارة في الابطال وأيهما وجد كفي في اسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بعض حصة في عقاره بثمن معلوم وللبائع المذکور شريك في حصة غائبة وله وكيل على حصته حاضر ذلك البيع ولم يطالب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذکور بذلك الثمن في حال غيبتها ولم تطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت الى البلد التي فيها العقار وسكنوا في العقار المذکور مع المشتري نحو الخمسة شهور ثم طلبت قسمة العقار المذکور وترافعوا الذي قاض وأقر لكل منهم حصة وبعد مضي أربعة أشهر من ذلك طلبت الشريكة المذكورة الاخذ بالشفعة في الحصة المبيعة محتجة بأنها تجهل الشفعة فهل والحال هذه لا تجاب لذلك (اجاب) اذا علمت الشريكة بالبيع وقدر الثمن ولم تطلب الشفعة ثم أرادت بعد مدة الاخذ بالشفعة لا يكون لها ذلك وتسقط شفيعتها بكونها واعراضها المذكورة ولا تعذر بالجهر في دار الاسلام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مشتركة مع أخيها في دار باع أخوها جميع الدار بثمن يراذلها وعلمها بذلك من مدة ثلاث سنين فلما علمت بالبيع باخبارها لها أخذت نصيب أخيها بالشفعة فور علمها وأشهدت على ذلك فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة يكون لها أخذ نصيب أخيها بالشفعة بقسطه

سؤال

ذى القعدة

٢٠

من الثمن ويكون نصيبها باقيا على ملكها وترفع يد المشتري عن الدار المذكورة (أجاب)
إذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة كحصة من هذه الدار ولم يتحقق اذنها لآخرها
ببيع نصيبها أو اجازتها ببيع بعد صدوره لا يكون بيعه نافذا في نصيبها ويرتد بها فيه وإذا
توفرت شرائط الاخذ بالشفعة لها وانتفت موانعها يحكم لها باخذ حصة شريكها بالشفعة
والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشتركة بين اثنين أحدهما حاضر والاخر
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقد رآه الثمن ولم يأخذ بالشفعة وسكت بعد ذلك مدة
من الايام مع علمه بالبيع وقد رآه الثمن ثم بعد ذلك طلب من المشتري أن يبيعه الحصة
المبتاعة فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطلب الشفعة بعد المساومة فهل
والحال هذه تسقط شفعتها (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور إذا كان الواقع ما هو
مستطورا بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف وكالة بمافيه من حوانيت
وغير ذلك وساحة فيها قواطيع لوضع الغلال بمساحة عن الوكالة المذكورة بينهما طرقي
فاصل يبيع النصف في الوكالة ويبيع الساحة من وكيل المرأة لرجل صفقة واحدة
ماعداد ذراع من جهة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة في
الساحة المجاورة لملكه المبيعة الا ذراعاً من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أيضاً لعدم
بيعه (أجاب) نعم لا شفعة للبجار المذكور والحال هذه قال في التنوير وشرحه للعلاءي باع
رجل عقار الاذراعاً مثلاً في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الاذراعاً
مثلاً أي مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع كافي
الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثمن أخذها بالشفعة فوراً فهل إذا توفرت شروطها وانتفت
موانعها يحكم للشفيع بها جبراً على المشتري (أجاب) إذا كان المبيع هو بيت الرحى لا
خصوص الآلة تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها إذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة شائعة في دار ولرجل آخر
حصة فيها فاشتري الرجل المذكور أولاً حصة شريكه مقايضة في مقابلة حصة له من
دار أخرى هو شريك فيها أيضاً والدار الاولى المشتري منها الحصة جارية ملاصقة لها أراد
أخذ الحصة المبيعة للشريك المذكور مقايضة بالشفعة بالجوار فهل لا يجب لذلك لكون
المشتري شريكاً وتثبت الشفعة للشريك المذكور ويقدّم على الجار (أجاب) تثبت
الشفعة من المشتري أصالة ووكالة أو اشتري له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو الموكل بالشراء
شريكاً والدار جارية فلا شفعة للجار مع وجوده كافي حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بثمن معلوم فلما علم

المشتري بالبيع وقد رآه الثمن أخذها بالشفعة فوراً وعلمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل
والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يحكم للشريك بالأخذ بالشفعة حيث توفرت
شرائطها الشرعية ويجبر الجار على تسليم المبيع للشريك المذكور (أجاب) يقضى
للمشتري المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل اشتري حصة من دار بثمن معلوم بحضور الشريك وعلمه بالبيع
والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشريك المذكورة كورة أخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فهل إذا
أثبت المشتري علم الشريك بالبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فوراً علمها منع من معارضة
المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة
مع علمه بالبيع والثمن والمشتري ولم يثبت أنه طلب الشفعة في مجلس علمه بها لا يكون له
الاخذ بالشفعة إذ تبطل الشفعة بترك طلبها فور العلم بما ذكره الله تعالى أعلم (سئل)
في بيت مشترك بين رجلين وأمهاتهما الثمن فيه والباقي لهما مناصفة باع أحد الرجلين
المذكورين نصيبه لأجنبي بثمن معلوم فعلم الأخ الشريك بذلك البيع والثمن فأخذ المبيع
بالشفعة فوراً وعلمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أخذ
الشريك الحصة المبيعة بالشفعة وتقالا البيع ليرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقاط
الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان آلى لهم بالارث عن
أبيهم باع أحدهم نصيبه منه لأحد الشركاء بثمن معلوم في غيبة بعض الشركاء فلما حضر
الغائب وعلم بالبيع وبقدراً الثمن أخذ المبيع بالشفعة فوراً وعلمه فهل يحكم له بالشفعة
حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والافلا وتثبت لمن اشتري أيضاً حيث كان شريكاً في المبيع أيضاً
فيقسم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤس والله تعالى أعلم
(سئل) في حوش مشترك بين جماعة باع أحدهم حصته منه لأجنبي فلما علم الشركاء
بالبيع وبالثمن أخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فوراً علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا
توفرت شروطها فحراً على المشتري (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين يملكان داراً واحدة اشتري رجل من أهلها داراً أخرى منها وللدار جارية ملاصقة طريق داره في
سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (أجاب)
نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شريكاً في حق المبيع وهو الطريق الغير
النافذ ويقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل اشتري مكاناً من مالكة بثمن معلوم وصرة مجهولة وكتب بذلك حجة
شرعية وتصرف فيه المشتري بالهدم والبناء ولا يبيع جاراً إذا كان يأخذ بالشفعة بعد مضي

مدة أربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للجار المذكور الاخذ بها ويمنع من معارضة المشتري حيث الحال ما ذكر (اجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بالشفعة فاذا كان بعضه صرة مجهول مقداره لا يتأتى الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعلم الغائب بالمبيع وبالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وارسل كتابا يطلب الاشهاد ثم لما تمكن من السفر سافر لقيم الاخذ بها فهل اذا اخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له بها ولو كان المشترون من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها اشريك أيضا ويقسم المبيع على عددهم (اجاب) يقضى للشريك الغائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا وحيث كان المشتري شريكا ثبت له أيضا فان صح الاخذ بالشفعة للرجل الغائب ولم يوجد منه تقصير عما هو لازم شرعا في الاخذ بالشفعة يقضى له بها مع المشترين الشركاء اذ لم يحصل منهم الامتناع ولكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رد المحتار من باب ما ثبت في فيه وتقسيم على عدد الرؤس عند استقرارها مجمع من الشركاء لا بقدر الانصاف في الملك والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباعهم ما يخصه في الطاحونة المذكورة لاجنبي في حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة بينها وبين بلد الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر رشدهم ورجعوا الى بلادهم ولم يعلموا بالمبيع مدة غيبتهم ثم علموا به وبقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين وصى (اجاب) يقضى للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصى حال صغرهم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه من لاجنبي من الشركاء بمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالمبيع وبقدر الثمن واخذ بالمبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنع من ذلك زيادته في ثمنها قبل البيع (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والزيادة من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا معلوما محدود البحر ود أربعة باع منه جزءا معلوما لرجل معلوم بمن معلوم ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بمن معلوم ثم بعد مدة حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبائع لكنه لم يعلم بمقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ بالشفعة طالب مواثبة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ما ذكر يكون له الاخذ بالشفعة جبراً عن المشتري المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي حيث كان الجزء الآخر الماصق للبائع باقيا في ملك الولد المذكور (اجاب) يقضى

للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر انه يسحق الدار التي اشتراها من مالكها بالشفعة وترا فعا لدى القاضي فطلب منه بيته تثبت دعواه الاخذ بالشفعة فاثبتها بين يديه ولم يحكم له بها وطلب الشفيع من القاضي فلم يفعل الى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر الشفيع طالب المواثبة والاشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد اقامة الدعوى والبينة لم يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضي يده بالانعام حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل شفيعته حتى على قول محمد والقاضي المحكم له بها بعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان التأخير اعذر (اجاب) نعم لا تبطل شفيعته والحال ما ذكر ويقضى له بها بعد التزكية واستيفاء اللازم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنتيه البالغ وترك ما يورثه عنه شرعا من عقار وغيره ولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن زوجته وابنتين أحدهما بالغ والثاني قاصر وبنتين احدهما بالغه والاخرى قاصرة ولم تقسم التركة أيضا ثم ماتت إحدى بنتي الميت الاول عن أختها الشقيقة وعن اولاد أخيها الشقيق المذكورين قبل اخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الأخت الثانية حصتها حال غيبته اولاد أخيها الاجنبي والحال ان البالغ غائبون وأما القصر فكانوا حاضرين وقت البيع ولم يكن لهم وصى ثم حضر البالغ فطلبوا الاخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك وطلبوا الشفعة أيضا بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للمشتري الاجنبي المذكور فهل يجابون لذلك اذا كان البيع صحيحا أو ما الحكم والحال ما ذكر واذا باع ما اشتراه لاجنبي وامتنع من التسليم للشفيع يكون للشفيع نقض هذا البيع (اجاب) يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ومن جملته شرط طلب البالغ الشفعة فور علمهم بالمبيع وبقدر الثمن واشهادهم على ذلك بالاتراخ وطلب القصر فور بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشتري في المبيع بعد الحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون عقارا باع احدهم نصيبه من لرجل اجنبي بمن معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقي الشركاء بالمبيع وبقدر الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع المشتري الحصة المذكورة حصته لرجل اجنبي بمن أزيد مما اشترى به أولا فاراد الشركاء أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قديعت به أولا فهل لا يجابون لذلك وتسقط شفيعتهم حيث كانوا يعلمون بالمبيع وبقدر الثمن واذا كان أحدهم قاصرا وقت الشراء الاول وبلغ وهو مضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالمبيع وبقدر الثمن وأراد أن يأخذها الآن بالشفعة بالثمن الذي قديعت به أولا تسقط شفيعته ولا يكون له الاخذ بها (اجاب) سكوت الشفيع عن الاخذ بالشفعة فور علمه بالمبيع وبقدر الثمن والبلوغ مانع من

الاخذ بها اذ شرطها القورية فاذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال لا يحكم لاحد منهم
بالشفعة في البيع الاول والله تعالى اعلم (سئل) بافادة وارادة من محافظه مصر
مضمونها حضرة مدير المنية وبني مرار ارسلا الاربع عشرة ورقة المرفوعة معه بالا فادة
المسطرة باطنه بخصوص مادة خمسة قراريط وثلاث المبيعة من منزل بناحية المنية انخص
يسمى محمد مصطفى من الهروسة وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم احمد
الجلاني من المنية وأن قاضي المدير به افاد عدم جواز شفعة لها في ذلك لوجه اوضحه
بالاوراق وانه تحرر من المدير به محضرة المفتي بالمنية باحالة النظر فيما اوضحه القاضي
فاعطيت افادته بانه اذا كان الامر كذا كره القاضي فهو موافق لصرح نصوص الشريعة
من مذهب الامام الاعظم وبتهمة المرأة المذكرة ذلك لا قناع اجابت بأنها لازالت
طالبة الشفعة في نصيب اخاتها ولا تقنع بما اوضحه القاضي والعلما له ومنهم نساء
وطابت ارسال القضية لطرف حضر تك للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون متمثلة له ورغبت
المديرية احالة النظر في ذلك بطرف حضر تك ومما يترامى تردده الافادة لا فائدة المديرية
(اجاب) الافادة عن هذه المادة انه اذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضي انها حين اخبرت
بالبيع ومدة دار الثمن قالت أنا اولى بالشفعة وانما لم تشهد بعد علمها بذلك لشهود أصلا فقط
كما افاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محله لعدم توفر شروط
الاخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبارة لما وقع لدى
القاضي لا لغيره اذ من الشروط طلب الموائمة بلفظ يفهم طلبها وطلب الاشهاد عند
العقار أو أحد العاقدین أي البائع أو العاقد في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد كذا في
دعواها عند القاضي بناء على ما افاده الا ان طلب الموائمة اذا حصل عند أحد الثلاثة
يكفي عن طلب الاشهاد والاشهاد أي ذكر الطلب بحضرة الشهود وانما هو تخافة الجحود
لأنه شرطا لان المشتري لو أقربا بالطلبين أو بطلب الموائمة عند أحد الثلاثة يحكم
بالمبيع بها قال في رد المحتار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم
لزوم الاشهاد فيه اسكن رأيت في الخانية انما سمي الثاني طلب الاشهاد لالا ان الاشهاد
شرط بل يمكنه ثبات الطلب عند جحود الخصم انتهى ومثله في تنقيح الحامدية وقال
بعد نقله ووجه ظاهر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها بيتان احدهما قاصرة
والاخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد وللا امرأة المذكرة وبنيتها دار مشتركة بينهن بالارث
عن مورثهن فباعتهما أحدهما حصتها في الدار المذكرة لا خيها بثمان معلوم وباع أخوها
ما اشتراه منها الاجنبي وذلك حال غيبة البالغة وعدم علمها بالبيع المذكرة فلما حضرت
وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند العقار فور العلم وأشهدت على ذلك بينة
شرعية فهل اذا ثبت وتحقق بالوجه الشرعي أخذ البنت البالغة المذكرة الحصة
المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضى لها

شرعا (اجاب) يقضى للشر يكة المذكرة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ومن بجلة مات ترك
دار معلومة وترك ولدين وبنتا بالغة وأحد الولدين المذكرة كور بن قاصر فباع الولد الآخر
البائع حصته في الدار المذكرة لرجل آخر بدون علم البنت المذكرة فلما علمت البنت
المذكرة بالبيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا لشرائط الطلب فهل تكون مقدمة على
المشتري المذكرة ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ للورثة
المذكرة كور بن (اجاب) يقضى للشر يكة المذكرة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت
موانعها والافلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعنها أيضا وترك ما يورث عنه شرعا
دارا فباع أحد الابنتين نصيبه من الدار لامة بدون علم باقي الورثة وبعد مضي نحو عشرة
أيام من وقت البيع علم الابن الآخر بالبيع والتمن وفور علمه بالمجلس أخذ بالشفعة
وأشهد شاهدين وتوجه الى الدار فور ذلك وأخذ بالشفعة وأشهد أيضا فهل والحال هذه
يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتري فيما اشترته (اجاب) يقضى لاحد الشركاء
المذكرة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة أيضا للمشتري
حيث كانت من الشركاء فيقضى بالحصة المبيعة نصفين بين الشفيع اذا توفرت شرائط
شفعته وبين المشتري حيث لا مانع ولم يأخذ باقي الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا
فتقسم بينهم جميعا على عدد رؤسهم ما عدا البائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
دارا وبني فيها بناء ولم يعلم جاره بشرائه لملك الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت
شروط الشفعة فهل اذا حكم للشفيع بالشفعة فماذا يكون المحكم في بناء المشتري الذي
أخذته في الدار المذكرة (اجاب) المحكم في بناء المشتري ان يأخذ الشفع ببقية عسحق
القلع أو يكاف المشتري قلعه كما في القصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في درب غير
نافذ بمالك جماعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدرب المذكرة كور الذي داره
أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة في الدار المذكرة كورة ويكون الملاصق
لدار المذكرة كورة الذي باب للدرب المذكرة كور شريك في الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء
المذكرة كور بن واذا سلم هذا الرجل شفعة قبل القضاء له بها يكون لمن بقي أخذ الكل
(اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاصق فيقضى
للشركاء في الطريق الذي لا ينفذ جميعهم بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها
ولا يكون الملاصق للبيع مقدما على باقيهم والمحال ما ذكر اذا لم يكن شريك في نفسه
المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء بها له يقضى بها لمن بقي بشرط طلب كل منهم عند العلم
بالبيع والتمن لا عند العلم بالتسليم أخذ جميع المبيع بالشفعة فلاو طلب أخذ البعض
في طلب الموائمة أو الاشهاد بطلت شفعة على ما في رد المحتار من كتاب الشفعة والله

شعبان

ربيع الثاني

شعبان

تعالى أعلم (سئل) في دار ملاصقة لآخرى ومهرها من ابيع مالها نصفها من اجني
 بشن معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والتمن أخذ الحصة المذكورة بالشفعة
 فور علمه واشهد عند العقار ايضا فهل حيث الحال ماذ كز يحكم له باخذ الحصة المذكورة
 بالشفعة (اجاب) يقضى للرجل المذكور بالشفعة لكونه شرى كافى الحقوق وجارا اذا
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية عشورية
 شركة بين ايتام وامهم فلو كة لهم جميعا على سبيل الاشتراك فباعت امهم بعض
 نصيبها لغيرهم من ايتام غير شرك فيها بشن معلوم فهل اذا كان لا يتام وصى شرعى
 يكون له الاخذ بالشفعة لا لا يتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل اذا وكل
 في الطلب بين يدي القاضى اهزمه عن الخصومة مع المشتري لكبر سنه وكونه لا يحسن
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا الخصم لوجود العذر
 المذكور (اجاب) نعم لا وصى المذكور الاخذ بالشفعة لا لا يتام اذا توفرت شرائطها
 وانتفت موانعها وله التوكيل بالخصومة ولا يتوقف على رضا الخصم مع قيام العذر والله
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الارث من والدها فباعت مدة ثم
 حضرت فوجدت بعض شركائها في الدار المذكورة باعوا نصيبهم بمبلغ معلوم بغير علمها
 فأخذت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها لجاناب
 الذى اشتروه من الدار المذكورة فهل يكون لها الاخذ جبراعنهم وليس لهم الامتناع من
 تسليمها ما اشتروه من الدار المذكورة بالنظر الذى اشتروه به واذا طلبت من اخيهما الذى لم
 يبيع شرا نصيبه منها واتفق معها على ذلك واخذ منها بعض الثمن ثم باع لغيرها واخذت
 بالشفعة ايضا فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (اجاب) نعم يقضى
 لتلك المرأة بالشفعة والحال ماذ كذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة معلومة في عقار بيعت منه حصة اشتراها اثنان
 لم يكن لهما في العقار المذكور ملك فلما علم هذا المالك لهما حصة المذكورة بالبيع طلب
 الشفعة طلب مواثبة على الفور ثم طلب الطلب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على
 الفور ايضا واشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين
 المذكورين بحضور البائع المذكور ونجح دعواه لدى القاضى وكتب القاضى دعواه
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضى سؤال المدعى عليهم ما قل بمحييا بشئ
 حتى مات أحد المشتريين المذكورين ومضى ثلاث سنين من يوم كتب الدعوى
 المذكورة عند القاضى ولم يحصل من الشفيع المذكور تسليم الشفعة ولم يحصل من
 المشتريين ولا من أحدهما بناء في الحصة المذكورة المشتراة ولا غراس ولا غير ذلك
 والا ن يريد الشفيع الزام المشتري المحي وورثة المشتري الثانى الميت بالجواب والتسليم
 فهل يجب لذلك ولا يضر التاخير الذى حصل بعد الطلب عند القاضى لاسيما ان التاخير

ذى الحجة

محرم

عند القاضى بسبب تعنت المشتريين في اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (اجاب) نعم
 لا يضر التاخير بعد طلب الخصومة عند القاضى على الوجه المسطور والحال ماذ كز بالسؤال
 ويقضى للشفيع بها والحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل وولدى أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضي بيت المال
 لكل واحد فيها الثلث شاة فاقسما لأحد الاخوين نصيبه منها لاجني اسقاطا صحيحا فاذا
 فهل اذا طلب باقى الشركاء في الارض أخذ بالشفعة لا يجب لذلك ولا يثبت له فيها حق
 الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا في عقار ملك بعوض فلا تثبت في
 اسقاط منفعة الاطيان التى آتت لبيت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له في عينها
 وانعدام التملك في العين اصل لا بل المالك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا
 بعدم جريان الشفعة في الاراضى السلطانية التى آتت لبيت المال عند تصرف المزارعين
 فيها والله تعالى أعلم (سئل) في دار متخرجة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من
 بعض الشركاء ولم يأخذ البعض الاخر بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسور
 ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مالك الباقي وهو الثلاثة قراريط وكسور
 لكن المالك المذكور يدعى أن له شركاء في القراريط المذكورة ويريد أن يأخذ من
 المشتري الثانى قيراطين بالشرا بثمانى الاصلى وان لم يسلم له في ذلك يسلم شركاه
 على الاخذ بالشفعة بزمه ولم يعلم له شركاه فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو
 أربع سنوات فهل والحال هذه لاشفعة للمشتري الاول ولا للمالك الثلاثة قراريط وكسور
 حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمها ولا عبرة بدعوى مالك القراريط ان له شركاء المفردة
 عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء في القراريط وكانوا في البلدة المذكورة يعلمون
 البيع والتمن ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعواهم ولا شفعة لهم (اجاب)
 نعم لاشفعة للمشتري الاول فيما يبيع ثانيا ولا للمالك الثلاثة قراريط وكسور المذكورة
 والحال ماذ كز بالسؤال لسة وط شفعت ما بالترك ولا عبرة بدعوى المالكين ان له شركاء فيما
 يملكه ولا لشركائه ان ادعوا بدون اثبات الملك بطريق شرعى واذا ثبت ملكهم فلا شفعة
 لهم ايضا حيث تركوا الاخذ بها مع علمهم بما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك
 أرضا وبناء ملاصقين لبناء وأرض لرجلين آخرين تلاصقا تاما بحيث ان باب بنائه يفتح
 في أرضهما فباع الرجلان أرضهما وبقاهما من رجل لم يكن له ملك في تلك الجهة فلما
 علم هذا الجار الملاصق بالبيع والتمن وهو واقف في الارض المبيعة عند بنائها قال فور
 علمه بذلك بحضور أناس كثيرين أخذت بالشفعة قاصدا بذلك طلبها واشهدهم عليها فهل
 يقوم هذا الطلب مقام طلب المواثبة والاشهاد ويكون له الاخذ عند القاضى قبل
 قوت أو انه والحال ماذ كز (اجاب) اذا كانت تلك الارض مملوكة الرقبة لملكها
 ليست سلطانية وباعها وحين علم الشفيع بالبيع وقد را الثمن وهو واقف فيها أخذها

رجب

شوال

١٢٨٢

١٢٨٣

١٢٨٢

١٢٨٢

١٢٨٢

١٢٨٢

١٢٨٢

بالشفعة فوراً وأشهد المحاضرين على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضي له بالشفعة إذا
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والأشهاد هذه في طلب الموائمة يقوم
مقام طلب الموائمة وطلب الأشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت داراً
من مالها بثلثي ثمن معلوم ووضعت المشتريته يد هاء على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل
البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فبقي الشراء وعرض عليه أيضاً بعد الشراء
بمخضوزة من المسلمين مع بيان المشتري والثلث ولم يطلب الجار المذكور الشفعة
ومكث بعد ذلك زيادة على سنة حتى هدمت المشتريته الدار المذكورة وبنتها والآن يريد
الجار المذكور أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال ما ذكر
ويمنع من معاوضة المشتريته المذكورة (أجاب) نعم ليس للجار المذكور ذلك والحال
ما ذكر وتبطل شفعة بالسكوت بعد العلم المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشاركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم داراً ملاصقة لها بمحضور أحد الشريكين
الآخرين وعلمه بالثلث ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذكور أخذ الدار المبتاعة بالشفعة
فهل حيث كان حاضر المجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخر الطلب بعد علمه
بالثلث يوماً أو يومين بالشفعة له (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذكور إذا كان
الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة مشتركة في منزل آل لهم بالارث
من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة قرايط وثمانية أجزاء وتسعة أناس من جزه
بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولم أعلم أحدهم بالبيع وقدر الثلث طلب الشفعة حالا
فور علمه وأشهد على ذلك شهوداً فهل والحال هذه يجب لذلك ويمنع الأجني من
الاستيلاء على هذه الحصة وليس له إلا أخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) إذا
توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضي للشفيع بها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه ووكالت رجلاً في طلب ذلك بالشفعة
من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمه بذلك وبالثلث وسكوها
هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائمة
أو طالب التقرير مع علمه بالبيع وقدر الثلث والمشتري مسقط شفعتها بخلاف عندنا
أما لو جهل الثلث أو المشتري فسكت الشفيع فلا تبطل في رد المختار من باب طلب الشفعة
عن الخيانة أخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثلث كالذكر إذا استؤمرت ثم
علمت أن الأب زوجها من فلان صح رد ما وبه أفتي التمرناشي في فتاواه اه فلا شفعة لهذه
المرأة والحال هذه قولاً واحداً والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين
ملاصقة لدارين أحدهما مملوك لرجل أجني والآخر مملوك لمرأة أجنبية باع أحد
شريكي الدارين المتوسطة بين الدارين الملاصقين لها نصيبه فيها من الجار الملاصق من
أحدى الجهتين بثلث معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها للدار المبيعة منها ثلث الحصة

٢٥ ١٢٨٥
ذی القعدة

٥ ١٢٨٥
محرم

٨ ١٢٨٦
صفر

٢ ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل
ما لم يعلم المشتري والثلث

بالبيع والثلث أخذت بالشفعة فوراً وأشهدت عليها عند العقار الأشهاد الأشرعي
وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصة لدى القاضي وطلبت الشفعة
طلب خصومة لم يكن استلم المبيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة أنصر فأمّن مجلس القاضي
لمجلس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته ثانياً
لدى القاضي فصار غ و حاول واستمر يحاول تارة وتارة يسافر أخرى ويهرب إلى أن مضى على
ذلك أكثر من سنة والمرأة تشتكي للحكومة والقاضي يشتكي للحكومة من عدم حضوره
فهل إذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضي للمرأة بالشفعة في نصف
الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمثلث جاراً
أيضاً للمالاشريك فيها ولا في حقوقها ولم يأخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع
من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الأشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وإنما
مضى المدة المذكورة من محاولة المشتري في الحضور لتمام القضاء بالشفعة بعد
الخصومة (أجاب) نعم يقضي للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة إذا توفرت
شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الأشهاد
والخصومة لدى القاضي والحال هذه حيث لم يأخذ الشريك في المبيع بالشفعة وإنما
يقضي لثلث المرأة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة لأن المشتري جاراً أيضاً فبيع
والشفعة تثبت لمن اشترى أو اشترى له لا من باع أو بيع له أي وكل بالبيع والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة أصلاً داراً وتهدمت باعوها لرجل أجني
بثلث معلوم من الدراهم فلما علم جارها بالبيع والثلث وهو جار ملاصق لها وظهر داره
ملاصق للدار المبيعة والحائط مشترك بينهما فما أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع والثلث
وأشهد على الأخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضي له بالشفعة حيث تحققت
شرائطها وإذا عمل المشتري على الشفيع بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى لا عبرة
بثقل الحائط كان ظهر دار الشفيع ملاصقاً للدار المشفوعة لا سيما إن الحائط مشترك بين
الشفيع والمشتري (أجاب) نعم يقضي للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والأفلا ولا عبرة بعمل المشتري بان دار الشفيع لها باب من عطفة أخرى
إذا لا يخرجها عن كونها جاراً مع وجود الملاصقة من إحدى الجوانب على أنه إذا كانت
الثركة بينهما في تلك الحائط مع أرضها على الشيوع يكون شريكاً أيضاً في الحائط وأرضها
بخلاف الثركة في البناء فقط فيكون جاراً لا غير ولو كان باب في سكة أخرى نافذة أو غير نافذة
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع
بعضهم نصيبه منه لأجنبي عن الثركاء بثلث معلوم بدون علم بعض الثركاء فلما علم بالبيع
وبعد ذلك أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل إذا توفرت شروط الأخذ بالشفعة وانتفت
موانعها يقضي له بأخذ المبيع بالشفعة والحال هذه (أجاب) إذا توفرت شرائط الشفعة

١٢٨٧ ١٩

ذی القعدة ٢

١٢٨٧

رجب ١٦

١٢٨٨

وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى طندنا بافادة
مضمونها ان شخصاً يملك قطعة أرض عشورية قدرها ثلاثمائة فدان في بلدتين باعها
صفقة واحدة من آخر ثمن قدرها مائتا جنيناً بينه وبين جوار واحد من القطعتين المذكورتين
أرض عشورية معلومة لشخص آخر أخذ هذا الشخص إحدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعى فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تفريق الصفقة
كلها فهم من أطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار غرة
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين بجملة واحدة (أجاب)
لا خلاف في الحكم لهذا الشفيع عندنا باخذ بالشفعة إحدى القطعتين المذكورتين
المجاورة له دون الأخرى إذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت
إحدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الأخرى ولا يمنع من ذلك تفريق الصفقة على
المشتري لأن الصفقة وإن اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليس فيه فحكم
بها فيما ثبت فيه إذا لم يحق العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين
في النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قطعة أرض زراعة عشورية بمائة مائة الف درهم بخوار بعة أفدنة ثمن معلوم فيها
ساقية بالاتباع بصدور أمر من الحكومة بالبيع والشراء وتحررت له حصة مشمولة بتختم
القاضى ومضى على ذلك نحو عشرين يوماً والآن يدعى الجار أن له الشفعة والحال انه حاضر
في البلد وشاهد بالبيع ولم يمنع مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم يأخذ
بالشفعة فور علمه بالبيع وقد راى الثمن ولم يشهد على الاخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفيعته
ويمنع من المنازعة والمعارضة للمشتري المذكور (أجاب) لا شفعة للجار المذكور في تلك
الأرض حيث أخر الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للمشتري المذكور وقد راى الثمن وتسقط
الشفعة بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون أرضاً عشورية باع ثمان من
الشر كاهنصيبهما في رجل اجنبي غير احد الشر كاهن في الأرض المذكورة ثمن معلوم ثم
بع ذلك بعد من الشهر وحضر احد الشر كاهن غيبته وعلم بالبيع وأخذ المبيع بالشفعة
فور علمه بالبيع وبالثمن الذي بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالثمن يحكم له بها حيث لم يعلم الشرىك المبيع المذكور الا بعد
حضوره من غيبته (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها
وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أطيان عشورية
وبجوارها أطيان عشورية مجاورة لها جوار ملاصقة لرجل آخر فباعها لاجنبي بثمن
معلوم فباع الجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فوراً واشهد على البائع الاشهاد اللازم
لكونه اقرب اليه من المشتري ومن الاطيان المبيعة والاطيان كانت في يده وقت الاشهاد
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطيان فوجد قاضى الناحية فآخبره انه يريد التوجه الى

١
١٢٨٩
مطلب يقضى بالشفعة في
بعض المبيع اذا لم يكن
الشفيع شفعياً في باقيه

جداى الثانية

١٤
١٢٨٩

شعبان

٢١
١٢٨٩

الاطيان المذكورة ولم يقدم دعوى حينئذ فهل اذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة
الشفيع بالاخبار للقاضى بعد طالب الموائمة فوراً والاشهاد على البائع الذى كان العقار
في يده حيث لم يوجد تأخير اطالاب الخصومة شهر ابعد ذلك ولا عبرة بتعلل المشتري بان
الشفيع أخيراً اقاضى قبل الاشهاد على الاطيان المذكورة ويكفى الاشهاد على البائع
المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقار (أجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة
وانتفت موانعها يقضى للجار المذكور بها والا فلا وبجوار اخبار القاضى بعد الطالب
والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة
والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً باعها لآخر بثمن معلوم وبجوار
الدار داره مشتركة بين أخوين مجاورة للدار المبيعة فلما علم أحد الأخوين المذكورين
بيبيع الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولم يعلم الآخر الا تخبر بالبيع المذكور
طالب الشفعة في الدار المبيعة فور علمه بالبيع وقد راى الثمن فهل والحال هذه يكون للاخ
الثانى المذكور حق الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون طلبه صحيحاً شرعاً ولا يمنعه
من ذلك عدم طلب أخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور أخذ جميع الدار المبيعة
بالشفعة وما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) نعم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة
في جميع الدار المبيعة اذا أخذها جميعها بالشفعة عند توفير شرائطها وانتفاء موانعها
ويسقط حق أخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له بها والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له دار أراد بيعها فعرضها على جيرانه فامتنعوا من أخذها وقالوا له
بها من شئت فاشترها رجل اجنبي مع علمهم بالبيع والثمن وكتب اشهاد وقتي بحضور
جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب أحد منهم الشفعة حالاً بل بعد مضي مدة
تتروى عن أربعين يوماً طلب أحد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري وبمقدار
الثمن أخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وكونه هذه المدة أم لا (أجاب) لا يقضى
للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة يملكون سميناً فداناً أطياناً عشورية فيها أشجار وبناء سواق لكل منهم قدر
معلوم شائع في ذلك ليس بغيروا فباع أحدهم نصيبه في ذلك لشخص منهم بثمن معلوم
قبضه منه بمحض شهود من جيرانهم وصلى على قاهر له نصيب شائع في ذلك وتسجل البيع
بالحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المتبايعين بمدة قدرها شهران والآن قام الوصى
الذى كان مشاهداً للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه
يمنع من طلب الشفعة شرعاً للقاصر ولا عبرة بما يزعم واذا توفرت شرائط سماع ما يزعم
وانتفت موانعها يكون له كل المبيع أو ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعى
(أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعى ان وصى القاصر كان حاضراً يعلم البيع من أحد
الشر كاهن وهو قد راى الثمن ولم يأخذ بالشفعة لمجواره المذكور الذى هو أحد الشر كاهن حتى

٣٠
١٢٩٠

شعبان

١٦
١٢٩٠

جداى الثانية

١٣
١١٩٥

محرم

١٧
١٢٩٦

مضى شهر ان لا يكون له الاخذ لهجوره المذكور بالشفعة بل يسقط حق القاصر من الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القيمة أو اقل خلافا لمصر يحكم بان الخلاف بينهم في السكوت عن طلب الشفعة كالخلاف في التسليم أما اذا لم يوجد ما يقتضي المنع من اخذه بالشفعة فانه يقتضي للقاصر بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وكذا يقتضي للمشتري بالشفعة لكونه شريكا كالتصاريح لم يسلم للشريك في الكل والا فالمشتري اصاله اذا كان شفعيا لا يحتاج الى الطلب كما في الثانية افاده في رد المقتار من آخر باب ما ثبتت هي فيه وهي على عدد الرؤس لا على قدر الانصبا عندنا خلافا لشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفانية مضمونها وردت افادة من حضرة قاضي افندي المنصورة بخصوص ما صار في مادة الاطيان العشرة بالمبيعة من حضرة محمد صديق بك لا تحو حاصل العرض من شخص يسمى محمدا سليمان العريان باخذها بالشفعة لكونها مجاورة لاراضيه الخراجية وحضرة قاضي المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لان الاطيان الخراجية ليست مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك فالامل الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة لاجابة القاضي بما رغبه (اجاب) وردت افادة سعادتكم ومعهما كتابة حضرة قاضي افندي المنصورة بقصد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز الشفعة لصاحب منفعة الارض الخراجية المهرية بما فيها بيع من الارض العشرة من الارض العشرة الاولى لانها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط والذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك هو كما افاده حضرة القاضي الموصى اليه بناء على أن اراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة فيها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من نظارة الحفانية حاصلها بناء على ما تحرر من هذا الطرف قد وردت كتابة فضيلتكم بانه لا تجوز الشفعة لصاحب الارض الخراجية المهرية بما فيها بيع من الارض العشرة من الارض العشرة الاولى لانها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه الحكم الشرعي بناء على ان اراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة فيها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة اصلاحات المالية المتدرجة بمجموع اللوائح وصايرها أمر حال انه يجوز لارباب الاراضي الخراجية التصرف فيها بالمبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية والايقاف بعد الاستئذان وصددوز أمر حال بذلك فنؤمل أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة المذكورة وتقدير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكورة دفع مقابلتها يكرم بالافادة مما اذا كان مع ما ذكر يجوز الاخذ بالشفعة لصاحبها أم لا (اجاب) وردت

١٢٩٦ ١٠

١٢٩٦ ٢٦

مكاتبه سعادتكم وما بها صار معلوما والا فاداة بما يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المادة قد سبقت مكاتبه سعادتكم عنه في ١٠ الجاري وقيدت في كتاب الشفعة من هذه الفتاوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما أشير عنه الا أن من طرف سعادتكم لا يترتب عليه تغيير الحكم الشرعي اذا المدا في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به انما هو على ملك رقبته الارض لمن هي في يده وخروجها عن كونها ابيت المال وبمجرد دفع المقابلة المحكي عنها تقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك رقبة أرض مجاورة لأرض مملوكة رقبتهما رجل آخر من جهاتهما الثلاث أراد ملك الارض الاولى بيعها من رجل آخر اجني ليس جارها ولا شريكها ولا في حقها فهل اذا حصل بيع تلك الارض منه بأرض أخرى مملوكة للمشتري يكون للجار المذكور اخذها بالشفعة ودفع قيمة ما اشتراها به من الارض الاخرى جبراً على المشتري اذا توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها ويحكم له بذلك (اجاب) نعم للجار المذكور اخذ الارض المجاورة التي يبيع بأرض أخرى مملوكة للمشتري بالشفعة بقيمة تلك الارض التي جعلت ثمن وقت الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها يقتضي له بذلك جبراً على المشتري والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة اشخاص أحدهم مسلم والاخران ذميان اشترى كواقي طاحونة هو اهل كل منهم ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته لآخرين مسلمين بما أتى يبتو وصرة فيها دراهم مجهولة الصنف والعدد وحررت حجة شرعية بهذا البيع وقبل ان يبيع هذا الشر يك حصته عرض شرائها على شريكه فامتنع عن الشراء وقال له بعها لمن تحب فباعها للذين المشتريين وشريكه يعلمان ذلك وبعد البيع وتحرر بوجهه المشتريان الى الشريكين واخبراهما بالبيع واثن فطلب الشريكان منهما أن يشتريا حصتهما أيضا باربعمائة بينتو فاني المشتريان اعدم قدرتهما على ذلك ثم بعد مضي أيام أراد الشريك ان ياخذ الحصة المتباعدة بالشفعة وادعيان ثمنها مائة يفتو وان ما في الصرة المجهولة عشرة وقرش من الخمس فهل علمهما بالبيع واثن وتر كهما الاخذ بالشفعة وقتئذ مع طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما أيضا يسقط الاخذ بالشفعة (اجاب) علم الشفيع بالبيع وقد راعى ثمنه بعد تمامه وتر كهما الاخذ بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها ومبطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين للشريكين مقداره ما في الصرة كما أنه لا يتاقي الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجود صرة مجهولة القدر ومشاركتها على فرض بقاء جهاتهما فلا يتاقي القضاء بالشفعة للشريكين المذكورين والحال ما ذكر بدون اسقفاء شرائطها وانتقام موانعها والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من مدير الجيزة مضمونها المرحوم من فضيلتكم بعد الاطلاع على السؤال المسطر بأعلى هذه الشفعة افادة الحكم الشرعي وصورة السؤال المذكور ما قولكم في مالك لمنفعة اطيان خراجية اميرية بموجب حجة بيده من احدي الجهاتكم الشرعية وهذا المالك

١٢٩٦ ٢٥

جادی الثانيه

١٢٩٨

المذكور اسقط حق منفعة في الاطيان المذكورة لا تخفى نظيره مبلغ معلوم وحري التقابض بينهما وتحررت بذلك حصة المسقط له من احدى الحائكم الشرعية وتلك الاطيان مجاورة لاطيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الآخر الذي بيده الاطيان المجاورة بريد أخذ الاطيان المسقط منفعتها المذكورة المجاورة لاطيانها بالشفعة فهل تجرى الشفعة في تلك الاطيان الخراجية الاميرية المسقط منفعتها الاولى (اجاب) لا شفعة شرعا في اسقاط منفعة الاطيان الخراجية الاميرية اذ هي ابيت المال فليس لمن له ارض بجوارها سواء كانت مملوكة الرقبة له او خراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت منفعتها لغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا في درب غير نافذ ولها جاران متلاصقان مشتركان في الطريق المذكور فباعها مالكة الا حد الجارين المذكورين بثمن معلوم فلما علم الجاران الآخر بالبيع وقدر الثمن طلب الاخذ بالشفعة فور عمله بالبيع المذكور طلب موثبة واشهاد فهل والحال هذه يكون له الاخذ بالشفعة ويقضى لهذا الجار الشر يلك في الطريق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث اخذ بالشفعة في كلها واستوفيت شرائطها ويكون في النصف الثاني الشفعة للشري ايضا حيث كان مساويا لمن اخذ بالشفعة في النصف في النصف المذكور والجوار (اجاب) نعم يقضى للشر يلك في الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانقضى مواعنها والا فلا كما ثبتت الشفعة في نصفها الآخر للشري حيث كان شفعيا لها ايضا مساويا للشر يلك الجار المذكور ولم يسلم للآخر والله تعالى أعلم

(كتاب القصة)

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك اشياء ومن جملتها زروع مختلفة الجنس بغيطان متعددة فانتسبوا التركة وقوه والزروع بثمن معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد بغيطة بقيمة التي قوم بها بمعرفة ومعرفة أهل الخبرة واستولى عليه ثم بعد ذلك بعدة أيام طلب بعض الورثة نقض القصة وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها ثانيا فهل لا يجابون لذلك حيث كان ذلك برضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد (اجاب) بعد صدور القصة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي كغير فاحش والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركة مورثهم وقبض كل منهم ما خصه ثم بعد مدة مات أحدهم فأراد الآخر ابطال القصة فهل حيث وقعت القصة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها واذا تعلى مريدا ابطال بان ما وقع فيه القصة لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يجاب لذلك حيث اعترف وقت القصة بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (اجاب) صرح الزباني وغيره بان الاقدام على القصة اعتراف بان المقسوم مشترك فلا يجاب أحد المتقاسمين لنقض القصة ولا تسمع دعواه بذلك كما افاده الخبر الرمي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقصة

ونصفه الآخر رجل آخر وكل منهما ينتفع بنصيبه بعد القصة كثيرا كان ينتفع به قبلها فهل اذا طلب أحد الشر يلكين قصة المكان المذكور يجاب لذلك فهران شر يلكه الآخر (اجاب) نعم يقسم المشترك بطلب أحد الشر كما ان انتفع كل بحصته بعد القصة من جنس الانتفاع الاول والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة لكل منهم فيه حصة معلومة ولا يسع سكنى جميعهم فهل اذا طلب أحد الشر كما قسمته بالمهاياة بالزمان يجاب لذلك (اجاب) الاصح ان القاضي يهايت بين الشر كما جبرأ بطلب أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ أمي والفلاح يزرع جانب أوصية من الملتزم بالايضا رخصات الملتزم وصار الفلاح يزرع الارض ومكنه المحاكم منها لانحلالها عن الملتزم وأخوه الأمي في معيشة وحده ولم يزرع من الارض شيئا ثم مات الأمي وترك ابنا ومات الفلاح عن أولاده فنازع ابن الأمي أولاد الفلاح مريدا مقاسمتهم في الارض المذكورة فهل لا يجاب لذلك لاسيما أن الأمي لم يضع يده على شيء من الارض المذكورة ولا أولاده لانياسهم ولا يوجبون وجه من الوجوه الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب ابن الأخ الأمي لمقاسمة الارض المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك دارا سكنوها بعدهم من غير قصة حتى مات كل منهم عن ورثة ومنهم غائب في محل معلوم فهل اذا أراد الحاضر ون القصة بغير إذن الغائب وتوكله لا يسوغ لهم ذلك واذا تعدى بعض الورثة وأدخل حصة من تلك الدار في داره لا يسوغ له ذلك ويجب بر على ردها حتى تقسم (اجاب) اذا برهن الورثة على موت المورث وعدد الورثة وفيهم غائب كان للقاضي أن يقسم العقار حيث كان في أيدي الحاضرين وينصب قابضا لنصيب الغائب وليس لاحد الورثة أخذ شيء من العقار المشترك واذا خاله في داره الخاصة به قبل القصة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما دار كبيرة ينتفعان بها سويا على حدة ودار أخرى صغيرة ينتفع بها أحدهما فقام أحد الشر يلكين مدعيان صدور القصة بينهما في الدارين معا وانه قد استوفى شر يلكه جميع نصيبه في الدار الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال أن نصيب المدعي به جلة بناء على وسفل زائد عن نصيب الآخر زيادة فاحشة فهل تنقض هذه القصة لعدم وجود المعادلة فيها (اجاب) اذا وقعت القصة في العقار المذكور بالقضاء وظهر فيه غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل في الاصح وسمع الدعوى بذلك ان لم يقر بالاستيفاء والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا تقبل القصة وكل من الشر كما يريد مضارة شريكه فهل اذا طلب بعض الشر كما المهاياة وسكنهاها بالاشهر على حديد الملك يجاب لذلك شرعا (اجاب) يجاب طالب المهاياة من الشر يلكين في الدار المذكورة ويجبر الممتنع منهما على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دارين أحدهما ثلثاها وقف والباقي ملك للناظر على الوقف المذكور والآخر فيها أحد

وعشرون قيراطا وتقا والباقي ملك للناظر المذكور ايضا ويريد الناظر القصة وتعيين الملك
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصه في عقار كله يكون
للقاضي مع الواقف اقرارا ملكا من الوقف وتعيينه عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال
اذا فرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين شرعيين في
طين ودار ومواس وسواق وغير ذلك فاقسم جميع ذلك كله من مدة سبع سنين واختص
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينفع بحصته ووجهه على الخصوص وحصل لاحدهما يسر
ور واجهل اذا اراد اخوه أن يرجع وينقض القصة ويشاركه فيما جدد واشتراه من المواشي
لا يجاب لذلك حيث كانت القصة السابقة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجبر أحد
الاخرين على أن يشارك أخاه فيما بيده من المال الخاص به وليس لاحدهما نقض القصة
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربيع منزل ونصف قيراط في ناحية
طنة يدنا فو قعت القصة بينه وبين شركته وأخذ أقل من نصيبه في جهة الخراب بالقهر
والغلبة منه بواسطة المحاكم الذي كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالهيئة الشرعية
يكون للشريك الرجوع في القصة ويأخذ ما يخصه بالوجه الشرعي في المنزل المذكور يقول
أهل الخبرة (اجاب) اذا ظهر غبن فاحشر في القصة وهو لا يدخل تحت التقويم فان
كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تهرق القاضي مقيما بالعدل ولو وقعت بالتراضي بطل
ايضا في الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يجتمع اصاب الماء فطاب أحدهما من الآخر أن
يكثرى منه حصته أو يكره أو يهاياه فاني الا القصة والحال أن الصهر يجتمع من
غير ضرر وقسم مثله في البلدة فهل يجبر الممنوع على الشراء أو الاستكراه أو المهاداة أو يجاب
للقصة حيث كان يتنفع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان
الصهر يجتمع كبراقا باللقصة بحيث يكون منتفعا به بعد القصة من جنس الانتفاع الذي
كان قبلها اقسام بين الشرعيين بطاب أحدهما والا يكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاها
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة اشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقسموها فاصاب
اثنين منهم نصفها وجعلها لهما في قسمهما مرقق و بابا يخرجان منه والاثنان الاخران
أخذوا النصف الاخر فاقسماه بينهما سووية وصار المهر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة
ثم بعد المدة المذكورة أراد أحدهما أن يمنع الاخر من المرور فهل ليس له ذلك (اجاب)
اذا كان حق المرور لكل من الاخوين المذكورين لا يكون لاحدهما منع الاخر منه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من البنين
عن ورثة قبل قسم ما قاراد ورثة أحدهم الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالفرض الشرعية وباخذ
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي حيث كان

جادي الاولى

جادي الثانية

٢٢

٢٢

٩

١٢

١٣

١٤

جادي الثانية سنة

الامر ما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فاقسموها مع
ما فيها من الاراج بالتراضي بينهم فهل اذا ظهر أن أحدهم الاخوة مغلوب في نصيبه ومغبون
غنا فاقسمها لا تعجب هذه القصة ويكون للمغبون غنا فاحشا فسخها وابطلها واذا ادعى
أحد الاخوة ان اباه باع له برج حمام في حياته وأنه اعترف بقبض الثمن وكان البيع
والاقرار في مرض موت الاب لا يصح هذا البيع ولا الاقرار ويكون البيع موقفا على
اجازة باقي الورثة وكذا الاقرار موقفا على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض
مورثه (اجاب) اذا ظهر في القصة غبن فاحشر تنقض وإن وقعت بالتراضي في الاصل
والبيع للوارث في مرض الموت ولو بعت القصة موقوفة على اجازة باقي الورثة عند الامام
وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكر وورثت ثلث بنات
احداهن قاصرة وعن ولد قاصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفي ثانيهم عن
اخيه واولاد اخيه المذكورين واخيه ثم توفي ثالثهم عن بنين قاصرين وزوجة واقامها
وصيا عليهم ايضا وعن اخيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع
واخذ كل منهم ما خصه وصار يستغل ريعه مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما خص
بعضهم اطلاق فهل اذا اراد صاحب البعض المتألف الرجوع في القصة وما اقلف
يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (اجاب) بعد صدور القصة صحيحة شرعا
لا يجاب احدا الشر كانه نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في ارض
مشتركة غرس في بعضها احدا الشر يكثر فخلا فاراد شر يكثر الاخران يشاركه في هذا
القول فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (اجاب) قد صرح علمائنا بأن احدا
الشر يكثر اذا بنى في الارض المشتركة وطالب القصة او احدهما قسمت ولكل ما وقع
له من النصيب فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت والاهدم بناءه واخذ نقاضه
التي بناها الا انها ملكه ولا يخرج من ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا
حال البناء نصيب شر يكثر وشاغلا لملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والغرس مثل
البناء فالنخل المذكوران غرسه وليس اشتر يكثر في الارض يشاركه فيه بدون ما يوجب
ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعي عن والدهما
فاقسماهما بالتعديل ووضع كل يده على ما خصه وبناه من مدة ست سنين فهل اذا
اراد أحدهما نقض القصة المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا ويبدأ أحدهما وثيقة
شرعية بالقصة والتراضي والتخلص بينهما (اجاب) نعم لا يجاب احدا الاخرين لنقض
القصة بدون مسوغ شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل خلف
ثلاثة من الذكور فبلغوا واكتسبوا منفردين عن ابيهم في الكسب المذكور والعمل
واشتروا بكمهم عقارات واطيانا وغير ذلك لانفسهم بحجج تشهد لهم فهل اذا اراد

٢٦

رجب

٨

١٤

١٤



أحدهم القسمه يحجب لذلك ولا دخل لايهم في ذلك وانما له خلقه (اجاب) ما اشتراه
الاولاد لا نفسهم والحال ما ذكر ملك لهم فاذا أراد أحدهم قسمه نصيبه عن اخوته يحجب
لذلك حيث لا مانع من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكر و
وانثا وترك ما يورث عنه شرعا فاستمر الاولاد في معيشة واحدة مدة الى ان حصلت قسمه
بينهم واخذ كل منهم نصيبه من تركه ابيه بالقرينة الشرعية وصادر كل منهم يتصرف في
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن اولاده البنين
فاراد بعض الاخوة الرجوع على اولاد أخيه الميت متعللين بأن مات تركه أخوههم مشترك
بينهم فهل اذا أثبت اولاد الاخ القسمه بين الاعمام وبين أبيهم الميت قبل موته
واختصاصه بما ير يدون مشاركتهم له فيه بالبنية الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركه
أبيه لا يكون لهم منازعة اولاد الاخ بعد ذلك لاسيما أن بعض الاخوة مقررون بذلك
وهل اذا كان للميت على اخوته دين بالبنية الشرعية يكون لاولاده مطالبتهم به (اجاب)
لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين واذا تحققت القسمه الشرعية بين
الاخوة لا يكون لأحدهم نقضها يدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بيتين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجني قيراطين في كل منهما من أحد
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمه وأخذهم في بيت منهم ما جبر على الشركاء فهل
لا يحجب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمه حيث كانوا لا يقبلان القسمه
(اجاب) نعم لا يحجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن
أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين
للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه
والده ما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (اجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى
المذكور بعد ادائه ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية بينهم
وليس لأحد الورثة الاختصاص بشيء زائد عما يخصه شرعا يدون مخصص شرعي وفي رد
المهتار من فصل في الحبس عن جامع الفصولين لو ارادت الورثة ادائه دينه لتبقى تركته لهم
فانفقوا عليه وتحملا وقضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلم ذلك ولو اختلفوا فالوصى
ببها ليدنه ووصاياه ولا يلتفت الى قوله ثم قال وجاز لأحد الورثة استخلاص الدين من
التركة لاداء قيمته الى الغرماء لا الى الوارث الاخر اه وفيها عنه عليه دين غير مستغرق
فالحاضر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك
الوارث الاخر اذا الدين لم يستغرق اه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين
اثنتين لأحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل اذا كان البيت كبيرا تمكّن قسمته
افراز ويمكن انتفاع كل نصيبه بعد القسمه ومطلب أحدهما القسمه بالمايا بالزمان

بان يسكن في جميع المكان على قدر ما يخصه من الاشهر يحجب لذلك ولا يحجب واذا
طالب الافراز وكان ينتفع بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول بحجبه القاضي
لذلك ويجبر الممتنع (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل
بحصته بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول ويجيب طالب الممايا بالزمان أو المكان
ان لم يطلب قسمه الافراز فيما قبلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في
مكان مشترك بينه وبين آخرين قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمه ولا يبيع
سكنى الجميع فاراد صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالممايا بالزمان كل خمسة
أيام يسكن السادس او كل خمس جمع يسكن السادسة فهل يحجب لذلك (اجاب) يحجب
أحد الشركاء للممايا بالزمان أو المكان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت
مشترك بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا وللآخر أربعة قيراط وهو قابل للقسمه
بالافراز فطلب صاحب العشرين قيراطا قسمته فهل يحجب لذلك جبرا على صاحب
الاقط (اجاب) يقسم المكان المذكور بطلب صاحب الكثير جبرا حيث انتفع
بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وان لم ينتفع الاخر اقله حصته على ما عليه
المعول والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقتسموا ما تركه أصولهم لهم الاثنا عشر
فخل واشجار ودار وغير ذلك مما يورث شرعا من نحو ثمانين سنة وز يادة وصادر كل منهم
يتصرف فيما يخصه مع وجود الآخر المدة المذكورة من غير منازعة ثم مات كل منهم عن
ورثته من مدة تسنين مضت فاراد ورثته أحدهم الا أن نقض القسمه التي صدرت من
الاصول من قديم الزمان فهل لا يحجبون لذلك شرعا ولا تسمع دعواهم الغبن مع الانكار
بعد مضى هذه المدة (اجاب) اذا اقتسم الورثة التركة لا يحجب أحدهم ولا وارثه
لنقض القسمه يدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى والحال هذه مع التمكن بعد مضى
هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وحوانيت ملوك لرجلين لأحدهما
الثلاثين وللآخر الثالث أراد أحدهما قسمه ما ذكر فهل يحجب طالب القسمه في الوكالة
حيث كانت تمكّن قسمتها ولا يحجب في الحوانيت حيث لم تمكّن قسمتها بالافراز
ويتم اياها فيها واذا وكل أحدهما وكالة في مخاصمة شريكه والتداعي معه وكان بالتعا
رشيد اعن يحسن الدهوى وأي شريكه يحجب لذلك وليس له توكله بدون رضاه
(اجاب) يقسم العقار المشترك اذا كان قابلا للقسمه بطلب ذي الكثير ويعتبر قبول
القسمه في الحوانيت المذكورة بالنظر لعمومها لا لكل واحد على حدة لانها من جنس
واحد فهي كالبيوت من دار واحدة قال في الواقعات التوكيل من غير رضا الخصم
والموكل صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والغيبه أبو الليث كان يقضي بقولهما قال
شمس الاعنة للموافي في ادب القاضي المفتي مخير في هذه المسئلة ان شاء أفقي بقول أبي
حنيفة وان شاء أفقي بقولهما قال رحمه الله تعالى ونحن نقضي أن الرأي الى القاضي اه

معز بالخلاصة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة لهم منزل مشترك بينهم بالسوية
جدد أحدهم في أرض خربة منه عمارة جسيمة فأراد الشرى أن يكون بعده موت الباقي تكليف
ورثته قلع البناء وتسليم حصته ما خالية أو يأخذان ما يخصهما في الأرض والبناء
ولا يدفعان شيئاً مدفوعه أخوهما في العمارة فهل لا يجبان لذلك وما الحكم في بناء
أحد الشرى كما في الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بأن
الشرى يملك إذا بنى في الأرض المشتركة بغير إذن باقي الشرى كما وظلت القسمة يتقسم فإذا
وقع بناؤه في نصيبه فهو الإلزام وهذا إذا بنى بأجر وآلات هي له ولا يجبر وارث الباقي على
إعطاء شيء من بناء مورثه لشرى يملكه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
اشتري نصف دار من آخر من مدة سبع سنين ويده وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة
الشرعية فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شريكه في الدار المذكورة وكانت
تقبل القسمة يجاب لذلك ولا يكون لشرى يملكه منه ما بدون وجه شرعى (أجاب)
يتقسم المال المشترك بطلب أحد الشرى كما أن انتفع كل بخصته بعد القسمة وليس لأحد
الشرى منع شريكه من الانتفاع بخصته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)
في رجلين لهما وكالة وحائوتان لأحدهما فيها الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب
الثلث القسمة بالمهاياة بالزمان أو المكان وأقام عنده وكيفية يقوم مقامه في ذلك مع
شرى يملكه هل إذا كانت قابلة لذلك يجاب صاحب الثلث إلى القسمة بالزمان أو المكان
ويقوم وكيفية مقامه في ذلك وللحاكم الشرعى إجابته في ذلك (أجاب) إذا لم يكن
المكان قابلاً للقسمة إلا فإزاً أو كان ولم يطلبها من يجاب لها وطلب أحد الشرى يملك
المهاياة بالزمان أو المكان أجابه القاضي لذلك وإن أبى الآخر ذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالمراث الشرعى عن أصولهما مال كل منهما نصفها
مات أحدهما عن ورثة قبل قسمتها والآن أراد ابن العم المذكور الذي كان في النظام
قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فذمه ورثة ابن عمه متعاليين بأنها قسمت سابقاً فأنكر
دعواهم فهل إذا لم تثبت ودعواهم القسمة بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبتهم
بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يتقسم المشترك بطلب أحد
الشرى كما أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمة إذا لم تثبت القسمة السابقة متوفية شرائطها
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار أقسموها قسمة أفراز من مدة
ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمة وبنى فيه وبعد مضي هذه المدة ادعى
أحد الشرى أنه غبن في القسمة غبناً فاحشاً فهل تسمع دعواه الغبن الفاحش بعد مضي
هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه وإذا ثبت الغبن الفاحش بالبينة تنقض
القسمة المذكورة (أجاب) قال في التتوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطاولة
وقعت بالتراضي في الأصح وتسمع دعواه في ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقر به لا

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ واستمر واسا كنين فيها من غير قسمة إلى أن مات الأولاد الذكور عن أولاد ذكور وبنات فإراد أولاد الأولاد قسمة الدور والمذكورة بينهم فامتنع بعضهم لكونه ساكن في دارا كبر من باقي تلك الدور وادعى أن أباه قسم مع الأولاد وادعى حصص هذه الدار التي هي أكبر وأنه اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال أنه لا يثبت له على القسمة ولا الشراء والدور قابلة للقسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وتقسيم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي وإذا ادعى الممتنع أيضا أن أباه اشترى الرحبة التي أمام الدور ولا يثبت معه إلا عبارة يدعواه وإذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) إذا لم تثبت قسمة العقار المشترك بالوجه الشرعي يجاب طالب القسمة في العقار المذكور حيث أحقت القسمة وانتفع كل بحصته بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون إثباته ولا بصلة لم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فاقسم وأما تركه والدهم بالوجه الشرعي وأخذ كل نصيبه واستقل به وترك البناتان حقهما للآخوين برضاهما بحضور الحاكم الشرعي وكتب بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة المضمون باليدنة الشرعية مشمولة بختم قاضي ناحيتهم من مدة ست سنين وزيادة ثم مات أحد الابنين عن ورثة ومات البناتان أيضا فأراد العلم الآن بنقض القسمة وإبطالها مع الإلزام كره عليهم فافكر أولاد أخيه دعواه ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه ولا عبارة بتعلله ويمنع العلم من معارضة ورثة أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض القسمة بمجرد دعوى العلم إلا كراء عليهم أبداً وإثباته ويمنع من معارضة ورثة أولاد أخيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة دار عن مورثهم وفيهم قاصر فبني أحد الورثة فيها مكانا لنفسه من ماله الخاص به وأراد بعض الورثة جعله ميراثا لكونه وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجب بعض الورثة لجعله ميراثا بدون وجه شرعي (أجاب) صرح علما وأبأنه إذا بني أحد الشركاء في المكان المشترك بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يتقسم فاذا وقع بناءه في نصيبه فيها والاهدم وهذا إذا بني بأجار وآلات هي له وإن بني بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وإن بناءه من النقص المشترك ومن ماله خاله ماله له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبينة على بقية الشركاء المدعين إذهم خارجون عنه وهو ذوي يد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار لابنتين لأحداهما فيها الربع وللآخر الباقي فطلب صاحب الربع القسمة بالزمان والمكان فهل يجب لذلك أولا (أجاب) لا يصح أن القاضي يهاين بين الشرعيين جبرا بطلب أحدهما إن لم تطلب قسمة الآخر

مع قبولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنات وزوجة وموصى له بن ماله وهو ابن ابن مات قبله فخير قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور والموصى له ولم يورث الزوجة والبنات فهل تنقض القسم بالنظر للبنات والزوجة أم لا (اجاب) نعم تنقض القسم ولكل من زوجة المتوفى وبناته اخذ ما يخصهما من جميع ماتر كه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاداً أربعين في معيشة واحدة وترك ما يورث شرعاً من نخل وغلة ونقود وغيرها فبات احد الاخوة عن ابن فاراد ابن الابن ان يقاسم الاخام فيما يخص والده في التركة ونسائها حيث لم تقسم التركة فهل يجب لذلك (اجاب) تقسم التركة ونسائها بين ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسم كان نصيبه من الوارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعاً ثم مات أحدهم قبل قسمه التركة عن اولاد قصر فاستروا معهم في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت وغت بسبب سعي العيين واولاد اخيم ما فهل اذا ارادوا القسم الا ان تقسم مع عتقها بين العيين واولاد اخيم ما بالقرينة الشرعية ولا يكون لاحد العيين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم التركة الميت الاول وعتقها بين ورثته ومن مات منهم قبل قسمتها كان ما خصه من ذلك لوارثه وليس لاحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون محض شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين عن مورثهم وبعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمة بينهم والحال هذه باقامة رجل قيماً وظهر فيها حيف وغبن فاحش يكون للقسم وقت القسمة التي حصل الحيف والغبن الفاحش في نصيبهم من القسمة (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقسماه ثم ظهر في القسم حيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعاً اذا تحقق الحيف لاسيما اذا لم يحدث الخائف باباً ولم يقدّم جداراً ولا بناء فيما أخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسم فان كانت بقضاء بطلت اتفاقاً لا ان تصرف القاضي مقيماً بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الاصح لاشترط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان داراً على السوية فاقسماهما مناصفة ورضي كل نصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين فهل والحال هذه اذا اراد أحدهما نقض القسم بلا مسوغ لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لاحد الشرى ان ينقض القسم بدون وجه شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة تصير القديمة مملوكة لرجلين مثلاً فهل اذا طلب أحدهما المهايأة فيها بالزمان كشهرين وشهرين يجب لذلك فهران الممتنع (اجاب) نعم يجب لاحد الشرى ان يطلب المهايأة والقاضي جبر الشرى لا الاخر

رجب

٢٨ ١٢٦٦

شعبان

٢٨ ١٢٦٦

٢٨ ١٢٦٦

ذى القعدة

١٤ ١٢٦٦

ذى الحجة

٢٣ ١٢٦٦

محرم

١ ١٢٦٧

١٢ ١٢٦٧

عليها ان أبي مالم يطلب القسمه فيما يسمي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين ثلاثة اثلاث لا يقبل القسمه بالاقرار استأجره أحدهم باجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه اياماً فهل اذا فسخ عقد الاجارة وطلب ان يقسمه لا يجب لذلك حيث كان غير قابل للقسمه بالاقرار واذا طلب شرى يكا القسمه والمهايأة بالزمان ليتنفع كل بشهر أو بسنة يجب ان لذلك ويجبر شرى يكه ما على ذلك (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الاصح كما في المتق وغيره واذا كان البيت المذكور غير قابل للقسمه بالاقرار يجب ان يطلب المهايأة لجبراً على الشرى لا الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مشتركة بين ثلاثة لـكل منهم الثلث ولا أحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد اخذ نصيبه من الدار المذكورة المشتركة ليضمه لداره فهل يجب لذلك ويجبر باقي الشركاء على القسمه حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه بعدها (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمه وطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر اقل حصته وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجتيه وترك اربعة اقسمة منها يدين قسمة افراز بالقرينة الشرعية وأقامت كل منهن وكيلاً لشرعياتها وقت القسمه وخرج لكل منهن تقييداً في ذلك وأقر كل منهن باستيفاء حقه وبعدهم مضى أربع سنين تريد احدي الزوجتين نقض القسمه واعادتها ثانياً متعلقة بأن ما أخذته ردى فهل لا يجب لذلك شرعاً حيث وقعت القسمه المذكورة بين الوكيلين بدون غبن وحيف (اجاب) اذا قسم المال المشترك بين الشركاء وأقر كل باستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد منهم بعد ذلك كما في واقعات المفتين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لم يمتد يسمع سكنى الجميع و يقبل القسمه افرازاً بالمهايأة مكاناً وزماناً طلب بعضهم القسمه وامتنع الآخر منها عناداً واغاطة لطالبها فهل اذا كان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وكان المسكن يقبلها بالاقرار بالمهايأة بالزمان وبالمسكن يجب ان يطلب القسمه ولا عبرة بامتناع آبيها والحال هذه (اجاب) يقسم المنزل المشترك قسمة افراز بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمه ويجبر الاخرى عنها عليها والحال هذه ويهاين فيه القاضي بينهم ان لم يطلب قسمة الافراز مع احتمالها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دوراً ويستحقون منفعة أرض اقسموها كلاماً من الدور والارض بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ما خصه بطريق القسمه واستولى عليه مدة ثلاث سنين بعد ان أسقط كل منهم حقه من منفعة الطين فيها خرج للاخر بالقسمه فهل اذا اراد أحدهم ابطال القسمه فيما ذكر الواقعة بينهم بالتراضي واعادتها ثانياً لا يجب لذلك

سنة صفر

٤ ١٢٦٧

صفر

١٨ ١٢٦٧

ربيع الاول

١٦ ١٢٦٧

ربيع الثاني

١٧ ١٢٦٧

حيث وقعت بتراضيهم وما لم يظهر فيها غبن فاحش (أجاب) اذا اقتسم الاخوة العقار المشترك بينهم بالتراضي لا يكون لاحدهم نقض القسمة بدون وجه شرعي كما انه ليس له الرجوع فيما أسقط حقه في منفعته من أرض الزراعة الاميرية بشرط اسقاطا مستوفيا شرائط القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وأرض زراعة اقتسموه بينهم وأخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضي ظهر ان نصيب أحدهم بعضه مملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبيينة الشرعية تجدد القسمة ثانياً أو يأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعي ولا عبرة بهذه القسمة (أجاب) اذا اقتسم الشركاء العقار المملوك لهم واستحق بعض معين من نصيب أحدهم لا تنسخ القسمة اتفاقاً على الصحيح أي ويرجع في نصيب شريكه وفي استحقاق بعض شائع في الكل تنسخ اتفاقاً وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تنسخ جبراً بل المستحق منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شريكه ان شاء أو نقض القسمة دفعا لغير التفتيش كذا في الدر المختار ومنه به علم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مجاورين لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم قاصروا بعضهم بالغ وعلى القصر وصي من قبل القاضي فاراد بعض البالغين قسمة المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصي ذلك لاختصاص كل بنصيبه فهل يكون للوصي مقاسمة البالغ وجمع نصيب محاجيره القصر في جهة معينة من المكانين خصوصاً اذا ثبتت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليه احيث لا ضرر فيها (أجاب) اذا كان الورثة صغاراً وكباراً وكانهم حضور تجوز قسمة الوصي ويأخذ حصص الصغار حصة واحدة كما في أدب الاوصياء وصرحوا بالجبر على القسمة بطلب ذي الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة عند أي حنيفة مطلقاً وعند صاحبها يكون الرأي للقاضي اذا كانت الدور في مصر واحد وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دار مشتركة بينهما الكل واحد منهما النصف وتلك الدار ليست قابلة لقسمة الافراز فاراد أحد الشر يكتن أن يقسم مع شريكه مهاياة لكل منهما مشهراً فهل يصح ذلك ويجبر الشر بذلك الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست قابلة لقسمة الافراز (أجاب) يجاب الشر بذلك المهاياة ويجبر الا في عليا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة أرض مناصفة ثم قسموا بنصيب أحدهما في نصيبه فادعى الثاني ان في القسمة تبناً فاحشاً فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل الخبرة ماذا يكون الحكم في ذلك لاسيما أن الأرض المذكورة مملوكة للربة غير اميرية (أجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت اتفاقاً لا تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضي تبطل ايضا في الاصح ان لم يقرب بالاستيفاء فان اقرب به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للمناقض على ما أفاده في الدر

المختار والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن امها وعن زوجها وعن ابن قاصر منه وعن ابن وبنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرعاً من عقار ومساكن وغير ذلك مما يورث عنها فوضع زوج بنتها يد على خلفاتها قبل القسمة في غيبة الزوج فهل اذا حضر الزوج من غيبته واجتمع الورثة يقسم جميع ما ثبت انه تركه عنها بين جميع الورثة بالغرض الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركتها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم تقسم تركتها المذكورة بين جميع ورثتها بالغرض وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد منها عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين أحدهم بالمهر وسنة وترك ما يورث عنه شرعاً من دار ومواش وغير ذلك ومن جملة ماله كراهة أطيان زراعة فهل يكون لذلك الابن المذكور مقاسمة اخوته في جميع ماله كراهة والدهم بالوجه الشرعي ولا تصرف اقامته بالمهر وسنة (أجاب) للابن المذكور اخذ ما يخصه في تركته والدهم من جميع ما يورث عنه شرعاً وقسمته معهم حيث لا مانع وليس لباقي الورثة منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قيراطاً ونصفاً في مكان مشاعاً ولم ينتفع بما يملكه وطلب قسمته بالمهاياة من شهور أو سنين فهل يجاب طالب المهاياة لها واذا امتنع شر يكتن منها يجبر عليها (أجاب) يجاب طالب المهاياة ويجبر الا في منها عليا حيث لا قسمة بالافرأز والله تعالى اعلم (سئل) في معصرة لا يمكن جعلها معصرتين وهي مشتركة بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر فهل لا يجاب طالب القسمة حيث لم يتفق كل من الشر يكتن بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وكيف الحال (أجاب) نعم لا يجاب طالب القسمة والحال بهذه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه والبعض الآخر غير ساكن طلب ذلك البعض الغير ساكن قسمة المكان المذكور بالمهاياة ويريد محاسبة الشركاء بالمهاياة فيما مضى من السنين الخالية من سكناه فهل ليس له ذلك حيث لم يعقدوا المهاياة فيما مضى وتكون المهاياة في المستقبل (أجاب) يجاب أحد الشركاء لطلب المهاياة ويحكم له بذلك من وقت الطلب لا في الماضي والله تعالى اعلم (سئل) في دار لورثة آلت لهم عن مورثهم بعضهم غائب والبعض الآخر حاضر واراد بعض الورثة الحاضر ين ومن هي في يده من الورثة قسمها وأخذ كل ذي حق حقه منها في غيبة البعض الآخر فهل لا يجابون لذلك حتى يحضر الغائب أو نائبه (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال بهذه الا ان يرفع الحاضر من الورثة الاثر الى القاضي ليقسم بينهم وبين الغائب بينهم ويقسم غيبته وكذا يحفظ نصيبه بعد اجراء ما يلزم شرعاً حيث كانت الشر كة بالارث والله تعالى اعلم (سئل) فيمن يستحق بعض قراريط من العقار المبني وغيره من الاعاديات اراد ذلك المستحق قسمة ما ذكره فهل اذا كان كل من العقار والاعاديات قابلاً للقسمة وانتفع ذلك المستحق بنصيبه بعد القسمة يقسم ذلك جبراً على شريكه (أجاب)

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة و بطلب
 ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته كما في التنوير وغيره والله تعالى اعلم (سئل)
 في عقار مشترك بين جماعة ورثوه من مورثهم ولا حصة فيه نصف سدس قيراط فقط
 فهل اذا طلب صاحب الاقل القسمة وامتنع اصحاب الاكثر يجاب لذلك مطلقا ولا
 يجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعدها ويكون متعنا حيث طلبها
 (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة
 وبطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته لا بطلب ذي القليل والحال هذه لتعنته
 كما في التنوير وغيره وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في دار جماعة اقسموها
 بالامانة افرازاو كل اختص بكان وجهة وضررت المعامل والجدر بينهم وفتح كل منهم بابا فيها
 خصه بالقسمة و بعد مدة اراد بعض الشركاء نقض القسمة وابطالها ويكلف الباقي ببيع
 حصته او يؤثر حاله فهل لا يجاب لابطال القسمة بدون وجه شرعي ولا ما طلبه من
 البيع والايجار بدون رضا الباقي (اجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة
 لا يجاب احدهم لنقضها بدون وجه شرعي كما لا يجبر على البيع والاجارة والله تعالى اعلم
 (سئل) في دور مشترك بين جماعة ورثوها وهي في مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو
 صاحب الاقل ان يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها في دار واحدة
 فامتنع باقي الشركاء من ذلك فهل لا يجاب لذلك الا برضاهم وهل اذا تعلل بأنه يمكن
 التعديل بزيادة دراهم عليه او على أحد الشركاء لا عبرة بتعلله بذلك ولا تدخل الدراهم
 في القسمة الا برضاهم أيضا (اجاب) في الدار واحدة ورثوها أودار وضيعة أودار
 وحائوت قسم كل واحداهم منفردة مطلقا ولو متلازمة أو في محلتين أو في مصرين اه وفيه
 واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة لعقار او منفعة الا برضاهم اه والله تعالى اعلم
 (سئل) في اخوة كانوا في معيشة واحدة فتنازعوا مع بعضهم وارادوا القسمة فترافعوا
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراص في جميع املاكهم وكتب لهم
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال
 هذه اذا اراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجاب لذلك
 (اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها كما لا ينقض
 الصلح الشرعي بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم وثلاثة اشخاص من
 اهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرن وربع به أربعة منازل وأربعة
 حوانيت مجموع ذلك أربعة اجناس من العقارات المتخربة ولا يعلم في كامل العقارات
 المذكورة النصف اثنا عشر قيراطا ولا أحد الذميين في ذلك ستة قيراط ولا آخر ثلاثة
 قيراط من ذلك والثلاثة قيراط الباقي لذي مات فطلب الذي الذي له ستة قيراط
 قسمة الا ما كن المذكورة يريد ابطال التمتع والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الا ما كن

المذكورة بطلب صاحب القليل لخص وصامع تضرر كل من الشركاء بالقسمة ولا يقسم
 العقار الا بطلب صاحب الكثر ان انتفع واذا كان العقار المذكور محتافا لجنس بان
 كان دارا ورعا وفرنا وحوانيت كما هو منذ كورا علاه وكان يمكن قسمته على سبيل
 الغرض والتقدير فهل يقسم كل جنس منها على حصته أولا وهل اذا طالب احدهم
 تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعا (اجاب)
 يقسم العقار المشترك بطلب ذي الكثر ان انتفع بعدها ولم ينتفع الاخر لقلة حصته
 لا بطلب ذي القليل على ما عليه المعول وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كما لا تدخل
 الدراهم في القسمة الا برضاهم وتقسم الدار والحوانيت والربع والفرن كل على حصته
 سواء كانت في محلة أو محلتين أو مصر أو مصرين لانها اجناس مختلفة فيقسم كل جنس
 على حصته والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة
 قراريط ولا يتام الباقي وهو السبعة عشر والا تزييد الشريك القسمة وأخذ نصيبه لاجل
 أن يضاهيه الى داره المجاورة لهذه الدار المشتركة فهل اذا كان للايتام وصى من قبل
 الحاكم الشرعي يجاب الرجل المذكور للقسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصي المذكور
 حيث لا ضرر على الايتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (اجاب) يقسم المال المشترك
 بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الاخر
 لقلة حصته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات
 الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجتين وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن
 رشيدا ثم قسمت التركة الميثاق الاول على ورثته وعلى ورثة الميت الثاني بالوجه الشرعي
 وأعطى قاضي الناحية كل ذي حق حقه وحكم بذلك وصدق ابن الابن واستمر وأعلى ذلك
 سبع سنوات فهل اذا اراد ابن الابن الرجوع في القسمة ونقض الحكم لا يجاب لذلك
 (اجاب) نعم لا يجاب ابن الابن المذكور لنقض القسمة بعد صدورها مستجمعة للشرائط
 حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك
 ما يورث عنه شرعا فحضر نائب بالده وقسم التركة بين الورثة وظهر وتحقق ان في القسمة
 غيبا فاحش البعض الورثة ولم يرض بها المغبون ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة وتعاد
 بين الورثة ثانية حيث كان المغبون في ذلك وقت القسمة جاهلا بذلك لاسيما انه لم يكن
 هناك مانع ولم يرض على ذلك خمس عشرة سنة (اجاب) اذا قسمت التركة الموروثة عن
 المتوفي وظهر في القسمة غيبا فاحش تنقض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
 أزواجه وامه وأولاده المذكور وانما تبعضهم بالغ والبعض قاصر وعليه دين ثابت وترك
 ما يورث عنه شرعا فأقام الحاكم الشرعي أحد الاخوة البالغين قسيما على القصر وعلى ما لهم
 سكونه صالحا للصاية وحفظ المال وخصب طم التركة في سجل القاضي وقسمت بالوجه
 الشرعي على جميع الورثة بالقرينة بعد وفاة الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة

١٤

١٢٦٨

ربيع الاول

٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٩

١٢٦٨

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

١٢٦٨

شرعية من الحكم الشرعي ومضى على ذلك أربع سنين فهل إذا أراد أحد الورثة الرجوع في القسمة على وهي القصر لا يجاب لذلك وليس لأحد من الورثة نقضها بعد قسمتها صحيحة بالوجه الشرعي على يد القاضي (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وله عقار مشترك بينه وبين عمه الوصي عليه آل له عن أبيه الميت أو لأم مات العم عن أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولاد العم العقار المشترك في غيبته وخصوه بجانب منه ثم حضر بعد ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن فاحش فهل يكون له ايضا لها ونقضها وأخذ جميع ما خصه من أبيه بالفريضة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون اذنه وإجازته وله أخذ ما باعه من بعض الشر كاهن نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوخ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكون له ابطال القسمة المذكورة اذا كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الأخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المعبرة شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركة مورثهم من عقار ونقود وأمتعة بينهم بتراضهم ثم بعد القسمة ظهر وتحقيق ان فيما جردوا وغننا فاحشا وتضرر بعض الورثة بذلك فهل اذا ثبت ذلك بشهادة البيئة الشرعية تنقض القسمة وتعاد ثانيا (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة تنقض في الاصح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا ونصف والاخر ثلاثة قراريط ونصف فبني صاحب الاكثر بانقاض المملوكة له مكانا في جزء من نفسه لا يبلغ مقدار ربع نصيبه فهل يكون ما بناه ملكا له وليس لشريكه الاخر معارضته فيه ولا يكون له أن يكافه برفع بنائه اذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما بناه أحد الشر يكتسب لنفسه يكون ملكا له دون شريكه والحال هذه وليس للشريك تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والارفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها ومن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته ارض زراعية أميرية زرعتها قبل وفاته ذرة وبراء والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للأنثى وأمه مقاسمة الاخوة الذكور في المزرع الذي زرعه والذهب قبل وفاته ولا يكون لأحد من الاخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تحصل من زراعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته تعنتا فاصدا بذلك اضرا شريكه وامتنع من ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب القليل من ذلك والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشر كاهن انتفع كل بحصته بعد القسمة وطلب ذي الكثير ان انتفع بحصته ولم ينتفع الاخر لقله حصته

حصته لا يطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم وبين الغائبين بغير اذن القاضي والغائبين واستولى كل واحد من الحاضرين على جزء منها وبني أحدهم فيما استولى عليه فلما حضر الغائبون ردوا هذه القسمة وادعوا ان فيها ضررا وطلبوا قسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا واذا قلتم بالاجابة واقسموها ثانيا وخص الجزء الذي بنى فيه بعد القسمة الأولى غير الباقي من الشر كاهل يجبر على رفع بنائه (اجاب) القسمة على الوجه المذكور غير نافذة واذا بنى أحد الشر كاهن في العقار المشترك قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والا أمر برفعها والله تعالى أعلم (سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك لرجلين لكل منهما حصه معلومة بموجب حجة شرعية بيده فأراد أحد الشر يكتسب قسمه المملوكة المذكور وافرأز حصته المملوكة وادخلها بمكانه المملوكة المذكور فهل اذا كان المملوكة المذكور قابلا للقسمة يجاب طلبها لذلك (اجاب) نعم يقسم المشترك ولو بين ملك ووقف بطلب أحد الشر كاهن ان انتفع كل بحصته بعد القسمة فلا أحد الرجاء المذكورين المقاسمة وأخذ نصيبه ويجاب لذلك ان انتفع كل بنصيبه بعد قسمة المملوكة المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمة أراد أحدهما قسمته بالافراز فامتنع الشر يكتفهل اذا تحقق ذلك لا يجبر الشر يكتف على قسمته بالافراز بل يقسم بالمهاياة (اجاب) يجاب أحد الشر يكتسب المهاياة اذا لم يكن البيت المذكور قابلا للقسمة بالافراز والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارين بالميراث عن اصولهم لأحدهم الزبيع في التركة والباقي لباقي الورثة والحال ان إحدى الدارين مبنية ومشيطة والثانية خربة خالية من البناء فاقسموها مقسمة تعديل فاخذ من له الزبيع الدار الخربة وبناها دارا لنفسه من ماله من مائة سنتين بموجب حجة شرعية بالقسمة فهل اذا اراد الان باقي الورثة نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك حيث لم يوجد حيف ولا غبن فاحش عند القسمة واذا تعالوا بانها لم تقوم بدراهم لا عبرة بتعالهم حيث وقعت القسمة عن تراض (اجاب) اذا كانت القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما صورته انه موجود منزل كائن بخان ابي طقية النصف منه ملك لشخص غائب لم يعلم له محل والنصف الثاني ملك على أغا تشنجي باشا ويريد على أغا المذكور قسمة المنزل المذكور اعني النصف الذي يملكه ليختص بسكناه فيه والنصف الذي لا غائب يكون تملكه بمعرفة بيت المال وتخصيل اجرة بجانب التركة ومعه صوده القسمة بمعرفة الشر يكتف فهل يوافق قسمة المنزل المذكور كما يرغب الشر يكتف ولو أن صاحب النصف الثاني غائب (اجاب) حيث كان المنزل مشتركا بغير الاوث وغاب أحد الشر يكتسب لا يقسم بدون حضور الشر يكتف الغائب حصته

او من يقوم مقامه كوكيله في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وزوجة وترك ما يورث عنه من دار ومواس وغير ذلك فاقسمه واطر كنه بالقرينة الشرعية على يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد اقراره فهل اذا اراد احدا الاخرين نقض القسمه واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا غبن فاحش فيها (اجاب) اذا وقعت القسمه صحيحة لا يجاب احدا المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بعض الشركاء في بعضها مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمه وطلب احد الشر كانه قسمة ثانيا لها بالزمان يجاب لذلك (اجاب) يجاب احدا الشر كانه لها بالزمان او المكان ويجبر الا في عاينها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة قراريط وانصفا في بيت طالب قسمة اخر اراوته متاثر بيه صاحب الكسيرة ولم يرض بها فهل لا يجاب صاحب القليل لمطالب (اجاب) يقسم المال المشترك بطالب احدا الشر كانه ان انتفع كل بحصته بعد القسمه وطلب ذي الكسيرة عند انتفاعه وان لم ينتفع الاخر لانه حصته لا يطلب ذي القليل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين وعن اربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فتمت لدى الابنات واقسمته الثلثة بينهم ادون الاثالث فهل لا تصح هذه القسمه وتقسم التركة بين جميع الورثة بالقرينة الشرعية ويأخذ كل ذي حق حقه وماذا يخص كل وارث مما ذكر (اجاب) تقسم تركته المتوفى بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية فالزوجة الثلث والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة اخذ شيء زائدا عما يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالغ وباقيهم قاصرون وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ومواس وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع ماتر كنه والده بعده وبنه بنين وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وارادوا اخذ ما يخصهم من تركته ابيهم بالقرينة الشرعية وقسمة ما يحتمل القسمه منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر وليس لخيرهم منهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للقصر المذكورين بعد بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركته مورثهم وقسمته به بعد تحقق ذلك شرعا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمه وهب احد الشركاء نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمه ولم تقسم ولم تقرر تكون الهبة في المشاع القابل للقسمه غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها اقرارا والاختصاص بنصيبه منها (اجاب) لا تصح الهبة في مشاع قابل للقسمه ولكل منهم طلب قسمتها اقرارا والاختصاص بنصيبه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان وكالة معا وسنة حوانيت لاحدهما في خمسة عشر قيراطا ونصف والآخر

الثمانية قراريط ونصف الباقي وطلب صاحب الخمسة عشر قيراطا ونصف القسمه فيما ذكر بالاقرار فهل يجاب لذلك حيث كان قابلا للقسمه أولا (اجاب) يقسم العقار المشترك القابل للقسمه بطلب ذي الكسيرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ثمنه لا يورثه ارباب من بعض الورثة الدار بنصيبه الباقي ثم حضرت الورثة جميعا وارادوا قسمه الثمن والدار بينهم بالقرينة الشرعية فعارض الباقي للدار من الورثة الباقي منهم وارادوا اختصاصه بالدار لكونه ثانيا لها بنصيبه الباقي فهل لا يمكن الباقي للدار من الاختصاص بها وتقسيم الدار كالخيل بين الجميع بالقرينة الشرعية لاسيما ان الشر يك بنى الدار بالانقضاء القديمة المشتركة (اجاب) بناء بعض الورثة في الدار المشتركة لا يوجب ملكه لباقي الدار وماتر كنه المتوفى من الخيل ونحوه القابل للقسمه بما يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين على الشيوع فبناها احدهما بدون اذن شر يكره واراد الاختصاص بها واعطى شر يكره محلا آخر بدل نصيبه منها ولم يرض شر يكره بالاستبدال فهل اذا ثبتت الشر كنه والشيوع وعدم اذنه في البناء يكون له الزام الباقي بنقض بنائه ويمكن من اخذ نصيبه منها (اجاب) اذا بنى احد الشر يكره في الارض المشتركة تقسم الارض بين الشر يكره فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها والا أمر برفع بنائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار وخيل وقسمت تركته على يد القاضي واخذ كل ذي حق حقه بالقرينة الشرعية ثم بعد مدة مات ابن عم الوارث المذكور عن ورثة فاراد ورثة الميت الاول منازعة ورثته واعادة القسمه ثانيا فهل لا يجابون لذلك لاسيما اذا لم يحصل فيها حيف ولا غرور ولا غبن فاحش (اجاب) بعد صدور القسمه بين الشر كانه صحيحة لازمة لا يكون لاحدهم ولا لوارثه نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فيهم بعض قصر وامهم وصى عليهم وعلى ما لهم ولكل واحد فيها حصه فطلب صاحب الاكثر قسمة الدار واخذ نصيبه واقراره في جانب بمحضرة وكيل الام الوصي على بعض اولادها القصر مع باقي الشركاء فهل يجاب طالب القسمه صاحب الاكثر لذلك حيث كانت قابلة للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعدها (اجاب) نعم يجاب ذوالكسيرة للقسمه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في جنيصة مشتركة بين ثلاثة اخوة تلقوها بطريق الميراث عن ابيهم ارادوا تخصيصها باحد منهم بعد تقويمها بنحو وان تجري القرعة فيها وتكون لمن خرجت على اسمها فوكل كل منهم وكسلا وقومها الو كلاء المذكورين وأجر والقرعة فيها كما ذكر فهل اذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت قيمتها اقل مما قوم به الو كلاء وكان في ذلك غبن فاحش ولم يرض باقي الشر كانه بما فله الو كلاء لا عبرة بما قوموه ولا بما فله الو كلاء من القرعة ويكون كل على نصيبه (اجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القسمه فان كانت

٢١

١٢٦٨

٣٠

١٢٦٨

ذى الحجة

٢٠

١٢٦٨

محرم

٩

١٢٦٩

صفر

٩

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

بقضاءه بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح وتسمع دعواه ذلك ان لم يقر بالاستيفاء وان أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور واثبات البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك فهل اذا كان للقصر وصي يكون للبطل التداخي معه وقسمة التركة بالفريضة الشرعية ولا يكون للوصي منع المبلغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشيد أخذ ما يخصه من تركة مورثه وقسمة ما يقبل القسمة منه بالافراز وليس للوصي منعه عن ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذوق وشوكه والآخر ضعيف فعند قسم التركة صار ذوالشوكه يعطى أخاه نصيبه من التركة بغبن فاحش ويكرهه على ذلك وهناك بينة تشهد بالافراز كراهة ثم مات الاخوان وخلف كل منهما ولدا فأراد ابن الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذى الشوكه ومعه بينة تشهد بكراهة والده فهل والحال ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الا كراهة الشرعي على القسمة ولم يوجد ما يفيده الرضا بالالتكافؤ فافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وبأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما أرضا للزراعة وكتب بها حصة من نائب القاضي باسمه خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الأمتعة بين الحي وورثة الميت وكذا الأرض المشتراة ثم أراد الحي المشتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى انه اشترى لنفسه خاصة وأمر بالحجة باسمه فهل يجب له ذلك ولا عبرة بقسمته من جهل واذا اتهم في ذلك بخلاف (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وبطلانها بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى أحد المتقاسمين الاختصاص بالمقسم بعد القسمة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال استأجروا وكالة من مستعقها على أن يشيوع بينهم فبنوا واصلحوا ما يلزم لتجارهم وبعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الوكالة بينهم فحضر الرابع وجعلوا لأحدهم قسم في الوكالة ولاثنين منهم قسم والغائب قسما آخر فهل اذا لم يرض الشريك الغائب بما عيّنوه له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير اذنه وحضوره (اجاب) قسمة الوكالة المذكورة على الوجه المزبور غير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد فيهم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر وصي ولا قيم من جهة القاضي فاقسم الأولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر فهل اذا ثبت الجور المذكور يكون له بعد البلوغ نقض القسمة واعادتها ثانيا (اجاب) نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكيان في قطعة أرض خربة قال أحدهما للآخر انا اقسم وانك تتخاف مني فكلما قال بحضورهما من الخبر واخذ الشريك المشروط له الخيار نصيبه وشرع في البناء فيه فهل اذا اراد شريكه التقاسم الرجوع في القسمة او طلب مبلغة معلومة من الدراهم من شر يكيان به بعد القسمة لا يجب لذلك حيث لم يكن في القسمة جور ولا غبن (اجاب) اذا صدرت القسمة صحيحة

٢٢

١٢٦٩

ربيع الثاني
١١

١٢٦٩

١٨

١٢٦٩

جادي الاولى
٣

١٢٦٩

جادي الثانية
١٣

١٢٦٩

رجب
٤

١٢٦٩

لازمة

رجب

سنة

لازمة لا يجب لأحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملكه خاصة وبجواره محل آخر مشترك بينهما وبين رجل ويريد أحدهما قسمة المحل المشترك وادخل نصيبه في محله الخاص به لأجل منع الضرر فهل اذا كان قابلا للقسمة وكان صاحب الملك الخاص بجواره من جميع الجهات بحيث ان القسمة اذا خرجت وخصصت له حصته في أي جهة من الجهات تكون بجواره ام لا (اجاب) بطلب كل من الشريك ان انتفع كل نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول والا قسم بطلب ذي الكثير لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبني بها نفسه باطلاع الباقيين وعدم منعهم له ومعه بينة تشهد بذلك فاحكم هذا البناء المستحدث (اجاب) اجاب العلامة الرمي عن نظير ذلك بانصه صرح علماؤنا بأنه اذا بنى بغیر اذن الشر كاه وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بنى باجاء روات لا تهي له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة له وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وان بناءه من النقض المشترك ومن ماله فماله ملك له بنقضه والمشارك على حكم الشر كاه كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبيدة على بقية الشر كاه المذعن اذ هم خارجون عنه وهو ذويدو الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقتسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فأت بعضهم عن أولاده وبني بعضهم ثم بعد ذلك انكر بعض الباقيين القسمة ويريد قسمتها ثانيا فهل والحال هذه اذا ثبت صدور القسمة بالبيدة الشرعية لا يجب لذلك ويقتضي كل على ما هو عليه (اجاب) اذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وابطلها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يبلغ عددهم ثمانية عشر فاقسموا بينهم قسمة افراز فهل اذا حصل لأحدهم جور في القسمة وغرور ظاهر فيها يكون له نقض القسمة واعادتها ثانيا (اجاب) اذا ثبت ما ذكر بالبيدة الشرعية (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا فاقسمت الورثة التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاضي ناحيتهم وأخذ كل ذي حق حقه منها وتصرف فيه مدة من السنين فهل اذا اراد أحدهم نقض القسمة واعادتها ثانيا لا يجب لذلك حيث لم يحصل في القسمة غرور ولا غبن (اجاب) اذا صدرت القسمة مستوفية شرائط الصحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابلة للقسمة افراز مشترك بين رجلين أحدهما له خمسة قراريط

٨

١٢٦٩

شوال

١٣

١٢٦٩

ذي الحجة

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

١٢٦٩

مهر	سنة
٢٥	١٢٧٠
ربيع الاول	١٢٧٠
٤	
جادی الاولی	١٢٧٠
١٤	
٢٧	١٢٧٠
٢٧	١٢٧٠

والآخر له تسعة عشر قيراطا فأراد من له الأقل قسمتها قسمة افراز أو دفع القيمة لمن له
الاكثر فهل لا يجوز قسمتها حيث انها غير قابلة للقسمة الافراز ولا يجبر من له الاكثر على
أخذ قيمة حصته شرعا (اجاب) نعم لا تقسم الطاحونة للذكورة والحال هذه بطلب أحد
الشركين وله بكل منهما طلب المهايأة فيها على قدر ملكه كما هو والله تعالى أعلم (سئل)
في مكان مشترك بين جماعة بني فيه أحد الشركاء محلا لنفسه من ماله بدون إذن باقي
الشركاء ومن غير اجازتهم فهل اذا أراد أن يطالب باقي الشركاء بما يقابل نصيبهم مما
صره من ماله في ذلك بدون اذنهم واجازتهم يجب لذلك أولا يجب (اجاب) اذا بنى
أحد الشركاء يكتفي في عقار مشترك لنفسه بدون إذن الآخرين وطلبت القسمة قسم فان وقع
البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة
نصفها وقف ونصفها ملك وفي الدار المذكورة بئر وحائوت أراد انظر الوقف ومالك
النصف قسمتها قسمة شرعية فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها غبن فاحش لأحد
الشركاء يكتفي بتقسيم القسمة وما الحكم في البئر والحائوت اذا لم تكن قابلة للقسمة (اجاب)
لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين في القسمة فان كانت بقضاء بطلت
اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي بطل أيضا في
الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره العلائي والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة حصلا بكسبهما أموالا من عقار ومواش
وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ تقسيم أخوات الميراث المشترك بكسبهما مع بعض
ورثة الميت المذكور في غيبة البعض الآخر بحضور نائب قاضي ناحيتهم بالعدد في
المواشي وبالمقابلة في العقار فهل اذا حصل في القسمة غبن فاحش ولم يكن بعض الورثة
وكيلا عن الغائب لا تفسد القسمة ويكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص
به أيضا خارج عن المال المشترك ولمورثهم عقار خاص به أيضا لم يكن من المال
المكتسب ونبت ذلك بالوجه الشرعي لا يدخل ما ذكر في القسمة ولا يشاركهم فيه معهم
أخوات الميت المذكور (اجاب) حيث تحقق الغبن الفاحش في القسمة يكون للغيبون
المطالبة بنقضها على فرض وجود نائب عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص
بمال مورثهم الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ادعوا بدين على مورثهم وتنازعوا
مع بعضهم في شأن ذلك وجرى بينهم صلح بدراهم دفعها بعضهم من التركة للباقي
واقسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وتحقق على مورثهم دين محيط بتركتهم فهل
يطلب الصلح والقسمة ويوفي دينه مما تركه واذا كان لهم دين واقبوه في وجه خهم
شرعي يكون اسوة للغيراء (اجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعي
بتركتهم وحيث كانت التركة مستغرقة بها تقسم بين الغرماء بقدر ديونهم وليس

لا أحدهم أخذ شيء زاد على حصصه بحسب القسمة واذا أخذ زائدا يكون لباقي الغرماء
المطالبة باسترداده وبطل قسمته الورثة التركة ما لم يوفوا الدين من مالهم أو يبرئ
الغرماء عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث
عنه شرعا من عقار ونخيل وغير ذلك مما يورث فاقسمه وائر كتبه بالقرينة الشرعية على
بدا القاضى وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزيادة ثم مات
بعض الورثة عن ورثة فهل اذا اراد ورثة من مات منهم نقض القسمة متعللين بان آباءهم
هم الذين غرسوا النخيل ورثوه في صغر الباقيين لا يجابون لذلك حيث وقعت القسمة
صححة ولم يظهر فيها حيف ولا غبن فاحش ولا عيب بطلبهم المذكور (اجاب) اذا
صدرت القسمة صححة لازمة لا يكون لورثة بعض المتقاسمين نقضها بمجرد تعللهم بما ذكر
بدون وجه شرعي والاقدم على القسمة من المورثين اقرار بالاشتراك فلا تسمع دعوى
الورثة الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وابتان الجمعي مع
معهم في معيشة واحدة ويده أموال من دور ومواش ونوارج وسواقي وغير ذلك ويريد
قسمة ماله في حال حياته وصحته وسلامته بين أولاده لا قبل عدم المنازعة بعدموته فهل
يجاب لذلك ويكون له قسمة بالسوية بينهم واذا أراد أكبر البنين منعه من ماله
بأن المال من كسبه والحال انه لا مال له خاص ومميز وحده عن مال أبيه لا يجب لذلك
ولا عيب بتعلله ويكون اكتاب جميع الاولاد لا يبرهم حيث كانوا معهم في المعيشة ولا
يكون لأحد منهم الاختصاص بشيء من مال أبيه بدون محض شرعي (اجاب) اذا كان
الولد في معيشة أبيه وعائلته ومعيناه في المكسب يكون جميع ما تحصل لآبيه وليس
لابنه شيء من ذلك بدون وجه شرعي وللمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء حيث كان
مكافا غير محجور عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة قديمة دائرة وفرا
يجوارها باع من ذلك نحو الثلثين في كامل العقار المذكور ثم بعد البيع بعهدة اراد لبائع
قسمة العقار المذكور وأن يختص بقدر حصته في أحد المكانين المذكورين فهل لا يجب
لذلك ولا يجبر المشتري على ذلك لاسيما أن المكانين المذكورين لا يقبلان القسمة الشرعية
(اجاب) لا يجب الشرط البائع لمطالبه على الوجه المصور جبراً على شريكه والحال
ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان بني فيه أحد الشركاء أمكنة
بانقراض اشتراها من ماله الخاص به وصرف في ذلك مبالغاً من ماله لكونه له معظم
المكان وباقي الشركاء لهم شيء قليل من ذلك وقف عليهم وطلب مالك المعظم قسمة
وأبى بعض الشركاء الاخر فاذا يكون الحكم في القسمة وفيما بناء فيه بدون إذن
باقي الشركاء (اجاب) بنى أحد الشركاء بغير إذن الباقي في المكان المشترك فطلب
شريكه رفع بناءه قسم العقار حيث احتمل القسمة فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها
ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنت وابنتين

أحدهما بالغ والاخر قاصر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين بالقرينة الشرعية فأخذ البالغ نصيب أخيه القاصر وصار تحت يده فهل اذا بلغ القاصر رشيدا وطلب أخذ ما يخصه من تركته أبيه من يد أخيه يجاب لذلك وليس لأخيه البالغ المذكور منعه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للاخ المذكور بعد بلوغه رشيدا أخذ ما يخصه من تركته أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث نفذت القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في داره مشترك بين جماعة طلب أحد الشركا قسمتها بالاقرار فهل يجاب لذلك حيث كانت تقبل القسمه بالاقرار ويتنفع الشريك بتصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وهو بنت بالقسمه من غيره متزوجة برجل أجنبي اعتراها غته وخمل في عقلها فاقام القاضي زوجها قيسا عليها وعلى حفظ مالها بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون فاقسم زوج البنت مع زوج أمها ما تركته أمها بالقرينة الشرعية فهل تصح تلك القسمه ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون للقيم المذكور حفظ مال زوجته حتى تفيق (اجاب) اذا وقعت القسمه المذكورة مستوفية شرائط الصحة وال لزوم كانت نافذة لا سبيل الى نقضها بدون وجه شرعي ووصى الممنون كوصي الصغير في قسمه ماله مع شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما من المواشي وغير ذلك فاقسموا والتركة بالقرينة الشرعية على يد نائب الشرع بخضرة جمع من المسلمين ثم مات أحد البنين عن أولاده فطلب الاهام إعادة القسمه فحضر قاضي الولاية واقسموا والتركة ثانيا بالقرينة الشرعية بعد تراصهم على نقض الاولى وإعادة المقسوم الى الاشتراك بموجب حجة شرعية بذلك ثابتة المضمون وأخذ كل ذي حق حقه من العقار وغيره ووضع كل يده على ما يخصه فهل اذا طلب الاهام إعادة القسمه بعد وقوعها بالتراضي لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعة أولاد الاخ فيما تركه له مورثهم لاسيما اذا لم يكن في القسمه حيف ولا غبن فاحش اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا وقعت القسمه صحيحة مستوفية شرائط اللزوم لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي حيث لم يترأض الجميع على إعادة المقسوم الى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة غير قابلة للقسمه بين اثنين لاحدهما فيها تسعة عشر قراطا وللآخر خمسة قرار يطالب صاحب القليل أن يقسم الدار المذكورة قسمه اقرارا وان يختص بمكان منها وصاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجبر صاحب الكثير على قسمه الدار المذكورة ولا يجاب صاحب القليل لما طلبه بل يكون لكل منهما ان يقسمها بما يراه مع صاحبه (اجاب) اذا طلب أحد الشركين قسمه العقار فان انتفع كل بحصته بعد القسمه بالاقرار يجاب طالب القسمه لها وان لم ينتفع كل بحصته بعد

١٠ ٢٢٧٠

صفر

١٣ ١٢٧١

ربيع الثاني

١٠ ١٢٧١

جادي الاولى

١٤ ١٢٧١

١٩ ١٢٧١

القسمه وطلب ذوالالقليل القسمه لا يجاب لذلك جبر على شريكه وتجب المهاياة بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا ثم مات كل من البنتين قبل قسمتها عن أولاده كور وانات ثم مات الابن عن أولاده كور وانات قبل قسمتها أيضا ولم تزل الدار بيد الورثة جميعا فطلب البعض قسمتها فادعى ورثة الابن بان الدار خاصة بابيهم فانكر ورثة البنتين دعواهم ولا يئنه ولا سند يدينهم يشهد لهم بذلك فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويكون لورثة كل من البنتين أخذ ما يخص أمه بالقرينة الشرعية من الدار وقسمتها اقرارا حيث كانت قابلة لها (اجاب) اذا كانت تلك الدار مملوكة للجد المذكور وهي بيد الجميع لا يكون لورثة ابنه الاختصاص به بدون ورثة بنتيه والحال ما ذكر بدون اثبات مخصص شرعي ولم قسمتها اقرارا والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يقبل القسمه مشترك بين رجلين اقتسماه بينهما اقسامه اقرارا ورضى كل منهما بذلك ووضع كل منهما يده على نصيبه بعد الاقرار وصار يتصرف فيه بالعمارة والبناء والسكنى مدة تزيد على عشر سنين فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع في القسمه على الآخر بعد وقوعها صحيحة لا يجاب لذلك (اجاب) اذا وقعت القسمه بينهما صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر غبن فاحش فيها لا يجاب أحدهما لنقضها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان زريبة معدة للمواشي أحدهما يملك فيها الثلث والاخر الثلثين وفيها بئر مشترك بينهما معدة لسقي المواشي المذكورة فاقسماها بينهما وأخذ كل نصيبه فيها وجعله زريبة على حدة وبيعت البئر مشتركة بينهما في نصيب مائة الثلثين فهل مائة الثلث بجملة له تصرف الماء الى ملكه لسقي مواشيه حسبما شرطوا ذلك في القسمه واستخرا على ذلك مدة تزيد على اثنتين وعشرين سنة فأراد الا أن يملك الثلثين منع مالك الثلث عن السقي من البئر المذكورة فهل والحال هذه اذا ثبت الملك لصاحب الثلث في البئر المذكورة بالبينة الشرعية لا يكون لصاحب الثلثين منعه من السقي منها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بقاء الاشتراك لا يكون لاحد الشركين منعه الا بتر من الانتفاع به على مقتضى الشركة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمه مشترك بين رجل وامرأة أجنبية للرجل ثلاثة أرباعه وللأمرأة ربعه فهل اذا طلب من له ثلاثة أرباعه قسمته بالمهاياة يجاب لذلك شرعا ويقسم على قدر نصيب كل منهما (اجاب) حيث كان البيت المذكور غير قابل للقسمه يكون لكل من شريكه طلب المهاياة فيه كل بقدر نصيبه ويجبر الا على عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابني عم له وقسمت تركته بالقرينة الشرعية وكل ذي حق أخذ حقه بموجب وثائق شرعية ثم أظهر البنات حجة بوقفية العار عليهن والحال ان تلك الحجة مقطوعة الثبوت لم يوجد من يشهد بضعفها

٢٥ ١٢٧١

جادي الثانية

٧ ١٢٧١

شعبان

١٢ ١٢٧١

شوال

٣٠ ١٢٧١

فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة وتكون القسمه ماضيه (أجاب) لا يعمل على الحجة المذكورة بدون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين ورثا من أبيهما مالا ولم يقسماه وبقى على الثلثة مدة وخلف كل منهما أولادا ثم ماتا فهل اذا طلب أولاد أحدهما القسمه مناصفة يجابون لها ولو طالت المدة (أجاب) يقسم المال المملوك للآخرين المذكورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمه فيأخذ ورثة كل منهما نصيب مورثه منه ويجاب طالب القسمه لها والحال ما ذكر وان امتنع الآخر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا بالشراء الشرعي سوية طلب أحدهما قسمتها فاذن له شر يكره في القسمه فقسمها بما انته في غيبه شر يكره فهل اذا تبين بقول أهل الخبرة أن في القسمه حيفا وغيبا فاحشا وثبت ما ذكر يكون للشر يكره المذكور أخذ باقي نصيبه من شر يكره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في القسمه على فرض انعقادها غيب فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء تفسخ اتفاقا لان تصرف القاضى مقيدا بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تفسخ أيضا في الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى أعلم (سئل) في بستان تخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والاخر له الثلثان طلب أحدهما قسمته فأبى الآخر متعذرا بان له في كل نخلة حق فهل يجبر على قسمته شرعا حيث انه قابل للقسمه ولا عبرة بهذا العمل (أجاب) حيث كان النخل قابلا للقسمه وينتفع كل من الشر يكره بنصيبه بهما والمعادلة ممكنة والمنفعة لا تقبل بحجاب طالب القسمه لها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين شر يكره اقتسما ما اقتنياه بينهما قسمه التراضي والاختيار واشهد كل منهما انه استوفى استحقاقه وأبرأ صاحبه الأبراء العام فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما انقض هذه القسمه متعللا بالغلط فيم الإيجاب لذلك (أجاب) ولو ظهر غيب فاحش في القسمه فان كانت بقضاء بطالت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد وتسمع دعواه الغيب الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء فان أقر به لا تسمع دعوى الغلط والغيب للتناقض كذا في الدرر في حواشيه للسيد الطحاوي قوله لا تسمع دعوى الغلط أي لا يبيد وقد قدم انها تسمع فيها وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف من الحمانية الخ مائة ثم قال ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغيب انتهى فانظره وحل بعضهم السماع في دعوى الغلط على ما اذا باشرها القاسم وعده على ما اذا باشرها بنفسه لاعتماده في الأول على فعل غيره فيعتمد والله تعالى أعلم (سئل) في حمام مشترك بين جماعة تلقوه بطريق الارث عن مورثهم لكل واحد منهم جزء معلوم استأجره أحد الورثة مدة من السنين فلما مضت المدة طالب من المستحقين أن ينقصوا له أجرته أو يتدأوا له بينهم بالنوبه بان يختص كل منهم بأيام قدر حصته وهذا ضرر لبعض الشركاء لما يقع فيه من التعطيل

ربيع الاول

ربيع الثاني

جادي الثانية

في بعض الايام واتلاف لبعض آ لاته فهل اذا طلبوا أجرة المثل عن استأجره يجابون لذلك ولا يجابون لما فيه ضرر عليهم (أجاب) لا يجبر باقي الشركاء على اجارة انصباغهم من الشر يكره بأقل من أجر المثل ولا يجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولا حدهم طلب المهايأة بالزمان في غير القابل للقسمه ويجبر الا في عليها وفي الدردار أو حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شجارا فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الآخر أكرى بذلك أمر القاضي بالمهايأة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التها في الشيء الواحد فزادت الغلة في نوبه أحدهم فالزيادة مشتركة بينهم قال في الحانية وفي الدار الواحدة اذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبه أحدهما أكثر مما أغلت في نوبه الآخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير اذن شر يكره والآن يريد شر يكره أن يكلفه رفع بنائه الذي أحدثه من غير اذنه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمه وكان كل منهما ينتفع بنصيبه بعد ما وطلبت القسمه ويجاب طالبها لها اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم تقسم الدار المذكورة والحال هذه فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت وان وقع في نصيب الآخر هدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها أحداد وشر ين قيراطا والثاني يملك ثلاثة قرايط فأراد صاحب الأقل ان يقسم الدار المذكورة قسمه افراز والحال انها لا تقبل القسمه ولا ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاكثر منها فهل والحال هذه لا يجبر الا في عليها حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمه قسمه افراز ويكون له قسمتها مهايأة (أجاب) نعم لا يجبر الا في على قسمه الافراز في غير القابل للقسمه وله المهايأة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا لا تقبل القسمه قسمه افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي للشر يكره الآخر فأراد أحدهما أن يقسمها قسمه افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم تقبل القسمه المذكورة واذا أراد مالك الربع أن يقسمها بالمهايأة يجاب لذلك (أجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمه بالافراز لا يجبر الا في عليها ولكل منهما المهايأة جبراً والله تعالى أعلم (سئل) في أرض يتخلها من غير أراضي مصر بالحجاز غير اميرية مشتركة بين اربعة أشخاص أحدهم له حسان واكمل واحد من الآخر من خمس طالب صاحب الخمسين القسمه وافراز نصيبه منها فهل يجاب لذلك أولا (أجاب) اذا كان ما ذكر في السؤال قابلا للقسمه وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وامكنت المعادلة ولم تبدل المنفعة وطالب أحدهم القسمه يجاب لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار مقتربة قابله للقسمه بين زيد وجهه وقف لجهة

رجب

شعبان

رمضان

شوال

الوقف ثلثها وزيد باقيها بنى زيد جميع الدار بالآلات من عنده متقونة بعد الإزالة لنفسه
بغير إذن من ناظر الوقف المذكور والآلات يرد لناظر الوقف قسمه حصه الوقف وأفرادها
من حصه المالك المذكور فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمه
و ينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء في نصيب
الوقف بغير إذن الناظر المذكور (أجاب) نعم يجاب لناظر ذلك والحال هذه وبعد القسمه
فما وقع في نصيب الباقي من البناء فهو له وما وقع في نصيب الوقف امر الباقي بقلعه ان لم
يضر بأرض الوقف والامتلاكه لناظر بقتنه مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى أعلم
(سئل) في إيتام وامهم على كون عشر بن قيراطا في قرن غير قابل للقسمه بالاقرار زواجه
لا امرأة أجنبية أرادت تلك المرأة قسمه القرن قسمه أفرا زجيرا على الإيتام وامهم والحال
أن في القسمه ضرر وابتاع على الكل فهل لا تجاب لذلك وإذا حدثت أم الإيتام بقر في القرن
المذكور بغير إذن من المرأة يكون ماصرقة في حصتها متبرعة به (أجاب) نعم لا تجاب
لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أختين تملكان دارا بطريق الارث عن
مورثهما على الشيوع باعت احدهما نصفها الرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وبقى
النصف الثاني على ملة أختها المذكورة فأراد الشرىك المشتري ان يبنى وهي غائبة فبنى
جميع الدار وادعى انه اشترى من وكيل الشرىكة النصف الثاني فضررت الشرىكة من
غيبته وأدركت انه لم يحصل منها ثمن كيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها اخذ نصيبها
و يؤمر الباقي بقلعه بناءه واخذ قيمته مستحق القلع (أجاب) اذا انكرت المالكه
التوكيل ببيع نصيبها من الشرىك المذكور يؤمر مدعيه بإثبات ما أنكرته فان أثبتته
فطريق شرعى وتحقق البيع الشرعى منه فلا معارضة لها معه والا فنصيبها باق على
ملكها حيث لم يجز بيعه فيؤمر بتسليمها اياما وإذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة
وطلبت القسمه قسمت ان احتملتها فوقع في نصيب الباقي فهو له بلا منازعة وما وقع
في نصيب المرأة يؤمر برفعه منه الا ان تملكه بقتنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان في معيشة واحدة من غير قسمه مدة ثم مات
احدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمه
فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالقرينة الشرعية ويأخذ كل من الورثة
المذكورين ما يخص اباه لو كان حيا (أجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل
من الابنين المذكورين فلورثة كل اخذ نصيب أبيهم بالقرينة الشرعية ان كانت
الدار قابلة للقسمه بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول حيث كان
الحق ثابتا لهم فيما على الوجه المأثور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت لرجل ربه
ولامرأة ثلاثة ارباعه فهل اذا طلب احدهما قسمه أفرا زجيرا (أجاب) لذلك اذا قبلها
ولم يكن فيها ضرر وإذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الآخر لقله الحظ يقسم بطلب

في الكثير (أجاب) حيث قبل البيت المذكور القسمه بلا ضرر بحيث ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يجاب كل منهما للقسمه اذا طلبها وان انتفع
ذوا الكثير دون الآخر لقله نصيبه يجاب المنتفع ان يطلب دون الآخر ان امتنع شرىكه
لتعنت الطالب حيث تدعى الرابع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن دار كاملة
وثلاث دار أخرى شركة أخته وترك زوجة وابنين واربع بنات كلهم منها ثم ماتت إحدى
البنات عن والدتها وبناتها وزوجها فتوافق الذكران على أن ينضم مع أصغرهما
نصيب الزوجة وبناتها الأحياء في دار من الدارين ومع الأكبر نصيب عمته وورثة أخته
في الدار الأخرى وقوما بنساء الدارين وضربا قرعة بينهما على أن من تظهر قرعته على
الصغيرة يستوفي تمام ماله ومن معه في جهة معينة من الكبرى كل ذلك بغير إذن الزوجة
و بناتها فهل اذا ضربا القرعة كذلك وقامت الزوجة وبناتها بالمنع يحسن إلى ذلك وللصغير
من الابنين المنع أيضا لعدم تمام القسمه لقله الذرع وهو ركن من أركانها وعدم تعيين
نصيبه وعدم حكمها كم يذلل وعدم رضا باقي الشركاء (أجاب) لا عبرة بهذه القسمه
على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأته يملكان دارا للرجل ثلثها وللرأة
ثلثها غير قابلة للقسمه الا فزفهل اذا أراد أحدهما قسمتها بالمهاياة يجاب لذلك ويجوز
المنتفع منهما من المهاياة حيث كانت لا تقبل القسمه أفرازا (أجاب) نعم يجاب لذلك
والحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذكور وبنات قسمها
القاضي بينهم على حسب القرينة الشرعية مع حضورهم جميعا فاستقل كل منهم
بنصيبه واستولى عليه وبنى بعضهم في نصيبه و بعد مضي ثلاثة أشهر ادعى أحدهم انه
كان غائبا ولم يحضر هذه القسمه ويريد بذلك نقضها فهل اذا كان هناك يذنه تشهد عليه
بحضوره ومقامه ليس له نقضها (أجاب) نعم اذا ثبت على الرجل المذكور أنه كان
حاضرا ومباشرا للقسمه لا يكون له نقضها بعد صدورها صحيحة لازمة بدون موجب
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وبنات وترك ما يورث عنه
شرعا فوضع الذكور يدهم على التركة وصاروا يعملون فيها مدة من السنين من غير قسمه
التركة ثم مات أحدهم عن أولاد تضرروا ببلغ فاقام القاضي عم القصر وصيا عليهم
فهل اذا أراد الوصي المذكور قسمه التركة واخذ نصيبه مع نصيب القصر منها بالوجه
الشرعى وجوز نصيب القصر من ذلك نصيبه بطريق وصاية عليهم يجاب لذلك (أجاب)
نعم للوصي ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا على
الشيوع بطريق الارث عن أبيهما فوضع أحدهما يده على الدار المشتركة وبنى فيها بغير
إذن أخيه وسكن فيها مدة معلومة بعض المدة في غيبة أخيه وبعض المدة مع حضوره
والآن يريد الأخ أن يأخذ نصيبه في الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمه أفرازا
مع أخيه فاذا وقع البناء الذي بناه الأخ في نصيب مريد القسمه فاذا يكون الحكم

الشري في ذلك (أجاب) قال في الدر بنى أحدهما أى أحد الشر يدين بغير اذن الآخر
في عقار مشترك بينهما فطلب شر يكره رفع بنائه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب
الباقى فيه او نعمت والاهدم البناء اه أو أراضاه بدفع قيمته كافي الهندية عن محيط
الشرخى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث
عنه شرعا من عقار ومواش وغير ذلك ومن جملته مائة كره أرض زراعته الامير به فاستمر
الجميع في معيشة واحدة من غير قسمة وحازوا أطيافا من كسبهم وهههم في المعيشة معا
والآن طلب أحدهم القسمة وأخذ نصيبه فادعى أكبرهم بان عليه دين ولم يبين له
سببا ويريد أن يحمله على التركة فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهم وما
كان مشترك بينهم بالسوية ولا يكون لأحدهم الاختصاص بشئ من المال المشترك زيادة
عن غيره بدون تخصص شرعى حيث لم يكن لأحدهم مال خاص به ولا غير وحده
(أجاب) ليس لأحدهم شركاء الملك الزام السابقين بما على نفسه خاصة من الدين بدون
وجه شرعى ويقسم المال المشترك المملوك لهم القابل للقسمة بينهم على قدر انصباهم وليس
لأحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصص شرعى والله تعالى
اعلم (سئل) في عقارات مشتركة قابلة للقسمة بين جماعة أراد أحدهم قسمتها
قسمة افراز واختصاصه بنصيبه فهل يجاب لذلك واذا امتنع أحدهم من القسمة يجبر
عليه بحيث انتفع كل بنصيبه بعد القسمة (أجاب) اذا كان كل فرد من تلك
العقارات المتفاوتة على انفراده قابلا للقسمة بان ينتفع كل من الشر كانه نصيبه من
كل فرد من افسر اد تلك العقارات بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يكون لكل
واحد من الشر كاه طلب القسمة في ذلك ويجبر الممتنع عليها والا فلا والله تعالى اعلم
(سئل) في دار بين اثنين أخوين قسمة ابتراضهم واستولى كل على نصيبه فادعى
أحدهما على الآخر ان القسمة وقعت بالغبن الفاحش فهل اذا تحقق ذلك بالوجه
الشري وأراد نقضها يجاب الى ذلك حيث لم يقر المدعى باستيفاء حقه والبراء ولم تكن
بينة تشهد عليه بذلك وتعاد القسمة بعد نقضها لان شرطها العدالة ولم توجد (أجاب)
نعم تنقض القسمة المذكورة حيث وقعت بالغبن الفاحش والحال ما ذكر بالسؤال والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات مائة من خمسة عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن بنتين
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فقسمت تر كته بالقرينة الشرعية لدى نائب
شرعى بالبلد وأخذ الزوجات حتهن بالقرينة وأعطى البنتان الباقي فرضا وراد بسبب
عدم العاصب فهل هذه القسمة صحيحة شرعية واذا أراد نائب الشرع الآن منازعة
النائب الاول وابطال حكمه منه الا بان للبنتين الثلثين ويوقف الباقي لا يجاب لذلك ولا
عبارة به الله حيث لم يكن هناك عاصب أصلا ولا من يدعى العصبية اذا تحقق ما ذكر
(أجاب) اذا وقعت القسمة في النقلي الموروث القابل لها وفي العقار المدعى انه ميراث

١٨ ١٢٧٣

٢٦ ١٢٧٣

وجب

١٢٧٣

١٢ ١٢٧٣

وجب

بعد البرهان على موت المورث وعدد دورته بالنظر لقسمة العقار وكان قابلا لها أيضا مع
حضور الزوجات والبنتين البالغ وأخذ الزوجات الثمن فرضا والبنتان الباقي فرضا وراد ولم
يحصل في القسمة غبن فاحش تكون صحيحة وليس لأحد نقضها بدون وجه شرعى والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا من بعض الورثة
حاضروا بعضهم غائب قسم الحاضرون التركة وأخذوا حصصهم وأفرزوا للغائب
حصته في غيبته فهل اذا حضر الغائب ولم يرص بالقسمة وطلب قسمة التركة ثانيا
بالقرينة الشرعية يجاب لذلك (أجاب) نعم يجاب لذلك اذا لم يسبق منه تو كيل
بالقسمة ولم يجزها به ودقوعها ولم تكن القسمة المذكورة على يد قاض مستوفية شرعا
الصفة وفي المتخ عن الحانسة اذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضى وفي الورثة
صغير أو غائب أو شريك للميت لا تصح الا باجازة الغائب أوولى الصغير او اجازة الصغ
بعد البلوغ او باجازة القاضى قبل ذلك اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة
مستتر كين في ربع شتمل على محلات متعددة غير قابلة للقسمة الا فزازهم هل اذا طميت
الشر يكة قسمة الربع المذكور بالمهاياة تجاب لذلك واذا امتنع الشر يك من قسمة
المهاياة في الربع المذكور يجبر عليها (أجاب) نعم تجاب لذلك حيث لا قبول للقسمة
الا فزاز ويجبر القاضى الممتنع عايم في الاصح والمنازل المتلازمة تقسم قسمة واحدة كما
صرحوا به وفي رد المحتار ولو اختلفا في التها يؤمن حيث الزمان والمكان في محل يحتملها
يأمر القاضى بأن يتفقا لانه في المكان أعدل لانتفاع كل في زمان واحد وفي الزمان أعدل
لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اه والله تعالى اعلم
(سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وامرأة للرجل ثلاثة أرباعه
وللرأة ربعه فاستأجر الشر يك نصيبها بأجرة معلومة مسانحة سوى حاصل من البيت أبقاه
فسكنته الشر يكة مدة والآن يريد أخذ حصتها منه بالأجرة أو يسكنها فيه ويؤجر نصيبه لها
أو يقسم بالمهاياة فهل يجاب لذلك شرعا (أجاب) لا يجبر أحد الشر يكين على اجارة نصيبه
من الآخر أو استأجر نصيب الآخر لنفسه واذا لم يتفقا على شئ من ذلك فلا أحدهما طلب
المهاياة في غير القابل للقسمة ويجبر الا في عليها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل
للقسمة مشترك بين رجل وأخته البانغة الرشيدة للاث عشر وقرطا ونصف ولاخت
الباقي والآن يريد الاخ قسمة لاجل بناء وانتفاعه بنصيبه فهل يجاب لذلك شرعا
ولا يكون للاخت منعه من ذلك ويجبر على القسمة اذا تحقق ما ذكر (أجاب) اذا كان
المسكن المذكور قابلا للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع
الاول وطلب أحد الشر يكين القسمة وامتنع الآخر يجبر الا في عليها والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة لهم أرض زراعية مشتركة بينهم على الشيوخ أجروها للرجلين مدة
معلومة ثم ان أحد المورثين اذن لأحد المستأجرين ان يقسم نصيبه في الأرض المذكورة

١٨ ١٢٧٣

٧ ١٢٧٣

٢٦ ١٢٧٣

٢٦ ١٢٧٣

قسمة مع المستاجر فقسمة المستاجر مع المستاجر الثاني في غيبة المستحقين للارض
 المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والحال هذه اذا حصل في قسمة الارض المذكورة
 غيب فالحش لا تصح وتكون باطله ويكون لكل من مستحق الارض المذكورة فحقها
 (اجاب) لا عبرة بقسمة احد المستاجرين مع الآخر حال غيبته اربابها في حقهم بدون
 اذنهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا وثمن
 قيراط في بيت وذلك البيت قابل للقسمة بان ينتفع كل واحد من الشر يكتن نصيبه
 بعدها اراد الرجل المذكور قسمة ذلك البيت واخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره
 على حسب ما يخصه فهل يجب لذلك واذا اراد ما لك باقي البيت اخذ ما يخصه في البيت
 المذكور في جهة معلومة بغير رضائهم بكونه لا يجب لذلك (اجاب) اذا طاب احد
 الشر يكتن القسمة وأي الآخر وكان العقار قابلا للهابان ينتفع كل نصيبه بعد القسمة
 من جنس الانتفاع الاول اجبر الممتنع عليهم او يعدل القاسم الانصباو يقرع بينهما
 وابست القرعة بواجبة وانما هي لطيب الانفس وسكون القلب ولنفى تهمة الميل حتى
 ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراره جاز لانه في معنى القضاء فيملاك الزام
 كما في الجوهر افاده في الدروحو اشبه واما اخذ احد الشر يكتن نصيبه في جهة معينة بدون
 رضائهم بكونه بلا قرعة ولم تكن القسمة بقضاء فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا مملوكة
 فوضع ابن العم يده عليها مدة من غير قسمة والا تطلب الورثة المذكورة دون قسمتها
 بالفريضة الشرعية فخذتهم ابن العم منكر او باحدا الحقهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم
 فيها عن الاب لا يكون لابن العم منهم وموتهم بين الورثة بالفريضة الشرعية ولا عبرة
 بانكاره اذا ثبت الملاك فيها للورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة
 للقسمة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون تلك الدار مملوكة للورث الورثة
 المذكورين وانما ات اليهم بطريق الارث عنه لا يكون لابن عم الميت منهم من اخذ
 نصيبهم فيها بالفريضة الشرعية وقسمته حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره حيث ذوالله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منفعة قطعة ارض زراعية اميرية مغروس فيها نخيل اسقط
 حقه في الارض المذكورة لاحد بنيه دون النخيل وابقى النخيل على ملكه ثم مات الرجل
 المذكور عن ورثة فوضع المسقط له يده على الارض المذكورة مع النخيل مدة عشرين
 والحال ان النخيل لم تكن مثمرة تلك المدة وحين اثمر النخيل طلبت الورثة الاقسام في
 ثمرتها بينهم بالفريضة الشرعية فتعلل عليهم المسقط له بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة
 بتعلل المسقط له المذكور حيث كانت النخيل ترصدة لمورثهم وتقسيم ثمره النخيل بينهم
 بالفريضة الشرعية (اجاب) اذا كانت تلك النخيل مملوكة للورث الى ان مات ولم تنقل
 عن ملكه بنقل شرعي فبغير داسقاط الارض لاحد البنين من اسبقنا النخيل وابقاها

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٩

ذى القعدة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

على

على ملك المسقط لا يوجب تلك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك النخيل ويكون
 لهم جميعا قسمة ثمرته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين
 بالتين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقسم واذل بينهم بالتراضى ثم
 ظهر في نصيب احد هما غيب فالحش وير يدقن القسمة المذكورة فهل اذا ثبت الغيب
 الفاحش في القسمة بالوجه الشرعي تنقض القسمة ويجاب لذلك حيث لم يقر بالاستيفاء
 ولودخل فيما درا هم (اجاب) نعم يجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في بيت كبير له بابان يقبل القسمة بعض ملا كيمالك فيه معظمه ثلثيه والبعض الآخر
 يملك ثلثه وطلب صاحب الاكثر قسمة بالاقرار فهل يجب لذلك حيث كان يقبل
 القسمة (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع
 الاول يجب كل من الشركاء لها ويجبر الا في علم او الله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات
 عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته فحل باراض متفرقة
 قسم الورثة المذكورون تركته ورثهم بينهم بالفريضة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية
 وجعلوا للزوجة ما خصها من الفحل المذكور في جهة معينة ردية والحال انها وقت
 القسمة لم تكن عالمة بردائها ثم بعد ذلك تبين لها ان قسمة الفحل المذكور بالغبين
 الفاحش والغرور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون القسمة باطلة ويكون
 لها اعادة ثمنها انما يعرفه اهل الخبرة (اجاب) اذا وقعت القسمة بالتراضى ثم ظهر فيها غيب
 فالحش يكون له نقضها في الاصل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار تقبل
 قسمة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشيوخ اراد صاحب
 الاقل منه ما ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل
 والحال هذه يجب لذلك وليس للشر يلك الاخر منه من القسمة بدون وجه شرعي
 حيث كان كل من الشر يكتن ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول
 (اجاب) حيث كان كل من الشر يكتن ينتفع بنصيبه من تلك الدار بعد القسمة من جنس
 الانتفاع الاول يجب طالب القسمة لها ويجبر الا في علم او الله تعالى اعلم (سئل)
 في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها والبعض الاخر اكثرها اراد صاحب الاقل
 قسمتها بالاقرار والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع
 صاحب الاكثر من قسمتها فهل لا يجب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الاكثر عليها
 (اجاب) اجاب عن نظير هذه الحادثة في تقسيم الحامدية بقوله نعم لانه متعنت في طلب
 القسمة والقاضي يجيب المتعنت بالرد كما صرحوا به اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
 يملكون عقارا اقتسموه بينهم بالسوية قسمة افرازوا قسما واحدا منهم باستيفاء ما يخصه من
 ذلك ووضع يده عليه ثم مات احد هم عن وارث فوضع وارثه يده على تركته مورثه وصار
 يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة تزيد على خمس

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

ذى الحجة

١٤

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورين وعلمه بذلك والآن أراد الذي انقسم مع الميت ان ينقض القسمة وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث وقعت القسمة بينهم بالتراضي ولم يكن فيها غبن فالحش وكان أقر كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمة بين الشركاء المذكورين بالتراضي ولا غبن فيم اواسست وقت شرائط العدة لا يكون لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في أيدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمة فهل اذا طلبوا قسمته يجب ان يقبل ذلك وينصب القاضي وكيله من الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) اذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب قسم ونصب وكيله يقبض حصة الغائب كما صرح به المتون والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواقي مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فاقسمها من ذلك خمس سنين وأخذ كل نصيبه بحضور جمع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بناء في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمة وهدم بناءه شرعياً بكمه عندا منه فهل والحال هذه لا يجب لذلك شرعاً حيث لم يحصل في القسمة حيف ولا غبن فالحش (أجاب) حيث صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط العدة والازوم لا يكون لاحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمة أراد أحد الشركاء قسمته قسمة افراز فامتنع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجب طالب القسمة لها لاسيما أنه صاحب القليل (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمة في المكان المذكور لها حيث كان غير قابل للقسمة وامتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان معاً في معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمة ولم تزل الدار بأيدي جميع الورثة من غير قسمة الى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورين بالتراضي الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخص اياه لو كان حياً حيث كانت قابلة للقسمة وكان الحق ثابتاً لهم فيها واذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللاً بأنه شيخ بل لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله (أجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها قسمت بينهم على حسب انصباهم منها بطريق الارث وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً لا تقبل قسمة الافراز أحدهم يملك فيها قيراطين أقل نصيباً من باقي الشركاء فإراد مال القيراطين أن يقسم نصيبه قسمة افراز وأن يدخلها في داره فامتنع صاحب الاكثر من القسمة لحصول الضرر بالبين من القسمة

وعلى

وعدم انتفاعهم فهل والحال هذه لا يجب صاحب الاقل لتلك القسمة (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمة لها فيما لا يقبلها حيث امتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عقاراً ونخلًا وغير ذلك بطريق الارث عن أبيهم فقسم ذلك بينهم قسمة الميراث على يد نائب المحاكم الشرعي ووضع كل يده على ما خصه من ذلك مدة ثمان سنين ولم يحصل في القسمة غبن ولا غرر والآن أراد أحدهم نقض القسمة المذكورة واعادتها ثانياً متعللاً بان فيه غبنًا ولا ينفذ له على ذلك فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ويمنع من معارضة واضح اليد في ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض القسمة بعد وقوعها مستوفية شرائط العدة بمجرد دعوى أحد المتقاسمين الغبن فيم سابدون ظهور ذلك وتحققه بطريقه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة اقارب بالميراث عن أصولهم وهي بأيديهم جميعاً لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب الفريضة الشرعية يجب لذلك حيث كانت قابلة للقسمة ولا يكون لاحدهم الاختصاص بشئ منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعي اذا كان الحق ثابتاً لهم فيها (أجاب) يقسم العقار المشترك بين الشركاء اذا كان قابلاً للقسمة وطلب بعضهم قسمته بحضور الباقي حيث لا مانع وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمة مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناء في جهة منها بغير اذن شريكه والآخر يرى يدشر بكمه أن يكافئه ورفع بناءه الذي أحدثه من غير اذنه أو أخذه منه فهل لا يجب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمة وكان كل منهما ينفق بنصيبه بعد ما يجب طالبها أو يكون له نقض بناءه (أجاب) اذا بنى أحد الشريكين في الدار المشتركة كبناء لنفسه بدون اذن شريكه فطلب شريكه رفعه قسمت حيث كانت قابلة لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشيوع أحدهما ساكن فيه على ملكه والبيت المذكور قابل للقسمة قسمة افراز ويريد الشريك الثاني ان يؤجر نصيبه لشريكه الساكن أو يخرج من البيت المذكور فهل والحال هذه لا يجبر الساكن على استئجار نصيب شريكه ولا يجبر على الخروج من ملكه وله أن يطالب بقسمته حيث كان البيت المذكور قابلاً للقسمة قسمة افراز (أجاب) لا يجبر أحد الشريكين على أن يستأجر نصيب شريكه ولا على اجارة نصيبه عنه واذا كان المسكن المذكور قابلاً للقسمة الافراز بان ينفع كل منهما بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما القسمة يجب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليه وان لم يكن قابلاً لما يتأباه بالزمان أو المكان والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة بلغ وقصر يملكون عقاراً بالميراث عن أبيهم وللقصروصى من قبل المحاكم الشرعية والآن يريد البالغ من

سنة	حرم	سنة	حرم
١٢٧٤	١١	١٢٧٤	٢٥
١٢٧٤	٢٩	١٢٧٤	١٠
١٢٧٤	٢٩	١٢٧٤	١٠
١٢٧٤	٢٥	١٢٧٤	١٠
١٢٧٤	٢٨	١٢٧٤	١٠

ربيع الاول
سنة ١٢٧٤

٢٩

٢٩

٢٥

ربيع الثاني

٢٨

١٢٧٤

جادي الثانية

الورثة قسمه العقار بحضرة الوصى والمحال ان العقار المذكور وبعضه يقبل القسمه
وبعضه لا يقبلها اصغر الامكنة فهل يقسم ما كان يقبل القسمه بالاقرار او يقسم مالا
يقبلها بالمهاياة بطالب الشر كالا سيما اذا كان في ذلك مصلحة للقصر (اجاب) ما كان قابلا
للقسمه بالاقرار بحيث يقتنع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع
الاول يقسم على حدة بطالب احدهم ومالا يقبلها تجري المهاياة فيه بطالب احدهم
ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثه يملك دارا بالارث عن ابيه على الشيوخ احدهم
قاصر وباقيهم بالغ فبني احدا الباقين في الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص
به بدون اذن باقي الورثة والآن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمه الدار
المذكورة قسمه اقرارا وكانت تقبل قسمه بالاقرار فاذا يكون الحكم في بناء احد
الورثة المذكور (اجاب) اذا بنى احد الشركاء في العقار المترك بناء لنفسه بانقاضه
المملوكة له بغير اذن باقيهم وكان قابلا للقسمه فانه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي
فيها ونعت والا اهدم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة اربعة في معيشة واحدة وبأيديهم
اموال مشتركة بينهم من ابل وغيره افانقسموا الا بل المذكورة بالسوية قسمه اقرارا
وتعديل بالتقويم بحضرة بينة شرعية والآن يريد احدهم الرجوع وابطال القسمه
واعادتها فانباقي الا بل المذكورة متعللا بان ما اخذه اخوته اعظم مما اخذوه فهل اذا لم
يثبت ان في القسمه حيف او لا غبن فاحشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذكور
ومنع من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب انقض القسمه بعد
صدورها صحيحة بمجرد دعواه الغبن الخالية عن الالبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في جماعة مشتركة في عقار ارادوا القسمه فحضر القاضي وقسمه بينهم وواحدة من كل
انسان بما قسم له وقيدت بالسجل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه يدعيان ان
لهما ملكا فيما قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمه لا يكون
القسمه صحيحة في نصيبهما ولهما اخذه ومنازعة واضع اليد عليه حيث لم يحضرا ولم
يشهدا القسمه (اجاب) اذا ثبت الاخوان المذكوران استحقاقهما المجر مشاع من
كل المقسوم طال غيبتهما بالوجه الشرعي ولا نائب عنهما تنقض القسمه اتفاقا ويكون
لهما اخذهن نصيبهما منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة
لا يقبلان قسمه بالاقرار استأجر احد الشر يكتن نصيب الاخر من مباجرة معلومة لكل
شخص وصادر يدفعها للشر يكتن مدة من السنين ثم اراد الشر يكتن المؤجر المالك للنصف
زيادة الاجرة على شر يكتن المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون في الاجرة غبن فاحش
او اخرج من ذلك وان يؤاجر اذ ذلك مع امان اجنبي فاني الشر يكتن المستأجر من قبول زيادة
الاجرة المذكورة ومن اجارة نصيبه مع شر يكتن من اجنبي ومن قسمه الجماعة فهل لا يجبر
الشر يكتن المذكور على ان يستأجر نصيب شر يكتن بتلك الزيادة ولا على ان يؤاجر نصيبه

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

شعبان

منه او من اجنبي مع الشر يكتن صاحب ما طلب شر يكتن واذا امتنع شر يكتن ايضا من ان
يؤاجر له نصيبه باجر المثل فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الشر يكتن
المذكورين على اجارة نصيبه من الاخر ولا على الاجارة من اجنبي واذا لم ينفقه على شيء
يا امر القضي بالمهاياة بينهم على قدر نصيبهما ولكل منهما ما لا يتفاج بالجماعين
المذكورين في نوبته بالاستعمال بنفسه او بالاجارة من غيره او بعلقها كما هو حكم مالا
يقبل قسمه بالاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة اقسما وتركه مورثهم من عقارات
ومنفولات بحضرة اهل الخبرة واختص كل واحد بحصة مع الاقرار واقر كل منهم بانه استوفى
حقه ولم يكن له بعد ذلك حق ولا دعوى ولا شيء مما تسمع فيه الدعوى وحصل بينهم
التخالف والامراء العام فهل اذا اراد احدهم بعد القسمه والتصرف في نصيبه والاقرار
بالاستيفاء وحصول الامراء العام نقض القسمه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد
ثبوت اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمه
فان كانت بقضاء نفسخ اتفاقا ولو وقعت بالتراضي نفسخ ايضا في الاصح ويسمع ذلك
اي ما ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان اقر به لا تسمع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنة ابنا وعن ابن ابن آخر قاصر وترك
لهما قطعة ارض مملوكة له ملك رقبته ولم يكن له وارث سواهما وللقاصر وصي شرعي
يتصرف عليه وعلى ماله بالمصلحة فهل اذا كانت الارض المذكورة تقبل قسمه بالاقرار
واراد الوصي قسمه الارض المذكورة تقسم بينهما نصيبين حيث كانت تقبل قسمه
الاقرار واذا اراد ابن العم المذكور الاختصاص بشيء زائد عما يخصه فيها بدون تخصص
شرعي عند القسمه لا يجاب لذلك (اجاب) تقسم الارض المذكورة بين ابني الابنين
نصيبين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشيء زائد عن نصيبه بدون تخصص
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة قابلة للقسمه مشتركة بين ورثة
بالميراث عن اصولهم وهي بأيديهم جميعا فطالب احدهم قسمتها واخذ كل منهم نصيبه
فخضع بعضهم متعللا بان الدار وقف واظهروا ثبوت ذلك مقطوعة الثبوت غير محفوظة
بموجب القاضي فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة
بالقرينة ويكون لكل منهم اخذ ما يخص مورثه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة في يد الجميع فالقول قول من ادعى ملكه فيها ولا
تثبت وقفيتها بمجرد دعوى احدهم ذلك بدون اثبات شرعي ويعامل المقر بكونها
وقف بموجب اقراره في حق نفسه اذا اقرارا حجة قاصرة على المقر ولكل الاستيفاء على
نصيبه منها بعد قبضتها بالوجه الشرعي وله التصرف فيه تصرف المالك ما عدا المقر
بالوقف ما لم يثبت وقفها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة وكسب واحد وبأيديهما اموال مشتركة بينهما يسكنهما وسعيهما معا

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

وصناعتهم ما واحدة فهل اذا راد احدهما ان يقسم المال المشترك الذي بأيديهم ما يجاب
لذلك وليس لاحدهما ان يختص بشئ زائد عن نصيبه عند القسمة بدون تخصص شرعي
(اجاب) يقسم المال المشترك بينهما بطلب احدهما اذا كان قابلا للقسمة ومملوك
الرقبة لهما والا فلا وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون
تخصص شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك لهم دارا
واستمر واعم بعضهم في معيشة واحدة من غير قسمة للدار المذكورة فأخذ احد البنين الى
النظام ومكث فيه مدة وبعد ذلك رجع من النظام واقام مع اخوته مثل ما كان اولامدة
ثم بعد ذلك باع اثنان من الاخوة نصيبهما في الدار المذكورة فآخذ احد البنين الى
قسمة للدار المذكورة ايضا واستمر الثلاثة واصهين ايديهم على الدار المذكورة
والآن يريدون قسمة الدار المذكورة فاذا يكون المحكم في قسمتها وماذا يكون المحكم
في البناء اذا بنى احد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن شريكه (اجاب) اذا كانت
الدار المذكورة قابلة للقسمة الاقرار بان ينتفع كل نصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الاول يكون لكل من الشركاء المذكورين طلب قسمتها ويجاب لذلك ويجوز
الممتنع عليها والحال ما ذكر وبعد قسمتها فابناء احدهم فيها قبل القسمة من ماله
انفسه ان وقع في نصيبه فهو له والا فلهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة
بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك واستمر واعم بعضهم من غير
قسمة للتركة حتى تمت التركة وزادت بسبب كسبهم وسعيهم بالزراعة وغيرها وغاب
احدهم عن البلد واخذن لاختوته بالعمل والاصرف في نصيبه وبعد رجوعه من غيبته
يحاسبهم على ما صرفوه في نصيبه ويأخذ ما يخصه في التركة مع غناه بالوجه الشرعي فهل
والحال هذه يجاب لذلك وليس لاختوته منه من المأسبة وقسمة التركة فيما قبل
القسمة ايضا اذا ثبت ما ذكر (اجاب) ليس لاختوته الامتناع عن استيلائه على
نصيبه من المال المشترك بينهم الا يحصل بكسب الجميع او يعمل بعضهم في المال
المشترك باذن الغائب المذكور وقسمته بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك نصف مكان والنصف الاخر لامرأة واولادها القصر يملكونه بجهة الارث
والقصر وصى والمكان المذكور يقبل قسمة الاقرار فادار الرجل مالاك النصف ان
يقسم المكان المذكور قسمة اقرار مع المرأة المذكورة وصى القصر فهل يجاب لذلك
ويجوز الممتنع عليها حيث كان مالاك النصف ينتفع بعد القسمة بنصيبه من جنس
الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة الاقرار بحيث ينتفع
كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب احدهم
ويجوز الممتنع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان مات عن
زوجته واولاد ذكور وبنات بعضهم من زوجته التي مات عنها وبعضهم من زوجة اخرى

ماتت في حياته وترك تخیلا وعقارا واطيانا مملوكا فادعى احد الاولاد من زوجته الميتة
قبله بان له نصف التخیل خاصة ويذكر ان اياه قبل موته كان يعطيه نصف ثمر التخیل
ويأمره بانفاقه على نفسه وعلى باقي ورثة ابيه وعائلته لكونه كان اكبر اولاده ويزعم
انه ملك نصف التخیل بسبب ذلك وباقي الورثة ينكرون دعواه ويذكرون انه ملك ابيهم
وموروثهم عنه ويطلبون قسمة واخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمة بعد
تحقق انه ميراث عن ابيهم ولا عبرة بزعمه ولا بدعواه الملك بلا برهان شرعي (اجاب) نعم
حيث لا مانع وبجبر ادعاء الاب ابنه المذكور نصف ثمر التخیل الذي كان تحت يده
لينتفعه على الوجه المستور لا يوجب تحقق الملك للابن في نصف التخیل المحقق ملك الاب
له والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا مناصفة بنى فيها احدهما بغير اذن
شريكه لنفسه من ماله الخاص به في غيبة شريكه الا آخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب
قسمة الدار المذكورة فادعى اقراره في تقبلها فهل يجاب طالب القسمة لذلك واذا وقع
بعض ما بنى الشريك في نصيب الغائب وكان البناء بطوبى في ما اذا يكون المحكم
الشرعي في ذلك (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الدار المشتركة وكانت قابلة للقسمة
وطلب احد الشريكين قسمتها فانها تقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والا
قلعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور وبنات البعض بالغ والبعض
قاصر وترك ما يورث عنه شرعا واقام وصيا مختارا في حال حياته على اولاده وعلى حفظ
مالهم فافقتهم واتركته بعد موته بالقرينة الشرعية واخذ كل نصيبه بحضرة الوصي
وجمع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون من عشرين سنين وزيادة
والآن يريد بعض الورثة نقض القسمة السابقة واعادتها ثانيا لاجل مضاررة غيره فهل
لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمة ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غش فاحش اذا
تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط
الصحة والازوم لا يكون لاحد المتقاسمين الانفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله
تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحدهما ربحها وللاخر ثلاثة ارباعها
وهي مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يربى يد عن الربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل
قسمة الاقرار لانها لو قسمت اقرارا لا ينتفع كل من الشريكين بنصيبه فطلب صاحب
الربع السكنى باحدهما كونه زائدا عن استحقاقه ويدفع اجرة الزيادة لتدخل الحقوق
وطلب صاحب الثلاثة الارباع المماثلة بان يسكن كل منهما في الدار بقسمتها ففرد
زمنها بحسب استحقاقه فهل يجاب لطلبه جبراً على صاحب الربع ولا يجاب صاحب
الربع حيث دخلتها الدراهم ويجوز على الاتفاق (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة
قابلة للقسمة الاقرار تقسم نفسها بطلب احدهما والا يجاب طالب المماثلة ولا يجبر
على اخذ درهم اجرة ما زاد من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من نصيبه

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكره ان اراد ان يسكن في انقص من نصيبه اذ يكون اجارة ولا يجري فيها الجبر فيسكن كل في قدر نصيبه فقط أو زمانا بقدره والمهاياة بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا في النهاية من حيث الزمان والمكان في محل يمتلئهما يأمر القاضي بان يتفقا لانه في المكان اعدل لانتفاع كل في زمان واحد وفي الزمان اعدل لانتفاع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق فان اختلفا من حيث الزمان يقرع في البداة نفيا للتمه هداية كذا في رد المحتار من القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ذكور وبنات وترك منزلا متسعا فسكنت بنت المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة وارادت الا تنقسمه المنزل واخذ ما تستحقه فادعى عليها بقيمة الورثة ان ماتحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل المذكور وهي تذكر ذلك فهل لا بد من قسمه المنزل المذكور واخذ ما تستحقها او لا (اجاب) نجاب طالبة القسمه المذكورة لها اذا كان المنزل المذكور قار بالمال ولم يثبت عليها ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كتقدم قسمه متوفية شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان ارض زراعية مملوكة الرقبة لهما ومواشي ومهمات كاتنة بالارض قاقسماها بينهما بالتراضي بالتوسط اهل الخبرة واختص كل منهما بحزم من ذلك ولم يقر احدهما للآخر بالاستيفاء ولم يثبت آثم فظهر في القسمه المذكورة غبن فاحش فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون للمغبون طلب فسخها حيث لا مانع (اجاب) لو ظهر غبن فاحش في القسمه لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كنت بقضاء تفسخ اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تفسخ ايضا في الاصح كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذكور قابل للقسمه بالاقرار فهل لباقي الورثة اذا توافر اهل القاضى وثبت الموت وعقد الورثة وطلبت قسمته قسمه البيت المذكور وللقاضى ان ينصب عن الغائب من يقبض نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنان فاكثر من الورثة على موت المورث وعقد ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبايدى الحاضرين عقار موروث عنه قابل للقسمه وفيهم غائب قسم بينهم ونصب القاضى قابضا لنصيب الغائب الى ان يحضر عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما عقار مشترك بينهما من ابيهم مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبل القسمه ثم مات الابن المذكور عن ثلاثة بنين ومات كل من الاربعة بنين ايضا عن اولاد ذكور واناث ولم يزل العقار المذكور بأيدي جميع الورثة الى الآن فهل اذا ثبت ما ذكره قسم العقار بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل منهم ما كان يخص مورثه ان لو كان حيا حيث كان العقار المذكور قابلا للقسمه ولا يقسم على عدد الرؤس كما يزعم بعضهم (اجاب) حيث كان العقار المذكور قابلا للقسمه وطلبت

١٨ ١٢٧٥

١٩ ١٢٧٥

ربيع الاول ٣ ١٢٧٥

٩ ١٢٧٥

قسمته بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصباهم بالفريضة الشرعية لا على عدد رؤسهم فيختص كل منهم بنصيبه منه الا يل اليه بطريق الارث عن مورثه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامه ما بالارث تهدمت وصارت براحا فبناها احدهما والرجلين في غيبة الاخر ولما احضر اراد قسمتها فما يكون الحكم الشرعي فيما بناء احدهما الشركاء المذكور (اجاب) تقسم الدار المذكورة اذا كانت قابلة للقسمه ثم ينظر الى البناء فواقع في نصيب الباقي منه فهو له وما وقع في نصيب شر يكره يؤمر به منه حيث بني بالاذنه والله تعالى أعلم (سئل) في دار صغيرة لا تقبل قسمه الاقرارا مشتركة بين شخصين احدهما يملك فيها افراسين ونصفا وباقيها للشريك الاخر وهو واحد وعشرون فيرطاط ونصف فاراد مالكا الاكثر ان يقسم الدار المذكورة بالمهاياة لينتفع بنصيبه بعدها فهل يجب لذلك وليس للشريك منعه من ذلك ويكون لكل سهم ما لا يتفادع بقدر مده (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة كورة غير قابلة للقسمه الاقرارا وطالب احدهما الشر يكره يقسمها بالمهاياة بموجب لذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مشترك بطريق الملاك بين جماعة واقسموه بينهم بقضاء القاضى ثم ظهر غبن فاحش في نصيب احدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت الشرعي ولم يقر بالاستيفاء والبراء فهل يسوغ لذلك (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اراض مشتركة بين ورثة مملوكة لهم عن مورثهم وهي قابلة للقسمه الاقرارا وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على المهاياة بينهم في الاراضى واستمروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمه الاراضى المذكورة والمواشى قسمه اقرارا وهي قابلة لذلك فهل يجب لمطالبهم وتقسيم بينهم قسمه اقرارا والحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (اجاب) نعم يجب لذلك فيما هو قابل لقسمه الاقرارا يجبر الممتنع عليهم او تبطل المهاياة بذلك كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون اربعة دور بطريق الارث عن ابيهم طلب احدا الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمه الدور المذكور قسمه اقرارا وهي تقبلها فهل يجب طالب القسمه لذلك حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول ولم يكن فيها ضرر (اجاب) العقار المشترك اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه منه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يقسم بطالب احدهم جبرا على الممتنع وطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته واذا كان ما يراد قسمته دورا يقسم كل منها على حدة عند الامام وقالان رأى القاضى ان قسمه الجميع فيها اعدل قسمها كذلك وهذا لو في مصر ولو في اكثر يقسم كل منها على حدة اتفاقا ولا تدخل الدراهم فيها الا برضا الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكور واناث وترك دارا فغاب بعض الورثة عن البلدة مدة بمكان فوق مسافة القصر ووضع الورثة الحاضرون

٢١ ١٢٧٥

ربيع الثاني ١٢ ١٢٧٥

٢٦ ١٢٧٥

جمادى الاولى ٦ ١٢٧٥

٢٢ ١٢٧٥

أيديهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في انصباهم ولم يبقوا له نصيبا
 حال غيبته وهم مقررون بوزائمه ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل اذا حضر
 الغائب يكون له أخذ نصيبه من الدار بالارث عن أبيه ونقص القسمه (اجاب) نعم
 له ذلك اذا كان الواقع ما هو مستطور بالثبوت والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها
 تسعة قراريط في كل واحد من ثلاثة حوانيت ولشر يكتها الباقي فهل اذا كانت تلك
 الحوانيت قابلة للقسمه الافراز يكون لها قسمتها والاختصاص بنصيبها جبراً على
 شر يكتها اذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول واذا فرض عدم
 جريان الجبر على قسمه الافراز في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمتها بالمهايا جبراً
 على الشريك (اجاب) نعم تجاب المرأة لما طلبت من قسمه الافراز ان احتملت أو
 المهايا ان تعذرت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفرد
 اثنان من الابناء في حياته في معيشة واحدة وحدث ما فسد أخذها ستة أفدنة من طين
 أبيهم ما فسد من الاخوان في المعيشة مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادته في الاخوان
 المذكوران في تلك المدة أموالاً كثيرة من طين ومواش وعقار وغير ذلك من كسبها
 وسعيها ما عابى الا اكتساب من الزرع وغيره وصناعتها واحدة والا فربيد
 أحدهما القسمه فهل والحال هذه يجاب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان
 مشتركاً بينهما بالسوية ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون
 محض شرعي اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقسم المال المشترك المملوك
 للاخوين القابل للقسمه المتحصل من كسبهما معا بينهما بالسوية وليس لأحدهما
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
 في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وإدخال الدراهم فيها بان يخص
 بعضهم خزائن المكان المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذ نظير
 ما يخص به البعض الآخر فامتنع من يراد دفع الدراهم له من ذلك فهل لا يجبر على القسمه
 بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجرى القسمه في هذا المكان بلا ادخال
 الدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديل بين الشركاء بلا ادخال دراهم فيها ولا يجبر
 الممتنع عن أخذ الدراهم على القسمه بهذا الوجه (اجاب) نعم لا تدخل الدراهم في
 القسمه الا برضاها وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة فأرادوا قسمتها وفي أحد
 الجانيين فضل بناء فأراد أحد الشركاء ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر ان
 يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء
 في نصيبه الاخر ان يرد عليه بازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر في ذلك للقاضي ذلك لان
 القسمه من حقوق المالك المشترك والشركاء بينهم في الدار في الدراهم فلا يجوز قسمه
 ما ليس بمشترك درره من القسمه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت غير قابل للقسمه مشترك

١٢ ١٢٧٥

رجب

٢٠ ١٢٧٥

رمضان

٢٦ ١٢٧٥

شوال

٢٥ ١٢٧٥

بين اثنين لأحدهما ربعه والباقي للآخر طلب ذوالقيل الذي لا يبق منتهى حصته
 بعد القسمه قسمه حصته قسمه افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم ينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمه (اجاب) نعم لا يجاب للقسمه والحال هذه وقد صرح جواباً بقسم العقار المشترك
 بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل حصته بعد القسمه بطلب ذي الكثير ان لم ينتفع
 الاخر اقله حصته لا بطلب ذي القليل وفي الحانية يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن
 المتون على الاول فعلم المعزول كافي الدروحو واشبهه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 مات عن ابنين وبتين وزوجة وترك عقاراً وأمتعة ومراشئ وغيرها وصار الكل في عائلة
 واحدة على ما كان عليه والدهم من زرع وغيره ومصاريف الزراعة وغيرها وكبير
 الاولاد والمصرف عليهم بعد والدهم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة
 قسمه ما تركه مورثه وأخذ نصيبه وانعزاله من باقي الورثة يجاب لذلك وكذلك غناء
 التركة يقسم بينهم ويأخذ كل واحد نصيبه منه (اجاب) تقسم التركة وغناؤها بين
 جميع الورثة بالقرينة الشريعية فيما يقبل القسمه بطلب أحدهم وليس لأحدهم
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون محض شرعي والله تعالى اعلم
 (سئل) في وكالة مشتركة بين ثلاثة أحدهم له فيها أربعة قراريط أراد قسمه الوكالة
 المذكورة قسمه افراز جبراً على شريكه فهل يجاب لذلك اذا كانت الوكالة المذكورة
 قابلة للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعد القسمه واذا لم تكن قابلة للقسمه يجاب للمهايا
 بالزمان أو المكان واذا تخرب بعض أركانها من الوكالة المذكورة تكون مهارتها على
 الشركاء بقدر حصصهم (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً لقسمه الافراز بان
 ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمه
 لها ويجبر الممتنع عليها والايها في القاضي بينهم وعقار المشترك قبل قسمته على الشركاء
 بقدر حصصهم والله تعالى اعلم (سئل) في عمن وابني أخيه ما يكون داراً كبيرة
 قابلة لقسمه الافراز اذا بنا الاخ قسمه الدار المذكورة قسمه افراز فامتنع العمان
 من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمه الافراز وينتفع كل منهم
 بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يجابان لذلك ويجبر العمان على قسمتها
 (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمه الافراز كذا كر بالثبوت يجاب طالب
 القسمه لها ويجبر الممتنع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك نصف مكان ونصفه الآخر وقف أراد مالك النصف المذكور قسمه قسمه
 افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلاً للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمه (اجاب) نعم يجاب للمالك لذلك حيث كان المكان المشترك بين المالك
 وجهه الوقف قابلاً للقسمه بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول
 لان قسمه الوقف من الملك جائز كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قارئ الهداية

١٦ ١٢٧٥

ربيع الثاني

٢٣ ١٢٧٦

ذى القعدة

٤ ١٢٧٦

ذى الحجة

٦ ١٢٧٦

صفر

٩ ١٢٧٦

يجوز القسمه وافراز الوقف من الملك والحكم بجهتها والله تعالى اعلم (سئل) في دار
مشتركة بين اثنين أحدهما معتموه وعليه قيم شرعي والاخر ساكن فيها ويدفع أجرة
نصيب المعتموه ويريد القيم المذكور ان يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب
الاخر فهل لا يجبر الشريك الاخر على ذلك واذا كانت الدار غير قابلة للقسمه وأراد
الشريك الاخر المهايأة في تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه بحجابه لثالث جبره على القيم
(اجاب) لا يجبر الشريك على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل اذا كانت غير قابلة
للقسمه الافراز وطلبت المهايأة فيجب طالبها بذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى
اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا دار موروثةهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في
نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمه بعد الثبوت الشرعي ولم يقر
بالاستيفاء ولم يكتب بذلك حجة من المحاكم الشرعية فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم
والحال ما ذكره حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه قدرها ثمانية
قراريط وكسور في مكان لا يقبل قسمه الافراز ولا يريد الرجل المذكور اجارة حصته
المذكورة لاحد الشرى يكتفى ولا يخلفها ويريد سكنه المكان المذكور لنفسه أو للمعسرين
عليه في معيشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (اجاب) لا يجبر أحد الشركاء
على اجارة نصيبه من المكان المشترك لاحد شرى يكتفى أو لغيرهما بل له قسمته
بالمهايأة مع شرى يكتفى حيث كان غير قابل لقسمه الافراز ثم هو بالخيار في نوبته في زمن
المهايأة أو في المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء
اغلقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه
وهو مستأجر نصيب شرى يكتفى وقدره قيراطان ونصيب الشريك الاخر وقدره أربعة
قراريط بأجرة معلومة فطالب صاحب الاربعه قراريط من شرى يكتفى بعد مضى مبدء
السنة المتقدمة فيها الاجارة ان يؤثر له نصيبه باز يد من الاجر الاول فامتنع الشريك
المستأجر من قبول الزيادة وطلب المهايأة في المكان المذكور كور بالمهايأة (اجاب)
نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الاول ويجيب طالب المهايأة لها حيث لا يقبل
قسمه الافراز والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشي
وأعيانا مملوكة اقتسموا عقار موروثةهم بالتراضي وقبل اخراج حجة بذلك من قاضي بلدهم
ادعى بعض الورثة أن في القصة غيبا فاحش ويريد بطالمها فهل اذا أثبت دعواه الغيب
الفاحش وبرهن على ذلك تنقض القسمه حيث لم يقر بالاستيفاء (اجاب) اذا ثبت
بالوجه الشرعي الغيب الفاحش في قسمه العقار الموروث بينهم تنقض القسمه ولو وقعت
بالتراضي في الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة
بنين وترك لهم دارا السكل واحد الربع فيها واستمر على ذلك واضع بين أيديهم عليها

رجب

شوال

محرم

شعبان

مدة من السنين من غير قسمه ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لاحد اخوته وهو الربيع
مشاعا في الدار المذكورة من غير قسمه ثم مات المشتري المذکور عن ولد فافراز الولد
المذكور قسمه الدار بينه وبين باقي المستحقين وهي قابله للقسمه الافراز بحيث يتنفع
كل منهم بنصيبه بعد القسمه فامتنع العم من قسمها وادعى انه اشترى نصيب أبيه في
الدار المذكورة من وكيل أبي الولد فأنكر الولد دعواه فهل اذا لم يثبت العم المذكور دعواه
الشراء بالوجه الشرعي لا عبرة بما حث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه وينزع العم
من معارضة الولد المذكور وقسم الدار بين الولد وبين باقي المستحقين على حسب
حصصهم حيث كان صاحب الاكثر طالبا للقسمه (اجاب) نعم من المعلوم انه لا يقضى
لادعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فلا يقضى لمادعى الشراء بمجرد دعواه
والحال ما ذكره بالسؤال واذا طلب أحد الشركاء قسمه الافراز والدار قابله لها فيجب
طالبها ويجبر الممتنع عليه احيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وأولاد كور واثاث وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة الموروث عنه قطعة أرض فطلب
أحد الورثة بناء تلك الارض فامتنع باقي الورثة من البناء فتمردى وأنشأ في الارض
المشتركة قبل القسمه حوائث وأما كن من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة
بريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أو هدم بنائه فهل لا يجابون لذلك وعليه قيمة
ما يخصهم في الارض ان كانت قيمة البناء أكثر مما حكم الله في ذلك (اجاب) المصريح
به انه اذا بنى أحد الشركاء في الارض المشتركة بدون اذن باقي الشركاء فطلبوا رفع بنائه
فانها تقسم بينهم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والاهدم والله تعالى اعلم (سئل)
في ورثة ميت اقتسموا تركة موروثةهم من عقار ونقد ومنقول قسمه شرعية بالتراضي
وأقر كل منهم بالاستيفاء حقه منها وصدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي
خصه بالقسمه من العقار وغيره وكتب في شأن ذلك حجة مسجلة من القاضي الذي
بناحيتهم ومضى على القسمه مدة أربع سنوات والآن اراد أحد الورثة نقض القسمه
والرجوع فيها متعللا بان في نصيبه غيبا فهل بعد ثبوت الابراء بينهم وقرار كل واحد منهم
بالاستيفاء حقه لا يجاب لذلك ولا تسع دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكره والله تعالى
اعلم (سئل) في طاحونة خربة قابله للقسمه مشتركة بين اثنين لاحدهما فيها ثمانية
عشر قيراطا والشريك الاخر ستة قراريط وصاحب الثمانية عشر قيراطا دور مجاورة
للطاحونة المذكورة يريد قسمه الطاحونة وأخذ نصيبه منها وضمه الى داره ليجهله من جلة
منافع داره المذكورة وصاحب القراريط الستة لا يرضى بذلك ويريد بناءها وعليه قدر
نصيبه من العماره وطلب من صاحب الثمانية عشر قيراطا اعادتها معه كما كانت أولا
فهل لا يجاب لذلك ويجاب طالب القسمه ذوا الكثر اذا كان يتنفع بنصيبه (اجاب)
المصريح به ان الطاحونة مما لا يقبل القسمه والحكم فيما لا يتقبلها اذا انهدم أن يجبر

١٢٧٩

ذى القعدة

١٢٧٩

٢٩

صفر

١٢٨٠

١٨

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

المتنع عن العماره عليها واذا امتنع عنها قال لشر يكره من قبل القاضي أنفق على عمارته
ثم اوجع على شر يكاش بخصته من النفقة ولا تخرج الطاحونة من غير القابل للقصة الا
اذا تهدمت ولم يبق فيها شيء وصارت صحرا فالحال حينئذ تكون قابله للقصة ولا يجبر الا على
من الشر يكره على عمارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب بلغ مشتركين
في دور فاقسم الجميع الدور قسمه افرز بعضهم من المسلمين ووضع كل يده على ما خصه
بالقصة وتصرف بالبناء والمسلم وليس فيه ما غلب ثم بعد مدة أربع سنين أراد احدهم
فسخ القصة مدعيا بأنها ليست على يد قاض فهل والحال هذه تكون القصة صحيحة
وليس للمدعي طالب الفسخ التكلم (أجاب) ليس من شرط صحة القصة بين الشركاء
المكافئين كونها على يد القاضي بل لو وقعت بينهم بالتراضي مستوفية شرائط الصحة
لا يكون لاحدهم فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي يوجب الفسخ والله تعالى
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القصة لامرأة فيه خمسة عشر قبرا طاووكور
وباقية لرجل استولى عليه الرجل وأجره لرجل بدون اذن شر يكره فدرت الاجارة وتطلب
قسمته بالمهاياة بالزمان فهل تجاب لذلك وليس لشر يك منعهما من ذلك ولا من السكنى
(أجاب) نعم تجاب ثلاث المرأة لقصة هذا البيت بالمهاياة بالزمان أو المكان حيث
تعدرت قسمته افرارازا ولا مانع ولا تنفذ اجارة شر يكره في نصيبهم بدون اذنها أو اجازتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة أراد واحد منهم يستحق تسعة
قرايط وثلاثة اقسام ذلك المكان يستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقيين فهل يكون له
ذلك حيث كان المكان قابلا للقصة شرعا وليس لاحد معارضته في ذلك ومنعه بدون
وجه شرعي واذا كان في بقية المسحقين قصر وعليهم موصى شرعي لا يكون له المنع عن
قصة المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (أجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا
لقصة الا فرارازا بان ينتفع كل بنصيبه بعد القصة من جنس الانتفاع الاول وتطلب احد
الشركاء قسمته واخذ نصيبه منه يجاب لذلك ويجبر المتنع عليها ولا يمنع من ذلك والحال
هذه كون بعض الشركاء قاصرا له وصى والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض
عملو كبيعدهم مشتركين م يترى الارث عن مورثهم طلبوا من القاضي قسمتها
بينهم قسمه افرارازو برهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصى منهم
وهي قابله للقصة بحيث ينتفع كل بنصيبه بعدها فهل تقسم بينهم ولا وصى المذكور
ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت عملا وكه
الرقبة لهم والحال ما ذكر ولا وصى قبض نصيب محجوره شائعا مع نصيبه وحفظه تحت يده
كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر أربعة
ثلاثة بالغين وواحد قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ودور ومواشي ودراهم
ونحاس وغيره وبقي ذلك تحت يدا كبار أولاده بدون وصاية وبدون حضور قاض ثم

أخذ القاصر للجهادية ومكث بها مدة من السنين فمات كبار الأولاد المذكور عن أولاده
واقسم التركة الاخوان الحاضرون بينهم وبين أولاد الاخ الميت بدون معرفة قاض
ايضا حتى باعوا الدور المذكور فمات احضر الاخ الذي كان بالجهادية وهو بالغ طالب
حقه من التركة المذكورة فاداد اخواه ان يصالحوا على حقه المذكور بشئ مع الموم من
الدراهم فاقبى فهل حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعي يكون للاخ
المذكور اخذ حقه في جميع ما ذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدور المذكور حيث لم
يجزه ولم يكن له وصى (أجاب) نعم يكون للاخ المذكور اخذ نصيبه من تركة ابيه
بالفرصة الشرعية ولا تنفذ القصة والبيع بالنسبة اليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون
وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مقام قابل للقصة مشترك بين جماعة متعددين
واذا قسم بينهم م يبق بعضهم وهو ذو الحصة الكثرة منتفعا بخصته على الوجه الذي
كان عليه ولا يبنى البعض الاخر منتفعا بخصته على الوجه المذكور فطلب ذو الحصة
المذكور قصة حصته فهل يجاب لذلك ولا يجاب الفريق الآخر (أجاب) يقدم العقار
المشترك المذكور بتأليب احدهم ان انتفع كل بخصته بعد القصة من جنس الانتفاع
الاول وتطلب ذي الحصة ان لم ينتفع الاخر لقلته حصته وعليه المتون والمعول لا يطلب
الاخر والله تعالى أعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين نتج منها بقرتان اختص
احدهما في مقابلة نصيبه منهما بواحدة وجعل لشر يكره نظير حصته الاخرى وارسل
اشر يكره ما خصه بالقصة والمبادلة مع ما اختص بها المرسل على يد مأموره بذلك ولما
وصلنا اليه مع المأمور اخبره بالأمور بذلك فرضى به واختص بما اختص به واستلمه
واستلم المأمور ما اختص به اشر يك الاول لامر به بالقصة والمبادلة ثم بعد ذلك ارسل
ما خصه وفرسالة لمن كان شر يكره فيما التذر المرعى هذه وبعده ثلاثة اشهر ارسل اليه
ابنه فاخذ فرسه واخذ البقرة التي خصه وترك الاخرى لشر يكره ثم بعد ان مكث عنده
ونتج من انتاج ومات هذا الانتاج بالذبح وباعه وقبض منه وبعده سنة مات هي وما بقي من
نتاجها بالذبح ايضا وباع الجميع وانصرف اشر يك الاخر فيما خصه بالهبة لبقته
القاصرة يدعى الآن أنه باق على حقه في الاخرى متعلا لا يقدم تقويم كل بالدراهم فهل
لا عبرة بما تعال به بعد حصول القصة والمبادلة على الوجه الشرعي ولا تقوقف صحتها
على التقويم بالدراهم اذا ثبت ما ذكر بطريقه الشرعي (أجاب) اذا ثبت بالطريق
الشرعي صدور القصة والمبادلة في البقرتين المذكورتين مستوفية شرائط الصحة
لا يكون لاحدهما معارضة الاخر فيما اختص به على هذا الوجه بدون وجه ولا عبرة
بتعطله بعدم التقويم بالدراهم اذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
شركاء في بيت كبير يقبل القصة ويسع سكنى الجميع فطلب احد الشركاء من الباقي
اشر اليه ببيعهم او الاجارة أو الاستئجار فامتنع من ذلك ويقول لا يبيع ولا استأجر ولا

أقبر واسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكني فيه على قدر ملكه ولا يجبر على شيء من ذلك حيث كان البيت كبيراً ويسع سكني الجميع والحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض تعنت من الطالب لما ذكر (أجاب) لا يجبر أحد على شيء من ذلك على جارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل ما على قسمه الا فرأى ان قبلها العدة فارتبط أحدهم أو على المهايأة ان لم يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في حاثوث مشترك بين اثنين لا يقبل القسمه وأحدهما يريد قسمته بالمهايأة بالزمان كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدر حصته فهل يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) اذا لم تجز قسمه الا فرأى في تلك الحاثوث لعدم قبولها يجاب طالب المهايأة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي فطلب مالك النصف قسمه المنزل وهو قابل لقسمه الا فرأى فامتنع ناظر الوقف من ذلك محتجاً بان الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف الى ما يطلبه من القسمه المذكورة ولا يقدر احد أن يمنعه من ذلك حيث كان المنزل قابلاً للقسمه المذكورة ولا عبرة بما يحتج به ناظر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف لقسمه نصيبه وأفرأه من حصه الوقف اذا كان المكان قابلاً لقسمه الا فرأى ولا يمنع من القسمه كون أحد النصيبين ملكاً والآخر وقفاً وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ولم تحصل القسمه في هذه الدار الى موت الابن عن ابنه وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فأخذها تان البنات ما يخصهما من هذه الدار عن أمهما بعد قسمتهما بالوجه الشرعي مع تصديق الورثة وهم مكلفون بشهادة بيعة من المسلمين ثم حصل مشاجرة فرفعت دعواهما الى نائب الشرع ليفقأ بطل تلك القسمه الحاصلة وأخذ نصيبهما منهن ما وسلهما الى الورثة الابن زاعم ان الارث لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والحال هذه زعم النائب المذكور صحيح أم لا (أجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فاذا كان من يملك الدار مقرراً بانها موروثة عن الرجل المذكور ونسب البنيتين المذكورتين الى المالك بثبوت واضح اليه لا ينسليم نصيب أمهما اليهما بالفريضة الشرعية وتغضى القسمه على ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط الصحة ولو مضت دهوراً كثيراً كذا ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة كور أحدهم غائب وبنين حاضرين وخلف ما يورث عنه شرعاً فافرادوا قسمه متروكات موروثة لهم ووكّل القائب وكيلاً عوضاً عنه في قسمه وحيازته ما يخصه وحصل تقويم وقسمه التركة على حسب الفريضة الشرعية وأخذ كل وارث ما يخصه شرعاً ونصرف في بعضه بالبيع ومات وهزل بعض المواشي وبعد مضي نحو ثلاثة أشهر تشكى أحد الورثة الحاضر القاضى الجهة فاحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمه الاولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أي أيضاً ولم

برض: بنقض القسمه والتقويم الاول فهل لا يجاب بعض الورثة لنقض القسمه الاولى حيث وافقت الشرع (أجاب) اذا صدرت قسمه الا فرأى بين الورثة والوكيل بوجه المعادلة مستوفية شرائط الصحة بالتراضي لا يجاب بعضهم لنقضها بدون رضا الباقي أو من ينوب عنه وبدون وجه شرعي كحصول غيب في الانها تصح وتلزم بالتضام وبالرضا على وجه المعادلة بل هي بالتراضي كدمنها بقضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في خربة قابله للقسمه مشتركة بين رجل وزوجته بالشراء الشرعي لكل منهما النصف مات الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وورثة أخر بعضهم غائب فاقام مضافة القصر فادارت الزوجة المذكورة قسمه الخربة قسمه افرأى واخذت ما يخصها بنصيبها منها فامتنع الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا رفعت الامر للقاضي لا يجيبها للقسمه حيث كان أصل الاشتراك في الخربة المذكورة الشراء (أجاب) نعم لا يجيبها القاضي للقسمه مع غيبة بعض الشر كما حيث كان أصل الشر كذا بالشراء ثم مات أحد الشر يكتفي عن ورثته اذا العبرة بالشر كذا الاولى قال في التنقيح ثم لو كان أصلها أي الشر كذا الميراث فخرى فيها الشر ايمان باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث اقيام المشركى مقام البائع ولو كان أصلها الشر ايفرى فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء اقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الاول كما في الوارثية والخانية انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوخ لاحدهما أقل من ثلثها والآخر باقيها فطالب صاحب الاكثر افرأى نصيبه بالقسمه وامتنع صاحب الاقل فهل والحال ماذ كرجاب صاحب الاكثر للقسمه حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمه ويجبر صاحب الاقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (أجاب) قال في الملتقى واذا انتفع كل من الشر كذا بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان تضرد الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر وهو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعتبرات أفاده في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركة بين اثنين في مكان كبير قابل للقسمه وفيهم قاصر لا وصى له فهل للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة وصى على القاصر المذكور ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا طلبت القسمه يقسمه القاضي بينهم وللوصى حفظ نصيب القاصر في هذا المكان واستغلاله الى حين بلوغه رشيداً (أجاب) للقاضي المذكور اقامة وصى شرعي أمين قادر ليتصرف في مال القاصر الذي لا وصى له ويقسم نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حفظ نصيبه من هذا المكان واستغلاله للقاصر الى حين بلوغه رشيداً قبل القسمه وبعدها والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مشترك بين شخصين مناصفة اقسما قسمه بالتراضي ثم بعد ذلك ظهر لاحد الشر يكتفي ان في القسمه غيباً فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهم من القسمه حيث ان البعض الذي

اختص به الشر يك الاخر تزد قيمته على قيمة ما اختص به زيادة كثيرة لان بناءه
الذي اختص به جار في أرض محسنة من طرف واقفها وما اختص به الشر يك الاخر
أرضه ولو كة فلما ظهر اشر يكة انه تمتنع من التصديق على ما جرى بينه ما خلف انه لا يسله
رأس مال الشر كة الذي تحت يده حتى يشهد له على ما حصل بينهما من القسمة فلا يضطراره
خوفا على مال الشر كة الذي تحت يده حيث لم يكن متمكنا من اتياته والوصول اليه أشهد
على ما جرى بينهما من القسمة وكتب بهما سند على الوجه المذكور فهل اذا ظهر ان في القسمة
شبهنا فاحشا نقصان قيمة نصيبه من قيمة نصيب شر يكة نقصانا فاحشا يكون له فمخ
هذه القسمة وابطالها شرعيا بسبب الغبن الفاحش ولا تكون كتابة السند بالقسمة
ما نفع اشر يكة المذكور من نقصانها حيث لا مانع وفي بعضها بسبب الغبن الفاحش (أجاب)
اذا ظهر غبن فاحش في القسمة وكانت بائنا رضى بين الشر يكين فلا يصح انما تفسخ لان
شر ط جوارها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا اذا لم يقرب بالاستيفاء والابراء ولو
حصل ذلك لم نسمع دعوى الغبن للتناقص والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
ابنين بالغين فوضعا ايديهما على تركة أبيهما وهما في معيشة واحدة وكسبهما واحد
واسقرا على ذلك مدة من الزمن ثم أراد اقسمة التركة فهل تقسم التركة بينهما منصفة
اذا أراد أحدهما الاختصاص بشئ منها لا يجاب لذلك بدون مخصص شرعي (أجاب)
تقسم التركة المذكورة بين الاخوين المذكورين منصفة حيث لا وارث سواهما
وليس لأحدهما الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي يوجب اختصاصه به زيادة عن
أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وأحدهم كبير متصرف عليهم
ومتعاطا الاخذ والاعطاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف عنهم
المذكور في سنة تاريخه المستولى على النقود وخلافها وترك دراهم في المنزل لجميع
الشر كاء فوضع ورثته يدهم عليها الذين هم اولاده فطلبت الاخوة قسمة النقود
المذكورة فادعى اولاد المتوفى انهم الوالد لهم ولا يمارضنا فيها أحد فهل اذا ثبت بالوجه
الشرعي انها مشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خص مورثهم منها يكون لورثته
اذا لم يثبت ورثة الميت انما لمورثهم لاسيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن
المال المشترك مطلقا (أجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان النقود التي كانت تحت
يد الكبير المذكور مشتركة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حسب انصباهم وليس
لورثة ذي اليد والحال هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم يقسم
بينهم بالقرينة الشرعية والقول لهم بينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لمورثهم
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأخ وأخت وأم وترك ما يورث
عنه شرعا فوضعت الام والأخت واحدة الزوجتين أيديهن على التركة والاخ غائب عن
محل التركة والزوجة الاخرى تريد اخذ ما يخصها من زوجها بالقرينة الشرعية فهل

٢٣

شعبان

٢

٢٥

ربيع الاول

والحال هذه يسوغ للزوجة طلب واضعائ اليد ليدليها كم شرعي لاستيفاء حقها منهن
ويكون للقاضي قسمة بينهما بين الورثة بغية الاخ المذكور بالقرينة الشرعية (أجاب)
نعم يسوغ للزوجة المذكورة استيفاء نصيبها بالارث من تركة زوجها من واضعائ اليد
عليها بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والقاضي والحال هذه قسمة التركة بين الورثة
وينصب وكيلان الغائب منهم لحفظ نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد منها ومن غيرها ذكورا واناثا
وفيهم بلغ وقصر وأحد الأولاد واضع يده على جميع التركة وتصرف في بعضها من غير
وصاية شرعية على القصر ومن غير توكيل واذن من البالغ فهل يحول القاضي وصيا على
القصر خيرا يراد ينال من الورثة أو غيرهم يحفظ لهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجب
الزوجة وبعض الورثة البالغ الى طلب القسمة فيما يقبلها وأخذ انصباهم بالقرينة
الشرعية بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس لأحد الأولاد المذكورين الامتناع
من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ينصب القاضي وصيا له لا للوصاية على القصر
ليتصرف في انصباهم ويحفظها بالطريق الشرعي اذ لم يكن لهم وصى شرعي ويكون
للبالغين من الورثة طلب القسمة فيما هو موروث لهم وقابل للقسمة وأخذ انصباهم
من ذلك بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس للباقي الامتناع من ذلك بدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية أولاد ذكور وعن أربع بنات
وكان فيهم قصر وبلغوا جميعا بعد موت أبيهم ومعظمهم يطلب قسمة التركة ومن
كان بالغ قبل موت أبيه يمتنع من القسمة فهل يجاب طالب القسمة لما كان قابلا لها
ويجبر المحاكم الشرعي عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث مما تركه الميت (أجاب)
نعم حيث لا مانع شرعا وقسمة التركة المذكورة تكون بين الأولاد المذكورين
نعم شيئا لا ذكر مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)
بافادة وارثة من ديوان المحافظة مضمونها ان تسد لها الطرف عرض من مصطفى افندي
وهي ينهى به أنه اشترى حصتي حسين بك ومحمد بك اللذين آلهما من العتار الخلف
عن والدهما المرحوم أحمد باشا طاهر تجاه ديوان المرور القديم بالموسى بمقتضى شروط
واقبضهما الثمن وصار يستغل ايرادهما والآن ما صار اخراج حجة له ويلتص صدور
المكاتبة الى المحكمة بغرض الحصتين بحسب ما يخصه ولما حصصت الخبارة مع بيت المال
لما سمية معلومية الديوان بسبق تداع من المرحوم خالد باشا في بعض العقارات ان
ما خص المرحوم خالد باشا في الجهة المبيع منها الحصتان المرقومتان انفرز وحده وأنه
سبق الافراج عن هاتين الحصتين وكذا توضح من بيت المال ان المرحوم يحيى بك طاهر
عليه ديون الى عتقاء المرحوم سالح دارغا ولعدم وفاء المستحق له ولورثته بيت المال
سئل من ورثته عما يكون منه الوفاء فاجابوا ببيع العقار الخلف عنه ولعدم معلومية

١٢٨٣

٢٠

١٢٨٣

٢٣

التمن ان كان يوفى ما هو باق مما ظهر طرفه أم لا ورعي عود التحصيل من الورثة قد أوما
 بيت المال عن عدم امكانه التصريح الآن بما يرفع به مصداق افندي وهي المذكور
 وحيث انه لما صار تفهيم مصداق افندي المحكي عنه بما توضح أفاد بأنه بعد انه بعد
 تصفية تركه المرحوم يحيى بك اذا اصاب المحصن التي اشتراها عن تقدم ذكره ما شئ
 فيما اذا كانت التركة لم توف ما عليها يكون ملازم ما بدأ به ما يصيب المحصن المرقومة
 وبذلك يروم استحصاله على حجة التملك وفرز تلك المحصن ولهذا كتب من هنا الى بيت
 المال لاجراء اللازم بمعرفة حيث معلومة المانع لذلك من عدمه منوطة به فالافندي
 المذكور أعطى تعهدا لبيت المال بأنه اذا بقي شئ وصار الزام الورثة به في مقابلة
 ما استولوه من تركه يحيى بك وتعرض تحصيل شئ منهم في نفي يكون ملازم ما بدأ به ما يلتزم به
 حين يك ويهدى بك البائنا ان لا حصصها بعد تصفية الحساب واقناعها والزاهما
 وايضا تحصيل من هذا وما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص
 أفيد منها بأن المحصنين المرقومين من جهة ما وقع فيه الادعى من المرحوم خالد باشا ولم
 يتم في ذلك حكم شرعي الى الآن وانه بتفهم مصداق افندي وهي المذكور أوضح بأنه لما
 حضر وكيل المدعى في حياته ووكيل ورثته بعد وفاته لم يجدوا دليلا لاثبوت دعواه
 في هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء في شئ ولم يثبت ولذلك ضرورة اصول يتبع الحكم
 فيها فقد استغنى حضر تكم واعطى الجواب اليه شفاها بدم جواز توقيف البيع وبناء
 على ذلك بيت المال أرسل الاوراق للمحافظة بافادة بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة
 ١٢٨٤ لاجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشتري منهما
 واعطيت لهما ايلولاتهما من مدة وان تدعى خالد باشا معلوم مصلاته بالمحكمة مع
 ما صار فرزه اليه بالجهة التي منها تان المحصنان فقد كتب الى المحكمة من هذا
 الطرف بما اقتضى وعلم بما ورد منها بتاريخ ٢٣ الجاري غرة ٤ أن العقار الكائن بالجهة
 المرقومة كان من جهة العقار الذي ادعى المرحوم خالد باشا أنه يخلف عن المرحوم محمد
 طاهر باشا اوليس ملاك ولده أحمد باشا طاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار الكائن
 بالسكة الجديدة بين الاشرفية والمرسكى فقط وأما باق ما صدرت به دعواه مثل العقار
 الذي أمام ديوان المرور المحكي عنه وخلافه فلم يثبت منه شئ الى أن توفي انما من كون
 المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار الكائن أمام المرور
 يخلف عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالد باشا اخرى فرز حصصهم وتخصص له
 حصصه مقابل ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتصدقهم وبناء على ذلك
 اقضى بتحريره محضر تمكم وطيه الاوراق ونؤمل بسد معلومية ما فيها والاحاطة بواقعة
 تلك الماد فترد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) الحكم الشرعي أنه لا يلزم
 من مجرد دعوى شخص على آخرين باستحقاقه حصصه معهم في عقار تحت أيديهم وآل لهم



عن مورثهم ويدهم حجج ايلولات بقدر انصباهم بدون اثبات شرعي ان يحكم شرعا منع
 ذي اليد من التصرف فيه ببيع وفحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث اشخص وأراد
 القسمه مع باقي الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطها وكان العقار قابلا لها ومع ذلك
 فاذا حضر المصالحق وأثبت استحقاقه بطريق شرعي يقضى له بما يستحقه وينقص البيع
 والقسمه الصادرة لتبين عدم الحصة بطلب المصالحق ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي
 وأما تحرير حجة بذلك ومراعاة ما وردت في أوضاعها للحكومة فلا مدخل للقوى في ذلك
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في جام ملك كونه ويريد بعض الشركاء قسمته
 بأنها يأت بالزمان فهل يجب لذلك ويجبر الممتنع من القسمه والحال هذه أفيد والجواب
 (اجاب) العقار المشترك اذا كان لا يقبل قسمه الا فرار فلا حد الشر كطالب قسمته
 مها يأت ويجبر لآتي عليها والحال هذه حيث كان معلوكا والله تعالى أعلم (سئل) في مكان
 كبير لورثة بلغ وقصر وللاصغر وصى من قبل القاضي فصل فيه خلال وأراد بعض الورثة
 مع الوصي ترميمه وابقائه على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمه
 المكان قسمه افراز وان يستقل بنصيبه على حدة فهل يجب لذلك طالب القسمه ولا
 يجبر على العمارة والترميم معهم حيث كان المكان يقبل القسمه وينتفع كل بنصيبه بعد
 القسمه (اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا لقسمه الا فرار بحيث ينتفع كل من
 الملاك بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته بحساب
 لذلك ويجبر الممتنع عليها ولا يجبر على العمارة والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن بنتين قاصرتين وعن ابنين البنتين أقام أكبرهما قبل موته وصيا
 عليه ما وترك ما يورث منه شرعا واسفر الورثة في معيشة واحدة ثم قبل بلوغ البنتين أراد
 الاخ الثاني العزلة ليقعد في معيشة وحده وان يقاسم أخاه فيما هو تحت أيديهما بطريق
 المناصفة متعلا بأنه يضم نصيب إحدى البنتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت
 وصاية الاخ الكبير على أخيه لا يكون لطالب القسمه نزع حصصه احدهما من يد الوصي
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الا أخذ ما يخصه بالميراث عن والده (اجاب) ليس للاخ
 المذكور نزع حصصه إحدى القاصرتين من يد اخيهما الثاني الوصي عليه ما بالقسمه بدون
 وجه شرعي اذا الولاية في المال لوصيه ما المختار واذا قسم وجعل نصيب القاصرتين مع
 نصيب وصيهما شائعا صححت القسمه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 يملك الثلثين في وكالة وحانوت ملاصق للوكالة المذكورة والاخر باقيهما ويريد صاحب
 الثلثين في الوكالة والحانوت المذكورين قسمته ما قسمه افراز فامتنع شر يكة المذكور
 من القسمه ولم يجب لها والحال ان الوكالة والحانوت قابلان للقسمه فهل يجبر الممتنع من
 القسمه عليها (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا لقسمه الا فرار بحيث ينتفع كل
 من الشركاء بكن بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤ ١٥

١٢٨٤ ٢٥

١٢٨٤ ٤

١٢٨٤ ٨

وامتنع الآخر بحجب الممتنع عليها ويجاب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة
يملكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل لقسمة الاقرار بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد
القسمة من جنس الانتفاع الاول بلا تبدل المنفعة والمعادلة في القسمة ممكنة فهل اذا
طلب أحدهم قسمة نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمة بحجب عليها
والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها والحال هذه ويجوز الممتنع عليها والله
تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي أبواهما عن عقار يملكه بالسوية وتزكاه
للولد المذكورين ثم عاش الولدان معاش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع
بينهم امتساجرة من جهة معاشهما فقبض الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على
ما وضع يده عليه من الاطيان ولم تصر قسمة بينهما في الدار غير أن كلا منهما سكن
في جانب منها ثم ان أحدهما الاخوين طالب من الآخر قسمة الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم
حصل له مرض فأخر الطالب للقسمة القسمة حتى بشي اخوه فتوفي الاخ عن اولاد ولم
تصر قسمة وكان ذلك في سنة ١٢٨٤ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين اولاد
الاخ المتوفي وهم م فاقسموا بطالبهم المذكور القسمة بينهم لم يأخذ حقه منهم
فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشد دون فأخذ حقه منهم وتزكاه بحضور
عذول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر اولاد الاخ المتوفي فاراد عم الاولاد أن
يبنى سوراي باب يخصه على حقه فذمه اولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه على
بعض حقه فلم يرض فهل اذا كان الامر كما ذكر يكون للم المذكور أخذ حقه بكماله
ويجوز الممتنع من ذلك (اجاب) للم المذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة
حيث كان ثابتا ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمة الشرعية مستوفية
شرائط القسمة بالتراضي لا يكون لاحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)
في عصابة قصب نخز يشولم يبق فيم اعدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة
لاشخاص طالب أحدهم قسمتها قسمة اقرار فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر
(اجاب) ذكر في رد المحتار من القسمة ان نحو الحمام مما لا يقسم فاذا انقسم كاه وصار
صحراء صار مما يقيم كما صرحوا به انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمة في العصابة
المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في
طاحونة كاملة الآلة ومعدة للإدارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل أجر
نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا وطلبوا منه أجره زائد عن أجر
المثل فأراد ان يقسمها قسمة مهاياة بالزمان حيث لم تقبل القسمة بالاقرار فهل يجاب
لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل التيموع أراد أحدهما
قسمتها فامتنع الآخر من الان بان الدار المذكورة قسمة فيها صهر يبيع ويترامع ويحصل ضرر

بقسمتها

سنة
محرم

١٢٨٥ ١١

ربيع الثاني

١٢٨٥ ١٥

جادي الثانية

١٢٨٥ ٢٧

ذي القعدة

١٢٨٥ ٢٦

بقسمتها فهل اذا اطاع عليها هل الحبرة المنتهين لذلك وعرفوا ان الدار المذكورة
اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشرى يكن يجاب طالب القسمة حيث كان
كل من الشرى يكن ينتفع بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت
الدار قابلة لقسمة الاقرار بحيث ينتفع كل من الشرى يكن بنصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الاول وطالب أحدهم ما قسمتها وامتنع الآخر يجاب طالب القسمة لها ويجوز
الممتنع عليها حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت اقسما عقاره على
يدينه بالتراضي وأخذ كل منهم حصته بلا غبن على أحد منهم في تلك القسمة وتصرف
كل فيما اخذه مدة من الزمن ثم بعد ذلك المدة المذكورة والتراضي الواقع بينهم على
يد البينة وما أذن الشرع انكر بعض الورثة القسمة فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة
مستوفية شرائط الصحة لا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمة العقار المذكور
بين الورثة بالتراضي قسمة اقرار بالوجه الشرعي واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار
من انكر من م مع الاثبات وليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة شركاء في دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها خمسة قراريط وثلاثا
اقسموها بينهم بالتراضي قسمة اقرار بحضور قاضي بلدتهم فخص الرجل وابنه دار
معينة في الدور الثلاث في مقابلة نصيبهما فهل اذا أراد الرجل المذكور نقض القسمة
لا يجاب لذلك حيث وقعت بالتراضي ولم يكن فيما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس
لاحدا المتقاسمين قسمة اقرار نقض القسمة بعد صدورهما مستوفية شرائط الصحة والنفاد
بدون رضا البين في سواء وقعت بالتراضي أو بقضاء القاضي بدون وجه شرعي يوجب
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين بالملك الشرعي
لكل منهما فيها حصة معلومة فبني أحدهما في بعض أرض الدارين مع ما له من ماله
لنفسه خاصة وأراد الآن قسمة الدار المذكورة بينهم بالوجه الشرعي فهل والحال هذه
تقسم الدار المذكورة بينهم ما فان خرج البناء في نصيب الباني كان له وان لم يخرج في
نصيبه يكون له قلعه حيث كان قلعته لا يضر بالارض (اجاب) نعم والحال ما ذكر
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مملوك لرجل وامرأته لكل واحد فيه النصف
اقسماه قسمة شرعية واختص كل واحد منهما بجهة منه وأقر كل منهما بانه استوفى
نصيبه منه فبعد ذلك من القسمة ادعى الرجل بان ما خصه بالقسمة فيه حصة
غيره بمجرد صدوره فقط ولم يكن هناك من يدعي بذلك وأن امرأته هذه مسرفة ومبذرة
في مالها ولا بد ان يرفعها الى القاضي ويجبر عليها في مالها يد بذلك تخويفها لاجل
التوصل لابطال القسمة فهل بعد ثبوت القسمة مستوفية شرائطها الشرعية واقراءه
بالاستيفاء لا يجاب لنقض القسمة ولا عبرة بما تعلل به عليها ولا بقوله ان لفلان حصة
في نصيبه الذي خصه بالقسمة بمجرد قوله من غير اثبات شرعي عن يدعي بذلك (اجاب)

ذي الحجة

١٢٨٦ ٤

شعبان

١٢٨٧ ٧

ذي القعدة

١٢٨٧ ٣٠

ربيع الثاني

١٢٨٨ ٤

اذا صدرت قسمة الافراز مستوفية شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد الشر يكن
نقضها بمجرد تعمله المذکور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في منزل
لا يقبل قسمة الافراز مشترك بين جماعة طلب احدهم القسمة والحال انه يحصل
بقسمة الافراز ضرر على جميع الشر كانه هل والحال هذه لا يجاب طالب قسمة الافراز
لذلك ولا يجبر الا في على القسمة المذکورة ولا يقسم المنزل المذکور الا برضا الجميع
حيث الحال ما ذكر (اجاب) اذا كان المنزل المذکور لا يقبل قسمة الافراز بان
لا ينتفع احد من الشر كافي بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فطلب
احدهم قسمة وامتنع الباقي لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولكل منهم
المهاياة فيه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأتين لاحدهما خمسة
عشر قيراطا وللأخرى تسعة قيراط فاردت صاحبة التسعة القيراط قرار يط قسمة الدار
المذکورة مع شريكها قسمة افراز دفع الضرر المشتركة فهل اذا كانت الدار المذکورة
قابلة لقسمة الافراز بحيث تنتفع كل من الشر يكتفي بنصيبها بعد القسمة من جنس
الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بانها قابلة لقسمة الافراز على هذا الوجه من غير ضرر
تجاب الشريكة المذکورة للقسمة بدون رضا الأخرى واذا امتنعت فخير عليها والحال هذه
(اجاب) نعم تجاب الشريكة طالبة لقسمة الافراز اليها وتخير الأخرى الممتنعة عنها
عليها اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة لهم عقار قسمة
لهم القاضي قسمة افراز فادعى احدهم أن في نصيبه غبنا فاحشاو يقيم البرهان عليه
فهل اذا ثبت دعواه وأقام البرهان على ذلك تنقض القسمة حيث لم يحصل منهم اقرار
بانه استوفى حقه ولم يحصل منه ابراء (اجاب) اذا ثبت الغبن الفاحش وهو ما لا يدخل
تحت تقويم المقومين في قسمة الافراز المذکورة بالوجه الشرعي تنقض اجماعا حيث
كانت بالقضاء ولم يتم مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مكان غير قابل لقسمة الافراز
مشترك بين جماعة معددين احدهم له فيه النصف والباقي لجماعة معددين فطلب
احدهم المهاياة مع باقي الشر كانه بان يسكن فيه مدة بحسب حصته مساهمة أو مشاهرة
ويسكن باقي الشر كانه كذلك على قدر حصصهم مدة مثله فأي بعض الشر كانه عن القسمة
بالمهاياة بالزمان والمكان بدون وجه شرعي فهل يتهايون فيها على الوجه المذکور
ويجبر الا في من الشر كانه عليها والحال هذه (اجاب) يجبر الا في عن المهاياة عليها حيث
كان المكان لا يقبل قسمة الافراز ما لم يتفق الشر كانه على اجارته من أجنبي أو اجارة
بعض الشر كانه نصيبه لباقيهم والله تعالى اعلم (سئل) في دار قابلة للقسمة مشتركة
بين ورثة معلومين باع بعضهم نصيبه وقدره تسعة عشر قيراطا وكسور لثمن معلوم
بمن معلوم والباقي من البنتين معلومتين احدهما غائبة في جهة معلومة فوق مسافة
اقصر والاخرى حاضرة فهل والحال هذه تقسم الدار المذکورة قسمة افراز بوجهها

١٤ ١٢٨٨

شعبان

١٢٨٨

رمضان

٣ ١٢٨٨

شوال

١٢ ١٢٨٨

الشرعي حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار
بأيدي الحاضر بن ويقوم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضي قابضا للغائبة
المذکورة حيث لا وكيل لها (اجاب) نعم تقسم الدار المذکورة قسمة افراز بوجهها
الشرعي بين البنتين والمشتري المذکور بن ويقوم المشتري مقام البعض البائع من الورثة
وينصب القاضي قابضا للغائبة المذکورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم
شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وولده القاصر وزوجته وولده القاصر
وصى من قبل أبيه وضع يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجة ما يخصها بالقرينة
الشرعية مع جلاله بان على المتوفى دينان غير مستغرق للتركة وان بعض الخلفاء لو اخرج به
الى وقت غير هذا الزدادت أسعاده فهل تجاب الزوجة في طلب حقها ويجبر الوصي على
ذلك حيث انها تريد جرد ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
اذا كان الدين الذي لم يستغرق التركة ثابتا بالوجه الشرعي يؤمر الوصي بأدائه من التركة
ان وجد فيها ما يماثل الدين والافئور ببيع أعيانها بثلث المثل بقدر الدين لو فاته وما
بقي خالي عن الدين يجبر الوصي المذکور على تسليم نصيب الزوجة منه اليها بحسب
القرينة وليس له تأخير البيع الى أن يأتي وقت تزداد فيه أسعار الأعيان المذکورة
اذا لم يرخص أصحاب الحقوق بالتأخير وان لم يمكن الدين ثابتا بالوجه الشرعي بل ظهوره
بمجرد دعوى الوصي المذکور فليس له حينئذ منع الزوجة المذکورة من أخذ نصيبها من
تلك التركة ولو كان الدين المذکور معلوما الآن الغريم غائب وطلب الورثة القسمة
من القاضي والدين غير مستغرق وطلبوا منه أن يعزل شيئا لاجل الدين ويقسم الباقي
يجابون لذلك استحسانا قال في التفتيح من القسمة من رجل مات وترك ميراثا فطالب ورثته
من القاضي القسمة وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين
لغائب فان القاضي لا يقسم شيئا من أجناس التركة وان كان الدين أقل من التركة
وسألوا من القاضي أن يعزل شيئا لاجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس
لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بان القاضي يفعل ذلك فان فعله لو اذلك
واقضى الميراث فلهذا ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا أن يقضوا الدين
من حصصهم وكذلك لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت
القسمة مردودة الا أن يقضوا الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من
أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خاتمة من فصل فيما يدخل في القسمة والمسئلة
مبسوطة في قسمة الهدايا وكذا في قسمة الاشياء وحواشيها وفي فتاوى الانقروى أيضا
أقول كتب في رد المحتار مانعة قسمة أجازا انريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له
نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا أن يكون بشرط براءة
الميت لانها تصير حواله فينقل الدين عليه وتخلو التركة عنه وهي الحيلة لقسمة

١٢٨٨

٢٧

ذی القعدة

١٢٨٨

١٧

تركة فيمدين كباسط في البرازية وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعي
ارض احدها مالا بناء قيم او الاخرى في بعضها بناء وهما مشتركتان بين جماعة اراد
بعضهم قسمتهما لياخذ ما يخصه ورفع امر ذلك للحاكم السياسي وآل الامر للحاكم
الشرعي فعين بعضا من ارباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضر واجمعوا وحصلت
القسمه بحضورهم قسمه افران بدون غبن في القسمه على احدى ولا غدر بتراضي جميعهم
على القسمه المذ كورة واستلم كل ما يخصه مستقلا به منفردا عن الباقيين ثم تصرف كل فيما
خصه بانواع التصرفات الشرعية من ايجار وسكنى وهدم وانشاء وغير ذلك مع مشاهدة
الشركاء واقراءهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد
الشركاء عن ورثته وبقي كل واضع اليد على ما يخصه مدة من الشهور والآن اراد بعض
الشركاء نقض القسمه وجعل تلك الارض روكا كما كانت طمعا فيما أحدهم بعض
الشركاء من البناء فيما يخصه متعلا بالانه لم يتحرر بعد ذلك من القاضي حجة لكل واحد
بما خصه فهل والحال هذه لا يجب له ذلك ولا غيره بتعاله حيث وقعت القسمه عن تراض
مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذ كورة (اجاب)
كما تصح القسمه بالاقرار بقضاء القاضي تصح بتراضي الشركاء عليها فاذا وقعت مستوفية
شرائط الصحة بلا غبن ليس لاحد منهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا
تتوقف صحتها شرعا على تحرير حجة بها فلا عبرة بما تعلق به بعض الشركاء لنقضها على
الوجه المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمه
مشترك بين اخوة ثلاثة وأمههم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن
ورثته بعضهم يبلغ وبعضهم قصر وعلى القصر وهي شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين
قسمه المكان المذكور وافران نصيبه منه على حدة فهل والحال هذا يجب طالب
القسمه لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه انتفاعا مثل الانتفاع الاول بعد القسمه
المذ كورة (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا للقسمه بالاقرار بحيث ينتفع كل
واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته
يجب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من
مديرية الجبيرة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزم في أخيه عبود الزمقي
شأن ما يخصه في المنزل الخلف من والده وان أخاه عبود اوضح يده على ما يخصه فيه
بالقرينة الشرعية وباحالة رؤية ذلك على حضرة قاضي أفندي المديرية وتوضيح حضرة
ما أبداه عبود من المصاريف التي يدعي صرفها حال وضع يده على الحصة المذ كورة ورد
شرح حضرة العلامة الشيخ عبد القادر الرافي مفتي ديوان هموم الاوقاف بان الدار
المذ كورة اذا كانت قابلة للقسمه تقسم بين الورثة وما صرفه الباقي المذ كورة لا يلزم به

باق الورقة حيث لم يكن مأذونا به والحال هذه وان هذا الافتاء موافق للاصول الشرعية
ومقتضاها أن لا تتوقف القسمه على رؤية تداعي عبود المذ كورة بما صرفه في البناء اذا
كان بدون اذن وبما أنه صار احضار عبود المذ كورة واستجوابه بماتص بشرح حضرة
القاضي وما حواه من الافتاء كان جوابه بما يعارض الافتاء وما أوجهه حضرة القاضي
وانه غير مختل لما حكم به ورام احالة رؤية هذه المادة بطرف حضر تمك للتحقيق فيها وصدور
الحكم الشرعي فيها عليه اقتضى ترقية لفضيلتهكم للاطلاع على أوراق تلك المادة وافادة
الحكم الشرعي (اجاب) مدار الاطلاع على افادة المديرية المؤرخة ٢٤ جادي الاولى
سنة ٨٩ غرة ١٨٧ وأوراق هذه المادة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران
البناء الذي أحدثه في العقار المشترك المذ كورة كان باذن شر يكه وأنه غير متبرع بما
صرفه على ذلك ويريد بحسب نسبة أخيه شر يكه الشيخ حسن حسن الزمقي على ما خصه في
مبلغ الصرف في هذا العقار فيقتضي ان ذلك البناء كان للشركاء لا لنفس الباقي خاصة
وحيث صدق الحكم الشرعي في ذلك ان العقار المذكور اذا كان قابلا للقسمه بالاقرار وطلب
أحد الشركاء قسمته نصيبه فيه فانه يقسم ويكون لكل من الشركاء الاختصاص بنصيبه
على حدة وما ادعاه أحد الشركاء الباقي من الصرف على العمارة باذن شر يكه ان أنكره
خصمه يكافأ ثباته فان أثبت بالوجه الشرعي يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيما يخصه
من مبلغ الصرف المذ كورة والا فلا وحيث صدق توقف القسمه على اثبات الاذن الذي
ادعاه الباقي وأنكره خصمه غاية الامر انه ان أثبت الباقي الاذن بالصرف وتحقق صرف
مبلغ معلوم في هذه العمارة يكون للباقي مطالبة شر يكه بما يخصه من ذلك والا فلا والله
تعالى أعلم (سئل) في أما كن متعددة يملوكة لجماعة ومث تركه بينهم وقابله للقسمه
بحيث لو قسم كل واحد منها على انفراد قسمه افران لا تنفع كل من الشركاء بنصيبه بعد
القسمه من جنس الانتفاع الاول فهل اذا طلب أحدهم قسمته افران لا يخص كل
بنصيبه يجب لذلك واذا كان أحد الشركاء واعنه ايده على ذلك العقار ومنتصرفا فيه
بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقي الشركاء مدة يكون لهم محاسبته على انصباهم من
تلك الاجرة في تلك المدة التي استولواها من المستأجر بن وقبضها واذا صرف شيئا في مرمية
بعض الاما كن المشتركة بدون اذن باقي الشركاء يكون متسبعا (اجاب) اذا كان
العقار المذكور قابلا للقسمه بالاقرار كما هو مذ كورة يكون لكل من الشركاء قسمته جبرا
على الباقي كما يكون لباقي الشركاء محاسبة الشريك المؤخر على انصباهم من الاجرة التي
استغلها من ذلك العقار باذنهم واذا صرف شيئا في مرمية بدون توكيل منهم له في ذلك
ورضاهم به لا يكون له الرجوع عليهم والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار
مشتركة بين جماعة قابله للقسمه بالاقرار طلب أحدهم القسمه فاجيب لذلك فقسمت
بينهم بالقرينة الشرعية واختص كل واحد منهم بنصيبه المحدود والمعلوم واستمر واقع على

ذلك نحو الثلاثين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على ساحة أحدها شركاء أراد أن
صاحب الساحة أن يهدم الخرج المذكور ويمنع صاحبه من اعادته كما صله فهل حيث
كان الخرج المذكور موجودا قبل القسمة ولم يشرط رفعه وقتما وصار في نصيب
الشريك المسالك له المذكور بمقتضى قسمة الافراز الشرعية لا يمنع من اعادته اذا هدمه
لأنه لم يبق له القسيم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع
مالك الخرج القديم الذي أصابه بالقسمة من اعادته كما كان ويبقى القديم على قدمه
والحال ما ذكر قال في الهندية من الباب الثاني في بيان كيفية القسمة واذا وقع الحائط
لاحد في القسمة وعليه جذوع الاخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط
ليس له ذلك لأن يكونا شراطين في القسمة رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما
على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا
بينهما ثم صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لا يترك في الذخيرة من
التجريد وكذلك درج أو درجة أو سطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب
العلو مشرفا على نصيب الاخر لم يكن لصاحب السقف أن يقطع الروشن إلا أن يشترطوا
قطعه كذا في التتارخانية اه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة
بالافراز مشترك بين جماعة فهل اذا أراد أحد الشركاء أن ينتقم بنصيبه بالمهاياة زمانا
أو مكانا يجاب لذلك حيث لم يتفق الكل على اجارته أو بيعه (أجاب) نعم يجاب
طالب المهاياة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليها وان امتنع البعض
فالتقاضي يجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته البالغة
للرجل فيها سبعة عشر قبرا طاولا ختمه المذكور سبعة قرار يط فبنى الرجل المذكور
فوق الدار المذكورة اما كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذكورة
جميعها مدة من السنين وأخته في منزل زوجها بدون عقد اجارة فهل اذا طلبت الاخت
المذكور اجرة لمحضتها من الدار في المدة الماضية مقابلة سكني أخيها فيها لا تجاب لذلك
حيث لم تكن وقفًا واخت بالغة واذا طلبت الاخت المذكور قسمة نصيبها من الدار
وكانت قابلة للقسمة فما الحكم في البناء الذي أحدثه اخوها لنفسه في الدار المذكور
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر باصل الدار وقد بناه بلاذنها (أجاب)
نعم لا تستحق الاخت المذكور اجرة لمحضتها من الدار المشتركة على أخيها بسكناء فيها
لما مضى بدون عقد اجارة والحال هذه وما بناه الاخ المذكور من الاماكن في الدار
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلاذن أخته يكون له فاذا قامت الدار وفاقع
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمة فهو له على حاله وما وقع منه في
نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر باصل الدار والله تعالى أعلم (سئل) بافاضة من
الحافظة بناء على ما ورد اليها من مديرية اسبوط بطالب الجراب عن السؤال المهر من

٢٦ ١٢٩٠

ذی القعدة

٤ ١٢٩٠

شعبان

١٠ ١٢٩١

نائب محكمة المديرية الآتي ومضونه ما قولكم في أخوين لهما منزل مشترك بينهما
منافقة وفيه بيت طاحونة به عدتها ولها سلم يرتقي الى سطحها وباب يستطرق منه اليها
ولها باب آخر في الطريق العام قد تقاسما المنزل دون الطاحونة المذكورة قسمة تراض
فوقع في قسم أحدهما باب الذي به وسلم سطحها فصار يرتقي الى سطحها وينتفع به وحده
بوضع متاعه ووقوده وأخوه لا يمكنه الوصول اليها لعدم امكان بناء سلم لها آخراصلا
فتضرر من ذلك وطالب أخاه اما بسد الباب الذي من جهته وهدم السلم الذي بها خشية
نطاول الزمان ودعواه الاختصاص بها أو بتسكينه من الدخول اليها من الباب الذي في
قعره والارتقاء من سلمه ليصل الى سطحها أو يأخذ متاعه ووقوده الى سطحها حتى ينتفع
بها مثله فهل له ذلك كسأل نجيل رجل احتاجت للتأجير وهي في أرض غيره أم كيف
الحال (أجاب) حيث اقتسما المنزل المذكور بالتراضي على أن لاحدهما الجزء
الذي به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل الى سطحها وبقيت الطاحونة
مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه اليها لا يكون للاحد منهما
صاحبه على المرو وفي ملكه الخاص به بالقسمة والصعود على السلم الذي اختص به
كذلك الى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيها ولا يظهر قياس الانتفاع بوضع
الامتعة على السطح المشترك على اصلاح الملك الذي لا يتوصل اليه الا بالمرو وفي أرض
الغير والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر
وصى وتلك الدار لا تقبل القسمة بالا فز حيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها
بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ولو كان نصيبه أكثر فهل اذا طلب وصي بعض
القصر وبعض البالغين قسمة او الحال ما ذكر لا يجبر الممتنع عليها (أجاب) نعم
لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل توفي عن زوجة وخمس بنات وترك لهن دارا كبيرة قابلة للقسمة وأمتعة
فأرادت الزوجة وبناتها قسمة الدار قسمة افراز وأراد بقية الورثة البيع فهل يجاب طالب
القسمة اليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كانتفاعه قبلها (أجاب) نعم اذا
كانت تلك الدار قابلة للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس
الانتفاع الاول فطالب أحد الشركاء قسمة ما يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)
بافاضة من محافظة مصر بناء على افادة من محافظة رشيد طالب الافادة عما يرغبه قاضيها
الموضح فيما تقرر منه وصوره افادة القاضي ان مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر
الى المحافظة في شهر رمضان سنة ٩١ بان له املا كما مشتركة بينه وبين اشقيقه
وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الشرعي وشرح عليه من المحافظة للحكمة وأعطيت

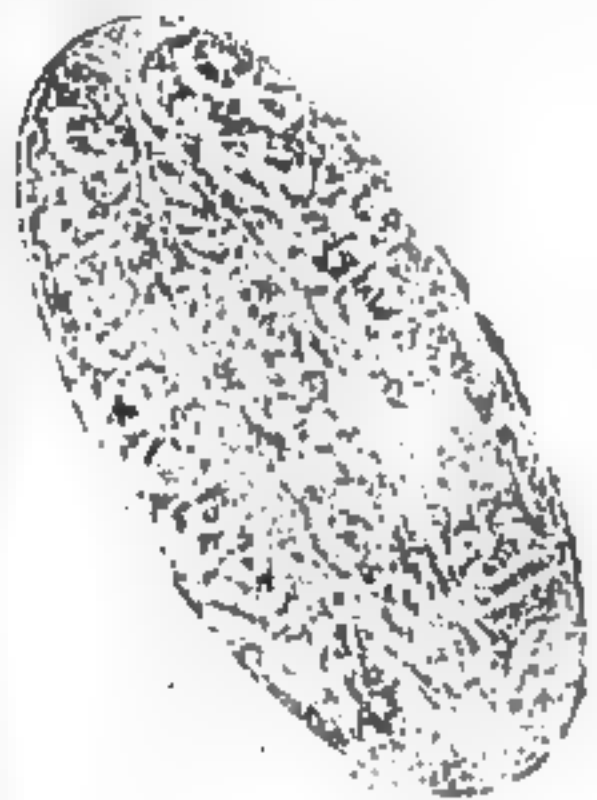
٢٦ ١٢٩١

ذی القعدة

٢٢ ١٢٩١

ذی الحجة

٨ ١٢٩١



١٢٩٢

الافادة من المحكمة الى المحافظة شرعاً على العرض المذكور ببيان الحصص المستحقة
لمقدمه ولان لم تحصل القسمة المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول
الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذي يستحقه هو حصص مشاعة في بناء الاماكن وفي
تخيل الغيطان الموضوعة بالعرض المرفوق مع هذا وارضها بعضها وقف ومحتسرة لجهة
المساجد فلزم شرحه كحضر تكتمل ارسال هذا العرض والعرض الثاني والسبعة المرفوقة
مع هذا الحضرة الاستاذ العلامة مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من
حضرته عن جواز القسمة في البناء والتخيل المذكور حيث كان بعض الارض وقفاً أم لا
وان كانت غير جائزة يجوز الرهن في الحصص المشاعة في البناء والتخيل المذكورة مع أن
بعض الارض وقف كما ذكر أولاً ويجوز الرهن الا بعد افراز الحصص المذكورة وبعد ورود
الفتوى حينئذ يتبع الاجراء بمقتضاها (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في
قسمة المشترك بين الشر كاه بطلب أحدهم وامتناع الباقي عنها انه اذا كان الذي يراد
قسمة ممتنعاً لاهلها بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول في
العقار وفي التخيل والشجر والبناء ولا تقوت المنفعة المعهودة بعد القسمة ويمكن
المعادلة ولا تنافي دل المنفعة فان القاضي يجيب طالبها اليها ويجبر الممتنع عليها حيث
لا مانع وكذا يجاب طالبها ان كان ذا الكثرة مع انتفاعه وان لم ينتفع صاحب القليل
والافلا وأما حكم رهن تلك الحصص مع الشيوع وكون بعض أرض ماذ كرهت شركة
فلا يصح شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في عقار يخلف عن ميت بعضه حصص
وبعض كمال مشتمل على طواحين وأفرار ودوروه هذا العقار مشترك بين ورثة
بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طلب أحدهم قسمة العقار المذكور قسمة افراز
وكان كل من ورثته الميت لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة ولا الوارث الطالب للقسمة أيضاً
لا يجاب لذلك جبراً على الا في منهم أم كيف الحال (اجاب) مالا يحتمل قسمة الافراز
من هذا العقار بحيث لا ينتفع كل من الشر كاه المذكور بنصيبه من بعد القسمة من
جنس الانتفاع الاول لا يقسم بطلب بعضهم قسمة عند امتناع الآخر منها سواء كان
صاحب النصيب الاقل أو الاكثر ولا يجبر الا في منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم
(سئل) في أرض جنيته مملوكة الرقبة لاربابها من روضة بالاشجار مشتركة بين جماعة
بالتفاضل بينهم يمكن قسمتها بالا فراز والتعديل بحيث ينتفع كل منهم بنصيبه بعدها
كانت فاعملها ويمكن فيها المعادلة طلب بعض الشر كاه افراز نصيبه بالقسمة والتعديل
فهل يجاب لذلك ويجبر له بقية الشر كاه على ذلك (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها ويجبر
الممتنع عليها والحال ماذ كره بالثوال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دور
وحواليت وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات
قابل لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول حتى

١٢٩٣

٢٨

صاحب الاقل وبعضها غير قابل لما بحيث لا ينتفع أحدهم بنصيبه بعدها فهل يقسم
القابل لمطالب بعضهم ويجبر الا في اعياها وجميع الاماكن الغير القابلة للقسمة
المذكورة يقسم بالمهاياة بالزمان أو المكان (اجاب) نعم يقسم العقار القابل للقسمة على
هذا الوجه بطلب أحد الشر كاه ويجبر الا في عليها والحال هذه وما لا يقبلها منه تجري
فيه المهاياة اما زماناً أو مكاناً على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار
مشتركة قابلة للقسمة بين ثلاثة رجال اولاد اعمام مثالثة ورثوها عن آباءهم ولم تحصل
فيها قسمة بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفاً من ظلم اهلها وبقي الاخر مقيم فيها ثم
بعد مدة رجع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنها بناء يستغرق زيادة
عن ثلث أرضها فطالبوا قسمتها لثلاثة منهم الا لاجل بنائه فهل يجابان للقسمة الارض
مثالثة ولا عبرة ببنائه (اجاب) حيث كانت تلك الدار قابلة للقسمة الا فراز وقد بنى فيها
أحد الشر كاه بناء لنفسه بغير اذن فانها تقسم بطلب أحدهم فما يقع من البناء المذكور في
نصيب الباقي فهو له وما يقع في نصيب باقي الشر كاه يؤثر برفعه الا أن يتفقوا على أخذه
بقية ممتنع حتى القاع أو بما يتراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد
وجهة وقف لزيد وبها وجهة الوقف باقياها وعلى جهة الوقف ناظر شرعي يريد زيد
قسمتها وافرار نصيبه فيها والحال ان الدار المذكورة قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه
بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل والحال هذه يجاب زيد بذلك حيث يجوز افراز
الوقف من المالك اذا استوفت القسمة شرائطها الشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان
كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك
حصة في طاحونة ودار فاخذ كل نصيبه من الحصة في الطاحونة بالمهاياة وبقيت الدار
بلا قسمة في أيدي الورثة حتى مات كل من المذكورين عن ورثة فهل اذا طلب وارث
البنت المذكورة افراز نصيبه لينتفع به على الانفراد مع قبول الدار للقسمة بالافوت
للمنفعة وكل من الورثة معترف بالملكية على هذا الوجه وزعم أحدهم ان الجسد المذكور
أعطى ابنته المذكورة حال حياته وصحته قطعة أرض مملوكة له وملكها لها ثم ادخلها
في دار كانت لزوجها ويجبر الممتنع من القسمة عليها ولا يحسب ما أعطاه الجسد لها على فرض
ثبوت الاعطاء من التركة ولا يكون لهم أخذ بدل ما يخصهم من نصيبها في الدار المتروكة
عن ايها (اجاب) اذا طلب أحد شر كاه المالك القسمة في الدار المشتركة كانت
قابلة لها بان كان ينتفع كل بنصيبه بعدها من جنس الانتفاع الاول يجاب لها ويجبر
الممتنع عليها فيجاب وارث البنت المذكورة لذلك والحال ماذ كره حيث لا مانع ويجوز
تملك المورث هذه البنت حال صحته قطعة أرض ادخلها في دار زوجها لا يمنع من هذه
القسمة ولا يحسب عليها من نصيبها في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث كل منها قابل

ذی الحجة

١٢٩٠

٢٤

محرم

١٢٩٧

٦

ربيع الاول سنة

للقسمه افرأذا وكل من الشر يكن يتفق بحصته بعد القسمة المذ كورة كانت قاعه الاول
فهل اذا اراد مالك الثلثين قسمته افرأذا مالك الثلث قسمته ما يابا بيا بيا
مالك الثلثين ويحجب مالك الثلث على القسمه اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان
العقار المذ كور قابلا للقسمه الا فرأذا بيا بيا يتفق كل من الشر يكن بنصيبه بعد القسمه
من جنس الانتفاع الاول كما هو مذ كور يحجب طالبها ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع
دون طالبها بيا والله تعالى اعلم

* كتاب المزارعة والمساقاة *

(سئل) عن حكم حادثة تتعلق بتركة حسن بك مفتش الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية
وقفها على عقاقير وزرعت بعمدة من ابدار من تركة حسن بك الحكم في ذلك (اجاب)
اذا كان بذرا الارض بعد وفاة الواقف من الغلال الموروثة عنه يكون على من
استولى عليه بدون طريق شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل أرض
الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر الوقف وأجرة العلة على من
استأجرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة أرض بضياع خالصة من
الاشجار واقفا على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى ان يخرج على صاحب
الأرض والخدمة على صاحب الشجر والآخر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران
عنده واستمر على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم أخذ الشجر من بعده
(اجاب) الشجران غرسه بورث عنه شرعا اذ لم يثبت انتقاله عن ملكه بناقل شرعي
كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعدم ذكر المدة مع عدم اشتراط
الاشتراك في الأرض اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض خراجية اتفق مع
آخر على ان يغرسها الآخر شجران ماله و يكون العمل والمؤن على ذلك الآخر والخراج
على واضع اليد عليه أيكون ما يغرسه الآخر حريم مشتركا بينهما مناصفة ولم يعيना مدة
لذلك واستمر على ذلك سنين ثم أراد الانفصال فهل تكون هذه المقارسة فاسدة ويكون
الاتفاق غير معمول به ويكون الشجر والثمار لرب الأرض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه
وأجرة عمله أو تكون صحيحة (اجاب) في التنوير دفع أرضا بضياع مدة معلومة ليغرس
وتكون الأرض والشجر بينهما لاتصع اه قال في رد المحتار قديده اذ لو شرط ان يكون
هذا الشجر بينهما ما فقط صح ثم تصرحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدمه الى
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة واقاد الرمي ان
الغراس لرب الأرض وللاخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الأرض
واستظهر ابن عابدين خلافه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية
من ملاكها بأجرة معلومة سنة وأقبضهم أجرة وزرعها وقبل بدو صلاح الزرع ادعى
المؤثرون في اثناء السنة أنهم أجروها بالا كراهوا والجبروا ثبتوا ذلك بين يدي الحاكم

وارادوا

١٢ ١٢٦٥

ربيع الثاني ٣

١٢٦٥

محرم ١٢

١٢٦٧

ربيع الثاني سنة

١٤ ١٢٦٨

١١ ١٢٦٩

جادی الاول

١٢٦٩

ذی القعدة

٢٦ ١٢٧١

وارادوا أن يتكاملوا مئة الأرض بزراعته دون رضاه فهل لا يجابون لذلك ويكون الزرع
لن زرع (اجاب) الزرع مملوك لمن زرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه اجرة مثل الأرض
الى خضاد الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار برتقان قد عجز عن القيام
بخدمتها من سقى وغيره فساقى رجلا آخر عليها مساقاة صحيحة مستوفية للشروط وقدرها
مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما انفسخها قبل مضي المدة (اجاب) حيث صدر عقد
المساقاة صحيحا لازما لا يسوغ لاحد المتعاقدين فسخه قبل اتمام المدة بدون وجه شرعي
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار ساقى رجلا آخر عليها على أن يكون له نصف
ثمرتها وعيناهم عشر من سنة وشرط المالك على العامل نصف الخراج واستمر على
ذلك مدة من السنين ثم منع المالك العامل عن العمل ووقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا
وعقداهما ثانيا بعد فسخ الاول على أن يكون للعامل نصف ما يوجد من الثمرة في نظير
الخدمة وتعهد الشجر وتر كاذ كخراج وعيناه المدة وبعد عشرة أيام من هذا العقد
الثاني اتفقا على أن يكون الخراج عليهما مناصفة من الخراج ويقسم الباقي فهل يكون
هذا العقد الثاني صحيحا حيث وقع هذا الاتفاق متأخر عنه بتلك المدة ولا يلزم العامل شيء
من الخراج (اجاب) اذا صدر هذا العقد المساقاة صحيحا بعد فسخ العقد الاول لا يكون لاحد
المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي وقد صرح حوايانا لشرط رفع الخراج الموظف في عقد
المزارعة وقسمه الباقي لنفسه لانه قد يؤدي الى قطع الشراكة في الخراج والمساقاة
كالزراعة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطميان زراعية اميرية اثر عن ابيه وجده
دفعها لجماعة يزرعونها بموجب وثيقة وبأخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراج ما يصرف
عليها واستمروا على ذلك مدة والآن يريد رب الأرض نزعها من يد المزارعين ودفعها
لجماعة اخرى فهل يجب لذلك واذا فعل عليه المزارعون بطول المدة لا عبرة بتعللهم
ويؤثرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعتقرين باستحقاق الرجل المذ كور الى
الآن في تلك الأرض المذ كورة ولم يبق لرجل المذ كور حقه فيها واقضت مدة
المزارعة (اجاب) نعم يجب رب الأرض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى
اعلم (سئل) في أرض خراجية مشتركة بين اربعة رجال بالسوية بينهم وبين الخليل
دفعها لثلاثة منهم للاربع يزرعها شتويًا ونبليًا وصيفيًا بصدرة ويصرف عليها من ماله
الخاص به ما يحتاجه الزراعة من المصاريف وأن يدفع خراجها من ماله وما خرج من زرع
الشتوي والنبلي يقتسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم في الأرض وما خرج من
محصول الصيف يكون خاصا بالزارع وكذلك الخليل خاص به في مقابلته خراج الاطميان
ومصاريف الزراعة واستمر واعي ذلك مدة ثم اقتسموا الأرض بعد زراعتها وقسمه
شتويًا ونبليًا ودفع مصاريفها وخارجها من الزرع حسب الشرط وذلك عند بلوغ
محصول الصيف وثمر الخليل وارادوا قسمه محصول الصيف وثمر الخليل ايضا ولم يسلّموا

في ذلك للعامل والحال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) قال في الهندية ولو كانت الارض بينهما وشرطا ان يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما فصفين لا يجوز لان من لا يذره منه يكون فالللاخر ازرع ارضك ببذورك على ان يكون الخراج كله لك واخرج ارضي ببذورك على ان يكون الخراج كله في مكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخراج فلا يجوز وفيها ولو شرطا في المزارعة ان جميع ما خرج من الحنطة فينبغي ان يصان وما خرج من شعير فهو للاحدهما بعينه او شرطا ان تكون الحنطة للاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز كذا في التاتارخانية ومنه يعلم ان سادعة المزارعة في حادثة السؤال لا تقطع الشراكة في بعض الخراج واذا فسدت المزارعة يكون الخراج جميعه من شتوي ونيلي وصيفي لرب البذر وعليه ابقى الشراكة اجرم مثل انهما من الارض لا يجاوزا لشرط خلافا لهما ويحسب منه ما دفعه من خراج انهما سببا ثم يرد لهم ومثل الخيل المشترك بينهما جميعا على حسب المالك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة اسكل منهم بمجرم معلوم منها مزارعة بينهم وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر والعمل من الآخر مدة سنتين يجز مع معلوم ما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع الارض ماله كهازل رجل بغير علم معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة ولا تبطل بالبيع المذكور ولا سيما وهو غني ولم يكن عليه دين عجز عن وفائه الامن عنها ويخير المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والفتوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض بعد المضي فيها ابطالها بدون عذر قبل مضي السنتين المعقودة بينهما وبيع الارض في أثناء المدة بدون عذر دين لا وفاء له الا من غن الارض لا يوجب فسخها ويكون البيع موقفا في حق العامل الى مضي المدة كالمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ارض مائة عن اصولهم اتفقوا مع رجل ان يغرسها فخلل من ماله ويخدم النخل والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والشجر ولهم النصف فغرس بعضهم ماله وعمل فيه مدة معلومة وبقي باقي الارض بدون غرس فيها وصار ارباب الارض يخرجون الباقي منها من غير غراس وياخذون اجرة لانفسهم مدة ثم ان الذي غرسه الشريك فيها اتم بعد المدة المتفق عليهم ايمنهم فاستولى عليه الشريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به فمتى لا يملكه غراسه وانكر عقد الشراكة معهم فهل اذا ثبت عقد الشراكة والمغارسه بينهم على ان له النصف في نفسه نظير غراسه وعمله فيه ولا ريب لارباب الارض النصف واستوفت شرائط الصحة وكتب لهم قاضي بلدتهم حجة شرعية بخطه وختمه وشهادة مدينة شرعية يشهدون بذلك يقضي له بنصف الثمر ولا ريب لارباب الارض بالنصف الا يخرجوا ما يحصل فيه غرس

سؤال ٦

في الارض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك ارباب الارض لاحق فيه للشريك المذكور بدون غراس منه ولا عبرة بانكاره عقد الشراكة والحال هذه (اجاب) اذا دفع الجماعة المذكورون الارض للعامل مدة معلومة على ان يغرس المدفوع اليه فيها غراسا على ان ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز كما افاده في الخانية ومثله في كثير من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة بخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة وعملها وان شاء قلعهما انتهى كما افاده في تنقيح الحامدية ومنه يعلم انه اذا ثبت عقد المزارعة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغارس الاختصاص بالشجر وثمره بل يكون بينهما ما على ما شرطوا وبعد المدة يخير مالك الارض بين القلع وغرم نصف قيمة الشجر للغارس ويكون الشجر جميعه للمالك الارض ولا عبرة بالانكار بعد الثبوت وليس للغارس معارضة المالك في باقي ارضهم المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر ارضا ليغرس فيها اشجارا لتكون الاشجار المغروسة وما يخرج منها مضافة بينهما وضرر بذلك مدقة من السنين قد مضت ومات رب الارض الدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد نضج الثمر أو قبل بمرور زرع ويكون لورثة الدافع الزام الغراس بقلع ما يخصه من الشجر في هذه الحالة اذا امتنع من اخذ قيمة نصيبه من الشجر (اجاب) نعم تبطل المغارسه المذكورة والحال هذه ولورثة رب الارض اخذ حصته الغراس من الشجر بقيمة او تكليفه قلعه والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال في تنقيح الحامدية في جواب سؤال عن المغارسه اقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت المدة بخير رب الارض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر ويملكها وان شاء قلعهما انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) بافاده من ضريبة مصر حاصلها طلب الافادة عما يرغبه قاضي مديرية المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضمون ما كتب من القاضي المذكور انهما من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة سمالوط مع ابي زيد بن يوسف بن عمار من معصرة حجاج من مشربة ومحل نزاع طويل فالحال يستدعي الاستفتاء في شأنها وما ترد به الفتوى يجري به العمل في فصلها وحاصلها انهما متوافقا على ان الارض القلانية الخراجية التي تبلغ كذا فدانا اثر الشيخ سالم تزرع بينه وبين ابي زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ نظرا لكون المعتاد في الارض المذكورة ان احدى السنتين يخرج محصولها بحيث يحجز بر محصولها محصول الاخرى لان عادة الارض المذكورة لا يزرع اكثرها في احدى السنتين الا حبة كما هو في سنة ٨٣ التي زرعاها معا على الوجه الاتي ويزرع هذا الاكثر في السنة الاخرى وذلك التوافق على ان يدفع ابو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل فدان من الارض المذكورة كبريتين أي اربابا وثلاثين من النصف المزرع فيها بالكيل

جمادى الثانية

المصري في زمن الحصول بحيث ان كان المزروع في شهر ايدفع عنه في كيتين شعيرا
والمزروع منها حلبة كذلك وهكذا ولم يدع لاهل ان المدفوع من عين ما يخرج من
الارض بل انما قصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منهما
بالسوية وان ما يستدعيه الحرث واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو
زمن مبدا الزراعة من ابي زيد وهو يحاسب عليه الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا
الارض المذكورة معادلي هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها
صاحب الاثر ولم يمكن الا ان خرمها لكونه ماطله في دفع ما توافقا عليه من محصول السنة
التي اشترى فيها في الزراعة والنقص الجواب عن هذه المعاقدة هل هي صحيحة اولوما
الذي يترتب على كونها صحيحة او على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الاثر
على الارض وعدم تمكين الاخر من اللعنة المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لابي زيد
معناه وانما تقع المطالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت اولاً في زيمهه كلام في هذا
الشأن ايضا الامل الاستفتاء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لاجراء الامر على طبق
ما ترد به الفتوى (اجاب) المصريح به ان عقد الزراعة متى شرط فيه شرط يقودى الى قطع
الشركة في الخارج يفسد وهذه المعاقدة كذلك لان اتفاقهما على ان لرب الارض عن كل
قدان منها في كيتين من صنف من زرع في كل سنة قديوى الى ذلك فهو كاف في
فسادها وحكمها اذا فسدت ان الخارج جميعه لرب البذر والاخر اجر مثل أرضه حيث
كان البذر من العامل اما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل اجر مثل عمله ولا
يزاد الا على ما شرطوا وعند محمد يجب بالغاما بلخ وحينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض
في السنة الثانية لفساد العقد اذا الواجب فسخه بل لو كان صحيحا ومضت المدة فلامطالبة
بشيء بعد ذلك في الثانية ولا جبراء المقتضى تحرروا الله تعالى أعلم (سئل) بافادته وادق من
ضبطية مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطالب الاستفتاء عما اوضحه عنه قاضي
افتدى المنية وصورة ما ورد من قاضي المنية في ١٧ ر سنة ٩ غرة ١٧٢ طالب الافادته عنه
نهي اعزكم ان ما كتب من المحكمة في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة
سمالوط مذ كور فيه انه عقد الزراعة في أرضه الخ راجية اثر يمتع خصمه ابي زيد بن
يوسف بن عمار على ان جميع التقاوى والمصاريف منهما بالسوية وان ما يستدعيه الحرث
واللوق من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من ابي زيد
المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعا الارض المذكورة معادلي هذا
الوجه والذي كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان الزراعة اذا
فسدت فالخارج جميعه لرب البذر والاخر اجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل
واما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل اجر مثل عمله وليس في كتابته حكم
ما اذا كان البذر منهما كما صدرت به كتابة المحكمة فالقصد والاحاطة بالحكم الذي يترتب

١٢٩١

٢٣

جمادى الاولى سنة

على كون البذر منهما هل هو كون الخمار ج بينهما كما ان البذر كذلك او هو غير ذلك وهل
حكم ذلك يؤخذ بما قالوه عند قول التنوير دفع أرضه الى آخر على ان يزرها بنفسه
وبقره والبذر بينهما نصفان الخ تؤمل مخاطبة من يلزم في شأن ورود القول المصرح من
حضرة ليخبري العجل بمقتضاه (اجاب) ما تقدمه جوابنا السابق المؤرخ ٢٣ ربيع
الاول سنة ٩١ القيد في كتاب الزراعة من هذه الفتاوى به هذا التاويل من ان حكم
صور الفساد ان الخارج لرب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين ان يكون
البذر من أحدهما أو منهما معاقفاً خارج تابع للبذر فن كان مال الكالبذر يكون
مال الكالخارج سواء كان رب الارض أو غيره أو هما معاقفاً كان البذر منهما معاقفاً ابتداء
يكون الخارج بينهما ما وعلى غير صاحب الارض اجر مثل نصف الارض لربها نصيب
حصته من الزرع ولو عمل شريكه في الزرع في هذه الصورة لا يستحق اجر على عمله في
المشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

(كتاب المحظروا لالباحة والصيد والذباح)

(سئل) في رجل كان سبق له بعض تعلم في مذهب الامام مالك والآن يفتي الناس
على مذهب الامام الاعظم ويدرس التفسير ويصحح البخاري مع أنه لم يتلق شيئا من ذلك
عن شيوخ ولم يكن له معرفة بما يصح من احاديثه من الخطا ولا يعرف من آلات ذلك شيئا فهل
لولاية الامور ضاعف الله لهم الاثام من جهة ذلك كاه خصوصاً الاقتداء على مذهب
الامام الاعظم (اجاب) اذا تحقق ما ذكره هذا السؤال لا يسوغ افتاء الرجل المذكور
بما لم يقف على حقيقة ومعرفة من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب نسخ
الغفار عن رجل يجلس لتفسير القرآن وينقل احاديث سيد ولد عدنان وهو جاهل
بالعربية لا يعلم انه اخذ العلم عن أحد من المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على
السلطان منعه من ذلك فاجاب رحمه الله تعالى بما لفظه بمنع شرعاً على الرجل المذكور
ان ينقل تفسيراً وحديثاً مقلداً للسطور فان فعل ذلك على الوجه المذكور فقد باء بسخط
جسيم من الائم والنبور وصار من انتظم في سلك من يظن انه يحسن صنعاً وهو مأزور
لامأجور فالواجب على ولي الامر زجره وصفه ورغبه وفعه ودفعه ليكون ذلك زجراً له
ولامثاله عن ارتكاب مثل قبيح اقواله وفظيخ خصاله وشنيع أفعاله اه ومنه يعلم حكم
ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فيمن نبش مقابر المسلمين ويهدم أضرحة
الائمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكائنة في قبورهم وبيع
ذلك لثمن يبي بيوتاً وأما كن قارة وقارة يبي بذلك قبوراً وبيعه لثمن الناس وكذلك ياخذ
حجارة المساجد المشهورة بالقرافة يبي بها مساكن أو يبيعهما فهل يمنع من ذلك وعلى
الحاكم تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (اجاب) لا يسوغ لاحد نبش مقابر
المسلمين ولا هشم عظام الموتى ومنع من ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بني داراً

١٢٩١

٢

ذى القعدة

١٢٦٤

٢٨

شوال

١٢٦٥

٧

شوال سنة

فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موق
المسلمين فاذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له ان يبنى دارا في ارض مملوكة للغير بدون اذن
مالكها تعديا منه وغصب الارض الغير (اجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق
المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في ارض مملوكة للغير بغير اذن مالكها
والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب الحانوت
قهوة صرحت مصلحة التنظيم بفتحها فعورض في جواز ذلك بانه يترتب عليه المرور على
المقابر وقيل ان ذلك لا يكون الا من بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤاله الى حضرة تكم
على خلاف صورة الواقعة فقد توضح لخصر تكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كي من
بعد اطلاع حضرة تكم عليه بغير الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طر يقا
(اجاب) لا ينبغي ان يجعل المقبرة طر يقا يتوصل منه الى باب حانوته حتى قال علماءنا
اذ لم يصل الى زيارة قبره الابوط قبر تكم وموضوع جوابنا السابق فتح باب في
الطر يق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة فتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب الا
بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعا والله تعالى اعلم
(سئل) في بنت بكر بالغة رشيدة مات أبوها ولها أم بالمهر وستة أم أب تر يد السفر الى
جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابها معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من
السفر معها لا يكون للجددة المذكرة جبرها على ذلك لاسيما اذ لم يكن لها محرم يسافر
معها (اجاب) نعم لا يكون للجددة جبر بنت ابها الباتعة على السفر معها بدون رضاها
ولا يحل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستاجر حانوت
من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة
لبعض ملاك الحانوت قدر ما معلوم من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لاجل
عدم اخراجه من الحانوت فهل اذا اراد ملاك الحانوت اخراجه منها يكون المستاجر
المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (اجاب) الرشوة
حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فقراء من عتق امواله
اراد ان يدفع لهم في كل شهر جزا معلوما من اصل زكاة ماله وزكاة حرته لكونهم
محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجر على فعله أم لا (اجاب)
يجوز للرجل دفع زكاة عتق امواله حيث كانوا مرفقاها ويثاب على ذلك والله تعالى
اعلم (سئل) من ضابط خانه بما مضى منه انه بسبب الاقتضاء لزم
الحال المعروف حكم امر التعيش هل يجوز شرعا ان يكون من الاوجه المقابلة
المنهي عنها شرعا مثل التكسب من بيع البوظة ومثلها وكذا بيع الحشيش المذهب
للعقل وبيع الخمر وما اشبه ذلك واذا صار منع أحد من التعيش من تلك الاوجه فهل
في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (اجاب) الخمر نجاسة مغلفة وهي غير

ربيع الثاني سنة

مقومة في حق المسلم ولا يجوز بيعها الحديث مسلم ان الذي حرم شر بها حرم بيعها ويكفر
مستحلها ويجوز شربها وان لم يسكر منها ولا يجوز بيع الحشيشة ايضا كما اقي به
العلامة ابن نجيم وفي شرح الوهابية ويحرم كل الحشيش وقد اتفق مشايخنا ومشايخ
الامام الشافعي رحمه الله على تحريم تناولها وافتوا باحراقه مع حظر قيمته وأمر باعتدائه
بائعه والتشديد على آكله قالان فتوى المذهبين على حرمة حتى قال علماءنا ومن قال
بحل آكله فهو زنديق مبتدع اه وفي التنوير عن الجوهرة يحرم كل بلج وحشيشة
وأفيون لمن دون حرمة الخمر ولو سكر بها كمالها لا يحل بل يعزر اه وكذا يحرم شرب كل
مسكر من الاشربة ولو متخذة من الحبوب كالبر والشعير والذرة والدخن على قول الامام محمد
قليلها وكثيرها وبه يقتضي قوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فان
تصد بشر بها التلهي أو سكر منها فهي محرمة بالاجماع فلا يحل بيعها وقد ذكر
العلامة الزياحي واليعني ان الذميين يمنعون من بيع الخمر والخنازير وضرب الناقوس
خارج الكنيسة في الامصار ولا يمنعون من ذلك في قرية لا تقام فيها الجمعة والحدود وان
كان فيها عدد كثير لان شعائر الاسلام فيها غير ظاهرة وقيل يمنعون في كل موضع لم تشع
فيه شعائره م وفي الجوهرة وليس لهم ان يبيعوا الخمر والخنزير بعضهم على بعض في
دار المسلمين علانية اه ومن هذا يعلم ان المنع من بيع الاشياء المذكورة سائغ شرعا
ولا اثم على المانع في ذلك بل يثاب عليه ويؤجر لانه يحمي عن المنكر أو ما يؤدي اليه
والنهي عن المنكر واجب شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين ضابط
خانه بما مضى ان أمين الضابطية له منزل يدرب سعادة ويجواره ناس فقراء لهم اما كن
مملوكه لهم ويريد أمين الضابطية هدم حيطان جيرانه الفقراء وأن يبينهم لهم من هذه
لوجه الله تعالى فهل يجوز ذلك شرعا أم لا (اجاب) نعم اذا وقع الهدم والبناء من طرفه
تبرع الملاك العقار المذكور برضا الملاك يجوز ذلك شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل يملك عبدا بالغ اعطاه منه سيده بسبب دخوله على المحريم فباعه فاشترته الزوجة
من اشتراه افاظته لزوجها وتريد ان يكون معها في بيته فهل للزوج منعها ولا يكون
لها كشف وجهها عليه واذا ارادت ان تمتنع من طاعة زوجها وتسكت بنفسها ناشرة
قهر اعنه لا تجاب لذلك حيث دفع لها ما تدورف تجهيله وتجهير على طاعته حيث كان قائما
بحقوقها الشرعية ويكون له ان يسكنها في مكان شرعي خال عن أهلها وأهلها بحسب رأيه
(اجاب) عبد المرأة في حرمة النظر وحله كالاجنبي معها في النظر لوجهها وكفيها فقط نعم
يدخل عليها بلا ذمها اجسا عافان خاف الشهوة أو شك امتنع نظره الى وجهها فحل النظر
مقيد بعدم الشهوة والا فحرام وهذا في زمانهم وأما في زماننا فمع من الشابة ولو من غير
شهوة وتجب النفقة لخادم الزوجة المملوك لها مملوكا تاما ولا شغل له غير خدمتها ولو
جاءها بخادم لم يقبل منه الا برضاها ولا يملك اخراج خادمها من بيته قال في النهرو ينبغي أن

وجب ٢٥

رمضان ٢٥

ربيع الاول ٢٧

جادي الاول ١٢

ربيع الثاني ٥

رجب

١٨

يقدم بما اذا لم يتضرر من خادما اما اذا تضرر منه بان كان يحتمل من عن ما يشتره كما هو
 دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم امين فانه لا يتوقف على
 رضاها اه وتؤثر الزوجة بطاعة زوجها ولا تقهر على النشور وهو الخروج عن طاعته
 بغير حق حيث اوفاداهم للصدوق وكان قاعا بمحقوق النكاح الشرعية وعليه ان
 يسكنهم ما سكنوا من غير اخليلاعن اهلها واهلها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عظيم
 وقع في بئر فأراد صاحبه اخراجه من البئر فلم يمكن فقصه ذبحه فلم يقدر على ذبحه في
 رقبته حسب الجاري بداعي ضيق البئر فخرجه في فخذة وسال منه الدم فهل يكون ذلك
 حلالا ويجوز كل لحمه (اجاب) اذا وقع به بئر فلا في بئر فلم يقدر على اخراجه ولم يقدر
 على ذبحه أو نحره في المذبح فانه يذبح كذا الضرورة وهي جرح في أى موضع وقع
 من البدن كما صرحوا به فاذا وجد ما يذبحه كذا الاضطرار كما هو مذكور بالسؤال
 حل أهله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها
 ابن عمر سنتان ونصف أراد منعها من ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض
 بذلك فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) مدة الرضاع حولان ونصف
 عند الامام وحولان فقط عنددهما وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يباح الارضاع
 بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به له بضرورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذكر
 القهستاني عن المحيط لو استغنى في حولين حل الارضاع بعددهما الى نصف ولا تأثم
 عند العامة ونقل أيضا قبله عن اجارة القاع دى انه واجب الى الاستغناء ومستحب الى
 حولين وجائزا الى حولين ونصف اه ومن ذلك يعلم حرمة الارضاع بعد حولين
 ونصف حيث لا ضرورة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من الضابطية مضمونها قد علم
 لاضابطية طبع كتاب يقال له الصلات والعوائد ونشر بالبلدة ابيعه للعامة وحيث لم يفهم
 ان كان الكتاب الهكي عنه بخلاف الديانة والآداب ونظام الدولة أم لا لم ترقه لم تضر تم
 تؤمل ورود الافادة عما يترأى في ذلك للعلمية (اجاب) هذا الكتاب هو مجموع فوائده
 منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف
 اجابة ما فيه على كون صاحبها من اصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم
 من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كجربات الشيخ الديري وقد طبع مرارا حسبما
 هو مسموع وللعلمية تحرر هذا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من المحافظة
 مضمونها باحضرة ناظر مطبعة بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور
 الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف للبرقي على ذمته وهو بسبب ان الكتاب
 المذكور لم يسبق طبعه في المطبعة رام ناظر المطبعة الموصى اليه مخاطبة حضرة شيخ الجامع
 الازهر وحضر تمك ليعلم جواز طبعه من عدمه وحضرة شيخ الجامع أفاد ان الكتاب
 الهكي عنه هو من خصائص الآيات القرآنية واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

١٢

١٢٧٢

جادی الثانية

٢٧

١٢٧٣

جادی الاولى

٢١

١٢٨٢

روحاني ولا مانع من طبعه فلزم اخبار حضرة تمك لترد الافادة من حضرة تمك أيضا لاجل
 اشعار حضرة ناظر المطبعة كطلبه (اجاب) ان هذا الكتاب مشتمل على أبواب من علم
 الحرف والسميا والكيميا واسمات لا دلالك من يرادها لاهل كاه أو هدم داره أو
 عقد لسانه أو حصول الكراهة يذنبه وبين غيره وما اشبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم
 اهانة لبعض آيات قرآنية كأن تكتب آية كذا وتبني بها هدمي الخيام وهذا كله
 من المهرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي الى كثرة انتشاره والاشتغال به فلا يخجلوا ما ان يترتب
 عليه صناعة المسال بلا فائدة أو اضرار بخلق الله تعالى وكلها ما غير سائغ شرعا والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادته واردة من محافظة مصر مضمونها ان يوسف ودمتري شاشاني مرقوم
 بواسطة قنصلاتو جنرال دولة فرانسا بالتشكي في حق النقص المسمى خنا مارون بكونه
 بعد وفاة عمه ما قرر له لقبه ولقب نفسه خنا شاشاني ويرومان منعه من ذلك وجنا المرقوم
 أورى بان هذا اللقب مسمى به من صغره لامن عهده وفاة عم المرقومين وانه في غير امكانه
 تغيير شهرته منعاً من مضرته وانه لا بأس من تحرير رجعة ابراهيم ابيهم حيث ان
 الخواجه يوسف شاشاني أحد المرقومين مازال مبادرا باوجه الشكوى وليس مكتمل
 بذلك ومعهما على لزوم منع خنا مارون من ذلك اللقب فلاجل الوصول لما يقتضيه
 المنهج الشرعي في هذا القبيح ل يقتضي المحال لخبرة حضرة تمك الامل بالا حاطة ترد
 الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة للعلمية واجراء اللازم
 حاشية انه كان حصلت التورية من هنا الى الفريقة بين انه لمنع النزاع فالخواجه احنا
 يستعمل في امضائه خنا شاشاني مارون ليكون النسب متصلا بخنا مارون الذي هو لقبه
 الاصل في هل مع ذلك وتحرير الرجعة التي اجاب عن تحريرها خنا المرقوم يكون ذلك
 كافيا وما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا الخصوص اذ على ما فهم ان خنا الهكي عنه
 كان مربي بطرف عم الخواجه شاشاني المذكور (اجاب) ليس للخواجه يوسف والخواجه
 دمتمري شاشاني منع النقص المسمى خنا مارون من تلقيب نفسه بشاشاني شرعا على فرض
 ان ذلك لم يكن لقبله من قديم قبل وفاة عم المذكور بين والتعريف الشرعي اذا كان
 للنقص حاضر قائم بتسوية الاشارة وان كان غائب أو ميت فيذ كراسمه واسم ابيه
 وجده ان لم يتم ميزا قل من ذلك كلقبه أو صناعته أو وظيفته التي لا يشار كفيها احد
 في البلدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من محافظة مصر
 مضمونها تؤمل من بعد احاطة حضرة تمك بما ينهي الخواجه يوسف منان في رغبته
 طبع الستة كتب القائل عنها ومتى كان طبعها غير ممنوع بكم بالافادة (اجاب) فيما
 سبق طلبت المحافظة الافادة من هذا الطرف عن جواز طبع كتاب شمس المعارف
 الكبير فافسدت ابانه لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا فكذا طبع كتاب شمس المعارف

٢٣

١٢٨٥

ذی الحجة

٢٩

١٢٨٦

جادی الثانية

٧

١٢٨٨

الصغرى لانها مختصرها واما كتاب مجموع الجملوتية وكتاب ابي معشر فما لا ينبغي طبعهما اشرا لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول ضرر لبعض المخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة علي التاجر لان ذلك من الاكاذيب اللاتي لا ينبغي الاشتغال بها ويترب على ذلك ضياع الاوقات بالفائدة واما كتاب مجموع المتون وكتاب صلوات واوراد الشيخ ابي كرى فلا مانع من طبعهما والله الموفق تهجرو وقد تصادف ورود عريضة مشعولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضمة وبنهاية الا ان حاصل امانة للكتب الاسلامية بواسطة داخل اليهود والنصارى في بيعها وشراؤها وبالمخصوص في طبعها يحصل تناثر اوراق مشعولة على احاديث وآيات قرآنية واسماء معتزلة من غير اكرام منهم بها بالقائنها في الطرقات والدخول بها في الخمامير وخلافها وهذا امر يخل بمحاسن الشريعة الاسلامية ويلتصون عدم الترخيص لافراد هؤلاء الطوائف بطبع كتب العلم الشريف منعا للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترتب عليه ما لا يسوغ شرعا ما لم يحصل منه التعمد وعدم وقوع المظهورات والعريضة المذكورة رسالة لصق هذا لاجراء مقتضى والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضابطية مصر مضمونها تؤمل من بعد مطالعة سيادتك ما ينبغي محمد أبو زيد أفندي الخوجه بالمدارس من رغبته طبع الكتب الموضحة عنها بعرضه وهي التي تراى في حضر تكم عدم المانع لطبعها بكمم بالافادة (اجاب) متن خليل في فقه الامام مالك لا يدل على الخيرات ومنه الاثنية في علم العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من بعد مطالعة سيادتك ما ينبغي صاحبها وهي أفندي المطبعية من رغبته طبع الكتب الموضحة بعرضه وهي التي يرى في حضر تكم عدم المانع لطبعها بكمم بالافادة (اجاب) دلائل الخيرات ومجموع المتون وجزء عم ومجموع الاوراد ومن الشفاء للقاضي عياض المسؤل عن طبعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله تؤمل من بعد مطالعة سيادتك ما ينبغي صاحبها وهي أفندي المطبعية من رغبته طبع الكتب الموضحة بعرضه وهي التي يرى في حضر تكم عدم المانع لطبعها بكمم بالافادة (اجاب) دلائل الخيرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركي والعربي والفارسي ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومنه الى شجاع في فقه الامام الشافعي والحققة المرضية ومناقب السيد البدوي وحاشية الشيخ البقري على السبط وحاشية الشيخ البخاري على الكفر اوى وديوان الخطيب لابن حجر والقول المتين في بيان امور الدين وجزء تبارك وجزء عم المذكورة المسؤل عنها لا مانع من طبعها مع ملاحظة منع المظهورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادة عن بعضها بذلك والله تعالى اعلم

(سئل)

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله تؤمل من بعد مطالعة حضر تكم ما ينبغي الشيخ حسن أجد الطونجي المطبعية الراغب فيه طبع الكتب الموضحة عنها بما تراهي عدم المانع لطبعها بكمم بالافادة (اجاب) تاريخ الكامل لابن الاثير والمثل والنحل للشهرستاني وخزانة الادب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون المسؤل عن طبعها لا مانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من بعد مطالعة حضر تكم ما ينبغي صاحبها (اجاب) حاشية الشيخ الشرفاوي على الهدى في التوحيد وتقرير الشيخ الانبائي على الازهرية في النحو والمسؤل عن طبعها لا مانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله تؤمل من بعد احاطة حضر تكم بما انتهاه مقدمه مصطفى أفندي وهي المعجمي الراغب طبع الكتب الموضحة بما تراهي وافق طبعها بكمم بالافادة (اجاب) شرح المتنوى العربي للشيخ يوسف في التصوف وحاشية ابي النجاء على شرح الشيخ خالد وحاشية العطار على الازهرية وشرح الاجرومية في علم النحو وحاشية الصفتي على ابن ترمكي في فقه الامام مالك المسؤل عن طبعها لا مانع منه شرعا مع ملاحظة عدم الاهانة كما سبق والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من بعد احاطة حضر تكم علم ما ينبغي مقدمه منصور أفندي محمد المطبعية فان لم يكن هناك موانع ولا محذورات في طبع الكتب المذكورة ترد الافادة عنها من حضر تكم لاجراء اللازم اتباعا للاصول (اجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وجزء تبارك وعم والتعويطين والسبع سور من القرآن العظيم الهيكلي عنها لا مانع منه مع ملاحظة عدم المظهورات كوقوع اهانة شيء من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضابطية مصر شرعا على عرض مقدم من مصطفى أفندي وهي رئيس المطابع مضمونه الاستهزام عن طبع الكتب الا في بيانها (اجاب) طبع حاشية البقري على السبط في علم الفرائض وحاشية الامير على الشذور في النحو وحاشية العدوي على الزرقاني في فقه الامام مالك الهيكلي عنها لا مانع منه مع ملاحظة عدم المظهورات والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله الاستهزام عن جواز طبع اربعة كتب أحدها حاشية الصفتي والثاني حاشية البرماوي والثالث ترغيب المستنق ورابعها ابن ترمكي (اجاب) طبع حاشية الصفتي في فقه الامام مالك وحاشية البرماوي في فقه الامام الشافعي وترغيب المستنق في احكام الطلاق في فقه الامام المذكور وابن ترمكي في فقه الامام مالك لا مانع منه مع ملاحظة عدم الاهانة وعدم المظهورات والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض

١٢٨٨ ٨

١٢٨٨ ١٤

١٢٨٨ ١٩

رجب

١٨

١٨

شعبان

٢٤

رمضان

١٥

شوال

١٢

بما خاضه الامل من بعد الاطلاع على ما ينهى عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب
الموضحة فيه فان لم يكن مانع هناك ولا محذور لاجرا طبعها يفاد شرعا على هذا الاجراء
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوي اذا وافق العهدة ومجموع المتون ومجموع
الايراد وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن قاسم في فقه
الامام الشافعي المذكورة لاما نعت منه شرعا مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق
والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط يسهل مصر بافادته واردة بالاستفتاء عن طبع المصلحة
الحققة ومجموع الايراد وترجمان تركي وعربي وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعبط
وقصة نعيم الداري وقصة دليلة الهتالة وقصة مشرف من حكاية أبي زيد وقصة سعد
اليتيم وقصة مسرور والتاجر وقصة معاذ بن جبل ودويان ابن عروس وقصة الجمال
وقصة القط والافار الموضحة بشقة الافادة المذكورة وهل فيها ما يخل بالديانة أم لا
(اجاب) المترافى في هذه المسألة لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الايراد
والترجمان التركي والعربي ودويان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط
بملاحظة منع المحظورات والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط يسهل مصر شرعا على عرض
مقدم من حسن يوسف حاصله طالع الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكري وشرح ورد مسرور للاستاذ الشيخ
الشرقاوي أو عدمها لاجراء اللازم (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكري وشرح ورد مسرور للاستاذ الشيخ الشرقاوي
لامانع منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادته
واردة من الضبطية شرعا على عرض بما حاصله مقدمه برغب طبع الكتب المبينة
بهذا فهل يجوز طبعها (اجاب) طبع كل من الرسالة المتضمنة فضل شهر ربيع الاول
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب رضاعه من السيدة حليلة وتنقل
نوره الى أبيه سيدنا عبد الله وذكر نسبه الشريف وسفره الى الشام وزواجه بالسيدة
خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوي وجزء عم وجزء
تبارك وكتاب الهجائية والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الايراد وفضائل
السجدة لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سئل)
بافادته واردة من ضبطية مصر حاصلها الامل من بعد مطالعة سيداتكم ما ينهي به مصطفى
وهي المطبعية من رغبته طبع الكتابين الموضحين بعرضه متى تراءى لحضرتكم
عدم المانع لطبعهما يكرم بافادته (اجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجوري
على السمرقندية لاما نعت منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى اعلم (سئل) بافادته
واردة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من محمد أبي زيد برغب التصريح بجملة بطبع
الخمس كتب الموضح بيانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

حاشية

٢١ ١٢٨٨

ذى الحجة

٢٦ ١٢٨٨

٢٦ ١٢٨٨

مهرم

٨ ١٢٨٩

صفر

١٢٨٩

شوال

٩ ١٢٨٩

حاشية السجاعي على القطور وشرح الشذور في علم العربية وشرح ابن قاسم في فقه الامام
الشافعي وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لا بأس به
مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من
ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من أحمد مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص
لدى طبع دلائل الخيرات ومجموع المتون وكتاب ألف ليلة وليلة وقصة سيدنا معاذ
ومجموع الايراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شعيب وجزء عم وقصص الانبياء وطلبت
الافادته عن الجواز من عدمه (اجاب) طبع كل من دلائل الخيرات ومجموع المتون
ومجموع الايراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شعيب وجزء عم وقصص الانبياء فقط من
ضمن الكتب الموضح عنها مقدمه لاما نعت من طبعه شرعا بشرط عدم الاهانة والمحظورات
والله تعالى اعلم (سئل) من محافظة مصر بافادته مضمونها بناء على تشكي الحاج عبد
الرسول الى قنصل الانودولة الانكيز في شان الثلاثة صناديق التي داخلها المصاحف
الحاصل التوقيف من كرك السوييس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لسكونها
من طبع الهند حصلت المخامرة من هذا الطرف مع مصلحة عموم الكرك المصرية فوردت
مها الافادة في ٢٨ الماضي تتضمن حصا ول التحري الى كرك السوييس بارسال
مصحف لهذا الطرف لاجل بعثه لطرف حضر تكمن انظره حتى اذا روى لحضرتكم عدم
المانع من ادخال المصاحف السالف ذكرها يتحرر الى كرك السوييس بالافراج عنها
وحيث انه الآن وردت افادته من كرك السوييس ومعه مصحف مختوم عليه بالامتناع الاجر
لزم تحريره لحضرتكم وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه يكرم بافادته ما يترأى لحضرتكم
(اجاب) قد علم ما بخطاب سعادتك ولم يفهم عما توضح به اسباب منع دخول المصاحف
طبع الهند من الكرك فاذا كان المنع وعدمه منوطا بوجود الحال القاض فيهم اليس الا
فينظر هذا المصحف المرسل لهذا الطرف المحكي عنه بخطاب سعادتك لم يتضح به خلل فاحش
يوجب منع التعامل به ونشره واذا كان المنع لمحظور أو شيء آخر فلم يعلم لهذا الطرف والله
تعالى اعلم (سئل) بافادته من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من منصور أفندي
المطبعي بالاستئذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق وقصة
المعراج (اجاب) لاما نعت شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار
الحق المطبوع سابقا في الاستانة العلية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المحظورات والله
تعالى اعلم (سئل) في لفظ الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من
شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم أو من دعاء
بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع
الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (اجاب) احياء
ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢ ١٠

شوال ٢٢ ١٢٩٢

١ ١٢٩٣

شعبان

٢٠ ١٢٩٤

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الأحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف إلا في
 مخصوصه في هذه الليلة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في أحيائها فلم يثبت
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء ونقل عن بعض علماء الشام
 استحباب طائفة من أعيان التابعين تحالدين معدان واقمان بن عامر أحياءها جماعة في
 المسجد ووافقه على ذلك اسحق بن راهويه كما أفاده في إمداد الفتاح للعلامة الشرنبلالي
 ورفع الأصوات بالذكرو والدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خير الدين الرملي فقال
 إن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فالأمر أفضل حيث خيف الرياء أو
 تاذى المصلين أو النيام والجهر أفضل حيث خلا عما ذكرناه أكثر عملا لتعدي قائده
 إلى السامعين ويوقظ قلب الذاكر إلى آخر ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده
 من قاضي المنصورة عن حكم الأفادة الواردة من حضرة رئيس مجلس المنصورة
 التي صورتها في بعض القضايا الجنايية التي يقتضي الحال نظرها شرعا بحضور حضرته
 بالجلس ينظر لئلا في مواجهة الخصام الواقفين على أرجلهم أمام فضيلة حكمهم
 وشهودهم لها كرامة الشرعية يجري سؤالهم معرفة نائب أفندي المحكمة حاله كونكم
 جالسين متعاطين شرب الدخان في السجادة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض المجالسين
 لحضرته حكم في هذه الأجر آت ولعلمنا أن شرب الدخان في أثناء المرافعات الشرعية غير جائز
 لما نقلناه عن أفواه العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عايش وخلافه من
 السادة المالكية لما في ذلك من انتهاك حرمة الشريعة الغراء أردنا نصيحة بعض
 اخواننا الجرحين بذلك فردوا علينا بقولهم إن هذا الأمر جائز لما كان يحصل
 من حضرة مولانا قاضي أفندي المديرية وحيث حصل بيننا وبينهم الخلاف في هذا الأمر
 وكلنا ركن على مذهبه الذي يعبد الله عليه لهفاظتنا على اعتبار ديانتنا الغراء فنعنا
 هذا الأمر إلى فضيلة حكمهم بقصد الاستفتاء من هذه المادة المحاذرة العهد فالأمل الأفادة بما
 يوافق الشرع الشرعي لنكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب
 الذي يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لأجل الانعاز وردع المتعدي عن
 انتهاك الحرمات المرعية أو خلافه ولكم في ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) الحكم
 الشرعي في شرب الدخان الذي لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه فتور ولا
 محظور شرعي هو الاباحه بناء على القول بان الأصل في الأشياء التي لم يرد في شأنها نص
 شرعي ولا ضرر في استعمالها الاباحه وهو المرجح كما نقله عن سيدي علي الأجهوري
 المالكي في رسالته غاية البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن الوردي للعلامة
 القناوي الشافعي ونقل في الشرح المذكور فتوى عن علماء من المذاهب الأربعة يجعل
 شر به لذاته والحال ما ذكر بقطع النظر عن العوارض فارجع إليه إن شئت هذا بالنسبة
 لأصل شر به وأما شر به في أثناء المرافعات الشرعية في القضايا الجنائية مثل ما يكون

جاليا في ذلك المجلس كالمقاضي فهو استعمال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس
 فأذا لم يتحقق منه أهلية الحرمة الشرعية الغراء فهو على أصله لم يعرض له حكم آخر غير
 ما أفتى به هؤلاء العلماء من المذاهب الأربعة حيث لا موجب والأفواه حرام قطعاً
 لا قائل يجوز أهلية الشريعة الغراء بل ربما كان كفراً والعياذ بالله تعالى لكن هذا غير
 حاصل فلا يترتب هذا المحظور نعم قال الاستاذ الشيخ الطحطاوي والظاهر أن حكم
 تعاطيه حال القراءة يكره لمساقيه من الاختلال بتعظيم كلام الله تعالى وما تقدم من أن
 الأصل في الأشياء الاباحه نقل العلامة ابن عابدين أنه المختار عنه والجمهور من الحنفية
 والشافعية كما صرح به المحقق ابن الممام في تحرير الأصول والله تعالى أعلم (سئل)
 بأفاده من ديوان الأوقاف مضمونها قد توضح في أفادة شيخ خدامة من حضرة سيدنا
 الحسين أن مجلس ذكر السعدية الجارية عمل بالمسجد في يوم الثلاثاء جاز ضرب باضطراب
 فيه وأنه صار التنبيه منه مراراً يمنع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل غيرة وليكون الزوار
 وطلبة العلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالبالا المذكور قائلين أنه حرام فيرفع
 شيخ خدامة المسجد المشار إليه منع ذلك وحيث أن النظر في مثل هذا هو مما يتعلق
 بسيادتهم لم تحريره مؤمل أفادة الحكم الشرعي (اجاب) ما ذكر بأفاده سيادتهم صار
 معلوماً وحيث أن إجراء ضرب طبل المأز في المساجد مما لا يسوغ شرعاً من طرف الديوان
 يجري التنبيه على من يلزم بمنعه ومحل ذلك إذا كان فيما ذكر تشويش على مصل أو
 اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمعبد أو كان له وحى صرحوا بعدم جواز رفع الصوت
 بالد في المسجد إذا تروى عليه التشويش على المصلين والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده
 من حضرة الشيخ محمد الأنباري المولى مشيخة الجامع الأزهر خطاباً بهذا الطرف صورتها
 وردت لهذا الطرف أفادة من سعادة وكيل الجهادية تتضمن أن سعادة الباشا ناظر
 الجهادية والبحرية أشار بما ورد منه لسعادة وكيل الجهادية تلغرافياً عن النظر في مسألة
 هدم وحرق المسكن الموضوع بالاز بكية فكان مأذنة من مسجد الاز بكية مع كسر رؤس
 الصور الموجودة في فكتي كبرى قصر النيل أيضاً واعطاء الأخطار اللازمة لسعادته
 بأعدام المسكن المذكور لأجل أن يطمن على تأدية الغرائض المحافظة لنظام الامم وقلوبها
 بما أن دين الاسلام يحترم علينا وضع الاصنام التي كسرتها العصابة عند دخولهم مكة
 المشرفة قياماً بأوامر الدين وتنوّه بذلك المتلغراف ان المصائب ما ترات على بلادنا
 الامن عهداً نصب صفي مصر واسكن درية ويرام اعطاء الأفادة الواضحة بما يقتضيه نص
 الشرع الشريف في ذلك لتابع الأجر بمقتضاه إلى آخر ما فيه وحيث أنه من اللزوم أفادة
 سعادته بالحكم الشرعي عن ذلك في جميع المذاهب اقتضى تحريره لسيادتهم لتفقدوا
 الحكم فيه على مذهب الامام الاعظم والامل سرعة الأفادة لانه ورد ساعة تاريخه أيضاً
 استعمال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح علماء ونا بان اقتناء صورة ذي الروح الكبيرة التي

تيسر وللناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعديش بدونها مكره محرر عما فيجب
 ازالته سحرما ونقل في رد المحتار على الدر في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه
 حوز لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزِيلها و ينبغي أن يحجب عليه ولو استأجر مصورا فلا
 أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليها انتهى
 ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة في فتنى كبرى قصر
 النبل والله تعالى أعلم (تتم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة
 كل منكر في بلادهم كالتعامل بالر باو فتح الاماكن المعروفة بالكر اخانات والخانات
 وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عباد الله تعالى المخالفة للشرع الشريف ومنع الظلم
 والحكم به. ير ما أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من الداخلية
 من قلم الوقائع تتضمن ان الشيخ محمد اهزيلا صاحب امتياز مطبعته يات من طبع قصيدة
 سيدى محمد بن زين التحريرى ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محررى الوقائع
 لا عطاء القول في بعضها بعد حذف بعض آيات لا يحسن نشرها والبعض
 توقف بدوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتكم للاطلاع
 عليها واعطاء الافادة بما يترأى من جواز طبعها وعدمه لزم تحريرها لسيادتكم
 بذلك ومعه القصيدة (أجاب) لا مانع من طبع هذه القصيدة الحشرية المنسوبة
 لسيدي محمد بن زين التحريرى اذ لم يخرج ما ذكره فيها عما ورد ولو في حديث
 ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى أعلم (سئل) باقادة ناظر قلم
 الوقائع بالاستفتاء عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنايلسى
 وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع
 جواز ما يخجل باحد هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدي
 عبد الغنى النابلسى المؤلف كل من في تعبير المناجات لا يرى في محرره اخلال بالدين
 وغيره حيث روى في ذلك عدم المخطور الشرعى كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى
 لاسما و مؤلفوها من أكابر علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدي عبد الغنى
 النابلسى وابن سيرين بهامشه في مطبعة بولاق الكبرى في جمادى الاولى سنة ١٢٩٤
 والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من الهند بقصد الاستفتاء عنها (الاول)
 ما تقول علماء الاسلام فيما لو تزكج مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو تركية
 مجوسية هل يجوز أولا واذا قلتم بالجواز فهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق
 الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الانفاق والقسم كالأول كانت مسلمة (أجاب)
 نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز
 نكاحه مجوسية لما في الدر المختار وصح نكاح كتابية وان كره تنزيها مؤمنة
 بنى مرسل مقرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر

١٣٠٠

٩

ربيع الثاني

١٣٠١

١١

محرم

١٣٠٢

٢٠

ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المحرمات القسم السابع المحرمات
 بالشرك لا يجوز نكاح المجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا
 في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يبطأ المشرك والمجوسية تلك العين انتهى وقوله
 تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولا ممة مؤمنة خير من مشرك ولو أعجبتمكم
 والمشركات نعم الكتابيات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير
 ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه هم يمشركون ولكنها
 خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب كما في البيضاوى وهي من سورة
 المائدة ولم ينسخ منها شيئا كما في حاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضا ويجوز للمسلم نكاح
 الكتابية المحررية والذمية محررة كانت أو أمة كذا في محيط السرخسى والاولى ان لا يفعل
 ولا يأتى كل ذبيحتهم الا ضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله منعها من
 الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج ومن اتخذ المخرف من منزله كذا في
 النهر القاتق ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا في السراج
 الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتق ديناسما وبأوله كتاب منزل كعصف ابراهيم عليه
 السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فتجوز من نكاحهم وأكل
 ذبائحهم كذا في التبيين انتهى ثم قال ومن كان أحد أبويه كتابيا والآخر مجوسيا كان
 حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع ولو تزوج المسلم كتابية فتجوزت حرمت عليه
 وانفسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتنصرت أو نصرانية فتجوزت لا يفسد نكاحها ولو
 تصابأت عند ابي حنيفة لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قال
 ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لاستوائهما
 في عملية النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان وفيه من الباب الحادى عشر في
 القسم ومما يجب على الأزواج النساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوته عندها
 للعجة والمؤانسة لا فيما يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيخان والعبد
 كالمحرر في هذا كذا في الخلاصة فيسوى بين الجديدة والقديمة والبر والذنب والصبيحة
 والمرضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائل
 والصغيرة التي يمكن وطؤها والمهرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبيين وكذا بين
 المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضا من الفصل الاول من الباب السابع
 عشر في النفقات يجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها
 أو لم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيخان انتهى وفي
 تنوير الابصار من باب النفقة فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيرا لا يقدر على الوطء أو
 فقيرا ولو مسلمة أو كافرة تطبيق الوطء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة الكتابية
 للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ما هذا الميراث واللعان وحدهما في كتاب الفرائض ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولا في المصايح لا يوارث أهل ملتين شتى والاجماع عليه وعلى انه لا حد للاباحة في المسئلة ولان شرط اللعان الاحصان واهلية الشهادة وهو كونها مسلمة حرة بالغة عاقلة كما في ردالمحتار من اللعان ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمما أمكنكم من قنيتها فمك المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة في الباطن نكاح الحرة فإينكح أمه ونكاح الأمة الكتابية يجوز عندنا والتقييد في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط اتفاق مع التقييد به وقال ابن عباس ومما وسع الله على هذه الأمة نكاح الامة واليهودية والنصرانية وان كان موهرا وفيه دليل لنا في مسئلة الطول وقال أنس نكح عثمان نصرانية ونكح طلحة يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المارحمن الطعام في قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل اسمك الطعام المطلق على اطلاقه أو الطعام المذبوب المحلل على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية أو من غيرهما مما لم يرد الشرع بخبره ودليله من الكتاب قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام في الآية خصوص الحيوانات المذكاة ذكاة شرعية لان غيرها لا يختص حله بآية دون أخرى فلا فائدة في التخصيص عليه بخلاف المذبوب الا ترى ان ذبيحة الجوسى والوثنى لا تحل بخلاف ذبيحة المكاة في هذه المذبة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبايحهم لان سائر الاطعمة لا يختص حلها بالامانة وطعامكم حل لكم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم ولانه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما ساع اطعامهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبايحهم خاصة لان ما سوى الذبايح فهي محالة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت لهم فلا يبقى اختصاصها بأهل الكتاب فائدة ولان ما قبل هذه الآية في حكم الصيد والذبايح فحمل هذه الآية عليه أولى ولان سائر الطعام لا يختلف من تولاه من كتابي وغيره وانما يختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكاة دل على ان المراد بطعامهم ذبايحهم اهـ ودليله من السنة كما صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي أهدتها اليه يهودية زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم حين هدتها الى عنقها وذبحتها واصلتها ثم هدتها الى سم لا يلبث بأن يقتل من ساعتها فاكل منها وكل ردها من أصحابه معه والحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه وصاحب الماوهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في غزوة

١٢٠٢

٢٠

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية المحرم سنة سبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشهرية أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيما كل ويشرب ويبيت معها على الاعلان يتراضى الطرفين فهل ينزل تراضيها على ذلك منزلة الصيغة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينعقد النكاح بذلك أولا وفي هذا هموم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدرآباد دكهون ولا يهتدون عن كونها في نكاح الغير أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة بزواج آخر أو في عدته فان قلتم بالاول فهل اول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي فقط أولا بمن التراضي والاعلان وما معني الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء المحرمه وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح ولا في شبهته أما الاول فلان ركبه الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولم يوجد وأما الثاني فلعدم وجود ما يحقق ذلك قال في الهندية في الباب الاول من النكاح وأما ركبه فالإيجاب والقبول كذا في السكافي والإيجاب ما يتلفظ به من أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعقد به النكاح فهو نوعان صريح وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما هداهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المبرسوط ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والاعارة والاحلال والتمتع والاجازة والرضا ونحوها كذا في التبيين اهـ وعلى مقابل الصحيح من الانعقاد بلفظ الاجارة فالمراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ قاصدا به النكاح مع قبول الآخر كذلك لان يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون زنا وان كان لا يحسد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيهان في أول كتاب الحدود ولولا استأجر امرأة ليرزى بها فزنى بها لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان استأجرها للخدمة فزنى بها يحسد اهـ وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب ولا حد بالزنا بالمتأجرة له أي للزنا والحقوق وجوب الحد كالمأة جارة للخدمة فتح اهـ وعلى قول الامام رضي الله عنه فالساقط انما هو الحد لا حرمة الزنا كما يؤخذ من ردالمحتار أول كتاب الحد وعنده قول الشرح والزنا الموجب للحد وطء مكاف ناطق طامع في قبل مشتهة خال عن ملك وشبهة ونصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنا ولا يحسد قاذفه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحسد به اهـ والاعلان الذي يكتفي به الامام مالك عن الشهادة الذي نقله قاضيهان في فتاواه ونصه فصل في شرائط النكاح منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها بحضور الشهود وشرط الكتابان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط الاعلان جاز اهـ

٢٠

١٢٠٢

لا يحدى تغافل في هذه الحادثة فان مذهبه ان النكاح لا ينعقد بلفظ الاجارة ولو ذكر معه المال قال في الشرح الكبير للعلامة الدردير على متن الشيخ خليل من كتب السادة المالكية وصيغته أي النكاح أنسكت وزوجت ولو لم يضم صداقا كما يأتي في التفويض وصح بتسميته صداقا وهبت لك ابنتي مثلا أو صدقت عليك بها بكذا فان لم يضم صداقا لم ينعقد وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كعبت لك ابنتي بصداق قدره كذا أو ملكتك اياها أو أحلت واعطيت ومنجحتك اياها بكذا أي مثل وهبت حيث سمي صداقا فينقذه به النكاح أولا ينعقد ولو سمي صداقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالخمس والوقف والاجارة والعارية اه على انه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لا تتم قدر صحته ولا تترتب ثمرته الا بعد الاشهاد قال العلامة الدردير في الشرح الصغير ونذب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف اذ كثير من الأئمة لا يرى صحته الا باشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحا في نفسه وان لم تحصل الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تتم قدر صحته ولا تترتب ثمرته من حل القمط الا بخصوص ما قبل البناء اه اذا علمت ذلك فحققت ان هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه بقوله ولا تقر بوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا قال في تفسير الخازن ولا تقر بوا الزنا انه كان فاحشة أي قبيحة زائدة على حد القبح وساء سبيلا أي بشس طر يقاطر بقه وهو ان تغصب امرأة غيرك أو أخته أو بنته من غير سبب والسبب ممكن وهو الصهر الذي شرعه الله تعالى قيل ان الزنا يشتمل على أنواع من المفساد منها المعصية والنجاسات المحل على نفسه ومنها اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بتر بيته وذلك يوجب ضياع الاولاد وانقطاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم فقد حصر الحلال في الأزواج او ما ملكت ايمانهم والمذكور في السؤال لم يكن واحدا منهما وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كل فرج سواهما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم بيع الحر اثر الاتي باعه من أحد من اقرار بهن أو بعن أو وهبن أنفسهن في أيام القمط تخوف الموت من الجوع او حصل ذلك في غير أيام القمط فهل هذا البيع صحيح أولا وهل وطأهن بهذا السبب حرام او حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الواطئ أو هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع بآية فاما ما بعده وما فداءه اذ لا دليل خلافة أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته للأول (أجاب) حكم بيعهن وهبتن للغير سواء كان البيع او الهبة صادرا من غيرهن أو ممن أنهن باطل فلا يملك بحال من الاحوال لانهن اسن بمال أصلا فلا يدخلن في مثل احد وان كن رضين بذلك لان الحرية من حقوق الله تعالى اذ يتعلق بها وجوب

فحواجج والزكاة فلا يتمكن الشخص من اسقاطها وحمل نفسه عملوا كالغير لانه غير قابل للملو كية قال في تنوير الابصار وبطل بيع ما ليس بمال كالدم والميتة والحجر والبيع به ذ ك ذلك في باب البيع الفاسد وذ ك فيه ايضا ان الباطل لا يملك بالقبض بخلاف الفاسد اه والميتة مثل البيع لانها عليك بغير عوض مشروط فلا تكون الا فيما هو مال ففي الهندية في ذ ك شروط الهبة الراجعة الى الموهوب ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحرم والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالخمر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدت به الحاجة لعدم شئ يحذره ولا يقدر ايصاعا على تحصيله ان يحكي مهربته بما قدر في الهندية من الباب الحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب السكب ويفرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يعجز عن الخروج والطلب اه وحكم وطئهن بعد الهبة او البيع المذكور انه زنا محض لا يثبت معه نسب الاولاد لانه لم يوجد في ملك عين ولا شبهته ولا في ملك نسكاح ولا شبهته اما الاول فلما علمت من بطلان البيع والهبة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ امة ابنته مثلا واما الثالث فلعدم ركنه من الايجاب والقبول اللذين ينعقد بهما النكاح لعدم ارادته فيما ذ كروا والمرابع فلعدم ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ معتدنه مثلا فصا ووطئهن على هذا الوجه حرام لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهن او ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين الآية بل لو كانت المرأة من هاته النساء فرأى الرجل آخر ينسكاح يثبت نسب ولدها من زوجته لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر رواه الجماعة الا ابا داود وفي لفظ البخاري صاحب الفرائض (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع بآية فاما ما نبهوا ما فداء اذ لا دليل خلافه اقوى منه او يساويه حتى تثبت معارضته للاول ان هذه الآية نزلت في يوم بدر وكان الكفار حينئذ من مشركي العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق اصلا وقوله تعالى في الآية فاما ما نبهوا ما فداء ارشاد لما فيه المصلحة في ذاك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند اقتضاء المصلحة له وحينئذ لا تنفد الآية منع غير المن والفداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله تعالى فسدوا الوثاق امر ارشاد ثم قال تعالى فاما ما نبهوا ما فداء فيه مسائل الاول اما وانما المحصر وحلهم بعد الاسر غير مختص في الامرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والفداء فنقول هذا ارشاد فذ ك الامر العام في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في امري العرب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذ ك الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر في المتن ان الزمان ولان القتل ذ ك به قوله فضرب الرقاب فلم يبق الا الامران اه وحكم

بشرى العرب عندنا بعد آية براءة انه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ولا يتركون احرارا
 بغير الجزية عليهم لان القرآن نزل ببلغتهم فالعجزة فيهم اظهر من غيرهم لان الآية وان
 دلت على جواز المن والقضاء الا ان اماننا الاعظم ابا حنيفة في المشهور عنه يقول بنسخ
 ذلك بآية فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل
 مرد فان هذه الآية في صورة براءة وهي آخرة نزلت اى كاملة فتكون ناسخة لآية
 المن والقضاء في الدر من المفسر ما نصه وقتل الاضاري ان شاء الله لم يسلّموا واسترقهم
 او تركهم احرار اذمة لنا الا مشركي العرب والمرتين كما سيحى وحرم منهم اى اطلاقهم
 بما ناولوه بعد الامم ابن كمال لتعلق حق القاتلين وجوز الشافعي بقوله تعالى فاما منا
 بعد واما فدا قلنا نسخ بقوله تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم
 فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درودر الشريعة اه وكون
 سورة براءة آخرة نزلت عزاء في رد الهتار الى فتح القديروذ كره في حواشي الجلالين في
 آخر سورة النساء حيث قال روى انه صلى الله عليه وسلم بعد ما نزلت سورة النصر عاش عاما
 ونزلت بعدها براءة وهي آخرة نزلت كاملة الى آخر ما ذكره اه وفي رد الهتار قوله
 الا مشركي العرب والمرتين فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام او
 السيف اه وكون آية المن والقضاء منسوخة عند ابي حنيفة منقول في كثير من
 التفاسير والدلائل القرآنية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والمالك المترتب عليه كثيرة
 كآية كفارة اليمين والقتل واظهار آية جيل الاستمتاع بملك اليمين وكذا الاحاديث
 والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر بفعله عليه الصلاة والسلام في
 مواطن كثيرة وخرج البغوي في مصابيح السنة عن ابي سعيد الخدري قال لما نزلت بنو
 قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه بجاء على جوار
 فلما دعا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فاجلس فقال رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء منزلوا على حكمك قال فاني احكم ان تقتل المقابلة
 وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملاك ويروى بحكم الله فبالوا قطع باب الرق
 والعبودية لمساكن شي من ذلك والله تعالى اعلم (الخامس) ما حكم سؤر الكتمان
 والمهوس وعبد الاصنام وما اصابته ايديهم من الماء او المائعات هل هو طاهر او لا واذا
 قاتم بالاول فما المراد من قوله تعالى انما المشركون نجس هل نجاستهم كالعدرة او كالجنب
 وهل سؤر شارب النخروا كل لحم الخنزير مسلما كان او كافرا نجس اولا (اجاب) سؤر
 الادمي ولو جنبا او كافرا او امرأة ولو حائضا ونفسا طاهرا لا سؤر شارب النخروا كل
 لحم الخنزير مثلا ان شرب احد هما من الماء على فور ذلك فلولوا بتمام رقة ثلاث مرات بعد
 لمس شفقيه بلسانه وزال اثر نجاسة فقه ثم شرب لا يكون سؤر نجسا الا اذا كان شارب
 طويلا لا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا نجس بشي مما تقدم ويكون سؤره نجسا واذا

اصاب الكافر ماء او ماء لا يجسه كذا يؤخذ من الدور والمهتار والمراد من قوله تعالى
 انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كما نقله في رد الهتار ومن البحر وقيل غير ذلك كما
 ذكره آفة التفسير قال في الخنازن قيل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من
 اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من
 اليهود والنصارى والنجس الشئ القذر من الناس وغيرهم وقيل النجس الشئ الخبيث
 والمراد بهذه النجاسة نجاسة الحكم لا نجاسة العين سموا نجسا على الذم لان الفقهاء اتفقوا
 على طهارة ابدانهم وقيل هم نجس العين كالكلب والخنزير حتى قال الحسن بن صالح
 من مس متركا فليتوضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال
 قتادة سموا نجسا لانهم ينجسون ولا ينجسون ويحسدون فلا يوضئون وقال القسفي في
 تفسيره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ولا يهتم لا يطهرون
 ولا ينجسون ولا يجنبون النجاسات فهي ملازمة لهم او جعلوا كائهم النجاسة بعينها
 مبالغة في وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) ما معنى حديث من
 تشبه بقوم فهو منهم هل المراد منه التشبه في كل الامور او ولو كان في بعضها وهل التشبه
 بالكفار الممنوع اخذ من اشارة الحديث التشبه في خصوص مناص الشارع على تحريمه
 او هو شامل اى تشبه كان ولو في المباح او المسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بحل ولا
 حرمة وهل بين الشارع للبس هيئة مخصوصة لا يجوز العمدول عنها او هي من جملة
 الامور المباحة وهل الجبة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت
 هيئتها كلبوسه صلى الله عليه وسلم او كهيئته ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين
 دليل على الثاني وهل لبس الطربوش والتكلمة المعبر عنها في مصر بالسترة والبنطلون
 والمجزمة التي تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى اولا وعامة معنى لفظ منهم هل معناه من
 تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم او معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم
 ان يكون كافرا وهل من جملة التشبه الممنوع كل الطعام على السرير وقطع الخبز
 واللحم بالسككين وغيرها اولا افتونا من كتب الفقه مع بيان أدلة تلك المسائل من
 الادلة الاربعية واقوال السلف رحمكم الله (اجاب) هذا الحديث ذكره الامام
 السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزيزي قال المناوي اى تريا
 في ظاهره بنزهم وقال العلقمي اى في لبسهم وبعض افعالهم فهو منهم قال العلقمي
 اى من تشبه بالصالحين يكرم كما يكرمون ومن تشبه بالفاسق لم يكرم ومن وضع عليه علامة
 الشرف اكرمه وان لم يتحقق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من الجان بالحيات المؤذيات
 وظهـر لنا في صورتهم فانه يقتل وانه لا يجوز في زماننا لبس العمامة الصفراء والزرقاء
 اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابوداود عن ابن عمر والطبراني في الاوسط عن حذيفة
 قال العلقمي يجازيه علامة الحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبيه بالكفار وقد يكون صوريا بان يفعل كفعالهم من غير قصد تشبيههم - وقد يكون
 حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا التشبيه بهم وعلى كل امان تشبيههم - ثم في محرم اول فان في
 الاول فهو ثم مطلقا قصدا ولم يقصدوا في الثاني ان قصدا ثم والا فلا يدل على ذلك ما
 ذكره في شرح الدرر من باب مقصدات الصلاة ونصه وقرأته من مصحف أي ما فيه قرآن
 مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حيل وقيل لا تقصد الاباية وامتنع
 الحامي وجوز الشافعي بلاكراهة وهمامها التشبيه باهل الكتاب اي ان قصده لان التشبيه
 بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبيه كما في الجهر اه وكتب عليه في
 رد المحتار قوله لان التشبيه بهم لا يكره في كل شيء فانه أكل وشرب كما يفعلون بخبر من شرح
 الجامع الصغير لقاضيهان ويؤيده ما في ذخيرة قبيل كتاب القدرى قال هشام رأيت على
 أبي يوسف زعلين مخصوصين بمسامير فقلت أترى بهذا الحديد باسا قال لا قلت سفيان وثور
 ابن يزيد كره ذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس
 النعال التي لها شعروا منها من لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به
 صلاح العبد لا تضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه
 وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبيه اصل الفعل اي صورة المشابهة بلا قصد اه ولم
 يبين الشارع للباس هيئة مخصوصة فيجب وزلبس ثيابهم عند عدم قصد التشبيه قال في رد
 المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة
 لانهم لا يتقون الحمار وقال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من
 ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استخلاصهم الخمر فهذا اولى اه فانت تراها اطلق جواز
 لبس ثيابهم ولم يقيده بكونها على هيئة مخصوصة وفي شرح الاشباه لمية الله افندي البعلبي
 من كتاب السيروك كذا يكره لوتربزنا نيرا ايهود والنصارى وهو زنا من صوف او شعر
 يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلقة لشدته كما يشهد المسلم المنطقة بل يعلقه على العيين
 والشمال برجندي وفي معين المفتي كل من تشبه بالكفار همدا او تربزنا نيرا النصارى او
 تربزنا نيرا النصارى او تغلظس بقانسوة الجوس او دخل بيعة او كنيسة لزارتها والتبرك
 بها او تبرك ببعض كبار الكفار لانه كره زيادات عبادتهم او شيء من خواص دينهم يكره اه
 وتقييده بالعمدا اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة تكويف برد او فعل ذلك خديعة في
 الحرب او طليعة للمسلمين او لان البقرة لا تعطيه لبنها الا اذا لبسها او استتر بها لم يكره
 والكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة او لم يدخل تميم في التشبيه يعني ان قصد التشبيه
 بهم مكره ولا يلزم ان يكون مع ذلك دخول الكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولوقال
 المترن بزناهم او اللابس لساها من شعراهم كتمت مستتر ثيابهم ولا اعتقد دينهم صدق
 ذبانه لا قضاء واطلاق معين المفتي وعلى القارى في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق
 ايضا في القضاء فليتامس اه وروى البخارى عن المغيرة قال فافترعت عليه الاداة

وغسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما
 من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخارى لابن حجر ما نصه باب الصلاة في الجبة
 الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم تتحقق نجاستها وانما عابر
 بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذلك دار كثر وقد تقدم في باب المسح على
 الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفيا وكانت من ثياب الروم
 اه ولا يداود من صوف من أجباب الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق
 السكين دليلا على ان هيتها كلبوس الكفار لما ذكرنا انه يجوز لبس ثيابهم على
 هيتها عند عدم قصد التشبيه واما معنى فهو منهم انه كافر مثلهم ان تشبه بهم فيهمسا وكفر
 كان عظم يوم عيدهم تحبب لالدينهم اوليس زناهم او ما هو من شعراهم قاصدا بذلك
 التشبيه بهم استخفا بالاسلام كما قيده ابو السعود والخوي على الاشباه والا فهو مثلهم - ثم في
 الاثم فقط لافي الكفر واما كل الطعام على السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين فلا
 يوجب كراهة القدرى مالم يقصد التشبه بالكفار فقد ذكر في الهندي من الباب الحادى
 عشر في الكراهة في الاكل ومائة صل به ما نصه قال علاء الدين الترمذى يكره قطع الخبز
 بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية اه وفي كراهية الدرر
 قبيل فصل البيع ما نصه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرهه فان الله كرمه وفي رد
 المحتار قوله وجاء قال شيخ مشايخنا الشيخ اسمعيل الجراحي من الاحاديث المشتهرة
 لا تقطعوا الخبز واللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم - ولم يكن انتم شوهنشا قال الصغاني
 موضوع اه وفي المجتبى لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اه والله تعالى أعلم

(كتاب احياء الموات والشرب)

(سئل) في قطعة ارض لاملك لاحد عليها احياها رجل باذن نائب الامام وصارت
 صالحة للانتفاع بها فهل يملكها الهي بذلك وله البناء والقراس فيها وله وقفها على
 مصالح مجده واقاضى الجهة اخراج سند الوقف بذلك (اجاب) اذا احيا مسلم اودى ارضا
 غير متفق بها وليست مملوكة لمسلم اودى وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى
 الامر وهو جهورى الصوت لا يسمع بها صوته او قرية منه على قول محمد المفتي به
 ملكها ان اذن له الامام في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه المتون والا فلا والله تعالى أعلم
 (سئل) في قطعة ارض لاملك لاحد عليها ولا نفع بها لاهل القرية التي عليها احياها رجل
 باذن الامام فهل تكون للمحيي ويملكها بذلك الاحياء وله التصرف فيما يشاء
 (اجاب) اذا احيا مسلم اودى ارضا غير متفق بها وليست مملوكة لمسلم اودى وهي بعيدة
 عن القرية اذا صاح من أقصى الامر لا يسمع بها صوته ملكها عند أبي يوسف وهو المختار
 واعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية وبه قالت الثلاثة وهو ظاهر الرواية وبه يفتي والله
 تعالى أعلم (سئل) في ارض موات قيم باثرهم - دوم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

يكنز لأحد فاستولى عليه رجل فبناه وأحياه بأرضه باذن الحاكم ثم بعد ذلك أراد رجل
 أجنبي أن يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع
 اليد حيث أحياه باذن الحاكم (أجاب) نعم لا يجاب لذلك لأن كان الأمر ماضيا ومسطورا
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استبدلا أرضا للزراعة واحد البدلين يجاور أرض
 بور حريم البلد أصح من أخذه شيئا من الأرض المذكورة وجعل فيها جونا للوضع الزرع
 المصود فهل إذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصله من الأرض
 المذكورة في البذل ولا يختص به جاره لأنه حق العامة (أجاب) حق الانتفاع بحريم البلد
 لأهلها وليس لأحد منهم منعه غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم
 (سئل) في جماعة بأيديهم قحار وبالأجار موضوعة بشاطئ نهر النيل الأعظم معدة لصيد
 السمك تكون ماء البحر يملؤها عند زيادته وينزل عنها وقت هبوطه فيبقى السمك
 فيها فيتناوله من هي يبيده ويتصرف فيه من شاء ببيع وغيره قام عليهم الآن جماعة
 يدعون أن تلك القحار يز يستحقون فيها نصيبا مع ما لو ما عن أصولهم ويريدون رفع
 أيديهم عن ذلك النصيب وأنهم اختلفوا بذلك لدى بيعة شرعية ولما سئل واضع اليد
 عن ذلك جددوا الاستحقاق والاقرار المذكورين فهل التحجير المذكور بشاطئ النيل
 لا يفسد الملكية فيما يجروه سواء قلنا بأنه موات يجوز أحياءه باذن الإمام أو قلنا بأنه من
 حريم النهر لأن مجرد التحجير لا يبيده أحياءه وإذا قلنا بأن ذلك ليس بأحياء شرعي فاذ وقع
 فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرعا (أجاب) المصريح به أن الانهار
 العظام كأميل ليست مملوكة لأحد ويملك كل واحد من العامة الانتفاع بها بسبق
 دوابه وأرضه ونصب طاحونة ودالية واتخاذ مشرعة ونهر إلى أرضه بشرط أن لا
 يضر بالعامة ومن جهة الانتفاع جعل القحار يز المذكور على شاطئه لصيد السمك
 للجماعة المذكورين ذلك حيث لا ضرر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في أن الاجار
 الموضوعة للقحار يز المذكور مملوكة لآل بابها فتورث عنهم وتجري فيها الخصومات
 كاثار الدعاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض من
 الأراضي المصرية الموات بدون أن يؤمر من ولي الأمر ولما أصح بعض ضارب عليه
 الخراج ثم فيما بعد ظهر أنه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جز من ترزع وجز لا زال
 مواتا فإراد ولي الأمر نزع الأرض المذكورة من الرجل المذكور لضرب الخراج عليها
 وأصلح الجز الباقى فيها مواتا فإدعى الرجل أنه يملك الأرض المذكورة عن والده
 بموجب وثيقة وانها آتت إلى والده من مريان أولاده على كان أنهم عليهم بها في سنة
 ١٢٢٥ بأمر من ولي الأمر وقتها بشرط أنهم يصلحونها ويرزقونها ولم يجروا بها شيئا من
 التصالح والزراعة فضلا عن كون الحدد المذكورة بصورة الحجة هي باملا فقط لا من
 واقع الأمر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الرزنامة التي هي محل تسجيل قيد

٢٢ ١٢٦٨
 ١٩ ١٢٦٨
 ١٠ ١٢٧٢

جمادى الاولى

صفر

الاقطاعات بالأوامر فلم يوجد بها اقطاع الأرض المذكورة لا خدو بحث أيضا من الأمر
 المرتكن عليه المدعى فاجتنب الحكم الشرعي في ذلك هل لولي الأمر نزع الأرض
 المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل إذا وقف رجل أرضا من
 الأراضي الأميرية خراجية كانت أو مواتا بدون اقطاع من ولي الأمر تجوز وقفه ويكون
 معه ولا يبرأ أم لا واجيب عنه من قبل العلامة مفتي نغراسكنة درية حلالا بقوله أعلم أنه
 يشترط في ثبوت ملك أولاده على الأرض المذكورة ثبوت انعام ولي بهمهم وتعيينهم
 باسمائهم والا كان تملك كالمجهول وتعيين الحدود واصلحهم لها ورزاقها وإذا فقد شرط
 من هذه الشرط ولا يثبت ملكهم وإذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح تملكهم لهم للواقف وإذا لم
 يصح التملك لم يصح فيها الوقف فلولي الأمر أخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق
 بالأرض المنتمية بها وأما ما يتعلق بوقف الأرض الخراجية وأرض الموات فنقول إذا
 وقف رجل أرضا خراجية غير موات بدون اقطاع من الإمام لا يصح بل ولو باقطاع منه إلا
 إذا كانت مواتا أو ملكا للسلطان قال العلامة قاسم بن قطلوبغا إن من أقطعه السلطان
 أرضا من بيت المال ملك المنة وله إجارتها وتبطل بموته أو إخراجها من اقطاع لأن
 للسلطان أن يخرجها منها أه هذا في الأرض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات
 فلا يصح وقفها إلا بعد أحيائها باذن الإمام حتى لو أحيائها بدون إذنه لا يملكها وإذا لم
 يملكها لا يصح وقفها والله أعلم كنبه الفقير محمد بن صالح البنا الحنفى مفتي أسكنة درية
 (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا أحياء مسلم أو ذمى أرض موات بان جعلها صالحة لاغناء
 الزرع ملكها إن أذن له الإمام في ذلك وهو قول الإمام الأعظم وهو المختار وعليه أرباب
 मतون وقالوا يملكها بالأحياء بلاذنه لو لمسلم أو ذمى بشرط الاذن اتفاقا فإذا اعترف
 واضع اليد بان تلك الأرض من أرض الموات وان ولي الأمر أذن للعربان بأحيائها ولم
 يحصل منهم أحياء لها حتى انتقلت إلى أيها الواقف لها فوقفها عليه تبين عدم صحة
 انتقالها إليه بنحو بيع على فرض ثبوت الاذن من ولي الأمر للعربان في أرض معينة
 معلومة وهم المأذون له لعدم ملكهم إياها لعدم الأحياء إذا ملك مرتب عليه لأهلى مجرد
 الاذن من ولي الأمر فلا يصير ملكا له وأحياء بعضها من قبل من انتقلت إليه بدون إذن
 من ولي الأمر لا يوجب ملكا الهي لها على هذا الوجه على قول الإمام المختار فلا يصح
 الوقف منه والحال ما ذكر إذا لوقف مرتب على الملك وهو لم يوجد وإذا لم يصح ملكها
 ووقفها فهي مستحقة لجهة بيت المال فلولي الأمر التصرف فيها بما هو الأنفع لعامة
 المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضى من شأنه من ضمن
 أبواب الأبعاديات شخص يدعى يوسف أغا أنعم عليه من ولي الأمر بأعبادية قدرها مائة
 فدان وحددت له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فدانا ووجد أن الخمسة
 والعشرين فدانا عالية عن المياه فزرعها وضماها من المعمور وآل الأمر إلى تخصيص مال

١٢٧٢ ١١

المهور منه وقد كان اتم على السيد محمود مصطفى بخمسين فدانا ابعادية أيضا وجرى
تحديد هاليه بما فيها العلو الذي تر كه يوسف اقا بوجه التكرار واستولى السيد محمود
عليها وصرف على اصلاحيها مصاديف ولا زالت بيده ثم توفي يوسف اقا فخص زوجته
خمسة وعشرون فدانا وخص بيت المال خمسة وسبعون فدانا باعتبار المائة فدان وعند
ذلك اتضح أمر التكرار في تحديد الخمسة والعشرين فدانا الى الشخصين وكان رؤى
بديوان المالية ان تنزع الخمسة والعشرون فدانا من السيد محمود السابق وتحديد هالي
المتوفى ويستبدل الى السيد محمود بديها بما يوجد تروكا فوقف في تسليم ذلك محتجا
بعدم دور الامر وحصول تحديد هاله واخراج التقييط ووضع يده عليها وصرفه عليها
مصاديف حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة وعرض عنها الى ولي الامر فصدر اذنه
مضمونه حيث ان يوسف اقا لم يدخل في حياته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فدانا
فهى التي تكون حق تركته وبما ان زوجته وان لم يكن في حيازة زوجها جميع
الابعادية فلستكون مرجحة ولى النعم تقتضى مراعاة ضعفاء الجانب الماتلها فيعطى لها
الخمس والعشرون فدانا نصيبا في الكامل ولا ينقص منه شيء رجحة بها ولا يصير حق
بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فدان وحيث ان مراعاة اصيل حق بيت
المال مما يقتضيه العدل ايضا كما انه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين فدانا التي
تكررت تحديد هالها من السيد محمود بعد حيازته اياها المدة المذكورة وصرفه مصاديف في
اصلاحيها فللمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجانبين تخصص هي اى الخمسة
والعشرون فدانا المذكورة والخمسون فدانا الباقية مما دخل في حيازة المتوفى بينهما
بمناسبة اصل حق كل منهما فيخص السيد محمود اربع ثمانية عشر فدانا ونصف وربع
من فدان ويخص بيت المال ثلاثة ارباعها ستة وخمسون فدانا وربع وبهذا تتم القضية
فبمقتضى الارادة السنية صارت المبادرة في اجراء العمل كنطوقها الشرع قبيل ان
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢ قبل صدور الارادة السنية الهى
عنها وقد كانت اوصت بكامل ما هو مخاف عنها من ابعادية وغيرها والصوى هو
المطالب الآن باخراج التقييط اليه طبق الوصية وبعرض ذلك للمالية ومن المجلس المعية
صدر الامر بالاستفتاء لمع لومية الحكم الشرعى فيها فبناء عليه لم يحرر به ثومل الافادة
(اجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر في شأن ذلك فجاءه وصية
زوجة المنعم عليه سابقا بالمائة فدان ابعادية يكون لها خمسة وعشرون فدانا حيث
اوصت بجميع تركتها فيما عينته فلو فرض ملكها خمسة وعشرين فدانا من اصل المائة
تكون داخله في الوصية وان كان القصد معرفة الحكم الشرعى في اصل هذه الحادثة
وما تفرع منها فالجواب انه لما لم يحى المنعم عليه الا اول جميع ما امر له به وهو المائة
فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فدانا فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين فدانا

المذكورة بالا حياها ولا زرع ولا تصليح واستمر تاركها نحو اربع عشرة سنة الى ان مات
في سنة ٧٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا من احياءها باذن ولي الامر
به ذلك وحيث قد استحقاق الزوجات ما هو لبيع الخمسة والسبعين فدانا لا غير وهو
ثمانية عشر فدانا ونصف وربع فدان شاعا في الخمسة والسبعين التي احييت من قبل
زوجها وبما انها بجميع تركتها الخيرات التي ذكرتها يكون هذا التقدر داخل في الوصية
المذكورة بصرف ثمنه فيما عينته ولا يكون ملكا لوصى الذي اقامته على صرف ذلك
انما ولاية البيع والصرف وما اشبهه لوصى المذكور لا غير واما الخمسة والعشرون فدانا
الملكى عنها فهي مملوكة لمن احياءها خاصة لا يشاركه فيها بيت المال ولا وصية الزوج
المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صدر له امر يارض ابعادية صار تحديد هالها
ومساحتها بموجب تقسيط ديوانى من الاراضى الخارجة عن الزمام ومن جملة ما حدده له
قطعة ارض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض المذكورة صار تحدد هالها في التقييط
بحدود اربعة ثمانية فدان منها تنتمى الى ارض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران
بحيث ان ارض الجار محتاطة بجواربها الثلاثة والحسد الرابع ينتمى الى جسر هناك كما
ان ذلك محرز في التقييط الديوانى ووضع المثلث يده على جميع الابعادية بما فيه القطعة
الارض المذكورة واحياها واصلاحيها حسب الامر وصار يرزعهامدة ستين ثم بعد ذلك
كاه اسقط الجار المذكور ومنفعة ارضه المحتاطة بالقطعة الارض المذكورة لرجل آخر
بوجوب حجة بيد المقط له منه ذلك القاضى فيها ان الحد الرابع من الحدود ينتمى الى
الجسر المذكور بحيث يتضح من التحديد المذكور بالحجة ان القطعة الارض الابعادية
المذكورة من جملة المقط للرجل الآخر من الجار المذكور فهل يكون الملك في القطعة
الارض المذكورة للذى وضع يده عليها وتلكها بالامر من ولي الامر حيث ان ملكها
بالامر والاحياء من قبل الاسقاط للرجل الآخر المذكور من الجار ومن قبل ان يتملان
الجار ومنفعة ارضه التي اسقطها المقط له ويكون المعول عليه هو التقييط ووضع اليد
السابق على ثلثه هؤلاء الاشخاص ولا تعتبر هذه الحجة كاذبة حيث لم يثبت المقط للرجل
الاخر ملك في هذه القطعة وللاذين كانوا قبله الا يلة عنهم ارضه المذكورة بل وجملة
اناس من الاهالى يشهدون بان القطعة الارض المذكورة ابعادية وخارجة عن الزمام
من زمن المساحة الى ان اخذها المعطى له المذكور بالامر ولا عبرة بتعلل المقط له
الاخير بان ارضه ناقصة عن القدر الذى يدفع عليه المال حيث ان الاراضى منها ما هو
كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (اجاب) المعبر هو وضع اليد فتبقى
تلك القطعة في يد واضع اليد عليهم اقبل استحقاق المقط له والمسقط والحال ما ذكر
ولا تنزع من يده بمجرد تخرير الحجة التي بيد المسقط له الخارج على هذا الوجه بدون
وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) من سعادة ناظر الخارجية على يد سعادة رئيس

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المفتين بالديار المصرية المحافظين للشرعية
 الحمد لله فيما يتخلف في الاقطار المصرية من الاراضي بسبب نزول البحر الملح منها هل تكون
 في ملك أو استحقاق صاحب القمار الماصق لها أم كيف أفيدون عن ذلك (أجاب) مجرد
 كون تلك الارض ملاصقة لعقار شخص لا يوجب دخولها في ملكه واستحقاقه لأن
 الاراضي التي تتخلف من نزول مياه البحر الملح ببلاد الاسلام حق الولاية عليها للعساكم
 حتى لو لم تكن منتفعات تكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد أيا كان بدون احيائها
 بالاذن الشرعي من الحساكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته
 اذا كان شخص أو شخصان يملكون اراضي بالقرب من شاطئ البحر في المملكة المصرية
 فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر
 الملح المقابلة لأملاكهم واذا انحصر ماء البحر عن قطعة من الاراضي المذكورة لا يكون
 لأرباب الاملاك المذكورة من حق الاستيلاء عليها وتكون تلك السواحل حق العامة
 المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لا تنفع العامة بالمصلحة المحكومة أو
 كان محتاجا اليها للطريق أوخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها
 ونحو ذلك وتكون الولاية عليها لولي الامر وما مقدار تلك السواحل المحتاج اليها هل
 تقدر بقدر حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضي من ضمن الاراضي
 الموات التي هي غير محتاج اليها بالمنفعة من منافع العامة لا يسوغ لأحد الاستيلاء عليها
 ولا احيائها بفحور زرع أو بناء الا باذن من ولي الامر واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك
 الارض ويكون للأحياء وحياتها باذن ولي الامر ما يصدر اذن جديد منه للأذن له الأول
 أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للأشخاص المذكورة من الاستيلاء على شاطئ البحر
 المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لأملاكهم ولا لما انحصر ماء
 البحر عنه اذا كان ما ذكره من انتفاع العامة به وكان محتاجا اليها لمصلحتهم المذكورة
 وتكون الولاية والتصرف فيما ذكر لولي الامر بالمصلحة كتهرفه في سائر حقوق العامة
 وتلك السواحل مقدارها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا بان تكون
 خارجة عن البلدة وليست من مرافقها ولا محتاجا اليها لمصلحة العامة ولا ملكا لأحد ولا
 حقا خاصا له لا يسوغ لأحد تملكها والاستيلاء عليها وحياتها باذن من ولي الامر وهو
 المختار والمأخوذ به هذا اذا كان الهبي مسلما فلو ذميا فشرطه الاذن اتفاقا ولو مستأما
 لم يملكها أصلا واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر بالاحياء ومضى ثلاث سنين قبل
 الاحياء يكون لولي الامر الاذن فيها لغيره ولو بعد التجديد اعدم الملك فيها للأذن له
 الأول والتقدير بثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه قال ليس
 لخبير بعد ثلاث سنين حق والتجديد يكون بوضع علامة من حجر أو بحصاها ما فيها من

الحديث والشوك وتنقية عشبها وجعله حولها أو باحراق ما فيها من الشوك وغيره
 وكل ذلك لا يفيد الملك لكونه هو أولى به اذ لا تؤخذ منه الى ثلاث سنين فلا ينبغي
 لأحد أن يحجب ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة واما في الحكم
 فاذا احيها غيره قبل مضى اشرطه ملكها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في جماعة
 احدثوا ساقية على سبيل الشركة بينهم يسقي كل منهم ارضه المختصة به من تلك الساقية
 وجعلوا لها قناة بين اراضيهم لمرور الماء فيها وسقي تلك الاراضي ثم ان احدهم احدث
 قناة أخرى في وسط ارضه اسقى ارضه الخاصة به منها فطالب منه شريكه ان يسقي ارض
 الطالب من تلك القناة المختصة بالمطلوب منه ايضا على سبيل العارية بدون اجرة
 ولم يكن للطالب حق في السقي من تلك القناة من قديم الزمان فرضى بذلك صاحب
 القناة والارض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والارض من سقي جاره من ارضه
 وقناته بسبب كثرة الماء ونزول الارض واذا منعه من ذلك وقال له اسقي ارضك من
 القناة الاصلية القديمة التي بين الاراضي فلم يمتثل لقوله ويريد الزام صاحب الارض
 بالسقي من قناته التي في ارضه خاصة فهل له منه من السقي من ارضه وقناته الخاصة به
 والرجوع في اعارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس لذلك الرجل الا
 اجراء الماء في نوبته من القناة الاصلية القديمة (أجاب) نعم ليس للرجل المذکور اجراء
 الماء من ارض شريكه في الساقية اذ لم يكن له حق اجراء الماء في تلك الارض من قديم
 الزمان ولصاحب الارض الخاصة به الرجوع في اعارته المذكورة والحال ما ذكر للرجل
 السقي من القناة المعدلة ذلك من القديم والله تعالى أعلم (سئل) هما وردهن محكمة
 اسيوط باقادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ٨٩ ومضمونه ان مدة
 المرحوم سليم باشا السليح دار مدير عموم قبلي كان باسيوط أزيلت الكيمان وصدر
 الاذن منه شفاها للمرحوم علي أغا طنجي باشا باعطائه محلا من الكيمان باسيوط من
 جهتها الشرقية بالقرب من يعرف بالخضيري بنى فيه وكالة وبيوت ثم تقدم منه عرض
 لسعادة آجدا بشارشد مدير الجهة بانه بنى وكالة وبيوت بقتضى الاذن المذکور والآن
 صدر امر كريم بأن المماثل لذلك يحرق به حجة شرعية بالملك فلم العرض اصدور الامر
 بذلك فصدر الشرح عليه للقاضي بانه اذا اتضح ان الممل المذکور ليس له مالك
 ومقدمه اجري البناء فيه فعلى مقتضى الامر السكت في الصادر في ٢٣ ربيع الاول
 سنة ١٢٦٦ حرروا له الحجة اللازمة بمقتضى الاصول وحيث صدر امر كقدا في
 باعطائه حجج عليك لمن يأخذ ارضا من محل السكوم الذي صارت ازالته ومقدمه أنه ذقطة
 واجرى فيها البناء فحرق له حجة عليك فخر له قاضي الجهة حجة كرفيها ان جميع ما أحدثه
 من البناء فيها يكون ملكا له ثم مات الباقي عن ورثة كوروات اقسموا لثلاثينهم
 والآن أراد احدهم وقف نصيبه الذي حصه بالميراث والذي توضع من بقية ورثة والده

أرضاً وبناءاً فصل لنا وقعة في صحبة وقف الأرض المذكورة والمحال المذكور فخرنا هذا
ناطقا بصورة الواقعة تروم عرضها على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والاقدام على قضيه
الحكم الشرعي في ذلك وما يقدرنا به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستور العمل فيما
يمثل ذلك (أجاب) إذا كانت القطعة الأرض المذكورة التي هي من جلة الكيمان
من ضمن الأرض الموات التي ليست مملوكة لاحد ولا معدة لمعالم أهل البلدة ولا يضر
كونها قرية منها على المرح المقتضى به بل المدار على عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبنائها
مسلم أو ذي باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالاحياء المذكور ويجوز فيها التوارث
وتصرفها التصرفات الشرعية التي من جلتها الوقف واذا لم تكن مواتا وكانت من
حقوق بيت المال يصح تملكها من قبل ولي الامر أو من أذونه في ذلك اذا لم تكن محتاجة
للمصلحة العامة وكان المعطى له من مصارف بيت المال كسند ذي الحكومة والا فلا
فيجوز تحقيق هذه المسألة وما يتضح بجري العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

باب القرض

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا من الفرائس والمهايد ودفع له قطعة أرض زراعية
رهنا عليها فهل إذا زاد سعرها أو أراد رب الأرض ان يفتكها يلزمه مثل الفرائس
والمهايد ولا ينظر في زيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث
ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر
نحو مائة قرش وبعد مدة طلبها منه فادعى بأن له عليه أكثر منها فاتمرد عواها فهل اذا لم
يقم عليه بينة بما يدعى به يكون للقرض المذكور مطالبة بما اقترضه منه حيث كان
مقرابه ويجوز على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقراولم
يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية
رهنا عند آخر على قدر معلوم من الريالات الفرائس وقد رملهم من الذهب المعين فهل
إذا أراد رب الأرض ان يفتكها يلزمه دفع دراهم مثلها وإذا أراد رب الأرض ان يحاسب
المرتحن على ربح الأرض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا إذا باح له الانتفاع بالأرض
المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الأرض
مطالبة المرتحن بشئ والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا
معلوم من الدراهم ليس بشئ ترى به عسلا فاتفق رب الدراهم مع المقرض على ان يحسب له
في كل قنطار قرشا فحسب عليه مبلغا جسيما يز يد عن دراهم القرض ويريد ان يطالبه
به فهل اذا لم يعقد اشركة يكون ما حاسبه ربا فلا يكون له مطالبة به بل يلزمه دفع ما
اقترضه فقط (أجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المستقرض دفع بدل القرض لا غير والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ أربعة وعشرون ريالاً فرائسه بطاقة قرضا ورهن
تحت يد الدائن قطعة أرض زراعية وطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد ان يدفع له

٢٠ ١٢٨٩

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٥

٩ ١٢٦٥

٦ ١٢٦٥

٧ ١٢٦٥

رمضان

دراهم

دراهم. مبدل الفرائس بقدر قيمة الفرائس وقت القرض ليكون سعرها زائدا عن وقت
القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ولو زاد سعرها الآن (أجاب)
على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا نظر لنفسه السعر والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل رهن قطعة أرض زراعية عند آخر وأخذ منه مبلغا من الفرائس غاروقه ورهنها ثم مات
الراهن والمرتهن عن ورثته وبعد مدة من السنين طلب ورثة الراهن رفع أيدي ورثة
المرتهن عن الأرض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع ورثة المرتهن
وطلبوا أخذ منه له عينا ففرائسه مثل ما في وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت الرهن
فهل اذا كان كل منهم معترفا بالرهن وبالمبلغ المذكور يلزم ورثة الراهن دفع المثل
عينا لا قيمة (أجاب) لا يجبر وارث رب الدين على أخذ قيمته ما كان لمورثته من الدين
والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من النقود وارتحن
منه مقداراً من طين الزراعة وبين صنف النقود وثيقة القرض بقوله عشرة ريالات
بطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بدسعين نصفاً من الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال
بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المقرض ان يقضى الدين و يأخذ الطين المرهون فيه فهل
يلزمه أن يقضى عن كل ريال رايالا بطاقة مثله (أجاب) لا يجبر رب الدين على أخذ قيمة
دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير
ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا أو يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال
وإذا تعلل رب المال بأنه لا عصر لا عبادة بتعلله (أجاب) ما جعل على المدين في مقابلة بقاء
الدين بذمته حرام ولدفعه حسب ما به عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
أخذ من آخر مائة قرش ليتجر فيها وجعل له في كل شهر عشرة قروش ربا فادفع الاخذ
خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له ايضا رايالا بعشرين قرشا من أصل
المبلغ المذكور فهل اذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من
أصل المبلغ المذكور وإذا طلبت امره أن تستلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون
اذن رب الدين (أجاب) نعم يكون للرجل المذكور حسابان ما دفعه على الوجه المسطور وما
عليه رب المال واذا لم تثبت وكالة المرأة عن رب المال بالقبض لا يؤثر من يسده المال
بالسليم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم
ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور على نفسه كل شهر كذا ثم طلقها الآن فهل لا يصح هذا
التقسيم ويكون باطلا ويكون لها مطالبة بما اقترضه منها جبرا عليه ويكون لها السكنى
في بيته الذي طلقته فيه حتى تخرج من عدته (أجاب) تأجيل القرض غير لازم ولا يخرج
معتدة رجعي وبائن لوحدة مكلفة من مسكنها التي تسكن فيه قبل العدة سواء كان مملوكا
للزوجة أو غيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فطالبه به فاستجمله فلم يرض

١ ١٢٦٥

١٤ ١٢٦٥

٢٣ ١٢٦٥

صفر

١١ ١٢٦٦

ربيع الثاني

٢٩ ١٢٦٦

جمادى الاولى

١١ ١٢٦٦

وطالب منه في نظير صبره أن يزود عله قد اتفقت بيننا وبينه بما كان عليه من البذر وشرط عليه أنه إذا منعه أحد عن زرع القدان المذكور يرجع بمن فدان برسيم فرضي فهل إذا منعه أبوه عن زرع القدان لكونه لا استحقاق له في الطين ولم يمكنه من زرعها لا يكون صاحب الدين الرجوع على المدين إلا بما دفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق فلا يكون له الرجوع بمن فدان من البرسيم والحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين وانه تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ مال قاصر ليتجرفه لنفسه والتم بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه الماعطى أن يدفع هذا القدر مادام المبلغ تحت يده وإذا نقص شيء يكون ملزوما به الأخذ فهل يكون ذلك ربا ولا التزام باطلا ولا يحسب ما دفعه من أصل المبلغ وإذا حكم بذلك القاضي ينقص حكمه (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على دفع ما التزم به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار المقرض يدفع المقرض كل شهر قدرا معلوما من الدراهم في مقابلة صبره بما سدد ثم مات المقرض عن ورثة قصر فأراد رب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقرض ربا يحسب من أصل دينه إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) ما أخذه المقرض على الوجه المذكور مضمون عليه فالمدعي أو وارثه بعد وفاته حسبانه على المقرض من أصل دينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغا من الدراهم وشرطت لصاحبة المبلغ على الأخذ قدرا مخصوصا من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقيا في ذمتها ثم صارت الأخذ للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطت وجعلته عليه في نظير بقائه في ذمتها فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون هذا الشرط فاسدا ولا يعمل به ويكون للمرأة المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذه منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرأة المذكورة حساب ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما بذمتها من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعله عليه فنجو ما يدفع له كل شهر قدرا معلوما وكتب بذلك وثيقة ثم أراد صاحب القرض أخذ دراهمه حالا فهل يجازي لذلك ويحسب المقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض إلا في مسائل ليس ما ذكر منها فرب القرض المذكور أخذه حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الفرائس غارقة على قطعة أرض زراعية أمير به بموجب وثيقة بذلك فهل إذا أراد رب الأرض أن يفتكها يدفع مثل الدراهم التي أخذها فرائسه كما أخذ (أجاب) على المدين دفع مثل ما بذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من الدراهم ليتجرفه لنفسه في التبن وجعل عليه قدرا معلوما في كل يوم بالمسمى عنددهم بالربح وتجمد عليه بسبب ذلك مبلغا وإذا المقرض طلب ذلك المبلغ المتجمد

٢٣

رجب

١٥

صفر

٢١

ربيع الثاني

٢٢

شعبان

١

شوال

٢٥

فهر

قهر على المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت أن المقرض ربا (أجاب) نعم ليس للمقرض المطالبة بما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غير فطمت من زوجها مقام ولديها معها في بيته يتفق عليهما وجعلت له في نظير ذلك أربعين قرشا في كل شهر ثم دفعت له أربعة آلاف قرش وقطعت عليه في كل شهر أربعين قرشا وكون الاربعون قرشا في نظير نفقة -ه- على ولديها ورأس مالها بحاله ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذكور ألف قرش فهل يكون الشرط باطلا والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحسب الاربعون قرشا المقررة بينهما من رأس المال (أجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المقرض للمقرض كل شهر غير صحيح وباطل ولا مستقرض حسبانه من القرض وإذا ثبت أمر الزوجة وزوجها بالاتفاق على ولديها المذكورين وانفاقه ما هيته له يرجع عليه أي يكون له الرجوع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر دراهم معلومة إلى أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الأجل فامتنع المقرض فهل يجبر على رد القرض لربه (أجاب) تأجيل القرض غير لازم فله المطالبة بمثل قبل حلول الأجل والله تعالى أعلم (سئل) في مال يتم دفعه لرجل وشرط عليه الدافع جزاء معين من الدراهم يدفعه لولي ليتيم كل شهر في مقابلة الرجوع فاستمر الرجل يدفع هذا المعلن حتى زاد ما دفعه على الأصل وبعد بلوغ التيم اعترف بحضرة بيته أنه وصل إليه المشروط الذي زاد على أصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذكور من أصل المال لأنه ربا ولا يكون لورثة رب المال مطالبة ورثة الأخذ إذا كان الواقع ما هو مذكور (أجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى مورثهم مثل ما كان بيد القابض لمال التيم على الوجه المذكور بل لورثة المدين الرجوع بما زاد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من امرأة قدرا معلوما من الدراهم وأقر بذلك بحضرة بيته وكتب لها بذلك سند بخطه وختمه ولما طلب منه القدر المذكور أنكر الاستلام وقال ابني هو الذي استلم منها في غيبي ليكونه هو المتصرف عني وأنا غائب وكتبت واعترفت بنها على أخبار ابني والولد ينكر ذلك ويقول أنت الذي استلمت وكتبت بخطك وأقررت به فهل يلزم القدر الرجل المذكور ولا يقبل قوله في شأن ولده وهل تقبل شهادة الولد على أبيه (أجاب) يعامل المقرض باقراره إذا أقر رجعة على المقرض ادعى المقرض كاذب في اقراره يحلف المقرض أن المقرض يكن كاذبا في اقراره هذا الثاني وبه يقتضى تقبل شهادة الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من آخر ولست مقرض عمل أطيان زراعية أمير به لها جمع مكتوبة باسم المالك كور فآخذ المقرض تلك الحجج بدون إذن منه صاحب المنفعة في تلك الأطيان ورهنها عند المقرض على دين القرض بدون رضا مال المنفعة ثم مات الراهن المذكور لاعتق وفاء مع بقا دين القرض

٨

شعبان

١٩

رمضان

١٤

ذي القعدة

٣٠

١٨

سنة

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٧٠

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مرسوم ولا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان وليس له منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن جبهها على هذا الوجه ولو فرض ان ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتهن يده على تلك الاطيان (أجاب) نعم لا يتعلق دين المقرض بتلك الاطيان ولا عبرة بهذا الرهن وليس للمقرض منع صاحب الحق عن الانتفاع بارضه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم بمحضرة بينة شرعية في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل المذکور عن زوجته المذکورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث يده على التركة فطلبت الزوجة المذکورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فأنكره فرفعه لدى قاضي جهتهم فما ثبتت بعض القرض الذي بذمه زوجها بالبينة الشرعية وحكم لها القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتركتهم فهل والحال هذه يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركه زوجها وليس للوارث منعها من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركه زوجها اذا استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل اجنبي قرض معلوم القدر بموجب وثيقة فماتت وأبرات ذمته منه في حال صحته وسلامته بمحضرة بينة شرعية وأوصت له بثلاث ماله ما ورثه بان يخرجها منه ويعمل لها ما جرت به العادة من الجمع والسج ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا فجوزها الوصي وقول لها ما ورثه به من الثلث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة الشرعية يصح ابرؤها له من الدين وتنفيذ الوصية في ثلث ما لها جبراعا على ورثتها (أجاب) اذا ثبت الا برأ من الدين في حال صحة المرأة المذکورة وسلامة عقلها ورشدها نفذ ذلك من جميع المال وتنفيذ الوصية بثالث المال غير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبراعا على الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه اقترض من مورثه قدرا معلوما من الدراهم من قبل موت مورثه بست عشرة سنة ويده عنده موقوف الثبوت بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والحال ان مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة المذکورة من غير مطالبة المدعى عليه بالقدر المذکور ومن غير عذر شرعي يمنع من المطالبة فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدمضى هذه المدة حيث أنكر المدعى عليه دعواه (أجاب) سكوت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاکثر من حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه فجوز عن دفعه فقبضه عليه وكتب بالتقسيط سنداهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين مطالبة به حالا ولا عبرة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

١٤ ٢٢٧١

جادی الثانية

١٦ ١٢٧١

شعبان

١٧ ١٢٧١

فی القعدة

٢٨ ١٢٧١

إذا

اذا ايسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربيع فنذرتي ثم توفي عنها وعن ورثة فقبرها فهل ينوع للمرأة اخذ دينها من تركه زوجها المتوفى المذکور حيث كان ثابتا بالبينة الشرعية وما بقي من التركة بعد ادائه الدين يقسم بينها وبين ورثته (أجاب) اذا اثبتت المرأة المذکورة قرضها المذکور على زوجها في وجه خصم شرعي واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يكون لها اخذ مثل الدين المذکور ومن تركته مقدما على الميراث كسائر الديون وما بقي يقسم بين جميع ورثته بالقريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا وكتب له سندا بذلك وكتب في السند قدرا معلوما من الدراهم ربحا في نظير صبره عليه بالدراهم فهل والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذکور بالا يلزم الاخذ دفعه واذا طلبه منه رب الدراهم بعد اخذ الدراهم الاصلية لا يجاب لاخذ الزائد شرعا اذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها دين قرض له عليها ويده وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فهل اذا انكر ورثتها واقام البينة على دعواه وثبت الدين عليها بالوجه الشرعي يقضى له باخذه من تركتها (أجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعى بالقرض المذکور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبينة العادلة وحلف المدعى عين الامة ظاهر يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية ليست أميرية وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار يتصرف فيها بانواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يستأجر الأرض المذکورة جماعة من الموهوبين فادعى الجماعة المذکورة على المؤجر المذکور بان واهب الأرض المذکورة كان اقترض من أبيهم قدرا معلوما من الدراهم ويريدون اخذ الدراهم المذکورة من الموهوب له الأرض المذکورة والحال ان الموهوب له لم يكن وارثا للرجل المذکور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كفيلا عن الرجل الوهاب (أجاب) ليس لا ولا ادوب القرض مطالبة غير مدني والذهب بدون كفاية شرعية أو وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طلبه من المدين فانكر ذلك فترافعا لدى القاضي فطلب من رب الدين اثبات دعواه الدين فأحضر بينة شهدت له بذلك وحكم القاضي بذلك فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين له وبه واذا ادعى المدين انه دفع لرب الدين حليا امانة عنده وأحضر شطرا واحدا شهد له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشطر بدون شهادة شاهد آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذکور (أجاب) اذا صدر الحكم بذلك القرض مستوفيا شرائط الصحة اجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا عبرة شرعا بشهادة الفرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقدارا من المعاملة

٧٢ ٦

ربيع الاول

٧٢ ١

٧٢ ٩

شعبان

٧٢ ٦

شوال

٧٢ ٢٨

سلفا قد فعل له اثني عشر بينتو ذهبا من غير سند وذلك بحضرة بينة من أهل بلد المقرض وبحضرة أخيه ثم بعد مدة طالب المقرض القدر المذكور من المستقرض فصار بعده وأخرا انكر اخذه للقدر المذكور فهل تقبل شهادة بينة المقرض المذكور الذين منهم أخوه وإذا طعن المستقرض في شهادتهم بآلهم من أهل بلد المقرض لا عبرة بطعنه بذلك شرطا وكذا لا عبرة بطعنه بان أحد الشهود داخل المقرض وتقبل شهادته لاخيه حيث كان معز ولا من أخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما شركة في شيء من المال أصلا (أجاب) إذا أقام المقرض المذکور بينة عادلة على دعواه القرض ولم يقم بتلك البينة مانع من قبول شهادتها كتعصب أو كون الشهود تحت ولاية المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا يضرك في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون أحدهم أخا له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدر درهمين من الذهب والفضة في حال صحته وسلامته وذلك بحضرة بينة شرعية وكتب لها سنداً شرعياً بذلك ثم بعد ذلك بعدة سافر الزوج المذکور الى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه شرفاً فهل والحال هذه إذا أثبتت الزوجة المذكرة دينها المذكور في وجه خصم شرعي وحلفت اليمين الشرعي يقضي لها به (أجاب) نعم يقضي لها بالقرض المذكور بعد ثبوته بطريق شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من رجل بر إلى أجل معلوم وكتب عليه سنداً فلما حال الاجل رده اليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع وبعد مضي ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جلة الاوراق المطروحة فطالبوه بما فيه فادعى رد مثله الى المقرض فحكى كذبه فهل اذا كان مع المقرض بينة تشهد بردهما اقترضه لمقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود (أجاب) اذا اثبت المستقرض المذکور رد مثله القرض لربه حال حياته بالوجه الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبة به بذلك والا فله المطالبة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي اجله عليه الى حين رجوعه من سفره من مكان معلوم ثم اراد رب الدين اخذه منه حال قبل سفره اليه فهل يجب له ذلك ولا يلزم هذا الاجل على فرض كونه اجلاً معلوماً ويؤثر المدين بدفعه اليه (أجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه به فامتنع المستقرض من دفعه له متعللاً بانهما كانا تراضياً على تأجيله فهل والحال هذه يلزمه دفع القرض حال حيث كان الاجل في القرض باطلاً سيما وذلك المبلغ ثابت على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (أجاب) نعم لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين مات كل منهما من ورثة بلغ وترك كل منهما ما يورث عنه شرطا وعليهما دين لاخيهما الثالث قرضاً وجب تسكيات بيده ثابتة المضمون فطالب رب

٢٤ ١٢٧٣

ربيع الثاني

٢٣ ١٢٧٣

شوال ٢٢

١٢٧٣

محرم ١٩

١٢٧٤

الدين دينه من ورثته ما فاته كره وجدوه والحال ان أحدهما مات منذ خمس سنين والثاني مات منذ ثلاث سنين ولم يقض على الدين ما يمنع من سماع دعواه فهل اذا ثبت الدين المدعى به على الاخوين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركه كل منهما بعد ثبوته شرعاً ولا عبرة بانكار ورثتهما (أجاب) اذا ثبت الدين المذكور في وجه ورثة المدينين واستوفى الاثبات شرائط الصحة بالوجه الشرعي يقضي للدائن بذلك ويستوفى الدين المذكور من تركه المدينين ولا يعتبر انكار الورثة والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقترضت من امرأة أخرى قدر درهمين من الدراهم ثم بعد مدة ماتت المقرضة عن وارث طلب من المقرضة دراهم القرض فاعترفت له به وانه في ذمتها ووعده بدفعه اليه بعد مدة ايام ثم بعد مضي المدة طلبه الوارث منها فادعت انه كان أمانة عندها ودفعته لمورثته قبل موته فهل اذا ثبت اعترافها له به وانه دين في ذمتها تأخذ باقرارها وتؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواها الثانية (أجاب) نعم تأخذ باقرارها المذكور حيث كان عن طوع ولا مانع اذ هو حجة على المقرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم معلومة وكتب المقرض على المقرض بالمبلغ المذكور سنداً شرعياً وقسطة عليه فيه لاجل ثم بعد مدة اراد رب الدين اخذ دين القرض منه حالاً فهل يجب له ذلك ولا يكون التأجيل في دين القرض لازماً ولو كتب بذلك سنداً (أجاب) نعم لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين قرض ومكتوب عليه به سند شرعي انه سلف الله قرضه حسنة دفع بعضه ويريد أن يدفع باقيه مقسطاً وموثقاً عن كل شهر قدر درهمين لوماً ورب الدين لا يرضى بذلك فهل اذا كان موسراً به وقادر على دفعه حالاً يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التأجيل في دراهم القرض (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اقترضت من أخيه دراهم من صنف الجنيه الا فرنكي قدر درهمين ومن الجنيه الذهب قدر درهمين من الريال السيني كقوة درهمين لوماً أيضاً ومن القروش البيض قدر درهمين من مدته وخمسة عشر سنين مضت وأراد رب الدين اخذ دينه في وقتنا هذا والحال ان الصنف الذي دفعه لها من قبل يأخذ بحسب هذا الوقت أو بحسب الوقت الذي اقترضته منه فيه (أجاب) يجب على المرأة المذكرة دفع مثل ما اقترضته من أخيه من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف أجل المقرض دفعها لربه على ثلاثة مواسم وور بها يريد أخذها حالاً فهل يجب له ذلك ولا يكون الاجل في دراهم القرض لازماً (أجاب) لا يصح تأجيل دين القرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له جانب اطيان زراعة توافق مع رجلين آخرين على ان يزرع تلك الارض قطناً سنة كذا وعليه جميع الثمن من بذور وحرق وكل عمل ويكون له ثلاثة ارباع وللرجلين ربعه في نظير اقرضاهما اياهما اثني جنيته بينتو فهل والحال هذه اذا زرع رب الارض أرضه

١٢٧٤ ٣٠

شعبان

١٢٧٤ ٦

١٢٧٤ ١٢

ذى القعدة

١٢٧٥ ١٠

١٢٧٥ ١٥

جسادی الاولی

١٢٧٦ ٢٦

وانعجت شيئا من القطن انذ كور يكون له ولا يستحق الرجلان في ذلك الخارج شيئا
 لعدم ايجاب شي نظير القرض كونه دبا ولا يصح الشرط المذكور وليس له ما عنده
 سوى المبلغ الذي اقرضه اياه (اجاب) نعم لا يستحق الرجلان المقرضان على رب
 الارض المستقرض شيئا سوى مثل قرضهما شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم مائة ما من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب
 الدين دينه فادى المستدين الامصار عن اداء الدين فقسطه على نفسه وكتب لرب الدين
 سندا بذلك ثم مات ولم يدفع من التقسيط شيئا وترك زوجته واولاده القصر ولم يولد له
 تركه الا المنزل المهدل لكنه وعياله فهل اذا اثبت رب الدين دينه فخير الزوجة ومن ينصب
 وصيا على القصر على بيع هذا المنزل او بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركه
 غيره ويستوفى رب الدين دينه من ثمن المنزل المذكور ما لم يؤدوا الدين من ماله ولا عبرة
 بالتقسيم المذكور بالسند (اجاب) التاجيل في القرض باطل فلا عبرة به فيكون
 دين القرض المذكور حالا ولو اجل ولو فرض صحة الاجل فان الدين يجل بموت من عليه
 الدين المؤجل والدين بعد قبضته شرعا قدم على الميراث فيجب على البائع من الورثة
 ووصى القصر ببيع ما ترك من العقار لو فاء الدين بقدره ان لم يوجده فليت غير يوفى منه
 دينه ما لم يؤد والدين من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم
 معلومة واجل الدراهم المذكورة لاجل معلوم فهل للقرض ان ياخذ دراهمه حالة ولا عبرة
 بالتاجيل ويحبس المقرض على الدفع (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعا وللقرض
 المطالبة به قبل حلول الاجل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند
 رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضا اجلها المقرض على نفسه كل شهر يدفع جانيا منها
 والا فن طلب المقرض اخذ دراهمه من المقرض حالا فهل يكون له ذلك ولا يكون
 التاجيل في دين القرض لازما لاسيما والمقرض مؤسر بدفعها كذلك (اجاب) نعم لرب
 الدين اخذها حالا من المدين حيث كان قرضا ولم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي
 ثم طالب به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعي زاعما انها كانت ارضيا على دفعه بعد مدة
 معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بزمه ولا يكون الاجل لازما والحال هذه
 (اجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اقترض من آخر مبلغا معلوما من صنف ابيض والذهب واستلمه منه من ماله واستهلكه
 المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سندا بالقدر المذكور واجله لاجل معلوم ولم يمس
 نحو نصف الاجل طرا للقرض ان يسافر الى اداء فريضة الحج الشريفة فوز يارة سيد
 الاولين والاخيرين صلى الله عليه وسلم فهل يكون له مطالبة المستقرض بدين القرض قبل
 حلول الاجل وليس للمستقرض الامتناع عن اداءه لربه متعلا لابقاء مدة الاجل المذكور

١٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني ١٥ ١٢٨٤

ربيع الثاني ١٤ ١٢٨٥

جادی الاولى ١٢ ١٢٨٥

محرم ٢٧ ١٢٨٦

٢ ١٢٨٧

ايكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض مؤسرا قادرا على دفع الدين
 المذكور في الحال (اجاب) نعم لرب دين القرض المذكور ذلك والحال هذه حيث لا مانع
 اذا تاجيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قصر وبلغ ذهب حال
 صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغرها وفرد
 ما وجهه لكل واحد منهم في مجلس المبة وحازهم ثم اقام وصيا على اولاده المذكورين
 وسلم ما وجهه لكل واحد منهم لا وصى المذكور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة
 مرض الوهاب المذكور فاحتاج ولدان من اولاده البالغين مبالغ من النقود لامر يخصهما
 وطلباه من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذ ذاك مال فطلباه منه ان يقرضهما ذلك
 من مال القصر الموهوب لهم فرضي بذلك واقترضهما ذلك واذن الوصي المذكور بدفع
 ذلك اليهما مما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيته
 شريفة فاستلم الولدان البه الغان المال المذكور في شؤونهما في حياة والدهما ثم مات
 الاب واستقرت الرصاية لوصي المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين
 ببذل القرض المذكور وقبضه منهما لم يحفظه تحت يده وصرفه في شؤون القصر التي
 تخصهم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (اجاب) نعم للوصي مطالبة المستقرضين المذكورين
 ببذل القرض وقبضه منهم ليتصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر
 من ماله وقبضته واستلمته في مصالحها وكتبت به سندا شرعيا ثم اجتمعت
 المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سند القرض حاضرا فطلب المقرض
 المذكور دينه منها فدفعته له معظمه وبقي منه شيء قليل ونظر العدم حضور سند القرض
 الاصل الى كتب المقرض الاول المستقرضة حسب رغبته اسند ايماء قبضه منها في نظير معظم
 دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خوفا من حصول شيء يقتضي الزامها
 بالنظر لغية السند الذي ايماء فوقع بذلك المقاصة بقدا وما دفع ثانيا من المستقرضة
 للقرض الاول وبقي للقرض الاول بذمة المرأة المذكورة كورة باقي دين قرضه فهل اذا ملكت
 المرأة المذكورة بعد ذلك ما في السند الذي اخذته لرجل آخر وحالته بقبضه عن هو عليه
 في نظير دين آخر عليه للرجل الآخر لا يصح ذلك لوقوع المقاصة المذكورة وبرائة ذمة من
 قبض منها المبلغ الاخير المساوي لتقديره مما كان عليها للقرض الاول ويكون له المطالبة
 بباقي دينه المذكور حيث تحقق ما ذكر شرعا (اجاب) يدفع المستقرضة مثل معظم
 ما عليها من دين القرض لربها جنسا وصفة تقع المقاصة بقدر ذلك وكتابة سند بالدفع
 آخر المقرض بانه قرض لا وجهه المذكور بالسؤال لا يغير هذا الحكم اذ الدينون تقضي
 بامثالها لا باعيانها فوجب لكل منهما حينئذ على صاحبه من مثل ما اخذ منه ولا يملك
 اخذهما مطالبة الاخر بما له عليه لعدم الفائدة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

رجب ٢١ ١٢٨٧

ذی الحجة ٤ ١٢٩٦

لا آخر فلا يصح هذه المرأة والحال ما ذكرتمليك ما وجب لها من الدين من غير من هو عليه وتسليمه على قبضه منه لوقوع براءة الاستيفاء بقدره مما عليها المقرضها الاول وله مطالبتها بمثل ما زاد من مبلغ قرضه على ما قبضه منها والله تعالى اعلم

• كتاب المدائيات •

(سئل) في زوجة وضعت ونجرت عقب الوضع من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها مؤن النفاس فهل لا تجاب لذلك ولا يلزمه ماذك رولو ادعت انها خرجت باذنه سيما وطلبها مؤن النفاس بعد ان دفعها أبوها وهي في منزله ولم يامر الزوج بذلك (اجاب) لا مطالبة على الزوج المذكور بما دفعه والد الزوجته في مؤن نفاسها والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقى حساب بينهما وبينه تسلك به فبات المدين من وراث فطالبه رب الدين به فاعترف له به ودفع له البعض منه وتوقف في دفع الباقي متعللا بان التسلك قديم والحال ان مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل اذا كان الوارث متفرقا بالدين ومقربا به لا عبرة بتعلله ويكون لرب الدين اخذه من التركة (اجاب) لرب الدين المطالبة بدينه في تركه المدين حيث كان ثابتا بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلل الوارث على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فمستط على شهره معلومة فبات رب الدين واراد ورثته اخذه من المدين حالا فهل يبقى الدين على تاجيله وتقسيمه ولا يحل بموت رب الدين (اجاب) بموت رب الدين لا يبطل الاجل وايستلزم الوارث المطالبة الا بعد حلول الاجل حيث كان التاجيل صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتوب عليه بموجب تسلك مكتوب فيه انه وقع الرضا والتوافق بينهما على انه يدفع من تاريخه اعلاء كل جمعة مائة من تاريخه سبعة وثلاثين قرشا وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تاجيلا صحيحا ولرب الدين مطالبة حالا سيما لم يذكر آخر المدة التي يتم بها ايفاء الدين (اجاب) بمجرد التوافق على هذا الوجه لا يكون تاجيلا قال في شرح التنوير له ألف من ثمن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه وفي رد المحتار عليه لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل قائل اه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعي فابراة منه على ان يخدمها مادامت بصحة فامتنع من خدمتها فطالبته بحقه فادفع لها بعضه وامتنع من دفع الباقي فهل لها المطالبة بما بقي لان الخدمة لم تتم (اجاب) نعم للمرأة المذكورة مطالبة زوجها بما بقي لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بان الابراء عن الدين مما لا يصح تعليقه على الشرط وكذا لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لما فيه من معنى التعليل كما يستفاد من رد المحتار فيما يبطل بالشرط الفاسد الخ في آخر البيوع والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة في معيشة واحدة وشركة واحدة في البيع والشراء

٤ ١٢٦٥

صفر

١٢ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

٢٢ ١٢٦٥

ربيع الاول ٣ ١٢٦٥

وخلافه اذن وارثا لغيره اذ جانب بضائع لم يسم من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها فاشترى من تلك الجهة جانبها من البضائع لاجل معلوم وضعه أحد الثلاثة باذن الباقي ثم مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض ثمن البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن ومن تركه أخويه واذا لم يكن لهم الايديت يباع في سداده حيث كانوا شركاء (اجاب) يباع عقارا لآخوين المذكورين فيما ثبت عليهم ما من الدين اذا كان الامر ما هو مستطور وكذا عقار الاخ الحي فيمسا عليه اذ لم يكن مشغولا بمحتاجته الاصلية الضرورية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متهود على آخر يشتري منه ثوبا كاو يدفع له الثمن فاشترى منه بعد ذلك مقدارا معلوما من التبن مائة ثمن معلوم في ذمته الى اجل معلوم فوشى ناس للبائع وقالوا له بما انه يغلس بالتبن وأغروه على دفعه لذي شوكه ليقره على تسليم الثمن قبل مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفضه لذي شوكه واخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه التبنك وحمله للبائع فقرأ على المشتري من غير توافق على فسخ المبيع وابطاله ومات البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لغيره ويمنع المشتري منه فهل يكون باقيا على ملك المشتري ولا يجبر على دفع شيء من الثمن الا بمضي الاجل (اجاب) ليس لو ارث البائع التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل المعين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاة الدين يقسم على الورثة بالقرينة الشرعية بعد اثبات نسب بنته (اجاب) يقدم الدين الثابت شرعا على الميراث وما بقي بعد وفاته يقسم بين جميع الورثة الهنق اذ لهم بالقرينة الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حلياً ثم توجه عليه خراج لجهة الديوان فباعته البنت الحلى من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها لجهة الديوان ثم مات أبوها عنها وعن ابنه من فارات ان تاخذ من تركته ما يقابل هذا الحلي زيادة عما استحقته من التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يمكن البتة المذكورة من اخذ ما يقابل ذلك من تركه أبيها حيث باعته ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه وأمره والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانباً من الدراهم ويصنعان سفينة ثم يندمها اتمنعا أحدهما من الشر كة وكتب على شريكه ما دفعه من الدراهم نظير حصته منها وحسب عليه كل مائة قرش ثلاثة قرش وشربحما فهل لا يكون له مطالبة بما كتبه ز ياد عن حقه بل يكون له مطالبة برأس المال فقط دون الزائد (اجاب) اذا باع أحدا الشر يكتن نصيبه في السفينة بقدر معلوم من الدراهم صح وليس للبائع مطالبة المشتري برأيه عن الثمن وهذا اذا حصل البيع بمقدار ما صرفه البائع في حصته ثم ألزم المشتري نظير بقائه الثمن عليه وتاجيله بما جعله عليه بجماله اما لو كان البيع بجمع ما صرفه البائع ومازاده ربحا او توافقا على ان ما جعله ربحا ز يادة

٣ ١٢٦٥

ربيع الثاني ٦ ١٢٦٥

٨ ١٢٦٥

١٨ ١٢٦٥

١٩ ١٢٦٥

في الثمن فانه يصح ويلزم المشتري بالكل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
خطب بنت ابن عمه من والدها وجعل لها صداقاً معلوماً فاني والدها وطلب زيادة عما
عينه الزوج مع والده فحصل بينهما نزاع فضرع الزوج وعقد العقد على ما رغبه أبو
الزوجة ودفع الزيادة من عنده من غير إذن الزوج ووالده فهل إذا أراد المظالم في الزوجة
أو والده بما دفعه من ماله من غير إذن لا يحجب ذلك (أجاب) لا رجوع للمعاهد ففعله
من المهر عن ابن أخيه المذكور بدون إذنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي إلى
رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئاً بخلاف جانب عقار وعلى المتوفى دين
ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعاً (أجاب) نعم يباع عقار
المتوفى المذكور لو فاته الدين الثابت عليه شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة طاعتها
زوجها ولها عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها مائة ودفعت لها المائة والنفقة وبقي
عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد انقضاء العدة فهل للورثة أخذ ما عليه من الدين
ويجبر على الدفع (أجاب) لو ارث الزوجة مطالبة الزوج المذكور بما في ذمته من مؤخر
الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة
دين معلوم فمات ذلك الرجل فكتب ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين
المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة أن ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في
مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك بيمينهم ويلزمهم دفع الدين لورثة ذلك
الرجل (أجاب) على المدينين دفع الدين لورثة الدائن ولا يصدق في دعواه الأبراء عنده
بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين
عند آخر اتفق معه المدين على أن يدفع له بعضه بعد ثمانية أيام ويسامحه في البعض الآخر
ووقف رب الدين المسامحة حتى يقبض منه البعض عند أجل فهل إذا لم يدفع المدين
البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند أجل ولم يسامحه في البعض الآخر لا عبرة
بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبة بجميع دينه قهراً عنه (أجاب) يجبر المدين على
دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
خرجت من بيت زوجها بغير إذنه ثم عن لها الدخول في الحمام فوكت فيه فتلف منها
عضو فصرف عليها زوج بنتها أجرة للحكيم وممن المعالجة مبلغاً فهل والحال هذه لا يلزم الزوج
دفع ما صرفه زوج بنتها عليها حيث لم ياذن لها في الخروج ولم ياذن في الصرف (أجاب)
نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفقته زوج البنت حيث كان الحال ما ذكره والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية وترك تركته في
بالدين وزيادة فاشترى رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بمبلغ معلوم من الدراهم
فهل إذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يكون لرب الدين بحسبة الوارث بمثل ما اشتراه من
التركة من أصل دينه جبراً على الوارث (أجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بمثل

ما اشتراه مما لا دينه إذا ثبت دينه بالطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له دين على عمه ثابت بالبينة الشرعية ثم مات المدين عن وارث وترك تركته في بالدين
وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فأراد رب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل إذا ثبت
ذلك بالبينة الشرعية يجبر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركته في بالدين وزيادة
ولا يسقط حق بعض هذه المدة (أجاب) لرب الدين أخذ دينه من تركته المدين بعد
ثبوته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) من بيت
المال عما يحمله أن شخصاً توفي يمتي بآل يزد كاشف في بيت تركته فاشترى منها شخص
أشياء بمبلغ ١٢٢٥ قرشاً ومات المشتري بعد ذلك فبيعت تركته أيضاً وهي لا تفي
بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كقيمة الديون في قسمة التركة أو
يؤخذ من رأس التركة بنسبته (أجاب) إن المبلغ المذكور كدوا في الديون الثابتة على
تركة المشتري فإذا لم تفي التركة بجميع يقيم قسمة غرماء في خاص المطالب لرب
التركة بآل يزد كاشف من القسمة فهو لها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب
وعليه دين لرجل أجني ولما دين ابن وبنت له كان غيباً بطريق الميراث عن أمهما المطلقة
من أبيهما ما قبل موتهما عدة من السنين فأراد رب الدين أن يأخذ الخيل في نظير الدين
الذي على أبيهما الغائب فهل لا يحجب لذلك وليس لرب الدين مطالبة أولاد المدين بشئ
من الدين ويمنع من معارضتهم في ذلك لا سيما ولم يكن لأبيهما المدين مال تحت أيديهما
(أجاب) لا مطالبة على أولاد المدين بمساعدة الأب من الدين بدون كفالة شرعية والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك شيئاً فادعى
رجل بان له ديناً على الميت ويطالب به ورثته فهل على فرض ثبوت الدين إذا لم يخلف
تركة وورثته فقراء لا يلزمهم دفع شيء منه (أجاب) لا مطالبة على الوارث بمساعدة
مورثه من الدين بدون كفالة به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان ديناً واستلمه
في مصاح نفسه الخاصة به وله أخ طلب منه أن يساعده ويدفع عنه جانباً منه فامتنع من
ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين أخيه ولا بعضه حيث لا يكفله ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل
كان كل واحد منهم في معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (أجاب) ليس
للدائن مطالبة أخى المدين المذكور بدينه إن كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل مات وترك تركته وأولاداً قسراً أو بالعين فوضع يده أحد البائعين على
التركة مدة من السنين وصار يتصرف في التركة ونمائها ويحذر دأبها من التركة
ونمائها والقصر تحت يده فتوفي واضح اليد عن ورثة فطلب أخوته قيمة التركة مع
أولاد واضح اليد فادعى ورثة واضح اليد أن على أبيهم ديوناً بسندات يريدون إداها من
تركة الأول من قبل جميع ورثته فلم يسلموا طلبهم ذلك وأرادوا قسمة التركة حيث
لم يستوفوا حصتهم من تركته والدمهم فهل يجابون لذلك حيث لا دين على الميت الأول

ولا يخصهم من الديون شيء (اجاب) جميع ما تركه المتوفى او لا يقسم بين ورثته وليس
اعز ما المتوفى ثانيا مطالبة ورثة الاول بما استدانه الثاني حال حياته والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل عليه ديون لا ناس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا
بلغ ذلك ارباب الدين وطلبوا ان ياخذوا من الاخر ما دفعه له المدين ويقسموه بينهم
قبضه غراما لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه جرم من المحاكم الشرعية ويقوز بالقدر
الذي اخذه من المدين لا سيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت
ايفائه الدين مريضا (اجاب) نعم لا يجابون للشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور
حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فاراد
شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال الاميرة ف قيل له ان عليه ديننا فقال اذا كان عليه
شيء ادفعه فهل اذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالبا بدينه (اجاب) اذا لم يثبت
وب الدين على شيخ البلد المذكور انه كفيل به شرعا لا يكون له مطالبة به وفي رد الهاتر
من المكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي على فلان انا ادفعه اليك انا سلمه انا
اقبضه لا يكون كفيل ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو اتى بهذه اللفاظ معجزا
لا يصير كفيل ولو معاقا كقوله لولم يؤد فانا اؤدى فانا دفع يصير كفيل انتهى وقد صرحوا
ايضا بعدم صحة المكفالة مع جهالة المكفول له كما هنا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
شركاء اشترى احدىهم بقرة من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشراكة ومات
المباشر لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان بائع البقرة طلب الثمن من باقي
الشركاء فدفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فبعد ذلك اراد الشراكة المصدقون له على
الثمن المذكور الرجوع عليه واخذ منه متعللين بان الميت عليه ديون وان وارث الميت
يطلب منه الثمن لا يكون المباشرة له هو مورثه وان هو المطالب به فهل لا يكون لهم
ذلك والحال هذه (اجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليه هم وهى
شركاءهم المباشرة له لا يكون لهم استرداد من البايع والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل له دين على آخر فبجته هذه على دينه فباعه رجل آخر وقال له ان لي على المدين
المذكور ديننا فلا تطلقه حتى استوفى منه ديني ثم فر الرجل المدين هاربا من السجن فغفر
رب الدين الاخر المذكور يطالب الدائن الاول المذكور بمبلغ دينه او بالرجل الذي
كان به مجبونا عنده المذكور فهل يلزم الدائن الاول المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم
للدائن الثاني المذكور او حضوره الى رجل المذكور له (اجاب) لا يلزم الدائن الاول
احضار المدين المذكور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفالة شرعية
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربعه عشر فدانا طينا معلومة بالحدود
والجهة ابدا فباعها وادفع فدادين لرجل آخر برضا كل منهما على وجه الملكية لكل
فيمسار له وشرط صاحب الاربعه عشر فدانا على نفسه ان يدفع بدلا عن الرجل

الاخر خارج تلك الاطيان اعني الاربعه عشر فدانا تبرعاً منه ثم بعد مضي مدة مات الرجل
الشارط على نفسه الشرط المذكور عن ورثة شرعية فهل لا يلزم ورثته الوفاء بهذا
الشرط (اجاب) لا يلزم الوارث بدفع شيء من ماله تبرعا عن الغير وان التزم المورث ذلك
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر واخذ عليه ضامنا به فغاب المدين
وطالب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين واراد ان يلزمه بدين ابيه
فوجدته فقيرا فادعى على آخرانه ضامن لابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من
دين ابيه شيء حيث لم يكن ضامنا لابي ولا متسكنا لاهله واذا كان كذلك لا يلزم ضامن
الابن شيء ولا يكون دين الاب على ابنه بل يطلب دين الاب من الضامن الاجنبي
(اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والكفيل بدينه ولا مطالبة له ابن المدين
بما على ابيه من الدين حيث لم تثبت كفالته به والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل له ارض زراعية وعليه دين بجهة الديوان فمره من الارض عند آخر امره بدفع
ما عليه من الدين ودفعه عنه باذنه فهل اذا اخذت منه الارض بجهة الديوان يكون
للمرث الرجوع بما امره بدفعه حيث كان معترفاه وثبت الدفع باذنه (اجاب) من قام
عن غيره بواجب بامر مدفعه وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق وقضاء الدين فاذا
ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون له الرجوع على المدين بما دفعه عنه
بالاذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئا بابه لرجل آخر بقدر معلوم بعضه
مجهول وبعضه مؤجل الى وقت محدود فامهل صار دفعه الى البايع والمؤجل كتب في
سند شرعي وذكر فيه الاجل المحدود وكيفية ايضا ان في ظرف المدة كل ما تحصل
بغير قبضه ويخصم من اصل القدر المؤجل وغلق المؤجل الى الوقت المحدود
وحصلت الصيغة الشرعية في البيع والشراء بحضور ما ذون القاضى فهل اذا اراد
البايع تحصيل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعلل بانه مسافر لا يجاب لذلك ويمنع
الى حلول الاجل واذا كان مسافرا يقيم وكيفية لا عنه في تحصيل المبلغ المؤجل (اجاب)
لامطالبة على المدين بما اجل من الثمن تاجيلا لازما قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل
رب الدين بالسفر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من ثلاث بنات
بالتفات كل منهن في معيشة زوجها وعن ابن قاهر وحده في معيشة امه وعن ابن بالغ وترك
دارا فوضع البايع يده على الدار ومات قبل القسمة ثم وضعهم البنات والابن القاهر يده
على الدار ومات قبل القسمة ايضا ثم وضع ابن العم يده على الدار ثم بلغ القاصر وطلب كل
من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركته ابيه فغضبهم ابن العم متعللا بان اخاهم مات
وصاياه دين له ويريد اخذ ما يخصه في نظير الدين الذي له فهل اذا لم يتعلق بتركه الاب
دين ولم يكن الاخ وصيا ولا قيا يكون دينه متعلقا بصيه ولما كل من البنات والابن اخذ
ما يخصه بقريضة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم اي فاعا على اخيه من الدين لا ين المذ كور على فرض تبونه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه دين ولم يخلف تركه فهل تكون ديونه متعلقة بتركه فاذا لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاهشي منها وليس لرب الدين مطالبته بهم بها والحال هذه (اجاب) يتعلق الدين بتركه الميت بحيث لا تركه له لا يكون لرب الدين مطالبته الورثة بشي منه والحال هذه بدون كفاله صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اخ تاجر منفرد عنه في معيشة وخدمه من مدة ثلاثين سنة وز يادة غاب عن بلده فادعي اناس تجار بان لهم عليه دين ويريدون مطالبته الا يخضور اخيه او بادا دينه فهل اذا لم يكن الاخ ضامنا ولا كفيلة لا يخيبون لذلك ويمنعون من معارضته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يخيبون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل متصرف على اخوته مدة ثم اخته هو وادعي انه تدان ديونا وصر فيهما مصلحتهم وغرضه بذلك توزيع الديون على الجميع ولا يذنبه على ما ادعاه فهل لا عبرة بدهواه والحال هذه (اجاب) ليس لارباب الدين مطالبته الاخوة بما استدانه الاخ المذ كور على فرض تحقق الاستدانة وليس فلاح الزامهم بما يدعي بدون اثبات ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وعن زوجته وبنتين ولم يترك تركه اطلاقا فادعت الزوجة ان تاذن من الاب مؤخر صداقها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يترك شيئا ولا يلزم الاب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (اجاب) لا يلزم الاب بدفع دين ابنته بدون كفالة عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة اشتراها منه شيخ بلده بثمن معلوم قدره مائتان وعشرون بالاف في ذمته بحضرة بيعة شرعية ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة اخرى بثمن معلوم في ذمته ايضا بحضرة بيعة ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فاراد البائع مطالبته الابن بالثمن افادعي بان والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشا في ورده من اصل ما عليه فهل اذا تحقق ذلك يكون للبائع الرجوع عيبا في ثمن مبيعه في تركه الميت حيث كان هناك بيعة تشهد بذلك بعد حلفه العيين الشرعية ان كان ما دفعه عنه بامر والا فلا يحسب من الثمن ولا يرجع وارثه بما دفعه المورث عن البائع بدون امره (اجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له من ثمن المبيع ان كان ما دفعه عنه بامر لوقوع المقاصة بقدره والمطالب بكمه ولا رجوع للوارث بما دفعه مورثه من الدين بدون امر المدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فخصمه به رجل آخر فهرب المدين فطلب صاحب الدين الضامن بما على المدين على حكم الضمان فاراد الضامن ان يلزم الدين لولد المدين فوجده معسر افادعي على رجل آخر انه ضامن للولد في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد شي ويطلب الدين لم يكن ضامنا له ولا متكفلا له واذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد شي ويطلب الدين من ضامن الدين او منه ان حضر (اجاب) لا يجبر الابن المذ كور على دفع ما على والده

الغائب من الدين ميت لم يثبت انه كفيل به فلا مطالبة على الابن المذ كور ولا على كفيلة بشي معا على والده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين وترك ما يورث عنه شرعا واخذ والده بجميع ما تركه الميت من الميراث فهل يلزم الاب دفع ما على والده الميت ولا يرث الا ما بقي بعد دفع الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركه المتوفى فله رب الدين بعد الاثبات الشرعي اخذ دينه من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانب اششاب بثمن معلوم حال وصار البايع يطالب المشتري بالثمن الحال فاطاله سنة ثم كتب المشتري على نفسه وثيقة بشرط فيها وقت تيسر ماله على ادفع الثمن فهل هذا التأجيل للثمن الى هذا الاجل يكون من قبيل تأجيل الدين الى اجل مجهول ويكون باطلا ويطالب المشتري بدفع الثمن حالا (اجاب) تأجيل الثمن على الوجه المذ كور غير لازم اتفاقا حاشا الجاهل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بكرامان وليها صداق معلوم وصار يتدان دراهم من رجل ويصر فيهما احتياجه الفرح فيعتقاهم اراد الزوج ان يلزمهم نصف ما تدان به وهو صر في فرجه اكونه كان معهم في معيشة واحدة فهل لا يجاب لذلك حيث لم ياذن له الم في ما تدان به وهل اذا تدان الم وابن اخيه دراهم قبل الزواج وهو صر فيهما احتياجا اليه من كل وشرب يكون على كل منهما ما النصف فيه مع ثبوت ما تدان به معا بالبيعة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب الرجل المذ كور لا يلزمهم بما تدان به على الوجه المستطور ولرب الدين مطالبته كل منهما بما استدانه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل انتقل الى رجة الله تعالى عن ابن ابن وعليه ديون ولم يترك شيئا فهل ليس لارباب الدين مطالبته ابن الابن بالديون التي على جده حيث لم يترك شيئا (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد ثبوته بتركه فاذا لم يكن له تركه لا يجبر الوارث على ايفائها من ماله والله تعالى اعلم (سئل) في ذ كور قصر مات والده وترك نصف ساقية فوضع يده على رجل شيخ ياد وشوكة مملوطة بيله قبل بلوغهم وباعدوا لما زالت الشوكة منه طاموا منه نزع يده عن نصف الساقية المذ كورة فاني متعلا بانه دفع عنهم الى الديوان الف قرش وقال لا ارفع يدي حتى يذفعوا الى القدر المذ كور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير انفسهم وترفع يده عن نصف الساقية واذا علم برفع يده فهل يلزمه اجرة المثل واذا تلف عدتها او شيئا منها بالادوة فهل يلزمه قيمة ما تلفه (اجاب) ان كان شيخ البلد المذ كور معترفا باصل المالك في نصف الساقية للدين يورث برفع يده عنها وما ادعي دفعه من الدين عنهم لا يرجع به عليهم اذا لم يثبت ان الدفع كان باذنهم بعدا بلوغا واذن من له الولاية عليهم قبله وعليه ضمان ما تلفه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من غير ما فادعي الولد المذ كور على زوجة ابيه بدراهم من غير عدد انما اخذتها من التركة خفية بدون حق ير يدبها لثمنها من ارض ابيه وقد طالب منها ومن والدها الدراهم

فإن ذكر اسمهم بعد ذلك أضر الرلد والداها أي جبرها على قوات حقه من الميراث في نظير
 الدراهم المدعى بها فابت وخالفت والدها فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة بارية
 كياس عليها صكها في مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير إذنهما ثم توفى والدها عن
 زوجته فادعت زوجة أبيها بان والدها دفع عنها الأربعة الأكياس وترى بذلك منهها
 من ميراث أبيها وتقيم على دفع الأربعة الأكياس بينة فهل لا تمنع من ميراث أبيها ولا
 شيء من الدراهم المدعى بها عليها (أجاب) لا وجه مانع المرأة المذكورة من ميراث أبيها
 ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه والدها من ميراثها وأجازتها والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له عقار يبلده انتقل منه إلى بلدة أخرى وباع ذلك العقار لرجل من
 أهل بلده ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل البائع بالبلدة التي انتقل اليها مدة
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعى شيخ بلده أن عليه ديناً للديوان دفعه عنه ويريد
 نقض البيع واستيلاؤه على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا حاض ولا يجب
 المدعى لنقض البيع وهل إذا لم يثبت أنه في دفع الدين عنه يكون مقبلاً (أجاب)
 ليس الشيخ بالبلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الأذن على فرض
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث
 عنه شراً من دار وتخليل وعليه ديون ثابتة لا روبا بها فهل إذا استقرت الديون التركة
 وزادت وأراد أن يار باب الدين مطالبة الورثة بالزائد لا يجابون لذلك بل يتعاق الدين بعين
 التركة (أجاب) يتعاق الدين الثابت بركة المدين ولا يجبر الوارث على إيفاء ما على
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات
 أحدهما عن أبيه وزوجته ولم يترك تركه أصلاً فتزوج الابن الآخر زوجة أخيه الميت
 فكش معهما مدة إلى أن مات الرجل عن ابنه الآخر فأرادت زوجة الابن الميت أن تلزم
 زوجها الابن الآخر بصدقاتها الذي كان بذمة أخيه الميت فهل لا تجب لذلك وليس
 لها مطالبة بشيء من دين أخيه المذكور حيث لم يترك تركه أصلاً (أجاب) لا يجبر الأخ على
 دفع مهر زوجة أخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 عليه دين ثمن بضاعة وبه كفيلاً وحدث بين آخر من ثمن بضاعة إضافية فادفع جاباً ما عليه
 من أصل الدين وقال المدين الذي دفعته من أصل الدين القديم الذي كفاني به الكفيل
 المدين كورور الدين يقول أنه من الحوادث ولا يئس له لواحده ذلك فهل يكون القول في
 ذلك للمدين يمينه لأنه اعترف بقصد (أجاب) القول قول الدافع يمينه لأنه المالك
 وهو ادعى بجهة التملك كافي تنقيح الحامدية عن الأشياء وفيه قال يرى زاده القول
 للمالك في جهة التملك أي بالقول قول الدافع بأي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كافي
 الحامدية إلا فيما إذا كان عليه الدين ثمن متاع والى كفالة فقام بالقول يديه عن كفالة
 وأبي الطالب الأخذ لا عنهم فالطالب ذلك ويقع القبض عنهم وإن قبض ولم يقل شيئاً

فالمؤدى

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

٥

٢٤

٢

٢٠

١٩

ربيع الاول

ربيع الثاني

فالمؤدى أن يحجب المقبوض عن أبيه وأشائه لأن له في التبعين فائدة فيعتبر تعيينه
 تحصيلاً لفائدة كذا في شرح الزيارات ولم يترخص في إفساد القول للمدين قال في شرح
 المطحوي الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو
 في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع يمينه اه وفي البرازية قال له المستاجر
 دفعته عن الدين وقال الآخر من الأجرة فالقول قول الدافع لأنه أعلم بجهة الدفع اه
 وفيها من الثاني من النكاح من نوع المهر ما نصه فرضت النفقة عليه وعليه
 مهر رفاعطى ثم ادعى أنه من المهر فالقول له وكذا إذا كان عليه وجوه من الديون
 وأدى شيئاً ثم ادعى أنه من وجه كذا لأنه المالك فكان ادعى بجهة التملك
 اه وأجاب قارى المدائيات بأنه إذا عين المدين أحد الديون أن كان في تعيينه فائدة بان
 كان أحدهما برهن أو يكفى لوالأخر لا أحدهما قرض والأخر من مبيع صح
 التعيين وإن كان جنساً واحداً لا يصح التعيين انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة
 أخذت من آخر قدر معلوماً من الدراهم ودفعت له رهناً على ذلك وأجلت الدراهم إلى
 أجل معلوم ثم ماتت المرأة وحل الدين فهل يكون لرب الدراهم طلبها من تركتها
 وعليه رد الرهن لو ارثها (أجاب) لرب الدين بعد حلوله بوجوب المدونة المطالبة بدينه
 من تركتها وتسليم الرهن لو ارثها والله تعالى أعلم (سئل) من يبت المال مما ضمنه
 أن المرحوم محمد إذا خلف تركته وعليه ديون لأهل البلد وكان اختلس ما لا من
 الديوان فهل يقدم الاختلاس الذي أخذه من الديوان أو يقدم أهل الدين أو يقيم
 عليه ما قسمه القرماء (أجاب) تتعلق الديون بعد ثبوتها شرعاً بركة المتوفى ويقدم
 دين الصفة على دين المرض إن جعل سببه والأقسامان فتوزع تركته المتوفى المذكور
 على جميع غرمائه حيث لم تترك تركته بها وكانت كلها متساوية ولا يقدم دين
 الاختلاس على غيره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة رهن أشياء معلومة عند امرأة
 أخرى على مبلغ خمسة مائة وأربعة وستين قرشاً أو أمانة على دفع قدر معلوم من الدراهم
 وبها أجل ذلك ثم بعد مدة دفعت الأمانة لها ٤٠٠ قرشاً في نظير الربح وأرادت بعد ذلك
 أخذ الأشياء المرهونة ودفع المبلغ الأصلي فادعت المرتبته أن بعض الأشياء ضاع فهل
 لا يلزم الرهانة المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على أن ذلك ربا ويكون الذي هلك
 من الأشياء المرهونة مضاعفاً بالقيمة (أجاب) مادفع من الربح في نظير الدين يحسب
 من أصل الدين ولو انتقص الرهن عند المرتبة قدر أو وصفاً يسقط من الدين بقدره والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته من مال نفسه فصار ينفق عليه وعلى زوجته
 من مال نفسه أيضاً ثم توفى الولد عن أبيه وزوجته وبنته ولم يترك شيئاً سوى ملبوسه فهل
 لا يلزم الأب مؤخر صدق زوجته إذا ما ابنته به ويختص إذا ما عليه بثمن ملبوسه فقط
 (أجاب) نعم لا يلزم لأبيه مؤخر صدق زوجته ابنته حيث لم يكن كفيلاً به والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوماً من الرىالات أي طاقته في زمن كان

شعبان

٢٤

رمضان

٢

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

١٢٦٧

الريال بتسعة قروش أو أقل رهنها على قطعة أرض زراعية ثم بعد مدة من السنين مات كل من الراهن والمرتهن عن وادث فأراد وادث الراهن أخذ الأرض وان يدفع الواوثة المرتهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أي طاقه بأقل من التسعة قروش زمن اقتراضه فهل لا يجاب لذلك ويجوز وادث الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من الريالات أي طاقه بعينها ولو زادت الآن عن زمن ما قبضه مورثه (اجاب) الواجب دفع مثل الدين فلوارث دين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين بعد ثبوته على الدين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ في معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورث منه شرعا وعليه ديون فهل والحال هذه يتعلق الدين بعين التركة وإذا أراد بأب الدين مطالبة الابن بما لا يجابون لذلك بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور أخذ نصيبه من تركته والده بالقرينة الشرعية بعد وفاة الدين (اجاب) يتعلق الدين بتركته الملية ولا يجبر الوارث على دفعه من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريالا معاملة فترافعا لدى نائب الشرع بالناحية وطالبته بالمبلغ المذكور فباعها بخمسة قرايط أرضا بآلة جارية مع قيراط في ساقية فاشتريت ما ذكر منه بالمبلغ المذكور وبعد الشراء واستيلاءها على المبيع باعتها لرجل آخر بمبلغ قدره تسعمائة قروش وتريدان طالب مطلقها يباقي الثمن الذي اشترت به منه ولم ترد فسخ المبيع فهل والحال هذه لا تجاب لذلك وتنع من مطالبتها شرعا (اجاب) نعم لا تجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن اخذ في النظام فذهب وراة ماتت في غر شبهة ثم خلاص الابن من النظام ورجع الى بلد أبيه فوجد امراة واضعة يدها على فخذ أبيه مدعية ان شيخ قريتها الذي مات كان اخذ منها ستة آلاف فضة وامرها بوضع يدها على فخذ الغائب المذكور الذي هو الاب الميت وتريد اخذ ذلك من ابنة المذكور فهل اذا لم يثبت لها على الميت دين بوجه شرعي لا يلزم الابن وفاؤه وله محاسبة المرأة المذكورة على ما استغلته من الثمن بغير وجه شرعي (اجاب) ثمر المرأة المذكورة بتسليم الفخذ لو ادت مالها حيث اعترفت بالملك للورث ولا يجبر الوارث على دفع ما ادعت تسليعه لشيخ البلد على الوجه المذكور ولو ادت محاسبتها على ما استهلكته من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان اجيرا عنده دابة تجر كل شهر بخمسة واربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبلغ قدره مائتان وتسعة وسبعون قرشا فطلب الاجير المبلغ المذكور فادعى المستاجر على الاجير ان ابنته اهلكته حمارا وامتنع من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حماره المستاجر لا يكون الضمان على الاب ولا يقطع من بدل الاجارة وانما يكون الضمان في مال الولدان كان له مال والا ينتظر الى اليسر قول الاجير اخذ ما عند المستاجر حمارا ويؤمر بدفعه اليه

(اجاب)



(اجاب) لا جبر المطالبة باجره وليس للزوج منه من ذلك بما جعل به على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب له ابن حضر للبحر وسعة ومعه تجارة لنفسه فادعى رجل على الابن المذكور بان له على ابيه دين ويريد ان يأخذه منه متعللا بان التجارة التي بيده لا يسه فأنكر ذلك الابن ودعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة الابن بدين ابيه ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة على الابن بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصه في بيت قدرها الثلث باعها لصاحب الثمنين بيعا تناويع التراضي بينهما في مجلس المبيع على ان المشتري يدفع للبائع الثمن بعد مضي مدة معلومة فهل اذا مضت المدة المذكورة ولم يدفع الثمن بعد مضي الاجل واراد البائع فسخ المبيع متعللا بعدم دفع الثمن لا عبرة بتعلله ولا يمكن من ذلك ويؤمر المشتري بدفع الثمن (اجاب) على المشتري المذكور دفع ما بذمه من الثمن بعد حلول اجله وليس للبائع فسخ المبيع بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت من نحو عشرين سنة عن ابنين فاصريه ولم تترك شيئا يورث عنها والآن يدعي رجل بان لابيه علم ادينا بموجب وثيقة ويريد مطالبة الابنين بدينه فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا يلزم الابن بدين امه حيث لم تترك شيئا (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الكفخدای بما مضى من ان الهواشم سيمحات المرحوم ابراهيم باشا يكن مطلوب من دين نحو المائتين كيس والديانة طالبون حقهم والحريجات ما حق بالتركة بل الذي له حق اولادهن القصر لما ان الحريجات المذكورات لم يكن بالكتاب وحضرة احمد باشا يكن الوصي افاد بانه اذا لم تصدر ارادة سنية او اهل لام شرعي بقسدي الدين المرقومة لا يصرف ذلك من مال ايتام المتوفى ولما صار رؤية ذلك بالجلس الشرعي اجاب حضرة من لا اخذ في ذلك بان ذلك يصرف من مال الايتام لكنه بضامن غارم وسندورهن بقدر المطلوب منهن بطاق ونصف وحيث لم يوجد هن ضامن ولا بطرفهن رهن وغيره مقتدرات على السداد واصحاب الديون طالبون حقهم والميرى ليس له تعلق في ذلك فالحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يسوغ لوصي الايتام قضاء الديون التي على امهات الايتام من مال الايتام لابرهن ولا بضامن ولا ديون الديون المطالبة بدينهم عن هو عليه فعلى الهواشم المذكور دفع ما بذمه من الديون لادبايهم من فاهن ان كان هن مال والا فظرة الى المديرة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وادث وترك كة مستغرقة بدينه اراد ان يباعها استيفاها ما زاد عن قيمة التركة من الواوثة المذكور فهل ليس لهم ذلك (اجاب) يتعلق الدين بتركته الملية فحيث لا تركته في مالها لا يكون للغيرها مطالبة الوارث بما ثبت لهم من الدين زائدا عما حيث لم يكن كفيلا به كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حمارا وقفا من وكيل الناظر عليه مدة سنة بتدريعه مائة من الدراهم واخذ الوكيل من المستاجر مائة

خا

مهديه

٤٣

معلوم قرضا فيه مدة طلبه منه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بأنه دفعه له رشوة
ومصلحة لاجل ان يمكنه من الحجام المذكور فهل يكون المستاجر مطالبا به واخذ منه
لا سيما وعنده بيعة تشهد على اقرار الوكيل بأنه اخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)
على الوكيل المذكور دما اخذه من المستاجر قرضا او رشوة على تركه من الاستجار
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى كير في بضاعة لكل منهما النصف مات
احدهما عن ورثة فباعته ورثته ما يخصه من المال المشترك للشرى بثلثين معلوم
مرابحة بمحضرة بيعة ثم غاب الشريك المشتري مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر وارادت
الورثة اخذ شيئا زائدا عن الثمن المذكور متعللين بأنه كسب المال هذه المدة فهل ليس
لهم اخذ شيئا زائدا عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت
انهم باعوا له بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشيئا زائدا عن
الثمن ويمنعون من معارضة رضىته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى
من ابن عمه نخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ان له على
البائع الغائب دين او يريد دفعه للمشتري واضع اليد على النخيل حتى ياخذ دينه فهل
لا تسمع دعواه على المشتري بذلك ولا يكون له دفع يده عن ذلك بدون وجه شرعي
حتى يحضر الغائب ويدهى عليه دينه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشتري
بالدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحوله امكنة
بملكها فامر بها عند رب الدين وامرأه من اجرتها الذي بيعة تشهد بذلك بعد ان اجراها
المرتحن باذن الراهن واستهلك الاجرة ثم مات المدين وله ورثة يريدون حساب ما ابرأ عنه
مورثهم من اصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين اخذ دينه كاملا ولا ميراث لهم
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا تلك الامكنة تباع لاجل الدين
ويستوفى دينه كاملا سيما والابرا من الاجرة التي قبضها المرتحن حصل من الراهن
قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتحن لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة
لحساب ما ابرأ عنه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولرب المطالبة بدينه والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعا وعليه
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين اخذه
منها ويقدم اداه الدين على الميراث شرعا حيث ثبت ما ذكر (اجاب) الدين بعد ثبوته
شرعا مقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والحال هذه جبر على الوارث والله
تعالى اعلم (سئل) في رجلين لهما دين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه
فحتم يدايه واخيه وتكفل كل من ابى الميت واخيه انقرضاه الميت بالدين بعد موته
فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية ان الميت تركه تحت يد الاب والابن المتكفلين
بالدين انقرضاه الميت المذكورين يؤمران بدفعه من تركته لارباه (اجاب) يتعلق

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٨

مهرم

٨

١٢٦٨

ربيع الثاني

١٢

جادي الاولى

١٢٦٨

٤

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعي يؤخذ من تركته ويطلب
به الوارث الذي ييسره التركة وان لم يكن كفيلا به كمال طالب السكفيل به وان لم يكن
وارثا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة امرت رجلا ببيع مكان لها وامرته بدفع ثمنه
في دين زوجها الميت منها فباعه ودفع الثمن لغير ما زوجها حكم امرها فهل اذا انكرت
بعد ذلك وارادت الرجوع على ما ورثها ما دفع على الوجه المذكور لا تجاب لذلك ولا
عبارة بانكارها مع وجود البيعة الشاهدة عليها بيمينه من سند وشهاد شرعي عليها بذلك
(اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه
لغير ما زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين كل منهما له دين
على الآخر فطالب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه بمالي عليك فامتنع فامر
حاكم سياسي بدفعه قهر اعنه مؤجلا عن كل شهر قدر معلوم من الدراهم فهل
يكون للآخر مطالبة ايضا بماله عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبيعة الشرعية لدى
الحاكم الشرعي ولا عبارة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين ما ناله من طلب دينه
(اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا وبقيته له به حيث
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت بالاقرار والبيعة على شخص آخر
مكة وبه عليه وثيقة وهبه وبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة له فخص آخر غير المدين
وسلطه على قبضه فهل اذا كان رب الدين بالغا عاقلا صحيحا متمصرا فانفقه على نفسه
وهبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقة وسلطه على قبضه بمحضرة بيعة وقبضه الموهوب
له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) تملك الدين عن ليس عليه الدين باطل الا في
مماثل منها ما اذا سلطه على قبضه فقبضه كما في التزوير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب
له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صححت الحبسة والا فلا قال
الاسنخاني وحينئذ يصير وكلا في القبض عن الآخر ثم اصيل في القبض لنفسه ومقتضاه
صحته عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم دنانير صحح لانه صار الحق
للموهوب له فذلك الاستبدال واذا تولى في ذلك التصديق بالزكاة انزاهه كما في الاشياء افاده
في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال جاء ضومته اذا كان شخص يضبط
تركة شخص آخر متوفى والتركة لا تفي بالديون المطلوبة من الشخص المتوفى يكون هو
الملزوم بتادية باقي الديون في ضبط التركة ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفى
فلا رباها المطالبة بها من التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي فان وقت بالديون فيها
والا تفي بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت
التركة على يده ايضا شي من الدين ولا يلزم بشي منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل توفي عن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه
الشرعي مستقرة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضي نحو ثلاث

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

سین ظهر علیه دین لرجل ویرید مطالبة الاخ الذ کوریدینه فهل لا یجیب لذلك شرعا
 ویکون له المخاصمة بدینه مع الدیانة بعد ثبوت دینه بالوجه الشرعی (أجاب) تنقض
 القسمة بین الغرماء بظهور دین ولس لا یریم تضمین الاخ حیث دفع الدین لارباه بعد
 ثبوت وامر القاضی له بالدفع والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملک بیتا غیری قابل للقسمة
 باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدواهم اقتطعه من دین لها علیه فی ذمته ووهب فی
 صحته لایقته منها المراهقة النصف الثانی وهو فی یدیه ثم اقبضه لها وخرج البیت عن
 ما یکره ووجب حجة شرعیة مشهورة فخرجت قاضی القضاة بمصر المحروسة بحکمهم بقضائهما
 شرعا ووضعت الزوجة الذ کورید یدها علی النصف بطریق الشراء وعلی النصف الثانی
 بطریق الوصایة لایتم ابعده موت ابیها فهل اذا ظهر دیون بعد ذلك علی المتوفی واراد
 اصحاب الدیون بیع البیت الذ کورلاستقیفادینهم لایجابون لذلك (أجاب) تتعلق
 الدیون بعد ثبوتها شرعا بترکة المتوفی فلیس للغرماء معارضة الزوجة الذ کورید حیث
 ثبت البیع والمهبة علی وجه الله واللزوم بالوجه الشرعی والافلا والله تعالی اعلم
 (سئل) فی رجل له قطعة ارض أسقط حقه فیها الرجل آخر فی مقابلة دین کان بذمته له ثم
 بعد مضي مدة ذهبت امرأة الی ذی شوكة وادعت علی المسقط بدین وقد كانت زوجة له
 فاحضر ذوالشوكة المسقط له واکرهه علی دفع بعض الدین لتلك المرأة والآن تطالبه
 بالباقي وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضی وحکمه به فیه فهل بعد ثبوت صحة
 ذلك لا یلزم المسقط له شیء مما ادعت به تلك المرأة ویکون له مطالبة بما لکره علی دفعه
 له حیث کان یفیر وجهه شرعی ویجبر به القاضی علی رد ما اخذته (أجاب) لا مطالبة
 لزوجة المسقط الذ کورعلی المسقط له بما تدعیه من الدین علی زوجها والله تعالی اعلم
 (سئل) فی رجل مات عن زوجته وابنه منها ومات الابن بعد ایه عن امه فقط وعلی المیت
 الاول دین لرجل ثابت بالبیعة الشرعیة طالب به زوجة المیت بعد موته فاعترفت له به
 وطلبت منه ان تصالحه عن دینه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قاصر
 ولم تقسم ترکه المیت الاول الی الآن فهل اذا جعل القاضی علی القاصر وصیا یرب
 الدین طالب دینه واخذه من ترکه المیت الاول بعد ثبوتیه بالوجه الشرعی (أجاب) رب
 الدین المطالبة بدینه من ترکه مدینه بعد ثبوتیه بالوجه الشرعی ویقضي له به حیث لا مانع
 والله تعالی اعلم (سئل) فی اخوین علیهما دین لرجل آخر ثابت بالبیعة الشرعیة واحد
 الاخوین یملک نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدین بثمن معلوم من الدواهم
 من أصل دینه بحضرة بیعة شرعیة ثم بعد مدة طلب رب الدین باقی الدین من الاخوین
 المذینین فانهکر احدهما البائع للامام الیوم وادعی انهما تحت ید رب الدین امانة فهل
 والحال هذه اذا ثبت البیع فی نصفی البائعين من احد الاخوین المالك لهما بالبیعة الشرعیة
 یرکون صحیحانا فذا ولا عبرة بانسكاره البیع بدون وجهه شرعی ویجبر کل من الاخوین

۱۶ ۱۲۶۸

۱۶ ۱۲۶۸

۲۱ ۱۲۶۸

۲۹ ۱۲۶۸

المذکورین علی دفع باقی الدین لربه (أجاب) یجبر کل من الاخوین المذکورین علی
 دفع ما علیه من الدین لربه بعد ثبوتیه علیهما بالوجه الشرعی وحیث ثبت البیع
 بالبیعة العادلة لا عبرة بانسكاره والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یباع آخر منزلا فی حال
 نشوة واطلاق تصرفه من المشتري الثمن بتمامه وكتب بذلك صلیت بامضاء
 وختم الحاکم الشرعی صرح فیه بالبیع الصحيح اللازم المتوفر بالشروط والارکان
 وباعتراف البائع بقبض الثمن تقدم من المشتري بتمامه فهل ایس لاحد ان یراوض
 المشتري بشبهة ان البائع علیه دیون وانه لم یقبض الثمن من المثل ترى بل وفی به دینا کان
 للمشتري علی شخص آخر مقاصدة ولو فرض ذلك لا طلاق تصرف البائع فی ثمن البیع
 باعتراض المعارض به ذم الحاکم علی البائع بل یجب منع المعارض المذکور من المنازعة
 بالمناطیل (أجاب) ایس لغرماء المذین المذکورين قضی تصرفاته الصحیحة اللازمة
 فیمنعون من معارضة المشتري المنزل والحال هذه وصرح علما وثایبان للصیحة ایثار بعض
 غرمائه بافادینیه بخلاف المریض مرض الموت حیث لا یجوز له ذلك والله تعالی اعلم
 (سئل) فی رجل علیه دین محیط بماله وله اولاد فاحر أحد بذیه ان یقضي ما علیه من
 الدین ویاخذ بطل ما یدفعه ثلاثة ارقاء مملکة للاب فقضى الابن المذکور بعض دین
 ابيه ومات الاب قبل وفاة جميع الدین عن اولاد احدهم المام وورثة قضاء الدین وقد
 استقرت ترکته دینه فاخذ ابنه جارية من التركة فی مقابلة ما دفعه عن ایه من الدین
 بعد تصدیق باقی الورثة علی دین الابن فباع الابن المذکور تلك الجارية بعد ان تملکها
 بالاطریق الشرعی ثم مات ابن آخر وعلیه دین فاراد غرماءه أخذ ما یخصه فی ثمن الجارية
 متعلین بان ابن المیت له حصه فیها بالمیراث ویریدون اخذ ما خصه فی مقابلة ما علیه لهم
 من الدین فهل حیث كانت ترکه المیت الاول مستقرقة بالدین لا یرکون لورثته میراث
 قبل وفاة الدین ولس لغرماء احد الورثة منازعة مع غریم المیت الاول فیما اخذه فی
 مقابلة دینه الثابت شرعا وما لکره (أجاب) الدین مقدم علی المیراث فاذا
 کان الدین محیطا بجميع التركة كما هو مذکور لا یرکون لغریم احد الورثة المتوفی بعد
 وفاة مورثه المطالبة بشیء من دینه فی ترکه مورث مدینه والحال هذه والله تعالی اعلم
 (سئل) فی رجل له دین علی آخر معلوم الا قدر قرضا طلبه منه فانسكه وجمده جمدا
 کلیا وادعی بان دعواه علیه کذب ثم سافر رب الدین الی بلد غاب فیه امد اشهر وعاد
 ثانیافه لاذ انبت رب الدین دعواه الدین بالبیعة الشرعیة یجیب لذلك ولا عبرة بانسكاره
 لدعواه بدون وجهه شرعی ویکون له مطالبة به بعد ثبوتیه بالوجه الشرعی (أجاب)
 للدائن مطالبة مدینه ویقضي له به بعد ثبوتیه حیث لا مانع والله تعالی اعلم (سئل)
 فی امرأتین عن ابن ابن عم عاصب لا وارث لها سواها وتحت یدها قطعة ارض زراعة
 رهونة علی قدر معلوم من الدواهم فهل والحال هذه تسکون دراهم الرهن من جملة

رجب

۲۱

۱۲۶۸

شعبان
سنة ١٢٦٨

التركة ويؤخذ لابن ابن العم العاصب المطالبة بها من هي في ذمته حيث لا وارث سواه
(أجاب) للعاصب المذكور المطالبة بما مورثته من الدين ويقتضى له باخذ بعد ثبوته
بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
الذكور والاناث وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها وعليه دين لرجل اجني عنه
فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم للدائن فامتنع من الاخذ منه لئلا
مانه لا ياخذ حقه الا من هذه الدار لا يجاب لذلك ولا تكلف الورثة بيع الدار ويحبر على
اخذ دينه والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفى وحقوق رب الدين في
ماليتها والوارث استيفاء التركة ودفع الدين كما صرحوا به فلا يجاب رب الدين والحال هذه
ابيع الدار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن بالغ وعليها دين لا آخر
وتركت تركة تفي بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية فيجبر
الوارث على دفع الدين لربه حيث كانت التركة تفي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق
الدين بتركة المتوفاة المذكورة فلو لم يترك الدين المطالبة به في التركة بعد ثبوته بالوجه
الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قطعة ارض رهنا على مبلغ
معلوم من الدراهم قرضا وقدره من الريال ابي طاقه مائة وخمسون ريالا وكتب بذلك
وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان ياخذها ويدفع ما عليها من الريالات
المذكورة فهل يلزمه ان يدفعها بغيرها ولو زادت الا ان نزل من الرهن (أجاب) نعم
يلزم المدين المذكور دفع مثل ما عليه من الدين لانه زادت قيمة الريالات اولا والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ائتمته في وجهه بعض الورثة لدى الحاكم
بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركة عقار الاقاضي يبيع ما يفي بدينه وان كان بعض
الورثة قاصرا الاوصى له حيث امتنع المبلغ من وفاة الدين (أجاب) يباع العقار لا يقف
ما على الميت من الدين الثابت شرعا حيث لا وفاء له الا منه والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل مات عن ابن ولم يترك تركة أصلا وعليه دين لبعض الناس فاذا دار باب الديون
مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يجاب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئا أصلا وليس
لارباب الديون مطالبة الابن بشئ من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لارباب
الديون مطالبة ابن المدين بماترتب عليه بدون كفاية شرعية بذلك والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يترك
شيئا لا كثيرا ولا قليلا وبعد وفاته ظهر عليه دين لا مصلحة التي كان مستخدما بها فهل مع
عدم ملك المتوفى شيئا وانفراد ولده عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (أجاب)
لا مطالبة على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كفيلا به ولرب الدين المطالبة بدينه
في تركة مدينه ان وجد له تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
بنته وعن أخ وأختين أشقاء وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة مات تركه ديون دفعها لانا

شوال
سنة ١٢٦٨

ذى القعدة

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

فارقة على اطياف زراعة اميرية فهل يكون الدين حكمه حكم التركة يقسم بين الورثة
بالقرينة الشرعية ولا يكون للاخ منع الاناث منه (أجاب) نعم لا يكون للاخ
المذكور منع باقي ورثة أخيه عما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى اناس بدين على تركة وأثبتوها
بالبينة الشرعية والحال ان التركة لا تفي بالدين فهل اذا ادعى بعد ذلك رجل بدين
أثبتته بالبينة الشرعية يكون له المضار بدينه مع ارباب الديون في تركة الميت
المذكور (أجاب) اذا استوت الديون في القوة ولم تف التركة بجميع الديون فخاصص
الغرماء فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا مشتركا بينهما
فاستأجرت المرأة حصة شريكها مدة معلومة بأجرة معلومة لكل سنة في ذمتها بحضرة
بينة شرعية واستدانت من الشر يك قدر ما معلوم من الدراهم قرضا على ان تباع له
حصة شريكها اذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون لشر يكها المذكور الرجوع بدينه
على تركةها بعد ثبوته بالبينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (أجاب) للشر يك المذكور
المطالبة بدينه في تركة المرأة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر بضاعة نسبية وضعه غيره ضمان غروم بالثمن بموجب سند ثم ان
المضمن اشترى من بائعه هذا بضاعة نسبية ايضا بدون ضمان من الضامن المذكور ثم
ان المشتري هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه نسبية بدون ضمان وزاد دراهم حسبت له
من ثمن البضاعة المضمنون فيها فهل اذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جميعه من
القدر الذي وضعه فيه وانه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا القول للبائع في
ان الذي قبضه من الدين الغير المضمن فيه (أجاب) اذا كان على شخص دينان
وباحدهما كفيلا ودفع المدين قدرا من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا
وان لم يعين يكون القول قوله في التعيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن
اولاد قصر وزوجه وله دين عند نصراني بمو جب سند وبينه تركة له ذلك في ذمته قبل
وفاته بخوار بعه اشهر ثم مات النصراني قبل وفاة الدين وتعطلت تركة نحو خمس
عشرة سنة وورثة كل من الدائن والمدين كانت قصر الا وصى لهم ثم لما بلغوا الآن اراد
ورثة رب الدين طلب ما لهم من ورثة المدين بعد تلك المدة فهل والحال هذه تسع دعواهم
بذلك حيث كان ميراثا ولم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم سماع دعواهم ويكون لهم
اخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (أجاب) نعم يكون لورثة رب الدين استيفاء
ما مورثهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحال هذه
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الديون تحرر بها
سند على المدين و بعد مدة قليلة وهب رب الدين المبلغ المطلوب من المدين واعطى له
السند المحرر عليه وصار يمر بدينه ومن بعد مدة مستطيلة نحو خمس عشرة سنة او اكثر

في الحجة

رمضان

سنة ١٢٦٨

سنة ١٢٦٨

ادعى رب الدين المذكور انه صار رهينة الدين المذكور من الموهوب له في مدة اقتداره
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذي صار رهينة له فهل
اذا وهب رب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع
في الموهوب (اجاب) هبة الدين عن عليه الدين تتم من غير قبول فلا رجوع للراهب
المذكور على مدينه فيما وهبه له من الدين على الوجه المسمو ولا عبرة بما تعالى به والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ايتين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا
فاودع رب الدين ان يلزم الابنتين بالدين فهل لا يجاب لذلك وليس لرب الدين مطالبة
الابنتين بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما
ترتب على ابيهما بدون كفالة شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل غائب له دين على آخر من مدته عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات
المدين في غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الآن او وكيله وان ثبت الدين بالوجه
الشرعي ومطالبة من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفاءه (اجاب) لا يسمع
الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده شرعي ومنه غيبة
المدعى مسافة السفر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيله وثبت دعواه في وجه وارث
المدين بالوجه الشرعي والحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والافلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض زراعة رهنا على قدر معلوم من الريالات
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين اراد وارث الراهن اخذ الارض من وارث المدين
ويدفع له بدل الفرانسه نفقودا بسعرها يوم قبضها من المدين له كونهما زادت الا ان عن
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المدين (اجاب) لو رثة الدائن المطالبة بمثل بدل
الدين ولا يجبر الوارث على اخذ قيمته بدله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة
وعن بنت من غيرها وله حصه في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبسح
من حصتها وتبخر لزوجته ايماء قبل قضاء دين المتوفى اولا (اجاب) الدين مقدم على الميراث
فيمسك من التركة بعد التجهيز بايماء ما على المتوفى من الدين الثابت شرعا وللورثة
استبقاؤها باداء الدين من مالهم فان حصل ذلك نفذ هذا التصرف حيث لا مانع والافلا
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك متاعا وهي في بيت زوجها تسمى على اذ وشوكة
واخذته منها بالا كراه وباعه لرجل آخر بمبلغ معلوم وادعى انه خصمه في وردها بغير
حضوره وبغير اذنه والحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه ديون ولا مطالبات لجهة الديوان
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثته فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بشئ
المتاع المذكور لا تجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بشئ من المتاع المذكور
على الزوج والحال هذه بدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانصباهم عن تعدى على متاع

مورثهم واستعمله كعهده فحق ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي وقدره خمسة عشر كيسا سلم رب الدين منها ثلاثة
كيسا ومائة قرش وبقي له في ذمة المدين تسعمائة قرش وذلك بتسليم صحيح ثابت
بالوجه الشرعي فهل اذا ترفع العاقد القاضى يكون لرب الدين المطالبة بما بقي له في ذمة
المدين حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي ولا يلزم التسليم باصل المبلغ (اجاب) لرب
الدين مطالبة مدينه بما بقي له من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل ثبت عليه دين لا آخر وحده عليه الحاكم الشرعي اكثر من عشرين
يوما ولم يتحقق اصابه اطلقه ومضى بعد ذلك ثلاث وعشرون سنة وهو معسر فاراد
صاحب الدين ان يلزم ولد المدين بدين ابيه فهل لا يلزم الولد دين ابيه حيث لم يكن
ضامنا له (اجاب) نعم لا يلزم الابن بدين ابيه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في
رجل اقترض آخر قدرا معلوما من الدراهم وجعل عليه ان يدفع له كل شهر قدرا معلوما
وكتب بذلك وثيقة ثم اراد صاحب القرض اخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويجبر
المستقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (اجاب) نعم لا يلزم تأجيل القرض ولرب
المطالبة به حالا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ في معيشة ابيه معين له
في الاكساب ولم يكن للابن مال مخصوص به فهل اذا تزوج الابن المذكور امرأة بغير
اذنه ثم مات الابن المذكور ولم يدفع لزوجته المذكورة شيئا من المهر ولم يدخل بها
لا يكون الاثب ملزوما بغير زوجة ابنته المذكورة حيث لم يكن لابنته مال مخصوص به ولم
يكفل به الاثب (اجاب) لا مطالبة للزوجة على ابي زوجها بغير مهرها والحال هذه والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دراهم لا آخر قرضا قال له رب الدراهم اعطني بها قمح
فدائنين فكتب له وثيقة بانه يعطيه قمح فدائنين في الخوض الفلاقي ووعدته بذلك ولم
يسد رمقه ببيع ولا صيغة ببيع ولم يعين مال له يجوار فلان فبعد ذلك حضر رب الدين
ومطالبة من المدين ونزل له من اخذ القمح نزولا شرعيا بحضرة بينة فدفع المدين بعض
الدين بالجلس ووعدته بالبعض الاخر ثم بعد مدة احضر له ما بقي من الدين فامتنع من
اخذها ويريد ان يطالبه بالزرع الذي وعده به فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له
مطالبة المدين بشئ من ذلك سوى ما بقي من الدين (اجاب) نعم لا يجاب رب الدين لذلك
والحال هذه وله مطالبة مدينه بما بقي دينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
وارث وترك تركته لا تفي بديون عليه فاستولى ارباب الديون على التركة ولم تف بها
فارادوا الرجوع على الوارث بما بقي من الديون فهل لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة
الوارث بشئ مما بقي من الديون حيث لم يكن ضامنا لمورثه (اجاب) يتعلق الدين
بتركه المدين بعد وفاته ولا يجبر وارثه على ايفاء دين مورثه من ماله بدون كفالة شرعية
حيث لم يأخذ شيئا من التركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر له حاصل موضوع
فيه بضاعة حصل له مرض وامر ولده الخارج عن معيشة والده في معيشة وحده ان يفتح

محله و يبيع ويقبض الثمن وصار كما يلزم لو ائتمن من الدراهم المتحصلة من ثمن بضاعته يرسل ياخذها من ابنه او يامر به بفضاء دين عليه فيقضي به الابن حتى قام الاب من مرضه واستلم محله وحاسب ولده وتخلص منه واقر باستلامه محله وانه لم يكن له قبل ابنه شيء وذلك على يد البيعة ثم بعد ذلك مات الاب وترك ما يورث عنه شرعا وترك ديونا عليه بخلاف الديانة يطالبون الابن بديونهم متعلقين بانه في حال حياة والده اعطى لهم بعض دراهم من ديونهم وكان يبيع ويشترى في محل والده فهل اذا ثبت ان الاب استلم محله في حال حياته واقر بانه لم يكن له قبل ابنه شيء وكانت التركة لا تفي بديون ابيه لا يطالب الابن بما زاد على التركة من الديون سيما والولد المذکور في معيشة وحده (اجاب) تتعلق الديون بعد ثبوته بتركة المتوفى ولا يجبر الابن على ايفاء دين ابيه من ماله بدون كفاية شرعية بذلك الدين حال حياة الاب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي حمل خبل في عقله وصار في حالة لا يعي ما يقول وعهده عليه ذلك بين الناس فهل اذا افاق من ذلك يكون له اخذ دينه من المدين بالوجه الشرعي اذا تحقق ما ذكرنا اذا امتنع المدين من دفعه له متعللا بان الدائن وكل رجل في الصلح حال اختلال عقله وصالحه لا يعتبر ذلك ويؤثر بدفع الدين لربه والحال ما ذكر (اجاب) لا يصح توكيل المجنون الذي زال عقله بالكلية وعلى مدينه دفع الدين له اذا افاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل برى يملك مكانا في بلاد مجاورة لابن عمه بنائه وجدده من ماله وكان ابن العم اقترضه بعض دراهم دفعها في اجرة البناء لكونه متزوجا ببنته ثم بعد مدة طلق الزوج بنت ابن العم فاراد ابوها ان ياخذ منه البيت متعللا بانه اقترضه الدراهم التي دفعها في اجرة البناء فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك بشيء سوى الدراهم التي اقترضها له (اجاب) ليس لابن العم اخذ المكان من ماله بمجرد تعلقه بما ذكر ويلزم المدين بدفع ما يدينه من الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض امير به عند آخر واخذ منه مبلغا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك ناهر ان المستحق للارض غير الراهن فهل اذا اسقط مستحق الارض حقه منها باختياره للترهن يكون له الرجوع بما دفعه للراهن سيما والراهن اقربان الحق في الارض المذكورة للسقط المذکور (اجاب) لرب الدين المطالبة بدينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وترك اشجارا تخرم برتقان وغيره وبها ثم وغيرها فاستولى عم القصر على متروكات ابيهم بدون ولاية شرعية لامن الميت ولا من القاضي وصار ياخذ من الاشجار ويستلمه في مصالحه فلا تبلغ القصر وارادوا حوزة متروكات ابيهم والامتناع على ابيهم فادعى عليهم انه تدين دينه وصرفه عليهم موهب الى متروكات ابيهم فهل والحال هذه لا يلزمهم من الدين شيء ولهم بحسبته على ما استلموه من ثمن اشجارهم موهب متروكات ابيهم المذكورة (اجاب) للقصر بعد

يلوغهم

يلوغهم موهب ورشدهم اخذ ما يخصهم من تركة مورثهم ويؤثر اعم المذکور والحال هذه بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استلمه في شئون نفسه من ماله ثم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان قهرم ثم مات الاب وترك بيتا ودكانا فهل يباعان لو فاهما عليه من الدين اصالة وكفالة ويقدم ذلك على الميراث (اجاب) يؤخذ ما يلزم المتوفى المذکور من الدين اصالة وكفالة من جميع تركته وبقية قدم ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة اخذ شيء منها الا بعد وفاه المورث من الدين المذکور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضي ووفى منها الدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل استدانه منها من مدة سنة بموجب وثيقة بيدها مشمولة بختمه ثابتة الاضغون بالبيعة الشرعية فهل اذا مات المدين عن وارث وترك تركته وضبطت يكون للمرأة الرجوع بدينها على التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي واذا تعامل متعاضل بان الختم الذي في الوثيقة لا يضاها الختم الذي وجد عنده في متروكاته لا عبرة به هذا التعلل حيث كان هناك بيعة تشهد بالدين المذکور (اجاب) اذا ثبت الدين على المتوفى المذکور بالوجه الشرعي يقضي به لمرته حيث لا مانع ولا عبرة به هذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم بمكة اخذ من بعض اعيان ثلاث البلدة دراهم على ان يتصرف فيها فلما علم بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان تلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل ثلاث الدراهم اعطاه دراهم كذلك لا تجارة فلما تكاملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل وبانت مبلغها فباعها ارباها فهل اذا حضر ذلك البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة يجاب لذلك او لا يلزمه شيء حيث لم يكن ضمانا له ولا هو من بلده ولا من قبيلته ولا من اتباعه (اجاب) لا يطالب الشخص بما لم يضمنه ولا هو من بلده ولا من قبيلته ولا من اتباعه (سئل) في امرأة كان لها دين عند زوجها من ثمن صاع ورا كعب وغيره احضرت جهات المسلمين فيهم رجل وكيل عنها فالحال الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصددت على براءة ذمتهم منه وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لامن دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل بينهما التخالص والابراء العام وكتب في شان ذلك اشهاد شرعي مشمول بختمها وختم وكيلها وشهدا على ذلك اشتركون ووضعا وايضا اختتامهم واسماهم على ذلك فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشيء مما دخل تحت الابراء العام لا تسمع دعواها (اجاب) لا تسمع الدعوى به هذا الابراء العام الا بحق حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرائط ائتمنه عن طوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكور او اناثا وترك ما يورث عنه شرعا فهل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الديون اخذها من التركة بعد ثبوته شرعا وتقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركة بعد ثبوته بالوجه

سنة صفر

الشرعي و يقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا اشرأه
 على بان لقان هذا على كذا من الدراهم و ذكر قدر امواله هل اذا شهد بذلك الشاهد
 عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لدعوى المدعي
 ولرب الدين الرجوع بدينه على تركه المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)
 اذا ثبت الدائن دينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة منه من
 التركة حيث لا مانع وشهادة الفرد كالمعدم ما لم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من القرابة
 وقبضه وقبض المرتين الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الآخر فهل يكون للمرتين
 اخذ مثل قرانته ولو زادت في المعاملة ولا يجاب المرتين لتبديلهما بشئ آخر (اجاب)
 على المستقرض دفع مثل القرض لربه ولا عبرة بالزيادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 توفي عن عقارات ومواشي ونقود واطيان موهونة عنده فهل لبناته ان يرثن فيما هو دين
 لا يمين على اموال تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) اينات
 المتوفى اخذ ما يخصصه في الدين المستحق لو ارثهن من غرمانه بعد ثبوته بالوجه الشرعي
 كسائر تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بائع وقصر وترك تركة
 وعليه دين بحماة آخرين فهل تقسم تركته بين الغرماء على قدر حصصهم واذا اراد
 احدهم ان يلزم الوارث بدين له على مورثه بسبب شركة كانت بينه وبين المتوفى
 المذكور ولا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا بالدين الذي على المورث للدين
 (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احد من الورثة على دفعه من
 مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا فاس
 منه دين مات ولم يترك تركة تفي بالديون بل تزيد الديون التي عليه على جميع ممتلكاته
 فهل اذا اراد احد ارباب الديون استيفاء دينه من التركة المديونة بها مع ما وافق مع
 الوارث على دفع دينه من التركة بتعامه بدون رضا باقي الغرماء لا يجاب لذلك بل يقسم
 جميع التركة على جميع الديون بعد اثبات كل دين (اجاب) تتعلق ديون الميت بعد
 ثبوته بالوجه الشرعي بتركته فاذا كانت التركة لا تفي بالديون تقسم بين الغرماء بقدر
 ديونهم وليس لاحد الغرماء والحال هذه استيفاء دينه كاملا من التركة دون باقيهم
 حيث كان الكل دين الهمة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال
 علم نفسه ونفق في امرأة ادعت بعد موت زوجها ان لها بتمته مائة مائة من الدراهم
 اقترضت منها حال حياتها وقرضا بذلك في صحته واثبت ذلك بين يدي القاضي في وجهه
 وكيل بيت المال المنسوب وصيا على تركه المتوفى الذي توفي عنها وعن اولاده القصر
 منها وحلفت باليمين الشرعية وكتب لها العلامة ذلك وكان للوفى ديون على غرمانه
 قبضت منها على القابل اقباط دهرها فطالب ما قبضت فوهبت بدفعه وبعد ذلك

اثبت

سنة ربيع الثاني

اثبت دعواها على الوجه المذكور ولم تذكر ابيت المال وقت طلب المبلغ منها ان لها على
 الميت دين فهل يصرف النظر بما تدعيه او يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار
 قبل الثبوت (اجاب) اذا اثبتت المرأة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي
 وحكم القاضي لها بذلك واستوفى الحكم شرائطه الشرعية يكون لها استيفاءه ومن تركته
 حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في وراث
 امرأة ادعى على اخيه بان لها دين عليه من امتعة من تركه ابيها من مدة تزيد على خمس
 عشر سنة فانكر المدعي عليه ذلك والحال ان المرأة المذكورة مقيمة بالبلد ولم ينعها
 من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تيمع دعوها ولا تقبل بيذنته حيث
 الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف
 ووجوده مذكور شرعي فاذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع مع دعوى
 وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة
 ماتت عن زوجها وبنين منه واخ شقيق وتركت ما يورث من اموالها من جملة
 متروكاتها مبلغ معلوم من الدراهم عند اخيه ابيند شرعي آل اليها بجهة الارث فهل
 والحال هذا اذا ثبت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاة وانها من جملة متروكاتها
 تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاختها المذكورة منهم من ذلك بدون
 وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الدين على الاخ المذكور بالوجه الشرعي يكون لباقي
 الورثة اخذ حصصهم منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها عند آخر قدر
 معلوم من الدراهم وهو مقر ومعتز به ثم ماتت المرأة المذكورة عن ورثة فهل اذا
 طلبت الورثة مال مورثتهم عن هو تحت يدهم يابون لذلك حيث كان مقر ومعتز به
 ويؤمر بدفع مالها لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لا مانع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركة اصلا
 وعليه دين فادرب الدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعاليها اقرب ان على زوجها
 الميت دين الله فهل والحال هذه لا عبرة بيمينه بذلك ولا تكون لازمة بدفع الدين لربه
 بدون كفالة شرعية (اجاب) تتعلق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها
 من ماله عن الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من
 آخر قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة طالب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين
 انه كان عاجلا عنه بها لاجرة مدة ويريد ان يجلبه باجرة تلك المدة من اصل الدين الذي
 عليه له فانه يكره رب الدين دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدين دعواه باليمين
 الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويجوز للمدين على دفع الدين لربه (اجاب) من
 المعلوم انه لا يقضى بدفع رده وادعوى اقباطها بطريق شرعي ولرب الدين المطالبة
 المدين بدينه حيث لم تثبت برائة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل)

سنة ١٢٧٠ ١٦

سنة ربيع الاول ٤

سنة ١٢٧٠ ١٢

سنة ربيع الثاني ٨

سنة ١٢٧٠ ٢٦

سنة ١٢٧٠ ٢٦

سنة ١٢٧٠ ٢٩

سنة جادى الاولى

سنة ١٢٧٠ ٧

سنة ١٢٧٠ ١٤

سنة ١٢٧٠ ٢٠

سنة جادى الثانية

سنة ١٢٧٠ ٧

في رجل استاجر ساعة كل واحد منهم باجرة معلومة في كل شهر ثم بعد مدة من الشهر
سافر احدهما - تاجرين لبلده قبل قبض اجرة من المؤجر ثم سافر باقي المستاجر الى
بلدهم وأراد الاجير الذي لم يأخذ اجرة من المستاجر ان يلزم احدا المستاجر من الذين
كانوا معه باجرة متعللا بأنه كان مستخدما معه عند المؤجر فهل والحال هذه لا يجاب
لذلك ولا عبرة بعلاله بذلك بدون كفاية شريفة وليس له مطالبة الاجير المذکور بشئ
من اجرة بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له المطالبة ان كان الواقع ما هو مذکور
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شر يكرين مات احدهما عن ورثة
وتحاسب الحي مع ورثة الشر يك المات على مال الشر كة وثبت له مبلغ أخذ به جارية
وتخلص من ورثة شر يكره فبعد مدة ادعى رجل بان له ديناً كان يستحقه على الميت من
قبل شر كته مع الحي ويريد مطالبة الشر يك بدينه المذکور وان شر يك يشكر دعواه
فهل على فرض ثبوت دين المدي يكره يكون متعلقاً بتركة الميت يطالب به ورثة الميت ولا
يطالب به الشر يك والحال هذه حيث كان الدين الذي يدينه خاصاً باحد هما قبل
شر كة الاثر معه (اجاب) لا مطالبة على شر يك المديون بدين شر يكره الخاص به بدون
كفاية شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تزوجة رجلاً عليها ديون بمائة طلبوه
منها وهي معسرة فهل اذا ثبت اعسارها بالبينات التامة لئلا تم الشر هي يكون
لارباب الديون اخذ دينهم منها بعد يسارها ولا يطالب الزوج بدينها الذي عليها والحال
هذه (اجاب) لا مطالبة لارباب الديون على الزوج بمائة على زوجته بدون كفاية هنا
وينتظر يسارها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له معق امره ان يجلس في حائوته
التي فيها بضاعة السيد ليبيع ما فيه ويستخلص له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئاً
وقاب سبده ثم رجع فوجد قد اشترى بضاعة من أناس واستلمت ثمنها في مصالح نفسه
ويريد ارباب الدين اخذ ما في حائوته سبده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجابون لذلك
ويكون دينهم متعلقاً بذمة المعق والحال هذه (اجاب) لا مطالبة لارباب الدين
على معق المديون بما ترتب لهم بذمة اذ لم يكن المعق كفيلاً عنه ولا مفوضاً في
الشراء والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك تركه وعليه دين لرجل
اجنبي فهل اذا ثبت رب الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليمين الشرعية لدى
الحاكم الشرعي يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (اجاب) نعم يفتى المدي الدين بدهواه
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في المديون اذا كان
له بيت لا يثق به كناه مع عائلته فهل لا يباع عليه لو فاعدينه حيث كان من ضرورياته
(اجاب) لا يباع على المديون مسكنه الا يثق به حيث لا يمكنه الا كفاية بما دونه ولا يبيع
واشترى له من ثمنه ما يكفيه ويدفع الباقي للغير ما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن
قطعة ارض لا آخر على دين واباح الراهن منفعة الارض للراهن من مدة بقاء الدين في ذمته

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

شعبان

٩

٢٦

رمضان

١٨

شوال

٣١

ثم ظهرت الارض مستحقة للغير واستلمها مستحقها فهل للراهن مطالبة الراهن بالدين
ام لا (اجاب) نعم يكون للراهن المطالبة بدينه على الراهن والحال هذه حيث لا مانع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركه اصله مات فقيراً وكفاه
اناس اجانب من عندهم فادعى الا ان رجل بان له ديناً الميت ديناً ويريد اخذ من
ورثته فهل اذا لم يترك تركه لا يلزم ورثته شئ من دينه (اجاب) نعم بدون كفاية
شرعية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت
لاب وهن اختين لام وترك ما يورث عنه شرعاً اذا يخص كل وارث واذا كان
للزوجة دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قيمتها وكذلك حقوقها الشرعية يخرج
من التركة قبل القسمة واذا اشترت الزوجة جانباً من التخييل من زوجها وهو في حال
صحته وسلامته وحائوته مدة من السنين وهي تنصرف فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك
(اجاب) للزوجة الربع فرضاً عاثلاً حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرضاً عاثلاً
وللاختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعاً كهرها المؤخر على الميراث
كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشر اعيانها
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه
وتحت يده قطعة ارض زراعية امير به آت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ
يده على الارض ومكنه الحماكم منها وصار يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك
ادعت زوجة الميت ان لها ديناً على زوجها ولم يترك تركه تقي بالدين وتريدان يلزم ابن
الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل ما له من الدين
الذي على الميت فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعية الامير به
وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجاب لذلك
والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به
وبامتنته وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمتها كثر من قيمة الدار الساكن فيها
وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تترك له الدار الساكن فيها للثقة به
وبامتنته ويبيع نصف الدار المذكورة اقضاء الدين الثابت عليه شرعاً ولا تباع دار سكنه
حيث كانت لا ثقة به وبامتنته (اجاب) لا يباع على المديون مسكنه الا يثق به حيث
لا يمكنه الاجترار بما دونه والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكرين بمالهما في تجارة لبيع
وشراء واخذوا عطاء مات احدهما شر يكرين وفسخت الشر كة وتحاسب الشر يك الحي مع
ورثة الشر يك المتوفى واخذت ورثة الشر يك المتوفى ما خص مورثهم من الشر كة واخذ
الشر يك الحي ما خصه من الشر كة فهل اذا كان على الشر يك المتوفى ديون تتعلق بتركة
ليس لاربابها مطالبة من الشر يك الحي المذکور بدون ضمان وكفاية شرعية (اجاب)
ليس لارباب الديون مطالبة الشر يك الحي بما على شر يكره من الدين المتعلق بذمته الذي

٢

ذی الحجة

١٩

٢٢

٢٥

محرم

٢٠

٢٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧١

١٢٧١

لا دخل له في الشريعة حيث لم يكن كفيلا عن المديون والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دين على آخر من بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاءه المشتري وطلب منه تأجيل ذلك الثمن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فله - بل يجسر دقوله رب الدين للدين اعط كل شهر كذا من الدين لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا او يكون لرب الدين والحال هذه مطالبة بدينه حالا (اجاب) نعم لا يكون ذلك تأجيلا صحيحا و يكون لرب الدين المطالبة بدينه حالا والحال ما ذكر قال السلائي نقلا عن البرازي له ألف من عن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتأجيل اه قال في حواشيه رد المحتار قوله فليس بتأجيل لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التأجيل فامل انتهى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنة وزوجته وعن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطميان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذكور قبل قبضة التركة عن امه و جدته وام ابوه عن ابن عم ابوه الشقيق فادعت الجدة بدين لها على ابنتها الذي ماتت اولادها وتريد ان الدين يتعلق بالاطيان فهل لا تجاب لذلك بل يتعلق الدين بعين التركة دون الاطيان بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته وارض الزراعة التي آلت الميت المال ليست منها اذ هي ليست بعماله الرقبة لمزارعها وانما له حق الانتفاع بها مادام يرزعاها ويدفع ثمن اجها لميت المال والله تعالى (مسئل) في رجل له ابن وبنت قاضر ان و عليه دين لا تحركهما بعض عقار فاداد الاب ان يتصرف في عقارهما بما فيه المصلحة لما اقتضت له رب الدين ويريد الحجر على العقار حتى يفيه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذكور للقاضرين بالبنية الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين عنه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان العقار المذكور مملوكا لولي المديون المذكور لا يتعلق به الدين الذي على ابيه ما فلا يوفى الدين منه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل استاجر طاحونة من مالكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بحضرة المالك حجرا للطاحونة ووضع فيه او ختمهم له المالك عن الحجر من اصل اجرة الطاحونة وصار الحجر مملوكا للمالك الطاحونة فبعد مدة ادعى رجل على المستاجر بانه كان اخذ منه عن الحجر المذكور ويريد اخذ الحجر في نظير ما على المستاجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك وله المطالبة بدينه من المستاجر لا من مالك الطاحونة (اجاب) اذا وقع الشراء المستاجر الطاحونة اذ كان كورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا ثم باع المستاجر الحجر للمالك الطاحونة ووقع الشراء للمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للدين المذكور اخذ الحجر بعد خروجه عن ملك المديون في مقابلة دينه وكذا لو كان باقيا في ملكه وبعثه على الدين بدينه فيؤثر بدفعه لربه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم فادعى له به وادعى المدعي عليه بانه دفع له منه جانبا فانكره فهل

مهر

ربيع الاول

١٣

٢٦

اذا اقام عليه بينة شرعية بعد دفعه له تقبل بينته وتحصل المقاضاة فيه من اصل دينه ولا عبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبت المديون ودعاواه دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي تقع المقاضاة بقدر المدفوع من الدين ويؤثر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن ابنة وزوجته ولزوجته في ذمته مؤخر صدقها ولم يكن له في حال حياته كسب الايجار ردت له مع ابنة له كسبها في معيشة واحدة فلم يترك شيئا فهل والحال هذه اذا طلبت الزوجة مؤخر صدقها من ابنة لا يجبر الاب على دفعه لها (اجاب) يتعلق دين الصداق الذي بذمه الميت لزوجته بتركته كسائر الديون ان كان له تركه ولا يجب على ابني الزوج دفعه من مال نفسه مالم يكن ضامنا له والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل ادعى على آخر دينه مملوكا فادعى المدعي عليه بذلك المبلغ عند القاضى وحسبه على دفع جميع المبلغ فقام المدعي عليه وقال للادعي ان لي على اخيك الميت ديننا وهو في يدك ائت به فذلك وعدتي بان تخصم مالي على اخيك من اصل مالك على والحال ان للميت المذكور تركته في الدين والمديون ليس وارثا للميت ولم يكن ضامنا على اخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لا عبرة بقوله المدعي عليه ولا بينته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤثر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالا (اجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمه من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل تاجر في ذمته مبالغ معلوم من ثمن قطن وسهم اشتراه من آخر فطاب رب الدين مدينه بما عليه من ذلك الدين فقال له المدين اني اديت الدين الذي عليك فلان من ثمن القطن والسهم الذين اشتريتهم مامنتك وزاد لي عليك مبلغ من الدراهم زيادة مما لك على من ثمن القطن والسهم والحال انه لا دين على البائع لمن ادعى المشتري الدفع اليه ولم يامر به رب القطن والسهم باعطاء شيء من ذلك ولم يكن كفيلا عنه بامر فله على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسهم الى فلان المذكور لا يلزم البائع شيء من ذلك اذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما تاخر بذمته لبايعه (اجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما بذمه من ثمن القطن والسهم لربه وليس له حساب ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المستطو ويدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن بنات وعن اخوة كور و تحت يده ارض زراعة رهن على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بين ورثته بالقدرية الشرعية وليس للاخوة المذكور الاختصاص بها دون البنات (اجاب) الدين الذي للميت على آخر يورث كسائر امواله فلا يورث اخذ حقه مما بذمه غريم الميت بعد قبضه بالقدرية الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل مات عن زوجة وابنتين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وبعد القسمة المذكورة

٧

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٥

١٢٧١

جمادى الاولى

١٤

١٢٧١

رجب

١٣

١٢٧١

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة
المذكورين من انث ور جال وما بقى بعد وفاة الدين يقسم على جميع الورثة بالقرينة
الشرعية (اجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث وما بقى
يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب
القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطلبه الترخيم تنقص القسمة وان قل الا اذا
كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه اه وكذا لا تنقص اذا ضمن الورثة للقرين
الدين او ضمنه اجنبي بل ارجو ع في التركة كما افاده في الدرر وحواشيه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وثبتت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك
انكحها وتنازع مع اخي الزوجة فابراه اخوه من حقوقها بغير اذنها واجازتها فهل
والحال هذه لا يبرأ هذا الابرا بدون اذنها واجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بماله
عنده من حقوقها الشرعية اللازمة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا ينفذ ابراء
الاخ عن دين اخوته الذي له على زوجته وما بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي
ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اقر واعترف واشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من
الدرهم ديناً عليه لرجل اجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل اذا ثبت ما ذكر او اقام
الميت رجلا وصح ما على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعا
والحال هذه (اجاب) اذا ادعى الدائن المذكور على الميت بدينه دعوى صحيحة
واثبتها بالوجه الشرعي يقضى له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في
تاجر ين سافر في سفينة واحدة وكل منهم اتجاره على انفرادهم ولما وصلوا الى اسكنندوبه
باع احدهما ما يخصه وما يخص الآخر باذنه وقبض الثمن ودفع صاحبه بعض الثمن
فطالبه بالباقي فامتنع من دفعه مما لا يثبت له على اخيه من امواله المتوفى قبل ذلك مقدار
هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين اخيه المذكور ويخبر الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن
لصاحبه وليس له اخذه في نظير دين اخيه حيث لم يكن كفيلا عنه ولم تكن له تركة عنده
(اجاب) نعم يجب الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن لا وكل وليس له اخذه في نظير دين
اخي المالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن
بنت لا غير وترك دارا وقطعة ارض زراعية اميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعا
فهل يكون للدائن اخذ دينه من تركة الميت دون الارض حيث آل الامر فيها للحاكم
(اجاب) بموت المدينون تتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين
بالارض الاميرية الا لملك فيها للميت وانما له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها
ودفع مؤنتها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن
اولاده القصر وعن اخيه البالغ ولم يترك شيئا يورث عنه وعليه دين بجماعة فهل

يتعلق الدين بعين التركة فاذا لم يترك تركة واراد ارباب الديون مطالبة الاخ بالدين
بدون كفاية شرعية لا يجاب لذلك حيث لا تركة للميت (اجاب) نعم لا مطالبة لغرماء
الميت على اخيه بدين الميت من مال الاخ الحي بدون كفاية شرعية عنه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ساكنة فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا آخر
فطالبه رب الدين ان يبيع البيت المذكور ففعل والمحال هذه لا يجبر بمالك البيت
على بيع بيته الذي هو ساكن فيه مع عياله لوفاء دينه حيث كان لا ثقبه ولم يكن له
بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثقبه اذ لم يكن له الا كفاية ما قل
منه فان امكنه ذلك يباع ويشترى من ثمنه مكان لا ثقبه ساكنه وما بقى يدفع لرب الدين
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن اولاده بالغ وقصر وترك ما يورث
عنه شرعا وعليه دينون لاناس لا تفي التركة بها فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين
بها واذا كان هناك وصي على القصر يكون له بيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفى
حيث كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذكور في
وجهه وصيه او احد الورثة واستوفى الا ثبات شرائطه الشرعية يتعلق الدين بتركته
ويؤمر الوصي ببيعها لوفاء الدين اذ لم تدفع الورثة الدين من ماله والله تعالى اعلم (سئل)
في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في عائلته ولم ير الوافي معيشة واحدة حتى مات
أكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر ماتوا ما يخصهم من تركة ابيهم
فمنعهم عنهم من حقهم وادعى انه قضى دين ابيهم في حال حياته من ماله الخاص به
واراد اخذ مثل ما قضاه من تركة ابيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين
ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عندهم اقامة
البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركة ابيهم (اجاب) ليس لاحد
الاخوة المذكورين الرجوع في تركة اخيه الميت عن اولاده بما ادعى انه قضاه من ماله
الخاص به من ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه ما ورد قضاء الدين لارباه من
قبل المدينين بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته فله
الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له
الرجوع به في التركة كحصر حوايه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين على زوجها
ثابت بالبينة الشرعية فطالها طلاقا بانثالم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع
مؤخر الصداق فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على
دفع الدين مع مؤخر الصداق لمطلقة حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤمر المطلق بدفع
ما بذمته من دين القرض ومؤخر الصداق لمطلقة والحال ما ذكر اذ لم تستوفه اولم تبرئه
منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكور والاثاث وترك ما يورث
عنه شرعا ومن جملة ما تركه ارض زراعية غاروقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم

فهل والحال هذه تكون دراهم رهن الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورة بالقرينة الشرعية وليس للذكور الاختصاص بهادون الاناث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمه ارباب الارض المذكورة بعد قبضه على سائر الورثة بالقرينة الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضونه ان خليل بك مدير قنا وسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضي وصيا في التركة لغيبة ورثته وهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنزول النظر من حضر تم في ما ذكره والا فادع عن المحكم الشرعي في هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة مستغرقة بالدين الثابت شرعا فلا يبيعها للقاضي لالورثة لعدم ما لهم من الارض الا انهم كاصحابه في ملك القاضي حينئذ لا يبيع فاذا امر القاضي ببيعها والحال هذه ينفذ ذلك لا يعتبر مجرد ذكر ان على الميت دين بل لا بد من كونه ثابتا بطريق شرعي كما سبق قال في رد المحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفي جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللعاصر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا ان الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصي والورثة كبارا غاي يكون اذا كانت غيبة الورثة الكبار منقطعة بان لا يذهب اليه من هنا الى ثمة ومن ثمة الى هنا فالبا وكذا اذا لم يعلم بلدهم لانه منقطع حكما كما في ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصي واذا صح نصب الوصي فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصي يبيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والا بان لم تكن التركة مستغرقة بدأ يبيع المنقول فان لم ينف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المقتضى به حيث كان اليمين عن الوارث الكبير الغائب واليمين الصادر من وكيل بعض الورثة الحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه في ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين ثابت فله شرط عليه منه مال كم فامتنع من ادائه من المالا عليه بانه لا يحصل له تيسير الا في ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا دفعه لدى قاض واثبت دينه له به يؤمر المدين بدفعه ولو يبيع بعض ماله وسقته التي يملكها ويكتسب منها حيث كان له شغل متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تيسر دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يؤمر المدين بدفع ما بذمته من الدين الحال له فان لم يكن له ما يوفي به الدين الا من عن بعض سقته يؤمر ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وبتين وترك اطمينا فبعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركه يقسم بين الورثة بعد تحصيله عن عليه (اجاب) لا يجزى التوارث في ارض الزراعة الاميرية والحق فيها بعد موت مسقطها ولده المذكور

٣ ١٢٧٢

جمادى الثانية

١١ ١٢٧٢

رجب

٢١ ١٢٧٢

ذى القعدة

٢ ١٢٧٢

للا لارث والدين الثابت لليت يقسم بين سائر ورثته كما في متروكاته بعد قبضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب ارض زراعية اميرية اسقط حقه فيها لابن بقرته المبالغ وقبل منه ابن ابنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدة مات الرجل عن بنت بالغة وعن ابن ابن عم عاصب وطلبه دين وترك تركه تقي بالدين وز يادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية تجوز الورثة على دفع الدين له به من راس التركة حيث كانت تقي بالدين وز يادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيعة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من الميت الثابت شرعا بتركه واذا استوفى الاسقاط المذكور شرطا الهبة لا يكون للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين وله بيت كبير يفي بدينه وز يادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضرور ياته يكون للقاضي بيع الزائد عن قدر ضرور ياته ويوفي منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للمدين ما يوفي منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا ثقبه لا يز يد على سكنه مع ماله لا يباع عليه جبر او الا يبيع ويترك من ثمنه مسكن لا يفي بما ذكره وما يز يد دفع فيها عليه من الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة وبأيديهما اموال مشتركة بينهما بالميراث من ابيهما من عقار ومواس واطيان زراعية اميرية وغيرهما اقسمها في منسب وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في معيشة واحدة ولم يكن عليهم ما دين لاحد والآن مات احدهما عن اولاده المذكور الباقين فادعى اولاده بان على ابيهم دين ساوير يدون ان يحولوا على عهدهم جزأته والحال ان الذين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين عليهم في زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب) لا مطالبة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالاميرية اشترى ابيها على رجل اجني على الابن بان له على ابيه دين او يريد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويملك نفسه يبيعها فانكر الابن دعواه والحال انه لا يثبت ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعى دعواه لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور في دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى المدعى بمجرد دعواه على فرض كونها معوعة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عده على امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعوزف تجهيلها وعليه ايضا دين ثابت في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مهمل صداق زوجته وهو على دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجته ومن ذلك ما شرط تجهيله من الصداق لها او

٨ ١٢٧٢

صفر

٢١ ١٢٧٢

ربيع الاول

١ ١٢٧٢

جمادى الثانية

٩ ١٢٧٢

١١ ١٢٧٢

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجة وعليه مؤخر الصداق لزوجه ولم يترك تركه أصلا وتحت يده قطعة أرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على القطعة المذكورة فأرادت الزوجة ان تستوفي مؤخر الصداق من القطعة المذكورة وتلزم الابن به فما الحكم والحال هذه اذ لم يكن لليت تركه أصلا (أجاب) أرض الزراعة السلطانية ليست بركة عن زارعها فلا يتعلق بها الدين الذي عليه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت عن ورثة فاقبلت عن ورثة فاقبلت ان علمنا دينا الى المعلم محمد زهران النشار مبلغ ١٠٥ قرشاً وجب سند تاريخه غرة ١٢٧٤ ولها رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بعرفة بيت المال وصار يبيع به ما بلغ ١٢٠٥ قروش و٥٠ فضة هائلة صاغة زيادة من مبلغ الدين وصار يبيع به التركة وقد تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعي مادام أمين بيت المال هو الذي استولى على الرهن منه وباعه وضم ثمنه لتركته أو يصير اثبات الدين وأخذ ماله شرعا (أجاب) لا يقتضي المدعي مجرد ادعاء بدون اثباتها بطريق شرعي فما لم تقرر الورثة بالدين للرجل المذكور وهو لم يلقون لا يلزمهم ايفاء الدين من التركة بدون اثباته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اذن لابنه بالتصرف فيما تحت يده فتصرف الابن فيه حتى مات الاب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة تزيد على اربعة اشهر والمادون يتصرف كما كان يتصرف في حياته والله ثم الا ان ارادوا قسمة ما فادعى الابن المذكور ان عليه دين الجماعة يستغرق التركة واراد ان يوفيه لا رباة منها وكذبته اخوته فهل والحال هذه لا يجاب لذلك حيث استولاه من اربابه بدون اذنهما على فرض صدقة فيما ذكره سيما ودعواه ان الاستدانة كانت بعد موت ابيه الا ان له في التصرف ولم يكن اخواه ضامنين له فيما ادعى استدانتهم ولم يكن بينهم شركة مفاوضة بل مشتركون شركة املاك (أجاب) الدين المختص بأحد شركاء الملك لا يلزم باقيهم وفاته من حصصهم والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه وعلى الباقي دين لرجل آخر طالبه منه ففهم من دفعه فامر البائع المشتري بأنه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له فهل للمشتري المذكور محاسبة البائع واستقطاع الباقي الذي عليه من ثمن نصف البيت ومطالبة الباقي اذ حيث دفع الدين لربه باذنه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للمشتري ذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنه البالغ الذي في عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل لابن المذكور ثعب من معيشة والده فأنزل في معيشة وحده فأراد والده ان يرجع عليه بما دفعه من المهر والحال انه لم يشترط عليه الرجوع حين العقد ولا وقت الدفع فهل والحال هذه لا يجاب الاب لذلك (أجاب) اذا أمر الابن بأية دفع دين المهر يكون للاب الرجوع

٢٥ ١٢٧٤

ذى الحجة ٢ ١٢٧٤

صفر ٦ ١٢٧٤

رجب ١٣ ١٢٧٤

١٧ ١٢٧٥

عليه بمثل ما دفعه وان لم يشترط الرجوع والا فلا رجوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة ذكور وارثين بغير اناث وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وساقية وغير ذلك وعليه دين لثنتين من بناته وزوجته ثابت بالبيعة الشرعية فهل والحال هذه تقسم تركته بين ورثته المذكورين بالفرض الشرعية بعد اخراج الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث من ذكر (أجاب) يبدأ من تركته الميت بعد تجهيزه بقضاء دينه الثابت بالطريق الشرعي وما بقي يقسم بين ورثته حيث لا وصية ويكون لزوجته من ثمن فرضها والباقي لاولاده المذكورين تعصيا للذكر مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين لا آخر ولم يترك سوى حصة في زرع كان مشاركا عليه فاخذ رب الدين تلك الحصة من اصل ماله من الدين على الميت ثم بعد ذلك شارك رب الدين اولاد الميت في زراعة قطن فلما انما أراد أخذ نصيبهم فيما بقي على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيل عن ابيهم بما عليه من الدين فهل اذا لم يرز اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقي الدين تبرعوا منهم لا يكون لرب الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في نظير ما بقي على ابيهم من الدين بل اذا منعهم عنه يؤمر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من ماله الخاص بهم حيث لا تركه للمدبون في عباقي عليه من الدين (أجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم من باقي الدين بدون كفاية شرعية ويؤمر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ كل منهما في معيشة وحده مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لجماعة اراد ارباب الديون ان يلزموا ابا الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم ياتزم به ولم يضعه لهم فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابيه من مال نفسه (أجاب) لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخاص به بدون التزامه بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن ابيه وامه لاهن تركته وزوجته تركته يدا خذ مؤخر صداقها من امه فهل اذا لم تلزم الام المذكورة لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه للالزام (أجاب) مؤخر الصداق دين يوفى من تركته الزوج بعد موته ان كانت له تركته والا فلا يلزم به احد بدون كفاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من ديوان محافظة مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ غرة ١٧١ مضمونها ان مؤمل بعد مطالعة حضرتم ما قدمه حسين جوده الفقهاء في شأن تشكيه من جدر ضوان الفخام بخبره من البائع المطالب به قهقهة ما هو مطلوب له من والد المتشكي المتوفى وصورة افادة المحكمة والقبول المرفوقتين معا ايضا اعطاء الجواب بالالزام من ذلك (أجاب) بمطالعة صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ غرة ١٢٦٩ يفتهم منها انه ثبت الدين المدعى به على تركته الميت والزم ابنه باداءه من التركة والابن يذكر

١٢٧٥ ٧

ذى الحجة ٢٥ ١٢٧٥

صفر ١٨ ١٢٧٦

ذى الحجة ٣٠ ١٢٧٨

جمادى الثانية ٣ ١٢٧٩

في مرضه انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولدرب الدين منه نحو يظلم من ذلك
وهذا ليس مفهوما من صورة فائدة المحكمة والافادة عما ذكرناه اذا ثبت الدين في وجه
احد الورثة بالبينة العادلة المزكاة وحلف المدعي اليمين الشرعية بعد الدعوى الشرعية
فانه يفتى للمدعي بدينه في تركه فريعه ويؤدي منها وتورم الورثة يدفع ما يوجد من اموالهم
المديون اقضاء دينه الثابت ان لم يوجد نقد في ماله الدين فان زاد الدين على تركه فلا
يلزم به احد من الورثة او غيره هم الا اذا كان ضامنا او موصولا عليه هوالة شرعية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل تدين ديننا من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير علمه لولده
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلا فهل والحال هذه لا يلزم الاب المذكور ذلك
الدين عن ابنه الميت الذي لم يترك شيئا ام كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ولددين بالغين في عيال
ابيهما اشترى احدهما عقارا لنفسه في حياة ابيه غير اطلاق اميرية وكتب جميع ذلك
باسم خاصه لانه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذا ثبت بعد مدة مات الاب ثم
الولدان المذكوران عن ولددين فاراد ابننا الولدين المذكورين القصة من بعضهما
واراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذكور الذي اشتراه ابوه لنفسه وجب الجمع
المذكور فله على فرض اختصاصه بما اشتراه ابوه لنفسه يكون ضامنا لثمنه حيث
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار ديننا في ذمته مشتركا بين ولديه بالميراث عن ابيه
المذكور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشتري من ذمته حيث كان ذلك محققا
بالطريق الشرعية (اجاب) نعم والحال ما ذكرناه تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج
امراة بمهر معلوم بعضه مهمل وبعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المهمل وبقي
في عشرتها مدة نحو اربع وعشرين سنة والا توفى الزوج وترك ورثة وما يورث عنه شرعا
فهل والحال هذه يبدى ابوقاهما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)
الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث ومنه دين المهر في الحقيقة بطريق شرعي انه باق
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته اخذه من تركته مقدما على الميراث كسائر الديون
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بالغة وزوجة وعليه
ديون ولم يترك شيئا يدفع في دينه ولا في بعضه وطلب رب الدين دينه من البنت والزوجة
المذكورتين فهل الدين يلزمهما ام كيف (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته فاذا لم
تكن له تركة يوفى منها دينه او بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته او بعضهم
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة
واحدة ارتكبوا ديونا وصرفاها في شئ بينهما ما سوية ثم اراد احدهما الاقراض اخيه
فهل يكون الدين بينهما سوية ويضمن كل منهما نصفه لاربابه ويؤمر بدفعه وقت
طلبه (اجاب) نعم حيث استداناهما سوية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة

٢٠

١٢٨٠

جمادى الاولى

٢٦

١٢٨٠

ربيع الاول

٣٠

١٢٨٢

جمادى الاولى

٢٨

١٢٨٢

مهر

٤٠

١٢٨٣

لما تزوج وهي مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم في بلدة اخرى ورتب لها على نفسه
نفقة شهرية وكان قائما بدفعها الى حين موتها وبعد موتها ادعى رجل على زوجها
بانها حال مرضها استدانته منه مبلغا تصرفه على نفسها في مرضها ودفعت تحت يده
معا غاملا كالمسألة هذا الدين فهل اذا ثبت رب الدين ذلك يكون له مطالبة جميع
ورثته بذلك الدين ليدفع من تركته او يكون أحق بالرهن الى حين استيفاء دينه ولا
يكون ذلك الدين مطلوبا من الزوج خاصة واذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع
الرهن لوفاء الدين منه (اجاب) اذا ثبت الدين الشرعي على تلك المرأة وانها رهن
المصالح المذكور به عند رب الدين يؤمر جميع ورثتها بالباقيين بتخليص الرهن بدفع
الدين لربه فان امتنعوا يباع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرحون أحق به من سائر
الغرماء حيث كان صحيحا قاما والدين يتعلق بتركته الميت ولا يختص بعضهم بالمطالبة
به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا باع
لزوجته وأبرأها من ثمنه في حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن
ورثة آخرين فهل اذا كان له عليه دين فآخذ من تركته مع مؤخر صداقها ولا يمنع
ذلك ابرأه المرأة المذكورة من ثمن المكان المذكور (اجاب) لا لزوجة المذكورة
أخذ دينها من تركته زوجها بعد ابراءه بطريق شرعي ومن ذلك مؤخر صداقها حيث
لا مانع ولا يمنع من ذلك ابرأه زوجته حال صحته من ثمن ما باعها لها والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات عن ورثة بالغين وتركه وعليه ديون لا يخصص ثابتة بالوجه
الشرعي فاراد احد الورثة اخذ نصيبه من التركة المذكورة كاملا وامتنع من ادائه
ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجاب لذلك وتورم الورثة الباقيون باداء الدين الشرعي
مقدما على الميراث امام تركته الميت او من عند انفسهم ويقسم الباقي بينهم بالفرض
الشرعية ويكون الدين مقدما على الميراث (اجاب) الدين الثابت شرعا مقدم على الميراث
ولو استغرق الدين التركة كلها فتورم الورثة كلها بادائه امام تركته وما بقي يقسم
بينهم بالفرض الشرعية او من ماله ويستخلصون التركة لانفسهم والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل مات وعليه دين لا خروقات رب الدين ايضا ومضى من بعد موت
الاثنين مدة تفوق من خمس عشرة سنة فاراد ابن صاحب الدين اخذ دين ابيه من ابن
الميتون ومع ذلك لم يكن للميتون تركة ولم يكن ابنة من دين ابيه فهل لا يلزم ابنه والحال
هذه (اجاب) الدين المترتب بذمة الميت يتعلق بالتركة ان كان له تركة والا فلا
مطالبة للدين به على احد بدون كفالة شرعية ولا يلزم الابن بدين ابيه فلا يطالب به
والحال ما ذكر من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت المال في
٢٢ رجب سنة ١٢٨٤ غرة ١٣ مضمونها رجل مات عن زوجة وبنت قاصرة وصار
حضر تركته موصيا بمعرفة قاضي محكمات من الهالك المعتبرة ثم بمعرفة ذلك

١٢٨٣

ذى الحجة

١٢٨٣

ربيع الثاني

١٢٨٤

جمادى الاولى

١٢٨٤

القاضي صار اقامه وصي على القاصرة وسلمه اثمان التركة وبعد ما وقع ثلث من
 الزوجة في حق الوصي وظهر انه مدينون ولما صار حصر موجوداته وجدت اقل من قيمة
 هذه التركة وارباب الديون يرغبون قسمة قيمة الموجودات على ديونهم والتركة فهل
 والحال هذه قيمة التركة المذكورة تكون ممتازة عن الديون وتؤخذ قيمة الموجودات
 جميعها من اصلها او قيمة الموجودات تقسم شرعا على قيمة التركة والديون تؤمل الافادة
 بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) هذه المادة يلزم ان ينظر فيها هل اثمان
 اعيان التركة باقية عند الوصي او تعدى عليها واستهلكها في شؤون نفسه فان كانت
 باقية عنده فلا دخل لارباب الديون التي عليه فيها بل تكون للورثة خاصة كما انه
 لا دخل للورثة في اثمان موجودات الوصي المذکور مع غرمائه وان تعدى عليها
 واستهلكها في شؤون نفسه كانت دينها عليه كسائر الديون فتخاصص الورثة بباقي غرمائه
 بدينهم لان الورثة حينئذ صاروا من جملة الغرماء ولا يمتازون بشئ بدون وجه شرعي
 يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وابنها القاصر من غير
 شريك وبذمتها دين لا خيها حكم به الحاكم الشرعي بعدموتها في وجه الزوج المذکور
 شرطا ولم يكن الزوج ضامنا له ولما تركة بتركة لا تفي بذلك الدين فهل اذا بيعت
 التركة ولم يفتتها بالدين المذکور لا يكون لرب الدين المطالبة بباقيها من الزوج المذکور
 من ماله بدون كفالة شرعية به (اجاب) الدين انما يتعلق بالتركة فاذا لم تنف به لا يلزم
 الزوج ولا غيره من الورثة اداء الباقي من مال نفسه بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل زوجه دين وهو في عيشة ابيه فادعى صاحب الدين ان ما يدي ابيه
 مالا لابنه ولم يثبت ذلك بالوجه الشرعي فهل اذا لم يكن الاب كفيلا بالدين المذکور
 لا يلزم دفع دين ابنه ولا يجبر الاب على بيع امتعته لو فاه ما على ابنه من الدين (اجاب)
 لا يلزم لاب شرعا ما على ابنه من الدين بدون كفالة شرعية به كما لا يجبر على بيع امتعته لو فاه
 ما على ابنه من الدين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر مسمى
 ودفع لها منه ما تعرف به قبله ودخل بها ثم مات الزوج عنها وعن ورثة وترك ما يورث
 عنه شرطا ولها بذمته مؤخر صداقها فهل والحال ما ذكر يكون مؤخر صداقها مقدما
 على الميراث كسائر الديون (اجاب) نعم يقدم مؤخر الصداق على الميراث كسائر الديون
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك شيئا من متاع الدنيا وله اولاد قصر
 وبلغ فقام رجل يدعي بان له دين على الميت ويريد الزام احد اولاد الميت الكبار بما
 على والده من الدين زاعما ان دين الوالد يلزم الولد فهل لا يجاب لذلك ولا يلزم احد
 من اولاد الميت دفع شئ من الدين لصاحبه جبر حيث لم يكن احد منهم كفيلا عن
 الميت بذلك افيدوا الجواب (اجاب) نعم لا يلزم احد من الورثة دفع ما على مورثه من
 الدين بدون كفالة شرعية حيث لا تركة للميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي

جادی الاولى

رجب

ذی الحجة

رمضان

عن ورثة وعليه ديون شرعية ثابتة بالوجه الشرعي وله تركة مستغرقة بغير هذه الديون
 فهل لا تستحق الورثة شيئا منها ويقدم اداء الديون المذكورة عليهم وليس لهم اخذها
 ولا قسمها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (اجاب) نعم لا تستحق الورثة شيئا من
 التركة المستغرقة ويقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء
 الدين من ماله فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستعراق
 للامير او الوصي للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالغ وترك
 ما يورث عنه شرطا وعليه دين مستغرق بجميع تركة فهل يكون للقاضي بيع التركة
 المذكورة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يجبر الوارث على دفع باقي الدين
 لاربابه حيث لم يلتزم به وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة
 المدين فتباع لو فاته من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شئ من
 دين مورثه بدون كفالة شرعية به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده
 قصر او بلغا وترك ما يورث عنه شرطان عقار وخلافه وعلى القصر وصي شرعي وعليه
 ديون شرعية مستغرقة اتركة ثابتة بالبينة العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة
 الباقين ايضا ثم مات احد الورثة البالغ عن ورثة له بالغين فهل والحال هذه
 لا يستحقون شيئا من التركة المذكورة المستغرقة لديون مورثهم ويبيع جميع
 ما تركة الميت المذکور او لا لو فادينه المذکور (اجاب) الدين الشرعي الثابت على
 الوجه المستطور مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفاته من التركة
 ويبيع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من ماله
 فان لهم استبقاؤها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرقه
 في حال حياته وصحته ونفاذا قراره اصاحبه على يدي بينة شرعية ثم مات المقر المذکور وقبل
 اداء شئ من ذلك الدين الشرعي وترك ورثة بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فانه كرهه
 فهل اذا ثبت رب الدين اقرار مورثه له في حياته بذلك الدين وحلف بمينا عليه ايضا
 يكون دينه متعلقا بعين التركة المتروكة عنه شرطا وتجبر الورثة المذكورون على دفعه
 له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون
 مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذكورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعى
 الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة او بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه
 الشرعي وحكم له القاضي به بعد بين الاستظهار تؤمر الورثة بادائه امان مال انفسهم
 على حسب موارد يشعرون من العقار الخفاف عن المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفي
 منه ذلك ويجبرون على ذلك اذا الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر
 بعد الاثبات والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرطان
 منقولين وعقارا وترك اولادا قصر اقام في حياته اخاه وصيا على اولاده المذكورين

١٢٨٦

٢٢

١٢٨٦

٢٤

ربيع الثاني

١٢٨٨

٧

شعبان

١٢٨٨

٢٥

١٢٨٦

١٤

فباع الوصي المذ كور بعض المتوفيات المذ كورة بثن المثل لاجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الآن قد بلغ بعض الاولاد المذ كورين وطلب اخذ ما يخصه في تركه ابيه والمحال ان الباقي من التركة مستغرق بديون ابيه المتوفى المذ كور فهل والمحال هذه لا يكون للبائع المذ كور حق فيما تر كه والده الا بعد وفاد ديون ابيه الثابتة بالوجه الشرعي ويقبل قول الوصي بيمينه فيما انفقه على القصر نفقة المثل مالم يكذب الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبائع المذ كور كباقي الورثة حق في تركه ابيه بقدر ما هو متغول بديونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي ويقدم اداء الديون المذ كورة على الميراث ويقبل قول الوصي الامين بيمينه فيما انفقه على القصر من مالهم نفقة المثل حيث لم يكذب في ذلك ظاهر الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بثن مع الموم وحرله سندا بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كلهم بالغون فطلب ابايهم دينهم من ورثة المشتري وبعدها جاء المقتضي احيات القضية الى الحاكم الشرعي ويحصل المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى الصحيحة بذلك اقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بادائه من تركه المذ كور وفي المذ كور وحمله بذلك اعلاما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركه للميت سوى منزل تحت ايديهم وما طلوا البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذ كور وترى يدعن الدين المذ كور ولادين سواء تجبر الورثة المذ كورون على بيعه او بيع جزء منه يفي بالدين المذ كور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والمحال هذه (اجاب) على الورثة المذ كورين بيع ما يفي بدين مورثهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذا لم توجد له تركه سواء لادائه لربه ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان امتنعوا من ذلك اقام القاضي وصيا لبيع من التركة ما يفي بحق الغريم والمحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) فيمن اقيم وصيا شرعيا على تركه في قصر القصر في باسائر انواع التصرفات الشرعية وعليها ديون لاشخاص متعددة والوصي حر يص على ضبط التركة وبيعها وجمع وحفظ ائتمانها وتوزعها على ارباب الديون الثابتة شرعا فاراد بعض من يدهي دينه على التركة فجزئ من بعض ما باعه الوصي من غيره ليخص به لنفسه تامينا في مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصي جاريا منه ببيع التركة وحفظها لخصم منها وتوزعها على ارباب الدين شرطا (اجاب) نعم ليس لمن يدهي الدين المذ كور ذلك بغيره والمحال ما ذكره حيث لم يكن المبيع موهونا عند رهنه شرعا قبل موت المدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مس فقمة لوقفين احدهما من قبلها والاخر من قبل والدها وناظرة عليهم ما بالشر طامات فادعى بعض الناس بان له عليهم ادينا وبانها في حال حياتهم او كاته في قبض ربيع الوقفين المذ كورين واقطاعه من دينه الى ان يستوفيه

١

١٢٩٢

ذى القعدة

٢

١٢٩٢

صفر

٢٣

١٢٩٤

ورثت

ورغب استيلاء ذلك الربيع الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل اليهم استحقاق الوقفين المذ كورين بعد المسحقة الناظرة المذ كورة فهل على فرض ثبوت دينه ووكالته عنها في ذلك ليس له استيلاء شيء من ربيع الوقفين المذ كورين بعد موتها وتبطل ووكالته عنها بموتها ومنع من التعرض للمستحقين في الوقفين المذ كورين ويكون له المطالبة بدينه من تركتها ولا يتعلق الدين بالوقف المسجل السابق على الدين الذي لم يشترط فيه اداء الدين من ريعه ويكون جميع ربيع الوقفين المذ كورين مستحقا للمستحقين المذ كورين من تاريخ وفاة الناظرة المذ كورة بثلث من ماله بقدر نصيبه بحسب شرط الواقفين (اجاب) نعم ليس له استيلاء شيء من ربيع الوقفين المذ كورين بعد موت ووكالته المذ كورة له ليقضى به دينه لعدم تعلق الدين بهذين الوقفين وانتهى الاستحقاق ريعه ما لم يبعدها حسب الشرط والمحال هذه بطلان الوكالة بموتها وتعلق الدين بتركها ان كانت لها تركه على فرض صحة شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عليها دين لا تخرمات عن ورثة شرعيين ولا تركه لها اصلا لكون رب الدين استولى على ائتمان ما عليه قبل موتها بواسطة بيعها بقدر بعض دينه فاراد رب الدين الان الرجوع بما بقي له من دينه على ورثتها بدون مسكها منه في هذا الدين ولا حواله فهل تتعلق ديون الميتة بتركها ان كانت لها تركه ولا تلزم ورثتها بشيء منها بدون ما ذكره حيث لا تركه لها اصلا بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركها ان كانت له تركه ولا تلزم ورثتها بشيء منه شرعا حيث لا تركه له اصلا والمحال ما ذكره بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير من فرد عن ابيه بمعيشة على حدة وسكن في داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد تدان الولد المذ كور دينه حال انفراجه عن ابيه في الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة ابيه عنه في شيء مما استدانه ثم مات الابن المذ كور عن اولاده القصر كور او اناثا وعن ابيه المذ كور وله تركه خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بدينه بموتها شرعا بتركه خاصة ولا يلزم ابوه بشيء منها اذا لم تفر كنه بما عليه من الديون بدون كفالة ولا وجه شرعي بل تقسم تركه بين غرمايه بحسب مقدار ديونهم المتساوية في القوة (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الشرعية بعد ثبوتها شرعا بتركه فاذا لم تف بها تقسم بين الغرمايه بحسب حقوقهم ولا يلزم ابوه بشيء من ذلك بدون كفالة او وجه شرعي والمحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مالا وحلها حال صحتها وتفاوت برفاته وعدم الحجر عليه فقبلت منه الهبة وقبلت حال صحتها واستعمات ذلك حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذ كورة بتركه ولا يكون منها ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق بدين الميت واذا كان لها بدينه مؤخر صداقها يكون ذلك دينها كباقي الديون وتكون الزوجة المذ كورة اسوة لغيرها الميت بمقدار

١٦

١٢٩٥

محرم

١٢٩٧

جادی الاولى

١٦

١٢٩٧

مؤخر صدقها المذ كور الحق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذ كورة بالوجه
الشرعي صدور المذبة في كره من قبل زوجها حال صحته ونفاذ تبرعائه مستوفية
شروط العصة والتمام لا يكون المذ هو بتركه ولا يتعلق به ديونه ويكون ملكا
لخاصة حيث لا مانع ودين مؤخر الصداق الثابت كباقي الديون فتخصص فيه
الزوجة باقى الغرماء المتعلقة ديونهم بتر كته حيث لا موجب للامتياز والله تعالى اعلم
(سئل) بافادة من ضبطية مصر في ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ ذرة ٢٥٨٧ مضمونها
بناء على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى صاحبة بنت ابراهيم زوجة عبد العال محمود
بالاصالة عن نفسها وبوكاتها عن باقى ورثة زوجها المذ كور على من يدعى مهر على المتخذ
كار الدلالة في الاسلحة النارية جرفه له بانه اجترأ على قتل زوجها المذ كور وهذا طلبت
قصاصه وبعد ان جرى من هذا الادعاء التحقيق السياسي الا لم يزل يطلب المدعية
بصفته المذ كورة صارت اجالة نظره هذه القضية شرعا من الجلس الابتدائي على
الحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدر اعلام شرعي مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة
١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذ كورة من ادعاء حصول التعمد من المذ على عليه
في قتل زوجها المذ كور وطلبها القصاص منه والحكم على المذ على بالدية الشرعية
من ماله مقسطة في ثلاث سنين وهي عشرة آلاف درهم من الفضة والفضة دينار من
الذهب او مائة من الابل وقد صار التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس
الاحكام المصرية واصدر به مضبطة مورخه ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ ذرة ٥٢٥
ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية ذرة ٥٢٥ واضرورة تنفيذ
ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صارت تكليف مهر على المذ كور عليه بالقيام باداء
ما حكم به عليه فادعى الاضرار وعدم اقتداره على الاداء ولا تقبيل طاول التمس
التعريض من صحة ذلك من عدمه بمعرفة المحكمة ومعاملة به بما يتضح ولما تراهي
من عدم امكان اجابة المذ كور لهذا الطلب في هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب
من هنا الى حضرة قاضي افسس مصر بطلب الافادة مما يسهل طريق الوصول لنفاذ
هذا الحكم بالموافقة للشيخ الشرعي وملازمة الحالة السياسية فورد شرح حضرة تقييد
الخاتمة مع سيادةكم من هذا الطرف مما يلزم في هذه المسألة لانا طاعة حضرة تكم مسائل
القيام فبناء عليه لزم تحرير القضية لتكم اليكم بافادة ما يتبع اجراءه في ذلك (اجاب)
وردت افادة حضرة تكم والذي يقتضيه الحكم الشرعي انه حيث حكم على مهر على
بالدية في ماله في ثلاث سنين فان علم اعساره وعدم ماله له يوفى منه قسط كل سنة من
الستين المذ كورة فانه ينظر الى الميسرة والقدرة على ذلك فان اسر في وقت يؤثر باداء
ما عليه كما هو الشأن في سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

(كتاب الرهن)

(سئل) في امرأة اقتضى الامر اسفرها لاجل تغيير المهر او صحة بدنها وقبلتها ان زوجها
مديون يمكن منعه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنتم المحرمة المذ كورة
حجة عقارها في محل حكمها السكنى بنفرا ساكنة بية واخذت المحرمة زوجها معها وعند
التوجه اقامت لها وكلاهما اذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهى الامر
ويخلص الديون المذ كورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر ان زوجها يلقى عليه ديون
فالمحرمة المذ كورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذ كور من عقارها المرقوم على يد
وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كور صحيح ويمكن
التصرف في العقار المذ كور لو فاء الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كور غير
صحيحة ورهن حصة العقار لا يوجب ارتها ان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن
الشرعية وحيث لم تحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة
الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من
امرأة قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة اميرية ثم بعد ذلك مات رب
الطين عن ورثة والحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فذبح المرأة من
التصرف في الطين ونزعه من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من
تركة المتوفى او يبقى تحت يدها (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذ كورة دينها على المتوفى
في وجه خهم شرعي وحلفت اليين الشرعي يحكم لها به في تركته مقدما على الميراث ولا
يصح رهن الاطيان التي آلت بايديت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا ملكه وشرط على نفسه انه ان
مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم يبيع العقار ويقضى الدين فهل لا يهرق هذا الشرط
ويكون لرب الدين المطالبة بدينه وللعاكم جبر المدين على الوفاء ولو يبيع العقار
(اجاب) لرب الدين طلب دينه المحال من رهنه وله حبه به وان كان الرهن في يده ولا
يمنع من ذلك الشرط المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهنه من حلى
وملبوس عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فهلك الرهن في يده ضمن امتهق له
فهل يكون مضمونا عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر
الدين والزائد عن الدين من قيمة الرهن يملك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمة الرهن
زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضمون على المرتهن والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لا تجر على مبلغ من الدراهم
ووضع يده المرتهن عليها ثم مات قل من الراهن والمرتهن من ابنه ثم بعد مدة طلب ابن
الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذ ارض المرهونة فتعمل ابن المرتهن
المذ كور بان الارض فيها زرع له وبعد حصاد الزرع يسلمها او ياخذ دراهم الرهن ثم

محرر ٢٠

انكر الرهن بعد ذلك وان اياه مات وهي تحت يده ولم يعلم انها موهنة تحت يديه
 المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الراهن بها عليه لكونه من مدة طويلة فهل بعد
 نبوت اعترافه واقرارده وشهادة بيعة من المسلمين عليه بانها موهنة تحت يديه وطلبه
 تركها كحصاد الزرع في العام الماضي لا يعتبر انكاره الا ان يؤثر بتسليمها لابن
 الراهن واخذ دراهم الرهن (اجاب) نعم اذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الثمري
 يعامل باقراره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعية موهنة
 على قدر معلوم من الدراهم فاقرت بان الحق فيها للرجلين على يد نائب القاضي واخذت
 منها دراهم الرهن وخرج في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك ارادت الرجوع عن
 الاقرار بان الحق في الطين لهما فهل اذا ثبت اقرارها واعتراها بذلك لا يكون لها
 الرجوع عليهما (اجاب) يعامل المقر باقراره فاذا ثبت اقرار المرأة بان الحق في أرض
 الزراعة للرجلين المذكورين لا يكون لهما ما رضىتهما فيهما بدون وجه شرعي والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل حضر من الروم الى القطر المصري فاحتاج الى
 دراهم لنفسه وكان يملك عبدا وحليارهنما عند رجل آخر واستلم منه قدر ما هو مأمور
 الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه بدينه فاذنه ان يبيع العبد والحلي المذنين
 تحت يده ويستوفي دينه من ثمنهما فهل يسوغ له البيع لاخذ حقه بالاذن المذكور واذا
 مات الراهن من ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر القرماء
 ويكون القول للماذون بيمينه اذا ادعى عليه الورثة زيادة عن الثمن الذي باع به واذا بقي
 للماذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة اذا كان هناك
 تركته لمورثهم (اجاب) اذا ثبت تركيل الراهن المرتهن ببيع الرهن لاستيفاء دينه منه
 يكون له بيعه بدون غبن فاحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الراهن مما صسته فيه
 حيث كان دينه ثابتا والقول لاو كيل بيمينه في مقدار ما باع به من الثمن ويكون اسوة
 القرماء فيما بقي له من الدين اذا كان للميت تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 رهن قطعة أرض زراعية عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة اثني عشر سنة
 بحضرة بيعة فاراد الراهن اخذها من المرتهن وان يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك
 ويحبر المرتهن على تسليمها له بعد اخذ دراهم الرهن خصوصا والمرتن مقر بان الحق
 في الأرض للراهن (اجاب) اذا كان واضع اليد على الأرض المذكورة مقر بان الحق
 فيها للراهن يؤثر بردها له وعلى الراهن دفع الدراهم التي اخذها منه والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة سافرت الى جهة مع زوجها ولها حلي ومصاغ في منزلها وتحت يدها
 زوجها فرهنه اخو زوجها في غيبته او من غير اذنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل
 يكون لها تزاع الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه واخذ دينه من غنمه حيث كان بدون
 اذنها واجازتها (اجاب) اذا رهن الرجل حلي زوجته اخيه بدون اذنها واجازتها لا يكون

٢٨

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

صفر

٥

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

ربيع الثاني

٣

١٢٦٥

الرهن نافذا ولما اسكة الحلي اخذه من هو تحت يده والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)
 في جماعة رهنوا الرجل آخر قطعة أرض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل
 المذكور على الأرض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن ورثته ووضعوا ايديهم مكان
 مورثهم فهل اذا اراد الراهنون تزاع الأرض المرتنه يسوغ لهم ذلك ولا يتبرطول
 المدة ولو جددوا فيها ساقية حيث اعترفوا بان الأرض مرتنه (اجاب) اذا لم يثبت على
 الراهن ما يقيد سقوط حقه من أرض الزراعة الامير به بوجه شرعي يكون له رفع يدورثة
 المرتهن عنها حيث كان واضع اليد معتقبا لاسحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في أرض موهنة عند والده بمال ثمان صاحب
 الأرض الموهنة دفع مال الرهن واراد اخذ أرضه فاني المرتهن وقال انا اعطيتك ثلث
 النخل فاني الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ أرضه فهل غرس النخل في الأرض لوالده
 بدون اذن مالكها الا بوجوب خروجها عن ملك صاحب الاسما وهي خارجة عن الاراضي
 المصربة لكونها من قسم حلقه الخارج عن حدود أرض مصر ولا يحبر الراهن على اخذ
 ثلث النخل في مقابلة شيء من الأرض (اجاب) غرس المرتهن النخل في الأرض الموهنة
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة أرض على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتهن للراهن وطلب منه القدر المذكور فذهب المالك
 لرجل آخر ورهنه الأرض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتهن الاول بعد
 اقتسالك الأرض وتسليمها للمرتهن الثاني ثم بعد ذلك وعشرين سنة اراد المرتهن الاول
 الرجوع على المرتهن الثاني فهل لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب لذلك اذا كان الحال
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عبدا وسيفا وساعة عند رجل
 آخر فمات الراهن والرهن في يد المرتهن من خالفكم في بيع الرهن هل يجوز للمرتهن
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتنه وقضى دينه فان لم
 يكن وصي نصيب له القضا في وصيا و امره ببيعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن
 ما يملكه من حلي وسيف وملبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك
 يكون المرتهن أحق بالرهن من سائر القرماء واذا باعه الراهن ياخذ دينه المرتهن من
 غنمه ولا يكون لباقي القرماء منازعة في قدر دينه من غنمه وان زاد غنمه على قدر دين
 المرتهن يقسم الزائد على غرماء الراهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحح لا يملكه ولا يكون
 لغرماء الراهن معارضة المرتهن في قدر دينه وهو أحق به من سائر القرماء والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ورهنها ما يملكه من النخل حكم
 عاتقهم في بلادهم على ما تعورف تجهيله فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن
 ورثته غيرهما واستمرت واضحة يدها عليه بعد موته وتأخذ ثمنه انفسها من غير اذن بقية

٢١

١٢٦٥

شعبان

١٥

١٢٦٥

رمضان

٥

١٢٦٥

شوال

٢٩

١٢٦٥

ربيع الاول

٥

١٢٦٦

الورثة فهل يكون لبقية الورثة مما سبتم على ما يخصهم من ثمر الخيل المذ كور اذا اخذت قدر معلوما تصح به الدعوى (اجاب) نعم الزهن كالولد والعم والابن للراهن لتولده من ملكه وهو ورهن مع الاصل تبعاله فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يكون مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج من عند الدائن ساعة على دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من المرتهن مع بعض مصالح المرتهن من حر المثل فهل اذا كانت قيمة الساعة اكثر من باقي الدين لا يكون المرتهن مطالب بما زاد من قيمتها على باقي الدين ويكون القول للراهن في ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الراهن انها ليست بمالوك له وبسطة ما بقي من دين المرتهن (اجاب) اذا قبض المرتهن دينه كاه او بعضه من رهنه او غيره ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى كما يستفاد من الدر في آخر متفرقات الرهن فان كانت قيمة الرهن اكثر من جميع الدين كان الزائد امانة غير مضمونة على المرتهن بدون التعدي ولا يختلف الحكم المذ كور ولو كان الرهن مستعارا لرهنه بدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن اغيره رهنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب خيل بارضه رهنه معها تحت يد رجل آخر واخذ منه قدرا من الدراهم وصار رب الدراهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم رهنه واضع اليد عند رجل آخر في نظير قدوم الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم ماتت وب الخيل عن ورثة فهل يكون لورثته نزعها ممن هو تحت يده ومحاسبته على ثمره مدة وضع يده عليه مع اعتراف واضع اليد للوارث بان الحق في الخيل لورثته (اجاب) يؤخذ المقرر المذ كور باقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الخيل بدون اذن مالكه ولم الاستيلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تح وله حصة شائعة في بيت ساكن فيها بقدر سكناءه فقط فوهن جميع البيت على دينه بغير اذن باقي الشر كاه ولم يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بلده وباعترافه بذلك ولم يزل المدين ساكن فيه فهل لا يكون الرهن نافذا في حصة نصيبه واذا ثبت اعساره بالدين لدى القاضى لا يباع مسكنه المحتاج اليه في الحال في دينه (اجاب) لا يتم الرهن ولا يلزم بدون القبض فللراهن الرجوع عنه قبله ويبيع على المدين كل ما لا يحتاجه فلا يباع مسكنه المحتاج اليه في ضروره سكناءه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ حلى زوجته بغير اذنها ورهنه عند آخر على قدر من الدراهم فبعد مدة طلب المرتهن دينه من الراهن فبهر المدين عن ايقاع الدين واراد المرتهن بيعه فهل اذا ثبت ملكه له بالبيعة الشرعية وهو مكان رهنه بغير اذنها وعلمها يكون لها نزعها من المرتهن (اجاب) اذا ثبت الملك في الحلى المذ كور لزوجة الراهن بالوجه الشرعي يكون لها انتزاعها من يد المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لا يخرج قدرا

١٣ ١٢٦٦

جمادى الاولى

٧ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٦

معلوما من الدراهم ورهن قطعة ارض زراعة عليهم اهل اذا اراد رب الدين ان يطلبه ويرد الارض لربها يجاب لذلك ويمكن من اخذ منه جبر على رب الارض اذا تحقق ما ذكر بالطر يق الشرعي (اجاب) لرب الدين مطالبة المدين بدينه بعد قبضه بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكنة رهنه عند رجل على مبلغ من الدين لمدة معلومة فمضت المدة وطلب منه الدين فبهر عن دفعه وقد كان استغل المرتهن الامكنة المرهونة وقبض اجرتها فاساعه مالك الرهن منها وادب اذنته منها بشهادة بيعة شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتهن الدين فارادوا محاسبته على ما استغله من الاجرة فهل اذا ثبت ان مورثه قبل موته ابرا المرتهن وساعه منها ووجهها له بشهادة البيعة الشرعية لا يكون لهم المحاسبة بها ولا تنزع الامكنة من يده حتى يستوفي دينه او يبيع القاضى منها بقدر ما بقي بالدين اذا امتنع الورثة من ذلك ولم يكن عندهم وفاء من غيرها (اجاب) اذا اذن الراهن لا رهنه باجارة العتار المرهون فاجره وقبض اجرته واستهلكها او ابراه الراهن منها لا يكون للراهن ولا لوارثه الرجوع بشئ منها الى المرتهن واذا مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرثته وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضى له وصيا وامره ببيعه لان نظره عام وهذا هو رهنه صغار افلو كبار اخلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مرهون به جارية تحت يد المرتهن فمات المدين قبل دفع الدين وتخليص الرهن وقومت تركته وبيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد انتهاء الرغبات فيها واشترى بها بذلك الثمن من التركة فهل اذا ثبت على الميت دين آخر غير دين الرهن واراد ارباب الديون المحاصصة فيها الا يكون لهم ذلك ويكون دين الرهن مقدما واذا لم تف الجارية بدين رب الدين وزاد له مبلغ يضر به مع الغرماء في باقي تركة الميت (اجاب) المرتهن احق بالرهن من سائر الغرماء فينتوفى دينه منه وما بقي له من الدين ياخذ من تركة الراهن كما بقي غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة ارض زراعة رهنه عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن عن ابن فرهن الابن البعض الاخر عند المرتهن المذ كور ايضا وسافر الى جهة فاراد رجل من اقارب الراهن ان ياخذ الارض من المرتهن من غير اذن ابن الراهن المستحق للارض ومن غير اجازته فهل لا يجاب لذلك وليس له معارضة المرتهن في ذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان الواقع ما هو مـ طور بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان نصف معصرة رهنه عند شخص في دين عليهما فهل يصح هذا الرهن حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة واذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واعسر كل منهما يدفع الدين ويكون للقاضى بيع الرهن جبراء عليهم ما حيث لا وفاء للدين الامن المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الراهنين ولا محتاجا اليه لمعاشه وما ولا مصلحة

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٩ ١٢٦٦

١٢ ١٢٦٦

شوال

١٧ ١٢٦٦

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا فاسد سواء كان قابلا للقسمة أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريك أو غيره ويجب دفعه بالتفاسخ رفعاً للفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المرتهن حبس الرهن به بعده والحال هذه كذا في فتاوى العلامة الزملي وإذا لم يكن للديونين شيء يوفى منه الدين سوى نصف المعصرة المذكورة الذي لم يصح رهنه به مؤثران ببيعة وفاء الدين من غنمه فان امتنع باعها القاضي لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا آخر مقارنا ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذكور من البائع وكتب بينهما حجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل أن يقضاه الأجل ففلس البائع وترتبت عليه ديون لا تحريه فإراد أن يبيع العقار المذكور وبطل ما وقع من التبائع على طريق الوفاء فهل يكون البيع المذكور صحيحا على اختيار المتأخرين ويكون المشتري المذكور أحق بالعقار المذكور إلى أن يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو جعفر والقاضي الامام أبو علي السعدي أن حكمه حكم الرهن وأفتى بذلك العلامة الزملي وفي تنقيح الفتاوى الحامدية ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام على ما عليه إلا أكثر كفا في الخبرية والحواشي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط البرازي فيه الأقوال إلى أن قال وإذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء اهـ وعليه فليس للفرع ما معارضة المشتري وفاء ويكون هو أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أخذت من آخر مقدار معلوما من الدراهم قرضا ودفعته له وهما على ذلك فهل إذا ماتت وانبت الرجل دينه عند القاضي وخرج له إعلام بقبضه وأخذه من تركتها وطلب أمين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بتسليمه له إلا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له في الرهن إلا بعد قبض ما قبله من الدين المذكور (اجاب) للمرتحن حبس الرهن حتى يستوفى دينه فإذا مات الرهن باع وصيه رهنه بأذن مرتبه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصيب القاضي له وصيا أو امرأه ببيعة - لان نظره عام وهذا لو ورثته صغار أو أولاد أو أخوة الميت في المال فكان عليهم تخليصه كذا في الدر المختار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وبه رهن تحت يد رب الدين فرفعه للقاضي وحبسه على دفع الدين فامتنع من الدفع فهل يكون للقاضي بيع الرهن بمحضرة الرهن وفاء دينه منه ويكون المرتحن أولى به من باقي الديانة إذا أخبر الرهن بأن عليه ديناً لغيره (اجاب) لا يملك الرهن ولا مرتحن بيع الرهن بغير رضا الآخر وبيع الرهن برضا ما يوفى الدين منه والمرتحن أحق بالرهن من سائر غرماء الرهن وفي تنقيح الحامدية قال في الخبرية مذهب الامام

تأيد حبسه أي الرهن إلى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحر المديون وعندهما الأحكام ببيعة جبر الانهماير يان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك ومصرح قاضي خان وصاحب الاختيار وكثيرا بان الفتوى على قولهما فإذا حكم به كما يراه نفذ وأرتفع الخلاف انتهى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعية وبعض نخيل عند آخره على قدر معلوم تحت يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن ابن فإراد الابن محاسبة المرتحن على ربح الأرض وهو على ما استغله من الثمرة من أصل ذراهم الرهن فهل لا يجب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية أن مودعه أباح له الانتفاع بجميع ذلك (اجاب) أفاد في التنوير أن الرهن لو أذن للمرتحن في كل زوائد الرهن فأكلها فلا ضمان على المرتحن وإذا أخذ الخبز الرملي أن جميع ما أكله المرتحن من ثمرة النخيل بعد موت الرهن مضمون عليه متعاقب بذمه مطالب به كسائر الديون وقد تقررت زوائد المهر من مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت بموت الرهن لانتقال المالك عنه إلى غيره والمباح له تناوله لها وهي على ملك المبيع قطعاً والله تعالى أعلم (سئل) في شخص عليه ديون وبالأكثر من رهن عنده به من ثمنه من الذهب ثم بعد ذلك أودع المديون دفع ما عليه من الدين وأخذ الرهن من المرتحن فأدعى المرتحن أنه أودع الرهن عند داخله ليس في عياله وقد مات المودع وهو - هذا الرهن أن يأتي له بالرهن عند فتح تركته أخيه وذلك الأيداع بغير أمر الراهن وعلمه فطلبه الراهن على هذا القاضي فأدعى المرتحن ضياع الرهن عند أخيه فهل يكون ضامنا للرهن جميعه حيث تعدى ووضعه عند أخيه وديعة بغير أمر الراهن والحال هذه (اجاب) يضمن المرتحن بإيداع الرهن بدون إذن الراهن جميع القيمة فيطالب المرتحن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له فدان طين أثر غرس بعضه نخيلا ثم مات عن زوجتين وابن صغير وأخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن أمه وعن هبة المذكورين فهل إذا رهن الميت حال حياته عند زوجته أو بيع نخلات آخر كبار أو على مائة قرش باقي مجهول صداقها أو أباح لها الثمر حتى يدفع لها الدين فمات قبل الدفع عن ورثته فاستمرت واحدة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهي تستغل الثمر بدون إذن الورثة يكون للورثة محاسبتهما على ما استغلت من الثمر بعد موت الراهن حيث كان معلوم القدر (اجاب) لا ورثة مطالبة الزوجة ببذل ما أخذته من ثمرة النخيل بعد موت زوجها واستهلكته والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين صندوق الائتسام بما صورته أنه مذكور بقرار حضرات العلماء المعطى في حق رهونات العقارات التي ترهن بصندوق الائتسام أن يؤخذ العقار على جهة الرهن ويقبضه المرتحن مع وزامه غلاما مشغولا بفتح الرهن ميمز الامتاعا والمرتحن حبسه حتى يستوفى دينه ويعتضاه جارا يعمل الا انه يحضر في بعض الاوقات شخصان أو ثلاثة بحجة واحدة أو

بجميع متعدي يمسكون من لا ورغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاخذ دراهم
 من مال الايتام وتراضيه على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو
 الذي يقبل المنزل الكامل لا يخص بغيره فيناه عليه اقتضى تحريره لمحضرتكم قول
 ارسال افادة عما يمتد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاجراء بوجهه (اجاب) قال في جامع
 الفصولين ولوارثين يدين له عليهم ما رهنوا واحدا جازوه ورهن بكل الدين ولارثين حصة
 لاخذ دينه كله اه فاذا كان العقار مشتركا وأراد اربابه رهنه على دين عليهم وسلموا
 العقار المرهون مع الارثين يصح الرهن ويكون للارثين حصة حتى يستوفي جميع الدين
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تلك زوج اساور دفعته لامرأة لاتباعه لها فاخذته
 وباعته بثمن معلوم من الدارهم فطلبت منه فاساطتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك
 رهنها ببيتها ووعدهم اعلى مدة معلومة انها ما أن تدفع لها الثمن الذي بذمتها أو تباع
 البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتأخذ حقه امانته وتدفع الباقي لاراهنة
 يسوغ للارثين بيع البيت المذكور باذن الراهنة وتأخذ حقه امانته وتدفع الباقي لاراهنة
 وتقدم المرتبة يدينها على جميع ارباب الديون التي على الراهنة (اجاب) لارثين بيع
 الرهن باذن الراهن ولا يكون المرتبة اسوة غرماء الراهن في الثمن فيستوفي منه المرتبة
 دينه مقدما على باقي غرماء الراهن حيث تحقق الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى اعلم
 (سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفي شخص وكانت تركته مستقرة
 بالديون واحدا الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفي دينه بالكامل من ثمن
 الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (اجاب) المرتبة أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن
 فيوفي دين المرتبة من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقي من الثمن يقسم بين باقي الغرماء والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله امكنة يمسكها رهنها عند رب الدين وسامحه
 من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى بيته تشهد بذلك بعد ان اجرها المرتبة باذنه واستغل
 اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة بوجوبها رب الدين مدة من
 الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من الارباء والسماح يكون صحيحا في المدة التي قبل
 موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجبر الورثة على دفع ما بقي من الدين
 بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الا تلك
 الامكنة تباع فيما بقي عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاء الدين (اجاب)
 صرحوا بائنا قطع الاباحة بموت المبيع لا تنقل الملك عنه الى غيره فلورثته محاسبته على
 ما استغله من الاجرة باذنه بعد الموت بلا اباحة منهم ولا ابراءه اذ امانات الراهن مع
 بقاء الراهن فالمرتبة أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا
 ولو صي الميث ببيعته باذن المرتبة فان لم يكن له وصي فلو صي القاضى ذلك وان لم يكن
 واحدا منهم فالقاضي ان يبيعه بنفسه ويقضى دينه وان كان الورثة ككبارا ياترهم

٢٠ ١٢٦٧

ذى الحجة

٣٠ ١٢٦٧

محرم

٢ ١٢٦٨

صفر

٢١ ١٢٦٨

القاضي بالبيع فان امتنعوا فلا قاض يبيعه فلو بطل الرهن باجارتة بالاذن كما هنا فيجوز
 الورثة أو الوصي على دفع ما بقي بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من
 جنسه والا يباع منها بقدرة ولو عقارا والدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل)
 من القوم مائة بمصاصة ان امرأة لها منزل عليه حكر تريد ان ترهنه في القوم مائة
 على مبلغ معلوم من الدراهم فهل يجوز رهنه وان تأخرت عن السداد للقوم مائة يجوز
 بيع المنزل المذكور لاجل سد ادمال الايتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الارض
 المستورة وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المدين عن الوفاء الا من ثمنه
 ولم يكن محتاجا اليه لضرورة سكناء واغلب عقارات القاهرة مستورة والتصرف انما
 هو في الابنية المستحقة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنه المدينة شئ من الدين يباع ذلك
 البناء ويوفي الدين من ثمنه ان كان الامر كما ذكرنا وان لم يكن رهنه صحيحا ولا يمنع من بيعه
 كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال فيما اذا وجد في تركه
 احدا المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى
 المتوفى وصار البحث عنه فلم يعلم له محل وجود الرهن محفوظ في بيت المال وورثة
 المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذ من مودتهم منه فهل يجابون لذلك أو يكون
 هذا من جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير
 للعلائي لا يبطل الرهن بموت الرادن ولا بموت المرتبة ولا بموتها ويبقى الرهن رهننا عند
 الورثة اه وفيه غلب الراهن غيبة منقطعه فرفع المرتبة امره للقاضي لبيعه بيديه
 ينبغي ان يجوز اه وعليه في حق حبس الرهن المذكور لورثة المرتبة وله من دفع الامر
 للقاضي لبيع ذلك الرهن لاجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في اناس متعددين رهن
 كل منهم بعض مصاعبه على دراهم معلومة عند رجل لحفظ المرتبة تلك الامانات في
 صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخر من قد دخل عليه المصوص ليلافقتوه
 وقبضوا الصندوق المذكور بغير فتاحه ومروا تلك المرتبات المذكورة ثم بالبحث عن
 المصوص صار ضبطهم بعد مدة بغيره كومة واستخلصت منهم جانب من المرتبات
 المذكورة وفقد منها جانب فالذي وجد اخذ منه ابوه ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى
 ورثة واضع اليد على متروكاته فاراد اصحاب الامانات المفقودة استخلاص اثمان ما فقد
 لهم من تركه الميث المذكور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزموا ضعه واليد على تركه الميث
 بدفع شئ مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يهلك الرهن بالاقل من قيمته
 ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتبة امانة لا يضمن
 الا بالتعدي والتفريط فاذا لم يثبت التعدي والتفريط من المرتبة لا يكون الزائد عن
 الدين مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا ليرهنه عند آخر على
 دراهم فرهنه عنده ومكث المرهون عند المرتبة مدة فطلب المرتبة دراهمه ليرد

٩ ١٢٦٨

٢٤ ١٢٦٨

ذى الحجة

٢٠ ١٢٦٨

أكرهون فلم يجب لذلك فيه سد ذلك حصا من سرقة في بيته فأخذ السارق متاعه وأدعى
 المرتهن أن المرهون سرق في جلة متاعه والحال أنه في سرقة مثله فهل يصح في ذلك
 يمينه ولا يضمن المرهون لعدم تفریطه في ذلك (أجاب) يملك الرهن بالآقل من قيمته
 ومن الدين فإذا من قيمة الرهن على الدين لا يكون مضمونا على المرتهن ولا يكاف بأقامة
 البينة على الحلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شائعا وللأخر رهن
 النصف عند التبرك الآخر في دين عليه بدون إذن أخيه المالك وبدون إجازته فهل
 لا يصح رهن المشاع ولا ينفذ ويكون للمالك الاستيلاء على نصيبه فهرعن التبرك
 (أجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن
 على الوجه المأثور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا رهنه عند شخص على مبلغ
 معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ورثة فهل يكون لهم رفع يد
 واضع اليد عليها بعد دفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضع اليد وورثة الراهن
 معترفا بالرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون إذن الراهن أو وراثته أو القاضي (أجاب)
 لورثة الراهن المبلغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتهن إذا لم يبيع بعد موت الراهن
 بطريق شرعي والله أعلم (سئل) في رجل رهن حلقا زمر دا عند آخر على قدر معلوم من
 الدراهم ثم بعده ضي نحو عشر سنين حضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فاحضر المرتهن
 الحلق وأعطاه للراهن فقال لم يكن هذا - أفي ولبس هناك بينة تشهد به المرهون فهل
 يكون القول قول المرتهن يمينه (أجاب) إذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن
 بل هذا هو الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن يمينه لأنه القابض والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل رهن عند آخر رهنه على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاء الدين
 وانفك الرهن فهل إذا كان للراهن الميت وصى ببيع الرهن ويوفى منه دين الرهن
 للمرتهن ويقدم المرتهن بدينه على باقي غرماء الميت (أجاب) نعم يباع الرهن المذكور
 ويوفى منه دين المرتهن والحال هذه ويقدم المرتهن في ذلك على سائر الغرماء بحيث كان
 الرهن صحيحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن عند عمرو وأما كن ملكا على دين
 مطلوب منه إلى عمرو وأباحه ما يستقله من إرادته إلا ما كن المذكور وهو قد استقل
 ما تحصل واشتهل به فهل بعد ذلك يسوغ للرجل أو لورثته مطالبة عمرو واستقله من
 إلا ما كن المذكور وكورة والزامه به ونزع إلا ما كن المرهونة من يدهم وقبل تادية المبلغ
 المرهون في مقابلته إلا ما كن المذكور (أجاب) صرحوا بأن الإباحة تبطل بموت
 المبيع وفي التنوير وشروحه وغناه الرهن كالولد والثمر واللبن والصوف والوبر والارض ونحو
 ذلك للراهن تولده من ملكه وهو رهن مع الأصل تبعه بخلاف ما هو بدل من المنفعة
 كالسب والاحرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخلية في الرهن وتكون للراهن اه
 وعليه فاحرة الرهن بعد موت المبيع تكون للراهن فلو ارثه حسباتها من الدين المطلوب

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر ٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب ١

من مودته وفي شرح التنوير أيضا عن المأواه إباح للرهن تقهه للرهن أن يؤجره
 قال لا قيل فلو آجره ومضت المدة فلا جرة له أم لا الراهن قال له إن آجره بلا إذن وان باذنه
 فلا مال ويعلق الرهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتهن من أجرة الرهن حال حياة
 الراهن المبيع وبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر ورهنه حقة داره
 وهو ساكن فيها هل أن تكون الدار رهونة فهل لا يصح هذا الرهن والحال هذه حيث
 لم يستلم الدار ولم يضع يده عليها ولا يترب عليه - ما أحكام الرهن من اختصاص المرتهن
 بالعين المذكورة دون بقية الغرماء عند تحقق ديون أخرى يكون الرجل المذكور راسوة
 بقية الغرماء (أجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة إن كان الواقع ما هو مسطور فلا
 يخص المرتهن والحال هذه بما لا يكون راسوة لباقي غرماء الراهن والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك جارية رهنه مع ولدها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع
 له بخدمتها فقبضها المرتهن ومكثت عنده نحو أربع سنين وهو ويعونها مع ولدها تلك المدة
 فهل إذا أراد الراهن أن يطالب المرتهن بإجرتها تلك المدة بدون عقد إجازة لا يجب لذلك
 (أجاب) نعم لا يجب لذلك إن كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في
 رجل عليه دين لبعض التجار عجز عن أدائه وله بيت يملكه يباعه للتاجر المذكور على أنه
 أن وفيه الدين في مدة معينة يرجع إليه بيته والاصا وملك الشئ ترى كتب وثيقة
 بالبيع المذكور ولم ينصوا فيها على التوافق المذكور مع وجود البينة به فهل إذا وقي له
 الدين في المدة يرجع إليه بيته حكم التوافق المذكور أو لا (أجاب) اختلفوا في بيع
 الوفاء والذي عليه الأكثر أن حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع إذا استوفى المشتري
 عنه كافي الخيرية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده بيته
 على الدين المذكور ثم مات المدين عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعترفوا
 له به وأراد دفعه له - أو جلا ومق طاع على الشهور وهو لا يرضى بذلك ويريد أخذه حالا
 فهل يجب لرب الدين أن يأخذ دينه حالا ولا يجب ورثة الميت أني ما طلبوه بدون رضا
 رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو يبيع عقار الميت (أجاب) الدائن أحق
 بطلبه المرهونة عنده من سائر الغرماء فيبيع الرهن لو فاء الدين وإذا بقي للدائن شئ من
 دينه يرجع به في تركه المدين ولا يجبر رب الدين على تأجيل دينه الحال والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم ورهن فرساعا أو غاب الراهن عن بلد الرهن
 فجاء رجل آخر ودفع ما على الراهن من الدراهم وأخذ الفرس من يد المرتهن بغير إذن
 وإجازة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتهن برد الفرس بعد دفع ما عليه من
 الداهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشئ
 حيث أن بغير إذنه وإجازته (أجاب) لا يملك المرتهن تملك الرهن بدون إذن الراهن
 ولا رهن المطالبة بأخذ رهنه بعد وفاة من الدين والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

٤

ذى القعدة

٢٢

١٢٦٩

٢٢

حرم

٨

١٢٧٠

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضمونها ان بعض الناس المحتاجين
للاقتراض احضروا حيا باملا كهـم فوجدناهم ملكهم ارضاً خربة مشحونة بالآتربة
مستراة بمن معلوم قليل بحسب تخر بها وباجراء الكشف يتفح انما طارة ولما يحصل
تأمينها بحسب ما هي عليه الآن بهـم ان اصحابها جسدوها ولم يخرجوا لانفسهم جميعا
بمقدار ما صرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتوبة وقت شرائهم ولم يعلم هل يكفي
بتلك الحجج الاصلية ولو ان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يترضونه الا ان بناء
على تامين ريس الدالين على حسب التجديد والصفة التي هي عليها الآن ام يطلب منهم
بيع بالانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اراد بيع
تلك الاملاك نظير المطلوب منهم هل يقتضي هذه الحجج بيعها بالبيع ام لا (اجاب) ان
المعتبر في صحة الرهن استيلاء المرتهن على العقار المرهون في مقابلة الدين مفروضا غير
مشغول ولا يؤول شرطا على مجرد الحجج اذا لم يثبت في الشرع غيبات كان العقار
مملوكا للرهن وواضعا يده عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسامه الى المرتهن على
الوجه المذكور يوصح الرهن ويقدم المرتهن على سائر الغرماء ولا يمنع من صحة بيع
العقار عدم وجود حجة لملكه مشتملة على اوصافه الموجودة حال البيع شرطا والله
تعالى اعلم (مسئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في معيشة على اثنين منهم دين لا تخورهن
اخوهما الثالث على دينهما حجة عقاره ولم يقبض المرتهن العقار ثم مات الرهن من
قهر فاراد رب الدين بيع العقار في دينه زاهما بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه
لا يكون هذا الرهن صحيحا حيث لم يقبض المرتهن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار
في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهنا يباع في الدين المرهون لاجله حيث
لم يقبض والله تعالى اعلم (مسئل) من بيت المال في رجل مدين رهن حجة عقاره وقسط
الدين عليه فدفعت المدينون تقسيط سنة ثم مات عن ورثة فحضر شخص ودفعت ما عليه من
الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين بقصد شراء العقار فهل اذا اراد ان ينقص
المذكور استغلال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للدين لا يجوز له ذلك (اجاب)
ليس للشخص المذكور ان يستغل اجرة عقار غيره قبل ان يملكه والحال هذه يدون وجه
شرعي والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك قطعة ارض براح خالية البناء والغراس
فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها
لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا يتصرف فيها
صاحبها الا بعد تادية الدين لانها هي رهونة حق المرتهن في حبسها (اجاب) نعم يجوز
له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرغة ميرة والمرتهن حبسها حتى يقبض دينه او
يرثه وليس للرهن ولا للمرتهن الاقتناع بها ما لم يلقا بغرمس ولا يبنوا ولا يغيرها ولا
التصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل

١٣٧٠

١٣

شعبان ٨

١٣٧٠

شوال ٧

١٣٧٠

ذی القعدة ١٠

١٣٧٠

عليه دين لا تخورهن عنده قطعة ارض زراعية اميرة وباباح الرهن للرهن الاقتناع
بزرها مسددة وضع يده عليها ويدفع المرتهن ما عليه من الخراج فهو ل اذا دفع المدين
ما عليه من الدين للرهن واراد اخذ الارض من يد المرتهن وكان بها زرع من قبل
المرتهن باباحة الرهن يكون الزرع مملوكا للمرتهن الزارع له على الوجه المذكور (اجاب)
نعم يكون الزرع مملوكا للزارع المرتهن والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اخذ
من آخر خمسة مائة قرش ورهن عنده بنقدية مضمونة فضاغ عند المرتهن فنادىها وقيمة تساوي
ثلثي الدين فهل يكون الرهن مضمونا على المرتهن (اجاب) لو هلك بعض الرهن يقيم
الدين على المسالك والموجود ومثلا لو رهن دارا قيمتها ألف بالف فخر بت في يده قسم الالف
على قيمة البناء والعرصة يوم القبض فما اصاب البناء سقط وما اصاب العرصة بقي والله
تعالى اعلم (مسئل) في رجل له قطعة ارض زراعية اميرة رهنها بيد آخر على مبلغ من
الدرهم واشترط ان الارض تكون في يد المرتهن ستة اشهر فمضى نحو سنة طلب رب
الارض افتكا كما هو ورد الدين لربه فهل يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (اجاب) للمرتهن
المذكور اخذ هذه الارض وعليه دفع ما بذمته من الدين ولا عبرة بهذا الرهن ولا الشرط على
الوجه المسطور والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل عليه دين لا تخور عنه في نظير دينه مركبين
بيع وفاء الى اجل معلوم ولم يسلمه ما لرب الدين بل كذب له سندا على انه ان لم يوف
بالدين عند حلول الاجل المذكور تكون المراكبان ملكا له وصار ملكهما يتصرف
فيهما الى مضي الاجل المذكور فاراد رب الدين تلك المراكبين بما وقع بينهما وبين
المدينين من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين تلك المراكبين حيث الحال ما ذكر
ويكون له طلب دينه فقط (اجاب) نعم ليس له تلك المراكبين حيث الحال ما ذكر
ما ذكر في السؤال لان الجور ينال على ان يبيع الوفاء رهن يشترط فيه ما يشترط في الرهن من
التسليم مفروضا ومزايميرا لما صرحوا به على القول بالرهنية من انه لا فرق بينهما وبين
الرهن في حكم من الاحكام و باز حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام وقد افتى به كثير من
علمائنا وافتى به الخير الرمي والشيخ ابن عابدين في تنقيح وصاحب فتاوى الرحيمية فقد
اجاب عن مدين باع داره من دائنه ببيع وفاء وهي مشغولة بعيله ومناعه ولم يسلمها
له هل يصح بيعه بحمل بموجب الوفاء ولا بقوله لا يصح ولا يسلم به اذ يبيع الوفاء رهن
على اصح الاقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله بعيله ومناعه ولم يسلم اه ولو جرحنا على القول
الجامع وهو انه يبيع فاسد في بعض الاحكام حتى ملك كل منهما القسخ وصح في بعضها
كل منافع المبيع ورهن في بعضها حتى لا يملك المشتري بيده من آخر ولا رهنه ولم يملك
قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين بهلا كه وانقسم الثمن ان دخله نقصان كما في
الرهن وافتى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد نقله وينبغي ان لا يعدل في الافتاء
عن القول بالجامع اه فلا نقول بان المشتري يملك ما ذكر جبر اعل المسالك اذ لا يملك ان

١٣٧١

١٦

جمادى الاولى

١٣٧١

١٨

شوال

١٣٧١

١٢

ذی الحجة

١٣٧١

٢٨

يفسخه ولا يشترى المطالبة بدينه من دائته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بارض ذراعة مملوكة لايه مرهونة تحت يده آت له بالارث وطلب رفع يده عنها فسلم له فيها بعد نزاع طويل وفك الرهن باداء الدين وصدق له على انها حقه وارضى ابيه فوضع يده عليها والآن اراد المرتن نزعها من يد وارث الراهن واعادتها اليه ثانيا فهل بعد ثبوت اعترافه لواثر الراهن بانها حقه وارضى ابيه وسلمها له طوعا لمقتار ابيه اداء الدين ووضع يده عليها مدة بشهادة البيعة الشرعية يكون الحق فيها الواضح اليده عليها ولاحق فيها المرتن ولا اولاده (اجاب) اذا كان المالك والحق في تلك الارض ثابتا لواضع اليد عليها الآن واعترف من كانت يده به بصدق له وسلمها له طوعا لمقتار ابيه بعد اتيقاف دينه كما هو مذكور لا يكون مانع من ثبوت يده بطريق الرهن معارضته فيما يدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف يديت المال بما هو موهبة ان يخصصه امانات وحصرت توكده فوجدته عنده وهن لا مراعاة نظير دين مطلوب من المالك كور وولد امانت يريد بيع الرهن واخذ الدين الاطلس لولده من المرأة المذ كورة والحال ان المرأة غائبة لم يعلم لمساها كان فهل يجوز بيع الرهن لوفاء الدين المطلوب منها في غيبتها (اجاب) اذا ظلمت الزاهدة غيبته منقطعة ورفع المرتن امره لاقضى ابيد بيع الرهن بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدر المختار ومثله في نور العيون ومنه يعلم جواب حادثة الموقر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين للبري فخصت له مضايقة بسبب طلب المبالغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة ارض جنيته قدرها تسعة افدنة بما فيها من الانصاب بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشترط البائع على المذ ترضى في البيع بان يضمنه حضور المبلغ وبيعاده يده يدفعه للشترى ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك والحال ان قيمته ما بمبلغ اثني عشر الف قرش والآن بلغ البائع ان المذ ترضى باع المنزل لخص آخر فلما علم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف بالشرط فهل اذا حضر المشتري الآخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط بينه وبينه بغيره يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه يبيع وفاء حيث كان يبيع المشتري الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استردادهما ببيع وفاء اذا دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو موطور بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ادهم بلشما يحافظ مصر في رجل مدين لشخص رهن عنده مائة املاكه وهي عبارة جديدة ومثل صغير كلاهما احوال من الدكي ومنزل ثالث يسكنه والجميع على مبلغ مائة وخمسين ومائة الف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا ولم يكن يمكنه تسديد المبلغ فقد اذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين لشرائه اصاب المدين بمرض جعله يفصله لازما لافرائس والمائة المزايدة واحتج الى ايقاع المبايعة وجد المدين قد ازداد مرضه وصار في حال التخر يفتي بموجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

١٢٧٢

تبيع الثاني ٢٠ ١٢٧٢

جادی الاولی ١١ ١٢٧٢

لاي ما يقول والدائن الآن مطالب بحقه فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اما رهن الحج فلا اعتبار له شرعا فلا تكون تلك الاملاك مرهونة عند دواب الدين بمجرد رهن حجها حتى يكون من عنده حج تلك الاملاك على سبيل الرهن كباقي الغرما في المخاصة في تلك الاملاك ولا يختص بها واما البيع لا يفاء الدين مع كون المدينون الآن صار مسلوب العقل بسبب المرض الذي اصابه فرفع الامر في ذلك للاقضى وهو ينصب عن المدينون المسذ كور قديما ويؤثر القيم المسذ كور باداء الدين من مال المدينون ويسدأ ببيع الايسر فالايسر من املاكه الى وفاء الدين الثابت شرعا ولا يباع على المدينون مسكة اذا كان لا تقا به بل يباع كل ما لا يجهل به في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مرهون به عقار تحت يد المرتن ومات الراهن عن ورثة قبل دفع الدين وفكك الرهن فهل اذا كان على الراهن ديون يكون المرتن احق بالرهن وحده الى ان تصل اليه دراهمه وليس لغيره المبيت منازعته ومعارضته فيه حيث قبض المرتن المكان ووضع يده عليه فارغ غير مشغول بامتنع الراهن ولا غيرها (اجاب) نعم يكون المرتن احق بالرهن من بين سائر غرما الراهن حيث وقع الرهن مستوفيا شرائطه المعبرة شرعا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه ورهن عنده على ذلك ارض ذراعة مملوكة ومملوكة له تباع وتشترى رهنا شرعا مسما ليد المرتن ثم مات الراهن عن ورثة وعليه ديون اخر لا ر باها ولم يترك سوى الارض المرهونة فهل لا يبطل الرهن بموت المرتن ويكون احق بالرهن من بقية الغرما حتى يستوفي دين الرهن لاسيما وورثة الراهن معترفون ومقررون بدين الرهن (اجاب) نعم يكون المرتن احق بدين الرهن من سائر الغرما اذا وقع الرهن مستوفيا شرائط الهبة واللزوم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانا من النخل تجده عليه قدر من الدراهم فطلبه اربابها من شيخ بلده فاخذ النخل شيخ البلد من الرجل المذ كور جربا بالضرب الشديد والحبس المديد واعطاه رهنا لرجل تحت يده على الدراهم المذ كورة ودفعها لاربابها وصار يتصرف المرتن في النخل مدة فهل اذا دفع ربا النخل المذ كور للمرتن يكون له اخذ النخل منه ويبيع واضع اليد على تسليم النخل المسذ كور له حيث كان اسقياؤه على ذلك النخل على سبيل الرهن بدون تلك شرعي (اجاب) نعم لرب الفضل ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلة بالميراث من اصوله رهنا بيد آخر على مبلغ من الدراهم منذه عشر سنين ثم مات الراهن عن ابن والآن يريد الابن المسذ كور افتمكا كهامن المرتن ودفع الدين لربه فهل يجب لذلك حيث كان الحق ثابتا له فيها بالبيعة الشرعية لاسيما والمرتن معترف ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك النخلة ثابتا لابن المذ كور عن ابيه بالوجه الشرعي يكون له افتمكا كهام ودفع دين ابيه حيث

شوال ١٤

محرم ٥

صفر ٢٢

جادی الاولی ١٧ ١٢٧٢

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين مجاعة وله بيت رهنته على الدين المذكور
 الى ستمين يوما ولم يزل ساكن فيه بامتعة ويتفرغ به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا
 ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم للرهن مفقودا
 غير معتبر فلا ترتب عليه احكامه ولا رهن الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل يملك عقارا باعته من آخر بيعه وفاء بثمن معلوم وسلمه له على ان البائع اذا حضر
 الثمن للشئى أخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من المدين مات البائع المذكور عن اولاد
 بلغ وقصر فصار احدهم البالغ وصيا على القصر ووكيلا عن البالغ وباع العقار المذكور من
 المشتري واضع اليد عليه ببيعاننا بثمن مثله الموافق للدين بطريق اصابته ووصايته على
 القصر ووكالتهم عن البالغ ثم مات الوصي المذكور عن اخوته البالغ والقصر المذكورين
 وجعل للقصر وصيا آخر فأنكر البيع البات الصادر من الوصي الميت المذكور للقصر
 المذكور فهل اذا ثبت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا فاذا وليس
 لا وصي المذكور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بثمن مثله
 (أجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقد صرح حوايانا اذا مات الراهن باع وصيه رهنته
 باذن مرتبه وقضى دينه اقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا واره
 ببيعه فاذا ثبت المشتري شراءه من وصي الراهن الميت بثمن مثله على الوجه المذكور
 بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الوصي الثاني لذلك ولا يكون له معارضة المشتري شراءه
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولادهم ثلاثة قطع
 أرض زراعية مملوكة بنخل وساقية نحو تسعة قرايرط ميراثا عن جدهم رهنتها لثلاثين من
 اولادهم لثلاثة أيضا على دراهم من مائة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولادهم قاتبا
 في حاضر اراده واولادهم في الأرض من المرتين بعد رضاه فاجاب اثنان منهم
 لذلك واقربا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الأرض فترافعوا عندها الحكم فثبت بالبين
 الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولادهم ميراثا عن جدهم رهنة تحت يده ولا
 الثلاثة فلم يرض الممتنع من التسليم بثلاث الحكومة والبينة متعلا بوضع اليد هذه المدة
 ودفع المال للديوان فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بقبوله ويجبر على تسليم الأرض
 مستحقها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من سماع دعوى اولادهم واثبتوا استحقاقهم
 لتلك الأرض على واضع اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتقاصا عن ملكهم
 يكون لهم انتزاعها من الرجل المذكور وقد صرح حوايانا ان الرهن عند اثنين اي مثلا يصح
 وكله رهن من كل منهما ولو غير شر يكتفى بشرط قبولهما فلو قبل احدهما دون الآخر
 لا يصح كقولنا رهن نصف من ذوا النصف من ذوا هذا بخلاف الهبة فانها من اثنين
 لا يصح لان موجبات موت الملك والشئ الواحد لا يكون كله كالكل واحد من رجلين
 على السكال في زمان واحد قد دخله الشيوع ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢٧٣

رجب ٢

العين الواحدة محبوسة بحق كل منهما على السكال كما في الدروحو واشيه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج باع المدينون داره لرب الدين ببيع وفاء وسلمه حجة الدار
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له ياخذ حجة ولم يسلمه الدار بل استمرسا كذا في جامع
 قباله وبعد مدة دفع نصف الدين لربه والا ان اراد ان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة
 فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما اخذته من الدراهم اجرة الدار المدة الماسية
 والحال ان رب الدين لم يكن يده حجة ولا بيعة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع
 وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعاليه ويكون لرب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة داره اذا تحقق
 ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا ثبت انه بيع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع
 ما بذمته من الدين لربه واذا تعارضت البيتان تقدم بيعة الوفاء والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج رهن به شيئا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة
 مات من تركته مستغرة بدينون لانا آخر فادار باب الدينون رد المرهون للتركة وقسمته
 مع التركة قسمة الغرماء فهل لا يحايون لذلك ويكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت
 ما ذكر (أجاب) المرتن أحق بعين الرهن من سائر غرماء الراهن فلا يشاركونه في ثمن
 الرهن بعديعه في مقدار دينه اذا كان الرهن مسددا فبشرائط الهبة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل يملك نخلا رهنته عند رجل على قدر معلوم من الدراهم وابع له ثمره ووضع
 المرتن يده عليه ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة بلغ فطلبت الورثة النخل المذكور من
 المرتن ودفع دراهم الرهن له فأنكر المرتن ملك مورثهم فيه واستحقاقهم بحجة الارث
 عن مورثهم المذكور فثبتت الورثة المذكورون ملك مورثهم فيه وانه باق على ملكه
 الى ان مات وانه مرهون تحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فحكم
 الحاكم الشرعي لورثة الراهن بالنخل المذكور ووسم المرتن النخل لورثة الراهن واخذ
 المرتن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الراهن ايديهم على النخل المذكور ومدة تزيد
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه بانواع التصرفات الشرعية والا ان ادعى المرتن على
 الورثة المذكورين بانه كان اشترى النخل المذكور من مورثهم قبل موته فانسكت
 الورثة دعواه والحاكم سأل انه لا حجة ولا سند ولا بيعة تشهد له بذلك فاذا يكون الحكم
 الشرعي في دعوى الرجل المذكور (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للدعي بمجرد دعواه
 على فرض صحته بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 اقترض آخر مبلغا من الدراهم وهو في مكة واخذ في تطير ذلك رهنا وهو اثنى عشرة
 خيرة ونصف خيرة فلما حضر الراهن والمرتن في مصر توفي الراهن فادعت امرأة
 الراهن ان الخيرات المذكورة ملكها وانما اعطت الزوجها ايدها وهي طائفة مختارة
 عامة بذلك لا حياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتن ان يسلك الرهن حتى يخلص
 بحقه (أجاب) يصح استعادة شئ لرهنته غير من عايشا اذا أطلق ولم يقيد بشئ وان قيده

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

جادی الاولى ٦

٢٦

٢٦

٢٨

بقدر او جنس او مرتبه او بلاء تقيد به واذا صح الرهن في المستعار يكون للرهن جنس الرهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للرهن بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولو مات مستعيره مغلما مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه كمال التسيرو شرحه وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة دفع الراهن دواهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتهن المذكور فادعى انها سرقت منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضموفا على المرتهن يهلك بالدين حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل ربما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضموفا على المرتهن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته اكثر من الدين يهلك به والزائد امانة واذا كانت مساوية للدين يهلك به ايضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدرا معلوما من الدراهم ورهنت عنده حليا فوضعه في بيته في خرمه ثم بعد ذلك سرقت متاع بيته والحلي المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلده ثم ظهر بعض حلي المرأة عند صانع فاخذ المرتهن بالحكومة والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا ترد الدين له فهل لا تجاب لذلك ويكون لرب الدين مطالبتها ورد ما ظهر من الحلي لها ويضيع باقي الحلي عليها ويصدق المرتهن بيمينه في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقصت عينه قسم الدين على قيمة جميع الرهن فانقص أو هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقي يفتكه الراهن بيباق الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر رهنه به دارا ساكنة افصح الراهن ولم يفرغها ولم يسلم المرتهن بل استقر الراهن ساكنة فيها فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للرهن ولا يتعلق بحق المرتهن بتلك الدار (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهون عندها اسورة على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعد ولا تقرب ثم بعد مدة ادعت بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والآن تريد اسورة صاحبة الاسورة مشاركة المرتته فيها اخذته من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا يسوغ للورثة المذكورين تضمين المرتته بقيمة ما رهنته مورثتهم حيث كان المرهون تالفا (اجاب) الرهن اذا تلف في يد المرتهن بلا تعد منه يكون مضموفا على المرتهن بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين يهلك بالدين وان كانت اكثر فاقابل الدين يهلك به والزائد من القيمة امانة وان كانت اقل منه يسقط من الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردم من مصلحة بيت المال بمائة مصرية مخصصة في مرهون فتمت يد المرتهن على قدر معلوم مات المرتهن وبيع الرهن بدون اذن الراهنة باقل مما هو في ذمتها للمرتهن ثم

حضرت ودفعت المرهون عليه الذي هو في ذمتها وطلبت الرهن فهل والحال هذه لورثة المرتهن عين الدين المرهون عليه او قيمة المرهون التي يبيع بها وما المحكم في الباقي من الدين (اجاب) يبيع الرهن بعد موت المرتهن بدون اذن الراهنة لا ينفذون وجه شرعي فاذا ردت الراهنة اليه يكون لها اخذ عين الرهن وعليها دفع الدين لورثة المرتهن وان اجازته بنفسه البيع والثمن تاخذ الورثة فيسقط من الدين بقدره وتلزم الراهنة بدفع الباقي من الدين لورثة ربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع طاحونة لا آخر حاله عليه من الدين ببيع وفاء مستوفيا للشرائط وسلمه الطاحونة المذكورة فسلمها منه وأجرها الرجل آخر بدون اذن المالك الاصل واستغل أجرها مدة واستهلك ما استغله في شؤون نفسه فهل اذا دفع رب الطاحونة المذكور ما عليه من الدين واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قبل الاسترداد (اجاب) المصريح به ان يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام عند الاكثر وهو الصحيح وعليه لا يكون للمشتري وفاء اجارة العين بلا اذن المالك فلو أجرها كذلك فالاجرة له يتصدق بها ولا يحيل له الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت لزوجها عينا مملوكة لها وأذنته بان يضعها رهنا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها ودفعها لصاحب الدين ليطمئن قلبه على ماله جهة من الدين فاحذها وب الدين ويحفظها عنده ثم بعد ذلك برز من تر يد الزوجة تزعم هذه العين فهل ليس لها جبره على ذلك حيث سلمتها لزوجها طائفة مختارة ولرب الدين حبس العين عنده حتى يخلص بماله من الدين على الذي سلمه العين حين سلمته زوجته اياها ايرهنها على ما عليه (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة اخذ العين من يد المرتهن جبر احب استعارها لزوجها منها ايرهنها بدينه المذكور لوصية الرهن ولزومه والحال هذه الا اذا دفعت الدين له من قبلها او قضاء المديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان دينان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصه معلومة شائعة في عقار معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن القاسم معاملة العهرمج ويكون للرهن وضع يده عليه حتى يستوفي دينه ويكون مقدما بدينه على سائر غرماء الراهن لو يبيع المرهون على الراهن وكان عليه دين غير دين الرهن (اجاب) اذا كان الرهن سابقا على الدين ثم استدان وكان الرهن فاسدا للشيوع مثلا وقبضه المرتهن ثم تناقضا يكون حكمه حكم الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى ان يستوفي المرتهن دينه لا يكون المرتهن أولى به من سائر الغرماء في الحياة والممات كما صرحوا به بخلاف ما اذا كان الدين سابقا والرهن لاحقا فلا يكون المرتهن أولى به كافي البراز به واستظهر الشيخ ابن عابدين في فتاواه ان التمسيد بالنقض ليس للاحتراز عما ابقى العقد بالنقض بل هو بيان لما واجب ولما يترتب عليه أي يجب عليه ما فسخه واذا فسخه كان للرهن حبسه الى آخر ما ذكره والله

تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بماهية ضبوطه الاستعانة من صحة رهن حج عقارات متعلقة بصحة الفسدي الحكم في نظير مبلغ ألفي جنيه مصري وعندها (اجاب) رهن حج العقار غير معتبر شرعا في صحة رهن ذلك العقار فلا يترتب على ما ذكره حق حبس الدائن ذلك العقار بدينه الى أن يستوفيه بمجرد رهن الحج المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع ارضه المملوكة لثخص ببيع وقفا وشروطا في العقد انه من بعد مضي عشر سنوات تكون الارض للبائع ويرد الثمن للمشتري وشروطا ايضا في العقد ان يكون دفع العشور على المشتري فهل والحال هذه اذا اراد صاحبا قبل وفاء المدة اخذها ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع والحال هذا دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وقفا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن ارضه عند آخر الى مدة معلومة وقبل تمام المدة اراد الرهن اخذ ارضه ودفع الدين الى المرتهن في حكم عليه بدينه الى المدة اثناء سنة كان مؤجرا المرتهن لمجاعة فهل لا يكون للمرتهن حق في مبلغ اجرة الارض من بعد فكاك الرهن واستيلاء رب الارض ما يوافق حكم الحاكم عليه الى تمام السنة فلا يكون للمرتهن استيلاء اجرة المدة المتبقية بعد ذلك الى تمام السنة المذكورة لنفسه لامن المستاجرين ولا من رب الارض (اجاب) نعم ليس للمرتهن ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤرخة في ١٨ ر سنة ١٢٧٩ مضمونها فيها سبق وجعل في تركه شخص بعض اعيان ومساكن قيل انه مرهون بطرفه من قبل شخص معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بخط الرهن موضح به الاعيان والمساكن المذكورة وصار حفظ الاشياء المذكورة بحزن المصلحة حين ظهور من يدهي بها وقدم في على ذلك مدة سنين ولم يظهر احد يدعي بها ومدون بنذرة ١٠ من لائحة اداة بيت المال تحديد ميعاد لمثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير بيع ما يوجد به هذا الوصف ويضم على تركه الميت الا ان صاحب الرهن من اناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هروجه ووفاته بجهة دمشق الشام وبنا على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من لزم من بيت المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمنزله وقيل ان ورثة زوجته زهرة وولدا خيه محمد الغائب بوجه يحري لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن بتعري الحكم كومة فلم يعتمد عليها وصار احضار زوجته وسئل منها عما ظهر لها في تلك المدة من موت زوجها من عدمه لاجرا ما يقتضي في تلك الاشياء فاجبت بان لا علم لها بالحقيقة غير انه ورد لها جواب من تابع زوجها بل انه توفي بالجهة المذكورة ووقع منها الادعاء بان المصاغ تعلقها وان المتوفى كان اخذ منها لاجل ان يمسه فرفسه بطرف المتوفى السالف ذكره وحيث الحال كذا كره هل يجوز بيع الاشياء المذكورة كورة ما دام الذي رهنها غير موجود سواء كان ميتا او موقفا ولا يجوز وتسليم الدعوى من

٢٩

١٢٧٩

ذى الحجة

٢٠

١٢٧٧

ربيع الثاني

٢٢

١٢٧٩

زوجه

زوجة الراهن وما هو الحكم في ذلك (اجاب) الرهن المذكور في هذه الحالة مفقود ما لم يثبت موته بطريق شرعي ولا يثبت احد خصما عنه في الدعاوى مادام كذلك والحكم في الرهن اذا كان الراهن مفقودا او غائبا غيبة منقطعة ان يرفع الامر فيه الى القاضي ليبيعه ويوفى منه دينه كما في الدرر وحواشي رد المحتار قبيل باب الرهن بوضع على يد عدل قال في الدرر باب الرهن غيبة منقطعة فذكر رفع المرتهن امره الى القاضي ليبيعه يدينه ينفى ان يجوز انتهى قال في رد المحتار كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة الفتوى انتهى وبزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه البيهقي بما في البرازية من المنية للمرتهن ببيع الرهن باجازه الحاكم واخذ دينه اذا كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته انتهى اقول يمكن جعل ما في الاشياء على ما اذا لم تكن الغيبة منقطعة وان كانا طلق الغيبة فامل انتهى ومن المعلوم ان وارث المرتهن او وصيه او من ينصبه القاضي وصيا عنه بعدم موته قائم مقامه وقد مر جوابا عدم ما عده روى المرهون بغيبة الراهن والمرتهن فيشترط حضورهما معا او من يقوم مقامهما في الخصومة وفي هذه المسئلة لم يوجد الرهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت المال مؤرخة في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ غرة ١٢ ر مضمونها ما توضح بافادة حضرتمكم بتاريخ ١٦ الماضي من انه اذا كان الراهن مفقودا او غاب غيبة منقطعة يرفع الامر فيه الى القاضي ليبيعه ويوفى منه دينه صار معلوما ومقتضى ما توضح يجري العمل انما اذا صار ببيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الراهن المفقود ولو لم يثبت موته ام يباع من قبل ورثة رب الدين المرهون هذه الرهن وان كان البيع من قبل زوجة الراهن هل ما يبقى من ثمن ما يباع بعد خصم الدين المرهون عليه الرهن بعد تركه للرهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة او يحفظ امانة في بيت المال الى ان يوقف على حال الراهن من موت او حياة واذا صح البيع من قبل ورثة المرهون عنده الرهن فما زاد بعد الدين يضم الى تركته ام كيف القصده افادة الحكم الشرعي (اجاب) حضور زوجة الراهن المفقود عند بيع الرهن بمعرفة القاضي ليس بشرط حيث لم يثبت موته وما يبقى بعد قضاء الدين من ثمن الرهن بوضع على يد امين باذن القاضي ليحفظه الى ان يقبض حاله والحكم في هذه الحادثة هو ما اوضحناه في الجواب السابق قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مضمونها ان شخص يدعي فتح الله لبيان مدون للبيري بمبلغ مائة كيس وكسور وهراب الى بلدته في الشام ولما استشرع الميرى بهرو به ارسل مندوبين من طرفه لضبط المنزل تعاق المديون المذكور السكان بالموسى بما فيه من الامتعة فضبطوه بحضور من تعينوا من طرف الميرى وشيخ الحارة وشيخ الثمن ونائبه من طرف طائفة المديون بموجب قوائم باختتام المذكورين بما صار ضبطه وصار وضع يد الميرى على المنزل والامتعة التي وجدت وصار يجر المنزل

جمادى الثانية

٢

١٢٧٩

و يستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة
 بالنزل والاشياء بطرف الميرى بطريق الرهن على سداد دينه ثم من بعده مدة حضور ابن
 المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسد قصص على السندات المتعلقة
 بالنزل المذكور من حج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين
 بقلم القضايا بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد اجري بيع
 المنزل والامتنعة المذكورة وقبض ثمنها بدون اطلاع الديوان وتوجه الى بلد فحل البيع
 يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتن واضع البديهة ولا يرى اخذ المنزل من المشتري وهو
 يرجع على بائعه ام كيف نؤمل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعي (اجاب) لم يتضح
 من هذا السؤال كون المديون المذكور رضى به سالك العقار والامتنعة المذكورة تحت
 يد الميرى رهنا بالدين الذي عليه ابتداء او بعد مدة في نظر ان وجوده من الرضا بذلك ابتداء
 او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعا ولرب الدين حبيسه لاستيفاء دينه وليس
 للراهن ولا لوارثه بيع المرهون بدون اذن المرتن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه
 وان لم يوجد من المديون ما يدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا
 شرعا الا على عبارة ذكرها في المجتبى واذا لم يعد ذلك رهنا شرعا و قد مات المديون فانه
 ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لابنه المذكور بل ولا لجميع الورثة
 ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضي الا برضا الغرماء لان ولاية بيع التركة المستغرقة
 بالدين للقاضي لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استبقاء التركة وقضاء جميع الدين من
 ما لهم فلو باع احد الورثة التركة في هذه الحالة لا ينفذ بيعه ولرب الدين ابطاله وان لم تكن
 التركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة او احدهم في حصته و يطالبون باداء الدين منها والله
 اعلم (سئل) في رجل يملك أرضا عشورية اشترك في زراعتها مع رجلين آخرين النصف
 للثالث والنصف الاخر للرجلين المذكورين واستغلوا بالزراعة ثم رهن مالك الارض
 الارض المذكورة للشريك المذكورين وهي مشغولة بالزراعة المذكور فهل لا يصح
 رهن الارض المشغولة بالزراعة المذكور ولو لاشرى (اجاب) رهن المشغول لا يصح
 وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غير الراهن فهو صحيح كما يستفاد
 من الدرر وحواشيه رد المحتار وقد مر حوايا انه لو رهن ارضا فيها زرع يصح ويدخل
 الزرع في الرهن بلا ذكر اذا قرر هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك
 المذكور في السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله في عقد الرهن ولو لا ذكر قلم يبق من غير
 دخول في عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتين من الزرع المشترك فهو والشاغل للرهن
 وقد علمت ان المقصد لعقد الرهن انما هو كونه مشغولا بحق الراهن لا بحق غيره وبناء
 على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل
 الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عنه بشرط قبل وجوده

٩

١٢٧٩

بيع الثاني
١٧
١٢٨٠

غير المدبر فيجوز بيعها لادائها قال في رد المحتار قوله والمشغول أى بحق الراهن كما قيد
 الشارح أول الرهن احترازا عن المشغول بملك غير الراهن فلا يمنع كافي حاشية المحوى
 عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره موصلة لموصوف محذوف أى والشاغل المتصل
 بغيره كالبناء فوحده أو للخل أو التمر بدون الارض أو الشجر كما سيذكره واحترز به عن
 الشاغل المنفصل كما لو رهن مافي الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فانه يجوز كافي
 الهداية والحاشية فافهم واراد بالتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو حماما
 في رأسها ودفع الدابة مع السرج أو الحمام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه اليه
 لانه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر انتهى وعبارة
 الحاشية لو قال رهنك هذه الارض وفيها زرع أو شجر أو غر على الاشجار جاز ويدخل
 الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع الا بالذ كر وفي الرهن يدخل بغير الذ كر
 لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل نهجا انتهى والله تعالى اعلم (سئل)
 باقادة واردة من بيت مال مصر في غرة جادى الآخرة سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل
 على قيد الحياة معترف ان بذمته مبلغا لرجل متوفى وانما يدعى بان له شئ رهنا طرف
 المتوفى فهل الحكم الشرعي يقتضى تحصيل قيمة المعترف به ابتداء ووضعه الى مخلفات
 المتوفى وبعده ينظر ما يدعى به من الرهن أو يصير باقيا التحصيل الى رؤية ما يدعى به وما
 هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذكور مقررا بالدين لئلا يثور
 بادائه معاملة له باقراره الا انه حيث ادعى ان له رهنا عند رب الدين فان كان وارثه مقررا
 بذلك لا يجبر المديون على اداء الدين الابن - اذا حضار الرهن فان احضره أمر بدفع الدين
 وبعده يستلم الرهن ولا يثور بالاداء قبل الاحضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين
 على احتمال هلاك الرهن مرة باداء الدين ومرة بهلاك الرهن لانه يملك بالاقول من قيمته
 ومن الدين وان كان منكر الارهن فكما ان لا وادى مطالبة المقر بالدين المقر به حالا
 فكذلك لم يدعى الرهن اجبار خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فاذا كانت له بينة
 حاضرة واقامها وثبتت دعواه بالوجه الشرعي لا يثور باداء الدين أيضا الابن - اذا حضار
 الرهن فان كان الرهن هالكا يسقط الدين بمقدار قيمة الرهن فان زاد الدين عن القيمة
 أمر المديون باداء الزيادة وان نقص كان الزائد في قيمة الرهن امانة لا يضمن الا بالتعدي
 وان كان الدين قد دار القيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (سئل) باقادة من
 بيت مال مصر في يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه جاراة مقرض
 دراهم من مال الايتام بموجوب رهونات تؤخذ على المديونين من بعد القبض والحيازة
 الشرعيين واجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين افندي عبد الحليم
 يرغب رهن منزله المستبد الانشاء والعمارة السكاكين بخط السيد زينب وباطلاع
 حضره مقبى افندي الديوان على حجة الشرعية توقف في قبول الرهن المذكور ورغب

١٢٨٠



الاستقانة من حضر تكمن عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبها فتقضي ترقية حضر تكمن
والحجة مرفوعة معه مؤمل من بعد تشريتها بالمطالبة ورود الافادة بقبول الرهن المذكور
او عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢
دل عليه ونهاه على ان حسيئا أفندي عبد المحليم يملك بناء المكان المدين بهما والمقرر في
مذهب الامام ان رهن البناء لا يهضم فهو فاسد بدون رهن الارض والارض ليست
ملك كاله والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخه في ٢ رسة ١٢٨٢
مضمونها انه جار رهن عقارات بصندوق الائتم التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي
مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات اثنان او اكثر يملكون منزلا كاملا وكل منهم
ثابت ملكه لحصة معينة بالحجة الشرعية فهل اذا رغبوا رهن المنزل المذكور اعتمادا على
التكليف الشرعي يشوع قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحياسة
الشرعيين ام كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثر عينا مملوكة لهما عند رجل واحد في
مقد واحد نظير دين عليهما صحيح لا يزم مع التسليم والقبض محوza لا متفرقا مفرغا لا مشغولا
بحق الراهن غير الاشياء الا لا يشوع في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض جملة
فصار رهن الواحد من الواحد ويملكه المرتهن رهنا بكل دينه على كل منهما حتى
لو ادى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يتخلص شيئا من الرهن لان فيه تفريق الصفقة
على المرتهن في الامساك كما افاده الاتفاق في الدروان رهنا واحدا بين عليهما صحيح
بكل الدين ويمسكه الى اسقيفاء كل الدين الا لا يشوع انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن
متعددا والمرتهن كذلك فرهنا العين معا بعدد واحد ولم يقل كل منهما رهنتك بمقتضى
فان الرهن صحيح ايضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهنا عينيا عند رجلين جاز اذا
لا يشوع في الدين الا اذا قل كل منهما رهنتك بمقتضى فينشد لا يجوز انتهى والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف بيت المال من الحكم في رهن منزل على مبلغ لا صندوق بحيث
يكون الرهن بحجة فهل يصح وارسله الحجة المذكورة للاطلاع عليها (اجاب) مجرد
رهن الحجة لا يفسد رهن المنزل ولا يترتب عليه الثمرة المقصودة من رهن المكان كما صار
ايضا حقه سابقا من هذا الطرف وحضره مقتضى مجامع الاحكام وخلافه فيما كتب ليبيان
عملية صندوق الائتم شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذكورة مضمونة بان المملوك هو
البناء المستبدون الارض والبناء القديم ومجوع على ما ذكره كجهة اصله ورهن
البناء المملوك بدون الارض لا يصح كالا يصح رهن الوقف ايضا وحيث المقصد
افادة الحكم الشرعي لم شرحه بالعلومية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من
المحافظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضمونها الاستفهام اذا كان أحد يرغب
رهن اطيانه على دين مطلوب منه وتحديد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسده
في الميعاد يصير بيع الاطيان المرهونة وايقاع البيع بمعرفة من يوكله متى كانت

تلك الاطيان بلغت حدا القيمة حسبما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضا رب الدين
بهذا الشرط يلزم المديون بانه عند ايقاع حصة الرهن يحدد ميعاد ماله لوما للبيع اذا
لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حدا القيمة او لم تبلغ ام ماذا يكون الاجراء
وان كان المديون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سداد الدين ان تاخر
عن السداد ما يكتفون اجرا وفيه ما هو مرسوم لم حصول الدائن على حقه فلزم تحريره
لحضر تكمن الامل ورود الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي (اجاب) لا يجبر المديون على
الترامه بما يرغبه رب الدين من انه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرهونة ولو
بدون قيمتها واذا تم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضمون يؤمر الراهن
او وكيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتهن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن
بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعها القاضي او امينه واوفى المرتهن حقه كما صرحوا به في
معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين
وللدين آله لادق البين موضوعة تحت يده في مكان مع لوم رهنه على الدين المذكور وقال
له ان لم اعطك دينك بعد مضي الاجل المرقوم فهي بيع لك بمالك على فهل اذا لم يوفه
بدينه المذكور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط
باطلا (اجاب) البيع المذكور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فلا جرم تنجس
العين الى ان يصل اليه ماله فان لم يدفع المديون ما عليه من الدين يؤمر ببيع الرهن باذن
المرتهن لو فاه الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عقاره عند رجل على
مبلغ معلوم من الدين رهنا شرعيا وقبضه المرتهن وصار يؤجره لانس ويقبض اجرة
منهم بدون اذن الراهن حتى حصل في العقار المرهون تخرب بسكنى المستاجر ونقصت
قيمة العقار بسبب تخربه بسكنى المستاجر فهل يكون للراهن تضمين المرتهن ما نقص
من قيمة الرهن ويقتطع من الدين بقدره (اجاب) يضم من المرتهن باعارة الرهن وايداعه
واجارته واستخداه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت
فيمتها قدرا او وضا لا يتراجع السعر في حالة من الاحوال المذكورة يكون ضمانه على
المرتهن بالتعسا ما بلغ فيضمن المرتهن المذكور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخربه
بسكنى المستاجر بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره اما لو هلكت او نقصت
وصفها في يده بدون تعدد فيكون مضمونا ضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين
سقط الدين فقط ويكون الزائد امانة ولا يضمنه المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في
مكان مرهون تحت يد رجل على مبلغ معلوم من الدين باع المرتهن لاخر وسلمه له
بدون اذن من الراهن وبدون اجازة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن
رده الى الرهن او يدفع دين الرهن ويقتضيه منه (اجاب) ليس للمرتهن الانفراد ببيع
الرهن بدون اذن من الراهن او اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بنتها على مكان

حصة في عقار بالادب عن موردتهما باعتهما بمبلغين معلومين لرجل يبيع وقفا وسامتاها
له قبل قبض الثمن على انهما ان ردقا عليه الثمن يرد عليهما الحصة المذكورة ولم يحصل
التقيد بوقت فاخذت منه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع يبيع وفاء المذكور
وتحرر بذلك حصة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك الحصة لرجل آخر بدون
اذن المالكين فهل يكون حكم بيع الوفاء المذكور حكم الرهن ولا ينفذ بيع المرتهن
بدون اذن الراهن وللمراتين المذكورتين فسخ البيع ودفع الثمن الذي قبضته من
المشتري ويؤمر المالكين الثاني بردا لمبيع الى مالكه اذ ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي
(اجاب) نعم حكم بيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ بيع
المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين المذكورتين فسخه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السابق الرهن على الدين ووجود القبض
قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدراهم ووضع
عنده داره رهنا شرعا فارقا غير مشغول مستوفيا شرائطه الشرعية ثم مات كل من
المقترض الراهن والمستقرض المرتهن من ورثة وعلى المستقرض ديون اخلا بياهم اولم
يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى
حين استيفاء دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقي الغرماء (اجاب) المرتهن احق
بالرهن من سائر الغرماء اذ توفرت شرائط الرهن المعتمدة فتقدم ورثة المرتهن في استيفاء
دين موردتهم من مال الرهن وان بقي شيء فلباقى غرماء المدين حيث لا مانع والله
تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من حضرة وكيل مفتش اقاليم قبلي في ٢٨ ذي الحجة سنة
٨٦ غرة ٨٦ مضمونها انه لما كان بالمرور بجهة استاذ قد حصل التمسك لنا من المرأة
زبيدة وبناتها وورثة من اسنانها ما يباع ما حصصها في القصة والوكالة الكائنين باسنا
الى السيد احمد رمضان من الناحية يبيع وفاء بثن معلوم بموجب حجة محررة من محكمة
اسوان مدون فيها بانهم ما تمى ردنا الثمن يرد عليهم ما حصصها المذكورة وان المشتري
المذكور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبنا رد الثمن ورد الحصة عليهم ما كافي الحجة
حصل التوقف من المشتري اخيرا وقد ابرزنا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ
البيع قبل الاقباض نهنا على ناظر فلم دعاوى مديرية استأجر ارجعة الحجة على اصلها
والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة
على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري قال ان البيع له يبيع وفاء أي
منى ردنا اليه الثمن يرد حصصها اليهما وبالاتصاف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي
هو الشيخ محمد حسين مصطفى قاضي اسنا سابقا بالتضرر من مطالبته بردا لمبيع وطى
عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤية هذه المادة بطرف حضرتم
اقتضى ترقبها ومعه صورة الحجة والفتوى بين وعرض وشتمه لانظر فيها او ما يقتضيه الحكم

الشرعي يصادف من حضرتمكم لينظر ويجري اللازم (اجاب) قد صار الاطلاع على
صورة الحجة المحررة ببيع الحصة المذكورة المؤرخة بقرعة ذي الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة
ما تحرر ادناه من المشتري في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٦٨ بان هذا المبيع صار ملكا
للشيخ محمد حسين مصطفى وعلى الاجوبة المحررة على ظهرها من حضرات المشايخ
المذكورة اسماءهم تحت تلك الاجوبة المتضمنة ان البيع مع المذكور على الوجه المحرر
بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبائعين عند
رد الثمن وهذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذا من
عمل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حاشا هو مسطور بهذه الصورة وعلى الجواب
المعطى من المشتري الاول المصرح فيه بان شرعية تلك الحصة هو من بان بيع الوفاء
واحل ذلك على جهة الشراء وذلك الجواب في ١٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى
المحررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن
في هذا التاريخ المتضمن سؤاله الاسئلة مفهام من حكم بيع الوفاء وعن عدم نفاذ بيع
المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعين يبيع ووافوا جوابه ان حكم هذا البيع حكم
الرهن وانه لا ينفذ بيع المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين فسخه ودفع الثمن الى المشتري
واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السابق الرهن على الدين ووجود
القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من
المراتين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد تمامه عهد المشتري اليهما
برد المبيع اليهما متى ردنا عليه الثمن وقد اعترفت البائعتان بان البيع المذكور قد
سبق منهما في زمان سابق ببلدة اخرى وقد جدد له لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان
الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام
بالحقاق الشرط بالاعتدوان لم يكن في صلب العقد ولو بعد الجلس على احد قوليه المصحح
منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على احد الاقوال فيه و يترتب عليه عدم
نفاذ بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعين وعلى قول الصاحبين لا يلحق
الشرط المذكور بالعقد وهو المبرمج فعلى قولهما المذكور يفسخ بيع المرتهن
المذكورين بانا ولا يتوقف بيع المشتري الاول الى الثاني على اذنهما والذي اقبل به في
التحريم وانما مدية ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متاخرا عنه بان عهد المشتري
الى البائع بعد البيع بردا لمبيع عند رد الثمن كما هو المتبادر من تلك الصورة فان كان
الثمن من المثل او يغبين يسير يكون البيع بائنا ولا يجري عليه حكم الرهن واما اذا كان
يغبين فاحش مع علم البائع به فهو رهن واما اذا صدر البيع ابتداء على انه يبيع وفاء فحكمه
حكم الرهن في سائر الاحكام وهو الصحيح طبق ما فتيناه سابقا في الفتوى المذكورة
اذ موضوعها صدور البيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى
واستئناف المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صيد له على انه يبيع

وفاء لا يكون جهة على المشتري منه حيث حصل بعد البيع الثاني والخاص في هذه القضية ان تحصل المرافعة بين البائعين والمشتري الاخير فان ادعيا ان البيع الصادر منهم المشتري الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء وانكر المشتري الثاني ذلك وادعى البتات فاقول له على المعتمد وان اقام الفر يقان البينة فبينة الوفاء أولى استقصانا كما ذكره في رد المحتار قبيل الكفالة وامادعوى الاتفاق في الجواب المهرر على ظهر صورة الحجة المذكورة ولا صحة له وقد ظهر اختلاف موضوع الاجوبة المهرر على ظهر تلك الصورة وموضوع جواب الفتوى المهرر من هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان أرضا مشاعورية مشاعة بينهما مناصفة استأجر أحدهما الشر يكي حصة الآخر معلومة ودفع اجرتها لشر يكيه وبعد ذلك ظهر ديون على أحدهما الشر يكي المؤجر وادعى أحد الدائنين ان الحصة المستأجرة المشاعة ارضها من مالهما بموجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على تاريخ الاجارة من الشر يكي وأنه يستحق وضع يده على تلك الحصة المشاعة بطريق الرهن ويريد دفع يد المستأجر عنها والمال انه لم يبق له وضع يده عليها ولا يقر بالرهن المذكور جهة شرعية مع بقاء الأرض على الشر يكي فقول لا يصح رهن المشاع المقابل لا قسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرفق وتكون اجارته للشر يكي صحيحة (اجاب) نعم لا يصح رهن المشاع بدون اقرار ولو قبضه المرفق شاعرا فالرهن المذكور على الوجه المستطور غير معتبر شرطا ولا يمتاز المرفق به عن صائر اقرما واجارة المشاع من الشر يكي صحيحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا أرضا وانصارا ملك رقبته رهنه عند رجل آخر على دين شرعي مقبوض بيده تقدا وادعاه وحوال مستحق الدفع واستلم المرفق البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتحرر به جهة شرعية والان طالب المرفق من الرهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاصدار وان البستان المذكور ملك لا ولادة آل اليهم بالارث من والدتهم زوجته وأنه باعه لثمان مدة سنتين قبل حصول الرهن المذكور والحال انه حصلت منازعة من اولاد الرهن البائعين المذكورين في خصوص هذا البستان بمثل هذه الدعوى وادعوا بانه ملكهم آل اليهم ثلاثة ارباعه بالارث من والدتهم وآل اليهم ساجيه بالشرع السابق على الرهن من أبيهم المذكور وان اباهم مديون لوالدتهم بدين يستغرق الربع المستحق له بالارث منها ثم به ذلك حضر الاولاد المذكورون لدى المحاكم الشرعي وصعد قواعلى صحة الرهن الصادر من أبيهم وأنه شرعي صادر من اهل مضاف الى محله وأقروا ايضا بانه ليس لهم في البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وانما هو ملك أبيهم الرهن المذكور يتصرف فيه كيف يشاء تصرف الملاك في املاكه اهل والحال هذه لا ينفذ اقرار الرهن على المرفق ولا تسمع دعوى اولاده بانه ملكهم على الوجه المستطور ولا يبعد هنا من مواضع الخفاء حيث اقر قواعلى انه ملك لا يبيهم بعد منازعتهم

المذكورة

٢٩

١٢٨٨

المذكورة على الوجه المستطور ويجوز الرهن على اداء المبلغ الذي قبضه من المرفق واذا تحقق للمالك الشرعي انه لا تقود منه ولا عروض ولا عقار سوى البستان المذكور ومنزل سكنه ياتمه ببيع البستان المذكور واذا امتنع من البيع يبيعه القاضي جبرا عليه ويكون المرفق أحق به من بقية الغرما حيث استوفى شرائطه المعبرة (اجاب) نعم لا ينفذ اقرار الرهن المذكور على المرفق ولا تسمع دعوى اولاده المذكورين على الوجه المستطور ولتقاضهم في غير موضع الخفاء والحال هذه واذا امتنع الرهن المذكور من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يجبر على بيعه فاذا امتنع باعه القاضي أو أمينه لاجل المرفق ووافاه حقه والعهد على الرهن كانه في رد المحتار عن الوالوجية والله تعالى اعلم (سئل) بافادته وباعه لاسؤال مؤرخه ١٧ ربيع الاول سنة ٩٠ واردة من بيت مال مصر بالاستفتاء عن الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن عند آخر منزلا على مبلغ قرض اقترضه منه رهننا صححنا شرعا بايجاب وقبول شرعيين ووضع المرفق يده على المنزل المرفق ووكّل الرهن المرفق في بيع الرهن ان لم يف بالدين في الميعاد المقدّر بينهما وكالة صحيحة شرعية صادرة في عقد الرهن ثم مات الرهن ومضى الميعاد المذكور ودوامت الورثة من البيع فهل لاو كيل المذكور ببيع المنزل المرفق جبرا عن الورثة وتكون الوكالة على الوجه المستطور لازمة لا تبطل بموت الرهن وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الرهن للمرفق ببيع الرهن عند حلول الاجل منه وطقة في صلب عقد الرهن الشرعي المعبر تكون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا تبطل بعزل الرهن ولا بموته ولو كيل المذكور ببيع الرهن بقبضه عند حلول الاجل وليس لورثة الرهن بعد موته منع الوكيل من ذلك والحال هذه حيث لم يوفوا الدين كورنهم لو كان حيا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مدين لاي ملك الا منزل سكنه أواد رب الدين جبره على سداد الدين فطلب الامهال حتى يبيع المنزل المذكور وفي الدين فلم يجبه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذكور تحت يده الى أجل معلوم بحيث اذا لم يوف الدين يكون وكيله في بيع المنزل المذكور الى ولده بقدر الدين والحال ان قيمة المنزل اضعاف ذلك فاقى المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصفة فأكراه بالحبس المديد على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة خالة الحبس بدون اطلاق الحكومة وبدون كتابة جهة شرعية والزم وهو في السجن أيضا على الختم على تلك الورقة وتسليم جهة المنزل المذكور فهل بعد ثبوت الاكراه المذكور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيفا والحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعي يكون للرهن بعد زوال الاكراه فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا ودلالة واقعة تعالى اعلم (سئل) على ورقة افتاء مدة للعقانية باع ضاعوكلا ديانته وهم الخواجة فلما شئني وشركاؤه وبرايم خليل مؤرخه ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير من معادرياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية وبفاد

١٢

١٢٩٠

ربيع الاول

٢٤

١٢٩٠

رمضان

١٩

١٢٩١

الجواب في رجل حضر مقيم بينه وبينه درجة اسمع عبد الرحمن باجنيد ذلك البندر
 نصف الحوش وكامل منزل ساكن فيه وعليه ديون لرجل من تجار مصر واشخصين
 أحدهما من جدة والثاني من مكة المشرقة ذهب المديون مع دائته المقيم معه بحجة
 الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه - جاء على أن يرهن تحت يد أحدهما
 نصف الحوش وتحت يد الآخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وبايع المديون
 للدائن المقيم بحجة نصف الحوش وبيع وفاء فكتب له قاضي مكة حجة شريعية مضمونها
 اشترى الشيخ علي باعشن من عبد الرحمن باجنيد حصة قدرها النصف في حوش بندر
 حدة بحمد دود بكذا ببيع وفاء وأمانة بفتح قدره من الريالات الفرائد عدد ٢٤١٧
 حالاً مقبوضاً وتوابعه المتبايعان على أن عبد الرحمن باجنيد لما لبايع يدفع للشيخ علي
 باعشن المشتري مثل الثمن بدخلة عشرة أشهر وأوانه اذا دفع اليه مثل الثمن يرد اليه
 نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ علي باعشن وكيلاً له مضمناً ببيع
 نصف الحوش المذكور ببيعاً بالقبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون
 المذكور باعاً على نفسه بين يدي ذلك القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بحجة
 فمكتب له القاضي حجة شريعية بذلك مضمونها اقرار الشيخ عبد الرحمن باجنيد في صحته
 واشهد على نفسه بان عليه لكرم السيد ابراهيم بن عبد الله بمبلغ قدره من الريالات
 الفرائد عدد ٦٩٠ ديناً لازماً وحققاً واجبا بسبب صحيح شرعي وأنه قدره رهن بهذا الدين
 جميع البيت الكامل أرضاً وبناه الكائن ببندر حدة بجميع حدوده وحقوقه وموافقه
 كلها وهذا صحتها سلمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها وموافقه رهنه مقبوضاً مسلماً
 محوزاً لجميع حدوده وحقوقه وسلم الرهن للارتين حجة البيت المذكور الشاهدة للراهن
 بالملك والشاوارخ القاضي كلاً المحجة في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين
 الذي في مصر الى جدة ليستخلص دينه فلم يجد لادون ما لا غير المنزل ونصف الحوش ولم
 يجد هناك اي يد اخذ غير مالكم ما فوكل قضاة مقيم بحجة في استيفاء دينه فوضع الوكيل
 يده عليهم ما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الاخرين وزعم
 كل منهم انه الحق برهنه متمسكاً بحجة التي تحت رتله قهل والحال انه يكون يبيع
 نصف الحوش المذكور ببيع وفاء رهنه ساور من المشاع لا يصح وتوكل البائع وفاء
 للمشتري بالبائع بناء عليه لا يقتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل
 وان كان كاملاً أرضاً وبناه لا يكون رهنه صحيحاً لازماً حيث لم يثبت تسليمه للارتين فارفا
 غير مستعمل بما يمنع صحة الرهن شرعاً ولا عبرة بما هو مدكور في حجة الرهن من قوله رهنه
 صحيحاً سلمه له وقبضه منه محوزاً حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في
 بلد غير البلد الذي فيها العقار - لا بما افاده كثير من حضرات المتأقن من انه يشترط
 اخذ الرهن ان يكون محوزاً مفارقاً غير مستعمل بحق الراهن غير الامشاع مقبوضاً
 والتخليه بين الرهن والمرتهن وان كانت قبضاً لكن على وجه يتمكن فيه المرتهن من

القبض بالامانة ولا حائل وان يقول الراهن للارتين خليت بينك وبينه فلو لم يقله او كان
 بعيداً لم يصرف أيضاً وان اقرار البعيد بالتسليم والقبض لا يصح به القبض وعلى فرض
 ان الاقرار الذي وقع بين يدي القاضي اخبراً رعن عنه رهن سابق لا يقتضي صحة
 الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فارقاً غير مستعمل خصوصاً اذا تحققت سبب
 الراهن فيه وقت الرهن فلا يحتاج بالحجتين المذكورتين أصلاً ولا يستبعد الدائنان بفتح
 نصف الحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي حضر مزاحته ما يتدر دينه أو
 كيف الحكم (اجاب) الصحيح ان يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام
 فتراه في شروطه التي من جلته ان لا يكون مشاعاً وبناءاً على ذلك لا يصح بيع الوفاء
 في نصف الحوش المذكور بل يكون رهنه ساقطاً سداً ولا يوجب هذا البيع اختصاص
 المشتري بمقدار الثمن اذا كان الدين سابقاً على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد
 الدين فان الرهن وان كان فاسداً الا انه يعطى حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم
 المرتهن على سائر الغرماء كما هو حوايه ورهن المنزل الكامل أرضاً وبناه المذكور وان
 توقف صحته على قبض المرتهن فارقاً غير مستعمل بامانة الراهن ولا تكفي فيه التخليه مع
 البعد عالم ببعض زمن يتمكن فيه من القبض الا ان الراهن لو ثبت اقراره لا يخرجه رهن
 صحيح مقبوض يعامل بموجب اقراره ويؤخذ به حيث لا مانع اذا اقرار حجة على المقر
 والله تعالى اعلم (سئل) با فائدة من محافظة صر بناء على افادة من ديوان المحفانية ومعهما
 سؤال صورته في رجل اقترض من آخر مبلغاً الى اجل مسمى ورهن تحت يده مقرضه
 منزلاً وورشة مع كامل عتباتها الثابتة والمنقولة الجارية جميع ذلك في ملك الراهن بدون
 شرط ولا منازع تاميناً على مبلغ القرض وجب رهن شرعي وقد وكل دائته المذكور
 في بيع كامل الرهن بما شاء من شاء الى آخره عن ايفاء الدين وتسديد مال القرض منه
 وقد قبل الدائن تو كيله عنه في ذلك وتدون كل ذلك في حجة الرهن المذكورة ثم الدائن
 المذكور اعار رهنه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع عائلته في المنزل وتجري
 حركة اشغاله في الورشة وعدتها مدة الرهن ولدى حلول اجل القرض وطلب المرتهن
 اعادة الرهن من المستعير ليجري مفعول شروطه انضح ان الراهن قد اجر الورشة
 المذكورة لا خريدون علم المستعير فهل للمستعير شرط عافى الايجار المعطى من المستعير للاستاجر
 (اجاب) اذا صدر الرهن مسدوداً بشرائط الهبة والتمام الشرعية لا يكون له كل من
 الراهن والمرتهن اجارة العين المرهونة من اجنبي بدون اذن الاخر فاذا اجره الراهن
 بدون اذن المرتهن او اجازته بعد صدور اجازة يكون للارتين في بيع الاجارة المذكورة
 واسترداد العين المرهونة الى يده الى استيفاء حقه بقبض الدين من مديونه أو ببيع
 الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على ما شرط اذا لم يوجد ما ينقص الرهن واجارة الرهن من
 رهنه بعد عامه لا توجب نقصه قدر الرهن والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة سئل
 عنها حضرة مفتي نغريكة تدريه نص سؤالها في رجل استلم أرضاً ببيعة باذن من الحضرة

وجب

المختوية بشرط أن يبنى فيها بيتا ومبنى آخر بناؤه تصير الأرض ملكا له ثم انه يبنى بعض البيت ولم يبنه ثم باع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك الآخر فيه شيئا ثم باعه لشخص ثالث واليخص الثالث وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المختوية بذلك وسلم له في ذلك ثم انه أكل البنين حتى صار بيتا كاملا ثم ظهر شخص يدعى ان البناء الذي أنشأه الاول موهون عنده على مبلغ والحال ان مدعى الرهن لم يستلم ما بنى الاول ولم يضع يده عليه لآن ولم يقيد ذلك الرهن بأى محكمة من المحاكم الشرعية وانما البيت باكماله تحت يد الشخص الثالث الذي اتم بناءه وما زال متصرفا فيه تصرف الملاك في املاكهم الى الآن مع معاينة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعاينته ايضا كمال البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع عنه منها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة للغير غير صحيح حيث كان بدون الأرض وبدون قبض أو بمابلا اذن مالك الأرض وحينئذ فيكون بيع البناء من الثاني والثالث صحيحا والحال ان البيع الاول والثاني كلاهما حصل فيه التقابض الشرعى على وجه الصحة ومعلومية الأمن أجاب حضرة حيث الامر ما ذكر في السؤال فكل من البيعين الاول والثاني صحيح نافذ مفيد لحكمه من ملك المشتري للبيع وجواز تصرفه فيه بما شاء من أنواع التصرف تصرف الملاك في املاكهم بدون معارضة أحد لم في ذلك بدون وجه شرعى كما مضى مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكورة غير معتبرة ولا مسبوقة شرطا ولا يستحق بها شيئا من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الثاني على ما تقدم والله أعلم (أجاب) ما تضمنه جواب المرحوم الاستاذ مفتى الثغر السكندري بهذا ما وافق اشرا حيث كان الرهن المذكور على الوجه المستور واستوفى البيع شرائطه المعتبرة شرعا والله تعالى أعلم (مثل) بافادته من ضبطية مصر في ١٨ ذى القعدة سنة ٩٦٠ حاصلها الامل من بعد معلومية حضر تك ما وردت به افادة مديرية اسيوط في ٢ اذى القعدة سنة ٩٦٠ يصير النظر فيما توضح بالورق بين المقتضين بمسئلة رهن الاطيان الخراجية والافتاء عن هذه المادة كترغوب المديرية لاخطارها وحاصل ذلك انه صدر أمر مديرية اسيوط لمحضرة قاضها بسماع الدعوى برهنية اطيان خراجية واثبات مبلغ غاروقه والحكم في ذلك فتحرر من حضرة القاضى سؤال لعرضه من طرف المديرية على مفتيها اومفتى استئناف قبلى لحصول وقفه في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتى استئناف قبلى افادته بان حضرة نائب افندي المحكمة من افاضل العلماء المشاهير في الافتاء الى ان قال فان وافق يصدر الامر بتقديم هذا السؤال اليه وما يقيد به من الوجه الشرعى يكون الاجراء بمقتضاه فكتب من المديرية لمحضرة نائب المحكمة المذكورة بطلب الافادة بما تقتضيه النصوص الشرعية في ذلك لا فادته حضرة القاضى الموصى اليه فكتب حضرة النائب المذكور افادته عن ذلك السؤال ياتى ذكرها وفي آخرها غيب عرض هذه

المادة على هذا الطرف للاجابة بما يظهر بعد افادته المذكورة (وصورة السؤال المشار اليه المحرر من طرف حضرة القاضى المذكور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له في نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المسكفة باسمه بقبائل معلومة وقدم عرضة بذلك لديوان بخبرته على الاستعلامات وقبيل تقديم الافادة بها الى المديرية واذن الديوان بتحرير رجعة الرهنية توفي الرجل المذكور وانحصر ارثه في اولاد بالغين وقاصرين وكان قبيل وفاته أقام أحدا واولاده الباقين وصيا من قبله على القاصرين منهم ومات مصر او قبل الوصاية بعد موته وبث ذلك على عاقلته من الوصى من الحكومة بتحرير رجعة ايلولة باطيان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للمرتن فصار سماع الدعوى على الوصى المذكور من الرجل المرسوم بان والده اقترض لنفسه مبلغا كذا واستلمه في مصالحه ورهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية الممكفة عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعى عليه المذكور كوررو بروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار ارثه فيه وفي بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وانسحب مبلغ القرض المدعى به ورهن والده اطيانه المذكور في مقابلته فاثبت الرجل المذكور ذلك بالبرهان الشرعى واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان ولتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون دين أو يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذنا بالرهن افيء ونا (وصورة الافادة الصادرة على ذلك من حضرة نائب المحكمة المذكورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتك بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضى المرفوق معه وبتلوته تبين ان صورة دعوى المرتن المستورة بقاصرة وتماها يعلم عاذا كره القاضى في أول سؤاله فاذا ادعى المرتن ان الرهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وذكر الحدود وانه سلمها له في مقابلته ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك الحكومة فقبيل عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من نحو شيخ القرية وصرفها وجرى الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضى في أول سؤاله فان دعواه تصحح بعد ثبوتها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو اطلاق الحكومة المشروط لتتمام عقد الرهن المذكور في السابع من القانون الموضوع للأراضى المصرية بقوله يجوز رهن الاطيان بالغاروقه بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التسليم باسم الذى أخذ الاطيان ولا يتوقف تمام عقد الرهن على الاستعلامات ولابد الافادة عنها ولا الامر للقاضى بتحرير رجعة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية تمنع ما ساء ان يوجب خللا في العقد والامر بتحرير الرجعة لا يتوقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقده وقبل بينة المرتن على الوصى اقياسا مما من ختم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذكورة في جامع الفصولين

لان موضوعه فيما لو كان الرهن قائما هذا ما تيسر فهمه وارجو عرضه على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد قال الله وفوق كل ذي علم عليم (اجاب) المعلوم ان المجازي عليه العمل في شأن رهن الاطيان الخراجية الاميرية بفتح قيعها بعرفه الجاهل السياسي وتطبيق حالها على اوامر الحكومة الصادرة في شأن ذلك لا يتساقط بالوجه الشرعي لان الحكم الشرعي مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية لسكون رقبته غير مملوكة مستحقها وحينئذ فلا يصح الحكم بصحة رهونها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على الميت في وجه وصيه وابنته بالوجه الشرعي يحكم له بدينه المذکور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصي الاختار وفي ذمته دين لاجنبي وهناك عقار واراض مملوكة الرقبة وذلك العقار وله ولجورده القاصر الذي هو تحت وصايته الاختارة حصصة منه فهل يصح له رهن ذلك بما كمله على ذلك الدين الذي بذمه الوصي ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصي (اجاب) في أدب الاوصياء وفي الخاتمة والهداية يجوز للوصي أو الابن رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام في حنيفة ومحمد ورجعهما الله تعالى استحسانا لانه من باب الحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية لانهما يملكان الايداع وهذا انظر في حق الصبي من الايداع لان قيام المرتهن بحفظه ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا ما نفع وهذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا يصير المرتهن بالهلاك مستوفيا دينه والابن والوصي موفيا له ويضمنان للصبي لانهما قضيا دينهما بما له فيضه ان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن ان ساوت الدين أو نقصت عنه وقدر الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله ولاية ايداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصي وبه قال ابو يوسف وزفر اعتبارا بحقيقة الابقاء وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ان يرهن اجماعا قايما واستحسانا ومثله في المبسوط للسرخسي والمهبط وذكر في المبسوط ايضا انه لا يجوز له ان يرهن ماله من الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلا منهما قاصب وقال فيه ايضا ان الاب لا يصير قاصبا باخذه ماله ولده اذله اخذه بجائنا محابا والحفظ بدونه فلا يضمن الا اذا تلقه بلا حاجة وقال الصدر الشهيد بمولانا حسام الدين بعد ما ذكر المسئلة في صفراء فيجعل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية والاب لا الوصي ان يرهن متاع الصبي لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصي قيمته والاب قدر الدين وفي الجامع الاصغر صح رهن الاب لا الوصي لان الاب يبيع مال صغيره بخلاف الوصي فيضمن الاب قدر المؤدى يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصي كله ومثله في المنتقط عن صدر الاسلام ابي اليسر ايضا قال لان الاب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي لا يملكه الا اذا كان خيرا لليتيم وذكر في الصغرى انه يهجر رهنه بمتاع الصغير بدين

انفسهما استحسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول ابي يوسف انتهى وفي تنقيح الحامدية من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم عقاره معلوما رهن ملكهم رهنته امهم الوصي الشرعية عليهم بدين استدانته من بعلها زيد بن يوسف رهن المزبور فهل صح الرهن المزبور اجاب نعم وللا ب ان يرهن بدين عليه عبد الطفلة والوصي كذلك فهو بمن الرهن ولو رهن الوصي أو الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا ومن ابي يوسف انه اخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح الكفر للعيني والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ١٣ جادى الاولى سنة ١٢٩٨ م مطروحة على صورة قرار عميدي صادر من مجلس الاحكام في قضية الابن المرفوع من حضرة محمد بن صدقي ياورخديوي بتوكيل عبدا لكريم ناجي في مادة الاطيان بزاوية ابي شجرة مع محمود صدقي المتضمن استحسانا هذا الطرف مما يقتضيه الحكم الشرعي فيها ويرغب ورود الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي عنها وما ل هذه المادة الموضوعية بهذا القرار ان محمد بن صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكسورا اطيانا عشورية من ذعفران معتقة المرحوم هريك تشريفي ومن يستحق معها وان المذکور اخبرت انها مديونة الى محمود صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنهما افره كيا وان اثنين وثلاثين فدانا من تلك الاطيان تحت يد محمود صدقي تاميناء على ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرقوم تحت يد المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عبدا محمدا والد رب الدين بطلب تسليم الاطيان والحاسبة على مطلوبه وقية الايجار فلم تحصل ثمرة بل علم من اقواله اضراؤه على استمرار غصب الاطيان لانها مدة الثلاث سنوات التي يزعم انها مدة رهن الاطيان وان لاحق له في وضع يده عليها المدة المذكورة وان مجلس الاستئناف حكم بعدم احقية محمود صدقي فيما ذكره وان المذکور وضع اليد على الاطيان حتى انتهت المدة المذكورة ومن ابتداء شهر مارش سنة ٨٨٠ تاريخ الشراء لغاية يولييه سنة ٨٩٢ تاريخ رفع يد محمود صدقي كور عن الاطيان عبارة عن تسعين وخمسة أشهر وبطالته بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرشا قيمة ما كان يربحه من الاجار لو كانت الاطيان المذكورة تحت يده ومحمود صدقي قال ان البائعة المذكورة وولدها رهننا تحت يده ٣١ فدانا وكسورا على المبلغ المذکور المثلث لمدة ثلاث سنين بموجب شروط مسجلة بالحكمة المختلطة تنص بتصرفه في الاطيان المدة المرقومة بالزراعة والابتقاع بمصرولاتها وسداد ما عليها الميرى وبعضى المدة المذكورة يستلم مطلوبه ويسلم الاطيان لها ثم قال انه لا يجوز بيع تلك الاطيان الا بعد انقضاء المدة وخلوها من الهظورات وافاد وكيله على هريك بانه عند انتهاء المدة يسلم موكله الاطيان ان يدون توقف وحضرة محمد بن صدقي مستند على سند الدين وفتاوى قدها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذکور علم

ان صورة الاستدلال على انه يتضمن اقرار زعفران المذكور بدينيتها الى محمود
 صدق في مباح ١٤٦٢٥ قرش سابق استيلاؤها اياه والودع منها بدينه ثلاث سنين
 من ابتداء ٢٣ يونيو سنة ٧٩ لغاية ٢٢ يونيو سنة ٨٢ بدون احتساب فائض ما بها في
 تلك المدة وبعد انتهائها بحسب فائض باعتبار ١٢ قرش في المائة اذ لم يصرف سداده في الميعاد
 وقام بمبلغ قدر ضيق المذ كدرة بان ترهن تحت يده ٣١ فدانا وكسور هتورية
 كائنة بحوض الساحل بساقية ابي شعرة وصار الرضا بوضع يده على تلك الاطيان في
 زرعهما على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقه ويسدداً والمهامن طرفه ويستولى
 محمولاتها لنفسه والقفاوى الشرعية مضمونها ان التاجيل في القرض غير لازم وانه متى
 وكالت البائنة المشتري في دفع بدل القرض من ما يجبر المرتن على قبوله منه ولا
 يعتبر بطلان عدم مضي مدتها اقرض ويكون البيع بعد قبضه نافذا شرعا ويؤثر المرتن
 برفع يده عنها فلا جيل الوقوف على حقه بعد ذلك قد تقرر باتحاد الراء صدور قرار
 عهدي عن استفتاء حضرة الاستاذ مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر مما
 يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ويصير احضار سنده الدين وأوراق مفردات
 القضية ومن مجلس الاحكام يتحرر بحضرة الاستاذ مفتي السادة المحنفة وشيخ الجامع
 بالاستفتاء مما ذكره مديريه المنوفية بصير استحضار المفردات والسند للمجلس
 للنظر واجراء ما يلزم (اجاب) الذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذه المسئلة ان هذا الدين
 ان كان قرضا فتاجيله لا يصح فلا يكرن لازما وله المطالبة به قبل حلول الاجل ولو
 كان الدين مؤجلا فضاء قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل
 حق المدين فله ان يسقطه كما في الاشياء من المداينات عن الزايح والحنانية كما نقله في
 تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف على المرتن الى فسكالك الرهن وبان منافع
 الغصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا في ثلاث في الوقف ومال يتسم
 والمعدل للاستغلال الا اذا استعمل المفعو بالمعدل للاستغلال بسكنى الدار وزراعة
 الارض مثلا بتاويل ملك كالتشريك او عدة كالتنهن وانه اذا صار فسكالك الرهن
 يدفع الدين اوسقطه نفذ البيع ان لم يفضضه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا
 زرع المرتن الارض المرهونة تحت يده قبل قبض الدين وفسكالك الرهن لا تجب عليه
 اجرتها ان لم يفتق موجب لها لا سيما مع اباحة الرهن له ذلك وان كان يجبر على قبول
 الدين قبل مضي اجله بفرض صحة تاجيله وينفذ البيع باداء الدين وفسكالك الرهن
 والله تعالى اعلم

(كتاب الجنائيات والديات)

(سئل) في رجل من الاهالي قتل اخاه بنيت به متعة فاضربها به والماسئل عن سبب
 قتله اياها ادعى انه بسبب كونه وجدها احاطا مع كونها لا زوج لها والماسئل عنه

شهود على ثبوت جملها وهي غير متزوجة احضر اخواتها وشهدن بصحة قول القاتل ثم
 طلب منه شهود اخر خلاف اخواتها فاحضرهم وشهدوا بموافقة دعواه وكان قتله اياها
 قبل وضعها (اجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المغالطة على العاقلة وعليه
 الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل) في صبي ضرب
 صبياسكين عدا في بطنه فقتلها ونحو جثت امعاؤه واستمر المضروب يومين ثم مات بسبب
 ذلك فهل اذا وجدت بينة تشهد بذلك تسع الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وتلزم
 الدية عاقلة او كيف الحال واذا قلتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فن العاقلة
 (اجاب) همدا الصبي والمجنون والمعتوه خطا وعلى عاقلة الدية ان لم يكن من العجم والا
 ففي ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال في الاشياء الصبي المجنون وخذافا فعليه فيضمن ما تلفه
 من المال له والى اذ اذ قتل فالدية على عاقلة اه ومثل المجنون الماذون كما في حواشيه
 والمخمس في ذلك ولي الصبي كالا بواجب والوصى ومحل الوجوب على العاقلة اذا ثبت
 القتل بالبين لا بالاقرار الا ان يضدقوه فيه والعاقلة اهل الدوان وهم العسكر لمن هو
 منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلة قبيته واقارب به وكل من يتناضر هو به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الا ان على رجل كبير من
 العرب بان فلانا الذي مات ضرب والده وبطنه ويريد ان يطالبه بارش الجنابة التي جناها
 ذلك الرجل لتعلم عليه بانه من جماعته وانه قريبه والحال انه غير وارث فهل لا يجب
 لذلك ولا يكون له مطالبة بشئ من الارش ولا عبرة بتعلله المذ كور (اجاب) لا مطالبة
 للدهى على المدعى عليه بارش الجنابة حيث كان الواقع ما هو مظهر والله تعالى اعلم
 (سئل) في امرأة تدعى عن نفسها ابوصايتها على او لادها القصران زوجها كان خفيرا
 على جرن بالناحية وفي الصباح وجد ميتا مضربا ببطة في راسه كسرت جمجمتها ولم يعلم
 قاتله ثم اشيع في الناحية ان رجلا منها توجه الى البحر فوجد رجلا واقفا فيه ليلة
 قتل المتوفى المذ كور وفعرف منه ما رجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين
 المذ كور بن اللذين اخبر عنهما الرجل المذ كور وعرفت انه كان بينهما وبين زوجها
 عداوة وصحمت على ان الفاعل به هذا الرجلان وقد سئل الرجل الذي اشيع انه اخبر
 عن الرجلين المذ كورين فانكر قوله ونحوه الى البحر وعلمه بذلك فهل يكون في ذلك
 الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذ كور برأس زوجها ام لا لكونها
 فينت الرجلين المذ كورين في الدعوى وانكر اقراره واذا لم تقم عليهم بينة بقتله ماله
 لا يكون عليه حاق في ذلك الا اليمين الشرعية وما الحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل
 على معين من غير اهل الهلة القرية من اهل الهلة الذي وجد فيه القتل ولم يكن علمه كالا حد
 وكانت تلك البلدة ذات محلات كان ابراهيم من اهل الهلة وقتل القسامة عنه ثم فاذا
 اثبت القتل على من يقتله بالوجه الشرعي يحكم بوجبه اذا استوفى الا لازم شرعا وان

١٩

١٢٦٤

محرم

٩

١٢٦٥

جمادى الاولى

٢٩

١٢٦٥

جمادى الثانية

٥

١٢٦٥

عزرت حلف المدعي عليه بطمها واما اذا كانت البلدة صغيرة وكان المدعي عليه من اهلها ولم تثبت دعواه عليه ما قاله قسامة والدية على اهل البلدة او عاقلهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الحاقية عن رجل وجد مقتولا ومخدوقا في جهة من الجهات واولياء الدم قد نسبوا لقتل الى شخص معلوم بواسطة انه كان يلقي عليه اشخاصا يريدون قتله وكان المقتول يريد ان يشهد على الخا كم فوقع الصلح بينهما بحضور قاضي ثلاث الجهة ولما صار قتله حصر واتهمه القتل في هذا الرجل ولما سئل من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما علمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله وحصل الصلح بينهما وكذب اولياء الدم في دعواه ان الصلح كان مع الذي اتهموه ومن حيث ان اولياء الدم قد برؤا ذلك شخص الذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه وصموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضي نيب المصور فيه التهمة وتحققت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهم عقد على بنت القاضي وتزوج بها فسل بمقتضى ذلك يصدق القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة المتوفى كان مع الرجل الذي هو مبرأ من اولياء الدم ولا شبهة بقول اولياء الدم ان القاضي نيب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد براءة نفسه (اجاب) البقرة ما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل وانبتوا دعواه بالوجه الشرعي يحكم عليه بموجبه شرعا ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شيء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قليب عن حادثة مضمونها ما يتعلق بقضية قتل وهو قرد اولياء المقتول ان اها الى ناحية سنديون ما عدا الانغار المدعي عليهم بقتله سابقا لا في ذكركم لم يقتلوا القليل ولا مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمته ميراثية من ذلك ولم يطلبوا التداخي عليهم بذلك لان قسامة ولا من دية وان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا من ان محمدا واطاه عبد رب النبي ولدي المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن عبد الكريم الحشاش وعلى بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم حمادة بن رضة وعبيد بن عبيد الله الحشاش الغائب الا ان باراضي الحجاز الجميع من اهل سنديون المذكورة فعدوا وقتلوا جميعا مصطفي خردا المذكور في الفلاة بعيدا عن البلد جدي في مكان لم يكن مملوكا للمدعي عليهم ولا احد كذلك وبعد قتله في اهل المذكور نقلوه من اهل المذكور وذهبوا الى البلد المذكور والقوم في حارة الكفر الشهيرة بالحيا في بالقرب من بيته وانهم هم القاتلون له كما رووا ثلاث سابقا وحلفناهم اليه الشريعة بالجلس على نفي الدعوى اليهم من اثباتها وكذلك الا ان عاجزون عن اثبات قتلها بالبينة الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون اعلا ذلك طائعين مختارين بحضور الانغار

المدعي كورين اصلا من الصميمين على جود دعواه المشروحة عليهم فبعد الاطلاع على هذا امر جوافدة الحكم الشرعي عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب على باقي اهل البلد ولا قسامة ولا دية على احد حيث صدر من المدعين ما يقيد براءة باقي اهل البلد من القتل والدعوى به على الوجه المستطور وقرر كل من المدعين ان القتل حصل في مكان بعيد عن البلد جدا كما هو مشروح (اجاب) حيث اعترف اولياء المقتول ان فلانا المذكور قتله المدعي عليهم بم او لا في فلاة بعيدة كما هو مستطور بحيث لا يسمع الصوت منها وانهم هم قتلوه بعد القتل الى الجهة المذكورة فلاقسامة ولا دية على اهل الهلة وباقي اهل البلد والحال ما ذكر سيما مع عدم الدعوى عليهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على رجل مستخدم في قلعة من القلاع بان اخا المدعي المذكور توجه الى القلعة المذكورة لقرض فصر ب المبتدع بنديفة فخرجت منها رصاصة في جنبه اليسار من غير قصد ومات بذلك في ثاني يوم وادعى ان القاتل اعترف ايضا بانه ضرب البندقيته المذكورة وخرجت منها رصاصة اصابته من غير قصد واعترافه بذلك بمقتضى المقتول قبل موته فتسئل المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه حين حضر المتوفى وجد عنده بنديفة فطلب النظر اليها فثابروا له فخرجت منها رصاصة من غير فعله فادعى المدعي بيته من اهل البلدة وشهدت باعتراف المدعي عليه بما ذكره المدعي وزكيت وعدلت فهل تقبل هذه الشهادة وتكون الدية على القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ باقرار القاتل تكون الدية في ماله الا ان يصدق العاقلة القاتل او تقوم جهة فانها تكون عليهم وتقبل البيضة مع الاقرار لانها تثبت ما ليس بثابت وهو الوجوب على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يحرس جسرا من الجسور السلطانية التي لا يعموم قتل في القيل يبارودة اصابته منها رصاصة في صدره فكسرت به جرحته وتحت ذلك الجسر الذي قتل عليه الرجل مزارع خالية من السكن والملاط ويجهة الجسر صاقية فيمسا بعض سكن بينه وبين اهل الذي وجد فيه القليل مائتان وعشرون قصبة و بلدة بينهما وبين المكان الذي وجد فيه القليل مائة وعشرون قصبة فقرر الاها الى العارفون لذلك لما سئلوا عنه ان الذي يكون بجدران البلدة وجدران الاما كن التي بالساقية خلا من كان داخل الاما كن يسمع في الليل صوت من كان في المكان الذي وجد فيه القليل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على من كان في اما كن الساقية او من كان في البلدة من اهلها القريب من محل المقتول عن اما كن الساقية او لا قسامة ولا دية لسكون القتل على جسر العموم وهل اذا كانت القسامة والدية على اهل البلدة وبراهم اولياء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنتقل لغيرهم او تنتقل على سكان اما كن الساقية وما حكم الله (اجاب) اذا وجد القليل في مكان يكون التصرف فيه لعمامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحضرون فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية على

بیت المال اذا كان ثانيا اي بعد ما من الهلاك والا يكن ثانيا بل قريبا منها على اقرب
الهلاك اليه الديه والقسمه بحيث وجد القتل الذي لا يعلم قاتله على الجسد الذي
للعامة فعلى اقرب الاغا كن اليه القسمه والديه عليهم ان وقعت الدعوى من الولي
بالقتل هذا وعلى عواقلهم ان وقعت الدعوى بخطا واذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب
وادعوا على غيرهم فان برهنا قضي بموجب البينة والا يبرهنا وحلف المدعي عليه ولا
قسامه على غير الاقرب والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل وجد قتيلا في مقبنة وادعى
ولي الدم على معين من ركبها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تكون
القسمه والديه على جميع من في السفينه من ركب وملاحين دون المالك حيث لم يكن
موجودا في سابل هي في يد غيره ولا يشاركه -م في ذلك (اجاب) اذا وجد القتل في
الملك فاقسمه والديه على من فيهم من الركب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالغايه
وفي صرة اقتناوى ان الملك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون
الملك كما في الدابة والله تعالى علم (مسئل) عن حادثة من قاضي قليوب في ٢٩ ل
سنه ٦٥ مضمونها رجل اقر بخنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره
كان بالا كراهه وان بينته غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز وقرأ بضابطا ثمانية
هذا بعد دخان تحت ذقنها واذن سومات بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل
المذكور بموجب الخنق حيث اقرب ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بدون ثبوت
ذلك بالبينة العادلة على ما اقي به صاحب المنهج ولا ينتظر حضور بينته التي يدعى انها
بالحجاز وموجبه دية مغلظة من الابل ارباعا على ما رجحه الله تعالى في خمس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في
ماله دون عاقلة الا ان يهذه قوه او تقوم بينته على الخنق وموجب اقراره ثانيا طوعا على
الوجه المذكور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق
لودفعت من الابل اما لو دفعت من غيرها فهي الف دينار من الذهب او عشرة آلاف
درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التعليل الا فيما لو كان الدفع من الابل والله
اعلم (مسئل) عن دية المرأة في شبه العمد الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان
دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وما دونها ويجرى فيها التعليل فهي
خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثنا عشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن
حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملي فتؤخذ من مال المقر في
ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة او تقوم بينته والله تعالى اعلم (مسئل) من ديوان
الجهاديه عن شخصين تضاربا فضرر احدهما الاخر بطبخة فلم تطلع فاراض به المضروب
اولا بطبخة فاصابت ثالثا ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب)
القتل على الوجه المذكور خطأ وموجب الشرع الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

١٨ ٢٢٦٥

شوال

٢٩ ١٢٦٥

ذى القعدة

٣ ١٢٦٥

ذى الحجة

١ ١٢٦٥

من الابل انما ابنت مخاض وعشرون وابن مخاض عشر ون بنت لبون عشرون وحقة
عشرون وجذعة عشرون أو الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة
والعاقلة اهل الديوان وهم العسكر لمن هم منهم فتؤخذ من مطاياهم في ثلاث سنين من
وقت القضاء فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية
على العاقلة ان ثبت القتل بالبيضة فان باقراره لم تصدقه العاقلة فيه أو لم تقوم حجة كانت
على القاتل والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يدعى على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده
بالنبايت هذا وضرب به أحدهم فلان بمزراق فيه حربة مبرومة ليس فيها دمانه في جنبه
اليسار في محل الحزام بين الظهر والعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من
اليوم الحادي عشر واثمك المدعي عليهم ذلك فاحضر المدعي بينة تشهد أحدها بأنه
نظر المدعي عليهم يضربون المتوفي بالنبايت هذا وفلان ضرب به بمزراق فيه حربة باربعة
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر في وسط الجرن بين جرن فلان
وفلان وكان يمشي ويذهب عشرة اصاب ومات المضرب بسبب ذلك في ضهرة اليوم
الحادي عشر من ضربه وشهد الاخر بما شهد به الاول الا انه لم يصف الحربة كانت
مبرومة او غير ذلك ورف ان الضربة اصابته المتوفي في جنبه الشمال فوق الحزام وانه
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم الحادي عشر من ضربه وان الضربة اصابته
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الا الذين عرف عنهم ما الشاهد الاول فهل
تكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الاول
الحربة بانها باربعة حروف والمدعي بانها مبرومة اختلافا لا يكون عدم معرفة
الشاهد الثاني الحربة هل هي مبرومة او غير ذلك مانع الشاهد مع اختلافهما ايضا في
الحزام او غير موافقة وغير مقبولة شرعا هل اذا كانت مقبولة تركى الشهود سرا وعلمنا
ولا عبرة بما اذا طعن المدعي عليهم في الشاهدين بانهم ما متروجان من نساء اقارب المدعي
وعصبة معه وبينهم وبينه جاعداوة أم يكون ذلك مانعا لشهادتهما (اجاب) لا بد من
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الاثبات المدعى القتل بها معايرة لما شهد بها
الشاهدان تتفق المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة ايضا
والله تعالى اعلم (مسئل) من قاضي قليوب عن حادثة مضمونها شخص قتل بتناخا
وثبت القتل باقراره وادعى انه اقرب بالقتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا
موجب لثبوت القتل خطأ وملازم لدية الخطأ محققة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل
بالقتل الخطأ طائعا مختارا وجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم تصدقه العاقلة
او تقوم بينته ولا عبرة بانكاره البلوغ بعد ثبوت اقراره به ولا تعليل في الخطا والله تعالى
اعلم (مسئل) في رجل أوضج رأس رجل آخر خطأ فذهب بعض بصره بسبب تلك
الوضحة فكيف عليه بما يجب في الامر من شرع من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١ ١٢٦٥

٢٨ ١٢٦٥

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني فهل يجبر على دفع ما وجب عليه
(اجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجنائية والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه انهما اتسا كلا مع ولده في شان ماء قنابة
ساقية ثم ما خلفاه حتى كسر اجوزة رقيقة وضرباه بالنبايت في رأسه مرة فوقع على جسر
البحر ثم ضرب به أحدهما على ذراعاه والاخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضرب به في رأسه
عن ضرب به على ذراعاه ومكث مريضاً ومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من
ضربه في ١٦ من سنة ١٢٦٥ وانه ذكر المدعي عليه ما ذلك فاحضر بيته شاهد أحدهما
ان أحدهما ضرب به بعصا والثاني بنبوت شوم وقت الضحى فوقع في الحبل المذكور اعلاه
ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضربه وشهد الثاني انه في خامس
رمضان وقت الضحى العالي نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب المتوفى بنبوت فيه
جلبة حديد فيها منار ان في صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثاني على رأسه
ومات بعد ثلاثة ايام من ضربه الثالث انه نظر فلانا أحد المدعي عليه ما ضرب
المتوفى بنبوت فيه جلبة حديد بر فيها مسامير على رأسه ووراء اذنه اليسرى وضربه الثاني
بنبوت من غير جلبة في وسط رأسه وقت الضحى قبل جوار الشمس ومكث المتوفى خمسة
أيام وتوفي ليلة الخامس فقبل له ليلة السادس فقال انه ليلة الخامس فهل يثبت بهذه
الشهادة قتل المتوفى على المدعي عليه ما أم لا لاختلاف شهادتهما وهل قول الاخير انما
ليلة الخامس بعد ان عرف انه مكث خمسة ايام بعد تناقضا لاسيما والمدعي عليه ما طعنا
في الشاهد الاول بانه عدوهما والثاني مزراعه لم يخرج مشترك بينهما وبين المدعي والثالث
معاون لشخص البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصاً بنبوت
فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون في ذلك القصاص أم الدية (اجاب)
لا يثبت القتل ولا يحكم بوجبه بشهادة شهود المدعي على الوجه المذكور وقد صرحوا
بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة مشايخ البلدان واعوانهم في
انظالم وحكم القتل بالحديد وان لم يخرج القصاص في ظاهر الرواية عند ثبوت بالوجه
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرية وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله
وادعى ولي القتل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع
أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدعوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط
القسامة بدعوى الولي على معين منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي
محلة ابي على عن حكم قضية قتل بعضا بضرب المقتول بها عمدا (اجاب) القتل بالعصا
ونحوها شبهة عمد وموجب للاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهدت البينة
بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراش حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب
على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبد عاقل

انه ضرب ولده عمدا بيارودة فخرجت منها رصاصة واصابت ولده في فخذه اليسرى
فما إلى الركبة وكسرت بعض عظام ركبته وخرجت الرصاصة من الجهة الاخرى وذلك
بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة حادي عشر شهر رمضان سنة ٦٥ وهو
جالس يتوضأ على شاطئ ترعة بلدة وانه مكث بعد ذلك مريضاً ولا يزال فراشاً احد
عشر يوماً ومات بسبب ذلك في ثاني عشر يوم الاصابة سئل من المدعي عليه عن ذلك
فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنيته وهو خفي بهما لتي وضأ الصالة العشاء قبل
دخول وقتها من التربة المذكورة فتوضأ وعاد إلى الجنيته المذكورة فسمع خرخشة
بالغيب الذي بالجنيته بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير قصد أصبى بجهة
الخرخشة المذكورة أربع مرات فلم تنزل الخرخشة المذكورة فضرب بالرصاص بجهة
الخرخشة ظان ان الذي بها وحش مع كونه لم ير شخصاً فلما طلع النهار وجد على
الخرخشة صنيعة مجعوعة ابرق دم منسائل إلى خارج الجنيته وبعد ذلك حضر له ناس
واستقوهما ومنه ما صار منه في الليلة المذكورة فآخبرهم بذلك فعرفوا ان الذي
أصيب بالرصاصة هو ولد المدعي المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا
عزل المدعي المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم بأقرار العبد المذكور ان هذا
القتل خطأ ويتبع به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بجنائية قوجب
الدية او القداء لا يصح بحجور او ما ذونا واقرار المحجور بالدين والقصب وعين مال لا يصح
وفي الماذون يصح ويؤاخذ به في الحال كما في البرازية ثم ان العبد انما لا يؤاخذ بما قاله في
الاموال مادام رقيقاً اما اذا اعتق يؤاخذ به في المال بخلاف الصبي فانه لا يؤاخذ به ابداً
الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كما في النبايع وبهذا علم عدم صحة اقرار العبد
بالجنائية الموجبة للال بالنظر لمولاه وانه يؤاخذ به بذلك بعد العتق والله تعالى اعلم
(سئل) من قاضي قلوب عن رجل يشتعل في مكان فنقله منه آخروا شغلته في جهة
أخرى فاخذته ربه واعاده للمكان الاول فلما رآه الذي نقله تعدى عليه ودفعه على
صخرة فحرقه فمات بفعل دابة فوقع تحت الحجر فحرقه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت
بينة بذلك ويريد الفاعل به ذلك ابطال شهادة البينة متعللاً عليه بم بان الشهود اتفقوا
على الشهادة زوراً فهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة بتعلله (اجاب) موجب القتل على
الوجه المزبور الدية على عاقلة القاتل حيث ثبت ذلك بالبينة الشرعية والاطعن في
الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان
في يد انسان بندقية ليطلقها في طائر فلم يخرج فسلها من هي في يده للتعريف المذكور
ليقتل فنادى فاحذها ولعب في ممرار الزناد فخرج منه فقتل شاخص الزناد على خزانة
البندقية فانطلقت وخرج منها رصاصة واصابت رجلاً هذا ما اعترف به والحال ان
الرجل المذكور قد مات وكشف عليه فوجد موته بسبب رصاصة اصابت ضلعه
فكسرتة فهل يعد خروجهامسؤولاً للعبة في الزناد المذكور ام لا وهل يقوله ان الرصاصة

أصابته يكون مؤانذ في ذلك ويكون عليه الدية أم لا بد من قوله أنه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ المقر بالدية باقراره المذكور حيث اقرار الرجل المذكور بأصابة الرصاصة فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل ما لم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كفتد اباشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط والعضا الصغيرة والحجر الصلبة يرمية من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تم لها سنتان وطعنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطعنت في الخامسة وهذه الدية المأخوذة الواجب دفعها في شبه العمد على ما رجحه الشريعة لالي ودية الخطامن الابل اربعا وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا والدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا فتكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الآن بمصر سبعة عشر الفا وخمسمائة بالقرير والدينار وهو المثلث الشرعي عشرون قيراطا فاذا دفعته الدية من الذهب كان الواجب عشرين الف قيراط من الذهب من اي عملة منه فيكون من الجديدة مثلا الفين وخمسمائة جديدة ويقاس عليه الدفع من غيرهما من باقي العملة ولا يضر الفس في الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لهما والله تعالى أعلم (سئل) من مديرة الجيرة عن قضية امرأة وجدت مقتولة في قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم في الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولا نا خير الدين من قرية ذات محلات وجد في احداهما قتيلا لم يعلم قاتله هل القسامة والدية على اهل القرية كلهم وتكون كالهلة في المصراع على اهل تلك الهلة وتكون كل حارة محلة على حدة واجاب القسامة والدية في القتيل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في بلدة على الهلة التي وجد فيه القتيل بلا شبهة اذ كل محلة ما اهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مع القسامة كان في ممر او قرية لان عليها التدبير واهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة اه واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فكذلكها كالحلة واحدة وصرح جوابان الولي اذا ادعى على معين من غير اهل الهلة أي الحارة كان ذلك ابراهمه منه لاهل الهلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم لا تسقط عنهم القسامة في ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولي المقتولة المذكورة على اهل الحارة او القرية الصغيرة التي وجدت مقتولة بها كانت القسامة والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من اهلها تكون القسامة والدية عليهم ايضا وان كانت دعواه على معين ليس من

اهل تلك الحارة او القرية الصغيرة يكون ذلك ابراهمه لاهل تلك الحارة او القرية ثم ان اثبت دعواه على المدعي عليه بالوجه الشرعي حكم له بمداه والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقرطاعا حقة او انه قتل همة بطورية حديد همد او خنق بنتا لم صغيرة فاذا يلزم القاتل المذكور (اجاب) موجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين القصاص ان اصاب الحديد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط الجرح في الحديد ونحوه وموجب الخنق الدية حيث تحقق الاقرار الشرعي بقتل المرأتين المذكورتين حكم على المقر بموجب اقراره والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بالغ خفي على زر ع في بلد وجد ميتا في قطعة ارض بها هيش غير معدة للزراعة مصفى لماء اراضى الزراعة التي حولها وفي رقبته حبل كتمان ملقوف عليها ولم يعلم ان كان ميتا بالخنق أولا وبالسؤال من والده عن خنقه فاذا انه لا يعلم من فعل به ذلك ان كان ناظرا ناحية او احدا خلافة فهل وجود الحبل برقبة الولد المذكور يعدل دليلا على انه مات بالخنق وان لم يظهر به اثر الخنق واذا قلتم ان وجود الحبل المذكور لو دل على موته بالخنق تكون دية على ارباب الطين الذي هو اقرب بالي الميت او على جميع اهل ناحيته ارباب الطين الاقرب او يكون هدر او لا يلتفت لوجود الحبل في رقبته خصوصا والده لا يعرف من فعل به ذلك وما الحكم (اجاب) قال مولا نا حافظ الدين النسفي ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر به اويسيل الدم من نفسه او انه اود به بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في شرحه لان القسامة تجب في القتل وهذا ليس بقتيل وانما مات حتف انفسه وفي مثله لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منه فلا بد من اثر يكون للميت بدل به على انه قتيلا وذلك بان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق فاذا لم يكن به شيء من الاثر لا يكون به فعل العبد فلا يكون قتيلا المراد منه وقد سئل العلامة الرمي عن رجل وجد في رقبته مرساة بها عقدة وهو ملق بها في خازوق مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه فاجاب اذالم يكن به اثر القتل كجرح او خروج دم من اذنه او عينه او اثر خنق او ضرب فلا قسامة ولا دية اذ الظاهر انه مات حتف انفسه المراد منه والمرساة حبل من كتمان اذا علمت ذلك علمت انه اذالم يوجد بالميت المذكور اثر جرح وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى بضرب فالت الجنى عليها جنينا ميتا فيه مصورة آدمي فهل اذا ثبت ان الالتقاء بسبب الجنابة يكون مضمونا على الجنانية بالغيرة (اجاب) اذا ضربت امرأة بطن امرأته حامل فالتت جنينا ميتا ظهر بعض خلقه وجب على العاقلة غرة في سنة وهي نصف عشر دية الرجل لو الجنين ذكر او عشر دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الحانقاة في امرأة جالسة على باب دار زوجها فاذا بشورين نطق لم يقدح احد فضر بها براسه فاتفق اديها وكسر ضلعها وكان وقت ضرب الثور رجل وامرأتان حاضرين ومشاهدتين ضرب الثور فسا كان من الرجل الذي كان

حاضر أو شاهد الضرب الثور أو الأسمك بنو وتواراد ضرب الثور فاذا بارأه خا طيته وقالت له لا تضرب الثور فإنه ملك لزوجي فشى الثور أمام المرأة التي أخبرته أنه ملك زوجها وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرأة فما الحكم (أجاب) إذا انفعلت دابة بنفسها أو أصابت مالا أو آدمي النهار أو ليلا لا ضمان لقوله عليه الصلاة والسلام اتجهوا جباري المنقلة هدر كذا في التنوير ودر حر حه وفي حواشيه عن الهداية وفي إرسال البيهقي في الطريق يضمن لأن شغل الطريق تعد في ضمن ما تولد منه اه و به يعلم جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد ثلاث المدة عاد إلى بلده لا يسرق منها حسب عادته فسور على دار رجل من أقاربه ونزل فيها يسرق امتعة فرآه رب الدار فهم عليه ليضبطه فهر ب منعه وصعد على سطح الدار ورمى نفسه خارجها فسقط ميتا وصعد على ذلك جميع ورته ولم يدعوا على رب الدار ولا على أحد من أهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم إقرارا لرب الدار ولا هل البلدة ولا شيء عليهم من قسامة أو دية (أجاب) إذا مات الرجل المذكور بسبب وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على أحد فلا قسامة ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على رجل معين من البلدة بقتله ومات المدعى عليه القتل قبل ثبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث كان القتل هدا برصاصة (أجاب) صرح علما ونا بسقوط القود دعوى القاتل والله تعالى أعلم (سئل) في قتل وجد بجانب قرية بدمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم نجسين من أهلها ويحلفون بين القسامة ويقرمون الدية وإذا كانوا أقل من نجسين تكرر عليهم بين القسامة إلى غمها ونصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور أهل القرية كاهلهم لأقامة الدعوى عليهم حيث لم يمكن ذلك (أجاب) يراهي حال المكان الذي وجد به القتل فإن كان محلو كتجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم ولا عبرة لأقرب إلا إذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لا حد ولا يد فاذا لم يكن المكان الذي وجد به القتل محلو كالأحد كانت القسامة على أقرب القرى إذا كان يصل صوت أهلها إليه فاذا ادعى الولي على أهل القرية أو ادعى على بعضهم حلف نجسون رجال منهم يختارهم الولي بالله ما قبلناه ولا عامناه قاتلهم قضى على أهلها بالدية إن وقعت الدعوى يقتل عدوان وقعت بخطاف على عواقلهم في ثلاث سنين وإن لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليتيم نجسين يميننا والله تعالى أعلم (سئل) في قتل قتل في بلدة وادعى ولي الدم على معين منها بقتله ومات المدعى عليه القتل قبل إقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى بموت القاتل أو تسمع على ورثته وإذا قام بسماها وثبت القتل وسقط القصاص بموته هل تكون الدية في ماله تكون القتل هدا وان لم يثبت تكون القسامة والدية على أهل الهلة (أجاب) إذا وجد قتل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على معين من أهل

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٠

٢٥

١٧

١٧

رمضان

٢١

الهلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فاذا ادعى الولي على أهل الهلة أو على بعضهم وجبت القسامة والدية وإذا ثبت القتل هدا على المدعى عليه حال حياته ومات سقط القصاص ولا مطالبة للولي على ورثة القاتل هدا بشي من الدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على أخيه بقتله ضربه أخاه بسكينه ليلا فكمرت منه ثلاثة أضلع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وإن أخا المدعى عليه سلك المتوفى وقت ذلك فسئل المدعى عليه عن ذلك فعرف أنه أي المدعى عليه كان مارا بالطريق ليلا لقضاء شغله فوجد رجلا راقدًا بالطريق فخاطبه مرارا فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراءه المتوفى المذكور وهرج عليه وضربه بذيوت فعد ذلك أراد المدعى عليه ضرب المتوفى بمطووعة حديد ها قدر ستة أصابع في كتف المتوفى للتخلص من ضربه فدخلت السكين المذكورة بين أضلعه وتوقد سبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (أجاب) إذا ثبت اعتراف المدعى عليه طوعا بالقول بحديد المطووعة هدا واجب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضرب بالنسبة قتل الضارب إلا إذا أراد قتله بدلالة الحال لا مزاحا ولا بما لا يمكنه التخلص بغير القتل والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ذهبت بصر أخرى هدا بضربها كفاها راسها فهل إذا ادعت الجانية إن بصر الجاني عليها كان قبل الجناية ذاهبا واحضرت على ذلك النساء المختص يتقبل منها ذلك وهل إذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص أو الدية وإذا قتل بالدية ما قدرها (أجاب) إذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير منخفة يجعل على وجهه الضارب قطن رطب وقابل عينه بماء عجماء ليذهب ضوءها ولو قامت لأقصاص لم تضر المماثلة كفاي الدار المختار ويعرف زوال الضوء بان تقابل العين بالشمس فإن دعت علم أن الضوء باق وقال محمد بن نظره أهل البصرة لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانسكار والقول قول الجاني مع العيين على البينات كذا في حاشية الطهطاوي على الدر من باب القود فيما دون النفس عن الظهيرية وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضوء وعدمه وقت الدعوى وأما لو اختلفا في ذهاب الضوء وحال الجناية أو قبلها مع الاتفاق على ذهابه إلا أن كفاي حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة كورة عن الظهيرية فقام عين صبي حين ولد أو بعد أيام فقال أنه كان لم يبصر بها أو قال لا أعلم أبصر بها أم لا فالقول له وعليه إرش حكومة عدل فيما شأنه وإن كان هدا ففيه القصاص اه ومنه شاهدان بسلامتهما أن كان خطأ ففيه نصف الدية وإن كان هدا ففيه القصاص اه ومنه يعلم أن القول هنا في انكار كون ذهاب الضوء بالجناية والبيينة على وجود الضوء وقت الجناية بينة الجاني عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على عمة أنه تشاجر مع والده وضربه بقدم من حديد مرتين في الأولى في ذراعها لا يسرف فمكت حرقه فمكسرت العظم والثانية بين كنفه فمكسرت رقبته فمكسرت الجلد وغاصت في اللحم وسال منها الدم وكان ذلك وقت كذا إمكان كذا وأنه مكث ملازما للفراس ستة أيام ومات في السابع فسئل من المدعى عليه عن ذلك فأجاب بأنه حصل بينه وبين أخوته

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

الاثلاثة من جلتهم والداعي مشاجرة ومن شدة برهم خافه فرهار بامتهم فابعدوه فلما وجدهم متبعين له اخذ القودوم المذکور من طاحونة ورماهم به فاصاب اخاه والداعي بين كتفيه فخرجه ومكث ستة ايام ملازما للقراش ومات في اليوم السابع بسبب ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمد او اذا كان للمقتول ورثة بلخ وقهر واسقط البلخ حقهم من ذلك يكون حق القهر من الدية في مال القاتل حالا او يكون هذا من قبيل شبه العمد او يكون حق القهر من الدية على الاقالة في ثلاث سنين (اجاب) في الدرويس سقط القودوم والقاتل لقوات الله لوبغوا لاوليائه ووصلهم على مال ولو قليلا ويجوز حالا عند الاطلاق ووصلهم وعقودهم لمن بقي من الورثة حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص في القتل وهو القودوم ان اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعي عليه باصابة الحديد والجرح كان موجه القصاص وانقلب حق الباقيين ما لا فيجب على القاتل في ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخصم بانهما ضربا رجلا بينة قيتين دفعة واحدة فاصابته منهما رصاصة في بطنه والاخرى فافت من تحت ابطنه وخدشته خدشاهي نالم يحصل به ضرر عادة ومات من ذلك ولم يعلم موته بضرر ايها العدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا ادعى الولي القتل هم دعا على الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعي قضى بالقصاص عليه ما او على احدهما والافلاقصاص والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة من بلدين تقاتلوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدين باصابة رصاص فيه فتوجه منزلته فقام يوما عليلا في القرش ومات بجراحات الرصاص بمنزله الذي ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلدة الثانية بانه ضربه بالرصاص المذکور من بارودة محمد امرتين ومات بذلك بعد توجهه بمنزله ببلده جريحا وانكر المدعي عليه ذلك كليا فاعرف الورثة ان لهم بينة من اهل البلدة المقتول التي مات بها يشهدون ان المدعي عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول شهدا وبذلك فهل لا تقبل شهادتهم لانهم من اهل بلدة المقتول لاعداوة ولا تممة وبجر تفع لانه دفع للقصاص والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهل اذا قلتم برشادة اهل بلدة المقتول جميعهم واقاموا بينة من بلدة اخرى شهدا وطبق دعوى المدعين اي بالقتل هم دعا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قودا ودية (اجاب) لا تقبل شهادة اهل القرية بقتل غيرهم كما افاده في الخبرية وغيرها اي لو حصل القتل فيها او يمكن مباح هي اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القودوم بوضوح بالسؤال المذکور الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانهم اصرى المكان الذي وجد فيه وان القصاص والدية على اهل لان القاتل وجد بين اظهروهم وفي ارضهم والحفظ عليهم ولا يلزم

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٠

ذی الحجة

١٢٦٦

٦

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولي وثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القصاص منهم ووجوب القصاص والدية على اهل الهلة او القرية التي وجد فيها القاتل مقرر عند علماء ائمة مشهور وفي اغلب كتبهم المعتمدة مذكور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تحرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى عليهم فلهذا الاعتبار قالوا اذا اتى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل فاقصاصهم والدية على اهل الهلة لا على الملتقين كذا في الخبرية زاد في التنوير وشرحه الا ان يدعى الولي على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الهلة شيء ولا على اولئك حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرى اهل الهلة لان قوله حجة عليه اه وفي الخبرية وقد صرحوا بان الملتقين والسكنتين وكل محليين احدهما منفصل عن الآخر ان وجد القاتل في احدهما فالقصاص والدية على اهل دون الاخر فاذا علم ذلك ينظر الى دعوى المدعي عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القصاص من اهله يجاب الى ذلك ويحكم له بها وبالدية عليه موعلى عواقلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة ان ادعى العمد وان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن اه وبهذا يعلم حكم ما اذا وجد القاتل بين البلدتين وكان الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قلوب عن قضية قتل الرجل ولده بعصا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذکور والدية مغلفة في مال القاتل في ثلاث سنين لا على الاقالة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة من موانع الارث والله تعالى اعلم (سئل) في شخص من بلد كذا يفتق منفعة قداني طين من اعيان البلد المذکور بقرمان منها فتعصبه فشارك فيه سائر اهل البلد المذکور بقرمان كورة فزرعهما الرجل الشرير المذکور وكان الرجل الشرير يكتسب ما فوجده قتيلا في القدانين المذکورين في الحد المذکور لغير رجل آخر من البلدة المذورة فادعى وارثه القتل على رجل من البلدة المذورة كورة ليس له استحقاق في الطين المذکور فانكر المدعي عليه قتله الرجل المذکور ولم يثبت المدعي دعواه القتل على المدعي عليه غير انه احضر رجلا من البلدة المذورة شهدوا انهم راوا المدعي يقتله ميتا في القدانين المذورين في حد هما المذور لغير فلان وبه اثرا القتل فهل والحال هذه تكون القصاص والدية على اهل البلدة المذورة كورة واذا كانت كسيرة تكون على ما قرب من الطين المذکور كورام لا يكون فيه شيء من دية ولا قصاص لكون الدعوى وقعت على غير ارباب الطين الذي وجد فيه القاتل المذکور وتكون هذه الدعوى كسائر الدعاوى التي اذا لم يحضر المدعي بينة على وفق دعواه استغلف المدعي عليه ويمنا واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القاتل في مكان مباح لا مال لا حذفيه ولا يدعيه والاف على ذي المالك واليد فاذا كان المكان

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

٢٠

الذي وجد فيه القتل المذ كور عمو كما كانت القسامة على ما السكه وان لم يكن عمو كاولا
يذفيه لاحد على الخصوص فالقسامة والدية على ذى المكان الاقرب عند وجود الشروط
المعتبرة واذا ادعى الولي على غيره يكون ذلك ابراه منه لئلا يترك ذى المكان الاقرب
ثم ان اثبت الولي دعواه على ذلك الغير قضى له بموجبها والاحلف المدعى عليه اليه اليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى ثيابا رجنية عمو كة وكان ينام فيها فاصبح قتيلا
بها فادعى وارثه قتله على رجلين من الناحية التي باطياتها الجنية المذ كورة ولم يثبت
دعواه عليه ما فهل اذا قام بسقوط القسامة عن ارباب الجنية حيث لم يكن المدعى
عليهما من اربابها ثم رجع الوارث من دعواه واعترف ببراهة المدعى عليه ما من ذلك
وان سبب دعواه عليه ما كان عن نفسانية لا يلزم اصحاب الجنية شي من قسامة اودية
وهل تجمع دعواه على غير المدعى عليه ما لم لا (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد
فيه القتل فان عمو كة كاتجب القسامة على المالك والدية عليهم ان ادعى الولي عليهم
القتل عمو كة وعلى عواقلهم ان ادعاه خطأ فان ادعى على غيرهم كان ابراه منهم
وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوى على غير من ادعى عليه اولا والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة مسافرين اخبروا وهم مارون ناظر قسم بان رجلا يدعى فلانا من بلد
كذا قتل رجلا يدعى فلانا بيارودة ونحن نشهد على ذلك فقيده ناظر القسم شهادتهم
عنده واشهد على شهادتهم آخر بن ووضوا اختامهم على هذه الشهادة ومن جلتهم
قاضي بلد الناظر المذ كور و بعد نحو سبعين يوما احيلت دعوى هذا القتل من مدير
الناحية الى القاضي وحضر ولي القتل والمدعى عليه وسئل من المدعى عليه القتل
فانكر القتل وحدثا كايا فكاف القاضي ولي القتل باحضار البيعة باقتل فاجبه
انه لا يمكنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذ كور واخبر منه خطا بالي القاضي بانه
يرسل له صورة الدعوى فكتبها وارسلها له وهرضها على مدير الجهة فهل لا يسوغ
للقاضي الحكم بالقتل الابن بشهادة البيعة في وجه المدعى والمدعى عليه ولا يكتفى
بانخبار وشهادة الجماعة المذ كور بن من غير ان يكون ولي القتل حاضر امهم ولا
يكون على القاضي حكمة لكونه لم يحكم بشهادة البيعة المذ كورة وهي غائبة اكتفاء
اخبارته قبل ان تقام دعوى من ولي القتل (اجاب) اذا شهدت البيعة العادلة
بالقتل في وجه المدعى عليه بعد جوده دعوى المدعى الحاضر معه حكم القاضي بموجبها
وليس للقاضي ان يحكم بالقتل بناء على مجرد ردة مكتوب فيها ان فلانا يشهد بقتل
فلان وليس له ايضا الحكم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل في غيبة المدعى والمدعى
عليه او غيبة احدهما لسقوط الشهادة في ذلك والحال هـ ذه من حيز الاعتبار شرعا
والزوم الاشارة فيها الى الخصمين حيث كانت الدعوى من الاولياء على المدعى عليه
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد دقتيلا بندقية بين القرى في غيط نفسه الارض

المملوك كة له كان ناعما لحراسة مقفاه ولم يعلم قاتله وبين مكان قتله وبلده ستمائة وست
واربعون قصبة وبينه وبين قرية اخرى خمسمائة وتسعون قصبة فادعى اولياءه
القتل عمو كة على اهل القرية الاخرى ولم يثبت دعواه على واحد منهم ولم يعينو امن قتله منهم
فهل تجب فيه القسامة والدية على اهل القرية المدعى عليهم وتنتفي عن اهل بلده
وهل يشترط سماع الصوت من المكان الذي وجد فيه القتل من اهل القرية المدعى
عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختيار او يعلم بمسافة كدورة شرعا وهل اذا كان
هناك قرية ثالثة اقرب لمكان القتل من القرية يتبين ولم يدع اولياء الدم على اهلها
لا تلزمهم قسامة ولا دية (اجاب) في الدر المختار وان وجد قتل في دار نفسه فالدية
على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعند هـ ما وزفر لا شيء فيه وبه يفتى اه وفيه بعد كلام
مانصه وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباهح لا ملك لاحد ولا يد ولا فعل على
ذى الملك واليد اه وفي الخبرية وان ادعى أى الولي على غير الاقرب فلا بد من البرهان
كما هو شان باقي الدعاوى في غير هذا الشأن اه فاذا وجد القتل المذ كور في ارضه
التي بيده ونهر فيه وحفظه ولا يثبت فلا شيء فيه عنده ما على ما به الفتوى اذ لا فرق بين
ارضه وداره ودعوى الولي على اهل القرية المذ كورة غير مسعوعة والحال هذه الا ان
يدعى على معين منهم فان ادعى على معين دعوى صحفية واقام بيعة على طبق دعواه
قضى له بموجبها والا فلا وبهذا استغنى عن اجوبة ما رتبته السائل واطال به والله تعالى
اعلم (سئل) في امرأة ذهبت لقاضي بلدها وادعت على زوجها انه ضربها من مدة اثني
عشر يوما بعقب مسوفة على ضلعها الايسر فكسره وعلى الخاذها فطلب القاضي من
الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء الى المرأة المذ كورة فوجد بضلعها
الكسر وبالخاذها اثر الضرب فذكر القاضي الى الزوج السؤل فقال ان ماتت فهي
بعنق وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذ كور فانكر فهل اذا اثبت
الوارث على الزوج المقالة المذ كورة بالبيعة يكون الزوج ملزوما ومطالبا بوجوب القتل
(اجاب) بمجرد مقالة الرجل المذ كور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت
عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضي الجيزة حصلها
ادعى بعض ورثة مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بانه قتل مورثهم ببطيخة ضربها
فاصابته رصاصا فماتت لوقتته بسبب ذلك فاقر القاتل بموته بسبب ذلك الا انه لم
يقصد بل قصد شخصا آخر وشهدت بيعة بانه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع
غيره وضربه بالطيخة المذ كورة فاصابت المقتول فماتت لوقتته بسبب ذلك فما الحكم
والحال هذه (اجاب) اذا شهدت البيعة بالقتل بالالة الجارية لا يقبل قول القاتل
لم قصده بخلاف ما لو اقر وقال اردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية
والخطيئة فيقبل منه ما اقربه ويحمل على الادنى كما نقله في رد المحتار على الدر المختار عن
العلامة الرملي وعليه فوجب القتل المذ كور اذا ثبت بالبيعة القصاص ولا يصير احد

الورثة خصها عن البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان
 اقام احد الورثة بينة بقتل مورثه بريد القود لا يقيده حتى يحضر الغائب لكنه يحبس
 فان حضر الغائب بعيدها ثانيا ليقتل القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجلين ضربا رجلا بدينيتين فاصاباهما عدا برصا صبتن احدهما خدشته خدشا
 هينا تحت ابطنه لا يؤثر عادة والاخرى اصابتها في بطنه وهي القاتلة طائفة ولا يعلم نسبها
 لاحد الضاربين معينا بل يعلم انها لا تعرفهما انه يرهما ثم مات المضرور من ذلك الضرب
 فادعى الولي القاتل على احدهما الابينة وشهدت البينة بذلك (اجاب) اذا لم يعين
 الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لا يميزه لانه مع دعواه لان شرط صحة
 الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي عاينهما جميعا او على احدهما معينا واقام
 بينة على طبق دعواه حكم له بوجوب ما والا فلا وقد افتى ولا ناخير الدين الرملي بعدم سماع
 الدعوى في نظير ذلك لاجل اتمام المدعى عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض
 خارجية بقرب قرية آلت اليه بالتلقي عن والده وبعده اعطاها لرجل من غير اهل
 القرية فجعلها جارا للوضع حصاده من مدة نحو ست سنين وجد فيها رجل قتيل من القرية
 بالآلة جارية كان خفيها على الجحرن المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل
 القرية ولم يثبتوه فهل تجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان القبط
 متصلا بها وعلى صاحب القبط او على الرجل الذي اخذه ووضع الزرع فيه وما مقدار
 الدية وهل تسكون حاله او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل اعتبار القرب اذا
 يكن المذبح الذي وجد به القاتل مملوكا كالتقص فان كان مملوكا كانت القسامة
 والدية على ذى المال واليسد فان ادعى الولي على غيره واثبت دعواه بالوجه الشرعي
 قضى له والا كانت اليمين على المدعى عليه كسائر الدعاوى فان لم يكن مملوكا وكان
 قريبا من القرية الصغيرة فادعى الولي على احدها ولم يثبت وكان بالقتيل اثر كانت
 القسامة والدية على اهلها في الدعوى عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من قاضي المهلة الكبرى حصلها
 ادعى شخص بطريق وكالته ووصايتة من ورثة شخص مقتول على آخر بانه ضرب
 مورثهم بحربة حديد فمات بسبب ذلك فادعى المدعى عليه بان المقتول ضربه ببوت
 في يده فما كان من المدعى عليه الا انعمد ضربه بحربة من حديد فمات بها فاصابتها في
 يده ولا يعلم محل الاصابة وانه مات يومها بسبب رميه بالحربة المذكرة (اجاب)
 لا قرار حجة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضر بحربة الحديد
 هذا وباصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق
 الاقرار بفلان مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القاتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب
 المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

مطلب ضرب رجلا مريدا
 قتله فلم يتخلص منه الا بقتله
 فقتله لا شيء عليه

(سئل) في رجل مات وله اب واولاد قصر وزوجة واخ غير وارث ادعى ذلك
 الاخ بطريق وكالته الشرعية عن الزوجة وعن الاب فيما يخصه وما يخص القصر
 الولي ذلك الاب عليهم ان ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه وبين جماعة معينة
 منازعة في شأن قناعة ما عوانه ضربه واحد من هؤلاء الجماعة المعينين وهم الخمسة ولكن
 لا يعلم المدعى شخص الضارب بعينه بذات من تلك الضربة واثرا فاعطاه برأسه
 قبل الموت وعان ذلك الاثر فاسس يهودون به كما افاده المدعى في قوله وتلك الضربة
 حصلت في اراضي اهلنا ناحية الخمسة أشخاص المذكور ولما سئل هؤلاء الجماعة
 اعترفوا بحصول أصل المنازعة بينهم وبين ذلك الميت وأنكروا حصول الضرب من
 كاهم ومن بعضهم وان الارض التي حصلت فيها المنازعة من ارض بلدهم فهل هذه
 الدعوى غير مسوعة ام لا وكذا على غير معينين من هؤلاء الخمسة وهل هي ليست من القوت
 حيث حصرها في هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتج الى عين هل يؤخر نظرا
 لا قصر (اجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولي المدعى عليه
 لا تسمع دعواه وان عينه واثبت دعواه قضى له بموجب مدعاه والا يثبت حلف المدعى
 عليه اليمين الشرعية بطلب الولي هذا اذا لم يكن الواجب في هذه الحادثة قسامة ودية
 على اهل القرية القريبة بان لم تتوفر شروطها امالو كانت مما يجب فيه القسامة
 والدية عليهم فتسكن في الدعوى على اهل القرية كلهم او بعضهم معين او مبهم كما يستفاد
 من الزيلعي والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضي قلوب بحصلا ادعى
 شخص يدعى عبدا لكريم بطريق النياية عن ورثة متوفى على شخصين انهما تعديا على
 المورث وضرباه عدا على صفحتي عنقه وعلى قلبه سوقة بالنبابت الشوم هات بسبب
 الضرب المذكور منهم ماسو به وان المدعى عليهم ما قتلاه بذلك فسئل من المدعى عليهم
 فأنكرا كليا فشهد رجلان بان المدعى عليهم ضرا بالمقتول كل منهما على صفقة
 من صفحتي عنقه فوق على الارض واشتغل الناس عنه بتقليص عزاله ثم مات وكشف
 عليه فوجد مضرورا على بطنه بالنبوت ولم يعلم ان كان موته بسبب الضربات التي بعنقه
 المشاهدة لهم أم بالضرب الذي على قلبه (اجاب) حيث ادعى عبد المكرم اسمعيل
 الوكيل عن ورثة أخيه المدعى قتله بان سالما نصارا ومحمد الدهشان الصغير ضرباه سوقة
 بالنبابت الشوم على صفحتي عنقه وعلى قلبه وانه مات بسبب الضرب المذكور الذي
 حصل من المدعى عليهم ماسو به بذلك متعمدين قتله وشهد الشاهدان المذكوران
 بان محمد الدهشان المذكور ضرب به بالنبوت على صفقة عنقه وضربه سالم نصار في صفقة
 عنقه الثانية وذكر انهما لا يعلمان انه مات بسبب الضرب السكتي على صفحتي عنقه
 أم بالضرب السكتي على بطنه وظهر أثره بالكشف لم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة
 وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

مطلب يكتفي في ايجاب
 القسامة والدية على اهل
 القرية بكون الدعوى
 عليهم أو على معين منهم
 أو على بعضهم

الضرب المعاین لما أوبأ ضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فوجب ذلك خلا
في شهادتهما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعى عليهم ما بنا على هذه الشهادة والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يدهى بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه وبوكالته عن
والده ان أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الايسر فقطع الجمل وكسر
عظمة الساق المذكورة وقت العشاء فريسان دارس ليمان العبد فنقل الى تلك الدار
محمولا فقام بها يومين ثم نقل منها محمولا الى بلدة أخرى بها حكيم المدير به فبعد ان نظر
الحكيم له أفاد كسر ساق رجله المذكورة وأدخل أخوه المذكورة الاستبالية لمعالجته
فمكث فيها نحو ثلثين وعشرين يوما ملازما لفراس ومات بسبب الضرب المذكور
وأجاب المدعى عليه بأنه توجه بهذا العشاء عند الخفر فلم يجد المتوفى هناك فأرسل
يطأ به ولما حضر تنازع مع بعضهما فامر المدعى عليه رجلا يامساكه ليضربه به على ظهره
بنبوت كان معه فصادت الضربة ساقه الايسر فسال منها الدم ولا يعلم انها كسرت
عظمة ساق المتوفى المذكور ولا ملازمته لفراس المدة المذكورة وأنكر موته بسبب
ذلك وعرف ان المتوفى كان مريضاً وقت الضرب بعرض كان يعتريه وأنه مات بسبب
المرض المذكور ولم يثبت انه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعى بينة بان أخاه
لازم الفرار الى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه الى البلدة التي بها الاستبالية
المذكورة أم يطلب منه بينة بأنه مات بسبب الضرب وإذا لم توجد بينة على شيء أصلا
لا يكون في ذلك الا اليقين الشرعية ام يكون فيه الدية والقسم على اهل الناحية وما
الحكم (اجاب) لا يلزم من الضرب القتل فالاعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا
يلزم الدية حتى تقوم البينة بان المضر وبلازم الفرار حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعى
عليه وهو كاحدهم او يقر بان ضربه ومات من ضربه فتلزم الدية ولا شيء على العاقلة لانها
لا تغفل ما وجب باقرار القاتل كد الفادة العلامة الرملی وصرح حوايان الدعوى على
معين من اهل الهلة لا تسقط القسامة عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على
رجل آخر من اهل بلدة من بلاد الریف بان ولدهم كان مارا بطريق بلدة المدعى
عليه خلف جبل له صحبة جالين من بلدة فتعدى عليه المدعى عليه بجرح ببلده وضربه
بنبوت في جنب راسه الايسر فكسر العظم ومكث في فراشه ببلده اثني عشر يوما
ومات بسبب ذلك ويطالبه بما يترتب عليه ذلك شرعا سئل المدعى عليه فاجاب بالنكار
لذلك فكاف المدعى اثبات دعواه فاحضر الرجلين اللذين كانا صحبة المقتول وشهدا
طابق الدعوى فهل والحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتكون مغلظة
او مخففة وما قدر كل منهما (اجاب) دية شبه العمد وهو ان يتعمد قتله بكل ما لا يكون
الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا والحجر الصغیر مائة من الابل ارباعا خمس وعشرون
بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي

١٢٦٧

١٢٦٧

٧

١٧

الى

التي تم لها سنتان وطعنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث
سنتين وطعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطعنت
في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتعين في شبه العمد على ما صرح به الزياهي من أن
الدية في شبه العمد لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في
كل حقة ثلث المساقمة من الابل اه ورجحه في الشرع بلالية بانه لو كان الواجب ما هو اعم
من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف ففة وحكمة التغليظ كما في حواشي
الدرنقلا عن ابی السعود وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الابل ارباعا كما ذكر
ان دفعت منها وان دفعت من غيرها فلا فرق بينهما وبين الخففة وهي مائة من الابل
انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او
ألف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة فغاية التغليظ تظهر عند
الدفع من الابل وهو ما عليه العمل الآن حيث كان للقاتل المذكور عاقلة كان
الواجب عليهم الدية المغلظة تؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كاحدهم وإذا لم يكن
له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو
بيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص
من بلدة من بلاد الریف بان مورثه ووكيله كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة
خلف جبل له فخرج عليه الثلاثة المذكورة فضر به احدهم بنبوت اصاب عظم انفه
فكسره والثاني ضربه بنبوت آخر على جنبه الايسر فوقع ساقطاً على الارض فنقلوه الى
دار رجل من جملته فلاحيمهم ومكث يوما وجاء الثالث من الاشخاص المذكورة
وضربه بجملته في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهد ووردهوا
عليه القرب ثم اخذوا اهله الى بلدة فراوه مضروا بهذا الضرب المذكور ويطالبهم بما
يلزمهم شرعا سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكور وانهم
وجدوه مضروا بهذا الضرب وساقطاً على الارض فنقلوه الى دار رجل من القلاحين
ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وأنكروا ضربه فطلب من المدعى بينة فأحضر شهودا
من بلدة المدعى عليهم فشهدوا بالضرب واختلافوا في كيفية فلم تصادف شهادتهم
واحضر البينة التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنبوتين احدهما على
عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جملتهم ولد
قاصر فهل والحال هذه يحلفون عمن القسامة وتكون الدية عليهم وعلى عاقلة ما وافق
يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة وإذا لم تمت الدية فاقدرها
(اجاب) شهادة بعض اهل الهلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطالة ومثله شهادة
بعض اهل القرية الصغيرة على بعض حيث لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم
القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الهلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

١٢٦٧

١٧

حلف نخسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضي القاضي بالدية المغلظة على عاقلة اهل الهلة او القرية وهي مائة من الابل ارباعا ان كانت منها ودعوى الولي على واحد من من لا يسقط القسامة عنهم كافي الدوز وغيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التي وجد بها القاتل كانت القسامة عليهم والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقي اهل الهلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل لم يعرف اسمه ولا نسله ولا نوعه ولا من اى بلدة وجد مقتولا وملقى في ساقية ملوكة لرجلين من قريتين بعيدتين عن الساقية وبقرها جماعة من العرب متعرون يخياهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لو كان لوفا فعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به يطالب به حيث لم يعلم للمقتول وارث ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من الحماكم او من وكيل بيت المال واذا قامت بغيرها من ما فن يدعى عليه (اجاب) في التنزيرو شره ولا امام حق اخذ دية مسلم لاولى له اصلا ودية مستان اسم هنا من عاقلة قاتله خطا لقتله نفسا موصومة وفي العمدة القتل قصاصا والدية صلحا لا العفو نظر الحق العامة اه وقد اهلشى اخذ الدية صلحا بما اذ ارضى القاتل بها فلا امام او نائبه في ذلك الدعوى بالقتل المذكور وصرحوا بانها برأى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان علموا كسب القسامة على الملاك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم بقتل عمد وان وقعت الدعوى بخطا على عواقلهم في ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانها لا عبرة للقراب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد ولا ذى المالك واليه وان اذ ادعى على غير المالك او ذى المكان الاقرب تبكون تبرئة ويحرم فيها ما يجري في سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهادى ارا د بعض اهل بلده امساك اخيه لعسكر الجهادية فضر به ذلك الجهادى احدا من يريدا امساك اخيه ببندقية فخرجت منها رصاصة فمات بها المصروب وكان ذلك في بلدة غير بلد القاتل والمقتول بمقتل رجل منها مخصوص بخاء وورثة المقتول وهي امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلائها المبت في الدعوى واقام القاضي على الولد الصغير وصيا فادعوا الى ذلك القاتل انه قتله بالبندقية في محل فلان وفصلوا الدعوى وانكر الجهادى حصول الضرب منه للمقتول وانما اعترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلد المقتول والبلد الثاني الذي مات فيه المقتول وقتل بينهم البعض القاتل المذكور فاقام المدعون بينتين واحدة من البلد التي قتل بها واخرى من بلد القاتل والمقتول فشهدوا برأيه بانه قتله الجهادى المدعى عليه عمدا برصاصة بالبندقية ورواؤه له وركته فعرض المدعى عليه جميع الشهود

بان البيعة التي من بلده وبلد المقتول بينهما وبين المدعى قرابة من جهة بنوة المسمى سيما وكانوا حاضرين برفقة المقتول اضبط انفاذ الجهادية وصدة قوه على الحضور وانكروا القرابة والبيعة التي من البلد الذي وجد به المقتول متهم بدفع ضرر القسامة والدية عنهم فهل تعتبر معارضة البيعة التي من البلد التي قتل بها القاتل انما يدفع الضرر والقسامة والدية عن بلدهم لاسيما واحدا لشهود صاحب المنزل الذي حصل به القتل ولا عبرة بغيره للبيعة الثانية التي من بلد القاتل والمقتول بانها من قرابة المقتول ولا بحضورهم برفقة المقتول لاخذ انفاذ الجهادية وهل لو صحت شهادة البيعة الثانية ووجب القصاص يقادح الا او يؤخر الى كمال القاصر ولو انكر اكمال القاصر يحبس او يطلق بكفيل (اجاب) نعم لا عبرة بغير المدعى عليه بما ذكر في البيعة الثانية ولا في الاولى ما عدا مالك المنزل الذي حصل فيه القتل ويقضى به ابد التزكية والتعديل اذا ما بقيت الشهادة الدعوى ولا يكبار القود قبل كبر الصغار اذ الم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير فاذا كان الاين المذكور من زوجة المقتول على ما في فتاوى الحنفى او مطلقا على ما فى الشافى به الشافى وعول عليه في رد المأثم يكون للام والزوجة المذكورين القود قبل بلوغ الصغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسافر في مركب مع جماعة من قومه فمات منهم رجل بسبب شئ وجد من متاعه عنده فاشجار معه فضر به المتهم فوقع له ثلاثة اضراس من اضر اسسه بسبب الضرب فترافع معه لدى الحكم الشرعى فاقام بيعة فمثل منها في اى وقت فقالت وقت المغرب والمدعى قال بعد اذان المغرب فهل هذا الاختلاف لا يضر في اداء الشهادة لان الوقت واحد ولا يضر عدم ذكر البيعة اسم الشهر الذي حصلت فيه المشاجرة ويكتفى بقوله ان في آخر الشهر الماضي في ليلة كذا (اجاب) اذا شهدت البيعة مطابقة للدعوى يحكم القاضي بموجبها بعد التزكية والتعديل ولا يعدم ما ذكر اختلافهما ناعا لقبول والله تعالى اعلم (سئل) في قضية رفعت على يد قاضى طنتا وكتب في شأنه اعلاما مشمولا بختمه قائلا رفعت لدينا دعوى ورثة السيد عمر عمر من ناحية كفرز بن الدين وهم والده فضة وزوجته ام النزيل وشهاب الدين هم الوصى على ولدى ابن اخيه القاصر بن عن درجة البلوغ هم امه صطفى وابراهيم المنحصر ارت المتوفى فيهما من غيرهم يلى على عوده حواس من ناحية كفرز بن الدين بان المدعى عليه قتل السيد عمر وقت العشاء في حزن ناحية ام اخنان ببندقية اصابته في راسه من عوده المذكور بسبب ان السيد المذكور ضبطه فمضها للجهادية فاستغاث بعودة المذكور وان الذى قتله عوده المذكور مثل من عوده فاجاب بالانكار لذلك وجد ذلك جدا كايما فطلب من الورثة بيعة فاحضر واحد الى بن موسى خطاب وابراهيم ماضى من الناحية المذكور وشهد كل منهم على انفراد بان السيد عمر خرج من الناحية وصحبه عوده اضبطه فمض للجهادية من القبط يسمى موسى فصاح واستغاث بعودة فلما وصلوا الى حزن ناحية ام اخنان وجدوا السيد عمر مقتولا برصاصة في راسه

١٢٦٧
١
مطلب لا يكبار القود قبل كبر الصغار اذ الم يكن الكبير اجنبيا عن الصغير

٣٠
١٢٦٧
مطلب لا امام حق اخذ دية مسلم لاولى له اصلا

١٢٦٧
١٣

ولم يعلموا ان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فجهزوا عن احضار
غيرهما عزرا كليا وعن اثبات ذلك على عوده المذکور فمقتضى ذلك تجب القسامة
والدية على اهل أم اخنات فبذلك تحسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا
هلمنا له قاتلا ولا يلزم المدعي عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جعل الافادة
رقنا هذا البراجع عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضي لاهل أم اخنات بالقسامة
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قال اولياء القتل وجدنا
بينة بعد ذلك على المدعي عليه غير الاولى يكون للعالم سماعها أولا (اجاب) اذا
وجد القاتل المذکور في بيعة القرية المذكورة بحيث يسمع الصوت منه ولم يكن
الموضع الذي وجد فيه مملوكا كانه يسمعهم وجبت القسامة والدية فيه على اهلها ولا يمنع من
ذلك دعوى الاولياء القاتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الابرار بالقبية كما افاده
الخبر الرمي وان ادعى الولي القاتل المدعى عليه من غيرهم كما في هذه الحادثة فلا بد من
البرهان كما هو شأن اثار الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك ابراهمه لاهل هذه
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضي والمحال هذه القسامة
والدية لاهل أم اخنات غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف
الولي اثبات دعواه على من ادعى عليه فان اثبت قضي له بدعاه والا فلا والله تعالى اعلم
(نسئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف
زوجها المذکور وأولادها منه الا قصر فادعى الزوج المذکور على ثلاثة أشخاص من جماعة
من العرب كثيرين كانوا مقيمين بالبلدة التي وجد فيها القاتل ثم بعد ذلك انقروا بنزلة
مستقلة قبل القتل بمدة طويلا اسكنهم ليسوا من اهلها فهل يكون حكم البلدة والنزلة
حكم البلدتين فاذا لم توجد بينة تنفي عنهم القسامة او تكونان حكم البلدة الواحدة
فتثبت وهل يكون وجودهما مقتولا في المنزل الساكن فيه الزوج تهمة في حقه فتبطل
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه وان كان ليس ملكه ولانه يدعواه
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز
للقاضي ان ينصب من يدعي عليه (اجاب) حيث ادعى الولي وهو الزوج على معينين
غير مالك المكان الذي وجد فيه القاتل او على معينين من غير اهل البلدة التي وجد
فيها القاتل لو وجد قتيلا فيها فان اثبت دعواه بالوجه الشرعي قضي له بدعاه والا
يثبت دعواه حلف المدعي عليهم اليه بن الشرعية بطلبه كباقي الدعاوى وبهذا يعلم
جواب ما اطال به السائل في الاسئلة ففهم والله تعالى اعلم (نسئل) في رجل وضع عليه
شيخ بلده العجين لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا في العجين وبه اثر
خفق ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من سجنه اذا ادعى عليه او يلزم ربه
السجين وان كان مقصودا منه او لا يلزم احدا ويكون ههنا (اجاب) صرحوا بانه
براهي حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا تجب القسامة على المالك

والدية على عاقلتهم وبين الاراضي التي لها مال اخذت من يده ظلما وغصبا لا يجب
على المالك شي لعدم قدرته على الحفظ ولا على الغاصب ويكون القاتل فيها هذرا
وصرحوا ايضا بان الشارع الاعظم والسجين والجماع وكل مكان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يحصون لا قسامة ولا دية على احد وانما
الدية في بيت المال وهذا اذا كان ثانيا اي بعد اذن الهلات والا يكره ثانيا بل قريبا
وعلى اقرب الهلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل الهلة فتكون القسامة
والدية على اهل الهلة كذلك افاده العلامة للعلائق ومنه يستفاد الجواب والله
تعالى اعلم (نسئل) في رجل يسمى علي بن صالح من محلة دمنه له ولد قاصر عمره
يزيد عن خمس سنين يتعرف بابيه ورجل آخر يسمى النادي بن محمد من الناحية
له ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يروح الولدان باقنام بريهما باراضي
الناحية وكل منهما يرضى غنما مختصة به ففي يوم سرح جامع بينهما كعادتهما فخرج
ابن علي صالح محمولا على ولد من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظروا والده واناس
كانوا حاضرين بالمنزل فوجدوه مضروبا فاسالوه من ضربك فاجابهم ان الذي ضرب به
ابن النادي محمد المدعو محمد لانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضر به بالفرقة على رقبته
فوقع الى الارض فعاد ثانيا وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فاصابته
تحت اذنه ولنه مكث يومه وليلتسه ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الديوان
فاحضروا والد المتهم وولده القاصر المذکور واخذوا منه الاجرة والاستلثة ثم
وجهوهما الى محل القاضي لالتماس الحكم الشرعي فحضر والد الميت ووالد المتهم
وولده بالجلس وذكروا الداميت بحضرة والد الميت وم وولده القاصر بان الولد المذکور
تعدى على ولده وضر به بالفرقة وركضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه تحت اذنه
اليسار وان ولده الميت المذکور مكث يومه ووليتسه على يلا ومات بسبب ذلك وليس له
بينة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد الميت وم حيث كان المدعى عليه قاصرا
والا كان الولد عيضا مع علي نفسه واذا جحد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجحد المدعى
البينة وتوجه اليه يؤخر الى كمال القاصر واذا قلتم بتأخره يجلس القاصر الى كماله ولا
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تصح الخصومة من الصبي
الا ان يكون مازونا كذا في الاشياء نقلا عن الملقط وفيها ولا تنفذ عينه ولو كان مازونا
فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحلفه حتى يدرك كافي العمد ولو ادعى على صبي مجبور
ولا بينة له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فنكل لا يقضي عليه كذا في العمد
اه وفي التتويرو شرحه واهلها يعني الدعوى العاقل المميز ولو صبي لم يوزن له في
الخصومة والا لا اشياء اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذکور الا اذا كان عيضا

سؤال
مطلب الاراضي التي
لها مال اخذت من
يده ظلما وغصبا لا يجب
على المالك شي ولا على
الغاصب ويكون القاتل
فيها هذرا

ما ذوقه بالخصومة والا فلا يلحقه على ابيه ولا عين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادعى
ولي القتل على معين ليس من اهل المكان الذي وجد به القتل والله تعالى اعلم (سئل)
في رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الاعظم فادعى وورثته على رجل معين انه هو القاتل
لمورثهم عدا برصاصة واحدة هذه الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين
المذكورين غير عداين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء
ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدائتهما واذا كان الشاهد لا يبين كون القتل
عدا أو خطأ كدعوى المدعى هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة غير هؤلاء
وكان بالقرب لهل القتل نزلة واحدة ما جماعته اغراب في ارض غير مملوكة وسكنوا بها
وفيها مسكن المدعى عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختلاف المدعى والمدعى
عليه في القرب وسماع الصوت فالقول لمن (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل
شهادته ولا بد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولي القتل عدا
فشهد العدول بالقتل المطلق بوليقة قضى بالدية أي يطلب الولي ويحمل على قصد
الدية المذكورة اليه لا على القسامة وقد صرح علماءنا بأنه رافى حال المكان الذي وجد
فيه القتل فان مملوكة كانت تجب القسامة على المالك والدية على عواقلهم وبأنه لا عبرة
بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا مالك لاحد فيه ولا يد ولا فعل ذي المالك واليدويان
الدعوى على بعض اهل الهلة لا تقط القسامة عن باقيهم فاذا كان المكان الذي وجد
به القتل المذكور مملوكة كانت القسامة على المالك اذا ادعى الولي عليهم القتل فان
ادعى القتل على غيرهم سقطت القسامة عن المالك وحينئذ فان ثبت دعواه القتل
على المدعى عليه قضى له بموجبه والا فلا وان كان المكان الذي وجد به القتل ليس
مملوكة وجبت القسامة والدية على أقرب القرى قال في التنوير وشرحه ولو تجتسبا بالخط أو
بالجزيرة أو بوطا أو ملق على الشط فعلى أقرب المواضع اليه من القرى والامصار
والاراضي اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا ومن المعلوم ان القول
للمنكر بينه حيث لا بينة للمدعى على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل
في داره جماعة لصوص ليلا وضر به بالبارود فاصيب برصاصين ثم بعد مدة تزايد على
عشرين يوما ادعى المضر وبان فلانا الفلاني هو الذي نزل على مع جماعة وضر بوليلا
ثم بعد اشارة مات الرجل المضر وب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذي ادعى عليه
مورثه قبل موته انه هو الذي ضر به مورثه بالبارود مع جماعة فكل ذلك بدون ثبوت
بينية شرعية فهل اذا لم يثبت على المدعى عليه ذلك بالبينية الشرعية لا عبرة بدعوى كل
من الوارث والمورث بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى على المدعى عليه المذكور
بغير دعوى الولي عليه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالي
مستول مر ليلاحوا اليها مع فلا تفرجال منها أحدهم من مشايخها فحين قربهم من محلهم
أصاب الرجل المقتول رصاصة فوق ميتا وخرج على الباقي منهم جماعة بالنبايت

١٢٦٧

مطلب ادعى الولي القتل
عدا فشهدوا بالقتل المطلق
تقبل ونجب الدية

١٢٦٧

واصيب شيخ البلد بنبت في رأسه فاشتتوا باهل الهلة والجهة القرية منهم فاذا فوهم
وفر كل من القاتل والضارب هارب ولم يعلم القاتل وسئل ولي المقتول عن القاتل فذكر انه
لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع أحدهم الورثة بالقتل على معين من اهل البلد ولا على جميعهم
فاذا يكون الحكم هل يقضى بالقسامة والدية على اهل الهلة التي وجد القتل بالقرب
منها وان لم تدع الورثة على معين ولا على كل اهل الهلة أو لا يقضى بذلك الا ان يدعى
الولي بالقتل على معين أو على الكل (اجاب) اذا وجد ميت به جرح أو اثر ضرب أو
خنق أو خروج دم من اذنه أو عينه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها أو
ادعى على بعضهم حلف خمسة رجل منهم بخبرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
بان يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت
الدعوى بقتل عدا وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم كما في الدر المختار فقد افاد
ان الحكم بالقسامة والدية على المدعى من الولي وقد صرحوا أيضا بان شرطها ثبوت
الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا فبلغ الحاك أن قاتله فلان فاحضره
فعرّف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذكور وسأله الحاك كم فاعترف بأنه هو ووفلان
المذكور ضر به بالنبوت فأت وانكر فلان المذكور ضر به للرجل المذكور فدل ذلك
اعتراف الرجل المذكور بذلك ودعوى الولي عليه القتل يؤخذ به وجب وهو الدية اذا
كان طائعا في اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلانا ضرب به أي أم يطلب منه بينة على
مقالته المذكورة (اجاب) الاقرار عن طوع حجة قاصرة على المقر فيعامل بموجبه فقط ولا
يسرى على غيره وليس المقر خصا عن الميت فلا تطالب منه بينة على مشاركة الاجنبي
له في القتل وفي الانقروية من الجنائيات ولو قال ضربت فلانا بالسيف فمعه ما ثم قال
لا ادري مات منه أم لا وليكذمت مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حبة
نمشته أو من عقره وقال الولي مات من ضربت بك فالقول قول القاتل وعليه نصف الدية
في الفصل الثاني من جنائيات المحيط البرهاني انتهى وفي الخاتمة من فصل فيمن يقتل
قصاصا وفيمن لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف فمعه ما لا ادري انه مات منها وليكذمت
مات فقال ولي القتل بل مات بضرب بك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن
حبة نمشته أو ضرب رجل آخر ضرب به بالعصا فقال الولي بل مات بضرب بك كان القول
قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضي قليوب
عن حادثة مضمون الدعي شخص بطريق ولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان
المدعى عليه تعدى على مورثهم وأخذها من منزلهما على ان قصصه له ولله الجهة النظام
فضر بها على رأسها واصلها ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل من الدماء من فيها وانفها
وصدق المدعى عليه على انها قتلت في بيته غير انه لم يقتلها هو ولم تعد عليها بضرب وكان
وقت ذلك غائبا بناحية شبري خاقون بولاية المنوفية ولم يثبت قتله اياها بينة هذا
مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح أو اثر ضرب

١٢٦٧

٣

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

مهرم
مطالب لا تعقل عاقلة
حتى يشهد الشهود ان
الدار التي وجد فيها القتل
لذي اليد

١٩ ١٢٦٨

او خنق او خروج دم من اذن او عين ولم يعلم قاتلها وادعى الولي القتل على مالك الدار كان
عليه القسامة والدية على عاقلة ان ثبت ان الدار له بالحجة وكان له عاقلة والا فعليه كما
في الدار وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود وانها هي الدار الذي فيها قتل
لذي اليد والله تعالى اعلم (سئل) في قتل وجد في محلة لا يعلم قاتلها وادعى وليه على معين
منها فهل يطلب الدية من اهل المحلة الموجودين فيها حال القتل بعد قسامتهم وتعم
عصبة المدعى عليه ولو امر الحماكم بنفيه الى الاومان (اجاب) اذا وجد ميت به اثر
جرح او اثر ضرب او خنق في محلة وادعى وليه القتل على اهلها او على بعضهم حلف
بشؤون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله الا ثم قضى بالدية على
عاقلة وهم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة في اصباح بمنزلة ولم يدرك
فهل بها ذلك ولم يكن في بيتها احد معها وانما كان يدخل عليها او يتردد اقضاء حاجتها
وخدمتها شخصان زعم انهما ولد ابنت اخيه ادهى شخص آخر زعم انه ابن بنت خالها
ان الفاعل بها هذان الشخصان وانهما القاتلان لما فهل تصح دعوى ابن بنت الخال
المدعى كورا اذا صحت تلك النسبة وهل اذالم تهم هذه النسبة تصح الدعوى من بيت
المال بالقتل على الشخصين وهل له دية ليست من قبيل الاوث لكونها وجدت في
بيتها وان كان ظاهرهما اثر القتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعى
عليه ما تجب الدية لكون القتل لغيره بعد دونه في حينئذ عليه ما لو على العاقلة
وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين انهما ولد ابنت الاخ ولم يثبت
عليه ما شئ مما يدعيه فن يكون الوارث (اجاب) في التنوير وشرحه وان وجد قتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة ورثته عند ابي حنيفة وعندهما وزفر لا شئ فيه اي في القتل
المدعى كوروبه يفتي اه وولد ابنت الاخ مة دمان في الميراث على ابن بنت الخال وقد
صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرايض الله تعالى يدخل فيه
الزوج والزوجة وكذلك الدية كما في حواشي الدرر الخانية وفيها من حاشية الشلبي ان
من قتل مسلما لا ولي له او حر ياجاء بابا من قاسم فان كان خطا فدينه على عاقلة وان
كان عمدا يجب عليه القصاص او الدية ينظر فيه ما لا امام فليهما ما رأى اصيل فعل ولا
يجوز العفو بجاناها وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والهدد من خشب
ونحوه الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي فادعت ورثته على
رجل حاكم كماله التي منها بلد المتوفى المدعى كوران الحماكم المدعى كورا حضر مورثهم
بطرفه لاجل مصلحة تتعاقب مصالح الميرى وامر اتباعه بضر به فضر به بما لا يقال لها قيلة
ممنوعة من جبل الكتمان ومن بعد الضرب صار ذافراش حتى مات وان مرقه بسبب
الضرب المدعى كور والمدعى عليه مترك بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب
الضرب وانه برئ منه وعرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام اولياء المتوفى

مهرم
١٩ ١٢٦٧
مطالب وجد قتل في
دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثته عند الامام وعندهما
وزفر لا شئ فيه وبه يفتي

سنة
صفر

بينه على ان مورثهم صار ذافراش حتى مات بالسبب المذكور واما المدعى عليه
بينه على ان مورثهم برئ من الضر بولم يكن مات بسببه من المقتضى بها بينة الصفة ام
بينه الموت واذا طعن المدعى عليه في الشهود بانهم تحت حكمه والعداوة الدنيوية
ظاهرة بينه وبينهم كما هو المشاهد في ما بين الحماكم والفلاحين الذين تحت احكامهم في
هذا الزمان يجب ان لا يثبتوا بل يقول اهل الخبرة يعني الحماكم الذين عاينوا المضر وبقي
مرضه الذي مات فيه ان تعرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة من هو يقضي بهام
لا عبرة بقولهم ولا بد من بينة اخرى واذا ثبت الدية اثر عية في ذلك تكون على الاثر
بالضرب او الماموزين واذا قلتم انها على الاثر هل تكون في ماله لا عترافه بالضرب
مؤجلة في ثلاث سنين كما هي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح
انسانا ومات الجرح فاقام اولياء المقتول بينة انه مات بسبب الجرح واقام الضارب
بينه انه برئ من الجرح اذ مات بعد مدة فبينه ولي المقتول أولى كذا في معين
الحماكم معزى بالبحاوي اه وصرحوا بعدم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت
العداوة دنيوية ولا بد من معينة الفعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لم يصح او
اعتراف المجاني وبان الاعتراف بالضرب لا يكون اعترافا بالموت منه واذا تحقق كون
الماور بالضرب مكرها عليه اكرها معتبرا ينسب الفعل للامر والا نسب للباشرواذا
وجبت الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة او على المجاني والله تعالى اعلم
(سئل) في جماعة ترتب عليهم خراج اطيان اميرية ففهر بوجهة اخرى في سبيل الحماكم
رجلا على دفع ما عليهم من الخراج بعد ان دفع ما عليه من الخراج فتوجه ابن الرجل
المدعى كورا لاجل التجارة وصحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرقع امرهم كما كم
تلك الجهة فامرهم برجوعهم لبلدهم ففرجوا فهل اذا مات واحد منهم في انشاء
الطريق قبل وصولهم لبلدهم واراد ورثته الزام الرجل او ابنته بدية متعللين بان ابنته
لما رفع الامر كما كم الجهة التي كانوا فيها وامرهم بالرجوع تسبب بذلك في موته في
الطريق ولولا ما امرهم الحماكم كم ولقي الميت حيالا يحياون لذلك ولا يلزم الرجل
المدعى كورا وابنته شئ من دية ولا يعتبر عليهم المدعى كورا شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة
الميت المدعى كورا لاخذ الدية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على
شخصين ان فلانا منهم ما ضرب بولده بسكين في جنبه والثاني ضربه بنبوت لا يدري ان كان
قبل ضرب فلان المدعى كورا ام بعد وفاته لوقته بسبب ذلك وانكر المدعى عليه ما
ذلك فعرف المدعى ان فلانا المدعى كورا اقر بديوان المديرية انه ضرب بولده المدعى
المدعى كورا بالسكينة في جنبه فسئل فلان عن ذلك فاجاب بالانكار لضرب بولده المدعى
المدعى كورا وعرف ان اقراره بديوان المديرية بان ابن شيخ البلاد امره ان يضرب بولده المدعى
فانضرب بته بالسكين التي كانت معه كان ذلك من شدة الضرب بالحاصل لي بديوان
المديرية على الاقرار بذلك وانكر ابن شيخ البلاد امره بضرب بولده المدعى كورا وعرف

٢٨ ١٢٦٨

ربيع الاول
١٥

١٢٦٨

أنه لم يكن حاضرا وقت ذلك وصدقه المدعى والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب بالسكينة بينة بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذ كوروا ذالم بحضورها يكون على والد المتوفى عين ان فلانا المذ كوروا قرضا قاي يكون المقر بذلك مؤاخذا باقراره ويقتص منه ولولم يقل ضرر بتهمة (أجاب) اذا لم يثبت المقر دعواه الا كراه الشرعى على الاقرار عومل بموجب اقراره ان وجد من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر بالسكين والافلا وموجب الاقرار المذ كوروا الدية على المقر ما لم يصرح في اقراره بالعمد على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمى يوسف الطباخ ادمى يدى وان المديونية ان شفع على ثلث بلادهم جمع تسعة اشخاص من خدمته وخدمته وتوجه معهم لاني المدعى وابن عمه فضر بوجهما بغيظ كانا يحرسانه من القرى ببلطة وثبوت معا فمات أحدهما وشفي الثاني بعد مدة فاقر منهم ثلاثة اشخاص بانهم ضرر يوسف الطباخ ادمى المذ كورين وضرب معهم الشيخ المذ كوروا ولده دفعة واحدة والشيخ اعترف انه أمر الثلاثة المذ كورين بضرب الشخصين المذ كورين فضر بوجهما بالضرب المذ كوروا وعند احالة هذه الدعوى الى الشريعة ادعى يوسف المذ كوروا بولائه عن عمه والد المتوفى ان الثلاثة المذ كورين والشيخ وولديه ضرر بولائه وابن عمه المذ كوروا دفعة واحدة دون باقي التسعة المذ كورين فاصابت المتوفى بالطة في احدى راسه ازالته الجلد وضربوه ببوت في مقدم راسه وجبهته قطعت الجملدة فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلة وشفي الثاني واجاب المدعى عليهم بالا نكارا لضرب المذ كوروا والشيخ بالا نكارا لضرب والامر به وعرف الثلاثة أن اقرارهم بانهم ضرر بولائه الشخصين المذ كورين هم والشيخ المذ كوروا ولده معا بانبايت من شدة الضرب الذي حصل لهم يدوان المدير به وعرف الشيخ ان اقراره بامرهم بالضرب كان من شدة ضربه بالديوان المذ كوروا ولم يصدقهم على ذلك المدعى فهل يطلب منهم بينة بدعواههم الا كراه واذا لم يقيموا تكون عليهم الدية ام لا سكونهم اقر واجبرد الضرب بانبايت فقط وهل على فرض ان الشيخ اقر طائعا انه امرهم بالضرب المذ كوروا لا يلزمه شيء بمجرد امرهم بالضرب وهل اذا قام المدعى بينة بان المتوفى لزم القراض حتى مات تقبل بينته (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره ما لم يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرعى عليه ويجرد الاقرار بالضرب بانبايت او غيره الا يكون اقرارا بالقتل فلا يترتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لهم على حسب اقرارهم المذ كورين بل عليهم التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة بانه تعدى على ولده وهو بالخوض الفلاني بارض الناحية صبح اليوم الفلاني وضربه بعصا شوم فاصابت مقدم راسه فمكسرت يا فوخه فسقط الى الارض ومكث مليلا في الفراش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجحد المدعى عليه ذلك فجحد كليا فاحضر المدعى المذ كور ثلاثة اشخاص كل منهم عرف انه وجد ولدا المدعى المذ كوروا لم يلقى على

٢٩ ١٢٦٨

٢٩ ١٢٦٨

جنبه بالخوض المذ كوروا في راسه بطع فساله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما عرفت رجلا آخر غير الذي ضرر بني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي يوم فطلب منه فغيرهم فعرف انه لا بينة معه وعجز عن اثبات دعواه فتوجه له اليه على المدعى عليه فمعا عن يمينه وابراه من كل ما يدعى به براءة عامة فهل بذلك يرى المدعى عليه من الدعوى والقاضى الحكم ببراءة المذ كوروا ولا تسمع دعوى الوارث المذ كوروا بذلك ويحكم ببراءة المدعى عن اليه والبراءة ولو كانا حيث صاحب العفو هو المستحق للدم وهو بالخ رشيد (أجاب) لا تسمع الدعوى ببراءة الامراء العام الا بحق حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذ كوروا ببراءة الامراء العام منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بالة فغير محدة وانه صار ذا فراش حتى مات والمدعى عليه من عرف بالضرب غير انه ادعى بانه لم يضر من ذلك الضرب بل تعرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزيد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينه ام لا بد من اثبات ذلك منه باليمين وان عجز عنها تترتب عليه الدية في ماله لا عتراه باصل الضرب (أجاب) لا يلزم من الضرب القتل فاعتراه بالضرب ليس باعتراه بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بينة بانه لزم القراض حتى مات فتلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقراره القاتل كذا في الخيرية والقول للمدعى عليه المذ كوروا بيمينته والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة عن حادثة مضمون المدعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما تعدى على المورث المذ كوروا وضربه كل منهما ما بالة فخرجت منها رصاصة فاصابته احدهما في صدره خرجت من خلفه والاخرى في ركبته البني في المفصل خرجت من سمائه ورجله وتعرض وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه ما عن ذلك فانه ذكر اذ لك كليا فعارضهما المدعى بان احدهما المدعى اقر بضرب المتوفى المذ كوروا حال حياته بالرصاصة المذ كورة في صدره خرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذ كوروا ان اقراره بذلك صدر من شدة حرارة الضرب الواقع عليه بامر المديرية وانه لم يحصل منه ذلك (أجاب) يعامل المقر بموجب اقراره حيث لا مانع ما لم يثبت انه اقر مكرها ولا يلزم من الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذ كوروا غير كافية لعدم استيفاء شرائط الصحة اذ لم يبين فيها انهما ضرباه معا او على التعاقب والمشتن من الضربين من غير والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب عن حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق اصالته ونيابته الشرعية عن ورثة مئة ول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف بانه تعدى على مورثهم بداخل طاحون ملا كوا وضربه بسكين في بزه اليسار وانزلها بمدها في قلبه حتى وصلت الى سائلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك وطلب المدعى ما يقتضيه الحكم الشرعى له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فأنكر فطلبت البينة من

٢٩ ١٢٦٨

٤ ١٢٦٨

٥ ١٢٦٨

المدعى على دمه وانه فجز من اقامتها خلف المدعى عليه العيين الشرعية ثم صدر امر بجمع
الدعوى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالدعوى
الذكورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقربته له بالمديرية
فستل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وذكرا انه ضرب بالمديرية وحصل له ذهول من
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فعرف ان اقراره كان بحضور شفيى بلد
فانفذه ان مشايخ البلدان والقري لا تقبل شهادتهم كما افاد ذلك الخبير الرملى فرفع
المدعى دعواه ثم حوت ثانيا من مجلس الاحكام على الشرعية فادعى عليه بالدعوى
الذكورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهم لم يعانينا قتل المدعى
عليه ولم يقرهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت المرافات انهما رأتا سكيته
بالحارة يوم القتل وقررت الى جل بان المدير سال المدعى عليه عن سكيته كانت بيد المدير
هل هي سكيته فقرر انهما سكيته ولم يرد على ذلك وعجز عن الاتيان بيعة اخرى وانى
تخليقه (اجاب) على مقتضى ما سطر به هذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر
الذكور والله تعالى اعلم (سئل) في قتل ادعى وليه على رجلين انهما قتلاه
فاحضرهما مدير الولاية فاقرا بين يديه طائعين مختارين انهما قتلاه واشهد المدير
عليهما بيعة بذلك واحال الامر في ذلك الى القاضي فاقرا ثانيا بين يديه بحضور جمع من
المسلمين انهما قتلاه واقرا بذلك ايضا بين يدي المفتش وفي كل مرة يختمون هم
والخاضعون على الجرنال ولم يحصل للرجلين المذكورين من المدير والمفتش اكرام
بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضي ادعى الرجلان المذكوران انهما
اكرهما على اقرارهما المذكور فلما عجزا عن اثباته انكر اقرارهما المحاصل منهما
بين يدي المدير والمفتش والقاضي فاحضر ولي القاتل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل
وذكر في شهادتهم ما ان فلانا وفلاننا هذين اقرا باننا هما قتلا فلان بن فلان
فسالهما القاضي عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فهل لا تكاف البيعة المذكورة
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهم على الاقرار بالقتل ولا بيان تاريخ الاقرار
والحال هذه خصوص دعوى الولي خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح في الدرة
البيضاء بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اهـ وحيث
صح الاقرار بالقتل المطلق من بيان الآلة وكونه عمدا أو خطأ تصح الشهادة على
الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبيعة كالثابت معانته وصرح علما وثابا بان الشاهد
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتل المذكورين طوعا بالقتل
وجبت الدية عليهما في ما لم يسمعا على انه لا حاجة هنا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد
اقرارهما به لدى القاضي المترافع لديه ثانيا ودعواهما الا كراهية عليه وعجزهما عن
اثبات الا كراهية بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة

١٩ ١٢٦٨

جداى الاولى
١٨
مطلب الاقرار بالقتل
المطلق يوجب الدية
كالشهادة به

في ارض منسوبة لبلد ولكنهما اقر بمسافة الى بلدة اخرى واتلث المرأة المقتولة ام
زوج وثلاثه اخوة لاب احدهم غائب واخ لام فاما الام فانه عرفت شخصيا بانها القاتل
وهو اجنسي من هاتين البلدين الا انها لم تبين ما قتل به من محمد داود مقل وكذلك لم
تبين وصف القتل من هذا وغيره وانما استندت في دعواها على ذلك الشخص الى مجرد
مفره معناه اهل والحال هذه لا تسمع الدعوى لقلة دبره من شروطها واما بقية الورثة
الحاضر من فلم يعينوا قاتلا أصلا لا هذا ولا غيره وقالوا لا تعلم القاتل فهل في هذه الحالة ثلث
بالنسبة لهؤلاء على اهل البلد الاقرب من تلك الارض وان لم تكن منسوبة لها أو على
اهل البلد المنسوبة اليها تلك الارض وان بعدت عنها وهل اذا قال هؤلاء لانهم احدا
من هاتين البلدين يكون ذلك كالحقهم وما الحكم في الغائب هل يكون حقه في
الدعوى باقيا الى قدومه أو ينصب القاضي عنه وصيا يدعى عنه ويرتب على دعواه
حكمها وهل اذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شروطها كما تقدم ولم يتحقق الاوث
تكون المقتولة حينئذ هدرا (اجاب) اذا ادعى الولي القتل على شخص ليس من اهل
المسكن الذي وجد به القاتل كان ذلك امرا منه لاهله فان اثبت الولي دعواه على ذلك
الشخص بعد تهمة بالطريق الشرعي قضى له بموجب دعواه والاحلف المدعى عليه
بيمين واحدة بطلب المدعى فلا شيء على اهل المسكن الذي وجد به المقتول المذكور
والحال هذه والقسامة لا تجب بدون تقديم دعوى صحيحة وصرحوا بان احدا الورثة
الكبار ينصب خصما عن البقية في دعوى القتل الموجب للبال خطأ كان أو شبهه
وان احدهم لا ينصب خصما عنهم في دعوى القصاص عند ابي حنيفة وموجب مطلق
القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلا بيان انه عمدا أو خطأ الدية على ما في الدرة
البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الشريعة بما صورته في جماعة في بلدة
ساكنين في جهتين فقام اهل جهة على اهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض الانبيات
فخرج منهم جماعة من الجهتين فقاتل منهم رجل فقبل موته اخبر بان الضارب له فلان
وفلان وقد كرا جماعة من الذين كانوا في القتال فاحذهم كما الناحية فبسببهم وسالمهم
عن ضربهم الرجل الذي مات فذكروه فامر بضربهم فضر بهم فضر بهم فضر بهم فضر بهم فضر بهم
فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني اخرجهم من الحبس وسالمهم عن ضربهم فضر بهم فضر بهم
المتوفى فقتلوا منه مكرين ثم قال احدهم نحن اذا اقررنا بضرب المتوفى فتوجهنا الى
الامان واما اذا قلنا ماض بنا يصير لنا الضرب باكر باح فتوجهنا الى الامان
اهون من الضرب بالسكراج فاتفقوا على الاقرار بضرب المتوفى وموته بسببه واقروا به
مكرين ثم ارسلهم كما الناحية الى كما الولاية فلما صاروا عنده سالمهم عن ضرب
الذي مات فذكروه وقالوا اننا اقررنا عندنا كما الناحية من خوفنا من الضرب واننا

٢٤ ١٢٦٨

ماض بنابدا وصموا - لي ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يحكم على المدعي عليهم بوجوب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراه الشرعي عليه وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من اهل الهل الذي وجد به القتل يكون ذلك ابراء منه لاهل ذلك المكان فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تخليف المدعي عليهم اليمن الشرعية بخلاف ما لو كان المدعي عليهم من اهل الجهة التي وقع فيها القتل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد ميتا به آثار ضرب بقرب بلاد فادعى قربه له على شيخ البلد بموت قريبه المذكور والحال ان للمتوفى ورثة اقرب من المدعي وضرب الحاكم لذلك رجلين من بلاد اخرى فاقر أحدهما انه ضربه بالنيبوت ومات بسبب ضربه هو والثاني وانكر ذلك الثاني والا نضر المدعي لدى قاض وادعى انه وكيل عن ورثة المتوفى وصدقه - على ذلك كل من الرجلين المذكورين فسئل منه عن تدعي عليه من الرجلين المذكورين فاجاب بان لا دعوى له ولا تهمة عليهم ما وان دعواه وتهمة على شيخ البلد المذكور فله اذا قلتم ان هذا من ابراء الشخصين المذكورين ورجع الوكيل وادعى على احد الرجلين المذكورين بالاقرار الذي صدر منه لدى الحاكم لا يقبل منه ذلك لالتناقض (اجاب) نعم لا تسع دعواه على احد الرجلين المذكورين ان كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه تعدى على رقيقه وهو سارح بيها في غيطه وضربه بالنيبوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من أمامه وتركه ثم رجع اليه فوجد واقفا ذبحه بالسكين المذكور من خلفه واخذ بيها ثم رجع باو يطالبه بما يترتب عليه شرعا - مثل من المدعي عليه فاجاب بالاعتراف بانه ضرب رقيقه المذكور بالنيبوت على رأسه فمقط على الارض ثم ذبحه بالسكين من مقدم رقبته ثم ذبحه بالسكين المذكور من خلفه فاستفسر منه هل الذبح المذكور بعد الموت بالضربة الاولى او لا فقال لا نعم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو فيه الروح يلزمه القصاص واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فما يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعي عليه طائعا بانه ذبح عبد المدعي بالسكين بعد اذ ثبت بعد ضربه بالنيبوت وكانت حياته مستقرة يعامل بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالحد دون المقتل وهو الصحيح اما على قولهما فلا فرق بينهما ما يقتل الحرة بعد عتقا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضي الحيرة مضمونها ان امرأة ادعت عن نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا قريبة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم في البحر وطاع كل منهم ما عدا زوج المدعية المذكورة فانه هرق ومات بسبب اشتداد الضرب عليه من المدعي عليهم فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا ثبت المدعية المذكورة موت زوجها بسبب ضرب المدعي عليهم له لا يجب عليهم قصاص ولا دية

وللقاضي ان يجري عليهم التعزير الرادع لامثالهم فقد صرح في الدر المختار من اواخر التعزير برعزير بالبحر وغيره بان للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أي مالهتهم به اما نفس التهمة أي كونه من اهلها فلا بد من ثبوتها كما علمت افاده في رد المحتار والله تعالى اعلم (سئل) في حياوة لرجل مربوطة بمنزله خرجت منه بنفسها الى الطريق فاجتمع عليها جماعة من الصغار فضربت أحدهم برجلها في رأسه وبعد مضي عشرة أيام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا قصاص ولا دية على رب المجارة حيث لم يكن راكبا ولا قائدا ولا سائقة لها (اجاب) نعم لا قصاص ولا دية على مالك المجارة ان كان الامر ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من قاضي قلوب مضمونها ادعى موسى وهو الوكيل الشرعي عن سليمة وسائلة الوصية على ولدها سليم على جمعة عوض وسالم الا كشر وعلى سعودى بان في ٨ شوال سنة ٦٨ كان ولد عم المدعي المرحوم سليمان يشرب من ساقية حوض الجحوش بناحية مشهور وان المدعي عليهم قتلوه به ساعدا بمسدس كينة في بزة اليمن وضربه بالنيبوت من الخشب الشوم وانكر المدعي عليهم ذلك ثم ان الوكيل وموكتبيه رجعوا عن دعواهم المذكورة على المدعي عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القاتل لم يقتله جماعة عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم بريئة من ذلك ولا حق لهم في ذلك قبل المذكورين لا ما يوجب القصاص ولا الدية وان الذي قتل سليمان المذكور على عليه وشكاته المراهق وانهم هما القاتلان له في أرض الساقية المذكورين فقد يشرب في التاريخ المذكور وانكر على عليه ويوسف البخار القيم الشرعي على شكاته المراهق وعجز المدعي الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فاذا يكون الحكم في هذه الحادثة وهل تكون دعوى المدعي على غير ملاك الساقية مسطرة للقصاص والدية على ملاكها (اجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين او لا مانعية من الدعوى به - على المدعي عليهم ثانيا لالتناقض لعدم تكرره والدعوى به على غير ملاك المكان الذي وجد به القتل ابراءا له فلا دية ولا لورثة المقتول على جمعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر به ذا الرقيم من الابراء بالوجه الشرعي ولا على المدعي عليهم ثانيا ولا قسامة ولا دية على ارباب المكان الذي وجد به القتل حيث ابراهم الولي وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك لا يسرى في حق القاصر والله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضي المنصورة بخطاب واردمن الديوان السكتدائي تحتوى على ثلاث حوادث مضمونها ان امرأة ادعت بطريق اصالتها ووكالتها عن بنتها البالغة قسطة ووصايتها على ولديها القاصرين بن احمد ومحمد وهم المرزوقون لها من زوجها المرحوم محمد لاشين ان فيما قبل تاريخ تعدى المدعي عليه المحاضر بها بالهاس وهو محمد السبيعي على زوجها محمد

لا شين وضربه عدا بهما شوم خلف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته ثم اصابه العاصر
 امام دار المدعى عليه المذكور ثم حمل لمزله فزهقت روحه بعد المغرب وقبل العشاء
 فأت مقتولا بسبب ذلك عن ورثته المذكورين الخ ما صار فمثل من المدعى عليه عن
 ذلك فاجاب بالانكار كليا فكلفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت أحد الجاحلوس شيئا
 بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه ليحضر واشخصا من المحرامية
 للديوان فتعرض للمدعى عليه مع بهض انقاص وتعدى المدعى عليه وضرب
 المدعى بشانه بعصا شوم عدا فاصابت عنقه خلف اذنه اليمنى فوق على الارض بوقته ثم
 خرجت روحه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلكا اضرب بها رايها بعد العصر من مدة سبعة
 أشهر و زاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في
 رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد اداود وشهد ايضا انه ابصر
 المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم عدا رايها بعد العصر
 امام منزل المدعى عليه فوق على الارض بوقته ثم حمل الى منزله ومات بعد المغرب بسبب
 هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة أحد الجاحلوس شيخ البلد المذكور واذالم تثبت
 المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعى ووجد القتل امام دار
 المدعى عليه كما هو من كوروه جرح أو اثر ضرب وجبت القسامة على اهل تلك الهلة
 والدية على عواقلهم حيث ادعى ولي القتل على بعض اهل الهلة القتل الذى لا يوجب
 القصاص كما هنا بناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضون الثانية)
 حضر على أبو مدلل وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم تولى المقتول بارض ناحية منية
 ناجى بغيظ مشهور بحوض البصرة ليس فلاحه واحد مخصوص بل بزرع شر كتل عظام
 اهل الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالغيظ المذكور ليلان ميرانه محصور فيه وفي
 ابنة المتوفى عدة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا فوجدوه قتيلا فى الغيط
 المذكور مضروبا بسلاح وصدقه الى ذلك عهد الناحية الحاضر ونال على أبو مدلل انه
 لا يطلب قسامة ولا دية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك بحاله من
 الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام الحماكم الشرعى ابن عم والدها وصيا عليها
 فى طلب القسامة والدية فيما يخصها من عا (ومضون الثالثة) حضر على أبو زينة
 وعرف أن ابن عمه المرحوم صقر خضر المقتول بارض الناحية المذكورة اعلاه
 بالغيظ المذكور وكرم مثل ما ذكره الرجل الاول فى الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه
 مخصر فيه وفى ابنته عالياة القاصرة وصدقه له اعمدا المذكورون على ذلك وقرر أنه
 لا يطلب قسامة ولا دية ولا يدعى على احد بحاله فى الميراث بحق النصف واما القاصرة
 المذكورة فاقام الحماكم الشرعى وصيا عليها فى طلب القسامة والدية هذا محصل مضمون
 الحادثةين (اجاب عنهما) لو هى القاصرة سبعة بنت ابراهيم المدعى قتل ووصى

٢٥

١٢٦٨

عالية القاصرة قبذت صقر خضر المدعى قتل والدته المدعى بقتل ابى موليته الصغيرة فان
 ادعى كل على معين وثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على
 معين ينظر فى المكان الذى وجد فيه القتل فان لم يكن علم كالا حدبان كان مباحا فان
 كان قريبا الى القرية الصغيرة او الهلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على
 اهلها ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة
 ولا دية وان كان المذكور المذكور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدل
 هو لعامة المسلمين فالدية فى يدت المال والله تعالى اعلم (سئل) فى دواب وردت على
 الماء بقسها بلا سائق خلفها تشرب فرفست فرس منها ميرا يشرب بجانبها فأت فاراد
 مالك المهر الميت ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك ويكون هـ درا
 (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع
 عشرة سنة فارسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد قدر ثلاث ساعات ثم
 بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلا فذهب الأب فوجده مغمورا فى دمه
 ومطروحا فى طريق قبيل دار بهما فرج ولم يتكلم الابن وزايله مشقة ثم مات فى
 اليوم الثانى ولم يعلم قاتله لانكار المحاضر بن الشهادة على من قتله ولم يحصل تمهة لاحد
 فهل يسوغ لولى المقتول مطالبة صاحب الفرح بالدية حيث كان المقتول وجد قبيل
 داره أو تكون على عاقلة او على اهل الحارة (اجاب) اذا وجد قتيلا لا يعلم قاتله فى
 محلة وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل الهلة التى وجد بها القتل والدية عليهم فى
 العمود وصلى عواقلهم فى الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل الهلة او بعضهم والله
 تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى قليب عن حادثة مضومة ادعى وليا قتل على
 رجل انه قتل ولدهما بمسوفة من الخشب ضربه بها فى جهة معينة ومات بسبب ذلك وان
 ذلك فى البحر الذى هو بحرى الناحية ولم يكن علم كالا المدعى عليه ولا والده بل ملاك
 لاهالى الناحية البحرية وذكرا ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل
 لدون غيره من اهالى الناحية وانهم يثبون من قتل ولدهما وليس لهم مدخل فى قتله
 وابرأ ذمتهم من الدعوى فى ذلك والحاصوة ولاحق لها قبل اهل الناحية ولا قبل
 ملاك البقعة التى وقع بها ضرب المقتول وان الذى قتله متعمدا المدعى عليه فقط
 وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك واجرا ما يقتضيه الحكم الشرعى فى ذلك وانكر
 المدعى عليه الضرب واقاراده كايافكفا اثبات ذلك فجهز او تصادق الكل على
 حصول الدعوى قبل تداريحه والايمان بينة لم تكن معتبرة شرعا وان المدعى عليه
 حلف اليمين الشرعية ولم يطلب الا ان يمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده هذا
 القاضى وانه عرفهما بانه حيث كان الامر كما هو مسطور فهما ممنوعان من الدعوى
 المذكورة سابقا على المدعى عليه ولم ير الا ممنوعين من ذلك وانه بذلك صار لا يستحقان

ذى الحجة

١٢٦٨

١٢٦

١٢٦٨

٢٥



قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولا دية ولا قسامة على ملاك البقعة ولا على باقي أهالي
الناحية ويطلب إفاضة الحكم عن ذلك (اجاب) صرح في الدار المختار بأنه لا عبرة للقرب
الا اذا وجد القتل في مكان مباح لا ملك لا حديق ولا يد ولا ذى الملك واليد
وحيث كان المكان الذى وجد فيه القتل علو كالمعينين ولم يدع الولي عليهم وبراهم
عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا
قسامة ولا دية على أرباب المسكن الذى وجد فيه القتل ولا على المدعى عليه الذى لا ملك
له في ذلك المسكن حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين
بان دعوى الولي على غير أهل الهلة والدار تسقط القسامة عن أهل الهلة والدار وتطعن
دعوى الولي ببقية الدعوى الشرعية القياسية اذا اقتباس في الدعوى ان البينة على
المدعى والعين على المنكر اهـ فالجواب عدم وجوب القسامة والدية صحيح اما على
ملاك المسكن فلا يبرأ الولي لهم وعدم دعواه عليهم ومشرط القسامة الدعوى كما
صرح به العلامة الشرنبلالى واما على غير ملاك المسكن فعدم الاثبات الشرعى عليه
والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثه مضرونها دعى اولياءه قتل على شخص بأنه قتل
مورثهم همدا واقاموا عليه بينة بذلك فعارضهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل
موته بعد أن صرح اقر بانى لم ا قتله ولم اجره بل الذى جرجه رجل يدعى يوسف سرخان
واقام بينة على اقرار المقتول بذلك فذبح الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى
الاولياء القتل على يوسف سرخان المذکور ثانيا واقاموا على ذلك بينة فعارضهم
المدعى عليه بانهم ادعوا قبل تاريخه على غيره بالدهرى المذکور واثبت ذلك وصدقه
الاولياء على ذلك فذبحهم القاضي من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء
مجلس القشن فاجابوا بجهة المنع الاول مستندين لنص مفيد لذلك واجابوا بعدم صحة
المنع الثانى مستندين لما فى شرح الدر المختار وفي الوهبانية جرح قال قتلنى فلان ومات
فبرهن وارثه على آخونه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم اهـ وطلب
الجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس القشن من عدم سماع الدعوى على
من برأه المقتول صحيح وما نقله من النص المفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلا به على عدم
صحة المنع فى الاسلام انما لا يصلح دليلا لذلك بل هو دليل لهية المنع فى الاول اذ لم
يتعرض فى النقل الذى ذكره اخيرا على الاسلام الثانى لما اذا دعى الولي على شخص
بين يدي القاضي ثم رجح الولي وادعى على شخص آخر بين يديه ولولا حظ علماء مجلس
القشن ذلك ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضي ثانيا وقد صرح علماء ثابان
الشخص اذا ادعى بحق على شخص لا تسمع دعواه بذلك الحق على آخوه بان القتل
لا يتكرر فدعواهم به على غير من ادعوا عليه بذلك ولا تناقض دعواهم به على الاول
والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتفح خطا القاضي فى عدم السماع ومنع الاولياء

فسبحان من ينزه عن الخطا والنسيان والله تعالى أعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث
سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب لقريه من
القري ولم يوجد فيه علامات القتل وسأل الحماكم اولياء الدم عن قتل ولدهم
فقالوا ليس لنا في هذه القرية عا دولا نعم لم احدا منهم قتله وتكر ذلك منهم مرارا وقد
برأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها
خصوصا والجسر مشاع بيننا وبين البلاد ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم
لم لدى الحماكم الشرعى (اجاب) حيث ابرأ اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى
القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت البراءة بالوجه الشرعى ولا يجب
القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
قتل امرأته مد ظلمنا من ارا غيبه الحماكم ا قتله فصالح القاتل ورثة المقتولة بين يدي
الحماكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الفريقان وانفازت
الاطيان وقبضت الدراهم وكتمت الوثيقة بذلك وغرب الحماكم القاتل بجهة لاديه
فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يبطل الصلح بل يبقى بده تحت يدورثة المقتولة او
يبطل ويرد لورثة القاتل (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمد ولو باكثر من الدية
فحيث وقع الصلح عن القتل العمد من القاتل حال حياته لا يكون لو ارثه بعد وفاته
ابطال الصلح حيث صدر صحبه مستحبا لشرائطه الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل يدعى عنه وعن موكلتيه ان مورثهم وجد مصلو با من يديه ورجليه على شجرة في
بستان شخص وبه آثارا لضرب والدم يسيل من عنقه وبه هذا الضرب الذى شوهد فيه مات
وادعى ان الذى فعل به هذه الافعال رب البستان الذى يملك ارضه وولده القاصر واخوه
ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان يجذول رمان وصفه صاف زعيل معروف
بالقنب وانهم فعلوا ذلك به همدا وان ذلك المدعى عليهم جميعهم وجدوا ذلك جدا
كليا وزاد رب البستان انه كان مر يضارضا شديدا تشهد به عامة اهل البلد والحوار
منقطعا بالقراس من قبل ذلك وبعد مدة مدية فطلب من المدعى بينة فأتى بجماعة
بعضهم يقول ما رايت الميت الا محمولا مشرفا على الموت وقال بعضهم رأيت مصلوبا
وحارس البستان واقف بقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي يموت
واموت فيه وقال بعضهم سالت الحارس للبستان وهو موثق خوف الفرار لم فعلت
هذا فقال اموت فيه ولم تعرض احد لبقية المدعى عليهم بل فى خلال كلامهم ما يصرح
برأيتهم وما يحصر الافعال المقدمة فى الحارس ثم ادعى رب البستان على المدعى بأنه
اقر بين يدي جماعة باحصار الافعال اى وقوع الضرر بمورثه فى الحارس المذکور
دون غيره وان رب البستان وولده واخاهم يؤن ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله
يموتوا موت فيه نارا وقوله اموت فيه فارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما فى حال مشاركة

المضروب للثروت وتخرج الدعوى حينئذ من القسامة ولو كان الشهود من اهل البلد
ولوا عترف المحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره بالضرب ولكن قال كنت مكرها
اصدور ذلك في ديوان المحكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم
يقبل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض اليقينة عليه تبطل الدعوى عليهم
حيث كانت من غير اهل البلد ولو قلنا ان القسامة يكون على اهل البلد وان فرض
وجوده في البستان الذي ارضه علمو كذا شخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطعين بانه
ما قتله الا المحارس فماذا يقولون في الايمان وهل الدية حاله او مؤجلة وعليهم او على
العاقلة واذا كانت مؤجلة فماذا يخص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير
وما ضابط الغني في هذا الباب (اجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها
القتل واذا ثبت ابراء المدعى لرب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه
الشرعي لا يكون له الدعوى عليهم لانه من نفسه ولا عن موكله حيث كان وكيله في
ذلك واقرار المحارس بالضرب طائعا لا يكون اقرارا منه بالقتل كما اوضحه العلامة
الرملي والدعوى على غير رب البستان كغيره من باقي الدعاوى الشرعية فان ثبت
المدعى مدعاها القتل على ذلك الغير حكمه بوجوبه والاحلف المدعى عليه اليقين الشرعية
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للحمل
الذي وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ايسر مكانا مباحا كما صرح به العلائي
من انه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملكا لا حذفيه ولا يدوحيث لا قسامة
فلا حاجة للجواب عما رتبته السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيرة
بما مضى منه ادعى وريثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان
ومتفق سفيان الاسمر بان مورثهم وثب عليه خمسة اشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم
المذكورون واثنان لا يعرفون اسماءهم ولا اشخاصهم وما مع اثنين من الخمسة
بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد واطلق فيهما الاثنان اللذان
معهما البارودتان فاصيب بواحدة منهما اقصا رفته الرصاصة في جنبه الايسر ودخلت
فيه فغاصت في امعائه وخرجت من الجنب الاخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون
الرصاصة التي اصيب بها خرجت من أي واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عن
فعل به فاجاب ان الذي ضرب به البارود ابراهيم سفيان وولده حسن وعبد سفيان واثنان
لا يعرفهما وانه مازال مترضا بسبب ذلك الى ان توفي بهذا السبب من ورثته المعينين
من غير شريلك ويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم وهو القصاص مجازاة لفعالهم
بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار واستقر من المدعين عن
قتل المورث من المدعى عليهم قد كروا وانهم لا يعرفون سوى ما ذكر في الدعوى وان
الرصاص التي اصيب بها المتوفى لا يعرفون انها من جنت من أي البارودتين

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع أي واحد من المدعى عليهم أو الاثنين اللذين
لا يعرفونهما وان دعواهم بذلك هي بمقتضى قول المتوفى المذكور قبل وفاته (اجاب)
حيث لم يبين اولياء المقتول الضارب للقتل بالرصاصه وكانت الدعوى بناء على اخبار
المضروب قبل وفاته كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية
المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم
على مجهول ومطالبة المدعى باليقينة على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى
وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه
سعيد المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نزل عليها ارجل ليلا
وضربوا ابنتها وخادمته فماتت الابن والخادمة بسبب الضرب فعرفت تلك المرأة عن
صفات الضارب وطبته عند الحيا كم وسجنته ثم بهد اطلاقه ادعت على رجل آخر
واحلفت القضية للحيا كم الشرعي وبراءة القائم عن ورثة الخادمة في الخصومة المدعى
عليهم عن دعوى القتل وبراءة شقيق الابن المقتول ايضا عن دعوى القتل وبقيت
امه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم او لا تسع دعوا دعا عليهم سيما مع
عقوباتها شقيق الميت المتعصر ارثه فيها فقط (اجاب) نعم لا تسع دعوى تلك المرأة
القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى
اعلم (سئل) من طرف قاضي المنصورة بما مضى من دعوى امرأة ذمية على جماعة بانهم
قتلوا ولدها بنين ايتا وضربوا ما كان عندها من نحاس وملبوس وغير ذلك فسئل
المدعى عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدة ادعت على آخرين ذميين بما ذكر فهل
لا تسع دعواها عليهم (اجاب) قد رفعنا اسوال في هذه المسألة وقد كتبنا عليه ما نصه
لا تسع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث
ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة الذي على من ادعى ان سمعت الدعوى وان اختلفا
ملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في مواسم مسافر بها بقرية ونزل بمحل بها
مع تادليع التجار ومعه زوجته وأولاده وبات معه خفيرا من خفرائها فقتل ليلا فادعت
زوجته وولده البائع على رجل حدث سكرانا بتلك القرية لخدمة المبري وليس من
ملا كما يانه هو القاتل له برصاصة هذا المكن معه رجل من اهل تلك القرية لم
يباشر واقته فهل يتعين الرجل المدعى عليه بالقتل يطالب من ولي الدم ان يبرهن
وتسقط القسامة عن اهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا عجز ولي الدم عن اليقينة
وصمم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بائع غائب يتوقف معام الدعوى
على حضوره وما الحكم في معامه مع صغر بعض اولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه
القتل من غير اهل المكان الذي وجد فيه القتل تكون الدعوى عليه بالقتل ابراء
لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بوجوب جية وان لم يثبت حلف اليقين
لشرعية كباقي الدعاوى وان كان المدعى عليه من اهل المكان الذي وجد فيه القتل

جاءى الثانية سنة

فان ثبت عليه قضي عليه بموجب ما تحقق والاوجب القسامة على اهل المكان الذى وجد فيه القتل والدية عليه م في الممدوعى عواقبهم في الخطا والسكبار القود قبل كبر الصغار ولا يستوفى القصاص مع غيبة احد الاولياء والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين تشاجرا مع بعضهما بسبب يسبح سلعة بينهما فاقعة عدت امرأة على احدهما وضربته على فمها سقطت له سنين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا ام الدية (اجاب) قال في التنوير وشرحه ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرمه عند وطرفي عبدين اتعذر المأثلة بدليل اختلاف ديتهم وقعيمهم والاطراف كالاموال اه ويجب في كل سن خمس من الابل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل عمدا وعدوانا وللقول زوجة في عصمة وابنان منادون بالبلوغ فهل يكون لزوجة المقتول طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار اه عدم تجزى القود (اجاب) قال في التنوير ولا يكبار القود قبل كبر الصغار الا اذا كان السكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اه فالزوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا ينتظر بلوغ ابني الصغير من ههنا الى ههنا زوجة الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما مضمونه في امرأة وصى على اولادها ادعت على رجل يدعى عزير صالحا من اهل الى ناحية الفهميين بانه تعدى على زوجها واطلق فيه متعمدا فردة طليخة معمرة بالبارود و بها رصاصة فاصابته ومات بسبب ذلك وذلك في قطعة ارض جارية في ملك رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالقرية التابعة لنا حية اقوازا ونحصر ميراثه في المدعية واولادها الاربعة المعيين بالقصر من غير شريك وتطالبه بما يترتب عليه له واولادها بما ذكر بالوجه الشرعي ولما سئل من المدعى عليه اجاب بالاعتراف بالورثة على الوجه المذكور وان الطليخة المذكورة كانت معه فاراد المتي في اخذها من ماله كما المدعى عليه تعديا فامتنع فامسكها المتي وفي من جهة فها وقبض المدعى عليه عليها من جهة زنادهما وجذبها مع المتي في قصره زنادهما فخرجت فاصابت المتي في من غير تعد وبدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانكر تعمدده كليا فسكفت المدعية اثبات دعواها فنهزت قضا الحكم (اجاب) في فتاوى مولانا الخبير الزملى ما نصه سئل في رجل جذب سكين آخر من خزامه فتناولها صاحبه فحاجبها فخرجت يد الجاذب المتعمدى وشلت اصابعه هل على صاحب السكين ضمان ام لا اجاب لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله تعالى اعلم اه ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاوزا الطليخة ونجحت الرصاصة بواسطة الجاذب بدون تعدد وتعمد من مالكة او اذا كان عزير صالح المذكور من غير اهل المكان الذى وجد فيه المقتول تكون دعوى الولي القتل عليه ابراه منه لادل ذلك المكان فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه اليين الشرعية اذا نهزت المدعية عن اثبات دعواها القتل العمد وطلبت التعليف والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما مضمونه ادعت امرأة عن نفسها وبطريق وصايتها

١٢٦٩

٣٠

شعبان

١٢٦٩

٢٠

شوال

١٢٦٩

٦

الشرعية

شوال

سنة

الشرعية على اولادها المعيين على عبد الرحيم النظام بانه ضرب زوجها سليمان البشيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احداها في عنقه من الخلق والثانية في جنبه الايمن والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته المذكورة واولاده منها المذكورين اعلاه من غير شريك وتطالبه بما يترتب عليه له واولادها بسبب ذلك وهو ان يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فاجاب بما حاصله انه ضرب به بالسكين مرتين احداها في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوقع ومات بسبب ذلك وانه هو الذى قتله بالسكين المذكور وانكر وراثته المدعية واولادها القصر المذكورين فسكفت المدعية اثبات وراثتها هي واولادها القصر فشهد شاهدان بذلك وطلب منها تزكية الشاهدين فوعدت في الحكم (اجاب) اذا اقر عبد الرحيم النظام المذكور طائعا بانه ضرب سليمان البشيشي بالسكين متعمدا وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص ولولي المقتول ان يقتص من المقر المذكور اذا ثبتت الورثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذكورة عند ابي حنيفة والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن اولادها على آخر بانه ضرب زوجها بطرف نبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيظ فلان وانه لازم القراض ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلت من رجب بعد طلوع الشمس بساعتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شج اللحم وابان العظم واسال الدم وانكر المدعى عليه وشهدت بيعة بان المدعى عليه ضرب المقتول بسوقته ضربا معترضة على رأسه فوق اذنه اليمنى فأنشج اللحم وبان العظم واسال الدم ولم يكن بطرف المسوقة حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للفراس ومات بسبب ذلك وان يوم الضرب اثنان من رجب او تسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالشهادة الاولى وانه كان في يوم الاحد ولا يدري اثنان من رجب ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان بطرف المسوقة حديد او جلبة او لا وانه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة ونصفا واثنين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقة حديد ولا جلبة وان الموت بسبب ذلك في يوم الاربعاء والساعة واحدة ونصف هذا مضمون ما وقع بعد ثبوت الورثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التذاعى لم تطابق الدعوى ومن الشروط المعتمدة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا الوجه قصاص ولا دية والدعوى على غير مالك المكان الذى وجد فيه القتل تبرئة من الولي لاهل ذلك المكان فلا دعوى عليهم والله تعالى اعلم (سئل) ما الحكم فيما لو شهد بالقتل باثبات جارية ولم يصرح بالعمد او شهدا به مطلقا ولم يبين آله او ادعى على اثنين بالعمد فاقر احدهما بالقتل مع الثاني وانكر الثاني (اجاب) لو شهدا بانه قتله

١٢٦٩

١٢

ذى الحجة

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٨

باسيف مثلاً ولم يصحح بالعمد قضى بالقصاص بخلاف ما إذا لم يذكر أنه الجارية بل أطلقاً كذا ذكره القوم وقال في تبين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق القتل يجب عليه القصاص وإن لم يوجد فافظ التعمد وهو ذالان القصاص فيه معنى المعاوضة لأنه شرع جابر الجازان يثبت مع الشبهة كسائر المعاصيات التي هي حق العمد أما الحدود الخاصة حق الله شرعت فاجرة وليس فيها معنى البدلية أصلاً فلا تثبت مع الشبهة لعدم الحاجة إله وفيه أيضاً قتلانا وفلان فقال الاتيموا قتلنا بقاد المقتل وحده إله وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وما عليه العمل وفي خرافة المقتنين الإقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق إله وفي تنقيح الحامدية رجل قال قتلنا فلان ولم يسم عدداً ولا خطاً قال استجبه أن أجعل دية في ماله تنازلية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا فتاوى مؤيد زاده من القنية إله وهو الذي عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى قليب بعمد مضمونه إن امرأتين ادعتا على الحاج موسى وسيدا جده عن نفسه وعن أولادهما القصر المرزوقين لهما من زوجهما بطريق وصايتهما الشرعية على أولادهما المذكورين بأنهم ما قتلوا زوجهما ثم بعد ذلك ترك كل من المرأتين المذكورتين دعواه بقتل مورثه المذكور وأبرات كل منهما وأنها لاحق لما قبل المذكورين في ذلك مطلقاً بالأصالة ولا بالصايت طائفتين مختارتي فبالحكم في ذلك (اجاب) لا قصاص بلا دية على كل من الحاج موسى وسيدا جده المذكورين حيث كان الأمر ما هو مذكور ومع ذلك نفى القصر بقاؤهما في الأبراء عليهم والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجيرة بعمد مضمونه ادعى يوسف الشافعي بطريق وكالة الشرعية عن امرأة وبطريق وصايتة الشرعية عن أولاد أخيه القصر المتوفى بأن حنفي شحاته كان راكباً قسافر مع علي أبي القصر ليأخذه فرمته الفرس وداس في واسه وكسرت أضلاعها فماتت من وقته وساعته وكان متعمداً لقتله فسئل من المذموم عليه فأجاب بأن الفرس جرحته فإرادته منعه فاقطع زمامها واقطع الحزام المربوط به السرج وعجز عن جرحها بسبب قطع ما ذكره فصار تريح وهو لا يستطيع جرحها حتى أقتل نفسها على المرحوم المذكور فوقعته من ظهره رجارتها إلى الأرض والتي هو بعيدا عنهم وإن ذلك بدون اختياره فالحكم في ذلك (اجاب) إذا أثبت المدعي عليه عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفنى العلامة أبو السعود العمادى بأنه إذا تحقق عجزه عن المنع حتى أتلقت أنساناً فدمه هدر أو لقول لأولياء القتل بيمينهم في إنكارهم العجز وقد قدم بينة المدعي عليه على أنه زعن المنع كما أوضحه مولانا خير الدين الرملي والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو حضر لدى القاضي المكرم الشيخ علي قسيط ابن المكرم عمر قسيط وهو الوكيل الشرعي فيما سيذكر عن والده المرحوم الحاضر معه بالجناس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

له على التوكيل المذكور بحضرة المكرم بدوي بلخ وابراهيم قسيط وحضرت أيضاً معه سعادة بنت المرحوم محمد قسيط وآمنة بنت المكرم اسماعيل أنباني زوجة المتوفى محمد قسيط بن عمر المذکور والثابت معرفة المرأتين المذكورتين بشهادة من ذكر أعلاه الجميع من ناحية المخاتفة قليبوية وهم المكرم يوسف أبوشنب والمكرم خليل القطري والمكرم مصطفی البان مشايخ بالناحية المذكورة وصدق الوكيل المذكور والمرأتان المذكورتان على أن اخا المدعي محمد عمر المذكور المرزوق لوالده من أمه سعادة المذكورة ومورث باقي الورثة المذكورين مات قسيلاً في أربعة من جمادى الآخرة سنة ١٢٦٩ بالمزمل المشترك بينه وبين والده المرحوم قتله المرحوم والحرامية وأن شافعي محمد خضر برى من ذلك وكذلك كذا أهل الحارة والمزمل وأهل البلدة ومشايخ الناحية برى ثون من ذلك ولم يكن لهم مدخل في قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذكورين في ذلك وأبرؤا ذمتهم من التداوى فيما شرح واستعوضوا الله جميعاً في ذلك وعرفوا أن لاحق لهم فيما شرح مطلقاً كل ذلك حسب إلهادهم وإقرارهم بذلك طائفتين مختارتي بدون إكراه ولا إجبار عليهم فيما شرح وصدقوا على ذلك التصديق الشرعي فهل إذا ادعت ورثة المقتول بعد اعترافهم وإقرارهم بأنهم لاحق لهم قبل الذين أبرؤهم ولا معالبة لهم على أهل الحارة والمزمل وأهل البلدة التي وجد فيها القتييل ومشايخ الناحية بشي لا تسمع دعواهم عليهم والحال هذه فيما أبرؤهم براءة عامة في ذلك (اجاب) إذا صدر الإبراء العام من الورثة عن دعوى القتل على الأشخاص المعلومين مستوفياً شرائط الشهادة واعترفوا بأن لاحق لهم قبل المذكورين في قتل مورثهم طائفتين لا يكون لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الإبراء والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الجيرة بعمد مضمونه ادعى سليمان أبوشهاب من أهالي الصف وزوجته مسعدة على شخصين بأن ولدهما كان جالفاً فقال لجماعة من الجمالة أتى أذهب لقطع الجبس مع جماعة كان معهم بعباسة الفهميين فذهب ولم يعد فبحث عنه والداه فوجداه قتيلاً برصاصة ضرب بها فدخلت في الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ماتي على الأرض بجبل الجبس المقابل لناحية الفهميين المذكورين الذي هو ليس في ملك أحد المدة الأرض التي وجد فيها ولدهما قتيلاً لا أخذ الجبس منها إلا هي لناحية الفهميين ومسافة ما بين الجباسة المذكورين وناحية الفهميين نحو خمس ساعات وأنه كشف عليه من طرف المدير فدل الكشف على موته بسبب ضرب به بالرصاصة المذكورة وحضر المدير عثمانية عشر شخصاً من الجمالة الذين كانوا مع ولدهما المدعىين فأنكر وأعلم ذلك بعد سؤالهم من قبل المدير فامر بضرب أحدهم فأقر في حال الضرب بأن المدعى عليهما كان مع كل منهما ما فرده طلبة حين كانا بالجبل وبعد هودهما خباها وان ولدهما المذكورين فحضر ميراثه فيهما وأنهما لا يعرفان أن كان المدعى عليهما المذكورين قتيلاً واحدهما أو غيرهما من

١٥

١٢٧٠

الثمانية عشر شخصاً وان جميع الثمانية عشر شخصاً لا يعلمون القتال لولد هما فانكر المدعى عليهم الدعوى فحضر مشايخ القوميين وذكر كل منهم ان ولدا المدعىين لم يوجد قتيلاً بجناية بلدهم وانه وجد مقتولاً بسفح الجبل بعيداً عن بلدتهم وعن جباستانها المحكم في ذلك (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتل بالرصاص كما هو مذكور ولا تكون الدعوى صحيحة اذن شروطها معلومة المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاص التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينة على دعواه ههنا كذا المدعى عليه بعد صحة الدعوى كما افاد ذلك في تنقيح الحامدية والقنوي الخيرية فعلى هذا الاقصا ولاديه على هؤلاء المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر ساقية يبلده ووجرت العادة بان من يحفر ساقية تعاونه وتساعداه لبلده فيها ممر وفامنهم في اثناء الحفر والشغل وقع منها جرف فمات بسببه رجلان من المعاونين والمساعدين له والآن تريد ورثتهم مطالبة رب الساقية بديتهم ما تملكون بموتهم في ساقيته وانه اكرهم على الشغل فيها فانكر دعواهم فهل اذا لم يثبت وادعواهم الا كراه بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المبردة عن الاثبات الشرعية ولا يلزم بديتهم ما بسبب معاونتهم له وتمنع الورثة من منازعة رب الساقية بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذكورين تضمين رب الساقية والحال ما ذكر بدون وجه شرعي وفي الدر المختار من باب ما يجذب الرجل في الطريق ولو استاجر رجل اربعة محفرين فماتوا فماتت البئر عليهم جميعاً من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية وسقط ربعها لان البئر وقع عليهم بفعلهم فمات من جنايته وجناية اصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وفي حواشيه رد المختار ومثله ما لو كانوا اعداء فماتوا فماتوا كان سقوط الجرف المذكور بفعل الحافرين والميتين تقسم ديتهم على الجميع فاصاب كل واحد من الميتين من ذلك يسقط وما اصاب الباقيين يجب عليهم م لورثة كل ولا شيء على المالكين ان لم يكن له فعل في ذلك والا شاركهم - والله تعالى اعلم (سئل) في حادثة - الى يد قاضي الجيزة مضمونها ادعى اولياء مقتول على رجل بان المقتول في ليلته كذا خرج من منزله وذهب الى الجرن الموضوع به محصول زراعته فلما وصل اليه وجد المدعى عليه وهو ولد له جالس بالجرن المذكور مع جماعة فحاصم فحاصم فماتوا ثم تركهم - وقام الى قطعة من الجرن جارية في ملك رجل يدعى كذا ونام ثم استيقظ وقام ومشى حول الجرن فتعدى عليه وولده المدعى عليه واطلق فيه متعمداً بارودة كانت معه معمره قباله اروديه بالرصاص فخرجت الرصاصه واصابته في فخذه الايسر فوق ركبته ودخلت فيها وقطعت الجبل وحدثت العظم وقاصت في فخذه وخرجت من راس فخذه من الجهة السفلى ووقع الى الارض فادركه بعض اقاربه وسالاه عن فعله فاجابه عن المدعى عليه المذكور بانه

٢٣ ١٢٧٠

٢٥ ١٢٧٠

مطالب مات من حفره
وحفر غيره قسمت ديتة
على الحافرين وسقط
ما اصابه

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا ومات عليه لانه الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفي والد المقتول عن ورثة معينين من غير شر يكويطالونه بما يترتب عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي فستل من المدعى عليه من ذلك فاجاب بالاعتراف في ذلك جميعه وذكر ان سبب كونه اطلق في ولده المذكور البارودة المذكورة عدم معرفته وزعمه انه اصل كونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذكورة فاصابه الرصاصه على الوجه المسطور في فخذه الايسر ومات بسببها عن ورثته المذكورين على الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثهم هذا برصاصه اصابته وجرحته واقرا المدعى عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ المحمل على الادنى كما روى عن ابي يوسف فصرح به علماً وانما يجب الدية في ماله في ثلاث سنين بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالالا لانه الجرحه بينة ولم يترك الشهود والعمد فانه يقتص من القتال ولو شهدوا انه قتله ههنا وانما مات به فهو احوط افاده الاتقاني وان اقر المدعى عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك قتل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم ولا من احدهم عفو ولا مانع كما هو موجب القتل اعمدوا ولا والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وارده من قاضي قلوب مضى عنها في رجل ادعى بطريق وكاتبة الشرعية على عبد رقيق انه ازال بكارة بنت موكله بكراهته بادخاله ذلك في فرجها بغيط كذا وذلك بالا كراهه وان رقيق لم يبق له زواج اصلاً وهو غير محسن للآن وان مهر مثل البنت المذكورة في قومها وعشيرتها الفاقر من مقدم ما مؤخر او يريد المدعى المذكور اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فستل من المدعى عليه من ذلك فاجاب بالاعتراف بانه اخذ البنت المذكورة وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها ذلك مكرهاً وهو لالا لم يتزوج وعلى الرق وان مهر مثلها سبعة مائة وخمسون قرشاً (اجاب) جناية العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبينة ولا تثبت باقرار العبد اصلاً ولوما دوناً وفي الولوالجية ولا يجوز اقرار المادون والمحجور بالجناية لان موجبها يتعلق بملك السيد والسيد ما اذن له فيما اقل به اصلاً وكذلك الواقع بعد العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك افاده المحوى والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة مضى عنها في رجل ادعى على آخريته من مدة اشهر متعددة استيقظ المدعى وقت الفجر فوجد المدعى عليه واقفاً على باب مكانه الذي هو نائم فيه داخل داره فقام فبين رآه المدعى عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعى من قدميه ليعلم سبب مجيئه منزله فصر به المدعى عليه بسكين كانت معه ست ضربات في يده واراد الهروب فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بجيرانه فقبضوا عليه فوجدوا معه بعض ملبوس عينه المدعى ملكه وثقة المدعى بعض متاعه فوجدوا نقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر قرشاً ملك الزوجة المدعى وبداخله بعض مصاغ عينه ملكه لزوجه المذكورة وجانب

٢٧٠

شوال

٢٧٠
مطلب جناية العبد
فما دون النفس لا تثبت
الا باقرار المولى او البينة

تقصدي هيئته المثلثة وخر جابداخله امتعة عينها وان المدعى عليه كان اخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعى المذكور ويطالبه باحضار الاشياء المذكورة وبما يترب عليه بتسبب دخول منزله وضربه بالسكين واخذ متاعه بالوجه الشرعي فاجاب المدعى عليه بانه قتل مكان المدعى بقصد ان يسرق منه ودخل المسكن فوجد الصندوق مغفلا ولا يعلم ما بداخله فحمله واخرجه ومشى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرد من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعى لياخذ ما يمكن اخذه فنتسور الدار ونزل بساحتها واراد ان يأخذ شيئا فاستيقظ المدعى وقبض عليه فاراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فتقبض عليه الجيران وضربوه ضربا شديدا واخير المدعى عن مكان الصندوق الذي سرقه فذهب الى مكانه فوجه واخذه وانكر ما عدا ذلك وذكر المدعى انه حضرت له امرأة ومعهما الصندوق فارغما فتوجهوا واخبرته بانها وجدت في الطريق فامتنع من اخذه وامرهما ان توصله الى حاكم الجهة فارسلته فاقضه وهو فارغ ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فالحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه اخذ المدعى عليه ما يملكه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعى عليه والحال ما ذكر الا انه يزير الاتق بحاله لا رتبكابه امر محرم ولا تقطع يده باقراره بسرقه الصندوق الذي قيمته ثلاثة عشر قرشا والحال هذه والواجب في الجراحة بالسكين في اليد كرامة عدل ان بقي لها اثر بعد البرء والا لا شيء فيها على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلا بشاطئ ترعة نجاها راس غيرة فملاو لرجل من الناحية يهمل بين القبط المذكور والهل الذي وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيرها نحو ثمانية بلاد المعد الجسر المذكور لمرور اهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرهم باعتراف المدعية وان القاتل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بنبوت وانكر المدعى عليهم ما قتلها لارجل المذكور وضربهم به ولم تقم بينة بدعواها فهل لا يكون على الرجلين الا العين الشرعية ولا دية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للمدعى عليهم ما اطيان بالقرب من الهل الذي وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين يزعه ويسقيه من التربة المذكورة بينه وبين الهل الذي وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن مائة قصبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من الهل الذي وجد فيه المقتول (اجاب) يراعى حال المسكن الذي وجد فيه القتل فان كان المسكن مملوكا فالقسامة على المالك والدية على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ على المالك وان كان المسكن مباحا فالقسامة على اهل اقرب الاما كن المسموع منها الصوت والدية على عواقلهم ان ادعى الولي القتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك ابراء منه لا اقرب ولا بدله جينئذ من البرهان كما هو شان سائر الدعاوى في غيرها هذا الشأن فان اثبت دعواه بالبينات العادلة ذهب له بوجهها على المدعى عليه والا فليس له عليه الا

العيين الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى أعلم
 (سئل) في امرأة ذات خمسة اشخاص يقتل أحدهم ويتضاربون ببايعة ليل في اراضي
 ابعادية علموا قتلهم على اليد بالشرء من مالها الاول الذي ملكها بطريق
 الانعام من ولي الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم تفرقوا عنها
 وتركوها مقتولة بقبول اصحابها في راسها فقطع الجلد واسأل الدم وكسر العظم وازهق
 الروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لامن غيرهم
 ولا يعرف عينه وانما قتلت خطأ وهؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابعادية مدة تزيد
 على ثلاث سنين وليسوا من المالكين لها فهل والحال هذه لاقسامه ولاديه على
 المالكين للارض لان دعواه على غيرهم براءة لهم ولا قسامة ولا دية يا ضاع على الخمسة
 المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شيء غير العيين الشرعية وهل
 اذا شهد شاهدان من الساكنين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل
 شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى المحكم كذلك (اجاب) يشترط لصحة
 الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولي المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولا دية على
 احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مفتوح
 فان ادعى الولي القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك
 المسكان الذي وجد فيه القتل شيء ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كافي سائر
 الدعاوى فان عجز عن البرهان فليس له الا العيين الشرعية وبرئ المالك بدعوى الولي
 على غيره وان ادعى على مالك المسكان لاقسامه عليه والدية على طائفته في القتل
 الخطأ وهذا اذا لم يوجد من الولي ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى أعلم (سئل)
 من طرف قاضي الجيزة بما ضمنه ادعى الذي سجد النصراني وهو الوكيل الشرعي
 عن كل من والدته خالصة وعن مختارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولي
 الشرعي على اولاد ابنه المقتول القصر الخمسة على كل من أحمد حسن بن حسن و خليل
 ابن أبي شبيب بن شبيب وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوي محمد بن محمد زيدان وأبي
 طالب خلف محمد بن محمد وخلف وأحمد خطاب بن محمد وطاب و حرب عيسى بن عيسى
 مشايخ قاضية المتأنسة بان أخت المدعى المذكور وهو موسى سعد كان مهرافناحية
 المتأنسة وسأ كتابها بكمكان مملوك له وانه في يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجد
 موسى سعد مقتولا بمنزله المذكور مصابا برصاصتين احدهما قمت عاتقه والثانية في
 وسط ظهره وانحصر ميراثه الشرعي في كل من والديه المذكورين أعلاهم وزوجته وأولاده
 الخمسة القصر المذكورين من غير شريك وان المدعى وموكليه لا يعرفون القاتل
 لموسى سعد المذكور والد الرب الذي كان فيه المسكان الذي كان ساكنه فيه ووجد
 مقتولا فيه ليس به أما كن غيره وفي ليلتها لم يكن معه احد في المسكان سوى زوجته

مطلب شرط القسامة
والدية تقدم الدعوى
العصمة

المذكورة وانهم يريدون المدعى عليهم - المذكورين أن يخبروه عن القاتل موسى سعد
ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك لكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبي عياله يحصل
بالناحية وذو كل من المدعى عليهم المذكورين أن موسى سعد وجد قتيلا بمنزله على
الوجه المستطور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فما الحكم (أجاب) الدعوى على الوجه
المستطور غير صحيحة فلا تسمع ولا يقضى على المدعى عليهم بشئ والحال هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا بخشبة كبيرة فوق رأسه فمات المصروب من
ساعته بتلك الضربة المذكورة وأقر الضارب بذلك لدى قاضي ناحيتهم قبل ثبوت
القتل منه بالبينة فهل يجب الدية على القاتل أو على عاقلة وماذا يكون الحكم في
ذلك (أجاب) صرح علماءنا بأن العاقلة لا تعقل ما ثبت بالأقرار مما لا يحدث الوارد
وحيث أن الدية المغلقة التي هي موجب هذا القتل المذكور في مال القاتل في ثلاث
سنين على قول الإمام الرابع في المذهب من كون ذلك شبهة والله تعالى أعلم (سئل)
من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضروها رجل راكب على فرس فوطئت آخر
فقتله وأقر بذلك الراكب وأدعى جوحه وعدم قدرته على منعه ولو رثة القتل
وهم أولاده القصر وزوجته لا غير وصى عن القصر هو وكيل عن الزوجة أنكر الجموح
وعجز الراكب عن منع الفرس فكلف مدعي الجرح من المنع بيعة ثبت دعواه بعجزه عن
المنع المذكور بناء على قتيلا صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضي الجيزة فمصلها أنه
إذا تحقق عجزه عن المنع حتى أتلفت أنفاسا فدمه مقرر والقول لأولياء القتل بينهم
والبيعة على مدعي الجرح عن المنع مؤرخة في ١٤ من سنة ٧٠ ثم كاف القاضي
المذكور مدعي الجرح بيعة فحضر عن اثبات دعواه وأولياء القتل فاصرون خلا زوجته
فما يصنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (أجاب) لا تجرى النيابة في الخلاف فلا
يصالح الوصي والوكيل إلا في مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لحكمهم اليقين
الشرعية حيث كانت لازمة بالنسبة إليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملي في جواب
سؤال عن امرأة ركب فرسا فجمع بها ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا أنه إذا لم ينفق
جوحه بان لم تقم بيعة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول أولياء القتل
لأنكارهم الجموح يمينهم اه وفي حواشي الدر قال الحاكيم الشهيد في السكافي
وإذا سار الرجل على دابة أي الدواب كانت في طريق المسلمين فوطئت أنفاسا فبدأ
رجل وهي تسير فقتله فديته على عاقلة الراكب وذلك لأنه مستعمل للدابة من مكان
إلى مكان وهي مجبورة على هذا الفعل من جهته فصارت جنائيا بمنزلة جنائيه غير أنه
خاطئ فوجب الدية على عاقلة والسكافرة لانه قاتل حقيقة اه وهذا إذا لم يثبت
القتل بأقراره أما لو ثبت به فالدية في ماله في ثلاث سنين لأن العاقلة لا تعمل ما وجب
بالأقرار كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة عما مضى من دعوى
أبو طالب بطريق وكالته عن زوجته أخيه أبا القمين وبطريق وصايتها الشرعية على أولاد

أخيه القصر الأربعة وهم ثلاث بنات وذو كل من علي أحمد ودرويش حلاوة
وأبراهيم فراج بأن المدعى المذكور مطالب منه انقضاء للجهادية فقبضوا ما طلب منه من
الانقضاء ومن جلتهم - م - أخ له غير المتوفى وكذا المتوفى وأرسل بعضهم بركب في البحر
ومن جلتهم أخواه سيد خاف المتوفى وبديوي خاف غير المتوفى والمدعى المذكور سافر
في البر مع باقي الانقضاء المطلوبين منه للجهادية وصار إلى أن وجد المراكب التي كان بها
أخواه المذكورين مستوية على شاطئ البحر بالناحية ووجدنا سيدا خلفا ملقى طريقا
بالمراكب التي كان بها وهي في يد رجل يدعى محمد اعطية وكان المدعى عليهم المذكورين
بمراكب أخرى ووجدنا سيد المذكورين ضروبا بقبضت في أم رأسه من مشاعظم رأسه
وهو لا يتكلم فسأل من كان حاضر ائمن فعل بأخيه ذلك فأخبروه ان الثلاثة الانقضاء
المدعى عليهم المذكورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا ينشأ جرون مع شخصين من
بلدته فاراد أن يخاض بينهم فضربوه فحين سمع ذلك أحمله وصار ذا فراس إلى أن مات
بسبب الضربة التي في رأسه وان المدعى الوصي الوكيل المذكور لا يعرف من الذي
ضرب أخاه المذكور والضربة المذكورة ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه إلا من أخبره من
كان حاضر حين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذكورين أن يخبروه عن قتل أخاه
المذكور ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعي وذو كرا المدعى عليهم - م -
المذكورون انهم كانوا جالسين بمراكبهم بالبحر بشاطئ البحر فمضوا فقبضوا
عليهم وسجنوا وانكر وأما هذا (أجاب) لم تتوجه خصومة على أحد الآن ولم
تصح الدعوى وبها مفتوح فان ادعى الولى على غير ركاب الفلك التي وجد بها القتل
وهم الانقضاء المذكورون وأثبت دعواه عليهم - م - فضى على عاقلة هم بالدية في ثلاث
سنين وان لم يقم البيعة فليس له الا عين واحدة على كل منهم ومنع بعدها وان ادعى على
ركاب السفينة التي وجد بها القتل - ل - أو على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة
على جميع الركاب والدية على عاقلة لهم في ثلاث سنين والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل ادعى على آخر أنه ضرب به ببندقية في رجله فمات بها حتى برئت مع شين
وذهب بعض قوتها وصار يعرف جرحها جرحا خفيفا ويريد اجراء ما تقتضيه الشريعة في
ذلك فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ هو الذي
ضرب الرجل المذكور بالبندقية المذكورة في رجله من غير قصد ولا بيعة لادعى فهل
أقرار الوالد على ولده القاصر في هذه الحادثة معتبر شرعا وماذا يلزمه (أجاب) لا يعتبر
أقرار الوالد على ولده القاصر بمثل ذلك فلا يؤخذ القاصر بموجب أقرار أبيه المذكور
وان أثبت المدعى دعواه المذكور كورة على الاب بالوجه الشرعي حكم عليه بموجبها
والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بمجر وحاه ثلاث ضربات بحدود
في طريق عامة بمصر جميع البلاد يعمل غير مملوك لاحد بهيئته من البلاد منها هو بعيد

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه ساعة لا يسمع منه صوت ولا بندقية لمعقه في الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو بقرب اخبية غير انه بما ورة اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلاد (اجاب) اذا وجد القاتل في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليه القسامة وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والسكلا فالدية في بيت المال وان انقطع عنهما منفعة المسلميين فدمه هدر وكذا اذا وجد في المغارة وليس بقر بها هران كذا في محيط السرخسي افاده في حواشي الدر عن الهندية ومن ذلك ومما هو حواه به لم اجد ادم القاتل المذكورا اذا وجد في مكان بعيد عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض ملوكة لثخص او في استقاه بطاريق الوقت ولم يكن بقرب اخبية وليس ملو كالا حدولا انتفاع به لعامة المسلمين بخوماذ كرحيت لم يبع لم قاتله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بنبوت في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالزى طام بحملة بلاد وهي في وسط اطيان قرية واهلها الا يسمعون الصوت من محل القاتل وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في الترععة وقت وجود القاتل فيها (اجاب) براعي حال المسكان الذي وجد فيه القاتل فان كان ملو كاتجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وان كل من باحافان كان قريسا من مصر او قرية او ارض ملوكة بحيث يسمع منه الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى والامصار والاراضي والدية على عواقلهم فان لم يسمع منه الصوت فلا قسامة ولا دية على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والسكلا وان انقطع عنه منفعة المسلمين فدمه هدر وانما تجب القسامة والدية على الاقرب بان ادعى الولي على المالك او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان كانوا يجمعون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكلف الولي اثبات دعواه فان عجز حلف المدهى عليه يمينا واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها يديها ضربا ثقيلا فالقتل الجني عليها جنياما يتا بسبب الجنابة عليها واصترفت الجنابة بذلك فاذا يلزم الجنابة لورثة الجنين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالقتل جنياما يتا استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اي دية الرجل لو الجنين ذكر او عشرين دية المرأة لو الجنين انثى وكل منهما نجسا ثمة درهم في سنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها بائنا ومعهما منه بنت اسقطت حقها في حضانتها فاخذها الاب وسلمها لاخته لترضعها فكثرت معها مدة وماتت البنت عن أبيها ثم مات الاب من ورثة فادعت ورثة الزوج ان البنت ماتت من عدم رضاها الابن لكون

٢٧ ١٢٧١

ربيع الاولى

٩ ١٢٧٢

شعبان

١١ ١٢٧٢

امها تر كتمها لاييها باختيارها ويريدون الزام الام بديتها بسبب تركها لاييها فهل والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مظا ابة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا اسقطت المظلة باثناحقها في حضانتها بنتها لاييها فاخذها الاب وورثها لاخته لترضعها ثم ماتت البنت لا يكون لورثة أبيها مظا البنته الام بديتها والحال هذه يبرر دعواهم المذكورين دون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة ثمان سنين واخذت دية من قاتله بالو جه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده القصر والحال انه مات عن امه وزوجته وعن ابنين وبنيتين قصرو ترك ما يورث عنه شرعا فهل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما فمات تركه وقسم الدية بحسب الميراث حيث كانت موجودة وماذا يخص كل وارث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ ما يخصهما من تركه القاتل المذكور بالافروضة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسم الدية على فرائض الله تعالى كسائر امواله فالزوجة الثمن فرضا وللأم السدس كذلك والباقي للأولاد المذكورين تعصية المذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنابيت بحرمة عن المحدثات الدم وكسرت العظم ولم تقيرا ضربات ووقع مغمى عليه ثم مات بسبب ذلك بعد مضي يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البينة على هؤلاء المتهمة وشهدت بشهادة الضرب منهم يكون ذلك موجبا للقصاص أو للدية وهل اذا كان احدا الاربعة غائبا واقامت البينة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكمهم على الجميع ويقتصب من حضر خصمائه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة ارباعها (اجاب) موجب القتل بالنابيت المذكور التي لاحد يدبها اذا ثبت انه حصل من ضرب الاربعة الاثناضاص المذكورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو انفردت كل ضربة منهم لقتلتا ولم يعلم المثنى منهم من غير المثنى وشهدت البينة بذلك وانه لم يزل صاحب فراش حتى مات دية مغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على مذهب الامام ابى حنيفة ارباعا على عاقلة كل واحد من القاتلين ربع الدية ان كانت لهم عواقل والا ففى اموالهم ولا ينتصب بعض القاتلين خصما عن باقيهم فلا بد للحكم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البينة بمحضره والله تعالى اعلم (سئل) في عبد بالغ رقيق جنى على قاصر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينه في يده وسال الدم ولم يمت القاصر واقرا الرقيق بالجنابة على القاصر بحضرة ابي القاصر وسيده فاذا يكون الحكم في الاقرار المذكور من الرقيق بتلك الجنابة المذكورة (اجاب) جنابة العبد على طرف الحر ولو هدم او جرحه لا دفع او القاء لا القصاص اذا لا يجزى بين طرفي حر وعبد فاقرا را العبد بذلك لو عمل به لظهر في حق المولى فيوقف على تصديقه الا ان تقوم بينة على تلك الجنابة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بجندائها حريم

١٧ ١٢٧٢

شوال ٢٦ ١٢٧٢

ذى الحجة

٢٩ ١٢٧٢

صفر

٢٢ ١٢٧٢

ربيع الاول سنة
١٥
١٢٧٤
مطلب لو حفر في جداره
لا يضع الحافر بوقوع
احديه

ربيع الثاني
٨
١٢٧٤
مطلب في حكم الشبهة
اذا اقدمت ولم يبق لها
اثر اختلاف في ايجاب
حكومة عدل

صفر

٢٨
ربيع الاول
١٢٧٥

١١
١٢٧٥

مختص بها ملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها قردى فيها حيوان وهالك فإذا
يكون الحكم في ذلك إذا كان الحافر غير متعمد حفرها (اجاب) اذا كانت الارض
التي حفرت فيها تلك الحفرة ملوكا كذا للحافر فتلج بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا
ضمان على الحافر المذكور والاضمن حيث لا اذن من الامام أو نائبه بالحفر وكانت
في عمر الناس واقعة تعالى اعلم (مثل) في رجلين ادعى على آخرانه ضربهما بخشب فشمج
رأهما واما وان الشجرتين قد حمل فيهما البر ولم يوجد لهما اثر وسئل من الضارب فاجاب
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي فحكم لهما القاضي على الضارب بنصف عشرة دية
النفس وحصلاته بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للذعنين فهل لا يكون الزامه
بما ذكرنا فاذنا عليه وعليهم ما اردوا اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور
(اجاب) اذا التهمت الشبهة ولم يبق لها اثر فلا شيء فيها عند الامام كنبات السن وفي
البرجندى عن الخزائن والمختار قول أبي حنيفة وعليه اعتماد الجمهور في النسفي وغيرهما
لم يكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياسا ولا يستحسن ان يجب حكومة عدل مثل
أجرة الطبيب وهكذا كل جراحة برئت كافي تخرج العلامة قاسم قال الساجاني
ويظهر في رجحان الاستحسان لان حق الادعى مبنى على المشاحة اه وفي البرازية
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول
الثاني قال الفقيه القنوي على قول محمد انه لا شيء عليه الا ثمن الادوية قال القاضي انا
لا اترك قوله ما افاد ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارض تلك الشبهة بعد برئها
بلا بقاء اثر والله تعالى اعلم (مثل) عن دعوى مرسلة من طرف قاضي الجيزة مضمونها
في ورثة ادعى على آخر بان جدهم كان من طلبة فطعت مورثهم فكسرت هامة
واضلعه من الجبهة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع وجهه اليمنى ومات بسبب ذلك
بعد ثلاثة ايام وهو ملازم للقراش ويطلب منه بما يترتب عليه شرعا فاذا يلزم صاحبها
(اجاب) حيث انفلتت الجماموسة المذكورة من يد صاحبها وانفلتت انسانا او مالا
فلا ضمان اذا اجمعا جبار والله تعالى اعلم (مثل) من طرف قاضي الجيزة بماء مضمونه
ان قتيلاين وجد في بركة ادعى اولياؤهما على رجل بقتلهما بالارصاص عند ابي البرية
المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في بركة
غير منتفع بها العامة المسلمين ولم يدركا له قدمه هدر وهما اذا لم تمكن ملوك ولا قرية
من الملوك ولا من الاخبية أو الفسطا بحيث يسمع الصوت منه ولا وقفا ولا فعلى
المالك أو ذى اليد أو على أهل القرية أو اقرب الاخبية كافي الدر والله تعالى اعلم
(مثل) باقادة واردة من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨
بتقصيد طلب الجواب عن السؤال المرد بالشفقة من مفتي مديرية جرجا الواردة للمحافظة
باقادة من وكيل مديرية جرجا بتاريخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور

ولفظه

شعبان

واقظه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية
حفظه الله وايضا بجاء سيد انبياء آمين حاصله ان شخصاً اشاجر مع رجل آخر فقامت
زوجه لثمنه منه وعلى كنفها ابن لها صغير قد دفعها الرجل فوقع ابنها على الارض
ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دية
على الدافع أو على والدته أو على مامعا افيدونا ما جورد من من رب العالمين من طرف
محسوبكم راجي دعاءكم شرف الدين على مفتي مجلس جرجا في ٢ شعبان سنة ١٢٧٨
(اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها يدفع الرجل المذكور فالدية على الرجل
خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط أو بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع
المذكور فقط أو بهما معا اذا لام حينئذ كالة في يده ويبدل له ما في الانقروية من التاسع
في جنابة الدواب وفي الكافي نخجها بلا اذن فوثبت على شيء أو ووطئته ضمن الناحس
لا الركب لانه متعمد في القسب فيجعل كالمباشر في الضمان اه ومثله في رد المختار
من جنابة البهائم اذ القتل بالوطئ مع وجود الركب على الدابة ينسب لقتل الركب
ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (مثل)
باقادة واردة من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي
اسيوط مضمونه في رجل هلك عن ورثة باقرين وقاصر بن فادى رجل آخر بطريق
النيابة الشرعية عن الباقين والقاصر بن على اخوة ثلاثة من أهل محلة كبرى بهادار
الميت أيضا ان كلامهم ضرب بهما بنوت في رأسه على التعاقب فوقع طريقا في ارض
الهلة المذكورة ومات بسبب ضربة أحد هملابيه وهو برأ من عدا همل من أهل الهلة
المذكورة فهل اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق
شرعي وثبت وجود القتيلا في الهلة المذكورة تترتب القسامة ويقضى على المدعى
عليهم أو عواقبهم بقدر ما يخصهم من الدية ويسقط باقيها تبرئة المدعى من عدا همل
أولا قسامة ولادية ولاعين جهة القاتل واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع
الولى من التعليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع
الولى من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون
مطلب الولي واذا حلف المدعى عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه الحادثة فالحكم انما
يكون بكامل الدية عليهم أو على عواقبهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين
وبرأ باقي أهل الهلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح
السكرتير الامام الزيلعي في نظير ذلك مما يفيدان الشرط اما الدعوى بالقتل على الكل
أو بعض معين أو بعض غير معين وهما من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (مثل) باقادة
واردة من المحافظة تاريخها ٢ جادى الاخرة سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال صورته في رجل
مسلم قتل رجلا لا مسلمة ما حصلت المطالبة من اولياء المقتول بدمه فما يستحقه القاتل

١٨
١٢٧٨
مطلب دفع امرأة فوق
ابنها ووقعت عليه ومات
ضمن الدافع مطلقا

محرم
٩
١٢٧٩

(اجاب) اذا قتل المسلم مستامعا هذا أو شبهه هذا أو خطا وثبت ذلك بالوجه الشرعي فلا قصاص على القاتل واختلف التمسح في تسوية المستامن بالمسلم والذي من حيث ايجاب الدية بقتله فبعضهم صحح ايجابها على قاتله المسلم أو الذي وبعضهم نفى الدية بقتله أيضا فقال ولادية للمستامن هو الصحيح لكن يزم بالتسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وصححه الزياهي واستظهر الرمي ما صححه الزياهي فقد اختلف التمسح والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعي عليهم تعدوا على شقيق المدعين وضر بوه هذا عدوا وانما يثبت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ما رواه بالاطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليهم بالنبوت المرقوم وان المدعي عليهم اخذوا جثته وصار المدعون يتفقون موته هم المرقوم فلم يجدوه وان ميراثه قد انصرف فيهم من غير شريك ويطالبون المدعي عليهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطالبوا سوال المدعي عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مسموعة شرعا يترتب عليها سوال المدعي عليهم واذا قلتم به معاها وسئل من المدعي عليهم وانكروا وعجز المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتسوية بين المدعي عليهم يجابون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منعائهم عيا (اجاب) اذا عرف المدعي قتلته بذكر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما نهج به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مسموعة واذا عجز المدعون عن اثباتها بالكيفية بعد انكار المدعي عليهم يحلفون اليه بين الشرعية فاذا حلفوا منعوهم من دعواهم عليهم م حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من مديرية الشرقية مؤرخة في ۷ ربيع الآخر سنة ۸۷ مضمونها ووردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بقصد تقديمها لسيادتك واعطاء القول بالحكم فيها فلزم ترقية لسيادتك الامل من بعد رؤيتكم بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضي وصورة افادة القاضي المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد فالمرجو الاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتي أفندي الديار المصرية فيما لو وجد قتيلا لم يعلم قاتله محتسبا بشاطئ نهر ليس بمملوكا بين خط متعدة فهل الدية والقسامة على اقرب الخطط مع سماع الصوت من محل القتل وهل القرب يعتبر من محل القتل للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المستققة للاهالي أي اهالي الخط المذكور كورة لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها وكيف كي بورود افادة حضرة مولانا الموما اليه ترسل لنا الاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محتسبا بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك اقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضي مملوكة الرقبة فعلى اقرب

مطلب الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال لا تعتبر في ايجاب القسامة والدية على مزاريعها

القرى من ذلك المكان بحيث يسمع الصوت ايضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون كالمملوكة اما الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تعتبر في ايجاب ذلك على مزاريعها اذا ملك لهم فيما بل رقبته لبيت المال فهي لعامة المسلمين واعتبار اقرب القرى اذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل اقرب محلة منها هل وجود القتل ومحل ذلك اذا لم يثبت القتل على معين ولم تحصل الدعوى بالقتل على غير ملاك الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ۱۳ ذی القعدة سنة ۹۳ حاصلها ووردت مكاتبة لهذا الطرف من مديرية المنوفية بانه لما تحرر رالي حضرة قاضيها بالاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي في دفع الدية المقطوعة على ثلاث سنوات ان كان عند مضي كل سنة يدفع قسطها او يجري تحصيل القسط في اثناء السنة شيئا فشيئا لان ولدي ابراهيم موسى المقتول من زاوية البقلى المقطوعة دية والدهما على ثلاث سنوات يرغبان الاستيلاء عليهما من عيسى ومحمد المحكوم عليهما شيئا فشيئا وهو يريد اداء قسط السنة عند انقضائها افيد من حضرة القاضي الموما اليه بالدية بناء على ما رغب به مفتيها بلزوم مخامرة حضرتهكم فبناء عليه لم تحرر به حضرتهكم للافادة عن ذلك (اجاب) حيث وجبت الدية في مال القاتل في ثلاث سنين في كل سنة الثلث فلا يجب عليه اداء قسط السنة الا بتمامها اذ هو الاصل لكل قسط كما في سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما اذا كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث تجب في ثلاثة اعطية وان خرجت اعطيتهم الثلاثة في اقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحدهما وان في المسئلة املوا كانوا من المرتقة فتجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في اقل كما صرحوا به فرقابين وجوبها على أهل الاعطية وأهل الارزاق وصرحوا أيضا في وجوب الجزية على الذي بانها تجب في كل سنة واختلفوا في وقت الوجوب فعندنا وجوبها باول السنة لانها جزاء القتل وبعد الذمة يقطع الاصل فيجب خالفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل عند الامام في آخر الحول تخفيفا وباداء قسط شهرين عند أبي يوسف في آخرهما وقسط شهر عند محمد في آخره كما في القصة تاتي عن المحيط والحاصل انها تجب في اول العام وجوب موسعا كالصلاة وانما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر لانه سهل والتخفيف عليه كما في رد المحتار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب بشيء منه قبله بالاولى ومن هذا يظهر انه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسطة على ثلاث سنين باداء قسط كل سنة الا عند تمامها اذ هو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت فلا يباس من اداء القسط منه تسهلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر لي في جواب هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من نظارة الداخلية في ۱۶ ربيع الاول سنة ۹۴ حاصلها حضرة محافظ بورسعيد والقنال ارسل للداخلية مكاتبة أوضح فيها ان امرأة عيسوية وابنتها سلمتا

وكذلك أخوات المذکور ودة أسلم ولما نسبة أن المرأة وإن تم اقتلتا حضرة المحافظ
الموما اليه يرغب صدور المكاتب من طرف قنا إلى جهة الشام بحضور من يكون له حق
من ورة المقتولين لأجل المرافعة في مادة قتلها وحيث المفهوم من تلك الافادة أن
أهل المقتولين غير مسلمين فقتضى معلومية ما إذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا
الخصوص من أهل المقتولين الغير المسلمين أو يكون التعاضى من الشخص المذکور في
أمر قتل أخيه وعن المرأة الأخرى إذا كانت والدته أم كيف فإلزم تحرير محضر تكلم لورود
الافادة (أجاب) لا ميراث بين مسلم وغير مسلم إذ من شرط الميراث اتحاد الدين فإذا قتل
المسلم لا يكون أقربيه النصراني مثلا ولا ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال
أو للقصاص وإذا كان الأخ المسلم لم يثبت المقتولة أنما من أمها المقتولة أيضا يكون وادنا
لهما وله ولاية الدعوى بقتلهما بعد الموت سواء كان هدا أو شبه هدا أو خطا إذ لم يوجد
من يجنبه عن ميراث أخيه من الورثة المسلمين عند موتها يجب حرمان كائن مسلم لها
عند موتها أو أب أو جد كذلك وأما بالنسبة لأمه المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يجب
بحال حيث كان حرا غير قاتل لها وإذا كان للأخ الابن المذکور من يشار كفي ميراث
المرأتين المذکورين من المسلمين عند موتها يكون له الخصومة معها فيما يتعلق
بقتلهما فان كان القتل موجبا للمال با صله كقتل خصومة المحاضر من الورثة ويحكم
للجمل بالحق إذا حدد الورثة خصم من السابقين فيما يتعلق بالاموال وإن كان القتل
هدا أو موجبا للقصاص لا يحكم إلا بحضرة كل الورثة وطالبهم به - دالات المعتبر شرعا
والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من مديريه سيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها أنه
وردت افادة من حضرة قاضي الهندى المدير بقومها - سؤال يختص بقتل نفس
من كوربهائه قد اشبهه عليه الحكم الشرعى فيها ويرغب الاستفتاء من حضرة مفتى
المديرية ولما تحرر محضره وردت افادته يذ كرفيهائه بالنسبة بحسامة الاشتغال المكلف
بما قد صار مراجعته لى مكتب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح
وحصل عنده اشتباه في ذلك ورغب الاحالة على هذا الطرف بناء على بند اللامعة
ويرام النظر في ذلك والاجابة وصورة السؤال المذکور ما قولكم في رجل أقر على نفسه
أنه خنق مطلقته حتى ماتت وأنه حفر لها حفرة في منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعد ما بنا
له منها حيازا هال عليه ما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخرون غير ابنان آخران
فهل والحال هذه يؤخذ بأقراره حيث كان مكفطا ثامنا ويسقط هذه القصاص لارث
ابنيه منها فأوجب على أبيهم ما منه ويجب عليه وية أن لا نقلبه مالا بالسقوط ويكون
لولديهما منه النصف في ديتيها ولولديهما من غير النصف الباقي ولا ينهما منه دية شقيقة
ثلاثا ولا أخويه لأمه - ما المذکور الثلاث أولا ميراث من القصاص لابنه الذى أقر
هو أنه مات بعد ما ودفن معها لأن فخر حياته من أمه لم يعلم إلا أنه فيتم في ذلك ويكون

الارث لابنه منها ولا ينهما من غيرهما ثامنا ولا ينقلب الموروث من القصاص مالا ويسقط
بقدره من الدية أفسدونا (أجاب) نعم يؤخذ الرجل المذکور بأقراره والحال ما ذكر
ويجب عليه ديتان في ماله دية مطلقته ودية ابنه المقتول ولا قصاص عليه إذا قتل لو
كان موجبا للقصاص ينقلب مالا لورثته ابن القاتل عليه وهذا أحد ابني المقر وارث
على أبيه لا محالة في قتل أمه وأخيه والقاتل مباح مرة محروم من الميراث سواء أوجب
القصاص أو المال فان كان دعوى أولاد المقتولة توافق إقرار الرجل المذکور
في ترتيب الموتى قسمت دية المرأة على أولادها الاربعه أرباعا وما أصاب المقتول منهم
بعد ما يكون هو وكامل ديتيها لأخيه الشقيق فيما ذكر الثامنان ولا أخويه لأمهما
المذکور كورة الثلث أما لو خالفوه بان ادعوا سبق موت الابن فان اتفقت الأولاد الثلاثة على
ذلك تقسم الديتان على حسب ما اتفقوا عليه وإن اختلفت الأولاد فيما بينهم في تقسيم
موت الأم أو الابن فما يتحقق شرعا تجري القسمة على موجبيه هدا ولم يظهر وجه
الاستفهام الأخير في السؤال ولم يتضح المراد منه والله تعالى أعلم (سئل) بأفاده من
رئيس مجلس الأحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ مضمونها أن قاضي المجلس أوقى قضية
قتل على قشوقش من ناحية برقاسة التابعة لمديرية البحيرة وسلب نفقده المسؤول
فيها أشخاص من تلك المديرية وتبين أن المذکور له ورة تبلغ وقصر البالغ منهم زوجا
المتوفى قد اشهدنا على أنفسهما بأنهما الارغبان - مع قضية قتل مورثهما المذکور شرعا
ويرغبان سماعها سياسة وصدر بذلك اعلام شرعى من حضرة قاضي المديرية ولما
احيل على حضرة قاضي البحيرة رؤية المادة شرعا وتحرير الاعلام بما يتم عليه الحال
لوجود الورثة القصر المذکورين أعطيت منه الافادة للمديرية بما يفيد حضور ابراهيم
قشوقش الوصى الشرعى من قبل حضرة على أولاد أخيه على قشوقش المتوفى المذکور
وهم محمد ومولى وعلى وخزينة وأنه ادعى بطريق وصايتة المذکور كورة على كل من
عبد الواحد الخولى وعلى ابى حلوه بأنهما اشتركا مع بدوى قطعات في ضرب على قشوقش
المتوفى المذکور بنبوت من خشب حتى مات على قشوقش المذکور بسبب الضرب
المذکور وذلك هدا وعدوانا منهم عليه وإن كلا منهم أقرب بذلك طائعا مختارا أو يطلب
أبنا ذلك على المدعى عليهم أو باسبوابهم ما عن ذلك قد انكر أو صار ثبوت الورثة شرعا
وأحضر المدعى المذکور بينة شهدت بأعتراف المدعى عليهم المذکورين بالقتل
المذکور وذكر حضرة القاضي أن المدعى رضى به وجب دعواه التى ادعاها هو القصاص
فقط لا الدية وليس للوصى القصاص بل أنه صالح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث أن
حضرة القاضي الموما اليه لم يحرك اعلاما شرعيا بما يقتضيه الحكم الشرعى في هذه القضية
رؤى لزوم استفتاء حضرة تكلم عن هذه المادة وهل له أن يستوفى هذه القضية ويحضر بها
اعلاما شرعيا يحكم به شرعا أم كيف ولذا ألزم تحرير محضر تكلم تؤمل ورود الافادة عن

ذلك لاجرام ما يلزم (اجاب) علم ما بافاضة المجلس وحيث ان وراثته المقتول المذكور منحصرة في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى بالقتل العمد على المدعى عليهم ما وادعى به وهى القصر المذكورين لدى القاضى واقعت البيعة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكور من قبل الوصى المذكور فة ط فلا يتأتى الحكم من القاضى على المدعى عليهم ما بالقصاص بطلب الوصى اذ ليس له ذلك وانما الصلح برضاه مع المدعى عليهم بما يخصهم ما في مقدار الدية بالنسبة لتصيب القصر فاذا صار الامتناع عنه توفى الحكم بالنسبة لهذه الجناية على بلوغ القصر او احدهم وطلبهم مع باقى الورثة اليما الغنى القصاص بناء على ما عليه العمل الآن او حضور الورثة الباقين ودعواهم بما ذكر لدى القاضى واقامة البيعة وطلبهم القصاص جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضى به في حال صغر باقى الورثة وحينئذ يقرر الاعلام الشرعى بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيقرر الاعلام بما يستقر عليه الحال وبالجمله فلا يتأتى تقرر بر اعلام الاتن من القاضى بشتمل على حكم بدوت هذه الجناية قبل حصول شئ مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من الحقايق في ربيع الاخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضى افندى مدير يجرى ارسال لهذا الطرف مكتبة في ٢٦ الماضي ومعه صورة سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها على حضرة وقاضى افندى المدير يقرص الاستفتاء عنه فبناء عليه اقضى بغيره ومعه السؤال المذكور لاجرام ما يتراعى وصورته سئل عن رجل مات قتلا فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضربوه بثلاث بنادق الاولى لم يصبه منها شئ والثتان اصابته رصاصة منهما لم يعلم ضاربها الكون ذلك كان ليلا وهو باث في زراعة القمح تعلقه البعيد عن بلدة المدعى عليهم بعد ايتنا بحيث لا يسمع الصوت من السكان المذكورين لاهالى الناحية ولا يهضهم وبسماح المدعى عليهم دعوى المدعين المذكورين في كروانهم خرجوا ليل الحبل دركهم في الحفظ اسكونهم خفرة فراوا اشخاصا في غيط احدهم شيخ الخفر في السكان المذكورين سرقون من زراعة القمح لصوصا فارادوا منهم فلم يمتنعوا وضربهم الاصوص اوليا بالبنادق فلما لم يقدروا على منعهم ضربهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم يعلموا هي رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتعين فيه القاتل من غيره ولا شئ على المدعى عليهم وما اذا اعتبر فهل تطلب بيعة من المدعى عليهم ان المقتول كان يسرق من زراعة احدهم ولم يقدروا على منعه الا بالقتل ويكون كسالة اقراروا احد معين بالقتل يدعى ما ذكره اذا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكورين بيعة عن محل القتل حسبما ذكر اعلام ومع الاثبات ينشئ عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق

ولم يمكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعى عليهم وان كانت دعوى المدعى غير مبررة شرعا لعدم تعيين القاتل حسبما هو بين اعلام (اجاب) بناء على مكتبة سعادتك وما طالبه - حضرة قاضى افندى مدير يجرى ارسال بافاضة الحكم الشرعى من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدى الشقين المحرر باعلى افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومقتضاها الى حضرة رئيس مجلس اسبوط في قضية القتل المحاصل الاشتباه فيها من حضرة وقاضى افندى مديرية المذكورين الى آخر ما توضح فالذى يقتضيه الحكم الشرعى في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة المقتول على الثلاثة الاشخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير مبررة شرعا ولا يستتب عليها سؤال المدعى عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول بالرصاصة التي اخذت من يددة احدهم لا يعلمون الضارب لها منهم وباب الدعوى مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعى تسمع ويترتب عليها وجوبها والافهم ممنوعون شرعا ولا شئ على المدعى عليهم بمجرد ما كان الاقرار الصادر من المدعى عليهم على اوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شئ من قصاص او دية اذ لم يوجد من احدهم نسبة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال ويؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به العلامة خير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جماعة بواردية ويؤخذ حكم الشق الثاني مما صرح به العلامة المذكور ضمن جواب عن سؤال في امرأة ادعت على الراعى والله تعالى اعلم (سئل) بافاضة من قاضى ومفتى مديرية البصرة في ٢٣ ربيع الاخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس ايتاى اسكندرية احال على هذه المحكمة نظرت دعوى محمد زغلول الخوا في المقيم بكفى عثمان بمديرية البصرة على احمد حسن الجعفرى البر برى شان تعذى المدعى عليه على حسنة زوجة محمد زغلول السالف ذكره واطلق المدعى عليه المذكور في المرأة المذكورين بدقية معلومة بارودا ورشاعمداعد وانا بغير حق في جنبها الا يسروجرها جرحا ملسكاسال منه الدم وماتت المرأة حسنة في الليلة التي ضربها فبببب الضرب المذكور وخلفت من الورثة زوجها محمد زغلولا المدعى وولديه زوينة من زوجها المرقوم والسيد من غيره وبهذه الدعوى قد صار استجواب المدعى عليه وانكر جميع ما ادعى به واثبت المدعى وفاة المرأة المذكورين ووراثته مع باقى ورثتها الماشر عا بالطريق الشرعى فهل ينتظر بلوغ السيد احد الورثة لانه اجنبى عن المدعى للحكم في هذه الحادثة ام اذا اثبت المدعى على المدعى عليه دعواه القتل يجرى اتمامها ويحكم فيها بما يثبت شرعا (اجاب) صرح علمنا ونايان للكمبار من ورثة المقتول عمدا القود قبل كبر الصغار في قول الامام ابي حنيفة الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير والذي مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصر في احد شرىكي الملك اذا كان اجنبيا عن الشريك الا بغير الصغير اماما مثل الزوج او الزوجة اذا

جمادى الاولى

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبى كما افق به العلامة ابن الشلبي وبنما على ذلك
فلزوج المرأة المقتولة هذا المذكورة القصاص قبل كبرولها السيد المذكور المرزوق
لها من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من قاضي مديرية
الشرقية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل عمال نظرها عليه مقيمة بمضبطة
مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٠١ حاصلها ادعى رجل وامرأة على
رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدينتين في بطنها برجله وهي حامل عدا
عدوانا فاستعطت بسبب ذلك جنينين ذكرا وانثى تسمى الخناق وبقياحيين نحو ست
ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك عن والده المدينتين وانحصار ارضهما فمما بلا
شر يكتو وطالباه وعاقلة يد يتهما الشرعية وسالوا له عن ذلك فسئل المدعى عليه
عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا ونحو رد على هذه الصورة من طرف القاضي محضرة
مفتي المديرية بالاستفهام عما يقتضيه الوجه الشرعى من طلب البينة على الدعوى بتامها
او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديهما ثم طلب البينة على الجنانية كالجاري في
مواد القتل وهل يحكم بديه الجنينين في ثلاث سنين بعد الثبوت فاذا حضره المفتي
المذكور انه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت
بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الواردين المذكورين بقتل ولديهما بضرب
بطن امهما برجله فالتقما حيين وما تابعد ذلك من ضرر به دعوى بقتلهما كسائر
الدعاوى باقتل الموجب للدية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان لاقا قتل عاقلة ولم
يكن ثبت القتل بالاقرار واما على القاتل من ماله فغير اى فيها اثبات الوفاة وحصر
الارث والحكم بذلك قبل الحكم بموجب هذه الجنانية ثم يحكم بموجبها كسائر دعاوى
القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١
مضمونها ما تليت بالاحكام قضية قتل زنا في جمعة من القصير قد تراسى لزوم ارسال
الاعلامين الشرعيين الصادرين في هذه المادة من محكمة اسبوط احدىهما بتاريخ
٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذي
تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلته كما لا فائدة ما تراسى في ذلك ومضون الاعلام
الاول الحكم بالمنع عن الدعوى له المدين فيه من اثبات القتل العمد بعد اثبات الوفاة
وحصر الارث منه ما وقتا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس
ابتدائي اسبوط لسماع الدعوى ثانيا لكون الورثة اضر واشهودا تشهد طبق دعوهم
فشهدوا كذلك واعذر المدعى عليه فعرف بان الشاهد من خصمان له بسبب مشاجرة
حصلت بينهما ولم يعدم اعتبار القدر المذكور شرعا طالب من الورثة تركية الشاهدين
فتركيا سر اثم علمنا ولم يبد المدعى عليه فيما قادم حككم على دياب بن عبد العاطى
المدعى عليه بقتله قصاصا في مورثهم زنا في جمعة من عبد ربه وكتب عليه من مفتي
مجلس استئناف قبلى ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكر ثم كتب عليه

من ارباب المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١
بالاعلام على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه
المؤرخ ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ غرة ١٧٤ سجل دعاوى المهرين من محكمة
مديرية اسبوط لم يظهر ما يطل الحكم بالقصاص على دياب المذكور به هذا الاعلام
وحينئذ فلا واية القتل حتى استيفائه منه شرعا حيث الحال ما ذكر والله تعالى اعلم
(اجاب) بناء على طلب المجلس قد صار نظر الاعلامين المذكورين بكتابة سعادتكم
هذه فوجدنا فيهما المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ غرة ١٧٤ مضبطة وغرة ٩ سجل دعاوى
محكوم عليه بالقصاص لورثة المقتول على دياب بن عبد العاطى لثبوت قتله مورثهم هذا
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلى وحضرات اعضاء المجلس الشرعى
بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ٥ صفر سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم
عليه المتضمن طلب احواله هذه المادة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة لطعنه في
الشهود بانه يئنه ويدنهم خصومة اوضحها في الاعلام المذكور فضلا عن عدم معرفتهم
حقيقة دياتهم والذي يقتضيه الحكم الشرعى ان الطعن في الشهود بمطلق خصومة
بسبب مشاجرة حصلت كالوضع في الاعلام لا يقتضى رد الشهود مالم يبين وجهها
شرعا يقتضى رد الشهادة ويثبت كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين
بان الشهود لا يعرفون حقيقة دياتهم طعن مجرد لا يقبل فغير ما ذكر لا يقتضى نقض
الحكم بعد صدوره مستوفيا شرطا وبذلك الزم الاجابة والله تعالى اعلم

(كتاب الحيطان وما يتضرر به الجيران)

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة ومنزل انزعج الخارج وبجواره اقصاب لا منزل لها
سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند التزح يكون كل منهما ملزوما بتزح ما منزل
من اقصابه واذا توقف احدهما يجبر على التزح ويكون بينهما (اجاب) اذا كان
المكان المعسلا اجتماع الخارج فيه مشتركا تكون مؤن اصلاحه وتزحه على جميع
الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جدد بيته ويريد احدث شيئا يكت فيه فضر
بجواره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الاحداث
الاضرر بجواره واذا احدثها بالفعل يؤمر بسدها ولو كان بينه وبين جاره زقاق غير نافذ
(اجاب) في المضمرات شرع القذو رى ان الفتوى ان الكوة اى الطاقه ان كانت
للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها الاضرر والظاهر ومنه يعلم
الحكم في الشبايك المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا بجانب
جدارنا وتحت شبايكنا وهو مالنا ويحنا ونبي به طاحونة خيل وصاروا يقرصون عليه
مسكة فوق الحيطان مقابل ريجنا ومن ذلك حاصل ابنا ضرر من رائحة المسكة ووخم
البهايم وقلنا من ادارة الاحونة ونحن قد صار لنا نحو عشر بن عامي حملنا ولم يوجد

طاحونة بهذا المكان فهل يملك الأسباب يؤمر شرعا برفع الطاحونة ومنع الضرر دام لا
(اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر بجواره
ضررا يمتد الى الاقلا والاضرار البين ما يكره سببا لا يهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن
الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع الحوائج الاصلية كسد القنطرة الكلية والفتوى عليه
كما في تنقيح الحامدية واقضى بذلك المتأخرون الا سلام والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة
أرض ملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للجيران مفتوحة في تلك الأرض
وصاحب الأرض مراده بنائها واصفاها بمنزلة لاصلاحه وتحويل أبواب دور الجيران
من أرضه وقصها في الطريق السلطاني المعد لموم الناس فهل يجب لذلك ويجوز
ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من أرضه ويقصونها في الطريق السلطاني
(اجاب) اذا لم يكن لأرباب الأبواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستطراق
والمرور فيها يكون لها كهابناؤها وادخالها في منزلهم ومنعهم من المرور والاقلا
يكون لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا واحدا فيه طاحونة
للمسكن افتضرت الجار بسبب ذلك ضررا يمتد الى داره هل اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل
منها الضرر يكون لجاره منعه أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في
ملكه الا اذا كان الضرر بجواره ضررا يمتد الى داره فيمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة
الطاحونة المذكورة تضر بالجار ضررا يمتد الى داره من ذلك والاقلا والله تعالى اعلم
(سئل) في مسجد اختل البعض من دائر سطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول
الضرر بجيران الممسكون وبقى منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فادرجيران
المسجد اعادته ما هدم من طرف ناظر الوقف ليحول بين الاسطحة ولا لزوم له الى المسجد
لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهل لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود
النفع به لجهة الوقف واذا ارادوا رفع حائل بين اسطحتهم وسطح المسجد زائدا فيعلونه
من ماله لا أنفسهم (اجاب) ليس بجيران المسجد تسكين ناظره بتأخره فوق سطح
المسجد ليحول بين الاسطحة زيادة على حائطه الاصلية ويبعد المنهدم الى ما كان عليه حيث
كان الحال ما هو مستور والله تعالى اعلم (سئل) في قرن لقاهر آلت له بارث من أمه
معدة للاستغلال وله جار يعمل على مالك القرن بان بيت النار في حوش بيته وسماؤه في
اعلاه وهو مضر بطل ذلك ويريد تكليف المالك إزالة ذلك وإبطاله أو بيعه له أو يعيد
بناها ببناء جديد ليركب عليه ماله فهل اذا كانت أصلها بهذا الوضع من قديم
الزمان وتداولتها اليد المدة الطويلة والدهورا لمدينة لا يكون للجار المذكور
تسكين ماله كهابناها راد ماله ولا وجه شرعي واذا استولى الجار على القرن وجرحها
ومنع مالكها من الانتفاع به لمدة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة مثلها المدة المذكورة
(اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه كما في صرة الفتاوى

ويؤمر المستولى على القرن بتعديا برفع يده عنها ودفع اجرتها لها والحال هذه والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع الشرعي وله حق التعل على مدفن بجوارها انشا
عمارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثل دمه فهل لا يعارض
في ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له
بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بحدود معلومة
فاذعن الى ارحاظا من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط طاحونة
والحال ان وضع الحائز المذ كورة احده الجار المذ كور والحائط المذ كور متصل
ومتداخل بالدار المحدودة المذ كورة ودخل في حدودها فهل يكون الحائط المتنازع
فيه لمن هو وارض عليه الجذع الحادث او يقضى به لمن هو متصل بجداره اتصالا يبيع
وداخل في حدوده وله عليه بناء وهناك بينة تشهد بان البناء له والجار لم يذ كره يحضر
بينة تشهد بانها ملك له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازع الحائط وكان
لاحد منهما عليه جذوع وللا اتصال بان كان ذلك الحائط متصلا بالحائط على رواية
الجاروى يقضى لصاحب الاتصال على ما صححه الامام الجرجاني فالحائط في حادثة
السؤال للشترى خصوصا والجذع حادث فيؤمر بوضعه بغير حق برفعه اذا طلب
مالك الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احد جانبيه شارع نافذ
ومن الجانب الاخر شارع نافذ ايضا هدمه خوفا من وقوعه على امانة اسكنه آيلا الى
السقوط واراد اعادته واخراج روضته وفتح الشبايك وان يعلى بناءه كما كان بالصفة
التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته في الشارع
النافذ واراد منعه من اخراج الروشن والشبايك ومن التعل كما كان يكون بناء
بيت المعارض واطيا عن بيت المر يد للبناء فالتاثير بما يجرحه أو يظلم عليه أو يبد عليه
الموافقه هل يكون له اعادته ببناء بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتملة على
ما ذكر وليس للمعارض المذ كور منعه من ذلك لاسيما وبينه وبينه الشارع النافذ ولا
ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره
ضررا يمتد الى ماله الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف باب به من سكة نافذة
اراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عطفة غير نافذة وليست شارعا مابا بل هي خاصة
بسكانها فهل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العطفة الا برضا جميع اهلها ويكون
لكل واحد من اهل هذه العطفة منع الناظر من فتح الباب المذ كور من العطفة الخاصة
بهم (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العطفة المذ كورة بدون رضا اهلها والحال
ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وله حق الر كوب على مدفن
بجواره اعاد حق الر كوب كما كان واحدا شيئا كاملا على الشارع لجلب النور
والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكلفه ان يبد الشباك

ويهدم ما اعادة من حق الر كوبر على المدفن المذ كور متعلا بان الر كوبر من حق المدفن فهل لا عبرة بالتعلل المجرد عن الثبوت وللا مال التصر في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتا لا يكون للجار ولا لغيره المنع من الاعادة وليس للرجل المذ كور منع جاره من فتح شبك لاجل الاضاعة والمواحيث لم يكن مشرفا على ساحته التي يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك السفلى من مكان وآخر يملك العلوة منه فحدث الدولة طر يقا ورده منه حتى علا مساواة السفلى المذ كور وبقى العلوة بحاله فطالب صاحب السفلى من مالك العلوة دمه لاجل ان يبني بدل سفله ثم يبنى صاحب العلوة فهدم ملكه خصوص اذا كان العلوة لخل به (اجاب) اطلبه ولا يجبر صاحب العلوة على هدم ملكه خصوص اذا كان العلوة لخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلوة على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان متخرب بين بيوت اراد ان يحسنه طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للغير ان ضرر بين بذلك وشهدت اهل الخبرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذ كورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لم من ادارة الطاحونة ضرر بين للغير ان يمنع ربه من ادارتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طمحن اراد ان يشتري مكانا من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صاحب العقدة على يد بيته تشهد بذلك ثم بعد ان اشرا احداث طاحونة للسكراء متعلا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا ولطمحن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للسكراء يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للشري ادارة الطاحونة المذ كورة حيث كان في ادارتها ضرر بين بجاره على ما عليه الفتوى والافله ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مملوك اراد جاره وضع جذوه عليه وان يبني فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها وبناها اقوى بما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن ايضا واذا هدمها والحال هذه تكون مصونة عليه (اجاب) ليس للجار المذ كور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا البناء فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتعدي بهدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعلا بان فيها ضرر اعل داره والحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس بجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يعارض متخذ الطاحونة في داره خصوصا اذا رفع جارية الطاحونة على قائمين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمين (اجاب) اذا لم يترقب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين بالجيران لا يكون لاحد منهم معارضته ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

يكن فيها سوى بيت لمالكه له باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر باب من حارة أخرى وفيه حائل له شبك من تلك العطفة لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان ومراحض المنزل المذ كور منزلهما يضاف من تلك العطفة فاراد صاحب البيت ذى الباب الواحد بهدم بيته ان يبني في ارض العطفة بناء لنفسه متعلا بان العطفة خاصة به فهل على فرض انها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجاره ضررا ينافي حيث يتسبب عن بنائه وتضرره منه منع الضوء عن بعض امكنة جاره بالسكينة ويتسبب منه ايضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحضه المجعولة لمنزله في تلك العطفة من قديم الزمان ويمنع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحض المذ كورة (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذ كور لا يكون لذلك الرجل البناء في تلك العطفة بما يضر ويمنع من ذلك على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وآخر يملك مكانا فوقه فهدم ما جيعا وامرالحا كم صاحب المكان الاسفل برفع بنائه نخسة اذ فرع غير ما يذهب في ارضه مكانه فهل اذا بنى ورفعه العدد المذ كور بغير اختياره وبغير رغبته وكان يكتفى ببنائه الاصلى واراد صاحب المكان الاعلى ان ياخذ منه هو ضاملا زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح الاعتراض بما ذكر فلا يجبر صاحب المكان الاسفل على دفع شيء بمقابلته ارفاعه في البناء وان كان ليس له رفع بنائه عما كان عليه قديما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ويجوارها خربة له وللدار بيت راحة ومنزله من الخربة فباع الدار بحقوقها ومراحضها للرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبناها دارا ايضا ثم اراد ان يشتري الدار الاولى فترج بيت الراحة من المنزل المذ كور فهدمها الذي اشترى الخربة وبناها متعلا بالخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منه ولا عبرة بتعلله المذ كور (اجاب) اذا كان المنزل المذ كور داخل في شراء الدار لا يكون لمشتري الخربة بهدمه منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم يكن فيها سوى بيت لمالكه له باب من داخلها لا غير وسوى بيت آخر باب من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطفة نافذ لها من حائل تابع له من قديم الزمان ومراحض المنزل ذى الطريقةين ايضا منزلهما من تلك العطفة قبيل الحاصل المذ كور وايضا له شبك لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان فاراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذ كور بهدم بيته ان يختص بارض العطفة المذ كورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع الجار من فتح منزل مراحضه المذ كورة ويتسبب منه ايضا منع الضوء عن حائله المذ كور بالسكينة ومنعه ايضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه من البناء فيها والاختصاص بها حيث تحقه ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذ كور و بهدم مكانه من الانتفاع بمنزل مراحضه وابطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

سنة

رجب

المكان الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كون الباب حادثة لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترقب عليه عدم انتفاع جاره بمنزل مراحضة الثابت حقه فيه بتلك العطفة والفتوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر جاره ضررا ينافي في مرض الاختصاص بتلك العطفة يمنع الجار عما يضر بجاره ضررا ينافي كسد الضوء عنه بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئرا وعليه سقف وبناء مملوك لتغيرها فانهمدم السقف والبناء الذي فوقه وبناء المالك كما كان وحدث فيه طاقلة لاجل ان يلا من البئر من غير اذن المالك ويريد ان يلزم المالك البئر نصف ماصرفه من قيمة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك للبئر بشئ مما صرفه في بنائه المملوك له ويجبره على سد الطاقلة التي احدثها فوق البئر لاجل ملته من نفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس للمالك البناء مطالبة المالك البئر بشئ مما صرفه في بنائه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان لكل من بني آدم واليهام حق الشقة في كل ما من ضوئهم مملوك لم يحجز ببناء أو حب وله سقي شجر أو خضر وزرع في داره جلا اليه بجواره واوانيه في الاصح وبانه لو كانت البئر أو الخوض أو النهر في ملك رجل فله ان يمنع مرير الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يجده ماء بقر به فان لم يجد يقال له اما ان تخرج الماء اليه أو تتركه بشرط ان لا يكسر صفته ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب الملو من ملته من بئرها بدون مرور في أرضها لعدم ملك الماء قبل الاضرار بخلاف مالو ترقب على هذا الاستقاء المرور في ملكها حيث لها المنع من وجود ماء غيره أو ترقب ضرر رطلها السكن ر بما يقال فتح طاقلة من سقفه على هذا البئر لا يستقي منها يترقب عليه ضرر لمالك البئر بدعوى الاشتراك بعد زمن طويل استدلالا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لمالك البئر قياسا على ما قالوه في وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه ساء يدهى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور يستدل عليه بتركيب الباب فليحذر رواله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك استولى عليه احد المالكين واحدث فوقه بناء غير اذن شريكه واضر به ضررا ينافي واطلم عليه حوش بيته بالسكنية ولم يزل منه سد طاقته التي هي بحلب النور والهوا ففهل يؤمر الباني المتعدي برفع ما حصل به الضرر للشريلك واضر به ضررا ينافي (اجاب) كل من شركاه المالك اجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنا الو كالة فليس للشريلك المذكور ان يبنى لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففي التفتيح من الحيطان جدار بين رجلين أراد احدهما ان يزدق البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريلك اضر الشريلك بذلك أو لم يضر خائفة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمي يملك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساحا للناس في المرور منها ثم مات ذلك الرجل عن ورثة وهدم المنزل وصار خرابا فباعوه لاخر فهل اذا أراد المشتري الا ان

منع

١٢٦٥

١٣

شعبان

١٢٦٥

ذى القعدة

سنة

منع المار من ملكه يجاب لذلك ولا يجبر على مرورهم من ملكه واذا تعلل بعض الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يمررون منهم امددة طويلا حتى كانوا يمررون بالميت والعروس وان وكيل المشتري وعد البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك لاجرة بتلك العطفة يمنع ذلك والمالك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور بعض الناس من المنزل المذكور بمرضا المالك القديم لا يوجب حق المرور للامة فللمالك الا ان منع من يريد المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح لانه ليس عقارا ولا منقولا يجري التعامل بوقفه ولا عبرة بالنعول بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ويجوارها دارا لذي فاحدث الذي طاح ونة في داره ووضع الجار به على حائط جاره في غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين يقول اهل الخبرة وبثت ما ذكر يكون للجار منعه من ادارتها ومنع الضرر (اجاب) للجار المذكور منع الذي من وضع الجار به على حائطه ومن ادارة الطاحونة حيث تحقق الضرر اليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث شئ بباييك لاطل في منزله مطالبة على ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة موضوعة في عطفة غير نافذة من نحو مائة سنة وهي تستعمل بالاجرة والان اشترى رجل مكانا في عطفة أخرى بينه وبين الطاحونة المذكورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحونة متعللا بانها ترج بيته فهل اذا كانت قديمة وكانت بعيدة عن بيته وبينه وبين الشارع المذكور ولا تضر به ضررا ينافي لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط مملوك له وخاص به انشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشب بباييك في اعلى الحائط اطول من قامة رجل بحيث لا يقدر احد من روية ساحة بيت الجار ولا من روية مساكنه من تلك الطاقات والشب بباييك لعلوا فهل لا يكون للجار منعه من فتحها لاستحلاب النور والهوا ولا يكلف زيد المذكور بسد هاشر عا وليس للجار المعارضة في ذلك حيث كان الحال ما ذكر (اجاب) الفتوى على ان السكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر وينع من فتحها للضرر الظاهر استحسانا والا فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو وحريم للبلد عالمسا بذلك فهل لكل احد مطالبة برفعه ويجبر على رفعه ولو كان واسعاً حيث لم يستأذن في ذلك القاضي ولا اهية (اجاب) حيث بنى لنفسه في طريق العامة بدون اذن الامام او نائبه فلكل احد من اهل الخصوصية مطالبة برفعه وان لم يضره وظاهر الرواية ونقل عن الصغار انه انما يجاب المطالب لذلك اذا لم يكن له مثله وقال ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض المتأخرين لانه اسعج وارقق مع عدم الضرر كما يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

(سئل) في جماعة يملكون دارا ولم يسم ارض رزقة قريته منها فخر بيت الدار فبناها شيخ
 البلد دارا له قهر اعنهم وادخل فيهم اطر يقالاسلمين كانت الناس غرمته فبسبب ذلك
 صارت الناس غرم من ارض الرزقة واراد البناء في ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء
 الذي في الطريق المذكور ويبقى طر يقا كما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يجمع منه
 ايضا (اجاب) لا يسوغ شيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه من
 المرور فيها ولا البناء في ارض الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يريد احداث بناء طاحونة بجوار بيت رجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء
 لحصول الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن لصاحب البيت من المنع
 (اجاب) نقل في حواشي الدر عن الرازي ما نصه ان الدار اذا كانت مجاورة لدور واراد
 صاحبها ان يبنى فيها تنورا للخبر الدائم كما تكون في الدكاكين او رحي للمحن او مداخل
 للتصاريح لم يجز لان ذلك يضر بجواره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه اهـ ومنه يعلم
 الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان
 وقف بجوار المسجد فتلف بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد ناظره تضيمن
 ناظر المسجد ما تلف من مكان الوقف فقارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر
 المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لا سيما ولم يتقدم
 من ناظر المسجد ان اشهد على ناظر المسجد بدم حائط المسجد ولا يثبت عليه بذلك
 (اجاب) لا ضمان على متولى المسجد اذا لم يطالب به مكاف بنقص الحائط المائل وقد
 صرحوا بانه لا ضمان الا بالشهادة على التقدم وعلى الهلاك بالسقوط وعلى كون الجدار
 ماسكاه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل يملك لرجل وعليه عاقل مملوك لا تخفصل فيه ما خذل فهدم صاحب
 العلوه وصاحب السفلى سقاه بماء الكشف عليهم ما فهل اذا اراد صاحب العلوه
 وكيله جبر صاحب السفلى على بناء سقاه ليني صاحب العلوه عليه عاقله لا يجبر على بناء
 سقاه وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفلى على بناء ملكه وليس
 لصاحب العلوه ولا وكيله مطالبة بذلك انما القاضى ياذن لصاحب العلوه عند امتناعه
 ببناء السفلى كما كان ليني فوقه عاقله ويرجع بما صرفه حيث كان ياذن صاحب
 السفلى او القاضى والا فبقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

قوله لا يجبر صاحب السفلى على بناء ملكه محله ما اذا انهدم بنقصه اما اذا هدمه فانه
 يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلوه وقرار العلوه كما صرحوا به
 وحادثة السؤال موضة وهما انه هدمه لتخلل فسكاته انهدم بنفسه فلا تعدي في هدمه
 حينئذ لانه مأمور به فلا تخالفه لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم

رجلين شر يكين في ساقية لا حدهما ثلثاها والآخر الثلث ولكل منهما قناة توصل
 الماء لارضه الخاصة به من حين حفرت الى الآن فاراد من له الثلث احداث قناة ثانية
 في ارض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كان لكل
 منهما ارض خاصة به دون شر يكة (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون اذن رب الارض
 والله تعالى اعلم (سئل) في حمام موجود من قديم بجميع لوازمه من مصارف مياه
 ونحوها والآن يريد صاحبه احداث قناة اخرى في شارع لتصرف المياه بقرب بعض
 اماكن وسبيل لغيره تضر بها هذه القناة ضررا ينافي لايحوز ذلك (اجاب) نعم لا يسوغ
 لرب الحمام احداث ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة
 وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغیره فم رجل اجنبي هو زوج احد الورثة مكانا
 من العقار بطوب وجير واخشاب مملوكة للورثة عن مورثهم ودفع اجرة العمالة من
 ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل يكون هذا البناء باقيا على ملك من لم
 ياذن وليس للرجل المذكور الرجوع بما صرفه عليه والحال هذه (اجاب) لا رجوع
 للرجل المذكور بما انفقته في العمارة من اجرة العمالة بدون الاذن والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل احداث طاعة في حائط مشترك بينه وبين جاره بدون اذن من الجار وتلك
 الطاعة في اهل الحائط تشرف على محل يجلس فيه نساء الجار فهل لا يجوز له ذلك ويمنع
 من ذلك (اجاب) صرح في المضمرة ان شرح القدروري بان الفتوى على ان الدكاكين
 الطاقية ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر
 الظاهر والا فلا وهذا هو الحائط خاصا بالافاقح امالو كان مشتركا كما هنا فليس له ذلك
 بدون اذن من شر يكة ويضمن نصيبه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين
 جارين اراد احدهما بنائه وتعليقه عن قديمه مر يد بذلك منع الهواء والضوء عن جاره
 فهل اذا كان البناء والتعليق يضر بالجدار يمنع من ذلك شرعا (اجاب) ليس لاحد
 الشر يكين في الحائط البناء فوقه بدون اذن شر يكة على ما افاده في جامع القصولين
 والله تعالى اعلم (سئل) في جدار قديم تجاه قهوة بوسط الطريق ازاله الحسا كم
 لسكونه في وسط الطريق ثم مضي ستة اشهر وعزل الحسا كم من الجهة فجاء رجل مسلم
 ورجل يهودي ورجل نصراني واحد ثلثة حوائط في الطريق لا نفهم مكان
 الجدار المذكور بالطوب الاخضر فطالبهم رجل من اهل الخصومة برفعها فامتنعوا من
 ازالتهما فهل يجب شرعا ازالتهما ورفعها بعد البناء (اجاب) اذا احداث رجل دكانا في
 الطريق جاز ان لم يضر بالعامه ولم يمنع منه وهو قول محمد فان ضررا ومنع منه لم يحل ولكل
 احدهم اهل الخصومة ولو ذميا منه ابتداء وكذا الكل مطالبة بنقصه ورفع ما بعده
 سواء كان فيه ضرر او لا في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف ليس له المنع ولا الرفع عند عدم
 الضرر قال بعضهم وبه يعتبر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتا وقفا لاجره

١٩ ١٢٦٦

صفر

١٧ ١٢٦٦

بيع الثاني
١١ ١٢٦٦

جادي الاولى
١١ ١٢٦٦

٢

٧

٢٠

رجب

٢٩

شعبان

١٢

رمضان

٩

وكيله الرجل آخر فحدث المستاجر فرتاوطا حوتة فيه بغير اذن لبيع الحيز فقرر
الجيران بسبب ما ضررنا بيننا فهل اذا تحقق الضرر البين يمنع من ذلك شرعا (اجاب)
نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مرسوم من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له قصبة فتأخر ج بها عن حدوده مكانه قدر ذراعين وصارت مركة في ارض جاره
وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاخراج بالقصبة المذكورة في ملك
الغير يؤمر بإزالة ما خرج به واحده من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو تعلل بأنها
لا تضره (اجاب) ليس للرجل المذكور احداث القصبة في ارض غيره بدون اذن رب
الارض ويؤمر بإزالة ما يتحقق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعي والله
تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قهوة ملك وما فوقها من العلو ومن جوارها وقف
لمسحقيه تعصب عليها ر باب الوقف وارادوا ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتحوا قهوة
بجانبها فابطلوا سوقها وصارت لا تستاجر ثم انه طلبها من اجل انها موصوفة
واستاجرها وهدم بعض اشياء منها واراد ارجاعها لمصبة فادار باب الوقف ابطالها
ومنع المستاجر من الترويع في اصلاحها ومن الانتفاع بها متعللين بأنه ربما يحصل ضرر
لجدرانهم فهل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر محقق وللمالك ان يتصرف في ملكه
بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا يمتنع على
ما به الفتوى فليس لناظر الوقف المذكور المعارضة ولا المنع عما ذكر حيث لم يثبت
ان في ذلك التصرف ضررا بينا بالجار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مجاورة
لقرية اصلها بركة تجتمع فيها المياه فردها من اهل البلد له يجوز ادها دار
وصارت بعد ردها من جملة الطريق التي حول القرية بحيث يمر منها اهل البلد بانفسهم
ومواشيهم وقارة توضع فيها اغلال بعض اهل البلد في زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك
من اهل البلد على الخصوص بل هي طريق كباقي طرق البلد المتسعة التي حوالها
فاراد مصالحها المذكورة ان يبنوها من مالها لانفسهم بل للمسلمين مسجدا ومكتبا مما فيه
قربة فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلد معارضة الباقي في ذلك ولا تكليفه
برفع البناء حيث كان بناء المسلمين لانفسهم وليس في البناء ضرر للمارة لا تساع
الطريق (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة للمسلمين كمنجد ونحوه او بنى باذن
الامام لا ينقض وان كان يضر بالعامسة لا يجوز احداثه كذا في الدرر من باب ما يحسنه
الرجل في الطريق والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين لاثنين لكل واحد باب يدخل
منه ويخروج من شريك فهدم ويخشى منه الضرر البين فطالب احدهما من شريكه
الاتر ببناء الجدار المشترك ترك معه فامتنع فهل يجبر الممتنع على البناء حيث كان ذلك
الضرر بينا (اجاب) لا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وهي وناظر وضرورة
تعذر قسمة كسرى نهر ومرة قناة وثرود ولاب وسفينة معينة وحائط لا يقسم اسامه

فان كان الحائط يحتمل القسمة وينبغي كل واحد في نصيبه لم يجبر كذا في الدرر ومنه يعلم
حكم السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا متعلقا عن الطريق وفوقه
ربيع لا تفرق على الامر بدم المنخفض عن الطريق ومساواتها فدم ذلك المنزل المنخفض
المذكور ولم يبق من جداره على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالسكنى هدم جداره واخذ نفعه او لا وهل اذا
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اعلا بنائه عوضا عما فاته بالدم
او لا وهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه او لا
وهل يسوغ له ايضا ان يجبر صاحب الاسفل على البناء بقدر الانتفاع وبعد ذلك يبنى
فوقه او لا (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء
واصاحب الاعلى حق التعلل عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبنى في ارض
الاسفل بغير اذنه ولا يجبر صاحب الاسفل على بناء سفله اذ انهم يملكون بل يقال لذي العلو
ابن السفلى ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بما انفقته حيث امتنع
امالو هدمه فانه يجبر على بنائه كما كان ابني صاحب العلو علوه على ما كان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل احداث بيتا واحدا بجوار جاره وتقب حائط جاره الخاص به ووضع فيه
اخشابا وضر ذلك بالجوار ضررا بينا فهل اذا ثبت حدوث وتحقق الضرر بشهادة
العدول يؤمر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احداث ما يضر بجاره ضررا
بيننا كما يمنع من تقب حائط الجار ووضع اخشاب عليه بدون اذنه اذ لم يكن له حق الوضوع
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا وبه عدرته احداث فيه لم يكن فيه قبل
واهل حيطانه علوا فاحشا حتى اعلم على جاره في المنزل المقابل له اما كنهه واذهب نورها
وحبس هواها ولم يكن لتلك الاماكن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الامن
هذه الجهة بواسطة بعض طاقات مطلة على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا بينا يقول
اهل الخيرة نزال شرطا ويمنع من العلو بالبناء ولو كان بينه وبين الجار المقابل المذكور
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع المالك من التصرف في ملكه الا اذا اضر
بجاره ضررا بينا على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة
مشتركين في مخرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض في الداخل والبعض في
الخارج وذلك المخرج معدلهم ووردهم ويريد واحد منهم في طرف الدرب الخارج وضع
سائبا فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من الشريك وهل اذا اذن
البعض وامتنع الاخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا وضعه بغير اذن منهم يجبر على نقضه
(اجاب) لاهل الطريق غير النافذ منع من يريد بناء سائبا ونحوه فيه منهم ولا يكون
لاحدهم حق بناء السائبا بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن
دعوة في طريق نافذ يعلم مضمونها من جوابها (اجاب) صرح ائمتنا بان الطريق النافذ

ليس لأحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به عالم بضر واحد وإذا أحدث شخص فيه بناء بلا إذن
 الإمام أو نائبه يكون لكل واحد من أهل الخوصومة منعه قبل البناء ومطالبة بالتبعية بالنقص
 والله دم بعده في ظاهر الرواية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث كنيفاً باصق
 جداراً بجاره فحصل له وهن ينز الماس من السكين أحدث فهل إذا طالب صاحب الجدار
 إزالة السكين المذكور يجب له ذلك خصوصاً والضرر محقق بجداره بقول أهل الخبرة
 وبالمشاهدة ويجبر صاحب السكين على إزالته شرعاً (اجاب) لا يمنع الشخص من
 التصرف في ملكه إلا إذا أضر بجاره ضرراً يبين على ما به الفتوى فلا يسوغ التصرف بما
 يضر بجدار الجار الضرر المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم حوائط بعضها
 ملك وبعضها وقف أخذت في طريق المساواة لاجل الانتفاع ولم يبق منها إلا القليل
 وأرادوا بانيها أن يأخذوا جانباً من أرض القوم يريدون ما ذهب في الطريق بدون رضا
 أرباب الأرض المذكورة فهل لا يكون لهم ذلك (اجاب) ليس من أخذ عقاره في
 طريق العامة أخذ شيئاً من العقار المملوك الغير مبدل عقاره بدون رضا مالكه والله
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك خربة لم تكن ملاصقة لبناء أحد لان إحدى جهاتها في
 طريق نافذ وجهتين منها في طريق غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة للملك المالك لها
 يريد الرجل المذكور أحداث الخربة فترافقها العامة فهل والحال هذه ذلك أم لا
 (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه إلا إذا أضر بجاره ضرراً يبين فإذا تحقق
 الضرر البين بالوجه الشرعي منع الرجل المذكور من أحداث القرى والأقلا والله تعالى
 أعلم (سئل) في امرأة لها حائط ملاصق لحائط مملوك لرجل آخر فهو دمت المرأة هذا
 الحائط بحضرة يئس ثم بعد مدة ادعت هذه المرأة على المالك أن الحائط الباقي مشترك
 بينهما وبين المالك المذكور ولا يئس له على ذلك فهل إذا لم تثبت دعواها الشرعية
 بالهيئة الشرعية لا عبرة بدعواها وبدون وجه شرعي وتمنع من معارضة المالك المذكور
 سيما ولم يكن لها جذوع عليه ولا متصل ببنائها ولا واضحة بيدها عليه (اجاب) إذا لم
 تثبت المرأة المذكورة دعواها الشرعية في الحائط بالوجه الشرعي لا يحكم لها بدعواها وتمنع
 من المعارضة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في محلتين غير نافذتين متلاصقتين
 ورجل دار بانيها بأحدهما وظهرها في الأخرى فأراد أن يفتح باباً من ظهر داره في الجهة
 الأخرى والحال أنها غير نافذة ولم يكن له باب فيها أصلاً ولا حق استطرار فيها ولم ياذن
 له بذلك أهلها وأرادوا منعه من ذلك فهل ليس له أحداث باب فيها لداره في الطريق
 الغير النافذة المختصة بأهلها ويمنع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس
 له أحداث باب للضرورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أراد أحداث
 طاحونة جار في بيته لاجل انتفاعه بها فأراد الجار منعه من ذلك فهل يكون للمالك
 أحداثها ولا انتفاع بها ولا يكون بجار منعه من ذلك حيث لا ضرر في ذلك على الجار

المذكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما له في ملكه (سئل) في رجل يملك بيتا له باب في طريق غير نافذ وظهيرة في طريق نافذ وفيه العامة اراد الرجل المذكور احداث حائوت من البيت وجعل بابا من الطريق النافذ بعد الكشف على ذلك فهل والحال هذه ذلك (اجاب) لا رجل المذكور ان يتصرف في ملكه بما لا يضر بغيره ضررا ينافي ما له في ملكه في الطريق النافذ للضرورة والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف اهلى يدمى ابايدل خربة يجوار دار رجل لذي وكتب له القاضي حجة بالاستبدال وحكم له بصحة فأنشأ الذي المستبدل الخربة المذكورة دارا وبدا اخلها طاحونة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجارها ساكتا عالم حتى مات فوضعت ورثته ايديهم على داره ورثتهم والطاحونة المذكورة بجوارهم والآن يريدون ازالة تلك الطاحونة اكونها حادثة فهل لا يجابون لذلك حيث لم يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين (اجاب) اذا لم يلزم من ادارة الطاحونة المذكورة ضرر بين الجار لا يكون للورثة معارضة صاحبها ولا مطالبة بازالته والحال ما ذكر اما لتحقيق الضرر البين من ادارته فيكون لجيرانه مطالبة بالمنع بالافرق في ذلك بين القديم والحادث كما يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب المحيطة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت وبيع على حائطه مناوئ لجلب النور والهواء ووجودها لازم للجلب الموجودة فيه فاراد جاره الذي يلمصقه من تلك الجهة التي بها المناوئ المذكورة بناء محلات على حائطه يلزم من بنائه المذكور سد المناوئ المذكورة مع ان سدها يوجب ضررا جسيما على المحلات التي هي فيها من كتم الهواء واعداد النور بحيث لا تصلح للسكنى بعد سد تلك المناوئ فهل يمنع الجار المذكور من بنائه المزبور لما ذكر حيث انه لا ضرر ولا ضرر الا سيما في حق الجوار وخصوصا ان تلك المناوئ وجودها سابق على البناء المذكور ومن القديم وراض بها الجار المزبور ولم ينزع في فتحها ومضى على ذلك المدد المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه ببناء ونحوه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما له من ملكه والله تعالى اعلم (سئل) من مأمور الضابطية بما مضى من ان رجلا له دار تقابل منزلة يريد احداث شيئا يملك مطلة على منزلنا فهل يجوز له ذلك أم لا (اجاب) قد اجاب العلامة الرملي عن نظير هذه الحادثة بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتحة الكوة وظاهر الرواية قيم ان الجار لا يمنع عنها لانه تصرف في ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان الفتوى ان الكوة ان كانت لا تظن والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر وينع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مغلقا بعد البيع الخشب وفوق المغلق بيت ملك لرجل آخر له قصبة خاصة به موصلة الى أسفل المغلق حصل فيها خلل فهل اذا تحقق ما ذكره اراد صاحب البيت المذكور ان

يجبر صاحب المعلق على بناء القصبه المذكورة وترميمها الايجاب لذلك (اجاب) نعم
 لايجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يجرح منه
 جاره أراد صدق بالبناء في ملكه مانع الضرر عنه فقتل عليه الجار بانه يمنع عنه الهواء
 والضوء ويريد منه من ذلك والحال ان الجار شبايك ياتي له منها الهواء والضوء وغير ذلك
 ولا ضرر ريبه بذلك فهل يكون للمالك سد شبايكه المذكور وليس لجاره والحال هذه
 منعه من تصرفه في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا
 اذا اضر بجاره ضررا ينافي على ما هو المختار للفقهاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين
 أحدهما يملك حصلا والاخر يملك بيتا فوقه قوه حائط الحاصل وانهم فني الحائط
 صاحب البيت ليبنى فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته
 ويريد ان يطالبه بما صرفه على عمارته فهل يجاب لذلك ويجبر الممتنع من ذلك ولو
 فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن انفاق ذى العلوي بناء الحائط
 المذكور باذن قاض يكون لانه في الرجوع بالقيمة وان كان باذن قاض وجع بما
 انفق على ما صرفه في رد المختار من الشريعة والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض مملوكة
 لبعض بني عايلها من بناء السفلى الى حدود معلوم ومملوكة لآخر بنائها
 طريق مستعمدة مارة بهذه القطعة صارت ارضية الطريق المذكورة بمجازاة المحدث المعلوم
 فهل للمالك المحدث الاسفل استبدال ملكه من العلوي الذي هو ملك الغير حيث ان العلوي
 صار هو الدور الارضي أم ليس له ذلك (اجاب) ليس له ذلك وانما الارض للمالك
 الاسفل ولرب العلوي حق التعل على الاسفل فاذا انهدما وبني صاحب الاسفل سفله على
 ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب العلوي اعادة علوه جبراً على صاحب السفلى
 وايضا صاحب العلوي ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليه ووضع جدره لعلوه فيها
 جبراً على مالكها اذا لمالك لذي العلوي انهدما ببنائه وانما له حق التعل فقط حتى
 لا يضر بغيره بعد الانهدام لاخر وارتفاع جدران ارض السفلى بسبب الاتربة التي
 وضعت فيها لا يزيل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك
 فيها من كان له حق التعل على المسكان الاسفل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 شبايك في بيته تجلب الهواء والنفور اذ جاره ان يحدث جدارا في ملكه امام الشبايك
 ويسد الهواء والنور بالسلكية ويحجب سبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ومنع
 شرعا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي فاذ تحقق الضرر
 البين فيماد كرمع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه شبايك مظلة
 على جدران جيرانه قديمة وخادقة برسم الضوء والهواء لا لائل والنظر ولا يطلع منها على
 هورات الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الخادقات
 منها حيث كان للضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه ولا يس لهم معارضته في ذلك والحال

ما ذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الشكوى للهواء والضوء ويمنع ان كانت للنظر
 والتساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث
 جنية في بيته ويجري ماؤها بجدار جاره وفي ذلك اتلاف لجدار جاره وضرر عظيم وربما
 سقط بيت الجار بسبب ذلك فهل اذا كان في احداث ذلك ضرر بين يلقى الجار
 المذكور بمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر
 بجاره ضررا ينافي فان تحقق الضرر البين فيماد كرمع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)
 في طاحونة مملوكة لزيد بجوار مكان لا تسر اضررت الطاحونة بذلك المكان ضررا ينافي
 وحصل بسببها انهدام ما كان مكان الجار فهل اذا ثبتت ضرر الجار بإدارة الطاحونة
 ضررا ينافي بمنع رب الطاحونة من ادارتها (اجاب) نعم يمنع رب الطاحونة المذكورة من
 ادارتها حيث كان الامر كما هو من كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لها
 باب من درب اراد فتح باب لها من رفاق غير نافذ بغير اذن أهله فهل لا يسوغ له ذلك
 ويكون لاهل الرفاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار جانيا او اراد فتح باب منه من
 الرفاق المذكور بغير اذن أصحاب الرفاق لايجاب ايضا واذا كان مشتري ذلك الجانب
 فتح بابا سابقا منه وسد اهل الرفاق وتعال الا ان بانه كان فتح بابا لا يسد لئلا يضره حيث
 كان الرفاق علو كانه يضره ولم يذوقه بفتح الباب فيه ومنع من ذلك شرعا خصوصا وان
 باب داره يفتح في درب آخر غير الدرب الذي فيه الرفاق الغير النافذ (اجاب) لاهل الطريق
 الغير النافذ منع الرجل المذكور من احداث باب فيه للزور والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل له علو معدل عمل الحيا كعله مناوور من جهته القبالية وباسفله طاحونة لها دار
 دواب من جهتها القبالية سفلى مناوور العلو المذكور فباع الرجل المذكور الطاحونة بما
 اشتملت عليه من دار الدواب لرجل من مدته نحو اربعة سنين وباع العلو المذكور
 لرجل آخر من مدته نحو عشرة سنين ولم يحصل من مالك الطاحونة منازعة في علو دار
 الدواب المذكورة من وقت شرائه الى تاريخه والآن اراد مالك العلو المذكور توسيع
 مناووره القبالية لاجل زيادة النور فبعضه مالك الطاحونة المذكورة كورة ويريد ان يبنى
 فوق دار الدواب المذكورة واذا صار ذلك اذ سد على العلو مناووره وعدم نفعه وحيث
 ان العلو المذكور له مناوور من جهته القبالية من مدته تزيد عن سبعين سنة بل من
 حين انشائه فهل يمنع صاحب دار الدواب من البناء فوقها المخاذي الى مناوور العلو
 المذكور لمنع اضرر عن جاره بابقاء المناوور الى العلو المذكور ويمكن صاحب العلو من
 توسيع مناووره لان ضرر الجار لم يرض به أحد خوصا اذا كان البناء فوق دار الدواب
 ليس محتاجا اليه بل هو محض عتاد وضرر الى جاره (اجاب) لكل من ملكي
 الطاحونة والعلو المذكورين التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا ينافي ومنه منع
 الضوء بالسلكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه شبايك مظلة
 ان يبنيه ويحدث فيه رواشن بدون اذن اهل الحارة والجيران ورضاهم فهل اذا كانت

الرواشن التي يريد احدا انها تضر بغير ان ضررا يئلا لا يجاب لذلك ويمنع من احداثها
 اذا تحقق الضرر بالبين وثبت بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان الطريق غير نافذ
 لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه مطلقا اضرار لا الا باذن اهل له كالمالك
 الخاص بهم والله تعالى اعلم (سئل) في درج مشترك بين جماعة كل منهم اخرج جناحا
 مع سكوت الباقيين وحضورهم ثم اراد بهضهم ان يهدم جناح البعض فهل اذا اراد
 ذلك يمنع لاتحاد الضرر او يهدم الكل او يبقى الكل (اجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز
 التصرف فيه باحداث شي مطلقا اضرار لا الا باذن اربابه لانهم اعملو كة لهم كافي الهداية
 وسواء كان في صدر المحلة او وسطها او مؤخرها كافي حواشي الدار المختار والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل له دار يدرب مشترك غير نافذ وله قطعة أرض خربة يملكها
 قبالة داره فسد الدرب الاصل وأدخله في داره وعوض عنه القطعة المذ كورة من غير
 اذن اهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبقى الدرب كما كان (اجاب) الطريق غير النافذ
 لا يجوز التصرف فيه باحداث شي مطلقا اضرار لا الا باذن اربابه لانهم اعملو كة لهم كافي
 في الهداية وسواء كان في صدر المحلة او وسطها او مؤخرها كافي حواشي الدار المختار والله
 تعالى اعلم (سئل) في طاحونة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين
 اهل الدار الملاصقة لها وتخرّب بعض اما كنهان هل اذا كان الضرر ريننا وثبت بالبين
 الشرعية يـكون لذلك الرجل منع ربهان ادارتها (اجاب) صرحوا بان للمالك
 التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر بالبين منع عما يضر
 ضررا بينا والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخرة انشاقها بينا واحداث
 فيه قصبه ملاصقة لبنا جاره قال ارباب الخبرة انها تضر بينا الجار ضررا بينا فهل يحكم
 شرعا بازالة القصبه المذ كورة حيث كانت تضر بالجار ضررا بينا بشهادة اهل المعرفة
 والخبرة خصوصاً والقصبه المذ كورة حادثة (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما
 لا يضر بجاره ضررا بينا على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر بالبين فيماد كرمع المالك
 المذ كور منه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث في ملكه ما يضر بملك
 جاره ضررا بينا من مجرى ماء وبنت راحة ومدخنة جام يخروج منها الدخان ويدخل في
 كوات ملك الجار وبنى سلما م كبا على حيطان الجار لاجل الصعود عليه فيرى
 المصاعد عليه عورات من كان في ملك جاره من داخل الحرم واحدث ايضا جاما
 بلصق ملك الجار لاجل الاغتسال بمائه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث
 ما ذكر شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وامام ذلك المكان خربة لا تخرو بينهما
 طريق ضيق فبنى مالك الخربة اما كن فيهما وتعلّى بالبناء وفتح طاقات تشرف على
 اما كن الجار المذ كور فهل حيث كانت الطاقات تشرف على امكنة جاره التي

١٢٦٨

٢٢

ربيع الثاني

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

٩٦

جادی الاول

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٩

يحيى

يجلس فيها النساء لا يكون لرب الخربة المذ كورة احداثها او يضر بسدها واذا كان
 في تعلّى بنا رب الخربة ضرر بين بجاره المذ كور يمنع من احداث ما يضر بالجار ضررا
 بينا (اجاب) اما مسألة فتح الكوة أي الطاقة ففيها استحسن وقياس والاستحسن
 المنع ان حصل ضرر بين وعليه الفتوى ونقل في الخبر بقية عن المضمرات ان الكوة ان
 كانت للنظر والساحة ووضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها وعليه الفتوى
 وصرحوا بان للمالك التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا والله تعالى
 اعلم (سئل) في قطعة أرض اقطعها الحساكم لرجلين ليبنيا فيهما مكنائهما فبنى كل
 منهما بناء انتفخ الى العلو فتخاف أحدهما عن بناء العلو في الآخر علوه وفتح فيه
 شبائك مطلة على مسكن الآخر جارحة له بحسب الاشـ تراك في لصق المسكنين
 الاقليين وحاصل بسببها ضرر بين مانع من تقيم الآخر بناء علوه فهل اذا اراد تقيم
 بنائه وسد الشبائك بينائيه للتعلى على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر
 (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما عليه
 الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره
 وللجار حق وضع خشبة البئر ولم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذ كورة فهدم
 الحائط المذ كور واعاده صاحبه لنفسه بماله فهل اذا احدث الجار المذ كور وضع
 خشب على الحائط المذ كور بغير اذن صاحب الحائط ورضاه يؤمر برفع الخشب
 ويمنع من وضعه اشرع حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذ كورة
 (اجاب) ليس للجار المذ كور خرق حائط جاره ووضع خشب فيه فانه اذنه على ما يستحقه
 بدون اذن رب الحائط والله تعالى اعلم (سئل) في عطفه غير نافذ فيها بيتان مقابلان
 لبعضهما وفي كل منهما بعض طاقات وشبائك قديمة مطلة على العطف المذ كورة فوضع
 ارباب البيتين الطاقات والشبائك القديمة واحداث كل منهما شبائك وطاقات في
 بيته زيادة عن القديم وكل من ارباب البيتين يتضررون من صاحبه بسبب ما احداثاه من
 ذلك فهل يؤمر كل منهما بازالة ما احداثه من ذلك او يبقى القديم على قدمه (اجاب)
 للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ولا يمنع الجار من فتح الطاقة الا اذا
 كانت للنظر وتشرف على ما يحاس فيه القسام من منزل جاره على ما عليه الفتوى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بناحية الريف ويحاذها طاحونة دائرية ليل
 ونهار وكلما بنى صاحب الدار داره تخدم من شدة حر كة الطاحونة وتهدم بناء داره
 مرارا بسبب ذلك فهل يؤمر ملاك الطاحونة برفع الضرر عن الجار المذ كور والحال
 هذه سيما والطاحونة المذ كورة حادثة (اجاب) اذا تضرر الجار بادارة الطاحونة ضررا
 بينا يمنع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة أرض خربة اشترى شخص
 بعضها وبناه بيتا واحداث فيه شبائك فاشترى آخر باقيا واحداث بناء بجواره فبهدم بناءه
 القيعان منعه الجار من بناء العلو متعللا بانه يسد عليه هوا الشبائك فهل اذا كانت

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جادی الثانية

١٢٦٨

٦

الشبايلك المذ كورة مطلة على الساحة التي تقع فيها انشاء الجار وتحقق ضررها يلزم الجار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلوق ملكه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء وصرف حوائط ففتح الطاقة للنظر من الضرر راين اذا كانت تشرف على ما تجلس فيه النساء من دار الجار اسكن الظاهر ان هذه الحادثة ليست كذلك اذ لم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك الشبايلك معدة لجلوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضاء لملكها الجار الثاني بعد فتح الشبايلك عليها ثم اجردت فيها بناؤها وجعل ما تشرف عليه الشبايلك ساحة للنساء مع انه لو جعلها لغيره ن او جعل بناءه باصق الشبايلك لا يمنع الاشراف المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبايلك مطلة من قديم الزمان على ارض لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذ كور لا تخو واراد المشتري ان يسده هذه الشبايلك وينعم منه الهواء والاضو فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في العمادية واقضى به قاضي الهداية واقضى بذلك الشيخ الاجل برهان الاثمة وبه يقتضى كافي شرح الوهبانية وفي حواشي الاشياء لم يرد زيادة التصرف في ملكه وان يضر بجاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا ينافي ما هو ما يكون سببا لهدم وهو ما يوجب البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المانع الاصلية كسد الضوء بالكتابة والفتوى عليه وقدروا سد الضوء بما يمنع عن السكنية كذا في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة يجوارها قطعة ارض خربة ملك لا تضر باعها المالك لا يخرق عمرها ومكت فيها مدة سبع سنين ولم يحصل منها ضرر للجار اصلا فهل والحال هذه اذا اراد الجار بطل الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث يحصل من الطاحونة المذ كورة ضرر بين الجار (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء (سئل) في رجل يملك شجرة يابوتا واحد من حاضا فهل اذا كان المرحاض المذ كور يضر ببناء الجار ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء والمعرفة يكون له ازالته وابطاله حيث كان المرحاض المذ كور حادثا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء لم يضر بجاره ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء (سئل) في رجل له بيت بجانبه خربة يملكها ايضا وفتح شباكها في حائطه مطلة على الخربة المذ كورة وهناك جار ملاصق للخربة اراد منعه من ذلك متعللا بانه يجرحه بسبب انه كان بينه وبينه حائط تهدمت بعد فتح الشباك بحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منعه من التصرف في ملكه بما لا يضر والحال هذه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء (سئل) في رجل حفر بئرا في بستانه وبناه ووقفها على

عامه المسكين فادعى جاره اثبات ضرره وانها تحت نصف الجدار المشترك بينهما فصل الكشف عليهم من قبل القاضي وظهر وتحقق بالكشف المذ كور واجر اهل الخربة والبيضة الشرعية بانها في ملكه خاصة ولا ضرر وعلى الجار في ذلك فهل يمنع الجار من المعارضة والحال هذه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر جاره ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء (سئل) في خربة مشقة على اما كن مشتركة بين اثنين ففصلت واختص كل منهما بعد الاقرار بجزء منها بموجب بيع شرعية وبقي الباب مشتركا بينهما على ان يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذ كور ثم بعد مدة من السنين اراد احدهما منع الآخر من المرور من الباب المذ كور فترافعا الى المحاكم اشري واقامت الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت ان لكل واحد منهما حق المرور من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضي وصدر به اعلان شرعي واستمر يمران من ذلك الباب المذ كور مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد احدهما منع الآخر من المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك ولا يس له منعه حيث كان حق كل منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي بموجب الاعلام المذ كور الثابت مضمونه شرعا (اجاب) نعم لا يمكن احدا الشخصين المذ كورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب ولا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة خربة غير دائرة وعليها ربيع خرب لرب المعصرة فيه الربع والا ن يريد اشر كاه في الر ببع جبهه على بناء المعصرة لاجل الركوب عليهم فهل لا يجابون لذلك شرعا لا سيما اذا كان الرجل المذ كور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع صاحب السفل من بناء معقله يقال لصاحب العلوان اردت فابن السفل لتر كب عليه به لرك كما كان ويكون له الرجوع بما صر فيه على بناء السفل على ربه لو بار القاضى او المالك كما ان له حبسه تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ملك يريد البناء فيه وله جار قصده ان يمنعه عن البناء لاجل ان يبقى خاليا والجار يريد ان يبنى ولا يعمل مغللات على المالك المذ كور فهل يجوز الحكم على صاحب الملك بمنعه عن ملكه ونفي خالية ويطلب عليه الجار ام لا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما شاء حيث لم يضر بجاره ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء (سئل) في جدار خاص برجل احدث جاره بجانبه بيت خلا من خربة وتوروا وتضرر بذلك الجار او ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء وشهدت به البيضة الشرعية يقوم الجار بازالة ذلك من جاره (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بسائر وجوه التصرفات الشرعية اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي ما ليس منه مجرد منع الهواء (سئل) في رجل احدث طاحونة في دار يملكه من غير اذن جيرانه ويحصل باداوتها ضرر بين فهل يكون لهم منعه اذا كان يحصل من وضع تلك الطاحونة ضرر بين الجيران لجدارتهم بسبب احتياج البناء عند ادارة الطاحونة

المذ كورة واذا سكنت الجيران قد ستة أشهر بعد البناء مجهولهم بالحق يكون لهم منع الطاحونة المذ كورة من ادارتها ومن وضع الجارية على الجدران المشتركة بين الجيران ولا يعدسكوهم ثلاث المدة والحال هذه رضا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما يشاء اذ لم يضر بجارده ضررا ينافي تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة الحديثة منع منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشر من سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا بناء ما عدا الترميم الضرورى وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل والحال هذه اذا جاء رجل آخر واشترى البيت الجاور وشاهد ركوب بعض بيت جاره على بعض بيته وعائنه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون له القيام بنقض ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على ما عليه كان فليس للشترى المذ كورة تكليف جاره صاحب الملو بهدم شئ من منزله بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حوش ارضي مشتمل على قيعان للسكنى فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجهه مكانا وتعل به على الجار وسد عليه شبايكها التي تجلب له الدور والهواء وصار مظاما لا يتنفع به صاحبه أصلا وتعد على الجار فتح شبايك تجلب له الهواء والدور بالسكنى فهل اذا لم يكن للمالك الحوش سابقا ملو وتحتق بالسكنى فبالسكنى عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء بالسكنى ونبت تعديده على ذلك الموضع يؤخر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد بذلك أهل الخبرة (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجارده ضررا ينافي على ما عليه الفتوى فاذا تحقق الضرر البين بما ذكره من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له جاره ملاصق أحدث متراجعا يحاط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا ينافي فهل اذا تحقق الضرر البين باحداث المستراح المذ كوريك ون لا يجر منه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر البين بما أحدثه الجار المذ كور يمنع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في بناء يملكه دوشنا مطلا على ساحة بيت جاره وخرج به في هوايت ذلك الجار فهل لها كم الترميم جبره على رفع ما أحدثه من الروشن وعلى سده موضعه ببناء أو غيره مما يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار لتضرر الجار بالاطلاع على ساحة بيته (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه ما يضر بجارده ضررا ينافي ويمنع من اخراج روشن في هواء ملك جاره كما أنه يمنع الجار من فتح الدكة والطاقة اذا كانت تشرف على ساحة جاره التي تجلس فيها النساء على ما عليه الفتوى في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في حارة ثانية نافذة فازالت الجار الذي بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعها من المرور متعلاين بان البيتين صارا بيتا واحدا لا يجابون لذلك ولا عبرة بعللهم المذ كور ولا

يكون

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ما هو مذ كور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة باع نصفها لرجل آخر فبنى فيها المشتري بيتا وجعل فيه طيبة للجلب الهواء والضوء ومضى على ذلك أربع سنوات ثم بعد المدة المذ كورة اشترى باقي الخربة من مالكها وجعل آخره مضي من بعد شرائه سنتان فقام الآن الرجل المذ كور ينافي في الطيقان المذ كورة يريد سداه من غير وجهه فهل اذا كان فتح الطيقان للجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها ضرر بين وكان شراؤه بعد البناء على هذه الكيفية بتلك المدة لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اقتسماه وأخذ كل منهما نصيبه مستقلا به خاصة بمحدوده الشرعية فهل اذا أراد أحدهما أن يضع أخشابا على حائط الآخر الخاصة به بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك ويمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اقتسماه قسمة اقرار فوعدت الحسدود بينهما ما ولهما حائط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا أراد أحدهما أن يضع عليها أخشابا ويحدث جناح يضر بجارده وتحقق الضرر البين من احداثه يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من ذلك من وضع ما ذكره على الحائط المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبايك مطلة على أرض جاره وله في مقابلها في المسكان المذ كور شبايك أخر بحيث لو سدت الشبايك المطلة على الجار لا يمتنع الضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايك في ذلك المسكان فهل اذا أراد الجار ان يبنى حائطاً في أرضه وينشأ منها شبايك ذلك البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترقب على ذلك ضرر بين بملك البيت بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايك المقابلة المذ كورة (اجاب) نعم يكون للجار المذ كور التصرف في أرضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو مذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين أحدهما يملك سقلا والآخر يملك علوا فأراد صاحب السفل أن يضع جذوعا في ملك صاحب العلو يفعل في سفله ما يترقب عليه ضرر ببناء الا على فنهعه صاحب العلو من الامر من معالما يترقب عليه من قريب الضرر فهل يمكن صاحب العلو من منعه (اجاب) ايمن لذي السفل احداث وضع جذوع في حائط ربه العلو بدون اذنه كما أنه لا يجوز له في سفله ما يضر بذى العلو والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا أحد الاشر بكيين بيت ملاصق لها وبادارتها يحصل للضرر البين فهل اذا تحقق الضرر البين بقول أهل الخبرة يكون لرب البيت الشرى المذ كور ابطالها من الادارة ولا يكون اشر بكيه منعه اذا تحقق ما ذكره بالطريق الشرعى (اجاب) لكل من الشرى بكيين في الطاحونة المذ كورة

ربيع الثاني

جمادى الاولى

جمادى الثانية

الانتفاع بما يخصه فيها وليس لاحدهما التصرف فيما يخصه شره بضره رايينا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة كاملة العدة والآلة تلقاه عن أبيه وأجداده جيل بعد جيل وهي دائرة ويجوارها بيت خرب اشتراه رجل اجني من ماله بخره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له ايجار الحادث معارضة مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى القديم على قدمه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا يبيح ولا يمنع بلافق بين القديم والحادث على ما عليه من المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا واسفل منه مكان لغيره فقدم المكان الاعلى فاراد بخره بناء كما كان فطالب من صاحب المكان الاسفل ان يبنيه ويثقف بخره لاجل ان يركب عليه صاحب العلو ويضع عليه اخشابه كما كان فاجابه لذلك وامره ببنائه ودفع له مبالغ من ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فبناها وهو صاحب الاعلى وصرف عليه المبلغ المذكور ووضع عليه اخشابه واحذر ركو به فوقه حكم اصله وبني عليه مكانا كما كان وكل ذلك باطلا مع صاحب السفلى واذنه واجازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكافئه برفع ما بناه وركب به فوق مكانه متعللا عليه بانه يرجع فيما اذن له به لا يجاب لذلك بعد ثبوت الاذن منه بشهادة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه ولا يضر لذى السفلى منع رب العلو من اعادته بناءه على الهيئة التي كان عليها فقديم ما قبل ان يهدم البناء حيث كان حق التعلي ثابتا له بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احداث بئر وحوض معد للياه بجانب حائط جاره فهل اذا اخبرت اهل الخيرة بالحق الضرر من ذلك للجار المذكور ضررا يبيح من الاحداث بجانب حائط جاره والحال هذه (اجاب) نعم يقع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر البين والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له ركب على دهليز بيت جاره فباعه بخره فهدمه المشتري وازيل الركب المذكور وصار الدهليز طر يقا الحارة غير نافذة فهل له صاحب الركب اعادته بعد بنائه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه واذا تعال بان المكان صار وقتا لا عبدة بتماله لاسما وقد صدر امر ببنائه وركوبه واعادته كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذى العلو اعادته علوه على الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل وله جار منزل له مقابل لذلك المنزل بينهما طر يق صغيرا اراد ذلك الجار بخره منزله وفتح طاقات فيه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس للجار فتح طاقات وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لمجالوس النساء ويمنع من فتحها (اجاب) نعم يمنع الجار المذكور من فتح الشبابيك حيث كان يطالع منها على من في ساحة جاره المعدة لمجالوس النساء على ما عليه الفتوى ولو بينهما طر يق والله تعالى اعلم (سئل) في شخص اشترى دارا واراد هدمها فباع بعض الجيران خوفه على املاكه ورفضوا امره

١٢٦٩ ٩

١٢٦٩ ١١

١٢٦٩ ١٥

١٢٦٩ ١٦

١٢٦٩ ٢١

الى الحما كم فهل يسوغ له هدمها كلها ولا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان يصرفه في ملكه خاصة واذا طالب الجيران منه بخره بعض الحوائط ليعتد عليها ببناء دورهم هل يجبرهم الى ذلك واذا رضى وطالب من الحائط الذي يقيسه من يفتق به هل يجاب لذلك (اجاب) قال في صرة القتاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره لا يضمن اه والمالك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا يبيح المالك الحائط لجاره او لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ركب على دهليز جاره فباع ركب الدهليز المذكور بيته لاولى لبنائه ووافقا للوقف لانتفاع الجار بخره به فهدم الدهليز وازيل الركب والحائط التي كان عليها الركب وصار الدهليز المذكور طر يقا واحداث المشتري حائطا للرواق بعيدة عن مكان الحائط التي كان عليها الركب المذكور فهل اذا اراد صاحب العلو الذي ازيل مكان ركو به ان يضع اخشابه على حائط الرواق المستجدة البعيدة لا يجاب لذلك (سئل) نعم لا يجاب ذلك والحال هذه وله تكليف ذى الدهليز السفلى ببنائه لانه على عليه كما كان فان امتنع ذوا السفلى من ذلك فلذى العلو ان يبنى السفلى باذن القاضي لتعلي عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفلى بما اتفق والله تعالى اعلم (سئل) في جدار مشترك بين رجل وجماعة غائبين وللرجل حق الركب عليه من قديم الزمان سقط الركب وتهدم الجدار واراد اعادته كما كان فهل اذا كان ضرر ياله ولا يمكن قسمة ولا بناء لركب عليه بخره الا ببناء جميعه ورفع الامر في ذلك للقاضي واذن له ببنائه من ماله ليرجع بما زاد عن حصته على الشركاء الغائبين وبني وصرف من ماله على هذا الوجه يصح اذن القاضي له ويكون له الرجوع بما صرفه في غيبة الجماعة المذكورين (اجاب) قال في الخلاصة وفي البناء المشترك اذا كان احدهما غائبا وهدم باذن القاضي او هدم بغير اذنه لكن بني باذن القاضي فهو بمنزلة اذن الشر يك لو كان حاضر او يرجع عليه بما اتفق لو حضر اه ومنه يعلم حكم هارة احد الشر يكين في البناء المشترك الذي لا يقبل القسمة عند غيبة شر يكه اذ هو موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طاحونة تحت منزل رجل وبادارتها يحصل للنزل ضرر بين فهل اذا ظهر وثيقة بهذا الكشف على ذلك باطلاع اهل الخيرة الضرر را امين يؤمر صاحب الطاحونة بخرها لرفع الضرر عن الجار المذكور (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبيح ولا يضره على العمل والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة صغيرة يطحن عليها اجار لبيت صاحبها فقط ثم اصلحها وجعلها لطحن الخيل وكراها لبعض الطحانين وصار يطحن عليها ليلا ونهارا وواد الحمال بالطحن حتى نشأ عن ذلك هدم داره موقوفة على مسجده لاصقة للطاحونة وصار الضرر بيها فهل يلزم صاحبها عاقبتها كما كانت اول الطحن الجار وما

١٢٦٩ ٢١

١٢٦٩ ٢٦

١٢٦٩ ٢٨

شعبان

١٢٦٩ ٧

تخدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها للخيول
 بعدما كانت تدور بجمار واحد يضعه مالك الطاحونة ويمنع من ضرر جاره واذابناها
 كانت الطاحونة للخيول يحصل لبلد الماء المتلف وهذا يتكرر الحال فيه عطل الوقف
 (اجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تعرفه في ملكه الا اذا
 كان الضرر يجار ضررا ينافي منعه من ذلك ولاشئ عليه الفتوى برأية واختاره في العمادية
 وافق به قارى الهداية وافق بذلك ايضا الشيخ الامام الاجل برهان الاعنوبه يقتضى كفى
 شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه
 وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأى المتأخرين ان للانسان ان
 يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا ينافي به وما يكون سببا للهدم وما يوهن
 البناء بسببه او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المحو انج الاصلية كسد الضوء بالكلية
 والفتوى عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذكور من ادارة الطاحونة المذكورة على الوجه
 المحدث حيث تحقق الضرر بالبن والى الله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اما كن ويمنها فضاء
 فيه ساقية يملوكة له يسقى منها جنيته يملوكة له ايضا وبعض امكنته لها باب يتوصل
 منه الى الساقية المذكورة ومدارها وهذا الباب في سكة غير نافذة مختصة بمالك
 الا ما كن المذكورة ورجل آخر له بيت في هذه السكة وتلك الاما كن مستأجرة لافاس
 وفي بعض الاوقات يمر السالكون بالاما كن المذكورة وعلى مدار الساقية حتى
 يتوصلون الى باب الجنيته ويخرجون منه وبسبب فتح الباب المذكور يمر بعض افاس
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة اصلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذكورة
 حتى يتوصل الى باب الجنيته ويخرج منهم من غير اذن المالك مع ان هذه السكة
 المتوصل منها الى الباب خاصة بصاحب الاما كن وبالرجل الاخر وليس لغيرهما
 ملك فيها فلاجل منع ضرر مترتب من المرور على مدار الساقية سد المالك للاما كن
 الباب من داخل اما كنه حيث انه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للاجانب
 المذكورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضته في ذلك
 سيما لاضرر على احد في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولم يجاسق بعض الناس في الساقية
 من المرور منها (اجاب) نعم ليس للاجانب المذكورين والحال هذه معارضة المالك في
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في مكان سفله لنقص وعالوه لاخر اراد صاحب العلوان
 يحدث في مكانه مخالفة صاحب السفلى فهل اذا شهد اهل المعرفة انه لا يحدث ضرر
 للسفل من البنيان يمكن صاحب العلوان بناء ما اخبر اهل المعرفة انه لا يحدث منه ضرر
 للسفل (اجاب) يمنع صاحب سفلى عليه علوانا من ان يتدفق سفله او ينقب كوة
 بالارض الاخره هذا عند ابي حنيفة وهو القياس وقال الكل فعل ما لا يضر قال البدل
 العيني وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يبنى على العلوشين او يبيتا او يضح

عليه جند وصالا ويحدث كنيها اه وفي حواشي الدر عن المحوى المختار للفتوى
 انه ان اضر بالسفل يمنع وان لم يضر لا يمنع اه وافاد اعطاء قوله ما لانه استحسن والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجاورها مكان لاخر له باب من
 جهة اخرى ففتح ريب المكان بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك
 الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك ويؤثر بسبب الباب الذي فتح للاستطراق وليس
 لمالك المكان المذكور اخرج جناح في عسوله مكنه خارج ذلك الجناح في الارض
 المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب المكان
 المذكور احدث باب للاستطراق والمرور في ملك غيره اذ لم يثبت ان له حق المرور فيه
 بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك والحال هذه وهو صرح جوابه عدم جواز التصرف في الطريق
 الغير النافذ باخراج ميزاب وعمره ولو يدون اذن اهله اضرام لانه كالمالك الخاص بهم
 حيث كانت تلك الارض مملوكة لغير مالك ذلك المكان لا يكون له اخراج الجناح فيها
 ولا التعلل عليها يدون اذن مالكه بالاولى والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة ميت يملكون
 مكانا تظاهر وكالة بابها من طريق اخرى غير التي بها المكان ومستاجر للوكالة رجل
 من المساكين لهما من مدة سنين فلم يستاجر الا للوكالة المذكورة اسكن فيها جماعة من
 الانراك فخرقوا نقيبها طاهر الو كالة المذكورة يخرج من بالمكان المذكور ويضر
 ضررا ينافي من اصل حائط الو كالة لم يكن بها شيئا بيبك مطلقا قديما ولا حادثا فهل
 يكون للورثة المساكين للمكان المذكور منع المستاجر الواضح اليه عليهم من ذلك
 ويؤثر بسبب النقب المذكور والحال هذه حيث كان من ينظر من النقب المذكور
 يرى ساحة المكان المعسدة يملو من النساء وقضاء شؤونهن بداخل المكان خصوصا
 الفتى يدون اذن المساكين للوكالة (اجاب) لا يجوز لاجتماع المذكورين نقيب حائط
 الو كالة والحال هذه بل لا يسوغ غللا كنه الفتح حيث كان الامر ما هو مذكور وكان
 النقب مع هذا الماظر والله تعالى اعلم (سئل) في بئر مشتركة بين يدين لكل منهما حق
 الانتفاع بهما من قديم الزمان فهل اذا باع مالك احد البيتين بيته لاجنبي واراد ان يبنى
 حائطا حول البئر ويحصر بها ويمنع اهل البيت الاخر من الانتفاع بها لا يجاب لذلك
 حيث كان حق الانتفاع لهم فيها ثابتا من قديم الزمان (اجاب) ليس لاحد الشرى بكن
 في البئر المذكورة منع الاخر من الانتفاع بهما يبقى القديم على ما عليه كان والله
 تعالى اعلم (سئل) في بيت في محل منه طاقه مفتوحة في بيت يجاوره لا يعلم الموجدون
 في البيت المذكور الا ان وقت فتحها بسبب قدمها وتلك الطاقه معسدة للضوء والهواء
 لا للنظر للجار حيث هي باه الى المكان المذكور والا ان قد تعدى الجار المذكور
 وسد الطاقه بغير اطلاع اصحابها فهل لهذا الرجل سد المفتوح من مدة قديمة اقلها بالنسبة
 لمالك البيت الاخر مشرور سنة فضلا عما سبق من الزمان قبل ذلك مع سكوته وعدم

سنة	ذى القعدة
١٢٦٩	٢٣
١٢٦٩	٢٥
١٢٦٩	٣٠
١٢٦٩	٢٦
١٢٦٩	٢٩
١٢٧٠	١٦
١٢٧٠	١٩

منازعة المدة المدة التي عنها سدا المفتوح يورث ضرر في المحل على اصحابه بخلافه يكون لهم منعه من سده بالوجه الشرعي حيث لا ضرر في فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور سدا للطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ماذ كرو فتفتح قهرا منه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضمة يدها على جنيته مغروس فيها الثجارت ورويا ساقية مخصوصة لسقى ثلاث الجنيته اراد رجل بجوار تلك الجنيته اجراء ما الساقية من وسط الجنيته ليتوصل بذلك لسقى ارضه بدون اذن المرأة ورضائها فهل لا يجاب لذلك ويكون للمرأة المذكور منعه من ذلك ولا تجبر على تركه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا له جار له لا يصق اراد ذلك الجار ان يحدث طاحونة بجانبه ومن المعلوم ان الضرر متحقق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجار ان يمنعه من الادارة لتحقيق الضرر البين (اجاب) لئلا يتصرف في ملكه اذ لم يضر بجواره ضررا ينعلى ما عليه العمل فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكور يمنع الجار الذي احدها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك الجار على ارض منزل جاره في غيبته وبنى فيها حائطين وركب فوقهما مكانا لمحمه بمنزله فهل ليس له ذلك مادام محققا ان هذه الارض ملكه غيره وهل يسلم له في الخروج على هوائها فوق البناء فيها والركوب عليها (اجاب) ليس للجار المذكور الاستيلاء على ارض جاره ولا البناء فيها ولا الخروج المذكور بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا في ربيع واحد فحدث فوقه دورا اراد ان يضع اخشابا فوق حائط جاره الخاضع به بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك ويجاره منه شرعا والحال هذه (اجاب) ليس للجار وضع جذوعه على جدار جاره الخاص به بدون اذنه وللجار منعه من ذلك حيث لا حق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون بيتا بالميراث من اصولهم من نحو سبعين سنة وزيادته بابان كل منهما في حارة نافذة احدهما مشروح والثاني مفاقي باع الورثة البيت لرجل اجني فادعى رجل من المشاهدين ان يتصرف فيه على المشتري بان له حق المرور من البابين قائلا انا كنا نسمع انه كان هنا شارع لمرور الناس بين البابين قبل بناء البيت فانكر المشتري فدعواه مع اعترافه بانه لم يسبق له ولا غيره من ادل الحارة مرور في هذه المدة المذكورة فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المذكور ومنع من منازعة المشتري فيما اشترى به بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المدعي المذكور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قسبة ليكنيف بجواره جاره فهل اذا تضرع الجار منه ضررا ينعى منه لان الضرر يزال (اجاب) لئلا يتصرف في ملكه بما شاء اذ لم يضر بجاره ضررا ينعى منه فان تحقق ضرر بين منع والا فلا والله

سنة	محرم
١٢٧٠	٢٠
١٢٧٠	٢
١٢٧٠	٦
١٢٧٠	٢٥
١٢٧٠	٥
١٢٧٠	٢٣

والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وآخر يملك بيتا مقابله فاحدث الاخر فوق بيته مكانا وفتح فيه طاقات للنظر تشرف على ساحة النسا من البيت المقابل له وترتب على ذلك الاطساع على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح ضرر بين الجار المذكور فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤمر الفتح بسده او يمنع الضرر والحال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين بن قنح كوة في ملكه وله جار مقابل له وبينهما شارع يمر فيه الخاص والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيما ان الجار لا يمنعه من ان يفتح كوة في ملكه ولم يتلف ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدرى ان الفتوى ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى السقوط وشكت منه جيرانه ونهبوا عليه برفعه واشهدوا عليه بيعة بانه ان اتلف لهم شيئا يكون ضامنا فهل اذا اعمل وتراخي عن اعادته واصلاحه حتى وقع على بيوت الجيران واتلفها يكون ضامنا ما اتلفه (اجاب) اذا مال حائط على دار انسان فطالبه برب الحائط بقضه واشهد عليه بيعة ضمن ربه ما اتلف به من نفسه او مال اذ لم ينقضه في مدة يقدر على تقضه فيها حيث كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة وخزيرة الصقة بجواره وله ركوب على حائط جاره بنفسه كشف سماوية احدث فيها حاسما بهسدان كان في جهة بعيدة عن الجار وتحقق الضرر البين للجار بما ذكره في الحال هذه يمنع الجار من احدث ما يضر بجاره (اجاب) لئلا يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينعى منه فان تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا بجوار جعل فيه بعض طاقات فتح باب له الهواء والنور وله جار يريد تسكينه بسدها فهل اذا لم يكن فيها ضرر للجار المذكور لا يؤمر بسدها لاسيما وبينه وبين الجار مسافة طويلا لا يمكن الاشراف على شيء من بيت جاره (اجاب) لئلا يتصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا ينعى منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بهيئته التي هو عليها الآن من نحو خمس وعشرين سنة وبه ضرر حاصل بدار جاره فاراد الجار المذكور ان يكلفه برفع ركوبه عن حائطه فهل لا يجاب لذلك والحال ان له حق الركوب على ذلك ولا ضرر بصاحب السفل (اجاب) نعم لا يجاب صاحب السفل لمسا طلب والحال هذه وحسد القديم ما لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا كبيرة عن ابيهم فاقسموها وجعلوها دورا وجعلوا دهليزها عمرا للجميع لم يشتر بعضهم فيها غيرهم في درب غير نفذ فاشترى رجل قطعة دار في ظهرها بجوار الدهليز وبابها من درب آخر فبناها المشتري ونفذ لها بابا من الدهليز بغير اذن اصحابه المختصين به فهل يكون لهم منعه اذا تضرعوا به ويؤمر بسد الباب الذي احدثه بغير حق (اجاب)

ليس لمن لاحقه في استطاره الدليل الخاص بالجماعة المذكور من فتح باب من دارة فيه يدون اذن مالكه ويمنع من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في طريق عامة لجميع النار بن يسلمكون فيم يجوارهم مسجد فخا رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحوانيت وصار حائط المسجد منتفعا به في المنزل المذكور مع سد الشبايك التي فيها الجارية للزور في المسجد المذكور فهل يجبر على هدم ما بناه في الطريق المذكور وتعود الى حالتها الاصلية (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل الخصوصية ولو ذميا منع استداؤه مطالبته ببقضه ورفعته بعد البناء سواء كان فيه ضرر او لا هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينقض ان لم يضر بالعامه فان ضرر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية نقلا عن جامع الفصولين اراد ان يحدث ظلة في طريق العامة وهي لا تضر بالعامه فالصحيح من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد بن حنبل في المنع لا الطرح قال ابو يوسف ليس له كلاًهما وه ونقلوا عن الصغار انه يلتفت الى خصوصية من يخافهم لو لم يكن له مثل ما لا يخافهم فلوله مثله لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العامة بدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم انه متعنت والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين قول الشافعي لانه اسجح وادق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر ويجوارها دار لرجل فادعى على المشتري بان الحائط الذي بين الدارين ملأه ومختصة به فمسك في ذلك بان جذوعه عليها وبانه احضر جماعة من اهل الخبرة كشفوا على الحائط وقالوا انها ملأه ومختصة به والحال ان المشتري عليه جذوعا كذلك من قديم واشتراها على هذه الصفة فهل حيث كان لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى بها له ما سواه حيث الحال ما هو مذكور ولا عبرة بتسليمه يقول اهل الخبرة واذا اراد المشتري احداث بناء في ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبايك جاره يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع الضوء والهواء الحصول ذلك من جهة اخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب) اذا كان لكل واحد من الرجلين المذكورين على الحائط جذوع ثلاثة فاكثر فهو بينهما مالا يستوفيهما في اصل العلة ولا عبرة بالكثرة والقلة بعد ان تبلغ ثلاثا لان الترجيح بالقوة لا بالكثرة كما صرحوا به الا اذا كان لاحدهما اتصال تر يبيع بالحائط او اقام بينة بان الحائط ملكه فيخص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي ولما لا ان يتصرف في ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر بالبين منع والا فلا يمنع على ما اختاره المتأخرون وقدروا الضرر بالبين في سد الضوء بما يمنع الكتابة قال في تنقيح الحامدية والظاهر ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك علوا وباسفله ثلاث حوانيت احدها ملك لاجنبي فتعرب العلو فاراد مالكه اعادته كما كان عليه او لامن قديم الزمان الى

١٢٧٠

جادي الاولى ١٥

١٢٧٠

الآن فهل والحال هذه يجب لذلك ولا يسأل مالك السفلى منعه عن ذلك بدون وجه شرعي حيث لم يكن السفلى متعربا (اجاب) لصاحب العلو اعادته كما كان حيث كان موضوعا بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبايك وطاقت معدة لجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجواره قطعة ارض ممتدة الفضاء اشترها رجل لينبئها بيتا فحدث به امر احض وجما ويجوار حائط البيت المذكور تضر به ضررا يدناو ير يد ايضا ان يحدث به اخطا علو تلك المراحض والمحام بحيث تمنع جلب الهواء والضوء من المكان بالسكينة فهل يؤمر المشتري المذكور برفع ما احده من المراحض والمحام حيث كانت تضر ضررا ينافي الجار ويمنع ايضا من احداث الحائط التي يترتب عليها سد شبايك الجار وطاقت ومنع الضوء والهواء عنه حيث كانت الشبايك والطاقات موجودة للبيت من قديم الزمان (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر بالبين منع والا فلا والبين ما يكون سببا للهدم او يوهن البناء ويخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعض سفله داخل تحت علو بيت يجواره تدا واتسده الملاك عصر ابعده من قديم الزمان ولا يعرف في الاعصار الماضية الابهة الحلة التي هو عليها الآن فاراد رجل تاتي ملك البيت المذكور من ورثة ملاك ابطال حتى بعض البيت الاخر وادخله في بيته فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب له ان يرد من غير برهان ولا تنوير (اجاب) اذا كان العلو المذكور موضوعا بحق القرار من قديم ولم يحدث ما فيه ضرر لصاحب السفلى لا يكون له ابطال حتى صاحب العلو بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احداث طاحونة يطحن فيم العامة بالتحيل ملاءمة للمالك رجل آخر والحال ان الطاحونة المذكورة حاصلة بسبب ادارتها ضرر بين المالك والرجل فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي الضرر بالبين للمالك الرجل المذكور يمنع مالكه من ادارتها حيث تحقق الضرر بالبين (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي وهو ما يوهن البناء او يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق الضرر بالبين من ادارة الطاحونة المذكورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في عطفة ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له فحدث رب البيت الاخر شبايك للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترتب على ذلك الاطلاع على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفسخ ضرر بين الجار المقابل له فهل والحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي يؤمر فاقح الشبايك المذكور بسدها ومنع الضرر من جاره المقابل له (اجاب) نعم يؤمر فاقح الشبايك المذكور بسدها اذا كان الواقع ما هو مذكور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا من مدة خمس

٢٧

١٢٧٠

جادي الثانية

٢٢

١٢٧٠

ربيع

٢

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

عشر من سنة وزيادة وفيه طاحونة وقف دائرة من قديم الزمان ويجاوره بيت لرجل آخر
 قباع ما لك البيت بيته لرجل ويريد الآن مشترى البيت المذ كور ابطال ادارة الطاحونة
 المذ كورة فهل لا يجاب لذلك حيث لا ضرر عليه في ذلك (اجاب) اذا لم يتحقق ضررين
 من ادارة الطاحونة المذ كورة لا يكون للمشتري المذ كور المنع من ادارتها والله تعالى اعلم
 (سئل) في طاحونة يجاوره منزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر ثم
 بعده اراد المشتري للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها والحال انه لا ضرر يحدث من
 ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعتق قاصدا بذلك الجوارب المنزل على بيعه له
 فهل لا يجاب لذلك بغير وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله
 تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ لرجل دار يجاوره ولا باب لها فيه ولم يعلم فتح
 باب لها فيه سابقا ثم الاقرب يد صاحب الدار الجاورة للدرج المذ كور ان يفتح لها بابا
 فيه بغير اذن أهله مع علم اهل الباب كان مقتوحا في الزمن السابق ولا بينة معه على ذلك
 فهل والحال هذه يكون لهم منعه ولا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كور الا بالاذن
 (اجاب) الطريق الغير النافذ ملك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للمرور
 بدون اذن من المالك حيث لم يثبت اذله حق المرور في الطريق المذ كور والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يدعى ع-لى جاره بان له حق الر كوب على حائطه وعلى أخشابه
 ويريد أن يكلفه بنائها ووضع أخشاب عايم من ماله ويتقنها جيدا لاجل أن يبنى
 فوق ذلك مئة لابانه وجدة بكذا بيده مقطوعة الثبوت والمدعى عليه ينكر ذلك
 فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية ولا عبرة بانحكة المقطوعة الثبوت ولا
 يلزمه اجابته والحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذعوم مجرد دعواه بدون
 اثباتها بطريق شرعي ولا يعول شرعا على صلت مقطوعة الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)
 في رجل يملك وكالة عملا وسفلا وله يجاورها جارة به أراد بناءها والتعل على فوقها فذمه
 سكان الوكالة من ذلك متعلمين بان لهم فيها اخلوا وانتهوا فاهل اذالم يثبتوا الاذن بالخلو
 والانتفاع ايض لهم معارضة المالك في ذلك ولا عبرة بتعلمهم المذ كور وللا لاثبات ان
 يتصرف في ملكه كيف يشاء سيما والبناء والتعل على لم يكن فيه ضرر بينه وبين سكان الوكالة
 المذ كور ين (اجاب) نعم ليس لهم منع المالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع
 ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالثراء
 منذ ست وعشرين سنة ولرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة والطاحونة
 المذ كورة دائرة هذه المدة من غير منازعة وهي في ملك صاحبها والا قن يريد الجار
 المذ كور ابطالها ومنعها من الادارة تعنتا وعنادا مع ربها فهل اذا كان لا يحصل منها
 ضرر بين يقرول أهل الخسرة لا يجاب لذلك ولا يكون له منعه من ادارتها ويبقى
 القديم على قدمه (اجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

١٢٧٠

٢

شوال

٩

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

ذى القعدة

٢٢

١٢٧٠

ذى الحجة

٧

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

(سئل) في رجل بنى في دار له طبة علوية وفتح لها كوات البعض منها مظل على شاطئ
 البحر والبعض مظل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محلة مئة عمالابان
 الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ فيحصل له منها ضرر بسبب الكشف على داره
 والحال ان بين دار الباقي ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة
 على اسطحة وفيه مائة مائة يشرع عليها من تلك الكوات يعارض صاحبها ايضا في فتح
 الكوات المذ كورة فهل اذا كان الحال كذلك ليس للمعارضين المرقومين معارضة
 الباقي ولا يؤمر بسد الكوات المذ كورات (اجاب) اجاب العلامة خير الدين في نظير
 تلك الحادثة بان المفتي به هو المنع من الفتح اذا كانت الكوة لاطل والساحة المشرف
 عليها للناس وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في بيت علوه ملك
 لرجل وسفله وقف أهلى فحصر في رجل نظر واستحقاقا وهذا السفلى مشتمل على
 صهر يجفاد الموقوف عليه السفلى وهو النساظر ان يتصرف فيه بالسكنى فيه ومل
 الصهر يجفاد بفتح باب له كان قديما فهل اذا كان هذا الصهر لا يضرب بصاحب العلو
 يجاب لذلك أم لا وهل يجبر على اجارته لصاحب العلو أم لا وهل يمنع صاحب العلو من
 معارضته ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفقهاء ان لكل من صاحب السفلى والعلوان
 يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضرب بالآخر ضررا يذم وان تحقق الضرر والبيان منع ولا يجبر
 صاحب السفلى على اجارته لصاحب العلو كالا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض
 عملو كة لا ناس وكانت متخربة ووزال ما فيها من البناء والمحيطان حتى صارت ساحة
 مكشوفة ومكثت على هذه الصورة مدة من الزمان فحدث بعض المالك الجاورين لها
 بابا في محله يتوصل اليه من هذه الارض الخربة بدون اذن ملاكها ثم بعد ذلك بيعت
 هذه الارض فاشتراها رجل من اصحابها وجب حجة شرعية بمصورة فيها حدود الارض
 من جهاتها الاربع وبنى فيها دارا فاقعة على حدتها ومنع المرور منها بقتضى ملكيته
 واستحقاقه شرعا وساعده الحاكم السياسي على ذلك ومكنه من ازالة الطريق منها من بعد
 الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصدر له أمر من الحكومة بذلك وبعد
 برهة من الزمن ترفع ذلك الجار الذي احدث البسبب في محله مع رب الدار يدعى ان محله
 كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله وانها قد سدت ويطلب
 من صاحب الدار هدم بنائه واباحة الطريق فيسهل بغير حق ولا وجه شرعي فهل لا يمكن
 من ذلك شرعا وهل يجوز لرب الارض التي صارت دارا ازالة الطريق منها ومنع المرور
 فيها وحيازة ملكه يتصرف فيه كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعا (اجاب)
 اذا كان فتح البسبب من الجار المذ كور حادثا في ارض الغير ولم يثبت ان الجار المذ كور
 حق المرور من تلك الارض يمنع من معارضة المشتري لتلك الارض وليس له تسكينه
 يهدم بنائه لغير من أرضه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا

٧

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

وبه ثلاث طاقات من قديم الزمان موضوعة بحجاب النور والهواء فإذ جازها أحدان بناء
 ملاصق للطاقت المذكورة وسد بها النكابة فهل والحال هذه إذا كان في سدا الطاقات
 المذكورة ضرر وبين المالك البيت المذكور لا يكون للجار سدها ويبقى القديم على
 قديمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شيء من بيت جاره (اجاب) للجار
 المذكور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي كسبه الضوئ عنه
 بالنكابة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 يملك مكانا وله باب بالشارع النافذ فإذ أراد ان يبني على مكانه المذكور بناء فسد به الجار
 متعللا بأنه يسده عليه الهواء من الجهة القبلية فهل اذا لم يسده عليه هواء ولا ضوء الا يمنع
 المالك من تهرقه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان للجار المذكور سبابا مطال على
 مساحة نساء الجار يكون له منه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه في هواء مساحة الدار
 (اجاب) لا رجل المذكور ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي
 كسبه الضوئ عنه بالنكابة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع وليس لشخص ان
 يحدث على حائطه سبابا طافي هواء ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل)
 في مالك بيت امامه رحبة ملك غيره وصاحب البيت لا يستريح ولا يستضيء الا منها
 فاراد ان يغير يبيع تلك الرحبة لآخر ليعينها مع انه اذا بنى بها منع الريح والاضاءة عن
 صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيها يضر صاحب البيت ضررا ينافي منع من البناء
 فيها منها للضرر او لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في درب غير نافذ وممرهما
 من المسكة الغير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شريكين في
 حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي
 كسبه الضوئ بالنكابة لا يمنع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وتثبت الشفعة في
 المقار للشرى لك في نفس المبيع ثم للشرى لك في حق المبيع كالطريق الخاص الغير
 النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذكور قضى له بها والا فلا
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة دائرية من قديم الزمان وباعها لاهلها ما كن
 فيها المالك وجعلها بناية مستقلة على حدته وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على
 حديثه الشخص من سنتين بموجب حجة شرعية والآن باع البيت لامرأة فقربت تلك المرأة
 ابطلت ادارة الطاحونة او شرعها من مالها بالجبر فهل لا تجب لذلك ولا يجبر على بيعها
 ولا ابطلها حيث كان ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها
 اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة
 المذكورة لبيت المرأة المذكورة منع من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك
 لا يمنع من ادارتها ولا يجبر مالكا على بيعها من المرأة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل)
 في وكالة معلومة لجماعة وعامر اربع مشتمل على بيوت علوية ملاك آخر فصل خلل في

وبسم الثاني

يا كية من النواكي الاتي عليها السقف الذي مر على بيته ملاك البيوت العلوية
 فويل اذا بنى البناكية من بيته عليها واراد ان يرجع بقسط ما بناه على بقية ملاك البيوت
 العلوية بالملاكية مع مرورهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا اهدم السقف بلا صنع مالكة
 لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولذي العلوان ينبغي ان يرجع على صاحب السقف بما
 اتفق ان ينفذه او اذن قاض والافقية قيمة البناء يوم بني هذا ما صرحوا به ولا وجه
 لانه من ملاك البيوت المذكورة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى بيتا بجوار ذلك البيت حائوته ملك للغير ممد لتبييض النحاس فتعمل رب البيت
 على النساكن في الحائوت بان يحصل الضرر من فتح الحائوت لتلك الصنعة ومنه من
 دفعها نهل اذا لم يكن هناك دخان للصنعة المذكورة يضر برب البيت ولا يوهن البناء
 منها ولا من طاف النحاس بالماء لا يكون له منه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في
 ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل يملك صبغة امره كما كمنه صبغة صبغة فوق من حائط الجار
 قطعة قليلة وحدها من غير تعدد على ما من مالك المصبغة فرفعه الجار على يد نائب
 القاضي وادعى انه تقضها ولا يثبت له على ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط
 الجار اكون الجدار مغلولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة التعدي على
 هدم حائط الجار في الاول والثاني بالبيضة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ولا
 ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعدد على
 حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح الحامدية من البرازية هدم داره
 فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ
 وبه دور ملاصقة وفي آخر الزقاق دور لمالك من راس الزقاق المذكور فإذ أراد رجل
 من له دار في وسط الزقاق ان يبني في مسلك طريق الدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان
 يلزم من بنائه ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم
 ما بناه حيث تضرر من هو داخل من اهل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل
 المذكور ذلك والحال ما ذكر حيث كان بغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالزقاق ملاصقا للقهوة بغير علو ولا بيت
 المذكور شيئا يملك قديمة مطلة على تلك القهوة اهدمت القهوة المذكورة فإذ أراد ان يبنها
 واحداث علو فوقها وسد الشبايل المذكورة وفي ذلك ضرر بين يمنع الهواء والضوء فهل
 ليس لرب القهوة فعل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء
 الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر البين ومنه منع الضوئ بالنكابة منع والا فلا منع
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له طاقات وشبايل تحلب الهواء والنور مطلات على
 ظهرفن وطاحونة من قديم الزمان احدثت مالكا ما بناه أضر بالجار ضررا ينافي
 منع الهواء والنور وتحقق الضرر البين فهل والحال هذه تمنع الجارة من احداث ما أضر
 بجارها (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي ومنه منع

٢٥

٢٧

رجب

شعبان

شوال

ذى الحجة

الضوء بالكيفية فان تحقق الضرر واليبس منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مملوك
 لشخص انشاء وباعه لاه جهة وبها شباك بحري مطل على الطريق مربي عليه حديد واذا
 جالس في هذا الشباك شخص يطالع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد
 للوس النساء ويريد الجار سد الشباك المذکور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له
 ذلك خصوصاً وأنه اذا بنى على سطحه حاجز لا يتاقي الاطراف على مكانه من الشباك
 المذکور ولا يكاف صاحب الشباك بسده والحال هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس
 مالكاً بل هو مستاجر لا تسمع دعواه على صاحب الشباك (اجاب) اذا دعوته ولا تسمع الدعوى ان
 من مثله فتح السكة ظاهرة الرواية فيها ان الجار لا يمنعها لانه تصرف في ملكه ولم
 يناف ملك غيره لکن صرح في المضمرات شرح القدروري ان الفتوى ان السكة
 ان كانت للفقير والساحبة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فقهاء الضرر الظاهر
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسن انتهى فاذا لم يكن ما يشرف
 عليه هذا الشباك من دار الجار ساحة للنساء لا يكون للمالك الدار ولا المستاجر
 مطالبة صاحب الشباك بسده اذا الضرر حينئذ غير بين والله اعلم (سئل) في رجل
 يملك بيتاً في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذکور بيت لرجل آخر أحدث
 ما السكة فيه شبابيك مظلة على ساحة النساء ومجمل جلوسهن في البيت المقابل له
 فهل يكون على فاتح الشبايك الهدنة المذکورة سدّها حيث كانت مظلة على ساحة
 النساء ومجمل جلوسهن وكان في ذلك ضرر بين (اجاب) اذا كانت الشبايك
 المذکورة الهدنة للطل والساحة المشرفة عليها تلك الشبايك معدة للنساء فالضرر
 ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المفتي به كما صرح به علماءنا والا فلا والله
 تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ومجاعة بها
 شبابيك قد حجة للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الا ان يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة
 ويريد احداث كنف ملاصقة للجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة
 المزبورة من غير وسوغ شرعي ولا اذن من اصحاب الشبايك القديمة المشرفة على السكة
 والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احداث الكنف وضم
 السكة حيث كان الضرر بينا بسبب الانهيار والنداء للجدوان ومنع الهواء والضوء
 عن اصحاب الشبايك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لنا خطر ذلك لما فيه
 من تغيير معالم الوقف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذکورة
 الى مطهرة المسجد والحال ما ذكر في التنقيح قال أبو حنيفة في سكة غير نافذة ليس
 لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا ان يقتسموها فيما بينهم لان الطريق
 الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوها هذه السكة حتى يخفف الزحام عبادية
 من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط
 برأية من نوع في السكة الغير نافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكاك التي ليس لها

٢٧

١٢٧٢

صفر

١٧

١٢٧٢

ربيع الاول

١٣

١٢٧٢

منقذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم
 على ذلك ولا ان يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم ان يدخلوها في دورهم
 المذکور انتهى وقد صرحوا بان التصرف اذا كان يضر بالجوار ضرراً يبين ان يكون
 سبباً لو من البناء ومنه منع الضوء بالسكة لا يمكن الشخص منه للضرر البين والله تعالى
 اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة اراد رجل من غير أهلها له باب في شارع نافذة ان يفتح
 باباً لها بدون اذن أهلها فهل لا يسوغ له ذلك بدون اذنهم وهل هو ممنوع من ذلك منعاً
 كلياً (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب لداره في سكة أخرى غير نافذة
 بدون اذن أهلها حيث كانت طويلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت
 فيه منظر بمحاوره كان وقوف قد غيّرهما مالكة عن وضعها واحداث فيها
 طاحونة لطحن الدائم ويترتب على ادارتها ضرر بين المالك الجار والمالك ولا يمكن
 الاضرار منه فهل اذا تحقق الضرر البين من ذلك يمنع المالك من ادارتها مانع الضرر
 البين وان تعال المالك بان في بيت الوقف المذکور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ
 منها ضرر ولا عبرة بهذا العمل اذا تحقق الضرر البين من ادارته طاحونة التي احداثها
 لطحن الدائم دون القديمة (اجاب) نعم يمنع المالك المذکور من ادارة تلك الطاحونة
 اذا تحقق الضرر البين من ادارتها بالجوار والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان
 متوسط بين سفلى ومملوك لشخص وسفله مملوك لاخر وعلمه مملوك لثالث انتهى
 الجميع فاذا ملك السفلى ان يبني سفله ويرفع بناءهما كان عليه من قديم الزمان
 وياخذ شيطان من حق مالك المكن المتوسط بحيث لا يبقى لمالك المكن المتوسط
 الا بهضه حتى لو بنى ذوالعلو الاعلى علوه على ما كان عليه من مبداء ارتفاعه القديم
 لا يبقى له صاحب المكن المتوسط الا نحو من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين
 فهل ليس لصاحب السفلى ذلك وانما له ان يبني سفله على ما كان عليه من القديم
 لاجل ان يتمكن كل منهم من اعادة بنائه على ما كان عليه والحال هذه ويبقى القديم
 على قدمه (اجاب) نعم ليس لذي السفلى ان يرفع بناء سفله كما كان عليه من قديم
 الزمان والحال ما ذكر الاصل ابقاها كما كان على ما عليه كان وقال العلامة خير الدين
 صرح علماءنا بانها لو انهم السفلى فانهدم العلوي ليس على صاحب العلو حارته وله اذا
 بنى صاحب السفلى سفله ان يعيد علوه كما كان اه وقد صرحوا ايضا بان صاحب
 السفلى اذا امتنع من بناء سفله الذي انهدم يقال لصاحب العلوي ليس لك طريق الى
 حقل سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك
 وانهم صاحب السفلى من الانتفاع ولا السكني في علوك والسفلى كالرهن في يدك
 حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخفاف حتى يؤدي ما أنفق وقال المتأخرون ان بني
 بامر القاضي أو بامر ذي السفلى يرجع عما أنفق وان بني بغير امره يرجع بقيمة البناء
 وعليه الفتوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كافي البرازية وقاضيان والله

١٤

١٢٧٢

ربيع الثاني

٤

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

تعالی اعلم (سئل) فی عطفة غیر نافذة بها بیوت ملا کما ولم جل بیت بابه من غیر العطفة فی شارع نافذ وحائط بیته یسرف علی أهل العطفة أراد صاحب البیت المذکور انخراج حائطه فی العطفة المذکورة ویجعل فیها شبایک تشرف علی عورات أهل البیوت المذکورة فهل اذا لزم من ذلك تضییق العطفة علی المارین بها ولا یدخل أحد الا بالتخفاف ومشفقة وتضرر أهل العطفة بما أخذ من ذلك یؤثر برقعهم والمحال ما ذکر (أجاب) لیس لمالك البیت المذکور ذلك والمحال ما ذکر والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری منزلا به طاقات وشبایک باعلا أحدتها البائع قبل البیع وحصل من ذلك ضرر بین الجار فهل اذا تحقق الضرر البین یؤثر الجار المذکور برفع ما أضر بجاره حیث أحدتها البائع بالدار ولم یتکون قدیمه قبل ذلك واذا تعالی المشتري بان البائع أحدتها قبل شرائه منه لا عبرة بتعلله المذکور اذا ثبت ما ذکر بالطریق الشرعی (أجاب) المصرح به فی مسئله فصح السکوة انما اذا كانت للضوء والهواء بان كانت باعاً علی المکان لا یتکون فی ذلك ضرر بین الجار فلا ینع منه وان كانت للنظر والطل وما تشرف علیه ساحة النساء فالضرر بین و ینع منها الا ضرراً البین علی ما اختاره المتأخرون ولا عبرة بالتعلل المذکور والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك مکاناً وضع آخر جذوع بیته علی حائط المکان المذکور بغیر اذن واجازة من مالکة ولم یتکون للواضع حق الوضع قدیماً فهل والمحال هذه یؤثر الواضع برفع جذوعه حیث لم یرض مالک المکان بذلك سیمما وفي وضع الجذوع ضرر لحائط المکان المذکور (أجاب) نعم والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك حائناً وباعلاه ربيع لا یترویحوا ربه من الجهتين أمکنه لرب الربیع فاحدث وب الحائنوت فیهم مصیفة والمحال انهم لم یتکون مصیفة قبل ذلك فحصل ضرر بین الحیطان الجار بسبب وضع المساء فی الحوائی فهل اذا ثبت الضرر البین من هذا الاحداث بقول أهل الخبیرة یتکون لرب الامکنه منه حیث كانت حادثة اذا تحقق ما ذکر بالطریق الشرعی (أجاب) للمالك ان یتصرف فی ملکة بما شاء الا اذا أضر بجاره ضرراً ینبأ وهو ما یتکون سبباً لعدم أویوهن البناء أو یخرج عن الانتفاع بالملکة وما ینع الحوائج الاصلیة فان تحقق الضرر البین بالجار منع والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل بنی حائطاً مشتملاً کاینه و بین جاره ورعیه بنیة یمنع من اذن شریکه والشریک الذي بنی له علیه جذوع دون شریکه الا آخره ففتح کوة حادثة فی الحائط المذکور تشرف علی عورات حريم الجار الشریک وتضرر به ضرراً ینبأ فهل اذا ثبت حدوث السکوة المذکورة وتحقق ان البناء بالنقض المستترک یتکون البانی متطوعاً یؤثر بسد السکوة (أجاب) نعم یتکون الشریک البانی متطوعاً والمحال ما ذکر وتسد السکوة المذکورة انما احدثت فی الحائط المستترک والمحال هذه وفي الخاتمة من باب الحیطان والطرق وبجاری الماء من کتاب الصلح حائط بین رجلین انهم قد بنوا أحدهما عند غیبة الشریک قال أبو

۱۸ ۱۲۷۲

۲۸ ۱۲۷۲

۲۹ ۱۲۷۲

جادی الثانية ۳ ۱۲۷۲

۳۰ ۱۲۷۲

القاسم رحمه الله ان بناءه بنقض الحائط الاول یتکون متبرعاً ولا یتکون له ان ینع شریکه من الحائط علیه وان بناءه بلبین أو خشب من قبل نفسه لم یتکون لشریک ان یجعل علی الحائط حتی یقضى نصف قیمة الحائط انتهى والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل له قطعة أرض من أصل داره ففتح جاره شباً کاعلیها من غیر اذن مالک الأرض المذکورة ثم بسد ذلك حوطها مالکها بالبناء وأراد بناء دار فیها یلزم من هذا البناء سد شبک جاره الحداث بغیر اذن وللعجار المذکور شبایک أخر من غیر جهة الأرض المذکورة کورة مضیئة لداخل المکان المذکور فهل یتکون لمالك الأرض البناء فیها وان لزم ما ذکر حیث لا مانع منعه من البناء (أجاب) اذا لم یترب علی البناء المذکور منع ضوءه بالملکة عن الجار المذکور لا ینع من التضرر فی ملکة اذا المنع انما یتکون اذا حصل من فعله انخفض ضرر بین الجار ومنه ما ذکر والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل احدث فی بیته طاحونة وكانت بعدة عن جدار جاره فنقلها وقر بها الجدار جاره ثم ان هذا الجار احدث له طاحونة ایضاً فی بیته وصار یطحن علیها طحین أهل بیته مدة والا ان اراد جاره المتقدم علیه فی احداث طاحونته ابطال طاحونة الآخر بدون وجه شرعی ویتعلل علیه بانها حادثة بعده وادارتها تشوش علیه فهل لا یجوز له ان یحجب لذلك حیث لم یتکون هنالك ضرر (أجاب) لكل من الجار ان یتصرف فی ملکة بما یضر بجاره ضرراً ینبأ لا بما یضر الضرر المذکور والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك مکاناً مقابلاً لمکان رجل آخر بالمکان الاول رواشن طابق مقابلة لشبایک المکان الآخر التي هی عجالات النساء ومعدة تجلسهن وبسبب كونها طابقاً لا یحصل اطلاع من احد المکانین علی عورات النساء التي بالآخر فالان ازال صاحب المکان الاول تلك الرواشن الطابق وحدث شبایک لطل تشرف علی ساحة النساء من المکان الآخر بحيث یطالع منها علی النساء الجالسات والمارات به حیث احدثها كشافاً وتضرر من ذلك صاحب المکان الآخر ضرراً ینبأ فهل اذا تحقق ما ذکر یؤثر المحدث بازالة ما احدثه علی هذا الوجه وسد تلك الشبایک او یعیدها علی ما كانت علیه من القديم ابقاء للقديم علی قدمه منعاً للضرر البین (أجاب) نعم یؤثر بذلك ان كان الامر كذلك منعاً للضرر البین وبمثله اقضى العلامة خیر الدین وغیره والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك منزلاً فی عطفة احدث فیهم مکاناً واحداً فیهم شبایک تشرف علی ساحة النساء من بیت جاره فاراد جاره المقابل له فی الطریق الزامه بسد الشبایک المذکورة لمنع الضرر المذکور فهل اذا سدها المحدث المذکور بان شبایک ثابتة لا یتفتح بحیث الواقف والجاس عند الشبایک لا یرى المقابل له وبذلك یندفع الضرر المذکور وجب ان لا یلزمه سد الشبایک (أجاب) المدا فی هذا الامر علی منع الضرر البین فاذا حصل المنع بما ذکر لا یتکون للمالك بشی آخر اذا مالک له ان یتصرف فی ملکة بما شاء من انواع

۲۷ ۱۲۷۲

شعبان ۱۰ ۱۲۷۲

رمضان ۲۴ ۱۲۷۲

محرم ۵ ۱۲۷۲

التصرفات ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين اثنين لكل منهما جزء من حائطه من قديم الزمان سقطت جندوع احدهما ويريد احدهما ان يملكه كله كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجندوع على الحائط المذكور ثابتا بالوجه الشرعي ليس لغيره من غيره من ذلك (اجاب) نعم ليس لغيره من غيره من ذلك (سئل) في رجل يملك بيتا والحق له ما ذكره من وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا شجاعا بيت آخر وبينهما شارع ففتح ذلك الرجل شبايبك تشرف على ساحة النساء البيت الآخر المذكور كور وحل جلوسه فهل حيث كان الامر كما هو مظهر يؤثر ذلك الرجل بسد تلك الشبايبك حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر للمالك البيت الآخر المذكور (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذكور بسدها ان كانت لاطل وكان ما تشرف عليه ساحة النساء كما هو مظهر كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما دارا لاصقة الاخرى ولكل منهما باب اشترى احدهما الرجلين من الاخرين من داره على انهما كذا ذراعا ولم يشترط المشتري على البائع عمرا من داره ولم تذ كر حقوق المالكين المذكورين وموافقة ما في عقد البيع بل باعه اذ رعا كما ذكره هل اذا اراد المشتري ان يكون له عمر من دار البائع بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من داره بانه جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفلين ملاصقين لاصقهما ولا يخرج علو فوق احد السفلين فقط بنى صاحب العلو علوه وتعدى على السفل الثاني الذي لم يكن له فيه حق التملك وبني فوقه بناء بدون وجه شرعي حصل بتدبيره هدم السفل المذكور فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي هدم السفل المذكور بسبب التدبير عليه ببناء صاحب العلو المذكور يكون صاحب العلو ضامنا لما تاف بتدبيره (اجاب) نعم يكون الباني والحال ما ذكر ضامنا لما تاف به من سفل الرجل المذكور بسبب بناءه عليه تهدبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما سفلا ملاصقا لسفل الاخر احدهما علو افوق سفله وجهه ل فيه شبايبك مطلة على سفل الاخر فهل اذا اراد الاخر احداث علوه على سفله لم يكن به منع لاضوئها بالكية ولم يكن في ذلك ضرر بين بجاره لا يمنع من ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بناءه فيما يملكه ضرر بين بجاره كسد الاضواء بالسكية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانين في آخر عطفة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدة من قديم يخرج منه الى العطفة والمالك المكانين جار تعدى عليه واخذ قطعة من العطفة المعلقة لمرورهما سووية وبني فيها دارا من البيت خاصة سد على الجار باب احدهما المكانين بدون وجه شرعي فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويجبر الجار على فتح باب جاره كاصلة لغيره الى الطريق حيث لم يكن الباب حائلا (اجاب) ليس للجار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم

١٢٧٣

٢١

ربيع الاول ٦

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

جمادى الاولى ١٧

١٢٧٣

تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا من زريبة معلومة ايجز حصة المذكور كورة لغيره فبها باجرة معلومة مشاهرة ثم بعد مضي مدة الاجارة المذكور كورة تر كها المتاجر واراد المالك وضع يده على حصته المذكور كورة فغنىه الشريف الاخر من الدخول من باب الزريبة المذكور وقال له افتح لك بابا غير هذا الباب المذكور المذكور للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والحال هذه ليس له منعه من ذلك ولا يجبر على احداث باب آخر حيث كانت الحصة المذكور كورة شائعة في الزريبة المذكور كورة ولم ينعيم بين الشريكين قسمة افراز للمالك الدخول والخروج من هذا الباب المذكور كورة (اجاب) نعم ليس له منعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض بعضها حريم لمسجد وبعضها حريم لغيره من رجل ان يملكها او يبني فيها لنفسه مع الضرر لغيره بالوجه الشرعي فهل يمنع من ذلك حيث كانت حريم المسجد والحال ما ذكر (سئل) في رجل يملكها باطريق الشرعي (اجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء حريم المسجد والبلد والبنا فيه اذ هو حق العامة والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخر جروشا في هواه ملك جاره بغير اذنه وهو معجل لجلس الرجال فهل والحال هذه لاصحابه وامه مطالبة صاحب الروش بابطاله حيث كان الروش مطلا على ساحة النساء وحل جلوسه (اجاب) نعم للجار ذلك والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في بستان لزبد له طريق في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر منع زيد من الطريق المذكور فهل اذا ثبت قدها بالبينة الشرعية يمنع بكر من معارضته ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر بالوجه الشرعي لا يكون له منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بئرا بالميراث عن عمه من قديم وهي يدره ينتفع بها مدة نحو خمس سنين بعد ان وضع عمه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازعة له ولا لعمه فيها تلك المدة والآن حصل فيها خلل وهم ليعمرها فغنىه رجل اجني له بيت قريب منها بالقوة والتدبير منه لالبانة لاحق له فيها الاجل ابطالها وعدم الانتفاع بها فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها من عمه لا يجاب لذلك ولا عبرة به والله المذكور كور ويمنع من منازعته في ملكه بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للاجني المذكور منع المالك لاجني المذكور كورة بطريق الارث من عمه من التصرف فيها والانتفاع بها والحال ما ذكر حيث لا يترتب على تصرفه فيما يملكه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا أحدث فيه طاحونة لطحن بيته ثم صيرها طاحونة لسرق تطحن للناس بالاجرة واستعملها بالتحيل فحصل لبيت جاره الملاصق خلل وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر بالبينة الشرعية يكون له منعه من ادارتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) لا لئلا ان يتصرف في ما يملكه بما يشاء الا اذا ضرر بجاره ضررا ينافي فاذ تحقق الضرر بالبين من ادارة الطاحونة المذكور كورة بالجوار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قرية لها شارع نافذ معد

١٢٧٣

رجب ٦

١٢٧٣

شعبان ٢١

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم ١٩

١٢٧٤

ربيع الثاني ٧

١٢٧٤

لا ستطرق أهلها منه تعدى رجل من أهلها وبنى في أرض الشارع غير المملوكة له بناء
لنفسه بدون إذن الإمام وتضر زمنه الماردون في الشارع المذ كور فهل والحال هذه
يكون للإمام منع من البناء في الشارع المذ كور ووقع بنائه حيث كان فيه ضرر بين
الساكنين (اجاب) نعم بل لكل مسلم أو ذمي من أهل الخصوصية ذلك حيث أضر ماله
يكن للطالب مثله على قول الصغار فكونه مثله لا يلتفت إليه إذ لو أراد دفع الضرر عن
العمارة لبدأنفسه فماله بدأنفسه فلم أنه منع من كذا يستفاد من الخبرية والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له بيت مملوك وهو مملوع على جنيته مملو كة له أيضا صمد وجميع
ذلك بوجوب حجة واصل هذا البيت والجنيته بيت ملك لرجل آخر أحدث به شياكين
مطمين على الجنيته المذ كورة فهل إذا أراد مالك الجنيته لينة لينة فيه ساو يترك لجاره
نورا سماو يا يكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على
الجار المذ كور ولا يمنع بسبب ما يحسنه من البناء في ملكه الضوء من صاحب
الشباكين أصلا ولا الهواء إذا أراد صاحب الشباكين منعه من البناء في ملكه
على هذا الوجه لا يجب لذلك شرعا (اجاب) نعم لأن لساكن التصرف في ملكه بما شاء
الأذا أضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا مقفرا
بالشراء ولرجل آخر يجانبه بيت فيه ثلاثة شياكين اثنين مطلقان على الخليج لجلب
الهواء والضوء وشباك آخر ملاصق لحائط مالك المكان المخرب ويريد بناء حائطه
حكم قديمه وجاره يريد منعه من ذلك متعللا بأنه يسد عليه الهواء والضوء والحال أنه
لا يترتب على بناء الحائط المذ كورة على حسب قديمه يمنع الهواء والضوء عن مكان جاره
ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعلي بحائطه حكم قديمه ولا يترتب على فعله الجار
المذ كور حيث كان فتح الشباك المذ كور حاد أو كان ياتي له الضوء والهواء من جهة
أخرى (اجاب) نعم لساكن البيت المخرب بناءه والتعلي في ملكه بما شاء حيث لم
يترتب على ذلك ضرر بين بجاره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا علوا
وبأسفله مكان مملوك لرجل اجنبي فانهدم المكان الأعلى مع الأسفل فطالب مالك الأعلى
البناء من مالك المكان الأسفل فامتنع مالك الأسفل من البناء فهل والحال هذه إذا بنى
مالك الأعلى على الأسفل من ماله باذن القاضي ليرجع بمصارفه من ماله على مالك الأسفل
يجاب لذلك (اجاب) لا يجبر واحد من صاحبي السفلى والعلو على بناء ما يستحقه وإنما
يقال لنذي العلوليس لك طريق الى حقت سوى ان تبني السفلى بنفسك ان شئت حتى
تبلغ موضع مملوك ثم ابن مملوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في
مملوك والسفل كالرهن في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدي
ما اتفق وقال المتأخرون ان بني بامر القاضي يرجع بالنفقة وان بني بغير أمره يرجع بقيمة
البناء وهائيه القنوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح والله

١٢٧٤ ١١

جاذى الاولى

١٢٧٤ ٢٢

١٢٧٤ ٢٦

جاذى الثانية

١٢٧٤ ٢٨

تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخا بليدا تعدى على طريق نافذ في يده وبنى طاحونة
في وسطه في غير ملكه سدا لينا المذ كور غالب الطريق وبعض أبواب الدور فهل إذا
كان حاصل من البناء ضرر بين السادة ولاهل هذا الطريق يؤمر بالهدم ويفتح باب
الدور التي سدها ببنائه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بازالة البناء الذي
أحدثه في الطريق المذ كورة حيث ترتب عليه الضرر المذ كور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل يملك مكانا في عطفة غير نافذة وبه شياكين مطلة على العطفة من قديم الزمان
انهدمت واجهته التي على العطفة فأراد مالك إعادة الشياكين المذ كورة كما كانت
عليه قديما فغضب الجار المقابل له من ذلك فهل إذا كانت تلك الشياكين المذ كورة قديمة
وكانت للضوء والهواء يكون له إعادة كما كانت أولا ويبقى القديم على قدمه (اجاب)
إذا كانت تلك الشياكين للضوء والهواء كما هو مذ كور لا للنظر والاطل لا يكون للجار
منعه منها حيث لا ضرر ولا فرق في ذلك والحال هذه بين كونها قديمة أو واحدة والله
تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه اما كن قديمة وبآخر الدرب منزل متباعد في
آخره عن أسوار المنازل التي بجواره وقد دام المنزل المذ كور فضاء ينتفع به كل من أرباب
المنازل فهل لصاحب المنزل الذي بآخر الدرب الخروج بيبابه الى مساواة أبواب المنازل
التي بجواره واخذ هذا الفضاء الذي قدام الابواب الثلاثة في دهليزه واخذ أسوار المنازل
التي بجواره في منزله أيضا مما ولهما كوات للاضاءة على منزل كل منهما ولا يجوز
الخروج حيث ان الفضاء مشترك بينهم ينتفع به كل من المنازل المذ كورة وبداخل
الأسوار المذ كورة يحصل سد الكوات وعدم الاضاءة (اجاب) إذا كان الفضاء المذ كور
محقق الاشتراك بينهم لا يكون لاحدهم الاختصاص به وادخله في منزله على هذا الوجه
والا فللمختص به ذلك عالم يترتب على البناء فيه ضرر بين بجاره والله تعالى أعلم
(سئل) في ورثة يملكون طاحونة دائرية بالمرات عن أبيهم من قديم الزمان وهي بأيديهم
أحدث الجار على حائط منبسط ص بارباها ولا شركة للجار المذ كور فيه بناء من غير
إذن ارباب الطاحونة المذ كورة حصل منه ضرر بين الحائط المذ كور والحال أنه لم يكن
للجار حق التعل على أو وضع الأخشاب عليه فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يمنع الجار
المذ كور من اضرار جاره إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
له مدبغة تلة اها بالارث عن والده ومكثت في يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها
بديع الجلود وبنات ما تخدم من المحيطان وعمرها والآن خربها النيل وقت ملو ولم يبق
منها الا الجدران في الحدود والاربعة فإراد بناءها فاعترض له ان من أهل درب يدخل
له من وراء الجدران وأراد منعه من البناء بالبناء يحرم عام والحال ان ذلك المتعرض مشاهد
لذلك التصرف تلك المدة في تلك المدبغة فهل لا يسمع منه وإذا قلتم يسمع وأقام
صاحبها يئنة تشهد له بما ذكر من وضع يده تلك المدة اثنا عن والده وتصرف فامنع

١٢٧٤ ١٢

شعبان

١٢٧٤

شوال

١٢٧٤ ٢٧

ذى القعدة

١٢٧٤ ٣

المعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذکور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبغة بما ذكره وضوحه عليه عالم تلك المذبة مع مشاهدة المتعرض المذکور من غير منازعة منه مع التمسك من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفق من ابيه في معيشة وحيدة وبجوار داره قطعة ارض خالية من البناء من براج البلد فيني فيها دار لنفسه من ماله باذن من الحماكم والقاضي وعهد بالبلد والآن يريد رجل من اهل البلد منازعته وتسكينه قلع بنائه اغاظة منه والحال ان ذلك الرجل احدث بناء اضافي الارض المذکورة قبله فهل اذا كان البناء المذکور باذن من الحماكم وكان لا يضر المارين ولم يضيق على احد من اهل البلد لا يحجب لذلك ولا يكاف الباني هدم بنائه الذي احدثه باذن الحماكم اذا تحقق ما ذكره وما الحكم (اجاب) اذا احدث شخص بناء في طريق العامة جاز احداثه ان لم يضر باحد ولم يمنع منه ومع ذلك فكل احد من اهل الخصوصية ولو ذم بانه من الاحداث ابتداء ومطالبة بالرفع أي نقض ما احدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه الحالة باذن الامام فان احدثه باذنه ولم يوجب ذلك تضيقا في الطريق او ضررا لاحد لا يكون لاحد منه ولا المطالبة بالنقض وقيل لا ينقض بخصوصية من له نظير المحدث لانه متعنت اذ لو اراد منع الضرر لبدل بنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وبجوارها دار ومأخوذة حادثة به ودفع يد الجار المذکور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من الطاحونة ولدار الجار المذکور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر للبين لدار الجار المذکور من المأخوذة بالبيعة الشرعية يكون له ابطالها من الادارة وازالة الضرر اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضررا يبين فان تحقق الضرر للبين من ادارة الطاحونة المذکورة بجواره منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وبه مقعد تخرب غاب مدة من السنين وقدم من سفره فوجد جواره بني حائطا يحجب المقعد وحدث به اشبايبك فاراد صاحب المقعد ان يبيعه على هيئته القديمة فذعه الجار زاهما انه يسد عليه ما احدثه من الشبايبك فهل لصاحب المقعد ان يبيعه كما كان قديما وان لم يبيعه على بنائه في ملكه سدا ما احدثه ذلك الجار حيث لا يترتب على بنائه منع ضوء ولا هوا (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضررا يبين فيتحقق من بناء المقعد المذکور على ما كان عليه احداث ضرر بين الجار لا يمنع منه والله تعالى اعلم (سئل) في دارين احدى بعضهما كل منهما الملاك احدهما مرتفعة البناء عن الاخرى ومفتوح باعلى حائط مكان من الدار المرتفعة شبك لمجلب النور فقط للمكان المذکور لا للتشوف والامسلاخ لعدم امكنه ما ذكره قريبان من سقف المكان المذکور وتناول كلام الدارين يدهلاك جديدة واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك الدار المنخفضة التي يلقها الرجل آخر سبعة قرار يط منها فاراد المشتري المذکور

سد الشباك المذکور فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولا يرضى له به حيث هو متعين للنور من قديم الازمان ولم يمكن مسدده العمل وفي حائط ملاك ذی الدار المرتفعة الخاصة به (اجاب) ليس للمشتري المذکور سد الشباك المعدل للنور في داره حيث لا ضرر عليه منه غاية الامر ان ملاك الدار المنخفضة اذا ارادوا البناء في داره لم يترتب على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذکور فان امتنع الضوء بالكلية من المكان الذي به هذا الشباك يمنع عن ذلك ما فيه من الضرر بالبنيان واروان لم يمنع الضوء على هذا الوجه فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طاقات من قديم الزمان مطلة على خربة لمجلب الضوء والهواء فجاء رجل وبناها ببيت وبناها ببيت واحد وراء الطاقات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر ملاك الخربة بشرع بازالة ما بناه الذي حدث به منع الضوء والهواء الواصلين الى ذلك المكان بالكلية ويبقى القديم على قدمه من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضررا يبين على المقتضى به فان تحقق الضرر للبين من البناء المذکور منع والا فلا والضرر بالبنيان من جملة انواعه ما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد رجل آخر ان يحدث بجواره دائرة لدفي الارزويست عمل ذلك بادارة الدواب فيها ويرتب على ذلك ضرر بين بالمنزل المذکور وخبره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يمنع من يريد احداث الدائرة من ادارتها على هذا الوجه (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجواره ضررا يبين فاذا تحقق الضرر للبين بادارة الدائرة المذکورة للمنزل الجار كما هو مذكور يمنع ما سلكها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسدودك رفع احدهما بناءا محدثا وجعل فيه شبابيك يشرف منها على بيت جاره وبجانب النساء فيه فاراد الاخر ان يكافه سد الشبايبك المذکور فهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سددها يجبره الحماكم الشرعي عليه (اجاب) اجاب بلامه فلا طين عن سؤال نظير هذا بقوله هذه المسئلة مسئلة نفع البكوة وظاهر الرواية قيم ان الجار لا يمنع عنه لانه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لکن صرح في المصنفات شرح القسودى ان الفتوى ان البكوة ان كانت للنظر والساحة ووضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جنيته علميا بيوت ملاكها وبها شبابيك لمجلب الهواء والنظر الى الجنيته المذکورة اشترى رجل من اصحاب البيوت المذکورة قطعة ارض من تلك الجنيته بجذائبه وبيعت جاره وأدخلها في بيته وجعلها مدة لقرار النساء في بعض الاحيان وبني في القطعة المذکورة حائطا وبعض منافع وعلى بيت ملاك الحائط لاجل منع من ينظر في

القطعة المذكورة من شبايبك جاره حيث كانت قرارا لثلاثة في بعض الاحيان فتمعه الجار من ذلك متعللا بان هذه الحائط تحول بينه وبين الجنيحة المذكورة والحال انه لم يكن في بناء الحائط المذكور ضرر بين الجار المذكور وقوله ليس للجار المذكور منعه من ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا ينافي الجنيحة المذكورة ليست ملكا للجار المذكور (اجاب) لئلا يكون يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر اليه من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان وبجاره طاقات حادثة معلقة على صاحب المكان المذكور جاره حادثة له ومضرة به ضررا ينافي في صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذكورة للضرر المذكور وصار احداث طاقات اخرى من صاحب المكان المذكور في الحائط الخاص به في ملكه وحصل للجار من ضرر وايضا بسبب اشرف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر بذلك ضررا ينافي اقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذكور ان يتصرف بالبناء في ملكه بما يشاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذكورة وليس للجار منعه من ذلك ولا معارضة ببدون وجه شرعي حيث لم يترتب على بنائه بسد الطاقات ضرر بين الجار المذكور (اجاب) لئلا يكون يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقق الضرر اليه من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس مجامع الاحكام بما مضى عنه الاسبقتهام مما سال عنه قاضي بندر السويس بما حاصله ان رجلا يملك خربة مزدومة بالتراب لها بابان قد يمان احدهما بشارع الحارة وثانيهما باقصى حطبة غير نافذة وكان بمحاطتها من جهة العطفة المذكورة شرم استمر مالها يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشف الباب من العطفة المذكورة فصار يدخل ويمر بالعطفة المذكورة ثم باع حصة من الخربة المذكورة لرجل من اهل العطفة واقرضه ذلك بالقسمه واستحق المشتري الباب الا ان فل فصار المالك الاول يدخل ويخرج من باب الحارة النافذة بعد ان بني الخربة وجعلها دارا وقد مضى على ذلك مدة ثم باع حصة من داره لرجل اجنبي واقرضه بالقسمة واستحق المشتري ايضا باب الحارة وبقيت بعد ذلك حصة من الدار محبوسة بين قسمتيها في جهة العطفة فاراد المالك الاصل ان يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة موضع الشرم لدخوله وخروجه منه كما كان اولاً لانه لم يمان له فتح باب الامن هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل من المستحقين في العطفة منكر احق المرور له في ذلك فهل والحال هذه اذا اثبت الرجل المذكور دعواه على الوجه المذكور اعلاها بالبيئة العادة وشهدت البيعة بالثبوت والباين وقد كرت انه كان يدخل ويخرج من الشرم اولاً وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه ثم من باب الحارة مدة حتى باعه بلاز يادته منها على ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها شرعا ويثبت به المدعى حق المرور في العطفة المذكورة ويكون ذلك باقيا له لوقت طلبه

٢٨
١٢٧٦

سنة
جمادى الثانية
١٧
١٢٧٦

وله ان يفتح بابا موضع الشرم لدخوله وخروجه اذا اضر روائه بعرض ذلك على مفتي المجامع اجاب بانه بما راجعة ما عنده من المكتوب لم يقف على ما يقيد قطع الحكم في هذه المادة بدون اشتباه واحال بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان المالك الخربة المذكورة المذكورة الذي باع الحصة من المشتري من اقصى العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصة شائعة منها واقرضها للمشتري وجعل نصيبه من جهة الباب القديم المذكور الذي هو من اقصى العطفة المذكورة كونه له فتح باب في حائط الخربة المذكورة على من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه وقسمته المذكور ولا بيع الجزء الثاني واقرضه وتخصيص المشتري له بالجزء الذي فيه الباب المتوصل منه الى الشارع النافذ كما يستفاد مما ذكره وقد نقل في رد المحتار على الدر المختار من مسائل شتى القضاء عن منية المفتي ما هو مرجح في ان الشركاء في الدار الواحدة لو اقتسموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة ومثله في راي بعض القاسمين قلا عن البرازية من كتاب الحيطان ثم قيده بانه ينبغي ان يكون ذلك اذا كانت الابواب التي يراد فتحها قبل الباب القديم كما هو موضوع المسئلة المسؤول عنها الا ان لا في اسفل منه الا اذا لم ينال على القول الا بفتح المصحح ايضا من اطلاق جواز الفتح في الاعلى والاسفل فينفذ فلا يتقيد بذلك بل يكون جواز الفتح عاما ونص عبارته تنص في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها واراد كل منهم فتح باب وحده ليس لاهل السكة منهم قلت ينبغي تقييده بما اذا ارادوا فتح الابواب فيما قبل الباب القديم لافيه ما بعده كما قدمناه آنفا عن الخبرية من التعويل على ما في المتن نعم على القول الثاني المصحح ايضا لا تفصيل اه المراد منه ولا شك انه بعد بيع المالك لتلك الخربة الحصة الاولى صارت الدار مشتركة بينه وبين المشتري ثم بالقسمة بعد ذلك يصدق عليهم التهم ما مر بكان في الدار وانما ما اقتسمها فيكون لكل فتح الباب حسب ما تقدم ذكره مطابقة للنص المذكور ولا يمنع من ذلك بيع المالك الاصل الحصة الثانية وتأخير اعادة فتح الباب الى السكة المذكورة كونه الى ما بعد بيع الحصة الثانية واقرضها الى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذكور ايضا مطلق يشمل ما اذا اختص احد الشر يدين بالجزء الذي بهما لى باب القديم وبالباب ايا كان هذا الاحد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا يخرج فاراد صاحب الحاصل ان يهدم حاصله ويدخله في بعض اما كن داره بكيفية اخرى ويكاف صاحب العلوه بدم علوه الذي لا خلل فيه لانه يمكن من ذلك والحال انه اذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن اصلاحه بدون هدم العلوه على هيئته الاولى فهل والحال هذه لا يجبر صاحب العلوه المذكور على هدم علوه الذي لا خلل فيه لانه ينفذ غرض صاحب الحاصل على هذا الوجه واذا اراد

صاحب الحاصل أصله يصلح به هذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العباد
(أجاب) نعم لا يجبر صاحب المأوى على هدم علوه والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى
أعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن أصوله دائرية من مائة قدمة أحد
حيطانها مشترك بين صاحبهما وبين رجل آخر له حصة في الطاحونة المذكورة
خلف الحائط المذكور وليس هناك ضرر من إدارة الطاحونة المذكورة كورة صاحب تلك
الخربة ولا بالجدار المشترك المذكور ثم الآن بعد إدارة الطاحونة المذكورة كورة منسدة
أربعين سنة بالضرر على أحد بني صاحب الخربة المذكورة كورة أما كن بخربة واستعمل
بنيته فوق الجدار المذكور وادخلها بماء من هو الطاحونة المذكورة ووضع جذوعا
فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها أودع فيه ديامنه بلا ذقن من المالك المذكور من
مدة قريبة فهل والحال هذه يؤمر بإزالة ما أحدثه فوق حيطان الطاحونة وهو أنها
تعد يا حيث لم يكن له حق التعلو فوق ذلك شيء ما وقية ما أحدثه فوق ذلك أقل من
قيمة ما أحدث عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (أجاب) نعم يؤمر بإزالة ما أحدثه
على ملك صاحب الطاحونة تعديا بغير حق والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مطل على حوش جاره ولم يكن
بالجناح المذكور شيئا يملك مطلة على الحوش المذكور وذلك الجناح موضوع من قديم
الزمان فتخرّب الجناح المذكور وخيف منه السقوط على الجار فإراد المالك هدمه
وإعادته كما كان أولا فنهى الجار المذكور من إعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذكور
لذلك وللمالك إعادة الجناح كما كان عليه أولا حيث لم يكن في ذلك ضرر بين ويقي
القديم على قدمه وإذا أراد أن يحدث في أعلى الجناح المذكور وقت بنائه منور لاجل
الضوء ولم يكن في وضعه ضرر بين الجار المذكور وجواب لذلك (أجاب) إذا كان
الجناح المذكور موضوعا بحق من قديم الزمان فتخرّب بكونه للمالك إعادة كما كان
وليس بجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به إذا القديم يبقى على
قدمه من عدم الضرر وأحداث طاقات لغير الطل بل لجلب الضوء في أعلى ملك المحدث
لا يمنع منه إذا ضرر فيه والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة أعدت قديما لطنن مؤنة
صاحبها فقط دون غيره فاجبرها من صاحبها رجل طاحن يطحن فيها بالاجرة لعموم الناس
وصار المستاجر المذكور يديرها بالخيل ليلا ونهارا حتى أدى ذلك إلى ضرر المالك
التي يجوارها ضرر إذا فهل إذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من إجارتها لمن يطحن فيها
بالاجرة لعموم الناس (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء ولا يمكن أن
له أحداث تصرف بضرر يجاره ضررا يدين الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يظهره
في حارة صغيرة قيمها كان اشتراه رجل وبناه ورفع بناءه وأحدث بمساكنه العلوية شيئا يملك
تصرف على مساكن الحرم التي في المنزل الذي ظهره في تلك الحارة بحيث أن الجناح

في تلك الشيايبك ينظر إلى من مساكن الحرم من ذلك وإلى من يساحته ويكشفه كشفا
تاما مع أن سدت تلك الشيايبك وإبطالها لا يضر بمساكن ذلك الإنسان ولا يطل ضوءه
وهو أنه لم يكن بذلك المكان قبل هدمه شيئا يملك مشرفة على مساكن حريم ذلك الرجل
فهل والحال هذه يلزم ذلك الإنسان بسد تلك الشيايبك المشرفة على ساحة منزل ذلك
الرجل ومساكن حريمه ويجبر على منع ضرره حيث كان ضررا يدين (أجاب) المصرح به أن
الفتوى في أحداث فتح الكوات التي للطل والنظر أنها إن كانت تشرف على ساحة النساء
من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيها إلى من يكون بداخل محل النساء فالضرر في فتحها
ظاهر ويمنع من ذلك للضرر الظاهر والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا
وخربة يجوارها وللبيت شيئا يملك مطلة على الخربة المذكورة فبني المالك المذكور الخربة
بيتا آخر وسد شيايبك البيت الأول وبعد ذلك باع الرجل المذكور البيت من رجلين
واحد مائة واحد على هذه الحالة ومالك البيت الأول فتح شيايبك منه يطلع منها على
محاسن النساء والجالس فيهما يطالع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل إذا ثبت بالوجه
الشرعي أحداث الشيايبك المذكورة وكان في فتحها ضرر بين بالاطلاع على محاسن
النساء وعوراتهن يؤمر بسد ما حيث لم يكن في سدها من الضوء وكانت معدة للطل
والنظر (أجاب) ليس للجار أحداث طاقات معدة للطل على محاسن النساء في دار جاره لأن
في ذلك ضرر يدينها بما مع عدم ترتب منع الضوء من دار الفاتح كعدم فتحها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان بأسفلها به شيئا يملك قديمة عالية لاجل الاستضاءة
وله جار محاذ لهذا المكان وأراد رفع بنائه فهل إذا كان يحصل لصاحب الدار ضرر بين
مانع من الاستضاءة بالسكينة يمنع الجار من رفع البناء المذكور (أجاب) للمالك أن
يتصرف في ملكه بما يشاء إلا إذا أضر بجاره ضررا يدين ومنه منع الضوء بالسكينة فإن
تحقق الضرر بالبين ومنع الأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلا أراد أن
يحدث فيه طاحونة لاجل طحن مؤنة صياله تدور أحيانا غير مستمرة لاجل الضرورة فإراد
جيرانه منعه من ذلك كإيقاعه لا يسوغ لهم ذلك وله أحد أنهما إذا لم يكن في ذلك ضرر
بين لا يدين الجيران (أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما يشاء إلا إذا أضر بجاره
ضررا يدين فإن تحقق ضرر بين من التصرف المستطوع بالسؤال منع الأفلا والله تعالى
أعلم (سئل) في حائط مشترك بين رجلين أحدهما له بئر يجانبا والحائط المذكور كورة
هي حائط على البئر المذكور وروى كعب عليهما آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المخصصة
بما لكها وفوق الجذوع حائط خاص بهما صاحب البئر ثم إن أحد الرجلين طلب من
صاحب البئر قطعة أرض من داره ليحفرها بداره وفاء متع صاحب الأرض من إعطائها
له فتقصده بدم الحائط المذكور وإزالة الجذوع وآلة الاستقاء وهو بدم حائط البئر
وبنائه لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الجذوع وآلة الاستقاء على الحائط

المذ كورة مثل ما كانت قديما وذلك من قننته وقصد به بسبب من القطعة المذ كورة
وتعطل البئر المذ كورة طيلا كليا فهل يجبر الرجل المذ كورة على رد الجذوع وآلة
الاستقاء على الحائط المذ كورة كما كانت قديما حيث الحائط المذ كورة اصلها متركبة
بينهم اولا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء المذ كورة موضوعة من قديم
الزمان يحق على تلك الحائط وازالها الرجل المذ كورة تعديا بالضرورة يكون ضامنا
لما اقامه ولربها عاقبتها كما كانت لا فرق بين كون الحائط الموضوعة عليهم مشتركة
بينهم او خاصة بمن هدمها وبنائها حيث ثبت ان لرب الجذوع حق وضعها على تلك
الحائط ولا يمنع من ذلك هدمها وبنائها ثانيا واذا كانت تلك الحائط مشتركة
وهدمها احدهما تعديا بالضرورة كما هو مذ كور وبنائها من ماله كما كانت يرى من
ضمنان تلك الحائط بالنسبة انصيب شريكه ولا يخرج عن كونها مشتركة ببنائها من
ماله والحال ما ذكر كولو كانت خاصة بالآخر غير الباقي قال في البرازية يهدم جدار غيره
من التراب واعاده مثل ما كان يرى وان كان من الخشب واعاده كما كان فكذلك وان
بناه من جنس آخر لا يبرأ لانه متفاوت حتى لو لم ان الثاني اجود يبرأ والله تعالى
اعلم (سئل) في مالك دار يريد احداث طاحونة فيها الطحن مؤنة عياله وله جدار غير ملاصق
وقاصد يهدم مادارا لا يبريد الجدار الغير الملاصق منه من احداثها فهل ليس للجدار ولو
ملاصقا المنع من طاحونة مؤنة البيت فقيره بالاولى وما ظاهر الرواية القائل بالاطلاق
وما التمهيل الذي عليه الفتوى (اجاب) ليس للجدار الغير الملاصق المنع من احداث تلك
الطاحونة قولا واحدا لعدم توهم الضرر بالسكينة بالنسبة اليه واما المنع بالنسبة للجدار
الملاصق ففقيه خلاف وتفصيل لانهم صرحوا في جنس هذه المسئلة ان ظاهر الرواية انه
لا يمنع الشخص من تصرفه في خالص ملكه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا يبرأ منه وهو القياس وبه
اقتى طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا يبرأ منه وما يكون سبب الله لهدم او يوهن
البناء او يخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة
يمنع منه وما لا فلا وهو الذي عليه غالب المشايخ من المتأخرين والمتأخر للفتوى والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى بيته وجعل فيه شبائيك يطلع منها على حرم الجدار
متعللا بان هدمه الى قديمه والحال ان الشبايك القديمة كانت في العلو بحيث لا يخرج
حرم الجدار فتترك جاره النزاع واقام حائطا في منزله يدفع به الجرح الشبايك بحيث ان
محل صاحب الشبايك يمكن فيه الكتابة والقراءة تبع هذا الجدار عن شبائيكه بنحو
ذراع فتعطل صاحب الشبايك بان محله قد نقص نوره ويريد هدم الجدار المذ كور
فهل لا يجاب لذلك ولا يهدم الجدار المذ كور الذي اقامه الجدار لدفع الضرر اليه عنه وهو
جرح حرمه بالشبايك المذ كورة حيث لم يمنع منه الضوء بالسكينة على الوجه المذ كور
(اجاب) اذا لم يترتب على اقامة الحائط المذ كور منع الضوء بالسكينة عن بيت الجدار



جادی الاولى ٢٣

١٢٧٨

جادی الثانية ٦

١٢٧٨

لا يكون

لا يكون للجدار المذ كور تسكينه الباقي في ماله على الوجه المسطور هدم ما بناه حيث
لم يترتب على بنائه ضرر بين جداره سيما اذا كان بنائه لدفع الضرر عن نفسه كما هو
مذ كور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار وجداره دار اخرى لها سطح
بجانب يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء السكينة في دار الرجل
الاول اذا لم تكن مؤنة على السطح المذ كور فالتحذ الجدار المذ كور وفوق سطحه غبة
حمامات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغيبة المذ كورة وبهذا يطلع على محلات النساء
من دار الجدار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الان يتخذ ستره على
سطح داره ليمتنع بها الضرر اليه المذ كور (اجاب) نعم للرجل المذ كور منع الجدار من الصعود
على سطح داره والحال هذه كما نقله في التفتيح عن الحانية والله تعالى أعلم (سئل) في
رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبني فيها منزلا وجعل له شبائيك تشرف على
محل حريم الجيران وعلى محل جلوسه وفي ذلك ضرر فهل يمنع الجدار من ذلك ويؤثر
بهدمها حيث كانت في الاسفل لاني الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الفتوى في مسئلة
يفتح السكرة انها اذا كانت لاهل وهي تشرف على المحلات المعدة لجلوس النساء من بيت
الجدار فالضرر في احداثها يبرأ ويمنع من فعلها والحال هذه للضرر اليه والافلا والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا يشتمل على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية
شبائيك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وتطل على شبائيك الجار المقابلة لها بحيث
عند فتحها يطلع الجار من داخلها على من بداخل شبائيك الجار وكذا يحصل نظير
ذلك عن يكون جالس في شبائيك الجار الا ان هدم الرجل المذ كور منزله وبنائه ثانيا
ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي اثنائه بناء الطبقة العليا اراد بناء الشبايك كما كانت
الا انه يريد ان يجعلها نواجا يقال له شمسات مؤبدة لا يفتح لها دفر وليس لها عصى
يفتحها الضلاع الشمسات بل تستمر اضلاع الشمسات فتعذر من اعلى الى اسفل
بقصد جلب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا
يترتب على وجودها هذه الكيفية نظر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بخلاف
الشبايك القديمة فهل اذا كان عمل تلك الشبايك بهذه الكيفية لا يكون للجدار
المقابل منع الرجل المذ كور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المسالك من
تصرفه في ملكه بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يمنعون للجدار المقابل منع الرجل
المذ كور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال ولما كانت التصرف في ملكه بهذه الكيفية
حيث لا ضرر بين جداره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل احداث طاحونة بجوار مسجد
واما كن مؤنة عليه وهي تضر به وبما كنه ضرر راينا ومع ذلك اخذ قطعة فيمنع
الوقف بلاذن من ناظره فهل يمنع من ادارتها ويحجب على تقص البناء (اجاب)
لما لا ان يتصرف في ملكه بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا يبرأ منه وهو ما يوهن البناء في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان ٢٠

١٢٧٨

ذی القعدة

١٢٧٨

٢١

ذی الحجة

١٢٧٨

٢٠

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكره من ادارة الطاحونة المهددة على هذا الوجه والافلا
 كما يؤثر برفع بنائه من ارض الوقف ان تحقق انه بناء فيم ابدون اذن الناظر الشرعي
 تعديا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درج وظهرها الدرب آخره
 نافذ وليس لها باب آخر من الدرب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذ كور فتح
 باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ لير منعه وليس له حق المرور من الدرب فهل
 يكون لبعض اهل الدرب المذ كور منعه من ذلك واذا فتحه يكون لهم تسكيفة بسده
 (اجاب) نعم لهم منعه وتكليفه بسده والحال ما ذكره لا حق له من القديم والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم ثم آتاهم
 بالميراث من مورثهم فاولادهم الاختصاص بها وبني فيم احاطوا فنافذ في ذلك اولاد
 الاخ ومنعوه من ذلك ثم انهم هدم ما بنوا من الحائط المذ كور وصالح اولاد اخيه على
 جزءه معلوم منها وحدد بحدوده وجعل بينه وبينهم طر يقام مشتركة لهم وقسم الارض
 بينهم وبينه قسمة بتراضهم وبسده اعدان يقرس اشجارا في الطريق المذ كورة
 انفسه خاصة وان ينقل الطريق في نصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمة والصالح
 بدون اذنهم ورضاهم فهل بعد ثبوت الصلح والقسمة على الوجه المذ كور وافراد كل
 باقية خاصة لا يجب لذل ولا يمنع من ذلك (اجاب) اذا كان الطريق الاول مشترك
 بينهم واولاد اخيه لا يكون لهم الاختصاص به ولا ان يتخذ طريقا آخر في ملكهم
 الخاص بهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها
 بيت لاخر له خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها مبنية فوقها
 من القديم ثم بعد هذه احدث صاحب البيت وضع كوابيل بمحائط الطاحونة لتقوية
 ركنه وبه وسد فحفر بعض حائطها الرضع الاخشاب المذ كورة فيم ابدون اذن من
 صاحبها ورضاهم بل بواسطة اتفاقه مع المستاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهن بالطاحونة
 ونقل عايم اهل المذ كن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط
 يكون لربه تكليفه بازالتها وبقي القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث
 الحال كما ذكره من حصول الضرر لمحائط الطاحونة من ذلك يؤثر في موضع
 الاخشاب المذ كورة بازالتها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل لرجل وعلا ولاخر ارضا صاحب العلو جبر صاحب السفل على هدمه
 وبنائه ثانيا لئلا يبنى عليه علوه زائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا هدم
 صاحب العلو علوه مع السفل بغير اذن من صاحبه يكون ضامنا حيث كان السفل
 سليما يمكن اعادة العلو عليه كما كان في القديم من غير زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب
 السفل على هدمه والحال هذه واذا هدم صاحب العلو السفل الاخر وهو سليم لا يخشى من
 بناء العلو فوقه كما كان يكون ضامنا لتعديده على ملك الغير والله تعالى اعلم (سئل)
 في شخص يملك مكانا بجانبه قطعة ارض جارية في وقف اهلي وهي بهذه الحالة التي

٤
 ١٥٧٩
 رمضان
 ١٦
 ١٢٧٩
 ربيع الاول
 ٢٦
 ١٢٨٠
 جمادى الاولى
 ٦
 ١٢٨٠

هي عليه من قديم الزمان ولسالك المكان شبابهك مطالعة على الارض المذ كورة
 تشاجر مالك المكان مع بعض جيرانه فذهب الجار الغير الملاصق للارض المذ كورة
 واستاجر الارض من ناظرها كل سنة بخمسة قروش واذنه الناظر بالبناء فيم ا يكون
 ما يبنيه خلوا له وقصد بذلك اضرار رب المكان وسد شبابهك ومنع النور عنه كليا في
 بعض المساكن وضعف الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض
 المذ كورة وسد شبابهك المكان الملاصق لها لا يجب لذلك ويجبر على عدم البناء
 فيم اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضررا يمتنع (اجاب)
 ليس لهذا الرجل احداث بناء يترتب عليه منع الضوء بالسكينة عن بعض اما كن
 الجار المذ كور وله التصرف بما دون ذلك اذا التخص ليس له التصرف فيما يملك
 تصرفا يضر بغير ضرر ابناء ومنع الضوء بالسكينة لا تقبله والله تعالى اعلم (سئل) في
 دارين متقابلتين بينهما مازقاق غير نافذ عرضة ذراعان احدث مالك احدى الدارين بها
 شبابهك مظلة على داخل محل نساء جاره والحال ان الشبابهك المهددة لو سدت لاستغنى
 بالثور من داخل فهل والحال هذه يجبر بحدث الشبابهك المذ كورة على سد هالكونها
 ضررا على الجار (اجاب) صرح الخبير الرمي في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر
 البين فيمنع حيث كان محدثا على هذا الوجه منعا للضرر البين على المقتضى به والله تعالى
 اعلم (سئل) في رجل اذ ترقى قطعة ارض من ماله كها خالية عن البناء وجب حجة شرعية
 ونفى فيها اما كن لنفسه سفاية وعلوية وفتح بها شبابهك مظلة على الشارع السلطاني
 ويقابلها بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فأنه الرجل المذ كور عن فتح الشبابهك
 والحال ان الشبابهك ليست مظلة على محل النساء قط بل مظلة على جنبنة ومنظرة
 للرجال فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كور من فتح شبابهك كونه وليس لاحد منعه من
 ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المساكن من فتح شبابهك
 المذ كورة التي لا تطلع منها على محلات الناس من البيت المقابل وكونها تطلع منها على
 المنظرة والجنبنة المعدن للرجال لا يوجب منعه من فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك ارضا ويجاورها ارض لاخر لم يكن اصلها مشتركا بينهما فيم اشجارا تدا
 اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع
 اغصانها المتدلية على ارضه او يامر بقطعها فاني فهل والحال هذه لا قاضي ان يامر
 بقطعها او يقرر بيعها ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يجبر على القطع ام كيف
 الحكم (اجاب) نعم والمسئلة في العمادية ومنها في الفصولين وبعبارة باع ضيعة
 ولا بائع ان يجار في ضيعة اخرى بحيث هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فلم يشرى
 ان ياخذ بقرع المبيعة من الاغصان المتدلية فيم او كذا الوور ثها ويجبها ضيعة كذا
 لانه كورة فله تقرير بيع ضيعة من تلك الاغصان فكذا واورثه فيه وفي كتاب الصلح

سنة
 محرم
 ٢٣
 ١٢٨١
 ربيع الاول
 ١٩
 ١٢٨١
 جمادى الثانية
 ١٩
 ١٢٨١
 رمضان
 ٤
 ١٢٨١

خرج شعب نخلة الى جواره فلجأ قطعها لتفرغ من هوائه قالوا هذا على وجهين فلو كان
تفرغ من هوائه بشدة الشعب على النخلة أو تفرغ من هوائه بشدة بعضا فله أن يؤخذ من
النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفرغ بشده وأما ما لا يمكن تفرغه إلا بقطعه
فالأولى أن يـ... فاذن ربحا فية قطع بنفسه أو ياذن له به ولو أرى رفعه الى القاضي فيجبره
على القطع أفاده في التنقيح وقد صرح جوابا بخلاف الرواية عن محمد في المشترك اذا قسم
ووقعت شجرة في نصيب أحدهما وأغصانها متصلة في نصيب الآخر هل يجوز على
التحويل والقطع أولا وان الفتوى على عدم الجبر على شيء من ذلك لانه استحقاقا بغصانها
فترك على حالها والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لشخصين داران مقابلان
لبعضهما وبينهما طريق فهدم أحدهما على ما بداره ولم يهدم الثاني هدم داره
وأعادها على أصلها في الارتفاع غاية الامر انها كانت دورين مرتفعين ففعلهما ثلاثة
بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لارتفاع الدور الثاني القديم وكان بالدور
الثاني شبايبك قديمة فجعل في الدور الثالث شبايبك بدلهما مساوية للشبايبك الأولى
وبسبب هدم إعادة الجدار المقابل ببناء داره الأعلى صارت الشبايبك المذ كورة يطلع
منها على بعض محلات دار الجدار المذ كورة الا انها ليست محلات للنساء ومع ذلك لو بنى
الجدار داره وأعاد ما أزاله من البناء العلوي لا يطلع من هذه الشبايبك على محلات
أصلها من تلك الدار فهل والحال هذه اذا أراد الجدار المقابل المذ كورة منعه من فتح هذه
الشبايبك التي هي بمساواة الشبايبك القديمة لا يجب لذلك ولو فرض انها محدثة
بمعنى أنه لم يكن قبل مساواتها شبايبك قديمة وكان لا يطلع منها على ساحات النساء سيما
ولو بنى الجدار المقابل علوه كما كان أو بدهنه لا يوجد هذا الاطلاع كذا ذكر أصلا (أجاب) نعم
ليس للجدار المقابل منعه من هذه الشبايبك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية وتلك الدار حائط مخصص
بها تخدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فأنشأ المشتري دارا وتعدى على حائط جاره
وخرقها ووضع عليها جند وعاونقها ايضاً من جهة أخرى وجعل فيها بيت راحة بغير
اذن مالئها وبغير اطلاع له وكان اذ ذلك مسافرا فلما حضر وعلم بذلك عرض امره
للحكومة وبكشف ارباب الخبرة فظهر ان هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وأنه ليس فيها
علامة وضع خشب قديمة وان اتصافها بما ياتي ببناء الدار اتصالا تربيعا وأنه ليس لصاحب
الدار المنشأة قبحا في موضع شيء فهل والحال هذه يلزم المنشي المتعدي رفع جندوه
وازالة بيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤمر بذلك شرعا (أجاب) اذا ثبت
بالوجه الشرعي ان الجدار الملاصق احدث وضعه بعض جندوه على حائط جاره المخصصة
به بدون اذنه ولم يكن له حق في الوضع وأنه خرّق بعض الحائط المذ كورة واحداث فيها
بيت راحة قديما منه يؤمر بازالة ما احدثه على حائط الجدار اذا لم تكن قيمة ما احدثه

عليها كثر ويضمن ما تلقى بخرق الحائط المذ كورة حيث لا مانع والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل اشترى لابنه البالغ نصف منزل صغير مقرب غير قابل للقسمه من
مال نفسه تبرعا واستاجر الابن المذ كورة باقى المنزل من ناظره مدة معلومة واذنه الناظر
بالبناء على أن ما يبناه فيه يكون ملكا له يستحق به القرار فيبني فيه بعض بناء قليل ثبت
له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بان يقيم ببناء المنزل المذ كورة على أن يكون البناء
لوالده المذ كورة فبنى الابن المذ كورة المنزل لنفسه باجاره واخشابه ومونه وجب لوازمه
المملوك كونه حسب اذن ابنه لا بانح له بذلك فهل اذا مات الابن المذ كورة من زوجته
وابيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه له بذلك بالوجه الشرعي يكون صحيح
ما يبناه ملكا له حسب الاذن المذ كورة ام كيف (أجاب) نعم اذا اثبت الاب ما ذكر
بالسؤال بالوجه الشرعي يحكم بان البناء المذ كورة على الوجه المسمو وملك له لا لابنه فلا
يكون تركه عنه واقعه تعالى اعلم (سئل) في شخص يملك قطعة أرض ويجاورها محل
موقوف فبنى مالك الأرض جدارا يجاور محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى
في أرضه اودة وفتح شبايبك على محل الوقف المذ كورة فادناظر الوقف ببناء محل
الوقف واذا بنى على الوجه الذي يريد الآن يتعدى شبايبك مالك الأرض المجاورة له
فهل اذا كان لمالك الأرض في المحل الذي يبناه شبايبك من جهة أخرى ليس لمالك
الأرض منع الناظر المذ كورة من بناء محل الوقف المذ كورة وما المحكم (أجاب) اذا
كان لمالك الأرض من ضوئه المذ كورة من الشبايبك الأخرى بحيث لم يمنع الضوء من
محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالنسبة
لما قبل ذلك ومع ذلك يمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل يملك قطعة أرض يريد ببناءها مكانا ويراد في تلك الأرض منزل لرجل
آخر فيه شبايبك مطلة على تلك الأرض فادرب المنزل ان يمنع صاحب الأرض من
البناء على الأرض شبايبك منزله فهل لا يجب ربح المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار
ولا يمنع الضوء بسبب تلك الشبايبك عن هذه المحلات لوجود ضوءها من جهة أخرى
(أجاب) نعم لا يجب مالك المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك
البناء ضرر يرب كسب الضوء بالكلية عن مكان الجار فاذالم ينعدم الضوء عن محلات
الجار بذلك البناء بل كان لها ضوء من جهة أخرى غير الابواب لا يكون له المنع من
التصرف في خاص ملكه والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصص في قطعة
أرض مشتركة بينه وبين امرأة مجاورة لمنزله باعت المرأة نصيبها من الأرض المذ كورة
لا تحرق المشتري الذي اشترى من المرأة بنى لنفسه واحداث فيها طاحونة بغير اذن
الشريك وهو غائب وضيق عليه باب منزله واخذ منه جابا وادخله في الطاحونة
المذ كورة وكل ذلك والجدار للمالك نصف الأرض المذ كورة غائب فهل يؤمر برفع
ما احدثه في ملك جاره الخاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحداث الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ربيع الثاني

١٢٨٢

٣

جداى الاولى

١٢٨٢

١٧

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢٢

المذكورة يؤثر برقعها (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الارض المشتركة بدون اذن
شريكه وطلب احدهما قسمتها تقسم فما يقع من البناء في نصيب الباقي فهو له وما يقع
في نصيب الآخر يؤثر بقلعه وكذا ما يثبت شرعا انه احده في ملك شريكه الخاص به
بدون اذنه يؤثر بقلعه ايضا حيث لم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض الا ان
يتراضيا على غلثا ب الارض البناء مستحق القام وتصرف الشخص فيما يملك من حصص
له فيه ما لم يضر بجاره ضررا ينافي ما لله تعالى اعلم (مسئل) في رجل اشترى دارا في سكة
غير نافذة مشتملة على دور ولبعض دورها الداخلة عن دار المشتري وروشن قديم خارج
على الطريق بحيث لا يبعد الا لذلك وليس فيه ضرر لاحد فنزع المشتري صاحب
الروشن المذكور وطلبه برقعته مع ان حق مرور الماشي تری في هذه السكة من خارج هذا
البیت المشتمل على الروشن لا يكون بابه على راس السكة فهل والحال هذه لا يجاب لذلك
شرعا وهل اذا اراد المشتري المذكور احداث باب آخر داخل في السكة عن باب داره
الاول او روشن او غير ذلك في هذه السكة ليس له ذلك ويمنع شرعا ما احده هذا المنازع من
غير اذن المالكين عليه من اهل هذه السكة الغير النافذة (اجاب) اذا كان الروشن
المذكور قديما لا يضر بامد لا يكون اشترى الدار من اهل هذه السكة المطالبة برقعته ويبقى
التقديم على قدمه واما احداث المشتري بابه بالدار اسفل من بابها القديم في هذه السكة كما
هو المذكور بالاسوال ففيه اختلاف التبعين والفتوى والمتون على المنع وهو ظاهر
الروايات بخلاف ما لو احده اعلى من الاول حيث لا يمنع واما احداث الروشن ونحوه من
المشتري في هذه السكة فليس كل من اهلها مانعه منه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل
اشترى دارا بابه في طريق غير نافذة مشعب من الطريق العام المسلول المذكور وفي الشارع
له بابا من داخل داره بابه في الشارع العام المسلول المذكور وفي الشارع
المذكور زائفة مربعة اخرى من الجانب الاخر غير المتقدم ذكره غير نافذة ايضا بل هي
مختصة بدار رجل اخرى فتعدي المشتري المذكور ونزع لداره التي اشتراها بابا آخر في
تلك الزائفة المربعة المذكورة المختصة بالرجل الاخر التي هي حريم لباب داره برفقها
خاصة من قديم الزمان ولم يكن فيها باب آخر لتغير داره فهل حيث كانت مربعة
لاستديرة لا يكون للرجل الذي بابه من مطة اخرى فتح باب آخر فيها يؤثر بسده
اذ لاحق له في المرور منها (اجاب) ليس للمشتري المذكور فتح باب لداره من الزائفة
المربعة الغير النافذة التي لم يكن له باب فيها بل كان بابه من طريق آخر من جانب آخر
مشتعب عن الطريق العام اذ لاحق له في المرور في المربعة المذكورة والحال هذه يؤثر
بسده اذا فتحه بغير حق والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له قطعة ارض ولها جاره
دارا فاد صاحب الارض ان يبنى فيها طاحونة فاستاذن جاره فاذن له بالبناء فبناها
وبنى حائطا بجانب دار جاره لكي يضع عليها الجاز فيخنعها الجار منعتا لادانها تضر داره
فهل والحال ما ذكر يمنع من المصارعة حيث لم يكن هناك ضرر خصوصا مع اذنه له

بالبناء

بالبناء (اجاب) اذا حصل ضرر بين الجار من ادارة الطاحونة المذكورة منع صاحبها
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في بيت في سكة غير نافذة بابه في اول السكة
اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا
اهل السكة يؤثر بسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضی بعض اهل السكة
المذكورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفي ذلك بل لابد من رضا جميع اهل
السكة بمن يتسه داخل عن بيت مريد الفتح وهل اذا رضی البعض يكون له الرجوع ام
كيف (اجاب) اختلف التبعين والافتاء في هذه المسئلة فافتي بعضهم بان له فتح
الباب اسفل من بابه الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذكورة وافتي
بعض بالمنع بدون اذن الكل وفي رياض المتقاسمين وفي تقيع الحامدية والصحيح ان في
هذه المسئلة اختلاف في التبعين والفتوى والسكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما
صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر
الرواية من المنع انه لا بد من اذن الكل بفتح الباب المذكور وان الاذن بذلك من باب
الاعدية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في رياض
المتقاسمين اشترى دارا بابه في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة وللمشتري في هذه
السكة دار اخرى ليس للمشتري ان يجعل لدار المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضی
بذلك جميع اهل السكة الا واحد فان لم يوافق واحد ان يفتح من ذلك وان رضی الكل
كان ذلك اعادة ولهم ان يرجعوا وكذلك لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد ان يفتح من
ذلك انتهى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها غلظة
للاوقاية من الشمس والمطر فاراد ان يحصل لها غلظة لذلك لا تضر بالمحلات المجاورة لها
ولا بالطريق ببقاء اتساعهم وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام
حوانيتهم فتعرض له جماعة من لهم الظلال وارادوا منعه فقال لا امتنع من وضع ظلتی
حتى ترى بلا غلظة لكم فاشتكت اصحاب الحوانيت الملك والوقف التي لها غلظة لان
الظلال اذا ازيلت تعطل مصلحة الحوانيت فاحرما كم البلد ببقاء الظلال الموجودة
ووضع هذه الظل فوضعها صاحب الحوانيت المذكور بامر الحاكم بالسياسة المذكورة
في الطريق المسلول النافذة فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض
لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له فيما ذكر بدون وجه شرعي (اجاب) قال
العلامة خير الدين نقلا عن البزازية وان احداث في طريق غلظة فلكل احد الرفع
والمنع اضرار لا وقال محمدان لم يضر بمنع ولا يرفع وقال الثاني وبه يعتبر اذا لم يضر لا يمنع
ولا يرفع وفي جامع الفصولين الصحيح من مذهب ابی حنیفة ان لكل من المسلمين
حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

شعبان

أبو يوسف ليس له كلاًهما انتهى ونقلوا عن الصغار انه انما يلتفت الى خصوصية من
يخاصم لم يكن له مثل ما لخاصم ثم قال والحاصل ان ظاهر الرواية المنع والرفع واعتبر
بعض المتأخرين قول الثاني لانه اسعج وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتد برأيه وهذا
كله اذا كان الاحداث بغير اذن الاعام او نائبه في ذلك اما لو كان باذن من ذكر فليس لاحد
التعرض لازالة الظلة المذكورة اتفاقا حيث لا ضرر فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
احترق قطعة ارض موقوفة من ناظرها بابرة المثل واذنه الناظر بالبناء والعمارة على ان
يكون له حق القرار في بني منزلا وفتح فيه شبائيك مطلة على باقى ارض الوقف التي فيها
بستان فهل يجوز له فتح الشبائيك المذكورة حيث لم يحصل في ذلك ضرر ولا اطلاع على
محل النساء واذا اراد احد معارضة في ذلك وتسكيفه بسد الشبائيك المذكورة متعللا
بانها مطلة على بستان باقى الوقف يمنع من معارضة بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان
وضع هذا البناء بحق فمالك التصرف فيه ان يفتح الشبائيك التي لا تترتب عليها اضرار
ببستان الوقف ولا بغيره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرفة على بستان الوقف
مانعا من فتحها اثر عا حيث لم يكن مع القرار النساء فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
له بيت غير عال به الاصلية وتعل به بناءه وحدث فيه طافات وشبائيك زيادة عن اصله
وصارت يشرف منها على ساحة دار جاره ومنافعه التي هي محل قرارة سائمه وجلسه
فهل اذا حصل من ذلك الضرر البين للجار المذكور بعد الكشف عليه من اهل الخبرة
العالمين باصل ذلك وتحقق الضرر البين يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه ام كيف
الحال (اجاب) اذا كان ما حدثه الجار من الشبائيك معدة للطل وتشرع على محلات
النساء وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر والحال هذه بيننا ويؤمر بسدها والا فلا
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط في ملكه ملاصقة لدار جاره بسد بسبب
ذلك شبائيك في قاعة جاره جالسين للهواء لا غير ولم يكونوا للضرورة فقام الجار المذكور
يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بانه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس
فهل يمنع جاره من معارضة ولا عبرة بعماله (اجاب) بمجرد منع الهواء والشمس عن مكان
الجار بالبناء في ملك الباني لا يبعد من الضرر البين حيث لم يمنع الضرر ولا نقص التصرف
في ملكه كما لا يضر بالجار ضرر راينا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ ارضا خالية
من البناء وبني فيها دارا وسكن فيها مدة ثم سد ذلك بناها طاحونة وركب الجارية في
الحائط المشترك بينه وبين الجيران وذلك الحائط الذي فيه الجارية مركب عليه بناء
علوي في ملك جيرانه فعند ادارة الطاحونة المذكورة يحصل للاما كن الملاصقة
للاطاحونة المذكورة ارتجاج جسم وضرر بين خصوصاً وان بناء تلك الناحية بالطوب
والطين ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنا وروى عن بسبب ادارتها
فهل يجبر الرجل على عدم ادارتها (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جاءى الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

١٢٨٣

رجب

٢٤

لجيران وهو ما يكون سببا لو هن البناء يؤخر بمنع ما يكون فيه ضرر بين بنائهم ويكون
له التصرف في ملكه على هيئة ليس فيها ضرر بين بالغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
اخذت شبائيك في حائط بينه وبين جاره مطلي على بجالس النساء ويجرحان اهله
وترتب على ذلك ضرر بين فهل لجاره مطالبة بسد الشبائيك المذكورين حيث كانا
معدنين للطل (اجاب) نعم لجاره مطالبة بسد ما حدثه من الشبائيك المعدنين للطل اللذين
يطل منها على ساحة النساء المعدة لجلسهن لان في احداثهما ضرر راينا بالجار والحال
هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يبنى في ملكه حائطا ملاصقا لحائط جاره
ويبنى خلفه قصبة فتنازع حكام صفة بمنزله بناء قويا بحيث لا يضر شيئا فنه الجار متعللا
بانه يسد بذلك البناء شبائيكه المطلة على ساحة منزل الباني وبانه يحصل لمنزله الضرر من
القصبة والحمام ويريد منعه من ملاصقة الحائط المذكورين تركه جانباً من الارض
من ملكه بدون بناء فاصلا بين البناءين بدون وجه شرعي والحال انه لا يلزم من هذا
البناء خلاف سد شبائيكه يكشف منها منزل الباني مع عدم منع الضوء عنه بالسكينة
لوجود خلافهما في اهل الذي هما فيه فهل لمالك الدار المذكورة بناء الحائط في ملكه
ملاصقا لحائط جاره بدون تركه شيئا فاصلا من الارض وبناء قصبة وحمام لمنزله خلف
تلك الحائط وسد ما يكشف من الشبائيك المذكورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل
من ذلك ضرر بين ولا منع لضرورة محال بالكلية وان لم يقلل شي من الضرر بحيث
لا تمنع القراءة والكتابة فيه بقطع النظر عن ضوء البساط (اجاب) للمالك ان
التصرف في خاص ملكه بما يشاء ما لم يضر بجار جاره ضرر راينا وهو ما يكون سببا لهدم او
يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المحو ائج الاصلية كسد الضوء
بالسكينة واختاروا الفتوى عليه فاذا لم يترتب على هذا التصرف المذكور بالسؤال
الضرر البين لا يكون للجار منعه والافله المنع وتقليد الضوء بسد بعض السكوات
بحيث لا يمنع السكينة على ما فتى به المارني ابو السعد ولا يكون ضرر راينا وهذا بقطع
النظر عن ضوء الباب لانه يحتاج لغلظه ليرد ونحوه على ما حرمه في تنقيح الحامدية والله
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وجنينة وشبائيك يفتح على حوشه وجنينة
الخاصة به وتلك الشبائيك في محلات النساء ويجوز ذلك خربة مملوكة لأمراة ففعلتها
بيتا واحداً في شبائيك في الدور الاسفل وما فوقه من نحو سبع سنين او ثمان معدة
للطل بحيث ينظر الجالس فيها الى ما يدخل محلات النساء ومحل جلوسهن وقرارهن
من البيت المملوك لصاحب الجنينة المذكورة ثم تداولت الايدي المكان المحدث
ففيه الشبائيك المذكور والمشتري الاخير الا ان احدث اما كن اخرى فوق الاما كن
العلوية وحدث فيها شبائيك ايضا طلع منها على محلات النساء من البيت المذكور ولا
يصل من ذلك ضرر بين لمالك البيت والجنينة المذكورين والحال انه لو حدث

٩

١٢٨٣

محرم

٩

١٢٨٤

مطالب لا تضر لضرورة الباب

الشبابيك المذ كورة بالسكينة المهدنة في الخربة اولاً وثانياً التي يطلع منها على عورات
 الجار لا يمنع الضوء عن الهلات المذ كورة ولو جود الضوء لها الآن من شبابيك اخرى
 مطلة على حوش البيت المذ كورة من داخله ولا يمنع عن ذلك المكان الهواء والشمس
 ايضا سوى الهواء الجري الذي يدخل من الشبابيك المطلة على الجحينة المذ كورة فهل
 اذا تحقق الضرر بالبين من فتح تلك الشبابيك لكونها يطلع منها على محلات النساء كما ذكر
 يؤثر ما السكينة المذ كورة ان بنى ساترا في أرضه المملوكة له ليجب النظر الى داخل محلات
 النساء يجب لذلك لا سيما اذا ابقى فرجة بين الحائط المذ كورة وبين شبابيك
 الجار بحيث لا يمنع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يحجب عن تلك الشبابيك (اجاب)
 اذا كانت تلك الشبابيك ممددة لاطل ويطلع منها على محلات النساء المدة لجلوسهن
 وقراوهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فيؤثر ما السكينة المذ كورة على وجهه يمنع به
 الضرر المذ كورة الحاصل منها اذا لم يكن فيها ضرر بين لا يؤثر بذلك ومع ذلك يكون
 الجار بناء حائط في ملكه على الوجه المذ كورة لا ضرر وعلى جاره من ذلك المصالح حوائه
 من ان للمالك التصرف في خاص ملكه بما يشاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي الله تعالى اعلم
 (سئل) في طاحونة جارية في وقف اهل مجاورة لدور مملوكة لاشخاص حصل من ادارة
 تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبنائها واراد اصحاب تلك الدور المذ كورة
 منع ادارة الطاحونة لكونها ضرة لدورهم مضر راينا فهل يجبون لذلك شرعا حيث
 تحقق الضرر المذ كورة من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق
 ذلك الضرر بالبين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عليه من ادارتها منعه للضرر
 البين المذ كورة ولا فرق بين وقف وملك في هذا الحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 اشترى قطعة ارض عشورية ودفع في ثمنها مبلغا جسيما واخذ حجة مقتضية للتملك من
 محكمة معتبرة وقت سيطار زمانها بمحدود تلك الارض وحقوقها وعلى موجب ذلك وضع
 يده عليها وتصرف فيها تصرف المالك في املا كهافتعرض له اهل قرية مجاورة لتلك
 الارض واستدعوا في وسطها طر يقاوموه ووافى بحرامها سفينته انعتبتهم هم
 وهو اشيعم الى جهات اخر مع وجود الطريق المدة لمروا الناس قديما يجامعها خارجا عنها
 فتر كوا ذلك واحد ثلثا المروور من وسط تلك الارض تعديا لاجل قرب المسافة بقوا ربهين
 قهبة ولم يكن بوسط هذه الارض طر يقاوموه ووافوا مالكة هاهن زراعتها والانتفاع
 بها لاجل مرورهم مع حصول الضرر والمشقة والاتلاف الزائد لتلك الارض وزراعتها
 بسبب المرور المذ كورة المحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المالك المذ كورة ولم يكن
 مذ كورة في الحجة والتقسيم المذ كورة من تلك الطريق ايضا فهل والحال هذه للمالك
 المذ كورة منع من يمر من تلك الارض والانتفاع بأرضه المذ كورة نظرا لما تقدم وهل

ربيع الاول

١٥

١٢٨٤

٢٧

١٢٨٤

١٥

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذ كورة وليس لهؤلاء منع المالك من الانتفاع بأرضه
 (اجاب) اذا تحقق احداث هذه الطر يق في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك
 القرية حق المرور في وسطها يكون للمالك ما يشاء من تعديهم ولو بعد الاذن والحال ما ذكر
 بالسؤال وعلى ولاية الامور منع الضرر عن المالك وله الانتفاع بأرضه بالزراعة وغيره وليس
 لاحد منه يدون وجهه شرعى في رياض المتقاسمين من حق المرور والطر يق الخاص
 بالعزوا الى الخلاصة رجل اراد ان يمر في أرض الغير ان كان له طر يق آخر ليس له ان
 يروا ان لم يكن له طر يق آخر له ان يمر ما يشاء من ذلك لانه راض دلاله واذا منع ليس
 له ان يمر لان الدلالة بما له الصريح له وهذا في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس
 لهم ان يروا بغير رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من
 المذ كورة قبل هدام في أرض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها
 كالمروعة والرقبة والا فلا اذا اذى صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لا يذاته
 ولو كان له حق المرور في أرض غيره فغيره مع فرسه او جواره قبل ان يثبت به الحجة ليس
 له ذلك حاوي القنية فيمن يتصرف في ملكه من كتاب الميراثية والاستئذان انتهى
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار فيها شبابيك من قديم الزمان مطلة على محل آخر
 مملوك لرجل آخر في الدار التي فيها الشبابيك ميزاب تصريف مياه الشتاء منه يصب في
 بعض ارض المذ كورة موضوع بحق من قديم بدون ان يمنع من ذلك صاحب
 المذ كورة المذ كورة ولا يمنع له ولا يعلم منازع في ذلك فهل اذا كانت الشبابيك غير
 مشرفة على محل جلوس النساء وقراوهن من محل الجار المذ كورة لم يحصل من الميزاب
 وهن لبناء المذ كورة كوروا دار الجار الذي هو صاحب المذ كورة المذ كورة المذ كورة
 ويرفع الميزاب المذ كورة من محله لا يجب لذلك ويرى في القديم على قدمه حيث لم يكن في
 ذلك ضرر بين ولم يعلم وضع ما ذكر الاعلى الى الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس
 للجار سد شبابيك جاره التي لا يطلع منها على محل قراة النساء من بيت الجار ولا تمكليف
 مالكة بذلك لانه لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة نعم للجار البناء في ملك نفسه ولو
 ترتب عليه منع ضوء تلك الشبابيك الا اذا امتنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي
 فيه الشبابيك المذ كورة بان لم يكن له ضوء من شبابيك اخرى يقطع النظر عن ضوء
 الباب فيمنع سد ليس له سدها كما انه ليس له رفع الميزاب المعد لتصريف مياه الشتاء الذي
 ينصب الماء منه في بعض ارض الجار حيث كان موضوعا بحق من قديم الزمان لا يعهد
 الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين الجار والله تعالى اعلم (سئل) من قومسيون
 المجلس الخصوصي في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا باسماء
 واخنام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمنودي الشافعي والشيخ
 ابراهيم السقاء والسيد علي محمود البقلي والشيخ عبد القادر الراقبي والشيخ مصطفى

مطالب المرور في ارض
 الغير ممنوع مع الضرر أو المنع
 من المالك

جمادى الثانية

١٢٨٤

١٩

القرشي وصورة السؤال في نهض ملك منفعه أرض أميرية بموجب حجة شرعية مذ كور
فيها ان الحد القبلي اطيان فلان و بينهما طريق متصل بقناية قدره خمسة وستون قصبة
ويرغم هذا الشخص ان الطريق المذكور صارت له بمقتضى سند المذ كور فهل يقتضي
ذلك تكون هذه الطريق داخله في منفعته ويكون له منع الناس من المرور منها مع
كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول
الطريق المذكور في حدود الارض المملوكة منفعته للشخص المذكور ان يكون له
منع غيره من المرور فيها اذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان اذ يجوز ان
تكون الارض مملوكة لشخص وغيره حق المرور فيها وحيث كان مرور الغير حاصلا فيها
لا يكون له المنع الا اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل
على دخول هذه الطريق في الحدود بهذه العبارة المذكورة في الحجة ماذ كره في جامع
الفصل واين نور العيني لذكر الفاصل وحكم بالمعنى هل يدخل الفاصل في الحكم كذا
شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده اشارة الى انه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب
في صلت الشراء أحد حدوده دار البائع والفاصل جذارهم فالفاصل لمن يكون
في فوائده اشارة الى انه لا يشرى انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان
مطلة شبائيكه على جنيته معدة للرجال لا للنساء وجار فيها البيع والشراء وأما كن آخر
مطلة على الجنيته المذكورة وذلك من قديم الزمان وتخرب المكان المذكور ووصا رهم
السور الذي على الجنيته وصار اعادته كما كان اولاً فنعته واضع اليد على الجنيته
المذكورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ايسر اصحاب الجنيته منع الجار من فتح الشبائيك
القديمة كما كانت حيث لا يطالع منها على محل قرار النساء وجلوسهن اذ لا ضرر في ذلك
والحال ماذ كره الله تعالى اعلم (سئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة
موصول من جهتين للشارع الاعظم لرجل من أهله دار حدها القري في اليوم وحدها
القبلي للشارع الاعظم وفيها شبائيك قديمة في الحدين المذكورين وبجيرانه شبائيك في
الشارع القري هدم ذلك الرجل داره وأراد بناءها واعادة الشبائيك على الشارعين
المذكورين كجيرانه وليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فعرض له رجل من
المقابلين له في الشارع القري يريد منعه من ذلك مذهباً ان الشارع القري المذكور
جميعه ملكه والحال انه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة ولم يهد حيازة أحده
ولا يترتب على ذلك الاطلاع على دورات النساء من بيت الجار المذكور ودور محل قرارهن
من داخل فهل والحال هذه لا يجب لمنعه ولو فرض ان الشارع المذكور مملوك له
لا سيما والدار المذكورة التي فيها تلك الشبائيك التي هدمت ويريد ملكها اعادتها
قديمة سابقة على دار الجار المقابل وقد احدث الجار المقابل بداره شبائيك مقابلة لجاره
المذكور التي شبائيكه وبنائه قديم وكانت دار الجار المذكور حين ذلك أرضاً برأها لا

مطالب الفاصل بين الحدود
وغیره يدخل في الحدود

٢٤ ١٢٨٤

سنة ١٢٨٤

بناء فيها اصلاً فلو فرض الاطلاع من داخل على محلات النساء لا امر الجار المقابل
التي حدثت داره بسد شبائيكه المكونة هي الحادثة وكانت دار الذي يريد البناء الآن
موجوده وفيها شبائيك في هذه المواضع ودار الآخر أرضاً برأها كما سبق أم كيف الحكم
(اجاب) نعم ليس للجار المقابل المذ كور منع جاره المقابل من اعادة شبائيكه التي
كانت قديمة وهذه مت مع البناء وراذ اذ احدثها ولو فرض كون ذلك الشارع مملوكا
للجار المقابل اذ ليس منها ضرر بين والحال ماذ كره بالسؤال ولو فرض الاطلاع من
شبائيك كل من الدارين على داخل محل الآخر يوم الذي احدث منها بسداً ما حدثه
لانه المتعدي لسبق الآخر بلا ضرر ارجح احداثه سابقاً وأرض الآخر خالية والله
تعالى اعلم (سئل) فيما اذا وضع صاحب العسل في علوه جذعاً لم يكن في القديم
واحدث في علوه بناء يضر بالسفل بدون اذن صاحب السفلى وتضرر من ذلك
صاحب السفلى فهل يمنع صاحب العلو من ذلك حيث تنجى الضرر أم كيف
الحكم في ذلك حيث اضر من ذلك بالسفل (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال ماذ كره في
السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتاً خارج
الوكالة ملصقاً بجائطها مرتفعة بحدودهم معلوم ارتفاعاً لا تسد به شبائيك خرجات
الوكالة المذكورة الموضوعة بمحقق من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت هدم
حانوته ويريد بناءه ووقع ذلك البناء زيادة عن قديمه الذي كان عليه أولاً لاجل ان يسد
شبائيك الوكالة ويمنع منها النور فهل والحال هذه لا يكون لصاحب الحانوت المذكور
الارتفاع في البناء زيادة عن القديم المذكور ويمنع من ذلك شرعاً حيث يحصل بذلك
ضرر بين لصاحب الوكالة بمنع الضوء بالسكينة عن المسكن الذي بالوكالة أم كيف
الحال (اجاب) ايسر مال الحانوت المذكور كورة الارتفاع ببناءه عن القديم ارتفاعاً
يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض أما كن الوكالة المارة له سالن ذلك ضرر
بين بالجار ولما لا ان يتصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضرراً يبين الله تعالى
اعلم (سئل) في سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة بها أربعة منازل
لاحد أهلها منزل بابها باعلاها وللآخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فإراد صاحبها ان
يسد السكة المذكورة من جهة الاسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعاً حيث
كانت السكة المذكورة فيها حق العامة أم كيف الحال أفسدوا الجواب (اجاب) نعم
يمنع من ذلك والحال ماذ كره في تنقيح الحامدية مانعه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
في سكة غير نافذة ايسر لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها
فيمارسونهم لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة
حتى يخفف الزحام حمادية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في
دورهم وانما لهم المرور فقط بزازية من نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رياض

رمضان

٢١

٢٩

صفر

١٢٨٥
مطلب ليس لاهل السكة
الغير النافذة ان يبيعوها
او يقتسموها او يدخلوها
في دورهم بل لهم المرور فقط

التمت قاصمین السكة الغير النافذة لوعلى الطريق الاعظم ليس لاصحابها ان يبيعوها لان
 لما رقيها حقا فاذا ازدحم الناس في الطريق الاعظم لهم دخولها حتى يخف الزحام
 وليس لهم ان ينصبوا دربا ولا ان يسدوا رأس السكة بزائقة من كتاب الحيطان ليس
 لاهل السكة ان ينصبوا على راس سكة هم دربا ويسدوا راس السكة لان مثل هذه
 السكة وان كانت ملكا ظاهر السكن للعامة فيها نوع حق وهو انه اذا ازدحم الناس في
 الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام جامع القصولين من الفصل الخامس
 والثلاثين سئل عن رجل له كرم وباب الكرم في نهاية سكة غير نافذة وليس فيها باب
 لغيره اراد الرجل ان يسد راس السكة ببابه هل له ذلك ام لا الجواب ان كان راس السكة
 متصلا بطريق العامة لا يسد ذلك لان في مثل هذا الزقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام
 في الطريق العام لم يكن لهم ان يدخلوها من قسمة القاعدية انتهى والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له بيت وبجواره شبايك مطلة على بيته يطلع منها على داخل محلات
 النساء من بيت جاره ويتضرر بذلك ضررا يئس فهل اذا بنى المتضرر حائطا في ملكه منع
 نظرا الى عورته لا يمنع من ذلك سيما ولا يترتب على ذلك منع الضوء عن بيت جاره
 لوجود النور له من شبايك اخرى موجودة (اجاب) نعم لا يمنع الرجل المذکور من
 بناء حائط في ملكه مانع نظرا لجار الى حيث لا يمنع الضوء بالسكينة عن بيت جاره والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وفيه شبايك مطلة على المحارة ومقابلته لم يبع
 مملوكه الا خليفه فيه شبايك تقابل شبايك الجار فهدم صاحب المكان الاول
 حائطه التي فيها الشبايك المذکورة وبناها واعاد الشبايك التي كانت فيها على
 حالتها الاولى ثم ان صاحب الربع المذکور هدم ربه وبناها وحدث فيه شبايك مقابلة
 لشبايك الجار المذکور التي كانت قديمة واعيدت على اصلها قبل هدم الربع
 واحداث الشبايك المذکورة والا ما كن التي فيها الشبايك القديمة معدة بمخمس
 النساء وحل قرارهن فترتب على احداث شبايك الربع ضرر رين صاحب المنزل الاول
 بحيث يطالع على من كان داخل محلات النساء من امكنة الجار المذکور وهي معدة
 للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا يؤثر صاحب الربع المذکور بازالة الضرر
 المذکور بسد الشبايك بحيث لا يطالع من في الربع المذکور على من كان جالسا في
 محلات النساء في بيت جاره بواسطة فتح الشبايك التي احداثها (اجاب) حيث كانت
 الشبايك المهدمة معدة للنظر وترتب على احداثها ضرر رين الجار المقابل بحيث
 يطالع منها على من كان داخل محلات النساء وقرارهن من بيت الجار يؤثر ملكها
 بسد ما منع الضرر عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا فيها طاحونة
 بلا صفة لجاره فحصل لبناء الجار ضرر بسبب ادارة تلك الطاحونة فتقاهما ملكها الى
 مكان آخر الا صق اسكان ذلك الجار ايضا وبطلت الطاحونة القديمة من مائة سنين

۱۲۸۵

۱۱

۱۲۸۵

رجب
۱۱

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار المذکورة لرجل آخر دون الطاحونة
 المحارة المذکورة فاراد المشتري ان يحدد طاحونة ثانية في الدار المذکورة محل
 الطاحونة القديمة فنفعه الجار من ذلك لكونها مضره لملكه فهل اذا كان في احداثها
 ثانيا ضرر رين الجار يمنع من ذلك شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء
 ما لم يضر بجاره ضررا يئس فاذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذکورة يمنع
 الجار المذکور من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا
 دار بجانبها كانهما في عتاقة غير نافذة خاصة باهلها اراد احد الرجلين ان يحدث
 نخرة في داره بارزة في هذه العتاقة الغير النافذة محل عمر الرجل الاخر الى داره
 وارفعها قليلا ايضا تضر بالجار من تحت الاسيما اذا كان حاملا لشيء على رأسه ويريد
 ان يحدث فيها شبايك قريية من شبايك جاره جدارا عدة للنظر بحيث يطالع منها على
 محلات النساء من بيت الجار المذکور وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار
 المذکور منه عياد كره والحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والحال
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من طرف حضرة مأمور مشروعات القصر
 العالي مؤرخة ۲۷ رجب سنة ۱۲۸۶ مضمونها رجل جاور منزل رجل آخر مبنى فيه
 من القديم قسبة بيت راحة ومن مائها حاصل لبناء الجار فتح حائط منزله فنظرا لخل
 منزل الجار المذکور الذي فيه القسبة المسمى منها انهدم ومن ضمن ما انهدم تلك القسبة
 فهل مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط الجار من تلك القسبة يحكم شرعا بعدم عودها
 الى اصلها ام لا نروم الاقادة عن ذلك (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا
 اذا ضرر بجاره ضررا يئس او هو ما يوجب وهن البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا تروى على
 بناء القسبة المذکورة ضرر رين بيت الجار يمنع المالك من بنائها على هذا الوجه وله
 ان يبنمها على وجه لا يترتب عليه ضرر رين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة
 من طرف حضرة مأمور مشروعات القصر العالي مؤرخة ۲۷ رجب سنة ۱۲۸۶ مضمونها
 حائط وقف في الاسفل والعلو لاسالك فالملك المذکور حضر وبنى على حائط الوقف
 المذکور بدون اذن فاعاد الوقف المذکور فهل يحكم على باقي حائطه على حائط الوقف
 بدون اذن الساخر بهد مها وازالتا شرعا ام كيف تؤمّل الاقادة (اجاب) اذا كان
 لاسالك الموقوف في وضع بنائه على حائط الوقف السفلي فانهدم أو هدمه يكون له اعادته
 كما كان بلا زيادة مضره ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الساخر وان كان البناء
 العلوي حاديا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة
 ارض براح وبنائها اما كن هلوية وسفلية من جداره قرن لاجل الخبز فيه جعل له
 مدخنة تمنع من وصول دخانه الى من بجواره ولم يكن حوله اذذاك اما كن ثم بعد مدة
 اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اما كن ايضا مع علمهم بوجود ذلك القرن
 عند الشراء ثم باعوا بعض الاما كن المذکور لآخرين عاين بوجود ذلك القرن ثم

۱۲۸۶

۴

مطلب ليس له ان يحدث
نخرة سكة غير نافذة
بدون اذن اهلها

جادی الثانية

۱۲۸۶

۹

رجب

۱۲۸۶

۲۷

۱۲۸۶

۲۷

انه قام الا ن بعض المشترين يدعون حصول ضرر بحرقارة ذلك القرن والحال ان بيت النار ليس متصلا ببنائهم بل بينه وبين حائطهم حائط خاصه بمالك القرن المذكور منع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بئيرانه بسبب دخان القرن او حرقته لا يكون لهم منعه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منعه والحال ما ذكر بالسؤال اذا منع منوط بالضرر والبين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى في خالص ملكه حائطاً سده بعض ضوء شبائيك فهل في منزل جاره ولم يزل ضوء المثل بالكلية ويريد الجار المذكور منع الباقي المذكور من ذلك بدون وجه شرعي لان في المثل المذكور شبائيك اخرى تجلب الضوء فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بيننا (اجاب) نعم ليس له ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليهما اطراف عيدان صقف كل منهما عليهما وعليهما بعض كبوش لاحدهما علي يديه دون الآخر وان كان الآخر له عليهما من جهة حوشه اطراف عيدان ليس لذلك الاحدهما الضمورة احتياج ذلك الحوش الى الدور ولم يثبت من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط تخصه او مشتركة بينهما فهل هي مشتركة بينهما او يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كان لكل من الجارين ثلاثة جذوع فكثر على تلك الحائط فتنازع فيها فهي بينهما هذا اذا لم يكن لاحدهما اتصال تر بيع بها بان كانت انصاف لبنات احدي الجهتين متداخلة في الجهة الاخرى فان كان لاحدهما اتصال الترابيع دون الاخر تكون خاصة بصاحب الترابيع ولا تخرق وضوح الجذوع عليها وليس لصاحبه ابطال حقه وهذا عند عدم اثبات الاختصاص بهما من احدهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة يشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا تهمل نهاية السكة الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا تهمل اقل من نصف اتساعها من الجهة البحرية ويجوز ان تباع القطعة الارض المربعة المذكورة من الجهة البحرية والغربية والقبالية داران مالا كونهما مفتوحا بهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب الغربي والقبلي مفتوحا بهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذكورة ولها باب قديم من الجهة القبالية ايضا سدهم لانه لا استغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب البحري مفتوحا بهما من الجهة البحرية في القطعة الارض المذكورة ايضا بجوار المدخل ومن الجهة الشرقية دار معلومة لشخص آخر ليس له باب في تلك القسمة المذكورة بل باب من السكة الثانية الحار جقة عن تلك القسمة المتشعبة من السكة الاولى الغير النافذة وتلك القطعة القسمة المذكورة خاصة بملاك الدارين المذكورين من قديم الزمان ليس لغيرهما ما باب اليه ولا انتفاع بهما بقسمة مالك الدار الشرقية الذي ليس له باب من تلك القسمة وبابه في السكة الثانية المذكورة وفتح بابا آخر حادنا في تلك القسمة بدون اذن ملاك الدارين المذكورين فهل ليس له ذلك ويكون لكل

٧ ١٢٨٦

في القعدة

٣ ١٢٨٦

ربيع الاول

٢ ١٢٨٧

مطالب لغيره ان له باب في ربيعه مربعة غير نافذة ان يفتح فيها بابا للورود بدون اذن اربابها

واحد من ملاك الدارين المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احده بدون حق (اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لا حق له في تلك القسمة بل هي خاصة بملاك الدارين ولا كل من الملاك المذكورين تكليفه بسد الباب الذي احده والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانهم تشكى احد الجيران الى الحكومة فصارت ابطالها بمعرفة الحكومة فحصل من الضرر والبين والآن يريد صاحب الطاحونة ادارتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي اذ التحقق الضرر والبين من ادارة الطاحونة المذكورة منع ما لا يحكم من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بناء في ملكه الى الدور الثالث وبجواره بيت لشخص آخر فيه طاقات وشبائيك في الدور الثالث ايضا فانه صاحب البيت المذكور ومن البناء والتعلي متعللا بانه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذكور والحال ان البناء والتعلي المذكور لا يترتب عليه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذكور منع صاحب البناء منه اذا لم يترتب على بناءه ضرر بين بجاره (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي اذ التحقق الضرر والبين بالجار ومنه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت فيه شبائيك مطلة على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب البيت المنتفع به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المطلة على حوشه الشبائيك المرفوعة تخرب وصار ساحة واراد باقي الشر كانه ينفذه وكالة للاستغلال ويفتقروا بقتله وينتوا حائطاً يسدون به على صاحب الشبائيك وينعوا عنه الهواء والضوء بالكلية ويضعوا خشبا على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه ويكفونوا متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا بانهم لا يسدون عليه شبائيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يغدروا به فهل لا يجابون لمطالبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولم يكن من الشبائيك المطلة جرح لاحد وصاحب الم يكن له جهة غير حاجب له الهواء والضوء وحيت كان لصاحب الشبائيك المذكورة حصة في البيت الذي يريدون بناء وكالة وطالب القسمة واخذ منه منه وكان كبيرا محتملا لا لقسمة وكل منهم يتنعم بنصيبه منه بعد القسمة فيجب لذلك (اجاب) نعم لا يجابون لمطالبوا من بناء الحائط على وجه يمنع الضوء بالكلية عن مكان الجار المذكور ويبقى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبائيك المذكورة كانه ليس لهم وضع خشب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه ولما كانت الحصة المذكورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة القابل للقسمة قسمتها قسمة اقراض والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درب غير نافذة اذ اتها وبنت مكانها بيتا بذات الدور الاسفل منه وترى يد بناء الاصل وفتح

٢١ ١٢٨٧

شوال

١١ ١٢٨٧

١٩ ١٢٨٧

٢٤ ١٢٨٧

شبابيك مطلة على بيت جيرانها خصوصاً بيت الجمار المقابل لبيتها فإنه يرى من تلك
 الشبابيك حريمات الجيران وداخل محل جلوسهم ويطلع منها على عوراتهم ويحصل
 من ذلك ضرر بين من الرجال الأجانب الذين يدخلون عند المرأة المذكرة كورة لعل
 القاحشة فانهم مظهرة بذلك قهول والحال هذه ليس لها فتح الشبابيك المذكرة
 وتنع منها شرعاً (اجاب) للجار ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضرراً ينافي
 تحقق الضرر اليه من احدات تلك الشبابيك بان كانت يطلع منها على داخل محلات
 الناس من بيت الجار ومحل قراره من تمنع من احداتها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى
 اعلم (سئل) بافادته واردة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ربيع الاخر سنة ١٢٨٨
 مضمونها الامل من عدم معلومية حضر تكما متقوية هذه الشقة وصيرورة الكيفية معلومة
 يعطى الحكم الشرعي في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك تؤمل
 التكرم بافادته كروم سطر بالشقة المذكرة كورة افادته من ناظر القلم المذكرة كور
 بتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطاباً بحضرة الشيخ عبد الهادي مفتي الضابطية
 يذ كرهه تؤمل من عدم معلومية حضر تكما ما ينبغي حضرة اسماعيل افندي حتى وما
 توضيح بافادته من عدم الكشف اعطاء الحكم الشرعي في مادة الاملاك التي يكون
 الر كوب في ملك واحد والسفل اي الدكا كيز في ملك آخر والر كوب الذي فوقها
 محتل او مدهوم ومالكه يرغب ببناءه والدكا كين سليمة في حد نفسه ولا تحمل
 الر كوب فوقها فهل تجبر اصحاب الدكا كيز على هدم دكا كينهم وتقوية البناء لاجل
 دكا كوب مالك العلوم كيف فاذا ازم الشرع لحضر تكما تؤمل من عدم معلومية ما ذكر
 ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولفظ جواب المفتي المذكرة كور اذا كان السفل
 سليماً لا يجبر مالكه على هدمه لتحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وادخله في ١٧
 ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادي الدنف الخفي عني عنه (اجاب) ما اجاب به
 حضرة مفتي الضابطية من ان السفل اذا كان سليماً لا يخل فيه لا يجبر مالكه على
 هدمه صحيح شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضاً يبنى بعضها ما كن
 ويجوار تلك الارض المذكرة كورة دار لرجل آخر مرتفعة البناء لم يكن فيها شبابيك على
 جهة الارض المذكرة كورة قديمة مفتحة الآن صاحب الدار شبابيك ومناور مشرفة على
 تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبنى حائطاً في ارضه لا يمنع من ذلك
 ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبابيك المحاذية بحيث لا يمنع الضوء بالسكية
 من سد تلك الشبابيك لوجود شبابيك آخر بالدار المذكرة كورة جالسة للضوء ام كيف
 (اجاب) نعم لا يمنع المسالك من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 له مكان متخرب شرع في بنائه وتعالى بالجدار فادجاره منه من التعلل لانه
 يسد عليه بعض شبابيكه المطلة على محل حريم الباني الذي احده وانه يقلل عليه
 الهواء والضوء فهل لا يكون له منعه من البناء ولو ازم عليه سد بعض شبابيك الجار التي

١٢٨٨

جادي الاولى

١٢٨٨

جادي الثانية

١٢٨٨

يحصل

يحصل منها جرح محل حريم الباني المذكرة كور حيث لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع
 منه الهواء والضوء بالسكية بل يوجد بعد ذلك الضوء السكا في مكان الجار والهواء ايضا
 (اجاب) اذا لم يترتب على بناء الجار المذكرة كور ضرر وبين بجاره كنع الضوء بالسكية عن
 مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنها الضوء بقطع النظر عن ضوء الباني
 لا يكون له منعه من البناء المذكرة كور وان ترتب عليه الضرر والباني المذكرة كور يمنع منه والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى علمتين من رجلين ولا يبن عم البائعين علمتان
 مقابلتان للعلمتين اللتين اشترىهما الرجل المذكرة كور وبين العلالي المذكرة كورة مستوقة
 حمام يسكن في عرف اهل هذه الحادثة بالقيم مشتركة هذا المستوقدين البائعين
 للعلمتين وامن عهدهما مالاً العلميتين المقابلتين وعم كل من العلميتين اللتين اشترىهما
 الرجل المذكرة كور والعلميتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد
 وبعد ان تمسكهما الرجل المشتري للعلميتين من مال كيهما باع الرجلان البائعتان
 للعلميتين وامن عهدهما ايضا ببيع المستوقد المذكرة كور واشترى العلميتين المبيعتين اولاً ولم
 يشترط مالاً العلميتين الباقيتين على ملكه حتى المرور انفسه على سطح المستوقد الذي
 باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك اراد المشتري المذكرة كور البناء على معظم سطح المستوقد
 الذي اشتراه وانصرف فيه بما لا يضر بجاره مالاً العلميتين ولا يترتب على البناء
 المذكرة كور تعطيل صاحب العلميتين المذكرة كورتين عن المرور على السطح المذكرة كور مع
 كون ذلك ليس مستحقاً له نصيبه بلا استثناء سطح ولا اشتراط مرور عليه فهل
 امر له منع المالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (اجاب) ليس لبائع نصيبه من
 المستوقد المذكرة كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذكرة كور والحال ما ذكر
 بالسؤال اذا لوجه له في المنع بعد بيع استحقاقه على هذا الوجه وقد صرح علماؤنا في
 معتبرات المذهب بان للمالك ان يتصرف في ملكه كيف شاء اذا لم يضر بجاره ضرراً ينافي
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك داراً ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب
 وفي الدار المملوكة المذكرة كورة مطبخ وحمام وراحيض في جهتها الشرقية المجاورة للخلاء
 هدمها المالك المذكرة كور وبناها ونقل المطبخ والحمام والراحيض وجعلها ملاصقة
 للدار المجاورة لها المذكرة كورة فترتب على ذلك ضرر بدار الجار المذكرة كور ووهن لبنائها
 فهل اذا تحقق الضرر والمذكرة كور يؤول المالك المذكرة كور بازالة الضرر ام كيف الحكم
 (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضرراً ينافي تحقق الضرر
 البين لبيت الجار باحداث ما ذكره من المحدث بازالة الضرر المذكرة كور اما ينقل ذلك
 لجهة أخرى او باحكام البناء ان ترتب عليه ازالة الضرر والله تعالى اعلم (سئل) في
 رجل يملك داراً فيها طاحونة معدة للطحن له خاصة بادارة جاريها وهي ملاصقة لدار
 رجل آخر هي مالاً الطاحونة تلك الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل ليلا ونهاراً

١٢٨٨

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٩

ربيع الثاني

١٢٨٩

وأعدهم للاجرة للطحن الدائم وترتب على ادارتها هذه الصفة ضرر بيني وبين بناء دار الجار فهل اذا تحقق الضرر البين والوهن للبناء المذكور يؤثر بازالتهم (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر البين بوهن بناء دار الجار من ذلك يؤثر ما ملكها بازالتهم والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء مرحاض في شارع ضيق نافذ عرضه نحو ذراعين في بلدة من بلاد الارياض يتوصل منه الى بحر النيل لا ارتفاع عامة المسلمين من غير اذن الحكومة ولا احدا من اهل البلد وذلك المرحاض يتصل بداره وضيق على المسارة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤثر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع ضرر المسارة (اجاب) اذا تحقق احداث الرجل المذكور بناء ذلك المرحاض في طريق العامة بغير اذن ولي الامر وكان مضرا بهم فليسكل واحد من اهل الخصوصية من العامة مطالبته برفعها وإزالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين علماءنا الثلاثة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي جز جاور مفتي مجلس مديريتها بافادته في ٢٠ شوال سنة ٨٩ حاصلها الذي بيده لحضر تكيم انه عرضت علينا قضية في خصوص احداث طاحونة رحي فارسي بمنزل شخص يربط ادارتها لطحن مؤنته خاصة وجارها في ذلك ويتضرر منه ويطالب منعه من العمل بانها توهن بناء منزله المملوك له وكل منهما يمد قنوى شرعية من السادة العلماء المحنفة الازهرية فريد الاحداث مستغتبان له احداثها حيث كان الطحن لنفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار مستدلا بما ذكره العلامة السيد الطحطاوي في باب القسمة نقلا عن العمادية ومطالب المنع فتواه بان له منعه وان عدم جواز احداثها للضرر البين مستند في ذلك لما ذكره العلامة ابن عابدين في اوائل شتى القضاء نقلا عن البحر فلذا المتعارض ذلك للسيادة نرجوا كرامتنا بالافادة بما يعول عليه من احداث القوانين حيث ان هذه المسئلة كثيرة الوقوع وقد ابقينا فاصل هذه القضية المحررة في الفتاوى بالنصوص الشرعية الى ان تشرف من حضر تكيم بما يعتمد عليه (اجاب) المعول عليه في جنس هذه المسائل ان المدار في المنع عن تصرف المالك في ملكه تحقق الضرر البين للجار وهو ما يكون سببا لهدم او ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع من الحوائج الاصلية كسد الضوء بالملكية والقنوى عليه فاذا تحقق الضرر البين المذكور للجار من ادارة الطاحونة المذكرة كورة يمنع ما ملكها من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر المذكور والافلا وما نقله السيد الطحطاوي في آخر القسمة عن الفصول العمادية بقوله اتخذ طاحونة في داره لطحن يته لم يكن بجاره منعه لانه يكون اجسا نافلا يتضرر به الجيران وان اتخذ هذا الاجرة يمنع لانه يكون على الدوام لا ينافي ما تقدم حيث عمل عدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضى انه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة اشخاص لكل واحد منهم منزل

له باب يفتح في الزقاق المذكور ويدخل ويخرج منه ويقابل تلك المنازل منزل مشترك بين اخوين ظهره الى ذلك الزقاق وبابه من سكة اخرى نافذة وليس له باب في ذلك الزقاق من قديم الزمان اقسام الاخوان المذكور ان المنزل المذکور بينهما المذكور واختص احدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المقنوع في الشارع النافذ واختص الثاني بالجهة الاخرى التي لا باب لها وتراضى مع ارباب الزقاق الغير النافذ على ان يهدم حائط المنزل المذكور المتصل بالزقاق الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذكور ويترك من ارض المنزل المشترك المذكور جانبا بطول الحائط المذكور ويبقى به هذه الحائط اخرى داخل ذلك المنزل ويفتح فيه بابا مواصلا الى ذلك الجزء المتروك ليرممه الى الخارج ويدخل منه وفعل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحادث ويمر في الجزء المتروك من ذلك المنزل نحو ست سنين والآن اراد ان يبنى الحائط القديم الملاصق للزقاق الغير النافذ كما كان ويفتح فيه بابا مواصلا ويمر من الزقاق الغير النافذ الذي لاحق له في المرور منه ولا حق له في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب الزقاق الغير النافذ منعه من ذلك والحال هذه حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور فتح باب حادث في الحائط القديم ليرممه في ذلك الزقاق بدون رضا اربابه لونه اى الحائط على اصله ولا رباب المنازل الثلاثة المختصين بذلك الزقاق منعه من ذلك ان كان الواقع ما هو مذكور ويدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من ارض كبيرة وبني المشتري ما اشترى دارا وفتح فيها شبايك مطلة على باقى ارض البائع المذكور ثم تناقل ملك الارض البراج المذكرة والآن اراد من آلت اليه سد شبايك دار المشتري الاول التي لا يوجد له من غير هاضو ولا هواه بالكلية مع كون تلك الشبايك المذكرة قديمة البناء ولا ضو من غير هاضو ولا هواه بالكلية التي هي فيما قبل لا يكون له سد تلك الشبايك المذكرة كورة (اجاب) لا لملك التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يذاع على المقتضى به فان تحقق الضرر البين من التصرف بمنع منه والافلا وقد صرحوا بان من الضرر البين منع الضوء بالكلية ومنه فتح طاقات معدة لاطل على ساحة الدار ومحل قراره فليتنظر الواقع في هذه الحادثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا مجاورة لدار رجل آخر اراد ملك الدار الاولى ان يبنى في داره بناء يترتب عليه سد ضوء بعض شبايك في بعض امكنة جارية بحيث لا يترتب على سد تلك الشبايك منع الضوء عن بعض تلك الامكنة لوجود شبايك اخرى لبعض هذه الامكنة المذكرة كورة من جهاته الثلاث ولا يترتب على ذلك البناء ضرر بين الجار المذكور فهل والحال هذه ليس له منعه من التصرف في خالص ملكه بما لم يضر به ضررا يذاع (اجاب) اذا لم يترتب على ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين بجاره ومنه سد الضوء بالكلية عن مكان الجار

المذ كور لوجود الضوم من الشبايبك الاخرى لا يكون له منعه والافله المنع والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل يملك دقار اوله ساحة من داخله مملوكة لصاحب الدقار ويجاره
 دار ملاصقة لتلك الساحة فهدم الجار مكانين من داره كان حائطها ملاصقة بالساحة
 الدقار المذ كور احد هما سفلى والثاني علوى وبناهما ثانيا وجعل السفلى تحتبوشا
 مفتوحا من جهة داره لا حائط له واحداث شبايبك مطلة على ساحة الدقار المذ كور لم
 تسكن من القديم وجدد العلوى واحداث فيه شبايبك متعددة من جملتها اربعة شبايبك
 مطلة على ساحة الدقار المذ كوروا كثرها على غير هاولم تسكن تلك الشبايبك وجودة
 من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذ كورة المدة لم يوردها ان يبنى فيها بناء يترتب عليه
 سد الشبايبك المدة على تلك الساحة ولا يترتب على ذلك منع الضوم من المكانين
 المذ كورين اصل الوجود الضوم لهما من جهات اخرى خلاف باب الاودة العلوية يجب
 مالك الدقار لذلك ولا يكون للجار المذ كور منعه من البناء حيث لا يترتب على ذلك البناء
 ضرر بين الجار (اجاب) نعم لسالك الساحة المذ كورة البناء في خالص ملكه اذا لم
 يترتب على بنائه ضرر بين الجار ولا يمنع من ذلك سد تلك الشبايبك المدة على تلك
 الساحة الخاصة بمالكها الداخلة في ذلك الدقار لوجود ضوم للمالكين المذ كورين من
 غير هاولا حال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا سكنها بابها في أقصى
 سكة غير نافذة مستطيلة ولا يمر لاحد فيها امرور غيره وبجانب هذه السكة دار لرجل غير
 مفتوح بابها فيها بل بابها في سكة اخرى نافذة فهل اذا اراد الرجل المذ كورة تقص الحائط
 الجاورة للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لا حق له فيها اصل وذلك
 بدون اذن صاحب السكة وبدون رضاه يمنع من ذلك وينقص بنيانه حيث اضر
 بصاحب السكة ضررا ينافيه والجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذ كور من احدث
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقص ما بناه لو احداثه ان كان الواقع
 ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا
 معينا ارضا وبناء وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم
 بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذ كور متبرعا بما انفق
 عليه وهو بحال الصحة والسلامة ثم توفي الى رحمة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة
 استحقاقا في العلو المذ كوروا وادوا قسمة بينهم بالقريضة الشرعية لكونه بناء ابيهم
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذ كور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلو المذ كور لابنه
 متبرعا بما انفق عليه ويكون خاصا بصاحب السفلى المبني له كما يستفاد من كتب
 المذهب في التنوير وشرحهم مسائل شتى آخر الكتاب عمر دار زوجته بماله باذنها
 فالعمارة لها والنفقة دين عام العمة امرها ولو عمر لنفسه بلا اذنها فالعمارة له ويكون
 خاصا بالعرصة فيؤمر بالتقرب بطلبه اذ لا ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

١٢٩٠

ربيع الاول

١٢٩١

البناء

البناء فلا رجوع له وفي رد المختار على هذا التفصيل عمارة كرمها وسائر املا كلها
 جامع القصوين وفيه من العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولو لنفسه بلا
 امره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولو بنى لرب الارض بلا امره ينبغي ان يكون
 متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة
 في ملك الغير اذ اطرط للمحيط البرهاني وفيه راجع الى التجرد يد طمان ركب في
 الطاحونة حجرا او حديدان ماله ومضت المدة فلو فعله بامر بها على ان يرجع فهو
 له بها ورجع بما انفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير ركب في البناء فله رفعه ولو لم يكافله
 قيمته ولو للثالث بلا امره فهو متبرع اه وفي البرازية من المزارعة كما عرس اشجارا
 في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان عرسها الدهقان فهو متبرع وان امره
 الدهقان بشرائها وعرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به
 الاشجار فان عرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للدارو يطالبه الدهقان بالرفع
 وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هنا صاحب السفلى وان الاب
 متبرع به فقد صرح بتبرع الابن لغيره بلا امره على سبيل الانبعاث في جامع القصوين ونور
 العين وصرح به في مسألة الطمان والا كان نصا كما تقدم في حادثة السؤال حيث اشهد
 الباني حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى أعلم (سئل) في دارين
 ملاصقتين ايهما هو الكل واحدة مالك هدمت احدهما فبناها مالها ووضع
 املاج خشب يحاط جاره نقرا في الحيطان فهل للجار المذ كور رفع الاملاج المذ كورة
 ولو اذن للباني وقت البناء بوضعها الان هذا اعارة منه حتى يدا له ان يطالبه
 بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالمحوايط قديما (اجاب) نعم لا اذن المطالبة
 بالرفع عن حيطانه الخاصة به والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل له سفلى وآخر له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناء ثانيا فهل ليس له ان
 يبنى على السفلى بناء زائدا عما كان عليه في القديم بدون رضا صاحب السفلى حيث
 كان فيه ضرر بين يوهن بناء السفلى المذ كور خصوص الرفع بناء زيادة عما كان عليه
 في القديم يترتب عليه سد شبايبك جالبة للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب)
 نعم ليس لدى العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من
 الرزنامة في ١٠ ج سنة ٩٢ بافادة مضمونها انومل اطلاق سعادتك على العرض
 الوارد بافادة المحافظة وعلى ما اجاب به حضرة وكيل الرزنامة به بذالة كرم بالا فادة هما
 يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بموجب ومضمون العرض المذ كوران
 انما منزلا كما على جوطا حونة تعلق اسماعيل أفندي عبد الخالف بحارة قصر الشوك
 بمن الجمالية وصاحب الطاحونة المذ كورة شادع في بناء الطاحونة ومن حيث ان
 ركوب منزلنا واتصاله من فوق بواسطة ساباط وقصد المذ كور ازالته واذا ازيل ذلك

١٢٩١

١٢٩١

السبايا يمنع الاتصال الى الملكة تعلقا الى كعب فوق جزء الطاحونة المذ كورة
 نروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة بفتح ثمن الركوب أو
 اعطاء قطعة في الطاحونة للاتصال منها للركوب ومضمون ما ذكره مامور الارناو
 الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمة قيمة ما يملكه من الركوب الذي باع الى الطاحونة
 واعطاء طريق من أرض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذي يقتضيه
 الحكم الشرعي في هذه المادة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه
 ولا على بيع جزء من الطاحونة للمالك العلوي ليجعل فيه سلما الى علوه والحال ما ذكر
 انما العلو لا يزال ملكا لملكه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس اصحاب السفل الا ان
 ينفي سفله الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له
 دار في اسفل زقاق غير نافذ وفي أول الزقاق المذ كورة دار مشتركة بين جماعة اراد احد
 اشركا ان يفتح بابا في اسفل الزقاق فهل لمن داره في اسفل الزقاق ان يمنع من الفتح
 (اجاب) نعم له المنع والحال هذه بناء على احكامه الشرعية في تنقيح رجل له دار في سكة
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختلغا وفيه والعصم انه
 ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب الحيطان
 والطرق انتهى وفي رد المحتار لو اراد فتح باب اسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه
 وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف الصحيح والقوي قال في الخيرية والمتون على
 المنع فليكن الممول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء منزلا في طريق
 العامة في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المرور الا
 بالاستطراق من ارض الغير فهل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك
 باذن من الحاكم فله ان اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يمنع منه ويؤمر بنقصه واعادة
 الطريق كاصله منعا للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر شرعا يمنع الرجل المذ كورة
 من احداث البناء المزبور في طريق عامة المسلمين ابتداء ويؤمر بنقصه بعد الاحداث
 والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر
 في عطفة غير نافذة وكلاهما بين متباعدين الاخر فحدثا أحدهما بابا مقابلا لباب
 الدار الاخرى بحيث يطعم صاحب هذا الباب الهدى على عورات صاحب تلك الدار
 الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سد هذا الباب المحدث في الفاسد ولو في سده مشقة
 حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الا من جهة داخلها
 وكانت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الداران المذ كورة تان في عطفة
 غير نافذة وباب احدهما من اهلاها أي من جهة خارجها و اراد صاحب هذه الدار
 احداث فتح باب في حائط داره للورور منه اسفل من بابه الاول أي من جهة داخلها ابلا
 اذن فقد اختلف الصحيح والقوي في جواز فتح الباب المذ كورة وعدمه والذي عليه

۱۲۹۲ ۱۰

۱۲۹۳ ۲۷

محرم ۱۸ ۱۲۹۴

جادی الاولی ۹ ۱۲۹۴

المتون المنع وهو ظاهر الرواية وعليه الممول وبناء على ذلك فالصاحب الدار الاخرى
 تمكينا في الهدى المذ كورة بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم
 (سئل) في رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الحلال ويحجب هذه
 الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامة فتح لها
 بابا في الخربة التي يجوارها فطالب برب الخربة صاحب العامة بسد ما فتحه وتنازعا حتى
 مات صاحب العامة مرة وترك ورثة فامرهم صاحب الخربة بسد ما فتحه مورثهم فلم يعتزلوا
 فهل والحال هذه يجب لصاحب الخربة الى سد ما فتحه فيم امن العامة حيث ان العامة
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس له حق الفتح والمروم من الدار الخربة بل
 احداث الفتح والمروم من سديدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)
 يجب على من احداث فتح باب لداره في دار غيره بغير حق سده ومنع مروره من دار غيره
 بدون وجه شرعي وبموته يؤمر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا أحدها متصل بمحوش فيه فخل
 لرجل آخر وهذا المحوش يملك من قديم مطلة على هذا المحوش يصل منها الضوء لداخل
 الا ما كن المذ كورة بحيث لو سدت بمنع الضوء عنها بالسكينة مع انها لا يطعم منها على
 داخل المحلات المعدة للنساء من مكان الجار المذ كورة فهل اذا اراد مالك المحوش المذ كورة
 بناء حائط بلبق الشبايب المذ كورة في ارضه بحيث يترتب على بناءه المذ كورة ومنع
 الضوء عن مكان صاحب الشبايب المذ كورة بالسكينة لا يجب لذلك ويمنع منه
 (اجاب) نعم لا يجب الجار المذ كورة لذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالسؤال والله
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له طبقة باع على داره ليس لها درج يصل به الى سطحها
 في القديم فاحداث لدار جارا يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء
 جاره فهل قراره من اسفل الدارو باعلاها واضر بجاره المذ كورة ضررا ينافيه فامر برفع
 الدرج المذ كورة فلم يقتل فهل والحال هذه يجبر الجار المذ كورة على رفع الدرج العائد
 بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤمر
 برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ ستره ففي تنقيح الحامدية
 بالزوا الى الخانية رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فاشترى جاره
 حتى يتخذ حائط بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره
 في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره كان يقع عليه ان كانا
 على السطح لا يمنع من الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر والاخر انتهى ثم قال ومثله
 في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط وعمارة والله تعالى اعلم (سئل) في

۱۲۹۵ ۱۱

ذی الحجة ۲۸ ۱۲۹۶

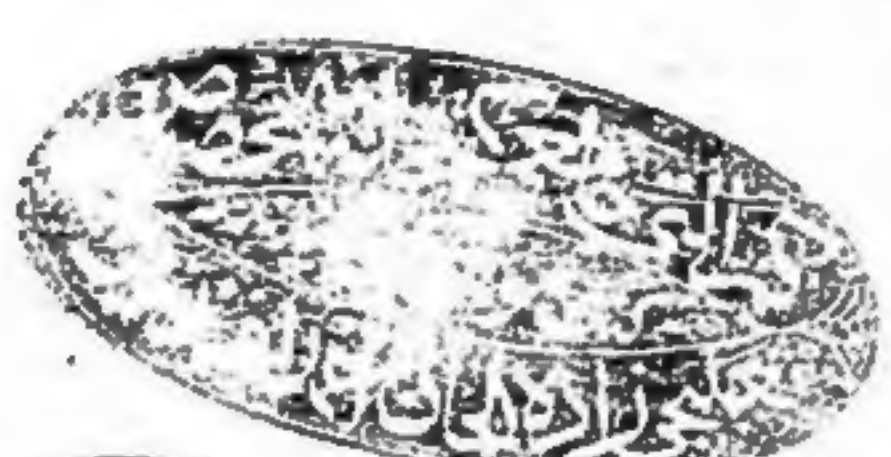
محرم ۸ ۱۲۹۷

حائط بين دارين لرجلين مشتركة بينهما من قديم لكل منهما جاذوع متعددة عليها
وتلك الحائط متصلة ببناء كل من الدارين من الجانبين اتصالا تربيع بتداخل اللبن
في بعضه في الطرفين لكل منهما ادعى الآن صاحب إحدى الدارين اختصاصه بها
والآخر الاشتراك بينهما ما ولا يذنه لاحدهما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع
الجذوع واتصال التريبع من الجانبين لكل فهل لا يحكم لمدعى الاختصاص بمجرد
دعواه والحال هذه ويكون القول لمدعى الاشتراك بيمينه لوجود ادلة على هذا الوجه
وتبقى تحت ايديهما كما كانت (اجاب) نعم لا يحكم لمدعى الاختصاص بتلك الحائط
المتصلة اتصالا تربيع من الجانبين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع
عليها بدون بينة شرعية تشهد له بطبق دعواه والقول قول مدعى الشرقة فيها والحال
ما ذكر بيمينه وتبقى في ايديهما مشتركة بينهما او يقضى بذلك قضاء ترك الجزم مدعى
الاختصاص عن اقبسات دعواه اذ هو خارج بالنسبة لانصف الذي يدعيه خصمه
لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتهي بعض
ظهوره الى دهليز ملوك الشخصين مشترك بينهما ما يوصل منه الى مكانين ما خاصة
من قديم الزمان الى الآن وليس للمكان الاول باب منه وله سر له حق المرور فيه يريد
صاحب المكان الاول المذكور ان يحد ففتح باب من هذا الدهليز ليرفيه ايضا
او يوصل منه الى شارع آخر بدون رضاهما لقيه فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر
كيف الحكم (اجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال هذه بدون
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا ببعض ارضه ولها في
ارضه والبعض الآخر في ارض جاره بدون اذنه فشققت ببعض ارضه وفروعهها هوا
ارض جاره واضرت به ضررا يئسا فهل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة
للضرر المحاصل (اجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في
ارض غيره بدون اذنه حيث لاحق له في ذلك كما صرحوا به وكذا يكلف بتقريب هواه
ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث اضر ذلك بجاره اما بشد الغروع
بجبل ان امكن والا فبالقطع كما افاده في تنقيح الحامدية من الحيطان والله تعالى اعلم
(سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدود دار بعة وقد ذكر
في الحجة أن الحد الشرقي منها الى زقاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل
فاصل بين ذلك وبين بيت منى باسم الاشراف وقد كان الزقاق تحت يده وتصرفه
تصرف المالك في املاكه ثم مددة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي
عن ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الزقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة
مديدة تبلغ مع مدة وضع يد مورثهم نحو ست واربعين سنة من غير معارض ولا
منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقوقه لرجل ومن جملته الزقاق والاصطبل

فوضع

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من بيده بيت الاشراف المذكور
في الحد الشرقي يكاف المشتري بفتح الزقاق زاعما انه كان نافذا قبل
المدة المذكورة بدون وجه شرعي فهل والحال هذه ليس له ذلك بل
يكون الزقاق من حقوق المشتري خاصة (اجاب) اذا كان هذا
الزقاق غير نافذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا ذلك
وكان من حقوق المكان الاول الذي فيه باب
اصطبله لا يكاف صاحب الحق فيه الى
تنقيذه شرعا بدون وجه يوجب
ذلك ويبقى القديم على قدمه
والله تعالى اعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس
اوله كتاب المحاضر والمجلات)



5483/5